

{ التوكيد }

التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوابع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصُّ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلام به / وابتدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان :

أحدهما يُقصدُ به رفعُ توهمٍ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقصدُ به رفعُ توهمٍ إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قدّم أولاً فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَ

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ) يؤكَّد بهما الاسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكَّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خَرَجَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءت هُنْدُ نَفْسُهَا عَيْنُهَا .

وجاءَ الزَيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وجاءَ الزَيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، وجاءت الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أَكْدا» إشارة إلى معنيين ، قصد التوكيد بـ (النفس ، والعين) وهو إثبات الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنى فيه ، وهو معنى إثبات حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيره ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالة الاسم ، من كونه شاملاً لجميع ما ينطلق عليه أو غير شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلتَ : (خرج الأميرُ نفسه عينه) رفعتَ بذلك توهم أن المراد جيشه أو خدمه أو عماله ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غيرَ مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محققاً لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد - والله أعلم - بقوله : «الاسمُ أَكْدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعد ، أنه ذَكَرَ فى الضرب الثانى ما يُراد به ، حيث قال : « وكَلَّا اذْكُرْ فى الشُّمُولِ » فينبغُ أن يذكر أحد القَصْدَيْن نَصًّا ، ويهمل الآخر جملة .

والمعنى الثانى التنبيه على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذَكَر .

ويقال : أَكَّدْتُ ووَكَّدْتُ ، تَأَكَّدْتُ وتَوَكَّدْتُ . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أَكَّدَ» فى عبارة الناظم من الواو ، وأبدل الواو المضمومة همزةً ، كَوَقَّتْ^(١) ، وهو من (الوقت) وبالهَمْز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخطب فى ذلك يسير .

(١) وكذلك : الأَجُوه فى (الوَجُوه) جمع وَجْه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و«بالنفس» وما بعده متعلق بـ (أَكْثَرًا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .
ولما ذَكَرَ حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير
المؤكد ، ولم يَذْكُرْ حالَهُما بالنسبة إلى إفرادهما أو عدم إفرادهما
استدرك ذلك بقوله :

وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا

مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إِنْ تَبِعَا فى التأكيد غيرَ المفرد ، من $\frac{١٣٠}{٣}$
مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمعان على (أَفْعُلْ) جمعَ القَلَّةِ ، فتقول فى
الجمع : جاء الزيدون أنفسهم أعينُهُم ، وجاء الهنداتُ أنفسُهُنَّ أعينُهُنَّ .
وكذلك فى التثنية تقول: أنفسُهُما أعينُهُما ، فتجمع وإن كانا اثنين ،
لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعٌ ، كقطعتُ رُوسَ الكَبْشَيْنِ .
ومنه فى جمع القَلَّةِ على (أَفْعُلْ) قولُ الله تعالى : {وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ^(١) ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعَا سَنَنَ كلام
العرب ^(٢) .

واقترضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكْثِرَ بـ (النفس أو بالعين)
لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على إفراده كما مرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهر أن كلامه معترض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبين
حكم الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد
الشيئين من غير اجتماع ، فيفهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣/٣٦٠) وما بعدها .

تقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ولا جاء زيد نفسه عينه ، وإنما تأتي بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مرَّ تمثيله ، فهذا تقصير في البيان)^(١) .

والثاني أن قوله : « تَكُنْ مُتَّبِعًا » فَضْلٌ لازيادة معنى فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرَّر فالمتَّبِع له مُتَّبِع للعرب . فما الذي أحرز بهذا ، ومن عادته الشَّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتية في كلامه في معرض إثبات حكم وإلزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام في معنى الأمر ، فصار مثل قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعاً من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما في التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثاني أن هذا الكلام أعطى فائدتين حسنتين ، إحداها عامة ، وهي أن (النفس ، والعين) إذا أُضيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لأيقصر فيهما على جمع القلَّة دون غيره . أما إذا أُضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمع كثرة وجمع قلة ، فتقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعينُهم كائلةٌ ، وعيونُهم كائلةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ما أنشد السَّيرافي وغيره من قول الشاعر^(٢) :

يَا صَاحِبِي قَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا

وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْثُمَا رَشَدًا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) النصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ١٤٣/٨ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه :
جمعُهما كما تقدّم وتثنيتهما فتقول : نفساكما زكيتان ، وعيناكما
قريرتان وإفرادهما نحو : نفسُكما ، وعَيْنُكما ، وذلك على قاعدة : كلُّ
شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْنِ .

ولما كانت العرب قد قَصَرَت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك
الوجوه فلم تستعمل غيره فهم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه
عن باقى الوجوه ، كما استغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أجمعان ، وجمعاوان)
وما يليهما^(١) .

فنبّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل
عند العرب ، فلا بد من اتباعها ، فإذا لاجوز لك أن تقول : جاء الزيدان
نفساهما ، ولا نفسُهما ، ولا نفوسُهما .

وكذلك فى الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت^{١٣١}
الهنداتُ نفوسُهُنَّ . و (العين) كذلك ، لاتقول : جاء الزيدان عيناهما ،
ولا عينيُّهما ، ولا عيونُهُنَّ . وكذلك لاتقول : جاء الزيود عيونُهُم ، ولا الهنودُ
عيونُهُم ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أفعل) خاصة والفائدة الثانية
خاصة ، وهى التَّنَكُّيت على ابن مُعْطٍ فى أرجوزته^(٢) ، حيث خالف الناسَ
والعربَ ، فذكر فيها أن توكيد المثنى بـ (النفس والعين) يقال فيه :
نفساهُما عيناهُما بتثنية (النفس والعين) فقال هنالك :

(١) فى (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور المغربى الحنفى النحوى . كان إماما
ميرزا فى العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية فى النحو ،
والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبيويه ، وقصيدة فى القراءات السبع
وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك فى مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معط ، وأشاد
بفضله .

والنفسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

كذلك فى نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا

* وما لَمَّا تَنَى سَوَى كِلَيْهِمَا *

ويقع فى بعض النسخ هكذا «كذلك فى نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيته على من لم يَتَّبِعْ ، وهو ابن مَعْطٍ فى رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وَكُلًّا اذْكُرْ فى الشُّمُولِ وَكِلاَ

كلتا جَمِيعًا بالضَّمِيرِ مُوصَلًا

هذا هو الضرب الثانى من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القومُ) احتَمَل ظاهرَ مفهومه ، واحتَمَل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعهم ، فأكدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع مايدل عليه ، وأثبت أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلُّ» نحو : قامَ القومُ كُلُّهم .

والثانى «كِلاَ» نحو : قامَ الزيدانِ كِلَاهُما .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قامَ الهندانِ كِلْتَاهُما .

والرابع «جَمِيع» نحو : قامَ القومُ جميعُهُم .

والخامس «عامَّة» نحو : قامَ القومُ عامتُهُم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الْجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك :
أَكَلْتُ الرَغِيفَ أَجْمَعَ ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَةَ جَمْعَاءَ ، وَقَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَقَامَ
إِلَيْكَ الْهِنْدَاتُ جُمْعُ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفصيل كلام
الناظم .

فقوله : « كَلَّا اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ » إلى آخره ، يريد أن الألفاظ التى
تُذَكَّرُ فِى الشُّمُولِ مِنْهَا : كُلُّ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، موصلات بالضمير ، لا
مجردة منه كما تجردت الألفاظ المذكورة بعد ، من الجمع ومتصرفاته ،
ولا مضافةً إلى ظاهر .

والضميرُ هنا جارٍ فى المطابقة على ما تقدم ، وعلى ذلك أحوال ، إذ
أتى بالالف والسلام العَهْدِيَّةُ فقال : « بِالضَّمِيرِ » أى المطابق للمؤكد ،
فتقول : قام القومُ كُلُّهُمْ ، وقامت الهنداتُ كُلُّهُنَّ .

وكذا فى الأفراد إذا احتَمَلَ ذلك العاملُ نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ كُلَّهُ ،
وَشَرِبْتُ الْكَأْسَ كُلَّهَا ، وما أشبه ذلك مما يصح فيه التَّبْعِيضُ .

وفى المثنى : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وليس لهما
استعمال فى غير ذلك .

ككُلِّ «جميع» نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ جَمِيعَهُ ، وَشَرِبْتُ الْكَأْسَ جَمِيعَهَا ،
وقام الزيدون جميعهم ، والهنداتُ جميعهنَّ .

و«مُوصَلًا» حال من «كل» وما بعده ، عامله «أذكر» وإنما أفرده
حملاً على معنى ما ذكر / كما قال رُوَيْبَةُ^(١) :

١٣٢
٣

(١) ديوانه ١٠٤ ، والمغنى ٦٧٨ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، واللسان (وَلَع ، بَهَق ، والبلى : سواد
وبياض - والتوليع : التلميع من البرص وغيره ، ورجل مَوَّلَعٌ : أبرص والبَهَق : بياض
يعترض الجسد بخلاف لونه ، وهو لون البرص .

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤية : إن كانت «الخطوط» فقل : كأنها ، وإن كان «سَوَادٌ وَيَلَقُ» فقل : كأنهما ، فقال : [أردت^(١)] كأن ذلك ، ويك ، توليعُ البَهَقِ ، فأخبر رؤية بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكذلك هنا .

أراد (كلتا ، ، وجميعا) فحذف العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرّد من الإضافة إلى الضمير المطابق لقوله : «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا» فقيدها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزيدون كُلُّ ، ورأيت الناسَ كُلًّا ، ومررت بهم كُلُّ . وكذلك (كلتا وكلًا وجميع) .

أما ماعدا «كُلًّا» فمتَّفَق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلُّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مرَّ تمثيله ، فقد ذهبنا إلى أن «كُلًّا» فى قراءة من قرأ {إِنَّا كُلًّا فِيهَا}^(٢) بالنصب يحتمل أن يكون تأكيداً لاسم «إن» .

وردّه المؤلفُ بأنّ تجويز ذلك فى «كُلُّ» يؤدى إلى عدم النظم ، لأن غير «كُلُّ» من ألفاظ التوكيد إمّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكّد ، وهو (النفس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمّا ملازمٌ لِمَنْوِيَّهَا ، وذلك «أَجْمَعُ» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِيَّ الإضافة لا يستعمل فيها صريحها ، وأن

(١) مابين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ١٠/٣ ، والكشاف للزمخشري ٣٧٤/٣ .

صريح الإضافة سوى «كُلٌّ» لا يُستعمل فيه مَنَوِيَّها ، فتجوز ذلك في «كُلٌّ»
يَسْتَلْزِمُ عدم النظير في الضربين ، وما أفضى إلى ذلك مُطَرِّح ، فالقول بجواز
قطع «كُلٌّ» هذه عن الإضافة لأيلتفت إليه .

هذا ما قال: ثم وَجَّه قِراءة النصب بأن كُلاًّ «حال من الضمير المنوي في
«فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله :
«وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ»^(١) .

فإن قيل : قد استقر في «كُلٌّ» جواز قطعها عن الإضافة نحو [كُلٌّ في فَلَكَ
يَسْبَحُونَ]^(٢) .

وهي هي ، وإنما بين الموضعين من الفرق الجريان على المؤكّد وعدمه .
وأما معنى التوكيد فلا ينفك عن «كُلٌّ» فيهما ، فكما يجوز هناك يجوز هنا ، وقد
ظهر ذلك في الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيِّرُ بين استعمالين فأكثَرُ في موضع ، ثم إذا
خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الآخر ، وهذا شائع في
كلامها ، أَلَا تَرَى أنها استعملت (نَعَمْ ، وَيُسْ) في الأصل على أوجه ، فقالوا:
نَعَمْ ، وَنَعَمْ ، وَنِعِمَ وَنِعَمَ ، وكذلك (بُسْ) وكلُّ فِعْلٍ على فِعْلٍ ثانيه حرف
خلق^(٣) ، ثم لما نَقَلْتُهُما إلى إنشاء المدح والذم التزمت فيهما وجهاً واحداً ،
وكذلك (حَبٌّ) في التعجب ، تُفْتَحُ حاؤها وتُضَمُّ ، فإذا جاءت بـ (ذا) التزمت

(١) انظر : باب الحال في الألفية ، وفي هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ - يجوز فيه أربعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبس ،

وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمْرُ والعُمَرُ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التَّزَمُوا فتح العين^(١) ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجْزُ أن يجرى القياسُ للفظ في كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّمْع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قامَ القومُ كُلُّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلُّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما سُمِعَ هذا في موضعٍ / محتَمَل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتَتِبُ فالصحيح إذا $\frac{١٣٣}{٣}$ الوقوفُ علي ما سُمِع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القوم ، ولا قامَ الرجلانِ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقِ الْمُؤَكِّدَا» وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر: ^(٢) :

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ
وَأُبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ
يُعْطَى الرُّغَائِبَ لَمْ يَضْهِمُمْ بِإِقْتَارٍ

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٢٠٠/٥ ، والدرر ١٥٥/٢ .
والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل ما يلزم منه سُبَّة أو عيب
والرغائب : جمع رغبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكان هذا من قبيل قوله (١) :

* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّلَاتِهَا *

وهو قليل ، فلذلك لم يعول الناظم عليه ، أو يكون مما التزمت العرب فيه الضمير ، كما التزمت الإضافة أيضاً . وفي هذا البحث وما قبله في المعنى الأول بحث .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسلّة إرسالاً ، فلم يخص منها لفظاً بمفردٍ دون مثني أو مجموع ، فاقترضى بإطلاقه أنها تستعمل في الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كلاً» و«جميعاً» لا يدخلان في تأكيد المثني ، و«كلاً» و«كلّتا» لا يؤكدان غير المثني .

فالجواب أن هذا كله سيأتى بيانه وجه الاعتراض فيه عند قوله : «واغن بكّلتا في مثني وكلاً» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلَةٍ

من عم في التوكيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ
يعنى أن العرب استعملت في ألفاظ التوكيد وزن (فاعلة) مبنياً من لفظ (عم) فأكّوا به . و (فاعلة) من (عم) تقول فيه : عامة .
ولما قال : «ككل» دل على أنه لا بد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامتهم ، وقامت الهندياتُ عامتهن ، وكذلك في الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامته ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» أراد به أنهم استعملوا وزن (فاعلة) من (عم) مثل

(١) هو النابغة الجعدي ، وعجزه :

* سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا *

وهو من شواهد سيبويه ٦٣/١ ، واللسان (سقط)

يصف سيره في الهجرة في الوقت الذي تستكن فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظله وهو ما يستظل به . وسواقط الحر : ما يسقط منه . وأظهر : دخل في وقت الظهيرة .

استعمالهم إياه من (نَقَلَ) فقالوا : (النَّافِلَةُ) فكذلك قالوا : عامة ، وأصله : عامَّةٌ .

وَفَسَّرَ ابْنُ النَّاظِمِ قَوْلَهُ : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» بِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ عَدَّ (عَامَّةً) مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ ، أَيْ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَإِنَّهُمْ أَغْفَلُوهُ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ بِنَافِلَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، لِأَنَّ مَنْ أَجْلَّهُمْ سَبِيوِيَّةً ، وَلَمْ يُغْفَلْ ^(١) .

هذا ما قاله ، وهو توجيهُ ضعیف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضى أن ذكره زيادةٌ غيرُ مفتقر إليها فَكَوْنُ (عامة) كذلك غير صحيح ، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك .

وأيضا فإن (جَمِيعاً) قد أغفله الجمهور فلم يذكره ، وإنما ذكره سبويه فكان إذاً من حقه أن يقيده بمثل ما قيده به (عامة) ولم يفعل ذلك ، فدل على أن ما فُسِّرَ به غيرُ مراد .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهواً أو جهلاً ، كما قال في «شرح التسهيل» ^(٢) فظاهر ، فإن سبويه ذكرهما / فقال في «باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسمٌ : وأما (كُلُّهُمْ) ، وَجَمِيعُهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَعَامَّتُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُمْ) فلا يكون أبداً إلا صفة ^(٣) ، يعنى بالصفة التوكيد . وقال في «باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً» : وأما (جميعهم) فيكون وجهين ،

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«وليس هو في حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٧/١ .

يُوصَفُ به المضمر [والمظهر] ، كما يُوصَفُ بـ (كُلُّهم) ويُجْرَى فى الوصف مُجْراه - يَعْنَى بالوصف التوكيد - ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامَّتْهم ، وجماعتهم) يُبْتَدَأُ وَيُنْتَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام ^(١) .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعاً ، وعامة) مضافين إلى المضمر كـ (كُلُّ) إلا أن المبرد خالف فى (عامَّتْهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامة) أقل مما جرى عليه .

فاذا قلت : جاء القومُ عامَّتْهم فـ (عامَّتْهم) أقل من القوم ، ولا يؤكد الشئ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً ^(٢) .

وردّه ابن خروف بأن أصل (عامة) العموم ، وهى مشتقة من : عَمَمْتُه ، كـ (كفل) أصلها العموم والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرَتْ ، فكَذلك (عامة) أصلها وبابها العموم ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتها ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لا يحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرٍ بِأَجْمَعٍ

جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمُعًا

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعٌ

جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمُعٌ

يعنى أن العرب أكدت أيضاً فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمُعٌ) نحو : نَجَسَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ، نَجَسَتْ هَذِهِ جَمْعَاءُ ،

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، وما بين العاصرتين زيادة من سيبويه .

(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ١٧٢) .

وجاء الزيدون أجمعون ، وجاءت الهنداتُ جُمعُ .

وربَّتها هذا الترتيب اتكالا علي سهولة المأخذ في فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدم في الترتيب الطبيعي على غيره . والمذكر هو المقدم في الترتيب الوضعي الاصطلاحي على المؤنث ، فافتضى أن (أجمع) للمفرد المذكر ، وأن (جمعاء) للمفرد المؤنث .

ولما ذكر اختصاص المثنى واستغناءه بـ (كلا وكلتا) في قوله : « واغنَّ بكتا في مثنى وكلا » ثبت أن (أجمعين) للمجموع المذكر ، وأن (جمع) للمجموع المؤنث ، فظهر وجه ما رتبته .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يؤتى بها مع (كل) أو دونها ، فإن أتى بها مع (كل) فالواجب تقديم (كل) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جمعت مع (كل) أن تتقدم (كل) فتقول : رأيتُ زيدا كله أجمع ، ولا تعكس فتقول : رأيتُ زيدا أجمع كله ، لأن (كلا) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغير تابع . بخلاف (أجمع) فإنه لا يُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } ^(١) .

وأما إذا لم يذكر معها (كل) فلك أن تأتي بـ (أجمع) وحده ، لكن إفراده عن (كل) قليل .

وعلى هذا نبَّضه بقوله : « ودون كل قد يجي أجمع » إلى آخره . فأتى بـ (قد) المؤذنة بالتقليل ، وكذلك ما ذكر من فروع (أجمع) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مقيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

(١) سورة الحجر / آية : ٣٠ .

رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وَهَذَا جَمْعَاءَ ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَجْمَعُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ جُمِعَ . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ {وَلَنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(١) ، وَ $\frac{١٣٤}{٣}$ {لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(٢) ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ ^(٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَئِنِّي أُرْيَعَا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا صِيغَ مِنَ (الْكُتْعِ ، وَالْبَصْعِ ، وَالْبَتْعِ) ^(٤) ، وَالنَّحْوِيُّونَ أَرْيَابُ الْمُخْتَصِرَاتِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، يَذْكُرُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُغْفَلُونَهُ ، فَكَيْفَ تَرَكَهُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ ، غَيْرُ مُتَدَاوِلٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمَنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ وَجَدَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ :

وَلَنْ يُفِيدَ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ

(١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .

(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .

(٣) المغنّى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعينى ٩٣/٤

والذلفاء اسم امرأة يعينها ، ويقال : إِنْ أُعْرِيَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ يَبْكِي ، فَلَمَّا بَكَى قَبْلَهُ فَاتَّشَأَ يَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ .

(٤) يقال : كَتَعَ الرَّجُلُ كُتْعًا ، إِذَا تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ ، وَكَتَعَ بِالشَّى : ذَهَبَ بِهِ . وَالْكُتْعُ أَيْضًا التَّمَامُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كُتْعٍ ، أَيْ تَامَ .

وَالْبَصْعُ - بِكَسَوْنِ الصَّادِ الْجَمْعِ ، وَبِتَحْرِيكِهَا : الْخَرْقُ الضَّيْقُ لَا يَكَادُ يَنْفُذُ مِنْهُ الْمَاءُ وَالْبَتْعُ - بِفَتْحَتَيْنِ - طَوِيلُ الْعُنُقِ ، مَعَ شِدَّةٍ مَفْرُوزَةٍ ، وَالْبَتْعُ مِنَ الرِّجَالِ : الطَّوِيلُ ، أَوْ الطَّوِيلُ الْعُنُقُ .

وعن نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ

أَقَادَ هُنَا مَعْنِيَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْنَكَرَاتِ
يَصِحُّ تَوْكِيدُهَا وَيَجُوزُ قِيَاسُهَا ، لَكِنْ بِشَرَطِ حَصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ تَوْكِيدَ
النَّكَرَةِ تَارَةً يَكُونُ غَيْرَ مَفِيدٍ فَلَا يَجُوزُ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلًا نَفْسَهُ ، وَجَاعَنِي رَجُلٌ
نَفْسُهُ ، وَأَتَانِي نَاسٌ كُلُّهُمْ ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ مَمْنُوعٌ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُحْصَلُ فَائِدَةٌ ،
وَلِأَنَّ التَّوْكِيدَ إِنَّمَا يَفِيدُ فِيمَا حُصِّلَ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، وَالنَّكَرَةُ لَمْ تَتَّحَصَّلْ
بَعْدَ ، فَكَيْفَ تَتَوَكَّدُ ؟

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الزَّجَّاجِيِّ ^(١) : لِأَنَّ النَّكَرَةَ لَمْ تُثَبِّتْ لَهَا عَيْنٌ فَيَتَوَكَّدُ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّوْكِيدَ شَبِيهٌ بِالنَّعْتِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مَعَارِفٌ ،
فَكَمَا لَا تُنْعَتُ النَّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ كَذَلِكَ لَا تَتَوَكَّدُ بِهَا . وَهَذَا التَّعْلِيلُ الثَّانِي جَارٍ عَلَى
طَرِيقَةِ الْبَصْرِيِّينَ ^(٢) .

وَتَارَةً يَكُونُ تَوْكِيدُ النَّكَرَةِ مَفِيدًا فَيَجُوزُ عِنْدَ النَّازِمِ ، لِأَنَّ الْفَائِدَةَ هِيَ
الْمُتَّبَعَةُ . فَإِذَا قُلْتَ : صَمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ ؛ أَوْ قَمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا ، وَسَرْتُ يَوْمًا أَجْمَعَ ،
وَهَذَا أَسَدُ نَفْسُهُ ، وَعِنْدِي دَرَاهِمُ عَيْنُهُ - فَيُذَكَّرُ (كُلُّ) عِلْمٌ أَنَّ الصِّيَامَ وَقَعَ فِي
جَمِيعِ الشُّهُرِ ، وَالْقِيَامَ وَقَعَ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ ، وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ لَكَانَ مُحْتَمَلًا كَالْمَعْرِفَةِ
سِوَاءً .

وَكَذَلِكَ (أَجْمَعَ ، وَالنَّفْسَ) وَغَيْرَهُمَا ، فَيُذَكَّرُ (أَجْمَعَ) عِلْمٌ أَنَّ السَّيْرَ وَقَعَ فِي
الْيَوْمِ كُلِّهِ لَا فِي بَعْضِهِ ، وَيُذَكَّرُ (النَّفْسَ) عِلْمٌ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى أَسَدٍ حَقِيقِي
لَا شَبِيهٍ بِهِ ، وَيُذَكَّرُ (الْعَيْنَ) عِلْمٌ أَنَّ الَّذِي عِنْدَكَ دَرَاهِمُ مَصْنُوعٌ ، لَا صَرْفُهُ وَلَا مُوَارِنَتُهُ .
قَالَ فِي «الشرح» بَعْدَ التَّمْثِيلِ : فَتَوَكَّدُ النَّكَرَةُ ، إِنْ كَانَ هَكَذَا - يَعْنِي

(١) الْجَمَلُ لَهُ (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ لِلْأَنْبَارِيِّ : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيداً حقيقاً بالجواز وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ؟
وأما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه -
فغير جائز ، قال : فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً فليس
بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب ^(١) .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غير الأخفش ، يمنعون تأكيد
النكرة مطلقاً ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً ، أفاد أولاً .
حكاها في «الشرح» .

وما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ، ورأى الأخفش .
والذي نقل هنا خلاف ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين ، من أن الجواز
عندهم / مقيد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقاً ، ولم يحك عنهم خلاف
ذلك ^(٢) . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نقله المؤلف في «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكره الناس من الخلاف إلا في $\frac{١٣٦}{٣}$
شيء آخر حسبما يذكر على إثر هذا بحول الله .
ومما استدك به للجواز قولُ الراجز ^(٣) :
أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٥ - ب) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة - الثالثة والستون) ص ٤٥١ - ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٢٢٦/٤ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٦/٢ ، والعيني ٥٠٤/٤ ،
واللسان (نزع ، فرع ، رمى ، علا)

الرجز لحميد الأرقط ، يصف قوساً . وقوله : «وهي فرع أجمع» معناه أنها عملت من غ
صن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهي ثلاث أذرع وإصبع
أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥٣ .

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ
 وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ
 وقال الآخر (١) :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

ومن أبيات الحماسة (٢)

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا
 جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٍ
 وقال الآخر (٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا
 تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَفَا

إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسه سماعٌ يُعتمد به في القياس ،
 ويخرج بكثرته عن الشنوذ وتكلف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن
 النكرة لا يصح توكيدها قياساً ، إذ ليس لها عينٌ ثابتة كال معرفة ، فينبغي ألا
 تؤكد ، لأن توكيد ما لا يعرف غير مفيد .

(١) ابن عيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ،
 ١٦٩/٥ ، والعينى ٩٥/٤ .

وقائله مجهول . وصَرَّتْ : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة
 مستديرة ، فى وسطها حز للجل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر .
 لم ينقطع يوماً كاملاً .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المازنى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .
 البيت لمسافع بن حذيفة العبسى وأولاك : لفة فى : أولئك . وينوخير وشر : ملازمون لفعل الخير
 والشر مع الإصدقاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . أَلَمٌ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخرجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضاً فالنكرة شائعة فى جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتنافيين فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم ^(١) . هذا وجه القياس . وأما السَّماعُ فلم يَأْتِ منه ما يَشْفى غُلَّةً . ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هى المانعة فقط ، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يَعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظرُ أن قول إمام الصنعة ^(٢) : «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ» أصلٌ عظيم ، لا يفهمه حق الفهم إلا من قَتَلَ كلام العرب علماً ^(٣) ، وأحاط بمقاصده .

وكثيراً ماتجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لأبسوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتكالا على قياس مجرد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصوابُ الاستنادُ إلى السماع ، ثم النظرُ فى قياسه إن كان ، لا العكسُ . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصله للمعارف دون النكرات ، نحو : جاعى الأميرُ نفسه ، والقومُ كُلُّهم ، لأن المعنى الذى لأجله منع توكيد النكرة مفقودٌ فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثَبَّتَتْ عَيْنُهَا ، وظهرت حقيقتها .

(١) انظر : ج/٦١٨ ، وأيضاً : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه «ثم قس بعد»

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علماً ، إذا تعمق فى بحثه فعلمه علماً تاماً .

وإنما لم يصرِّح الناظم بصحة تأكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قِيَّده في النكرة ،

وهو قوله : «وإن يُفِدْ» إذ من المعلوم أن تأكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيدُ به فى حصول الفائدة .

وقوله : «عن نُحَاةِ البَصْرِ» متعلِّقٌ بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرَ المبتدأ الذى هو (المنعُ) و (شَمِلَ) جملةٌ حالية وإن كان الفعل ماضياً ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمَلَ عليه قوله تعالى : { قُلْتَ لَا أُجِدُّمَا أُحْمِلِكُم عَلَيْهِ }^(١) ، ف (قُلْتَ) عنده جملةٌ حالية من ضمير الخطاب / ١٣٧
المتقدِّم ، فكَذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المنع) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معمولُهُ . ثم قال :

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلاَ

عن وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ

لَمَّا كان قد ذَكَرَ أولاً أنه يُوَكِّدُ بعد (كُلُّ) بـ (أَجْمَع) ومتصرفاته ، وبقي (كِلاَ وَكِلتا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذَكِّرُ حكمهما فى ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلُّ) فيما تقدَّم ، بل يُسْتَغْنَى بهما عما بعدهما من (أَجْمَع) ، وَجَمْعَاءَ) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاها) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكتا) عن ذلك ، فلمَ تتكلَّمُ به . وعدمُ السماع دليلٌ على

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستغناء . وقد نَبَّه الناظم على هذه العلة بقوله : « واغْنِ بِكَذَا » أى
استَغْنِ بِذَلِكَ كما استغنت العرب . فإن قلت : من أين يُفهم تعيينُ (كِلَا)
للمذكر ، و (كِلْتَا) للمؤنث ، وهو قد قَدِّمَ (كِلْتَا) على (كِلَا) والتقديمُ إنما
يستحقُّه المذكرُ ؟ فالجواب أن ذلك يُفهم له من قوله « عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ »
لأن وزن (فَعَلَاءَ) للمؤنث ، ووزن (أَفْعَلُ) للمذكر كما تقدم ، فإذا رجع الأول للأول ،
والثاني للثاني تعيَّن أن (كلتا) للمؤنث ، و (كلا) للمذكر ، وتعين أنهما معاً للمثنى
بقوله : « في مثنًى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدها أن وزن (فَعَلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) إنما هما توكيدٌ للمفرد لا للمثنى ، وهو
قد قال : « اغْنِ بِكَذَا في التثنية عن وزن كذا » وهذا الكلام يقتضى أن المثنى كان
مستحقاً لهما ، وذلك غير صحيح ، لأن المثنى لا يستحق في المذكر (أَفْعَلُ) ولا في
المؤنث (فَعَلَاءَ) وإنما يستحق تثنيتهما .

والعذرُ أن مراده تثنيتهما لانفسُ الوزنين ، فكأنه على حذف المضاف ، أى
عن تثنية وزن (فَعَلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) وإنما ترك بيان ذلك اتكالا على فهم المراد ،
إذ لا يَعْسُرُ فهم ذلك على طالب العلم ، وهو عذرٌ كما ترى .

والثاني أنه قَصَرَ الاستغناء بـ (كِلَا وَكِتَا) عن (أَجْمَع وَجَمْعَاءَ) فاقتضى
أن (كِفْلًا ، وَجَمِيعًا ، وَعَامَّةً) لا يُستغنى بهما عنها ، فيجوز أن تجتمع عنده ، إذ لم
يُبَيَّن فيما قبل أن (كِلَا وَكِتَا) في المثنى عوضٌ من (كُلِّ ، وَجَمِيع ، وَعَامَّةً) فانضمَّ
إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد ، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهُمَا كلاهما ، أو
بالعكس . وكذا في (عامَّةً ، وَجَمِيع) وهو غير مستقيم .

والجواب أن المفهوم هنا معطل، لأنه مفهوم اللَّقَب^(١)، كما تقول :
فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقتضى أنه غنيٌّ عن عمرو، كما يقوله الدَّقَاق
وشنُود^(٢)، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول : ذكر الناظم أولاً ألفاظاً
ستة كلها بمعنى واحد، عَيَّنَ منها واحداً للتبعية لـ (كُلُّ) وهو (أَجْمَعُ)
فبقيت الخمسة يُعطى النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر
لاتابع له، فإذا أُكِّد بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك
تبيَّن من مساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على
البديلية. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثني، بخلاف (كُلُّ، وعامة،
وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما.

١٣٨
٣

ولما تبيَّن أن (كِلَا) للمذكر، و(كِلْتَا) للمؤنث لم يصح أن يتعاقبا
على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى
كلامه واستتَبَّ.

فإن قيل : إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لما قال : «وكُلًّا اذْكُرْ»
في الشمول، إلى آخره - اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل
ما يقتضى الشمول، من مفرد أو مثني أو مجموع، لكنه خَصَّ (كلا،
وكلتا) بالمثني، فبقي ماعداهما مستعملاً في الكلِّ. وهذا غير صحيح،

(١) سبق التعريف بمفهوم اللقب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدقاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه
وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. [الوافي بالوافيات ١١٦/١]
ويقصد بقوله «شنود» ما شذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللقب،
كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر : [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : ١٣٤].

فإن المثني لا يؤكد بـ (كُلُّ) ولا (جميع) ولا (عامّة). على أنه قد نصّ في «التسهيل»^(١) على أنه قد يستغنى بـ (كُلُّهما) عن (كِلْتَيْهما) و(كِلَيْهما) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه»^(٢) على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذا لامُعَوِّلٌ عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة»^(٣) غيرُ مَخْلُصٍ - قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلاً :

وفي الشُّمُولِ بالضُّميرِ مُوصَلاً
يَخُصُّ مَا تُنْيِي كِلْتَا وَكِلاً
وغيرُ مَا تُنْيِي كُلُّ وَنُقِلَ
مَعَ ذَا جَمِيعٍ والضُّميرُ يَتَّصِلُ
ثم قال : «وَأَسْتَغْمَلُوا أَيْضاً كُلُّ فَاعِلَةٍ» إلى آخره - لكان المعنى مَخْلُصاً من ذلك الشُّغْبِ^(٤). والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بيّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وَبَعْدَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبّه على ذلك في «قسم إثبات الحقيقة» وترتيب ألفاظه بعضها على بعض، ولابّين ذلك فيما إذا اجتمع القسمان، وإنما قال هناك : «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ» وليس فيه ما يدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوته في الموضعين، وتنبّيه على الموضع الآخر قد

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كِلْتَيْهما، وبكليهما عنهما»

(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ - ب).

(٣) يقصد الألفية.

(٤) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - الجلبة والخصام. وكذلك تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفس، والعين) قُدِمت النفس، لأنها أُبَيِّنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلُّ» و«أَجْمَعُ» قدم «كُلُّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أَجْمَعُ) فإنه لا يستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذى لـ (إثبات الحقيقة) هو المقدم، لأن إثبات الحقيقة أكد في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفس) ذِكْراً إشعاراً بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولا جواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «وَأَغْنِ بَكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا» مختلف فيه، فالبصريون على ما قال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ) مثنئين بعد (كَلَا، وَكَلْتَا) قياساً، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاها جمعاً وان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنع كما تقدم، لعدم السماع المسوغ للقول به.

ثم قال :

وإنْ تُوكِّدِ الضميرَ المتَّصلَ

بالنفس والعينِ فبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

/عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ وَأَكْسَدُوا بِمَا

سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يَلْتَزِمَا

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريدَ توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفس والعين) وكان ضمير رفع فإنما توكيده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قامَ هو نفسُهُ، وهندُ قامتُ هي نفسُها، وقمتَ أنتَ نفسك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيده لا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون ضميرَ رفع أو غيره، فإن كان ضميرَ رفع فلا يخلو أن يكون توكيده ب (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول - وهو أن يكون ضمير رفع متصل مؤكداً ب (النفس والعين) فالحكم ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: زيدٌ قامَ نفسُهُ، وهندُ قامتَ عينيها، إلا على ضَعْفٍ^(١)، والتوكيد هنا جارٍ مجرى العطف حسبما يذُكره في بابهِ^(٢).

ووجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان واليَّين للعوامل على غير التأكيد أتي بالضمير المنفصل ليرتفع اللبس الذي كان يعرض لو لم يؤت بالضمير.

ألا ترى أنك لو قلت : المالُ قبضَ عينُهُ، وهندُ خرَجتَ نفسُها - لم يتبين كونُ (النفس) توكيداً إلا بالضمير المؤكِّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حملوا مالا لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسهم، وقُمْنَ هنَّ أنفسهنَّ، ونحو ذلك.

وأيضاً فإن الضمير المتصل، وإن برز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكان التوكيد، إذا لم يؤكِّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فآلوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثاني - وهو أن يكون ضمير رفع مؤكداً بغير النفس والعين - فقيّد الإتيان بالضمير المنفصل غير ملتزم، بل يجوز جوازاً حسناً أن تقول : قاموا كلُّهم، وقُمْنَ جُمعٌ، ونحو ذلك .

(١) انظر : ابن يعيش ٤٢/٣، والهمع ١٩٧/٥.

(٢) انظر : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أَجْمَعَ) لما كانت لاتلى العوامل ارتفع اللبس من أصل، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البتة، ولا يقال أيضا : قام كلهم، إلا على ضَعْف^(١)، فصَحُّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَكْذِبُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا»

فالواو في قوله : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا وَאו الْحَال مِنْ ضَمِير «أَكْذِبُوا» أي أَكْذِبُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا» تنبيهًا على أنه جائز أن يؤتى به، فيقال : قامواهم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث - وهو أن يكون ضميرًا متصلًا غير مرفوع - فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضًا، أخذًا من مفهوم قوله : «عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ» فبقي غير ذي الرفع على أصله من عدم التقيد، فيجوز أن تقول : رأيته نفسك، وأكرمته نفسه عينه / ونحو ذلك.

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفصل، وبرز كلمة أخرى، فلم يحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل.

وكذلك ضمير الجر نحو : مررت بك نفسك، ومررت به عينه، ففارقا بذلك ضمير الرفع.

وأما القسم الرابع - وهو أن يكون الضمير منفصلًا - فمقتضى كلامه أيضًا عدم الافتقار إلي القيد المذكور، فدخل تحت ما تقدم أول

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ما قام إلا أنت وزيدٌ، فكذلك تقول هنا : ما قام إلا أنت نفسك، وما رأيتُ إلا إياه نفسه. وكذلك ما أشبهه.

وقوله : «فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ» «بَعْدَ» معمول لفعل محذوف دلٌ عليه فعل الشرط، أى فَوَكَّدَهُ بعد المنفصل، أو فجىء بهما توكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوَكَّدَهُ بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تَمَّ كلامه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِى

مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ : ادرُجى ادرُجى

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يُؤتى باللفظ المراد توكيده مكرراً بنفسه، كما مثَّل في قوله للمؤنث : ادرُجى ادرُجى يا هندُ. وقد يكون للمذكر: ادرُجْ ادرُجْ يا زيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادرُجْ) الأول.

وفي هذا المثال إعلامٌ بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيَّد بالمثال به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكَّر. وإذا أعطى عدم الاختصاص اقتضى الإطلاق في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر^(١) :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وقالت العرب : ضَبًّا ضَبًّا كَيْفَ صَدَّتْهُ! وإنما أنت سَيِّرًا سَيِّرًا^(٢).

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}^(٣)

وقال الآخر^(٤) :

هَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا!

وقال مسروق بن الحارث الأرحبي يرثي رسول الله صلى الله عليه

وسلم^(٥) :

وَفَدَّتْهُ النَّفُوسُ لَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ فِرَارٌ وَأَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ!

وقال الآخر^(٦) :

(١) سيبويه ٢٥٦/١، والخصائص ٤٨٠/٢، والهمع ٢٨/٣، والأشعموني ١٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/٢،

والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٢٠٥/٤، والدرر ١٤٦/١، ١٥٨/٢

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة. والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الإخوان فإبْنهم عون على الزمان فإن من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

(٢) سيبويه ٣٣٥/١.

(٣) سورة الفجر ٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الألب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لدي من المصادر .

(٦) سيبويه ٢١٥/٢، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢

والبيت لمهلل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب. وأنشروا : أحيوا، من أنشر الله الميت، إذا أحياه. وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس التي دامت الحرب بسببها أربعين عاماً. فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهنئ بهم.

يَا بَكَرُ أَنْشِرُوا لِي كَلَيْبًا
يَا بَكَرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟
وأما تأكيد (الفاعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر^(١) :
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءُ بِبِفَلْتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُّونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ
وقام الراجز^(٢) :

بئس مقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ
وأما تأكيد (الحرف) فنحو : نَعَمْ نَعَمْ، وَيَلَى بَلَى، وَلَا لَا. ومنه قول
الشاعر^(٣) :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنُتْنَةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهْدًا

(١) الخصائص ١٠٣/٣، وابن الشجري ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشمونى ٩٨/٢،
والتصريح ٢١٨/١، والخزانة ١٣٨/٥، والعيني ٩/٣

ويروى «النجا» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢،
واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من
البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف.
ومعنى قوله : «إما على قعو وإما اقعنسس» أن المستقي إن استقى ببكرة فوقع حبلها في غير
موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقى بغير البكرة ومتح حتى أوجعه
ظهره قيل له : اقعنسس واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشمونى ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزانة ١٥٩/٥،
والتصريح ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤

وأبوح : أظهر وأعلن. وبثنة : اسم محبوبته، والمشهور (بثينة) بالتصغير. والمواتق : جمع موقت،
وهو العهد، وأما المواتيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر^(١):

١٤١
٣

/ لَيْتَ شِغْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَمْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وقال الآخر^(٢):

لَيْتَ وَهْلَ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما تأكيد (الجملة) فنحو: قام زيدٌ قام زيدٌ، ومنه قوله تعالى:

{فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ^(٣)} وهى جملة دعاءٍ أُعيدت تأكيداً. وقال

تعالى: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ^(٤)} وقوله: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ

يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(٥)} وقال عَوْفُ بْنُ الْخِرَعِ^(٦):

وَكَاأَنْتَ فَرَزَارَةٌ تَصْلَى بِنَا

فَأُولَى فَرَزَارَةٌ أُولَى فَرَزَارًا

-
- (١) المغنى ٢/٢٩، والأشمونى ٣/٨٣، والعيني ٤/١٠٩، والهمع ٥/٢١٠، والدرر ٢/١٦١
والبيت للكُميت بن معروف. والردي: الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أَمْ يَحُولُنْ
دُونِ ذَاكَ حَمَامٌ وَالْحَمَامُ: الموت.
- (٢) هو رؤية، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧/٧٠، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٢/٦٣،
والتصريح ١/٢٩٤، والهمع ٤/٥٤، والعيني ٢/٢٥٤، والدرر ١/٢٠٦.
- ويروى (بيع) على اللغة الأفصح.
- (٣) سورة المدثر / آية: ١٩، ٢٠.
- (٤) سورة النبأ / آية ٤، ٥.
- (٥) سورة الشرح / آية: ٥، ٦.
- (٦) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٣، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦
ويروى الصدر «كادت فرزارة تشقى بنا» أى توقع بها فتشقى. وتصلى بنا: تعاني من
شرنا. وأولى لك: كلمة تهديد ووعد، ومعناها: الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف^(١):

أَلَا حَبُّذَا حَبُّذَا حَبُّذَا

حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، وَيَسُو، وَيَسْتَجِي) ونحو ذلك^(٢). وحكى ذلك في «التسهيل»^(٣) و«الدرجى» من : دَرَج الضَّبُّ والرجلُ، يَدْرُجُ، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولما ذكر التوكيد اللفظي مجملًا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

وَلَا تُعَدِّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلًا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

الألفاظ المراد تكرارها على قسمين، قسم مستقل بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه - من حيث لا تفتقر إلى لفظ آخر تعتمد عليه - تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قامَ زيدٌ، وبلى بلى، ونحو ذلك.

(١) المنصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وقائله مجهول.

(٢) أصلها : يجي، ويسوء، ويستحيى (بياض).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجي)، ويسوء) وإحدى يائى (يَسْتَحْيِي) ويجريهن مجرى (تفى، وَيَسْتَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسم لا يستقل بنفسه، وإنما يأتي معمولاً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائر المتصلة، والحروف غير القائمة مقام الجملة، فهذه - من حيث لا تستقل بأنفسها - تفتقر إلى إعادة ما اتصلت به إذا كررت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولأتعد لفظ ضمير متصل» إلى آخره، يعنى أنه لا يجوز أن يكرر الضمير المتصل وحده دون اللفظ الذى وصل به، كان ذلك اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول إذا أكدت الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وَضَرَبَكَ ضَرَبَكَ، وَمَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وَجَاعَنِي غُلَامِي غُلَامِي، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصَيِّرُه منفصلاً، والمراد المتصل، فكان نقضاً للغرض.

وكذلك الحروف التى لم يتحصل بها جوابٌ لأبد من إعادة ما اتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروف غير ما تحصل به جواب» وهو الحرف الذى يكون جواباً للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبَلَى، وما فى معناها، فلا يحتاج إلى اتصال شئ بها، لأنها فى تقدير كلام تام مستقل، فعوملت معاملة المستقل.

وأما ما سواها فهو مفتقر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحده، فتقول إذا أكدت الحرف غير الجوابي : فَيْكَ فَيْكَ رَغْبَتِي، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَزَيْدٌ لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج فى / «الأصول»^(١). وخالف فيه ^{١٤٢}/_٣ الزمخشري، فأشار إلى جواز : إِنْ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ^(٢)، وليت ليت عمراً منطلقاً.

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به، ولا سيما إذا كان عاملاً».

(٢) فى الأصل «إن زيدا إن زيدا قائم» والصواب ما أثبتته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف^(١): وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يُعَوَّل عليه.
وعدَّ ماجاء من قول الشاعر^(٢):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءُ
ونحوه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَرَ ما لا يستقل على إعادة
ما اتَّصَلَ به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِّل، لا بد من إعادة ما اتَّصَلَ به، أعنى
فُصِّل بين المؤكَّد والمؤكَّد، وليس كذلك (عنده^(٣)) فإن الفصل بينهما - في رأيه -
قائمٌ مقام إعادة ما اتَّصَلَ به، فقلوه^(٤):

لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
ليس بضرورة، وكذلك ما كان مثله من المفاصول، نحو^(٥):
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَ هَلْ آتَيْنَهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحاسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وابن يعيش
١٧/٧، والأشعمنى ٣/٨٢، والهمع ٤/٣٩٦، ٥/٢١٠، ٢٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤

والشعر لمسلم بن معبد الوالبي. ومعناه : لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :

أَمْ يَحُولُنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وكذلك ما أنشد الفارسي^(١) من قول الراجز:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقُهُنَّ مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع»^(٢) وعلى هذا نبّه في كتابه «التسهيل»^(٣) بقوله: وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولاً أو مفصلاً.

والثاني أن كلامه يقتضى في نحو (إن زيدا إن زيدا قائم) ألا يضمّر الثاني وإن تقدّم ذكره، لأنه قال: ولا تُعَدُّ كذا إلا مع اللفظ الذي به وُصِّلَ^(٤)، لأن اللفظ الذي وُصِّلَ به هو الظاهر لا الضمير، وهم يقولون: إن الأحسن إضمارُ الثاني، وأن يقال: إن زيدا إنّه قائم، فكان كلامه لا يستتبّ على ذلك، بل ظاهره خلافه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل^(٥): «وإن عمّد أولاً بمعمولٍ ظاهرٍ اختيرَ عمّدُ المؤكّد بضمير.

(١) الأشموني ٨٢/٣، والتصريح ٣١٧/١، ١٣٠/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والدرر ١٦٠/٢، والعيني ١٠٠/٤

والرجز لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي. والرواية الأشهر «أعناقها مُشَدَّدَاتُ بَقَرْنٍ» والقرن: الحبل يقرب به البعيران. يقول: إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر: ٣ / ١٨٠ .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) البيت بتمامه هو:

ولا تُعَدُّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦ .

والجواب عن الأول أن الباب المُطْرَد هو إعادة اللفظ المُتَّصِل به. وأما الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطرَد اطراداً يُعتد به، فكان ظاهرُ السماع - من حيث لم يأتِ إلا في الشعر - أنه شاذٌّ محفوظ، فلم يَعْتَنِ بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجرد اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيانُ بما يتصل به، مما هو الأول في المعنى، ثم تُجْرَى الألفاظُ على أحكامها، فإنَّ باب الاسم، إذا أُعيد ذكره، الإضمارُ لا الإظهار، إلا لقصدٍ معنويٍّ أو لفظي، فليس كلامه بمنافٍ لما قال في «التسهيل»، وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أعطِ زيداً آتته، كما قال الأسودُ بن يعْفَر^(١) :

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمَّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

- فأنَّ لا يمتنع الإتيانُ بمرادفِ العامد للمؤكد أولى، فإن المترادفين ليسا متباينين، ولذلك تقول : قَعَدَ جلوساً، وذهبَ انطلاقاً. وسيذكرُ على إثر هذا توكيدَ المتصل بالمنفصل، وفي ذلك ما يبيِّن مقصوده.

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ

أَكْثَرُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١) الأشموني ٨١/٣، والعيني ١١٢/٤، واللسان (صمم)

وأسلمت : خذلت. وصمَّى : أخرجني ياداهية. وصَمَامَ : اسم فعل أمر بمعنى (صمَّى) مثل : نزالٍ وترَّاك. والاستشهاد بالبیت لا يستقيم إلا على أن (صمام) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَامَ) اسم للداهية والحرب على زنة حَذَام وقطام ، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء: صَمَّى صَمَامَ، أى أخرجني ياداهية.

وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٤٨ وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالبیت هنا.

/ هذه مسألة لم يَخْتَلَف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع $\frac{١٤٣}{٣}$

قول غيره من النحويين ، وهي جواز تأكيد الضمير المتصل، كان ضميرَ رفعٍ ك (قمت) أو ضمير نصب، ك (أكرمَكَ) أو ضميرَ جرٍ ك (بَكَ، وغلَامَكَ) - بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيِّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جريانها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنتَ، وقمتمُ أنتم، وقمتنَّ أنتنَّ. وتقول : أكرمَنِي أنا، وأكرمنا نحن، وأكرمكَ أنتَ. ومررتُ بِكَ أنتَ ومررتُ بهما هما، وجاء غلامُكَ أنتَ. وما أشبه ذلك.

فيجزى ضميرُ الرفع تأكيداً على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

وجه ذلك أن الضمير المنفصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بُدُّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى تأكيدهما - لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَنْ يقوم مقامه أو يُشَبِّهه - احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل^(١) في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمْنَا، وغلَامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تعليل السيرافي^(١). وبقي وراء هذا حكمُ جريان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده تأكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين^(٢)، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيْتُكَ إِيَّاكَ، ورأيْتُه إِيَّاهُ [فهو^(٣)] بدلٌ لتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا^(٤).

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» و«شرحه»^(٥) و«الفوائد»^(٦) إلى أنه تأكيدٌ لا بدل. وليس في هذا الموضع ما يدل على اختيار له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

(١) السيرافي (ج ٣ ورقة : ١٦١ - ١).

(٢) في الأصل و(س) «البصريين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبتته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ - ١).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

الْعَطْفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطف بيان وعطف نسق، فلذلك قَسَّمَهُ أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّا ذُوْبَيَّانٍ أَوْ نَسَقٌ

والغرض الآن بيان ما سَبَقَ

وذكر كل قسم وأحكامه بعد ما أشعر بأنه يبتدىء بذكر عطف البيان بقوله : «والغرض الآن بيان ما سَبَقَ» والذي سبق في ذكره هو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال :

فَذُو الْبَيَّانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ

حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فقلوه : «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «شبه الصفة» يريد أنه جار مجراها في بيان متبوعه / وإظهاره، وكونه يَتِمُّ به فهمه، ويتَّضح $\frac{١٤٤}{٣}$ معناه.

أو هو جار مجراها فيما هو أعمُّ من هذا، لكن الأول أولى، لقوله مفسراً لذلك : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَةٌ»

فشبه الصفة هو كونه مبيناً لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت : قام زيد، فأشكل على السامع أيّ الزيدين هو؟ فقلت : أخوك - تبين (زيد) مَنْ هو، ووضَح أمره، كما لو كان طويلاً فقلت : قام زيد الطويل، أو خياطاً فقلت : قام زيد الخياط، فأشبه الصفة من هذا الوجه.

وخرج له بذلك النعت، وعطف النسق، والبدل.

أما النعت فجعله مشبهاً به، والمشبّه به لا يكون هو نفس المشبّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامداً أو بمنزلته، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقاً أو بمنزلته. وكلا الموضعين خاصٌّ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَكَ عطفُ البيانِ النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتاً حقيقة. وأما خروج العطف النَّسْقِي فلُبُّعده عن شَبّه الصفة في كونه لا يُبَيِّن ولا يُوضِّح، ولأنه قد جعله قسيماً له في قوله : «إمّا ذُوْبَيَّانٍ أو نَسَقٌ» وقسيم الشيء لا يكون نفس الشيء.

وأما خروج البدل فلأن البدل هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةً بيانٍ له، وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوّل، والأوّل هو المقصود بالحكم، فخرج البدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان - حيث كان - يجوز فيه البدل إلا في الموضعين المذكورين^(١)، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فد (أخوك) يُعرب عطفَ بيانٍ لأنه مبينٌ، ويُعرب بدلاً، وهو مبينٌ أيضاً. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفرق الذي فَرَّقَ به بينهما غيرُ بيّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين. فإن قصدتَ بالحكم الأوّل، وجعلتَ الثانيَ بياناً له بحيث لا يُستغنى عن الأوّل فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبّهه بالنعت.

(١) سيأتى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدتَ بالحكم الثاني، وجعلتَ الأولَ كالتوطئة فهو البدل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردين على قصد واحد.

والدليل على ذلك خروجُ المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البدل، وهما : يارجلُ زيداً، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، على ماسيين إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لا يتصور فيهما إلا أحدُ القَصْدَيْنِ، وهو قصدُ كونِ الثاني بياناً للأول، نعم لا يُنكَرُ أن يكون البدل يقع بياناً، لأنه إنما قُصِدَ، وصُرفَ القصدُ عن الأولِ إليه لأنه أُبينَ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القَصْدِ به مُنْكَشِفَةٌ» تفسيرٌ لما ^{١٤٥} أرادَه بقوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» إذ كان أصلُ الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعْتَرَضُ على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يَصْدُقُ عليه أنه تابعٌ يُشَبِّه الصفة في أنه مبينٌ لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ - احتَمَلُ أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُهُ، أو خَدَمُهُ، أو رسوله. وكذلك إذا قلت : قام القومُ - احتَمَلُ أن يكون القائم بعضهم لاجمیعهم، فلم يتبين إذا قصد المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسه، أو قام القومُ كلُّهم - ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منكشفة، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذاً في هذا التعريف، فصار غيرَ معرفٍ لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» على إبهامٍ ما، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخِلَّةٍ .

والعذر عنه أنه لما قال : «شبه الصفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شبه الصفة يقع من وجوه عدة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصر على ذلك لم يكن فيه بيان أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعينت جهة الشبه، فبين بقوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» ما أراد بقوله : «شبه الصفة»

وقد مرّ في «الصفة» أنه يُبين ماسبق بوسمه، فبيانه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لا يختلط بغيره كما تقدم.

فـ(عطف البيان) مبين ذلك البيان المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بيانه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذي يُبين معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحدهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبين لهذا المعنى وعطف البيان، فتقول : جاء الأمير أبو عبدالله، أو جاء الأمير الفاضل ولا يحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازاً، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمره، أو جاء غلامه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسه أو عينه. والنعت وعطف البيان غير داخلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القوم كلهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» حين كان بيانا لقوله : «شبه الصفة» وبأن أن التوكيد غير وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» يعنى به أن عطف البيان بين ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لا يحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطف بيان لكونه مَسْوقاً لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذاراً عن استغنائه في تعريفه ^{١٤٦}/_٣ بقوله : «تابع شِبْهُ الصِّفَةِ» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقة القصد به تُغْنِي عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولا يدخل له التوكيد أيضاً.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامداً، عطف بيانٍ لانعت، وهو رأي في «التسهيل»^(١) أيضاً.

قال في «الشرح»^(٢) : وأكثر المتأخرين يقدُّ بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، ما يُقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت. قال : وقد هُدِيَ أبو محمد بن السيّد^(٣) إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرُّجُل) ونحوه عطف بيان. وكذلك فعل ابنُ جَنَى، وحكاه أبو على الشَّلوِيْن.

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البَطلِيُوسِي. كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبى، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا يُراد به - وهو تابع لاسم الإشارة - إلا ما يراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتاً حين يتّبع اسم الإشارة نحو : رأيتُ هذا الرجلَ - لكان نعتاً حين يتّبع غيره نحو رأيتُ شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة. ولاخلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً، وإلا لزم عدم النظر، بجعل اسم واحد نعتاً لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى^(١).

هذا ما احتجّ به، وهو لعمري ظاهر. وإنما تعلّق من قال : إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أن (هذا الرجلُ، ويأَيُّها الرجلُ) وقع (الرجلُ) فيه وصفاً^(٢).

والأولى عطفُ البيان، لأن الجامد لا يقع في اصطلاحهم وصفاً. وهذا جامد فلا يقع وصفاً.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرجلُ) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال : «وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ» ثم قال بعد ذلك : «وذو إِشَارَةٍ كَأَيُّ في الصِّفَةِ» فنصّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقاً، من غير فرق بين كونه جامداً أو مشتقاً، وهو راجع إلى مذهب غيره، فبين هذا الظاهر وبين مانصّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هناك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجه التبعية فقال :

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.

فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
 مَآمِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى
 فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

«أُولَئِنَّهُ» أمرٌ من : أُولِئْتُهُ كذا، إذا أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، وأصله من : أُولِئْتُهُ الشَّيْءَ، إذا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ. يريد أنك / تُعْطِيهِ من موافقة المعطوف مثل مَا أُعْطِيَتْ النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكذلك عطفُ البيان لابد فيه من موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أَكَّدَ هذا المعنى بقوله :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيد، وبأخويكَ الزَيْدَيْنِ، وبإخوتك الزَيْدَيْنِ، وبأختك هِنْدَ، وبأختَيْكَ الهِنْدَيْنِ، وبأخواتك الهِنْدَاتِ.
 ومررت برجلٍ أَخٍ لَكَ، وبرجلَيْنِ أَخَوَيْنِ لَكَ، وبرجالٍ، إِخْوَةٍ لَكَ، وكذلك في التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :
 أحدهما الموافقةُ في التعريف والتنكير، فإنه نُقِلَ عن الفارسي إجازةُ عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجَعَلَ من ذلك قول الله تعالى : {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ^(١)} فأجاز فيه البدلَ والعطفَ.

(١) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

ووجه ذلك أن العطف شبيه بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فكذاك العطف.

وهذا معارض بشبّهه بالنعته، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويزيد العطف مع النعت بأن كل واحد منهما منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألا ترى أن: زَيْدُ الأحمر عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه^(١). وكذلك زيد أبو عبد الله عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه.

وأما البدل مع المبدل منه كالشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاق في التعريف والتكثير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جواز الاختلاف.

وأيضاً فيلزم من هذا المذهب مخالفة الإجماع، إذ قد حكى المؤلف الإجماع على خلاف ما قال. وفي مخالفة إجماع العلماء ما عرفت، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحية عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قَصَرَ ذلك على المعارف، فَمَنَعَ أن يقال: مررتُ برجلٍ أخٍ لك، على العطف. وهذا المذهب يُنْقَلُ عن أكثر النحويين. ونَقَلَ المؤلف عن الشُّلُوبِيِّن أن هذا مذهب البصريين^(٢). ولم يرتضه الناظم، بل نَصَّ على مخالفته بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص ٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعا لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبا. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعا لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى: {مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثوب خز، وياب ساج» أ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوَجُ إلى ما يبيِّنُها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضاً فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقاً، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوَقَّدُ / مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ ۝ ١٤١ زَيْتُونَةٍ ^(١) } فالظاهر في «زَيْتُونَةٍ» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي ^(٢).

وكذلك قوله تعالى : { وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ^(٣) } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكْفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٤) } وفي الموضع الآخر [وعلى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٥)] في قراءة غير نافع وابن عامر.

(١) سورة النور / آية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / آية ١٦.

(٤) سورة المائدة / آية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (أَوْكْفَارَةٌ) منونا (طَعَامُ) بالرفع (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أو كَفَارَةٌ) رفعا غير منون (طعام مساكين) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لا يصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندي يستقيم بها النص، وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةٌ) مضاف (طعام) جَرَأُ (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقيون (فِدْيَةٌ) منون (طعام) رفعا (مَسْكِينَ) موحد. وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة^(١):

لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللُّثَاتِ فِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مقصد حسن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لم أتى الناظم بالشطرين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العقد» قبله حين قال : «فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ كَذَا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيادة فائدة فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيثاً على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغي أن يفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالف له في منع المخالفة في التعريف والتنكير، وهو المنقول عن الفارسي، فلم أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لم ينكث على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، ومنحى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسي، على ما حكاه المؤلف، فلم يعتبر به

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢٩١/٣، والهمع ٢١٥/٥، والدرر ١٦٢/٢، والأشعموني ١٢٧/٣، والعيني ٢٠٢/٤

وشفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللّمي كذلك : سُمرة في الشفة تستحسن.
والحوَّة : لون تخالطه الكُحْنة مثل صدأ الحديد. واللّمس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللثة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصاً، ولكنه اكتفى فيه بقوله : «فَأُولَئِنه» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشُّلُوبِيُّ، وأسنده تلميذه الأَبْدِيُّ^(١) إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتنى بالتنبيه عليه خوفاً أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعتَرَض عليه في «العقد» الذي عقده بقوله : «فَأُولَئِنه من وَفَاقِ الأوَّلِ» وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارتأب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشُّلُوبِيِّ، ولا يقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مقامُ الوقوف والارتباب مع ما قام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشطريَّين تأكيداً في مخالفة الناس، ولم يزد شيئاً في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلِي» من قوله : «مَا مِنْ وَفَاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي» مطاوع (أُولَئِنه) و«ما» في موضع نصب بـ(أوَّلِ) على المفعول الثاني، وهي موصولة، وصُلَّت بالجملة الاسمية التي هي «النعتُ وَلِي» و«مِنْ وَفَاقِ» متعلق بـ(وَلِي) أى : ما النَّعْتُ وَلِي مِنْ وَفَاقِ الأوَّلِ. و«الأوَّلِ» في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولمَّا لم يكن عطف البيان متعيناً في أكثر المواضع، وإنما يتعين في بعضها أخذ يبين مواضع التعيين / فقال :

١٤٨
٣

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدى. كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٦٨٠هـ).

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى
فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرُ
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ
وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ

«صالحاً» حال من ضمير «يُرى» وهو عائذ على «عطف البيان»

ويعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالح لأن يعرب بدلا، فإنك إذا قلت :
قام أبو عبدالله زيد - يمكن فيه عطف البيان، ويمكن فيه البدل، ولكن كل واحد
منهما مبني على قصده، إذ ليسا بواردين على قصد واحد حسبما تقدم ذكره.
وكذلك : هذا أبو عبدالله قُفَّة - يحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن
يكون الثاني بيانا للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود
بالحكم بون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعين، ولا يجوز البدل.
أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيداً بنصب (زيد) فإن البدل ههنا
ممتنع، إذ كان على تقدير تكرير العامل ، فلم يصلح فيه إلا ما يصلح فيه لو كان
مباشراً بالنداء، ولو كان مباشراً به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ،
لأنه على تقدير : يازيدُ.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرُ» ويعمرُ : اسمُ
عَلَمٍ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيداً) فقلت : يا غلامُ زيدُ، يا غلامُ يعمرُ - لا يجوز فيه إلا
عطف البيان أيضاً، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على
لفظه .

وهكذا الحكم إذا كان المنادى منصوباً لكونه مضافاً أو ممطولاً^(١) ،
و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيداً لا يجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب
بناؤه على الضم .

وجميع هذا داخل تحت إشارته بالمثل ، بخلاف ما إذا قلت : يا زيدُ
أبا عبدِ الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطف والبدل ، وكذلك يا أخانا أبا عبدِ
الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كَوْنُ التابع فيه مفرداً ، وهو (يَعْمُرُ) وقد
بيّن ذلك فى «باب النداء»^(٢) ، وإنما هذا إشارة إلى ما هناك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خالياً من الألف
واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة أيضاً بها ، نحو :
مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فإن «زيداً» هنا ، وهو مجرور ، لا يصح فيه البدل ،
وإنما يعرب عطفَ بيان خاصة .

والعلة فيه ما ذكر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت :
(الضاربُ زيدٌ) لم يَجُزْ ، إذا القاعدة فى «اسم الفاعل» أنه لا يضاف ، وهو
بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ما هما فيه . وقد بيّن
الناظم ذلك فى موضعه^(٣) .

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لئلا بإضافة أوصلة [اللسان - مطل]

(٢) حيث يقول هناك :

ألزمه نصباً كزَيْدُ ذا الحَيْلِ
واجعلاً كمستقلٍّ نسقاً وبدلاً

تابع ذى الضمّ المضافُ نُونَ أَلْ
وماسواه أرفع أو انصب

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

إن وُصِلت بالثان كالجَعْدِ الشَّعْرُ
كزيدِ الضاربِ رأسِ الجاني

ووصل أَلْ بهذا المضاف مفتقر
أو بالذى له أضيف الثانى

وأشار في تمثيل هذا النوع إلى البيت المشهور الذي أنشده
سيبويه للمرأ الأسدي^(١) :

أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

ف (بِشْر) هو تابع (الْبَكْرِي) وَتَبَعِيَّتُهُ إِيَّاهُ عَلَى الْعُطْفِ لَاعِلَى الْبَدَلِ ،
لأن « بِشْرًا » لا يصح أن يلي التارك مضافاً إليه . فلو كان مكان
« بِشْرٍ » غلام الرجل مثلاً - لجاز كونه بدلاً / لصحة ولايته لـ (التَّارِكِ) $\frac{١٥٠}{٣}$
فلا بد في تعيين العطف من كَوْنِ المعطوف مفرداً بغير ألف ولام كما في
مثاله ، أو مضافاً إلى ما ليست فيه . وهذا مبني على مذهب البصريين
كما سيأتى .

وفي هذا الموضع نظر ، وذلك أنه حَصَرَ تَعْيِينَ الْعُطْفِ فِي هَذَيْنِ
الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .
وذلك غير صحيح ، فإن ثَمَّ مواضع أُخَرُ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْعُطْفُ ،
ويمتنع البدل . وقد نَبَّهَ بَعْضُ مَنْ قَيَّدَ فِي ذَلِكَ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْهَا .
والذي زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحدها : أن يكون الكلام مفتقراً إلى رابط ، ولاربط إلا التابع ،
على أنه عطف البيان ، نحو : هَذَا ضَرَبْتُ الرَّجُلَ أَخَاهَا ، فلا يجوز أن
يكون نعتاً ، لأنه أعرفُ مما جَرَى عَلَيْهِ ، ولا بدلاً لثلاث تَعَرُّوْا والجُمْلَةُ الْأُولَى
من رابط ، فتعيَّن عطفُ الْبَيَانِ .

(١) سيبويه ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٣/٣ ، والأشعموني ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ ، والدرر
١٥٣/٢ ، والتصريح ٣٣/٢ ، والعيني ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبِشْر : هو بِشْرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَ . قَتَلَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدَ . وَتَرْقُبُهُ : تَنْتَظِرُ انْزِهَاقَ
رُوحِهِ لَتَنْقُضَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الطَّيْرَ لَا تَقَعُ عَلَى قَتِيلٍ وَبِهِ رَمَقٌ . وَقُوعًا : جَمْعُ وَقَعَ ، ضِدُّ
الطَّائِرِ .

والثاني: أن يضاف «أفضلُ التفضيل» إلى عام، ويُتَّبَع بِقِسْمَى ذلك العام ،
ويكون المفضلُ أحدُ قسمي ذلك العام ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ
والنساءِ ، فـ (الرجال والنساء) عطف بيان لـ (زيدٌ أفضلُ الناسِ) لأن البدل على نية
تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ ، وذلك لا يسوغ .
وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنسِ . فقد غلط في ذلك ،
وتأولهُ أبو علي أنه أراد : أشعرُ الخلقِ . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس
عليه .

والثالث : أن يُتَّبَع وصفُ (أى) بمضاف نحو : يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ،
فـ (غلامُ زيدٍ) لا يكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس في تقدير جملتين ، ولا وصفاً ،
لأن ما فيه (ال) لا يُوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفْضَلَ مجرورُ (أى) نحو : أىُّ الرجلَيْنِ زيدٌ وعمروُ أفضلُ ؟
فلا يصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلَيْنِ) لأنه لا يجوز أن تقول : أىُّ زيدٍ
وعمرو ؟ لأن (أيا) لا تضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التَّجْزِئةِ نحو : أىُّ
الرجلِ أحسنُ ؟ أعيْنُهُ أم وَجْهُهُ ؟

والخامس : أن يُفْضَلَ مجرورُ (كلّا) نحو : كلّا أخويك زيدٌ وعمروُ قائمٌ ،
لأن (كلّا) لا تضاف إلا إلى مثني لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ .

والسادس : أن يُتَّبَع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يا زيدُ هذا ،
لا يجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لا يجوز أن
يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين (١) .

(١) الهمع ٣/ ٤٣ .

والسابع : أن يُتَّبَعَ وصفُ (أي) في النداء بمنوَّته ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدُ ، لأنه لو كان بدلا لكان غيرَ منون .

والثامن : أن يُتَّبَعَ اسمُ الجنس أو غيره ذَا (أل) للمنادى مضموم ، نحو : يا زيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويارجلُ الحارثُ ، أو منصوبٌ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتَّبَعَ المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتَّبَعَ وصفُ اسم الإشارة في النداء بمنون ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدٌ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .

فهذه عشرة مواضع زائدة على ما ذكره الناظم ، ولعل ثم مواضع أخر لمن تتبَّع المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجميعه واضح في أن حصر الناظم قاصراً جداً ، وكذلك نصُّ

في / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثاً ، وهو أن ^{١٥١}/_٣ يُقرن بـ (أل) بعد منادى ^(١) ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّون على معنى مانصُّ عليه ، ويقصرون تعيين العطف على الموضعين ، أعنى باب «النداء» وباب «اسم الفاعل» فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

(١) انظر : التسهيل ١٧١ .

إما أن يقال : إن جميع ما استُدرك عليه داخل له تحت مثاليته ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبَّعت جميعَ المواضع وجدتها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : « فى غير نحو كذا » مشيراً إلى كل موضع لا يحلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميع ما يحتاج إليه ، ممَّا ذَكَرَ ومما لم يذكر ، وإنما عَيَّنَ الموضوعين لشهرتهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضوعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سَمِعَ عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لاتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّهَ على جميع المواضع المتصورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يرد فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرك عليه ، مسائلُ « النداء » كلها وهى ست ، وتبقى المسائل الأربع كانه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبِعَ فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يلزم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترض بها ليست بمُخلصة كُلِّها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدلية فيه سائغة ، والربط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب « الاشتغال » وتقدم أن ظاهر كلامه هناك أن « العَلَّة » حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبين وجهه هناك ^(١) .

(١) حيث يقول : وعلَّةٌ حاصلةٌ بتابع كملَّةٌ بنفسِ الاسم الواقع

وضَبَطَ ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطاً في الصفة السببية صح أن يكون رابطاً في «الاشتغال» . والصفة السببية ، في كونها صفة لموصوف أو خبراً المبتدأ ، سواءً ، فما جاز في «الاشتغال» جاز في الصفة ، وما جاز في الصفة جاز في الخبر . وهذا مسلّم عند النحويين .

فالرِيط بالبدل جائز في الخبر لجوازه في «الاشتغال» فقولك : زيدٌ ضربتُ هنداً أختَه ، أو هندٌ ضربتُ زيداً أخاها - جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتاً على العلم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نصّ عليه الناظم وغيره ، لأنه في تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، ^{١٥٢}/_٣ وإن سلّم أنه لا يجرى نعتاً فلا مانع من البدل أيضاً ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدّر والياً له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدّر الحذف ، لكن جريانه على المبدل منه جارٍ مجرى تكراره ، كأن العامل مع المبدل منه عوضٌ ومعوّضٌ منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طرح الأول فأوضح في الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فرض حذفه فقلت : زيدٌ هذا - لم يصح فيه ذلك التوجيه - قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوض من حرف النداء ، ولو قدّر طرحه لجيء بالحرف ، ليعامل كلُّ اسم بما يليق به ، وكذلك القول في التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيّد مثلاً فى أحد الموضوعين المتقدمين فيه نظر أيضاً ، وذلك أنه قال : ومثّل (يا أخانا زيداً) قولُ الشاعر ^(١) :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَفَلًا

أُعِيدُ كَمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فى رواية من نصب «عبد شمسٍ ونوفلاً» قال : فلا يجوز هنا البدلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البديل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضمُّ المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئاً واحداً ، فلا يمكن أن يختلفا فى الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معاً مفردَيْن لتعيّن النصب فيهما بدليْن ، وعطفَى بيان .

أما مع البدلية فلأن مجموعهما هو البديل لا كلّ واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثنى ، وهو باطل ، ولايتأتى البناءُ فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدلية ، وقد فُرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموع هو البديل ، فصار اسماً مطوّلاً بالعطف ، كما لو سَمَّيت رجلاً بزيد وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلاً :

(١) الأشموني ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العيني ١١٩/٤
والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ويبيكى أصحاب القليب من قریش .

يازيذاً وعمراً ، فتنصب وجوباً كما تنصب المطولات ، فمسألتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معاًهما الاسم المثنى المنادى ، فلو باشراً حرف النداء لانتصبا . وعلى هذا يتبنى حكم عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا فى المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تبعاً مفرداً ، نحو يا صاحبان زيدا وعمراً ، ويا زيدان بطة وقفة . والعطف والبدل فى ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لا يتعين فيه عطف البيان أصلاً . وإنما ذكرت هذا لئلا يتوهم أنه مما يعترض به على الناظم فى جملة تلك المواضع / $\frac{١٥٣}{٣}$ وليظهر وجه يصوب فى المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمل مسألة الفارسي فى «الإيضاح» فهى مبينة لهذا الموضع ، وهى مسألة : يا ثلاثة وثلاثين فى «باب النداء»^(١) .

وقول الناظم : «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى» الضمير فى «يُبَدَلَ» يحتتمل أن يعود على «بِشْر» فى مثاله الأخير ونحوه ، ويريد أن إعرابه بدلاً غير مرضى ، وإنما يعرب عطف بيان ، ويتعين فيه ذلك ، وكأنه أراد التنكيث على موضع الخلاف المنصوص ، وذلك أن من النحويين من أجاز البدل فى باب «اسم الفاعل» لكن على طريقتين ، إحداهما طريقة من أجاز أن يضاف «اسم الفاعل» بالالف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام ، وذلك مذهب الفراء ، فهو يجيز : مررت بالضارب زيد ، فأجازته لنحو : مررت بالضارب الرجل زيد ، على البدل أولى .

(١) الإيضاح : ٢٣٤ .

والثانية طريقة من لا يُعتبر حلولَ البديل في محل المبدل منه ، وذلك مذهب الأعلَم^(١) وابن خروف . وحجتهما أن التابع قد يحلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبديل هنا كالعطف في : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لا يحل محله . وكذلك ربُّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارث والتَّارِك) في قوله^(٢) :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ *

والضميرُ من (الأخ والسُّخْلَة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البديل لأن مواضع البديل يصح فيها حلوله محلَّ المبدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصية وقع الشك في كونه بدلاً . ولولا السماع في العطف لَمَّا قيس مع أنه نادر في السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفى إشارته إلى البيت أيضا تنبيهه على أنه قائلٌ بمذهب سيبويه والجمهور في صحة الجر في مثل هذا خلافا للمبرد ، فإنه منع الجر في «بشْر» ونحوه . وروى البيت بنصب «بشْر»^(٣) .

قال السيرافي : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بشْر» بالجر .

(١) الأعلَم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا *

(٣) لم أجده في «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير في «يُبدَل» عائدا على عطف البيان المعين في
المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل في هذه المواضع وما أشبهها غيرُ
مرضى أن يقال به .

ويكون تنكيثاً على الخلاف الحاصل فيه في جميع المواضع ، أو تخريجا ،
فالنص ماتقدم ، والتخريج على قول الأعلام وابن خروف ^(١) ، إذ ظهر وجه
مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدري هل يعتبر في الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك
لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .

عَطْفُ النَّسْقِ

هذا هو الوجه الثانى من وجهى العطف ، وهو عطف النسق .

والنَّسْقُ فى اللغة : الكلام الذى يأتى على نظام واحد ، ونَسَقْتُ الكلامَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا عطفْتَ بعضه على بعض ، وأصله / من $\frac{١٥٤}{٣}$ التَّنْسيق ، أى التنظيم ، لأن الكلام يُنْظَمُ بعضه مع بعض ، فالنَّسْقُ فى هذا الاستعمال من باب : الْخَبَطُ وَالنَّفْضُ ^(١) ، فقولهم : (عطف النسق) بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكنا ، فإذا أضيف العطف إلى المصدر قلت : عطف النسق . وأتى الناظم بحد هذا العطف فى قوله :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ

كَاخْصُصْ بَوْدٌ وَثَنَاءٌ مِّنْ صَدَقَ

التالى هو التابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بحرفٍ مُتَّبِعٍ» أى بحرفٍ وُضِعَ للتبعية ، وهى أن يُشْرَكَ الثانى مع الأول فى عاملة ، فخرج بهذا الفصل سائر التوابع .

وسيدكر الحروف المتبعة ، إلا أنه مثل بواحد منها وهو (الواو) فقال : «كَاخْصُصْ بَوْدٌ وَثَنَاءٌ» فـ (ثَنَاءٌ) معطوف على «بَوْدٌ» بالواو الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التبعية لا تكون إلا فيها ، وعليه يدل مثاله وكلامه .

(١) الخبط - بالتحريك - ما ينتفض من ورق الشجر إذا خُبط ، فهو (فَعَلٌ) بمعنى (مفعول) والنفض - بالتحريك أيضا - ما تساقط من الورق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلٌ) بمعنى (مفعول)

و«عطفُ النسق» مبتدأ ، خبره «تال» وماتعلق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا بِوَإِثْمَ فَا
حَتَّى أَمْ أَوْكَفِيكَ صِدْقُ وَوَفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا

لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ أَمْرُؤُ لَكِنْ طَلَا

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ،
وحتى ، وأم وأو ، ويل ، ولا ، ولكن .

ولم يذكر غيرها ، فدل على أن ما عداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن
ذهب إلى ذلك غيره .

والحروف التى اختلفت فيها : هل هى للعطف أم لا ، مما لم يذكره ، سبعة :
(إما) المكسورة ، وإلا ، وليس ، وأين ، وكيف ، وهلا ، و (أي) التفسيرية .
فأما (إما) فيشير إلى رأيه فيها ^(١) .

وأما (إلا) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرف عطف ، لأنها عنده تجئ
بمعنى الواو ، كقوله تعالى : {لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْهُمْ} ^(٢) ، وكذلك جعلها الفراء فى قوله تعالى : { إِنِّى لَا يَخَافُ لَدِىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا
مَنْ ظَلَمَ } ^(٣) ، الآية ، وقوله تعالى : { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا
مَا شَاءَ رَبُّكَ } ^(٤) .

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

وَمِثْلَ أَوْفَى الْقَمَرِ إِمَّا الثَّانِيَةِ فى نحو إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٢٨٧/٢ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢٨٧/٢ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢٨/٢ .

وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناء المنقطع ، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل وهو الاستثناء ، فلا تخرج عنه إلا مع التعيين ، ولم يتعين ذلك في هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالم يثبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيد ليس عمرو ، بمعنى : لا عمرو ، محتجّين بنحو قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ^(١) :

بأبى شَرِيْهِهٖ بِالنَّبِيِّ
لَيْسَ شَرِيْهِهٖ بِعَلِيٍّ
وبقول لبيد ^(٢) :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

وذلك لاجبة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا اتجه هذا لم يبق لهم متعلق ، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى مالم يثبت ، لأنه تحكّم بغير دليل / .

١٥٥
٣

(١) المساعد لابن عقيل ٤٤٣/٢ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٢ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .

(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩ .

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعاملونك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمل» ، وعليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهلاً) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف
بهنّ ، فيقولون : ما مررتُ بزیدِ ههنا فأین أبی عبد الله ، وما مررتُ برجلٍ فكيف
امرأة ، وما مررتُ بزیدِ فهلاً عمرو . وهذا كله غير جائز .

ولما مثَّل سيبيويه بـ (كَيْفَ) وأن ما بعدها مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر
خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبيويه أو يونس : ومن جرّ هذا فهو ينبغى
له أن يقول : ما مررتُ بعبد الله فلم أخيه ، وم القيتَ زيدا مرةً فكم لقيتَ
أبا عمرو ؟ تريد : فلم مررتُ بأخيه ؟ وفكمُ أبا عمرو؟^(١) .

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا^(٢) .

وأیضا فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه
حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدٌ فو عمرو ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيدا إلا
شاذا فى نحو قوله^(٣) :

أَرَانِي إِذَا مَـا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوًى

فَتُمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ خَالِيَا

(١) الكتاب ٤٤١/٨ .

(٢) السيرافى (ج ٢ ورقة ١٥٥ - أ) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، وابن الشجرى ٢٢٦/٢ ، والمغنى
١١٧ ، والأشمونى ٩٥/٣ ، والهمع ٢٣٥/٥ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩١/٨

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (عاديا) بالمهملة ومعنى «بت
على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبدا ، لأن الإنسان مادام حيا فلا بد أن يهوى شيئا ، ويحتاج
إليه .

وأمثلتهم التى أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهلاً) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروف عطف ، وإنما تكون حروف عطف بونها . وما حكاه السيرافى أثبت ، وهو يستشعر من كلام سيبويه .

وأما (أى) فحكى ابن مالك عن صاحب «المستوفى فى شرح المستقصى»^(١) ، أنها عاطفة لجريان مابعداها على ما قبلها ، كقولك : رأيت أسداً ، أى شجاعاً ، ونهيتك عن الوثى ، أى الفتور^(٢) .

وردّ هذا بأن حروف العطف لا يصح حذفها إلا شنوداً ، و (أى) يجوز حذفها جوازاً حسناً ، فإنك تقول فى (مررت بغضنفر أى أسد) : مررت بغضنفر أسد ، وتستغنى عن (أى) وسائر الحروف العاطفة على خلاف ذلك .

وأيضاً فإن حق العاطف أن يكون مابعداً مبايناً لما قبله ، نحو : مررت بزيد وعمرو . هذا فى غير التوكيد ، و (أى) بخلاف ذلك .

قال المؤلف^(٣) : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتكثير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

(١) المستوفى شرح «المستقصى» فى أصول الفقه للإمام الغزالى ، ألفه أبو عبد الله المالكى العبدى [البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٣] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوثى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ب) .

وما ذكر فهو الذى قال به ، ولا أعلم فى كونها للعطف خلافاً إلا
 (لكن) فإنها مختلف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .
 ولما أراد عدّ هذه الحروف قسماً أولاً قسمين :
 أحدهما ما يأتى للعطف المطلق ، ومعنى ذلك أن يكون تشريك
 الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القصد قوله فى القسم الثانى : «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا
 فَحَسَبُ كَذَا وَكَذَا» . فأشار بهذا إلى أن الأول أتبع فى اللفظ والمعنى ،
 فهو قوله : «مطلقاً» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ،
 وأم ، وأو .

وعطف بعضها على بعض بغير حرف عطف ضرورة ، وقصر لفظ
 (فا) ونقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مثل / بالواو ، وهو قوله : «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً» أى : فىك هذان
 الأمران ، فقد اشترك الصدق والوفاء فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ،
 فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو - فالقيام حاصل لهما معا ، وقد ارتفعا
 به على جهة واحدة .

وكذلك قام زيد ثم عمرو ، وقام زيد فمرو ، وقدم المسافرون حتى
 المشاة ، فالمشاة من جملة القادمين .

وكذلك إذا قلت : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ لأن قائل هذا الكلام
 عالم بأن الذى فى الدار أحدهما ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد (أم)
 مساو للذى قبله فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَكْتُهُمَا في المعنى كما شَرَكْتُهُمَا في اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ - مشرُكةٌ لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تخييرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع (الواو) فيكون حكمها حكم الواو . وهذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقتيه فيهما ، أعنى أنهما عنده يشتركان في اللفظ والمعنى . وفي هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه في (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما يشتركان في اللفظ لا في المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ ، فما بعد (أو) مخالف في المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدٍّ في اعتقادك ، بحيث لا يُعْرِيَان عنه معا ، ولا يَتَلَبَّسَان به معا .

وكذلك إذا قلت : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشتركان في اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، أو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، إلا أن القائم في مسألتنا غير متعينٌ ، وهو مع (لا ، ولكن) متعينٌ .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار^(١) ، رحمه الله ، يحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيثًا منه - والله أعلم - على ما ذهب إليه ابن مالك .

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح
ماذهب إليه ^(١) .

وأقول : إنه لم يتوارد مع النحويين على قصدٍ واحد فى المسألة ؛
فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ، وعلى
هذا المعنى اتفقوا فى (الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن
معنى العامل - فى محل النزاع - إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه
غير معيّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القصد .

وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم
التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تساوى فيه ما قبل (أو ، أم)
وما بعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف»
: ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، فـ (أو) أشركت بينهما فى الجر ،
وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسوّت بينهما فى الدعوى ^(٢) .

فقوله : «وسوّت بينهما فى الدعوى» هو معنى كلام ابن مالك. / $\frac{١٥٧}{٣}$
وقوله قبل : «وأثبتت المرور لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذا لاينبغى أن
يكون بينهما فى المسألة خلاف، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى .
وقد اجتمعتا فى كلام الإمام ^(٣) ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرّح
بمخالفة أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .

أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكمهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشترك فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكمهما كما قال . فيقتضى إطلاقه هنا أنهما يشتركان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضراباً^(١) ، يعنى أنهما ك (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلق ، قيده ما بعده ، إذ تكلم على واحد منهما ، وإذا كان مقيداً لم يبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايتى للعطف المقيد . ومعنى المقيد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلْ وَلَا» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تتبع الثانى الأول فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، وقام زيدٌ لا عمروٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ .

ومثل الناظم هذا بقوله : «لم يبدُ امرؤُ لكنْ طَلاً» قيل : أثبتتُ للثانى مانفى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفت عن الثانى ماثبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلاً . و (الطَّلَا) بفتح الطاء والقصر : الولدُ من ذوات الظِّلْف ، وهو المراد هنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهري^(٢) ، وليس بمراد هنا .

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تمَّ تعدادُها جملةً ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ،
فقال مبتدئاً بالواو لأنها أمُّ الباب :

فاعطفُ بواوٍ لاحقاً أو سابقاً

في الحُكم أو مُصاحِباً موافقاً

يعنى أن الواو معناها في العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب
ولامعيةً. فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو) احتَمَل أن يكون عمرو لاحقاً لزيد ،
أى قائماً بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمرو بعده ، واحتمل
أن يكون سابقاً لزيدٍ في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو
قبله وقبله. واحتمل أن يكون مصاحباً له في القيام، وموافقاً له في
زمانه، فيكون قيامها معاً. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو معه .
قالوا : وليس فيها دلالة على شئ من ذلك ، وهو نص سيبويه^(١) ،
ورأى البصريين والكوفيين . حكى السيرافي الاتفاق من الطائفتين على
ذلك^(٢).

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة في هذا ، وليس بصحيح ، إذ
قد نصَّ في «معاني القرآن» له على مانصٍّ عليه غيره من / عدم التزام $\frac{١٥٨}{٣}$
الترتيب ، لكن الأصوليين يحكون الخلاف في المسألة ، فلعله ناشئ من
جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظي موافقاً للترتيب الزماني قوله تعالى
{إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا}^(٣) ، وقوله تعالى

(١) الكتاب ٢١٦/٤ .

(٢) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٥١ - أ) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} ^(١) ، وقوله : {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ
وَمِلَيْنَا الْمَصِيرُ} ^(٢) ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه ^(٣) :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا وَأَجَبْتُ عَنْهُ

وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ
تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } ^(٤) ، وقوله : { وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ } ^(٥) فى قراءة غير
أبى عمرو والكسائى ^(٦) .

وقد اجتمع الضريان فى قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ
وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} ^(٧) .

ومما جاء على المعية قوله تعالى : {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ} ^(٨) ، ونحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وجلستُ بينَ زيدٍ وعمرو ، وهذان
زيدٌ وعمرو ، وما أشبه ذلك . وهو كثير .

ومعنى قوله : «فى الحُكْم» أى فى الحكم الذى حَكَمَ به المتكلم على
المعطوف ، من تقدّم أو تأخر أو مساواة .

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .

(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .

(٣) ديوانه ١٨/١ ، والرواية فيه بالفاء .

(٤) سورة الدخان / آية : ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .

(٦) حيث يقرعون (ومن قبله) ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرعون
(ومن قبله) بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .

(٧) سورة الأحزاب / آية ك ٧٧ .

(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظياً كما إذا قلت : قام زيدٌ وعمرٌ بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرٌ وقَبْلَهُ ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرٌ ومعه .

وقد لا يكون لفظياً ، كما إذا لم تَلَفِظْ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضَرٌ عندك ، فهو حُكْمٌ منك أيضا .

فكلُّ ما كان هكذا فُعْطِفَ بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْرِيك) في العامل الأول من غير تعرُّض لما حَكَمَ المتكَلِّمُ به من غير وجه التَّشْرِيك .

وتحرَّزْ بذلك من فهم السَّبْقِيَّةِ في الوجود أو عدمها لا في الحُكْمِ . وليس ذلك بمراد ، فإنَّ المعتمد في الكلام حكمُ المتكَلِّمِ بمقتضاه في الوجود ، لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدٌ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقَمْ . وقد يقوله كذباً ، وعلى غير ذلك ، وليس في الخارج منه شيء . فلو كان ما في الخارج قيداً في الكلام لم يكن ثَمَّ كذبٌ ولا غلطٌ ولا نسيانٌ ، فكَذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمرٌ ، قد يكون في اعتقاده أن زيدا هو السابق لعمرٍ أو بالعكس ، والأمرُ في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «في الحُكْمِ» كان متحرِّزاً من ذلك كله ، ولم يَسْتَغْنِ الحُكْمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكِمَ ، بل قد يكون وقد لا يكون . وهذه المسألة مُبَيَّنَةٌ في الأصول^(١) .

والسَّبْقِيَّةُ هنا أطلقها ، وهي التَّقدُّمُ ، ولم يقيَّد ذلك ، فكان في الكلام إبهامٌ ما ، وذلك أن التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ المتكَلِّمُ فيه عند الأدباء^(٢) ، ليس الزمانيُّ خاصة ، بل التَّقدُّماتُ كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهي التَّقدُّمُ بالطَّبْعِ والرُّتْبَةِ والشَّرَفِ والسَّبْبِيَّةِ^(٣) . ومنها التَّقدُّمُ

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للجرجاني والسيد ١٩٠/١ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» في كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذي يُخصَّص له تقدّم الزمان وتأخره دون غيره ؟ وهو الذي أراد بلا بدّ ، إذ لا يتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم أتكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضاً فإنه أسبق إلى الذهن / فلذلك لم يحتج إلى تنبيه لبيانه .

١٥٩
٣

واخصَّصَ بها عطفَ الذي لا يُغنى

مَتَّبِعُهُ كاصْطَفَ هذا وابْنِي

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تختص من بين سائر أخواتها بعطف مالا يُغنى عنه متبوعه ، وذلك أن من العوامل مالا يستغنى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التي تفيد الجمع المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيد إلا بزيادة تقتضي ترتب المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد في عطف مالا يُغنى متبوعه .

فإذا قلت : (اصْطَفَ هذا وابْنِي) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لأبد منه ، لأن الفعل فيه لا يقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصْطَفَ زيدٌ وتسكت .

فكذلك لو قلت : اصْطَفَ زيدٌ فعمرو ، أو اصْطَفَ زيدٌ ثم عمرو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد .

ومثله : اقتتل زيدٌ وعمرو ، واختصم زيدٌ وعمرو ، (وتفأخر خالدٌ ويكرُ . وكذلك مخفوضُ (بَيِّن) إذا كان مفرداً ، لا يُغنى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زيدٍ فعمرو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمرو^(١) ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بين زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لا يغنى .

فلو كان المتبوع)^(١) ، مُغْنِيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بينَ الورثةِ ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بينَ أهلِ الفروضِ فالعَصْبَةِ ، أو ثم العَصْبَةِ^(٢) . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس^(٣) :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بَسِطِ اللُّوئِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ
فَتُوضِحَ فَاَلْمِقْرَاءِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ
على ما سيأتى القول فيه بُعِيدَ هذا بحول الله .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العصبه فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقي شئ من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢٠٥/٢ ، والمغنى ١٦١ ، ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ الهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٢٢ ، والدرر ١٦٦/٢ ، والتصريح ١٣٦/٢ ، والأشمونى ٣/٢٠٩ ، والخزانة ٢٦/١١ العيني ٤١٤/٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمال والشمال : الريح التي تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفوا ، لأن إحداهما تغطيه بالتراب ، والأخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجها . وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدٌ وعمروُ ، وهو لأبوك وأخوك وأبتك . فلا يصح
ههنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوعُ عن التابع ، فلا تقول :
هذان زيدُ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصرًا .

فكذلك لا تقول : هذان زيدٌ وعمروُ ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم
ابنك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه في قوة الاسم المثنى
والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادفان لما يقتضى معناهما من الجمع
المطلق ، وذلك للواو لا لغيرها . وإنما كانا في قوة المثنى والمجموع لأنهما
جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبر فيه تقديم ،
كما أن المعطوف لا يعتبر فيه تأخير ، لأن المتبوع يطلبهما طلباً واحداً من
غير اعتبار ترتيب ولا غيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ،
ويقتضى أن المعطوف عليه في حكم الاستقلال ، لكن رتب عليه ما أريد
ترتيبه .

وكذلك الحكم في سائر حروف العطف ، لا تقول :

هذان زيدٌ لا عمروُ وهذان زيدٌ بل عمروُ ، ولا اصطفَ هذا / بل ^{١٦٠}
ابنى ، أو لا ابني ، أو ما أشبه ذلك . وذلك فيه أجلى ، وهذا التعليل
مشار إليه بقوله : «الذى لا يُغنى متبوعه» .

ويدخل تحته أيضا ما كان من نحو : مررتُ برجلين صالحٍ وطالحٍ ،
وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومررتُ برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وفقيرٍ . قالوا :
وتتعين هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد
سيبويه ^(١) :

(١) الكتاب ٤٣١/١ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٢٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من
باهلة ، أو ابن ميادة . والربيع : المنزل مطلقا ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب :
الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ
على رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَيَالِ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْعَجَاجِ^(١):

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسٍ
كِرْكِرَةً وَثَفْنَاتٍ مُلْسٍ
وَأُنْشِدُ لكَثِيرٍ^(٢):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وَفِي قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالزُّهْرَى^(٣) . { قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي ... فِئْتَيْنِ
التَّقَاتِ تَقَاتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ^(٤) } ، عَلَى الْإِتْبَاعِ .
وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أُتْبِعَتْ . وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ . وَمَا ذَكَرَ
هَذَا لِلْوَاوِ هُوَ أَحَدُ الْحَكَمِينَ الْخَاصِّينَ بِهَا . وَسَيَذْكَرُ الثَّانِي بَعْدَ .
وَفِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرُ فِي أُمُورٍ :

-
- (١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثفن)
يصف جملاً وخوى : تجافى في بروكه ، ومكن لثفاته . والثفنتان : جمع ثفنة ، وهى من البعير أو
الناقة كل ما يقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما
الكركرة : ما يلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثفنتان .
(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ،
والأشمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ . يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم
عند صاحبه ، ولا يبرح دارها . والشلل : ييس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .
(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .
(٤) سورة آل عمران / آية : ١٣ .

أحدها أنه قد قُدِّم قول السِّيرافي أنه لا خلاف في (الواو) أنها لا توجب تقديم ما قُدِّم من لفظه ، وتأخير ما أهـِر لفظه ، غير أن المؤلف في «التسهيل» (١) زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع ما بعدها راجحاً ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحاً ، ومتقدِّم الزمان على ما بعدها متوسطاً بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لا تقتضى ترتيباً ، فلا تنافى بين كلامه هنا وفي «التسهيل» (وشرحه) (٢) ، وهو المعتمد في معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ في ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجلاها الاستقراء والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضاً فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقديمات ، كالنقد بالشرف والرتبة وغيرهما ، وأنه لا بد منه في مراعاة البلاغة ، فلو اعتبر الزمان وحده لم يتمكن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لا يتعين اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو في الأصل ، والحقيقة قيل : دعوى المجاز خلاف الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل .

وقد استُدلَّ على ذلك بأمور أخر ، كقوله تعالى [وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ] (٣) ، وفي الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب (٤) . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتناقضت الآيتان .

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل (س) وأثبتته من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهي قوله تعالى في سورة الاعراف / آية : ١٦١ [وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا] .

وأيضاً فقلوه تعالى : {إِنَّ الصِّفَا المَرْوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} ^(١) ، وقد قال الصحابة : بأيّهما نبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .
والتطويل لافائدة فيه ، والمسألة قد تتبّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثانى : أن قوله : « فى الحكم » إن كان مفسراً بما تقدّم فيبقى عليه ما لم يحكم عليه المتكلم بتقدّم ولا تأخر ولا معية / مهمل الاعتبار ، ^{١٦١}
فإن المتكلم قد يكون عارفا بقيام زيد وعمرو (وغير عارف بزمان قيامها ، فيُخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو) ^(٢) ، فلا يكون عنده حكم بتقدّم شيء من ذلك ، فلا يدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذكر نوعين ، وهما ما حكم فيه المتكلم بالتقدم أو التأخر أو المعية لفظاً أو نيةً ، وترك نوعاً آخر فلم يذكره ، وهو متأكد الذكر .

إلا أن يقال : إنه أراد حكم مَنْ حكم على الجملة ، لا حكم المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يُحكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذكر الموضع الذى تختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيّد (الواو) التى شأنها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هنالك (الواوُ) التى يكون مابعدُها مصاحباً لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيد وعمرو - يقتضى مصاحبتَهُما معا فى الجلوس بينهما ، ولا يصح غير ذلك .

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختصم زيد وعمرو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد منه .

وشرطُ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فعلٍ واحد لا عن فعلين .
وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو فهذا محتمل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتهما فيه ، ولا يضر في ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معاً بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيد ، ومررتُ أيضاً بعمرو ، فهما مُروران ، ولا يضر في هذا الوجه كَوْنُ المرورين وقعا معاً في زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود في الكلام ، ونَصُّ عليه سيبويه وغيره (١) .

فعلى الاحتمال الثاني لا يصح استعمال (الواو) المصاحب ما بعدها لما قبلها في تلك الأمثلة ، لأنها تقتضى استئناف الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لا يقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقادُ الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف في الأمثلة .

فهذان الشرطان لم يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فافهم أنها يُعطف بها ما لا يُغني متبوعه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ (الواو) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لا يقع غير (الواو) هنا . وبقي عليه العلم على أى معنى تقع (الواو) فلم يصرح به .

(١) الكتاب ٤٢٨/١ .

وأيضاً فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ» وإذا كانت (الواو) غيرَ مصاحبٍ ما بعدها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قصد الإخبار عن فعلين ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين ، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لا يُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدٌ وعمروُ ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ - قيل : لا أُسَلِّمُ جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم .

١٦٢
٣

قوله : {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(١)} وما أشبهه . فتأملْه ، والله أعلم .

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمروُ - فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا . ثم قال :

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ
وَتَمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ
وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب ما بعدها على ما قبلها في الزمان كترتيب اللفظ، لكن بشرط الاتصال، ومعناه اتصال فعل المعطوف بفعل المعطوف عليه .

(١) سورة القيامة / آية : ٩ .

فإذا قلت : (قام زيدُ فعمروُ) فالقائم أولاً زيدُ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فَصْل بين زمانئيهما إلا بمقدارٍ ما، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةً، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالاول من غير فصل البتة، ولاتراخ قليل ولا كثير، بل على ما ذكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله^(١).

قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى^(٢).

فقول الناظم : «باتِّصال» معناه الاتصال العُرفى الذى لا يُعَدُّ به الثانى منقطعاً من الأول. وهذا يقتضى أنها لا تكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع ك (الواو) فليس الترتيب بلازم لها عندهم. والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا.

وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء تُؤمِّد دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ^(٣)} أى تعاطى الذئب فعقر، وتَعَاطَى الذئب هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأُسْنَا^(٤)} الآية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتَّب على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى^(٥)} - المراد - والله أعلم - تدلَّى، يعنى جبريل، فدنا.

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.

(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.

(٤) سورة الأعراف / آية : ٤.

(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس^(٦) :

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

فأتى ب (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم^(٢) . فدلّ على أنها في البيت مرادفة لها .

وليس فيما جلبوا دليل .

أما قوله : {فَتَعَاطَى فَعَقَرُ} فمعناه أن قوم قُدار بن سالف^(٣) نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتعاطى، أى تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تعاطى مارغبوا فيه .

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب .

وأما قوله : {أَهْلَكُنَاهَا فَجَاعًا بِأُسْنًا} فهو على معنى : أردنا إهلاكها، فمجيء البأس عقيب الإرادة، والهلاك في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب . ومنه قوله : {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ^(٤)} وقوله : { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٥) } الآية .

(١) البيت بتمامه هو :

قِفَانِيكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بَسِطِ الْوَيْ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وسبق الاستشهاد به .

(٢) انظر : ص .

(٣) هو قدار بن قديرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذي عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عز وجل بفعله هذا ثمود . وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : «أشأم من قدار» و«أشأم من أحمر عاد» .

(٤) سورة النحل / آية ٩٨ .

(٥) سورة المائدة / آية : ٦ .

وأما قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى } فقليل : معناه : ثم دنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلى، أى بقي متدلياً بعد الدنو، ولم يصل ^{١٦٣}/_٣ إليه. والتدلى : التعلق في الهواء، وليس الهبوط. ومنه : دلى رجله من السرير.

وأما بيت امرئ القيس :

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو^(١)) وهى القياس. فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجزها حيث ثبتت، لانتعدي ذلك، ولانقيس على المسموع فيه حكم كل شاذ، قال خطّاب الماردي^(٢) : وقد يجوز عندي على أن (الدخول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فتم الكلام، كما تقول : قعدت بين الكوفة، تريد : بين دورها وأماكنها أو طرقها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدخول) على مثل هذا، فجئت بـ (الفاء) على تقدير : فبين حومل، وجعلت (حوملاً) مكاناً متضمناً لأمكنة أيضاً، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه.

(١) وهى رواية الديوان : ٨.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، كان من جلة النحاة ومحققهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وتصدر لإقراء العربية طويلاً وصنف فيها، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (ت بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/٥٥٣].

قال : وهذا عندي أصحُّ من أن أجعله شاذًّا إذا ثبتت الرواية، وقد قال ابن حُرَزة^(١) :

أَوْقَدَتْهَا بَيْنَ الْعَقِيقِ فَشَخَّصِيْـَٔ
نَ بَعُوْدٍ كَمَا يَلُوْحُ الضِّيْـَٔ
وقال جرير^(٢) :

بَيْنَ الْمُحَيِّصِنِ فَالْعَرَافِ مَنَزَلَةٌ
كَالْوَحْيِ مِنْ عَهْدِ مُوسَى فِي الْقَرَّاطِيسِ
كذا وجدته بحظ أبي عبيد البكري^(٣). وجميع ذلك يجرى على هذا
المهيع^(٤)، وهو مع ذلك قليل.
وقال الآخر^(٥) :

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري ٤٣٧

والعقيق : مكان. وشخصان : أكمة لها شعبتان. ويعود : أراد العود الذي يتبخر به .
وقال «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذي قبله، وهو :

وَبَعْدَ يَنْزِيكِ أَوْقَدْتُ هِنْدُ النَّارَ

أَخِيْرًا تُلَوِّي بِهَا الْعَلِيَاءَ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المخيصر» والبيت كذلك في معجم
ماستعجم (١١٩٤) برواية الشارح.

والمحيصن والعراف : موضعان، شبههما في انمحائهما بالوحى القديم المحو.

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متقننا. شرح نوادر
القاللي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم مااستعجم من البلاد والمواضع (٤٨٧هـ).

(٤) المهيع : الطريق البين الواضح.

(٥) هو عدي بن الرعاء الفسائي، ابن الشجرى ٢/٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٤،
والخزانة ٩/٥٨٢، والمغنى ١٣٧، ٣١٢، والتصريح ٢/٢١، والأشمونى ٢/٢٣١، والعيني ٣/٣٤٢
وصقيل : مصقول مجل. ويصنري - بضم الباء - بلد قرب الشام، كرسي حوران، كان يقوم فيها
سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى
في تجارته للسيدة خديجة رضي الله عنها. ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء،
أى واسعة.

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بَيْنَ بُحْنَرِيٍّ وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

ثم قوله : «والفاء للترتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزماني وغيره، فإن العرب قد تُرتَّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانٍ كذا فمكان كذا.

وقال امرؤ القيس^(١):

بَسِطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ فَتَوَضَّحَ فَاَلْمِقْرَاءِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذريح أو غيره^(٢):

عَفَا سَرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوَعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِ

فَمَكَّةُ فَالأُخْسَافُ أُخْسَافُ ظَبْيَةٍ

بِهَا مِنْ لُبَيْنَى مَخْرَفٌ وَمَدَائِعُ

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي القالي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالي «فَخَيْقَةُ فَالأخْيَافُ أَخْيَافُ ظَبْيَةٍ» سَرِفٌ وَسُورَعُ وَأَرِيكَ : مواضع. والتَّلَاعُ : جمع تلعة، وهى مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادئ. والدَّوَاغِ : جمع دافعة، وهى التى تدفع الماء. وأخْيَافُ ظَبْيَةٍ موضع. المَخْرَفُ : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمَرِيْعُ : منزل القوم في الربيع، وجمعه مَرَايِعُ.

وقال النابغة الذبياني^(١):

عَفَاذُ نُوْحٍسِيٍّ مِنْ فَرْتَنَى فَاَلْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَاَلتَّلَاعُ الدَّوَاغُ
فَمَجْمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرُ رَسْمِهَا
مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابَعُ

وأكثر ما يكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا كله تحت قوله : «والفاء للترتيب»

ويَحْتَمِلُ، وهو الأظهر، أن يكون مقصوده ترتيبَ الزمان، وهو الذي يُشعر به قوله : «بِاتِّصَالٍ» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يُشعر بأنه زمني، وكأنه إنما لم يُنبّه على هذا الترتيب الآخر لقلته، ولأنه كالمفرّع عن الزماني.

* * *

وأما (نَمْ) فذكر أنها لترتيب ما بعدها على ما قبلها، لكن منفصلاً عنه انفصلاً معتداً به.

فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمرو - فالقائم أولاً (زيدٌ) ثم تأخر عنه (عمرو) تأخراً يَنْقَسِحُ عن ترتيب الفاء .

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. ونوحسي وفرتنى والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفردة تلعة . والدواغ : التي تدفع إلى الوادي . والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شَرَج - ورسم الدار : ما بقي من أثارها. المصاييف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرابع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت أثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم صَلَّى فصلَّى / ١٦٤
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(١)» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادف (الواو) في بعض تصارييفها، فلا تُعطى ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ^(٢)} ثم قال : {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا^(٣)} فلو كانت للترتيب والمهمله لكان طَلَبُ الإيمان مرتباً على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع. وقال تعالى : {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ^(٤)} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى^(٥)} والهداية لا تتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر^(٦) :

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد ، ١٠٧/٥ .

(٢) سورة البلد / آية : ١١ ، ١٢ .

(٣) سورة البلد / آية : ١٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ١١ .

(٥) سورة طه / آية : ٨٢ .

(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.

ديوانه ١٢٢، والمغنى ١١٦، والأشعموني ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ
قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فهذا موضع (الواو) لأن الموضع لدح الابن، والابن متأخر عن الأب، فسُوِّدَ الابن بعد سُوِّد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثم) سابقاً بالزمان، و(ثم) لاتعطف المتقدم على المتأخر إلا إذا عدت كالواو.

والجواب أن ما ذكر لادليل فيه.

أما الآية الأولى فـ(ثم) فيها على بابها، بمعنى أن الله عز وجل خلق الإنسان، وهده طريق الخير والشر، فلم يُعْطِ مما رُزِقَ يتيماً ولا مسكيناً، ثم بعد هذا المنع لم يؤمن، ولم يَنْتَظِم في سِلْكِ المؤمنين المتواصين بالصبر والمرحمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قصد هنا التنبيه على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة عن العتق والصدقة، لترتيب الزمان.

وأما قوله : {ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرَنَاهُ، أى جعلناه صورةً ناطقة حية، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد نفخ الروح فيه. وليس المراد بالتصوير نفس الخلق.

وأما قوله : {ثُمَّ اهْتَدَى} فمعناه : تَمَادَى على ذلك، ودام وثبت، كقوله : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ^(١) إنما طلبوا التثبيت على الهدى، لأنهم في الحين مهتدون.

وأما البيت فـ (ثم) فيه لترتيب الأخبار، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجدّه مُرتبة على سيادته، كأنه ساد أولاً، ثم ساد أبوه بسيادته،

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جدّه، على مثال قول الآخر^(١)؛

* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ *

والدليل على لزوم الترتيب لها استقرار المتقدمين المتحققين بكلام

العرب.

وأيضاً فلو صحَّ جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختصم زيدٌ ثم عمرو ، كما تقول : اختصم زيدٌ وعمرو، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ما ادَّعَوْه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلاً.

وقال الماردي^(٢) : الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) إجماعُ

الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيؤمنُ الله ويؤمنُك، بالواو، ولكن

أجازوا أن يقال : هذا بيؤمنُ الله ثم يؤمنُك قال : ولو كانت بمعنى / (الواو) ^{١٦٥}/_٣

ماقرأوا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم : تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون :

ماشاء الله و شئتُ! فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

«لاتقولوها، وقولوا : ماشاء الله ثم شئتُ»^(٣) «حدث به قاسم بن أصبغ»^(٤).

فإن قيل : فهل يجوز : ماشاء الله فشئتُ، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه

خلافًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمفني ١١٨، ومصدره : وكم أب قد علا بابن ذرى حسب

(٢) في النسخ الثلاث «الماوردي» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ٥١٧/١.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيرا بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، وكان يشاور في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والناسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدھا يتلو ما قبلھا بتراخٍ يسير، ومشیئةُ العباد لاتقارب مشیئةُ الله تعالى.
فهذان دليلان يشترک فیہما الفاء وثم. والله أعلم.

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» یعنی أن (الفاء) أيضا تختص دون أخواتها بحکم، وهو أن تعطف من الجمل مالم یس بصلة، ولا یصلح أن یقع فی موضع الصلة، على ما ثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنى الذى رأيتُه فأكرمتُ زيداً، فقولك : «رأيتُه» صلة «الذى» و«أكرمتُ» زيداً» جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة. يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى أكرمتُ عمراً - لم یَجُزْ، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلتہ، وذلك أن الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فیها من ضمير به تصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم.

فمن شرط المعطوف صلاحیتہ لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ما أشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فیها من الربط المعنوى السببى، فصارت الجملتان بذلك كالجمله الواحدة، فساغ العطف وإن لم یصح فی الثانية وقوعها صلة، فتقول على هذا : (الذى یطیر فیغضبُ زيدُ الذبابُ) و(الذى أكرمتُه فجاعنى عمرو أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتین الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول، فإنه یكتفى بضمير واحد فی إحدى الجملتين لحصول التسیب الذى یصیرهما كالجمله الواحدة ، فتقول : أعجبنى الذى إن أكرمتُه فرح الناس ولا فرق فی

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا مايدل على أن غير الفاء لايقع في هذا الموضع موقعها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقواك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثانٍ معطوف عليه.

وقد تكون جامعةٌ تصيرُ مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقواك : هذان زيدٌ وعمروٌ، ألا ترى أن (زيداً) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وكذلك (عمرو) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمرو) معاً، فالواو صيرتُهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإن / قدرت (الواو) في قواك : (الذى يطيرُ ويغضبُ ^{١٦٦}/_٣ زيدُ الذبابُ) جامعةٌ، كأنك قلت : الذى يجتمع طيرانه وغضبُ زيدِ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع (الفاء). وإن قدرتَها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجْزُ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قصد به الجمع، لابد أن يصلح مابعدُها لوقوعه موقع ما قبلها، وهذا لا يصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيْب فيها لا يصح معه تقديرُ وقوع مابعدُها موقع ما قبلها، لأن الثانية مسببةٌ عن الأولى، فلا يمكن أن تُقدَّر هناك غير مسببة. وجمع (الواو) لا يقتضى ترتيباً تَسْبِيْبِيّاً، فلذلك يُقدَّر مابعدُها في موضع ما قبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ ما بعدها مع ما قبلها حكمُ (الواو) وما ذكره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوي، لا تُقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نُزِلَ الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةً ماله موضعُ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ما ذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظراً من وجهين :

أحدهما أنه خَصَّ هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرو، وزيدٌ يقوم فيقعُدُ عمرو، ومررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي بِشَرٍّ.

لامانع من هذا كله . وكلامه هنا يقتضى اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نبّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتنفرد أيضا بكذا، ويتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحد فيما تضمن جملتين، من صلةٍ أو صفةٍ أو خبرٍ^(١). وقال في «الشرح»^(٢) : أو حالٍ .

ويمكن أن يُعْتذر عنه بأنه ذكر الصلة التي هي أشدُّ افتقاراً إلى الضمير العائدٍ من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليلحقه الناظرُ به، فلا يُعد تركُهُ إغفالاً. والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكّر في هذا الاختصاص عطفَ مالميس بصلة على الصلة، وترك العكس، وهو عطف ما هو صلةً وحده على

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتنفرد أيضا - أى الفاء - بعطف مفصل على مجمل متحدين

معنى، ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ - ب).

ماليس وحده بصلة، كقوك : التي يقوم زيد فأكرمها هند، والذي يطير الذباب فيغضب زيد، فإن هذا جائز كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإن ربط الجملتين بالفاء يصيرهما كجملة الشرط والجزاء، ولا فرق في جملة الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيد إن يَقمَ يَقمَ عمرو، [وزيد إن يَقمَ عمرو]^(١) أكرمه، فكذلك هنا .

ولم ينبّه على ذلك الناظم، فكأنه ذكر نصف المسألة ، وترك النصف الآخر .

والعذر أنه / قصد هنا أن يبين وجه الاختصاص على الجملة. $\frac{١٦٧}{٣}$ وترك ما عداه لأنه راجع إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذراً عن السؤال الأول.

وأيضاً كما أنه يمكن أن يكون هنا نُبّه على إحدى المسألتين، وترك الأخرى لفهما مما ذكر. والله أعلم.

وجه ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدي معنى السببية، فقد قالوا في قولهم : (يطير الذباب فيغضب زيد) : لا يخلو أن تجعل (الفاء) رابطة لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباط السبب بالمسبب أولاً، فإن لم تجعلها رابطة، بل قصدت أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكم كل واحدة من الجملتين حكمها لو انفردت .

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيد إن يَقمَ عمرو أكرمه».

وأما إن قصدت التَّسْبِيبَ، وأنَّ غضب زيدٍ يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ
تصير الجملتان كالجملّة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطير فيغضبُ
زيدُ الذبابُ - جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قَصَدْتَ بِـ(الفاء)
معنى التَّسْبِيبِ، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيبٍ، كما
يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصل هذا التفصيل، بل قرينة ذكر الحروف العاطفة توهم أن
هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبِيبٍ، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قَصَدَ تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولا شك
في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمال الحكم. وهذا ضعيف، والله
أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنْكَرٌ،
والآخر مُعَرَّفٌ، وليس بإيطاء^(١). وقد تقدم مثله.

بَعْضًا بَحَثْنِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا

يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

لـ(حتى) في الكلام متصرفات ، فقد تكون جارة، وقد تقدم ذكرها في
(باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله
تعالى.

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظاً ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب
الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذكر هنا، وهى أقل الأقسام فى الكلام استعمالاً.

ومعناها الغاية هنا، وأشعر بذلك متصرفاً فى العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غاية الذى تلاً. وكذلك هى فى باب الجر. وقد عرّف بذلك ثمة.

ويريد هنا أنه لا يعطف بـ(حتى) إلا إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن يكون مابعداً بعضاً، وماقبلها كلاً لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضًا بَحْتِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ» فلو كان مابعداً غير بعض لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ مِنَ الْجَارِيَةِ حَتَّى مِنْ ابْنِهَا، كما تقول : أُعْجِبْتُ الْجَارِيَةَ حَتَّى كَلَامُهَا، وَحَتَّى شَعْرُهَا.

والثانى أن ذلك البعض لا يكون إلا غاية لما قبله، وذلك قوله : «وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلَا» هو «البعض» وتقديره : ولا يكون مابعد (حتى) وهو البعض، إلا غاية الكل الذى / تلاه بعضه. $\frac{١٦٨}{٣}$ ومعنى كونه غاية أى فى زيادة أو نقصان، أو كثرة أو قلة ، أو قوة أو ضعف، أو صِفَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غاية لم يعطف بها. فلو قلت : خَرَجَ الْفُرْسَانُ حَتَّى بَنُو فُلَانٍ، وَهُمْ مِنْ وَسَطِ (الْفُرْسَانِ) لَمْ يَجْزْ، لَأَنَّ الْغَايَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْأَطْرَافِ الْعَالِيَةِ أَوْ السَّافِلَةِ.

وضابط ذلك أنه يزيد بذكره تعجباً ومبالغة فى المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتضى العطف بـ(حتى) فقلت : فَأَقَّ عَلَى الْأَبْطَالِ
حَتَّى عَنَّتْهُ، وَعَجَزَ فِي الْعِلْمِ الْأَذْكِيَاءَ حَتَّى الْحُكَمَاءَ، وَقَصُرَ عَنْ جُودِهِ الْأَجْوَادُ
حَتَّى حَاتَمُ.

ومن كلامهم «اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى»^(١) و«كُلُّ شَيْءٍ يَحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى
الْحُبَّارَى»^(٢) وفي الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ الْكَيْسُ»^(٣) ومن
ذلك كثير، وأنشد المؤلف^(٤):

قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

والبعض الذي ذكر تارة يكون حقيقة كما مثَّل، وتارة يكون مجازاً،
كقولك : أعجبتني الجارية حتى حديثها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنسب
للمُتَمَكِّس، قال ابن سيده^(٥): ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مروان

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦

واستنت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد قطامه وفصله عن أمه.
والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومريض، وهو من القرع - بالتحريك - وهو قرع يظهر في
أعناق الفصالن فتسحب في التراب فتبرا .
وأصله أن الفصال إذا ستنت صاحها نظرت إليها القرعى فاستنت معها، فسقطت من ضعفها.
ويضرب للرجل يمتدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهي على موقها
تحب ولدها وتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم - القدر : ١٨، والموطأ - القدر : ٤، ومسند أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشعرونى ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائله غير
معروف. وروايته في الأصل (وس) «فإنكم : لَتَخْشُونَنَا»

والكمة : جمه كَمَى على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي. كان إماماً
في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب الحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق»
في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمس^(١):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النعل» كأنه جعل «النعل» بعضا لما قبل «حتى» مجازا، فصار في التقدير: ألقى مايشغله حتى نعله. ويجوز في البيت غير هذا^(٢).

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لم يذكر لـ(حتى) ما ذكر لما قبلها من الترتيب، فدل ذلك على أنها لا تقتضيه، فإذا قلت: قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ، وَزَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرُ - لم يكن في ذلك دليل على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج، ولاتأخير زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتب على ما قبلها، فالأمير إنما زار بعد ما زار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك سائر الأمثلة.

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث ما يدل على خلافها، وهو قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعُجْزُ وَالْكَيْسُ»^(٣) وليس في القضاء ولا في القدر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيّات والمَقْدُورات.

(١) الكتاب ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢، ٢١٤، الأشموني ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٩/١٣٤، والبيت لأبي مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمس الشاعر حين قرأ من عمرو بن هند، فألقى الصحيفة التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، وبعده:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

(٢) يجوز في (نعله) كذلك الجر، على أن (حتى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء. وانظر: المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦.

وكذلك مَنْ قال : « كلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَّارَى ^(١) » فليست الْحُبَّارَى مِمَّنْ يَتَأَخَّرُ حُبُّهَا وَلَدَهَا عَنْ غَيْرِهَا. وإذا كان هذا مشهوراً لم يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب.

والثانية : أن الناظم نَقَّصَهُ هنا في اقتضاء (حتى) الغاية شرطاً ^(٢)، وهو حصول الإفادة. وقد اعتبره في «التسهيل» ^(٣)، وقال في «الشرح» : وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيهاً على أنك لو قلت : أُتِيكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَوْمًا - لم يجز، لأنه لافائدة فيه.

قال : فلو وُقِّتَ ما بعد (حتى) حَسُنَ، وكانت فيه فائدة نحو : صمْتُ الْيَوْمَ حَتَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٤).

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ما أفاد وما لم يفد، وكان / غير $\frac{169}{3}$ مستقيم. والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب، فهو مُحَالٌ به على موضعه. وذكره بعد ذلك تَكَرَّراً لالْقَصْدِ آخر حسبما تقدم ذكره في موضع آخر. وأيضاً فإذا فَسَّرْنَا الغاية بما تقدم أغنى ذلك عن اشتراط الإفادة. والله أعلم.

وَأُمُّ بِهَا اعْطِفَ إِنْزَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ

أَوْ هَمَزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ

«أم» على وجهين، مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ. والمتصلة هي العاطفة، وهي التي بدأ بالكلام عليها، وإنما سُمِّيت متصلة لأن ما بعدها مع ما قبلها

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطاً» بالنصب، ولم أعلم له وجهاً، ولذلك غيرته بما أثبت.

(٣) ص : ١٧٥ .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ - ب).

لايُستغنى أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، مابعدهما كلامٌ منقطعٌ مما قبلها. ولذلك سُميت «منقطعة».

وأخبر الناظم أن المتصلة، وهى العاطفة لها موضعان : أحدهما أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سَوَاء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال، كقولك : ما أَبَالِي أزيداً لَقِيَتْ أم حماراً. وسواءً على أقمّت أم قعدت .

وفي القرآن الكريم { وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ^(١) } وقوله { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ^(٢) } {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ^(٣) } وأنشد سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله عنه ^(٤) :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَانِ تَيْسُ

أَمْ لِحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَيْئِمُ

وإنما سُميت هذه «همزة التسوية» لأنك سَوَّيْتَ الأمرين عليك، كما استوياً عليك عِلْماً حين قلتَ : أزيدُ في الدارِ أم عمرو ؟ فجري على الاستفهام، وإن لم يكن استفهاماً حقيقة، كما جرى «الاختصاصُ» على حرف النداء، وإن لم يكن

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩.

(٢) سورة البقرة / آية : ٦.

(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣.

(٤) ديوانه ٢٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١١/١٥٥، والعيني ١٣٥/٤ ونَبُ التيس : صَوَّت عند الهياج. والحزن: ماغلظ من الأرض، وخصه لأنه أخصب للمعز من السهول. ولحاني : لامنى وشتمنى. ويظهر غيب : في غيبتي. يقول : قد استوى عندى نيب التيس ونيل اللثيم من عرضى بظهر الغيب.

نداء حقيقة في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقصد، فالهمزة في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدُ في الدار أم عمرو - من هذا القبيل أيضاً، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغنى عن لفظ «أى» أى تُغنى المتكلم عن إتيانه بلفظ «أى» الاستفهامية التي هي سؤال عن التعيين، يعنى أنها مرادفتها.

فإذا قلت : أزيدُ في الدار أم عمرو؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أى) كأنك قلت : أيهما في الدار؟ تسأل عن تعيين المستقر في الدار، لاعت وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع ف(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : {قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ^(١)} وقوله : {أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزْلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقومِ^(٢)} وقوله : {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ^(٣)} وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحة لوقوع (أى) موقعها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شرطٌ واحد جامعٌ لسائر^{١٧٠} الشروط التي ذكر غيرُها، لكنه تعريفٌ مُجملٌ، فلا بد من إيضاح الشروط التي تضمنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبين مراده حق التبيين بحول الله .

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥ .

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢ .

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧ .

والذى تَضَمَّنَ هذا الشرطُ ستَّةَ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ما قبلها خبراً لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زَيْداً قائمٌ أم قاعدٌ، لأن (أيّاً) لاتصلح هنا.

ومنه قولهم : إِنَّهَا لِإِبِلٍ أُمُ شَاءٌ، وفي القرآن المجيد - {أَلَمْ تَنْزِلُ الْكِتَابَ لِارْتِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} ^(١) ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل ^(٢):

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمُ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرُّبَابِ خَيَالاً

وأنشد أيضاً لكثير ^(٣):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنُّضْرٍ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خَزَاعَةِ أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لا بغيرها من أدواته، وهو نص قوله

: «أو همزة صفتها كذا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرو ؟ لأن (هل) لا تقع موقع (أي) لأن (أيّاً) سؤال

(١) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(٢) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خيأت إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالاً. بواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التي ينزلون بها. والغلس : ظلمة آخر الليل - والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(٣) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قریش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من واد النضر بن كنانة - والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، ف(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرئب، أنشده سيبويه^(١):

أَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى

رَحَى الْحُزْنِ أَمْ أَضْحَتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ

على رواية «أم»^(٢) وأنشد أيضا لعقمة بن عبدة^(٣):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

والثالث : ألا تقع بعد (أم) أداة استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزة، فتقول : أعندك زيدٌ أم هل عندك عمرو ، وتقول : أيكرمنى زيدٌ أم مَنْ يُكْرِمُنِي؟ وتقول : أُنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أَصْنَعُ؟ ف(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أى) فيها مفقود.

(١) الكتاب ١٧٨/٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣

قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري : ليتني أعلم جواب هذا السؤال. والرحى - بالياء والالف - مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج : بلدان.

(٢) يروى «أو» بدل «أم» وهي رواية الكتاب ١٧٨/٣.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، ١٥٣/٨، والهمع ١٤٤/٥، والخزانة ١١/٢٩٤، والمفضليات ٣٩٧، ويعهده :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وصَرَّمَ الحبل : قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعبرة : الدفعة. ولم يقضِ عبرته : يعنى دائم البكاء. والمشكوم : المجازي، من الشُّكْم - بضم السين وسكون الكاف - وهو الجزاء والعوض يقول : هل تبوح بما استودعك من سرها بأساً منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال : أم هل تجاريك ببيكانك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ما أنشده سيبويه لزُفَر بن الحارث، أو الجَحَاف بن حَكِيم السُّلَمي^(١):

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مَذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي مِنْكَ لَأَنَّمْ
واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذي قبله. وكذلك بيتا علقمة أنشدهما سيبويه أيضا^(٢):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ
أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكْيٍ لَمْ يَقْضِ عَابِرَتَهُ
إِنَّرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ
وقال أَقْنُونُ التَّغْلِبِي، أنشده ابن جُنِّي^(٣):

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل، وخَضَضَهُ على الأمر: حثه عليه بقوة. يقوله للأخطل، وكان الجحاف بن حكيم السلمي دخل على عبد الملك بن مروان ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشده عبد الملك قوله:

أَلَا سَأَلْتُ الْجَحَافَ هَلْ هُوَ ثَائِرٌ بِقَتْلِي أُصِيبْتُ مِنْ سَلِيمٍ وَعَامِرٍ
في أبيات - فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع ببني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢.

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمفني ٤٥، وابن عيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٣٩/١١، والمفضليات ٢٦٣، واللسان (رأَم)

وأُنِّي: كيف، استفهام تعجبي. والضمير في «جزوا» يعود على عشيرته. وعامر: اسم قبيلة. وسُوأَى: فُعلَى، نقيض: الحسنى، وهما مؤنث: الأحسن والأسوأ. والعلوق: الناقة التي قد علقت قلبها بولدها. ويقال: رُبِمَتِ الناقة ولدها رأماً ورُبْمَاناً، إذا عطفَتْ عليه ولزمته... يقول: العجب لقومي، كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء بدلاً من صنع الجميل، إن إساءتهم إلى بني عامر أمر هين إذا قيست بإساءتهم إلي وأنا منهم. فهم يحسبون لي القول، ولا يعطونني شيئاً فكيف ينقعن ذلك. إن مثلهم ومثلي مثل الناقة التي ترام ولدها وتشمه بانفها وتمنع عنه درها.

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمْ
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ
 رُبَّمَا أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ
 وقال جرير^(١):

أَيْنَ الَّذِينَ بِنَارٍ عَمَرُوا حُرَّقُوا
 أَمْ أَيْنَ أَسْعَدُ فَيْكُمْ الْمُسْتَرْضَعُ
 والرابع ألا يتكرر الخبر بعد (أم) كقولك : أزيدُ عندك أم عندك
 عمرو؟ فإن الهمزة هنا لا تغنى عن لفظ (أى) لأنك لو قلت : أيها عندك؟ لم
 يصح إلا على التوكيد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فلا بد أن يكون
 مابعد (أم) منقطعا عما قبلها. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم قام عمرو؟
 وإن شئت قلت في هذا الشرط : ألا يكون مابعد (أم) جملة ليست
 في معنى المفرد كما تمثيله - فهو صحيح. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم
 عمرو منطلق، لأن (أيًا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ
 أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / وَرَسُولُهُ^(٢)} وقوله حكاية عن فرعون : {أَفَلَا
 تُبْصِرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ^(٣)}.

(١) ديوانه (٢٧٣ - بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .

« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .

(٢) سورة النور / آية : ٥٠ .

(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١ ، ٥٢ .

فأما إن وقع بعدها جملة في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة،
كقولك : أقام زيدٌ أم قَعَد؟ فالمعنى : أى الفعلين أَوْقَعَ؟ وكذلك قول الأسود بن
يَعْفَر^(١) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

لأن «ابن سَهْمٍ» و«ابن مَنَقَرٍ» وإن كانا خبرين لـ(شُعَيْثٍ) - لاصفتان على
ما قرره المؤلف - فالمعنى معنى المفرد، أى : أشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ ابْنُ مَنَقَرٍ؟
وكذلك ما أنشده المؤلف^(٢) :

وَأَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمْ—وَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعَ

المعنى : أَمْوَنِي بَعِيدٌ أَمْ قَرِيبٌ؟

والخامس : ألا يكون ما بعد (أَمْ) رَدًّا وَنَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أَمْ
لم يَقَمْ؟ وأعندك زيدٌ أَمْ لا؟ فإن (أَمْ) ههنا غير عاطفة، قال سيبيويه : كأنه حين
قال : أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده
فقال : أَمْ لا^(٣). ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل^(٤) :

(١) سيبيويه ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمغنى ٤٢، والتصريح ١٤٢/٢، والهمع ٢٤٠/٥،
والأشمونى ١٠١/٣، ١٠٢، والخزانة ١٢٨/١١، والعيني ١٣٨/٤

وشعيت : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من
بني منقر، كأنه جعلهم أدياء.

(٢) المغنى ٤١، والهمع ٢٣٩/٥، والأشمونى ٩٩/٣، والتصريح ١٤٢/٢، والعيني ١٣٦/٤ وقائله
مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ١٧٤/٣.

(٤) عجزه : غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّبَابِ خَيَالًا

وقد سبق الاستشهاد به.

* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ *

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أكَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ لَا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فأما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أَيُّ).
والسادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أَمْ) يؤدي معنى (أَيُّ) وهو المنصوص له الذى ضَبَطَ به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أزِيدُ عندك أَمْ عمرو) فالشروط الخمسة موجودة ظاهراً، ولكن الاحتمال في أن تكون متصلة أَمْ منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام في تقدير : أَيُّهُمَا عندك؟ أو على تقدير : بَلْ أَعْنَدُكَ عمرو، فلا بد من هذا الشرط. وبه حَصَلَ الناظم ذلك كله، وهو حَسَنٌ.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكلاً من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أَمْ) بعد همزة التسوية غير محتاج إلى التَّنْصِيسِ عليه، لأن ما بعده يحصله، ألا ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أَيُّ) إذ كان قولك : (سواءً عَلَى أَقْمَتَ أَمْ قَعْدَتَ) يؤدي معنى : سواءً عَلَى أَيُّهُمَا كان، وكذلك (ما أَبَالَى أَزِيدُ أَلْقَيْتَ أَمْ عمراً) تقديره : ما أَبَالَى أَيُّ هَذَيْنِ لَقَيْتَ. وبذلك قدرها سيبويه^(١).

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشحُّ بالألفاظ جداً حيث لا تُعَدُّ حَشْوًا، فما ظنك بها إذا كانت تكراراً من غير مزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ماتقدم فقله : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيُّ مُغْنِيَةٌ» يَقْتَضِي بظاهره أن الهمزة وحدها هي المغنية عن لفظ (أَيُّ) وأن (أَمْ) ليس لها في ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أَيُّ) هو مجموعهما - ألا ترى أنك إنما تُضَيِّفُ (أَيًّا) حين تَقْدِّرُ الكلام بها إلى ما دخلت عليه الهمزة و(أَمْ)

(١) الكتاب ١٧٠/٣.

معاً. ولا يصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدري أيُّهما قام) تقديرًا $\frac{١٧٣}{٣}$ لقولك : (أقام زيدٌ) وحده، دون قولك : (أم عممرؤ) وإذا ثبت هذا كان تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلاً.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قصد التفرقة بين همزة الاستفهام إذا خُلِعَ عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها في التسوية قد خُلِعَ عنها معناها ولم يَبْقَ فيها من حكم الاستفهام إلا الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج (أم) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى كيف وَجَّهوا الانقطاع في قوله^(١):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَكٌ، وذلك من أسباب الانقطاع، فربما يفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقْضَى بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ» وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقاءها على أصلها، فكانه أراد بيانَ التفرقة بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّسَاعاً وَاتِّكَالاً على فهم المعنى. والله أعلم.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ^(٢)

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه، انظر : ص.

(٢) في متن الألفية «أسقطت الهمزة».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهي مرادةٌ في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لا يجوز ذلك إلا إذا أُمنِ اللبس بالخبر عندما تُحذف. فإذا قلت : (ما أدري قام زيدٌ أم قعد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيِّصٍ^(١) {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} ^(٢) {بهمزة واحدة، فالمراد «أُنذِرْتَهُمْ» فحذف الهمزة.

ومن ذلك ما أنشد سيبويه للأسود بن يَعْفُرُ^(٣):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعمَرَ بن أبي ربيعة^(٤):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمَرِ أَمْ بِثَمَانٍ

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصة المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجزدي ١٦٦/٢].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن يعيش ١٥٤/٨، والهمع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١

والبيت من قصيدة له قالها متغزلاً في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي، وقبله :

بدالى منها مِعْصَمٌ حَيْثُ حَمَرْتُ وَكَفَّ خَضِيبُ زَيْنَتْ بَيْنَانِ

ومعنى البيت أنه شغل بها وبرفقاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .

وَأُنْشِدَ الْمُبَرَّدُ وَغَيْرُهُ لِغَمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ^(١) :
فَأَصْنَبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَفْشَرٍ
أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رِبِيعَةٍ أَمْ مُضَرٍ
أَمْ الْحَيُّ قَحْطَانٌ فَتِلْكَمُ سَفَاهَةٌ
كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دلَّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله :
{وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}^(٢) { إنه على تقدير : أَو تِلْكَ نِعْمَةٌ.
وَأُنْشِدَ ابْنُ جَنَى لِلْكُمَيْتِ^(٣) :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَثُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
قيل : أراد : أَو ثُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قِلَّتِهِ أَنْ حَذَفَ الْحَرْفَ إِجْحَافًا، لِأَنَّهُ مِنْ
اِخْتِصَارِ الْمُخْتَصَرِ. قال ابن جني : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَذَفُ
الْحَرْفِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : (مَاقَامُ زَيْدٍ) فَقَدْ نَابَتْ (مَا) عَنْ (أَنْفَى) كَمَا نَابَتْ (إِلَّا) عَنْ (أَسْتَنْتَنِي)

(١) الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، ٣١٧.

والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متكررا، ويشكر صنيعهم معه.
وانظر الكامل لابن الأثير ٨٧/٧.

(٢) سورة الشعراء / آية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، والمغنى ١٤، وابن الشجري
٢٦٧/١ والهمع ١٣٥/٤، ٣٦٠/٤، والعيني ١١١/٣
والبيت مطلع إحدى هاشمياته.

وكما نابت الهمزة عن (أَسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أَعْطِفُ) $\frac{١٧٣}{٣}$
ونحو ذلك^(١).

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصاراً المختصر
إجحافٌ به، إلا أنه إذا صحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة
الدلالة عليه.

والآلف واللام في «الهمزة» للعهد في الهمزة المذكورة مع (أم)
المتصلة، وهي همزة التسوية، والهمزة الأخرى، وأعاد ذكرها مفردة مع
ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على
الأخرى بـ(أو) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك
فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزاً، فقد أجاز سيبويه في قوله^(٢):

* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ *

أن يكون على تقدير : أَكْذَبْتُكَ^(٣)، وإن كانت (أم) عنده منقطعة في
البيت ثم ذكر المنقطعة فقال :

وِبِائِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) هو الأخل، وعجزه :

غلسَ الظلام من الربابِ خيالاً

وقد سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَّتْ من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التَّسوية، ولا بعد همزة تُغْنى عن ذكر (أى) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقْتَضَى هذا الكلامُ أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزة معاً، فإذا قلت : (إنها لإِبْلُ أم شاء) فالتقدير : بل أهى شاء؟ كأنه رأى أشباحاً على بُعد فتوهم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشكُّ فاستدرك الاستثبات فقال : أم شاء، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاء؟

وهكذا سائر ما تقدم من الأمثلة فى تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبين معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضْرِباً عما تقدّم، ومستأنفاً سؤالا.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأَبْذَى^(١) فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ما ذكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاة عن الفراء، أنها بمعنى (بَلْ) وحدّها مطلقاً، فإذا قلت : هل قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ أو قلت : قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائمٌ .

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام^(١) أنها بمعنى (بل) لكن مابعدھا بمنزلة ما قبلها، فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمرو قائمٌ.

وهذا كله لادليل عليه، بل الذي دلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأبيّ^(٢) :
والدليل على ذلك عندي أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول :
قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدٌ بل عمرو قائمٌ؟ وماذاك إلا
لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما
تدخل (أم) على كلام فيه غير الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل
على غيرها من أخواتها، كما قال^(٣) :

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعَ بَجَهْلَتِهَا
أَهْلَ رَأُونَا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ
فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو علقمة^(٤) :
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْبَبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضريير النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه وله مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣/٣٦٤].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهارس الكتاب.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٣، والمقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، وابن يعيش ٨/١٥٢، وابن الشجري ١/١٠٨، ٢/٢٣٤، والمغنى ٢٥٢، والهمع ٤/٣٩٤، ٥/٢٤٤

وقائله زيد الخيل الطائي. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف» و«بسفح القاع»

والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهي التل من حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقوله قبل هذا :

* أَمْ حَبَلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ *

بمنزلة قوله : بل أَحَبُّهَا، يَشْهَدُ لَهُ الاستفهام الذي بعده هذا مُجْمَلٌ ماقال. وللمنازع أن يَنَازِعَ فيه.

والثالث من ذلك ما تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ مشافهةً مِنْ الْعَرَبِ / $\frac{١٧٤}{٣}$
كما تَتَلَقَّى مَفْرَدَاتُ الْلُغَةِ، وَلَاشَكَّ عِنْدَ مَنْ مَارَسَ هَذَا الشَّأْنَ مِنْ
الْعَارِفِينَ بِمَصَادِرِ الْلُغَةِ وَمَوَارِدِهَا فِي ثُبُوتِ مَعْنَى (بَل) وَالْهَمْزَةُ لـ (أَمْ)
هَذِهِ.

لكن يَبْقَى أَنْ يُقَالَ : هَلْ ثَبِتَ لَهَا اسْتِعْمَالُ آخِرِ أَمْ لِأَفَائِثِهِ النَّازِمِ،
وَهُوَ الثَّانِي مِمَّا وَقَفْتُ بِهِ (أَمْ) وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (بَل) وَحْدَهَا. وَهَذَا
يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا تَرَادُفُهَا فِي الْعَطْفِ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي غَيْرِ هَذَا النِّظْمِ، وَذَلِكَ
إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَفْرَدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى (بَل) مِنْ غَيْرِ
اسْتِفْهَامٍ، وَأَنْشُدُ الْفَرَاءَ عَلَى ذَلِكَ^(١):

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلَّمِي تَغَوَّلْتُ

أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبٌ

المعنى عنده : بَلْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبٌ. وَعَلَيْهِ حَمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَمْ مَنْ }

(١) معاني القرآن ٢/٢٩٩، قال : «والعرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر» وأنشد البيت. وقائله مجهول.
والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦
وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمتلعت لعيني لم أدر أذلك في اليقظة أم في النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أي في حالتي النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١) وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»^(٢).

قال ابن طاهر^(٣): ولا يمتنع عندي، إذا أردتَ بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغلط والنسيان. قال ابن خروف^(٤): وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردّها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم: (إنّها لإبْل أم شاء) تقديره عنده: بل شاء. وظنّ أن بن جنيّ هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قدّره بـ(بل) والهمزة، فردّ عليه بأن ذلك دَعَوَى لادليل عليها، وأن العرب قالت: إن هناك إبلاً أم شاء، فنصب «الشاء» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب»^(٥) في المثال المرفوع أنه على ما قاله ابن جنيّ. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بَلْ) وحدها ولكن ذلك - ولا يُدّ - قليل، فعليه يَنْبِني النظر في المثال المرفوع. وإذ ذاك يُقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزن اتّساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بَلْ) والهمزة معاً هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدها قليل - فتجوزُ الوجهين على هذه النسبة. إلا أن الناظم قال:

(١) سورة النمل / آية: ٦٠.

(٢) الآيات: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخِذْب. نحوى بارع حافظ مشهور، كان من خذاق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفي في عشر الثمانين وخمسائة.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) يعنى كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٣.

«وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ» فلم يقيد ذلك بقلة، كما لم يقيد ذات الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضا بمعنى (بَلْ) كذلك، ولا ينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى ^(١) *

* أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ^(٢) *

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلَف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفراء أو كابن مالك يجعل هذا الضرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جني، فيجعله من باب «خَلَعَ الأدلة» ^(٣) كأنهم خَلَعُوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها ^(٤)) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز ^{١٧٥}/_٣ في الأصول.

(١) صدر بيت لعلامة بن عبدة، هو بتمامه :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره : أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سَوَاءً يَفْعَلُهُمْ

وهو لأفنون التغلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلق الأدلة تجريد الحروف والألوات من المعاني المعروفة لها، والمتباعدة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ما إذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إنَّ فيها إبلاً أم شاءً) إن ثبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضاً خلاف، إلا في كونه يُقاس عليه أولاً.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنَّها لإبل أم شاءً) فقد تقدم ما لابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعيَّن فيه ما قال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

(وَقَى، وَأَوْقَى) : لغتان، والرُّبَاعِيَّةُ هي لغة القرآن. وقد جَمَعَ بينهما الشاعر في قوله^(١):

أَمَا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ

كَمَا وَقَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيَهَا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أتمَّت الدلالة على المعنيين، وحافظت على ذلك.

وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تَكُ» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجُزِمُ^(٢). وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضاً إن شاء الله تعالى.

خَيْرُ أَيْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ

وَأَشْكُكُ وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضاً نَمَى

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ٣٧٠/١، ٣١٦/٣، وابن يعيش ٤٢/١، واللسان (قلص، وقى)

وقلاص النجم : هي العشرون نجماً التي ساقها النُّبْرَانُ في خطبة الثريا كما تزعم العرب.

(٢) في (ت) «جواب مجزوم»
وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشموني ١٦/٤.

وَرِيئَمًا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا

لَمْ يُلَفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوي سبعة وهي : التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، ومُعاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص تلك المعاني فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضَعُ لها أصلي، هذا هو القياس.

وماعدُ الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه المعاني كلها متفقاً عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيذكر إن شاء الله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلْ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير في استعمال أحد الشيئين، أيهما كان.

وفي القرآن الكريم : {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(١) }

وأما الإباحة : فنحو (جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)) أى جالس أيهما شئت.

(١) سورة المائدة / آية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجوزي ٢٣٥/١]

وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء ١٥١/٢].

ومنه في القرآن الكريم : {وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ
أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ^(١)} إلى قوله : {أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
النِّسَاءِ^(٢)} والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز
فيها الجمع، ولذلك يحسن وقوع (الواو) فيها موقع (أو) فتقول : جالس
الحسن وابن سيرين، بخلاف التخيير، فإنه لا يقتضي الجمع، ولا تصلح
فيه (الواو) في موضع (أو)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرْمًا عَلَيْهِمْ
شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِغُضَمٍ^(٣)}.

وأما التقسيم : فالمراد به عنده كون (أو) لم تأت لمعنى من تلك
المعاني المذكورة، بل مجردة منها، فإن مع كل واحدة منها تقسيماً.
وعبر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرد^(٤)، وزعم أنه $\frac{١٧٦}{٣}$
أجود عبارة من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود
من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكلمة اسمٌ وفِعْلٌ
وَحَرْفٌ) و(الاسمُ ظاهرٌ ومضمَرٌ) و(الفعل ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ)
و(الحرف عاملٌ وغيرُ عاملٍ) ومنه قول الشاعر^(٥):

(١) سورة النور / آية : ٣١.

(٢) سورة النور / آية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن بركة الهمداني، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح

١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشمونى ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٢٢٢/٣

والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب.
وقبله :

إذا جرّ مولانا علينا جريرةً صبرنا لها إنا كرامٌ نَعَامُ

وَنَنْصُرُكُمْ وَلَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن مُثْل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ^(١) { وَقَوْلُهُ : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ^(٢) } .

وقد يدخل في هذا ما كان نحو قوله : {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ^(٣) } وقوله : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ^(٤) } فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصاري. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هودًا، وقالت النصارى : كونوا نصاري.

وعن هذا عبّروا بـ(التفصيل) وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيداً أو عمراً) وأنت تعلم مَنْ لقيتَ، ولكنك أبهمتَ على السامع. وفي القرآن : {وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٥) }

وقد علّم الرسول عليه السلام أنه هو ومن اتّبعه على الهدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أبهم ذلك تنزلاً للخصم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / آية : ١٩٥ .

(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥ .

(٣) سورة البقرة / آية : ١١١ .

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥ .

(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤ .

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} في رأى طائفة^(٢). وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا^(٣)} فالله أعلم بما كان، إلا أنه أبهم على عباده .

وأما الشك : فكقولك : (قام زيد أو عمرو) إذا كنت شاكاً أيهما القائم. وقد يكون الكلام معها مَبْنِيًّا على الشك، وقد يكون الشك طارئاً بعدما انبنى على التحقيق بخلاف (إمّا) حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَالِ^(٤) {أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ^(٥)} بإسكان الواو. جعلها ابن جني بمنزلة (بَلْ) حتى كأنه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا. قال : ويؤكد ذلك قوله : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ^(٦)} فكانه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَهَدَّدُهُ والله لأفعلن بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنُ اللَّهُ رَأْيِكَ، أَوْ يَغَيِّرَ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ^(٧).

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمَّة^(٨) :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هي بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيئون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائي قال : هي مائة ألف أو أكثر. والفرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٣٧٦/٧].

(٣) سورة يوس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزري ٢٧/٢].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...]

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة

٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبدت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب. وأملح : من ملّح الشيء - بالضم - ملاحظة، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً^(٢)} المعنى
عنده : بل يزيديون، بل أَشَدُّ قَسْوَةً^(٣) وحكى الفراء : اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ
أَوْدَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ.

ومعنى «نُمِي» : رُؤِيَ وَأُسْنِدَ، يقال : نَمَيْتُ الْحَدِيثَ نَمِيًّا، إذا
أُسْنَدْتَهُ وَرَفَعْتَهُ، أى رُؤِيَ هَذَا الْمَعْنَى فِي (أَوْ) عَنِ الْعَرَبِ، وَعُرِفَ مِنْ
كَلَامِهَا، غَيْرَ أَنْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارًا بِقِلَّةِ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وأما معاقبتها للواو : فهو / قليل كما نَبَّهَ عَلَيْهِ بِ(رُبَّمَا) لَكِنَّهُ شَرَطَ $\frac{177}{3}$
فِي ذَلِكَ أَلَّا يَقَعَ فِي الْكَلَامِ لَبْسٌ بِإِسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْنَى (الْوَاوِ) فَيُنَوِّهُ فِي
(أَوْ) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (الْوَاوِ) بَلْ بِمَعْنَى آخَرَ مِنَ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ لَهَا،
فَلَا يَدُ مِنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهَا. وَبِهَذَا الْقَيْدِ ثُبُتَتْ فِي السَّمَاعِ، فَلَا يَدُ مِنْ
اعْتِبَارِهِ فِي الْقِيَاسِ.

فَمِمَّا يَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
«اسْكُنْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»^(٤) وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : «كُلُّ مَا شِئْتُ، وَاشْرَبُ مَا شِئْتُ مَا أَخْطَاكَ اثْنَتَانِ، سَرَفٌ أَوْ
مَخِيلَةٌ»^(٥) وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

(١) المحتسب ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معانى القرآن ٢/٣٩٣.

(٤) البخاري - فضائل الصحابة : ٦، ومسلم - فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود

السنة : ٨، والترمذي - المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إِنَّمَا^(١) { (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهي بمعنى (الواو) التي في قول الشاعر^(٢) :

* وَهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ *

وعلى ذلك أيضا حمل قوله تعالى : {وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَنِثًا أَوْ كَفُورًا^(٣)} أى : وكفوراً.

وكذلك قول النابغة^(٤) :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

قالوا : أراد : ونصفه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنْقَل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمَل،

فلذلك قال فيه : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنى من المعاني المتقدمة، ولم يتعين فيه

معنى (الواو) لم يجز وقوعها هنالك، لأن الناطق قد وَجَدَ مَنَقَذًا لِلْبَسِّ، فلا تقول :

(١) سورة النساء / آية : ١١٢ .

(٢) هو الخطيئة، ديوانه ٣٩، وصدره :

أَلَا حَبِذَا هَذَا وَارِضُ بِهَا هَذَا

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنأى والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / آية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨،

والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشعموني ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمرو، وأنت تعنى : قام زيدٌ وعمرو، لأن قصد (الواو) غير متعين.
وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معانى (أو) وذلك ثلاثة :
الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يثبت المتقدمون، وإنما أثبتته مَنْ بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يبعد تأويلُ ما جاء من ذلك على إباحةٍ أو غيرها، وكذلك ما حكى سيبويه من قولهم : وكلُّ حقٍّ له سَمِيْنَاهُ أو لم نُسَمِّه، وكلُّ حقٍّ داخلٍ في كذا أو خارجٍ عنه^(١)، فـ(أو) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم أتوا بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر^(٢) :

وَكَانَ سَيَّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا

أو يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَتْ السُّوحُ

فهى هنا للتقسيم. وكذا قول امرئ القيس^(٣) :

وظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سَمِيْنَاهُ أو لم نُسَمِّه، كائنه قال : وكلُّ حقٍّ له علمناه أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٌ فيها أو خارجٌ منها، كائنه قال : إن كان داخلًا أو خارجًا، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عَزَّ وهان».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن السجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨، والمغني ٦٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٣٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١ وسرحت الإبل : جعلتها ترعى. والنعم : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجيدة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة التى وصفها بالجدب. واغربت : اسودت فى عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء يكون بين الديار. يصف سنة ذات جدب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقته، والمغنى ٤٦٠، ٤٧٤، والأشمونى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهارة : الطباخون، جمع : طاه. وصفيف الشواء : اللحم المرفق المعد للاشتواء. والقدير : المطبوخ فى القدر. والمعجل : الذى يعجل به الطهارة إلى الأكلين، وكان ذلك مستحسنًا عندهم.

وقول أبي نُؤَيْب^(١):

فَأَبْدَهُنَّ حُتُوفُهُنَّ فَهَارِبُ

بِذَمَائِهِ أَوْ بَارِكُ مُتَجَفِّعُ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُدُ فيه الرجوع إلى المعانى المتَّفَق عليها،
فالأحسنُ التَّزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونقل
ابن مالك عن أبي عليٍّ القولَ به، وعدّه ابنُ جنِّي مما يُقال به، ويذهب
إليه، وإن لم يظهر منه التَّزامه^(٢). وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم
لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرجَع
إليه تحامياً من تكلف التأويل من غير ضرورة.

/ فقد تأول البصريون كثيراً من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى $\frac{١٧٨}{٣}$
ذلك^(٣).

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبَع للظاهر، غيرُ متعمِّق في
القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لا يثبتونه، والكوفيون قائلون
ببثوته على الجملة^(٣)، ولم أرَ مَنْ يَحْكِي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

(١) ديوان الهذليين ٩/١، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم -
والذماء، بقية النفس - والمتجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق
أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمضت ماهر ببقية نفسه، ومنها
ماصرع واصلق بالأرض.

(٢) الخصائص . ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨.

بل أطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسط بين المذهبين، فأجاز أن تأتي (أو) بمعنى (الواو) قليلاً. ومما جاء من ذلك قول جرير^(١).

نَالِ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا
كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما ورد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراضان : أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعاني، ولم يقيد بها. وهي مقيدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يختصان بالطلب وما أدى معناه، والشك والإبهام يختصان بالخبر، ولا يدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهرها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيؤهم إطلاقه في الجميع عدم الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جعل معاقبة (أو) للواو قسمًا على حدته، ونادرًا لاشبهيرًا، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفًا للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حُسْنُ وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شيئان، أحدهما تداخل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسره، وكذلك يدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هناك : إن الواو تدخل في موضع (أو) وكل واحدة تُجزئ من

(١) ديوانه ٢٧٥، المغنى ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشمونى ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ — يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها^(١). فثلاثة الأقسام إذا متداخلة، تَقَرُّبُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْعِ التعليم.

والثاني يَنْبَنِي على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بِنَادِرَةٍ لما تقدم، لأن بَابِي الإِبَاحَةِ والتَقْسِيمِ واسعان.

وأيضا تعاقبهما في النفي وشبهه، فأما النفي فنحو قوله تعالى : {وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ^(٢)} إلى آخر ماجاء منها في قوله : {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا^(٣)}.

وأما شبه النفي فقوله تعالى : {وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كَفُورًا^(٤)} فالمعنى في هذا النوع أيضا معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِي» مُشْكَلًا.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرض لمعانيها على الجملة، ولم يقيد موضعها طلبا للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يقتضيان بمعناهما الطلب، لأنهما حكمان يقتضيان طلبا نفسياً كالوجوب والتحريم. وأما الشك والإبهام فمقتضيان للخبر، لأنهما تردداً أو نحوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولاً يقع، فكأنه اجتزأ بذلك لعدم تأتى خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتضى الإطلاق /. وعلى أنه كذلك فعل $\frac{١٧٩}{٣}$ في «التسهيل» فلم يعين لها موضعاً إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيده بالنهي والنفي^(٥)، بخلاف ما فعل في «الفوائد المحوية»^(٦).

(١) الكتاب ١٨٥/٣.

(٢) سورة النور / آية : ٦١.

(٣) سورة النور / آية : ٦١.

(٤) سورة الإنسان / آية : ٢٤.

(٥) التسهيل : ١٧٦.

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبته لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المطلق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ^(١). فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذْهُ بِالْهَيْنِ، فإن لم تُقَدِّرْ فَبِالْعَزِيزِ، فإن لم تقدر فبهما جميعاً. والمعنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال، وهو المعنى في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلُّ واحدة منهما تُجْزَى من أختها في معنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال^(٣).

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تَحْسُنُ في موضع (أو) الإباحية يَحْسُنُ على هذا، ولم يثبت تَخْلُصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبار ما.

وكذلك (أو) التَّقْسِيمِيَّةُ، القولُ فيها كالقول في هذه، لا تكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يَشْتَرِي داراً بجميع حقوقها، داخلها وخارجها، أو داخلها وليس لها من خارج حق. غايت قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٌ فيها أو خارجٌ عنها - عَمُّ جميعِ حقوقها، قليلةٌ كانت أو كثيرةً، داخلًا أو

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٤/٣.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ١٨٥/٣.

خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن ذكر هنا (الواو) على معناها من الجمع المطلق، أثبتت حقوقاً داخلاً وخارجاً، وقد لا يكون لها حقٌ خارجاً. فإذا قال : (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحده إن لم يكن لها من خارج حقٌ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير : إن كان داخلاً، وإن كان خارجاً. فإذا تبين هذا علمت أن (أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقبة للواو الجامعة على معناها الأصيل أصلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادراً - كما قال - في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك^(١) في آية أصناف الزكاة {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا^(٢)} إلى آخرها - إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضع الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجَزَّة من (أو) كما قال سيبويه^(٣).

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما ما عترض به في النفي وشبهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلط على ما استقر في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفى هذا نفى على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله : «وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كَفُورًا^(٤)».

(١) يقصد مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠.

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.

(٤) سورة الإنسان : آية ٢٤.

فر(أو) على بابها، وتفسير ابن / مالك لها بـ(ولا^(١)) تفسيرٌ معنًى $\frac{١٨٠}{٣}$ لتفسيرٍ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضا. فكلام الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ

فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةِ

قوله : «إِمَّا الثَّانِيَّةُ» يُشعر بأنَّ ثَمَّ (إِمَّا) أُولَى لابد منها في الكلام. وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو) و(اضربْ وإِمَّا بشراً وإِمَّا بكراً) فلا يجوز أن يوتى في الكلام بواحدة، وما جاء من ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمة أو الفرزدق، وأنشده الفارسي^(٢).

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وَأُنْشَدَ سَيَبَوِيهِ لِلنَّمْرِ تَوَلَّبَ^(٣) :

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وابن يعيش ١٠٢/٨، والهمع ٢٥٤/٥، والأشمونى ١١٠/٣، والخزانة ٧٦/١١.

من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج. هاض العظم : كسره بعد الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كَلِمًا قَلْتَ أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ ائْتَمَّالُهَا

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢٦٧/١، والمقتضب ٢٨/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وابن يعيش ١٠٢/٨، والخزانة ٩٣/١١ يصف وعلا بأنه لا ينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة، وهى السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذى ينزل في الصيف. ولم يعدم : لا يعدم الماء في الخريف أيضا، فهو في رى دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شئء بالنجاة هذا الوعل الذى يعيش في جبل منيع، وفيه رعيه وشربه.

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ

وإن من خَريفٍ فلنْ يَغْدَمَ ما

أصله عند سيبويه : وإما من خَريفٍ، فحذَف (ما) ^(١) كما قال، أنشده أيضاً ^(٢) :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا

فإن جَزَعًا وإن إجمالَ صَبْرٍ

تقديره : فإما جَزَعًا وإما إجمالَ صبرٍ.

وهذا كله محفوظ غير مقيس، فلأجل هذا بنى الناظم على تكرار (إما) في الكلام.

ويريد أن (إما) الثانية في قولك : (قام إما زيد وإما عمرو) (واضرب إما زيداً وإما عمراً) مثل (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في المحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطعم إما سمكاً وإما لبناً، وفي الكتاب العزيز {إما أن تُعَذَّبَ وإما أن تتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا} ^(٣) وقال تعالى : {فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِما مَنَّا بَعْدُ وإما فِدَاءً} ^(٤) وتكون للإباحة نحو : جالسٌ إما الحسن وإما ابن سيرين ^(٥) :

(١) الكتاب ١ / ٢٦٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦، ٣ / ٣٢٢، والمقتضب ٣ / ٢٨، وابن يعيش ٨ / ١٠١، ١٠٤، والهمع ٥ / ٢٥٤، والخزانة ١١ / ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثى بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبها» على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأمانى، وخيلت إليك من الآمال ما لا يكاد يكون، والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إمَّا منصورٌ وإمَّا مخذولٌ، ومنه في القرآن {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا^(١)} وقال الراجز^(٢) :

البَسُ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسَهَا
إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا
وأنشد ابن جني وغيره^(٣) :

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ
وتكون للإبهام كقولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو) وأنت عالم، ولكنك أبهمتَ
على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً)
فعلى الجملة هي جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القصد» ولم

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الفزاري، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افتضح بأمرهم، وأنه إن لم يثأر لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمق.

واللبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري. ٣٠٤/١، واللسان (لبس) والمساعد ٤٦٠/٢.

(٣) المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، وابن يعيش ٧٥/٦، والهمع ٥/ ٢٥٤، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والخزانة ٨٦/١١

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شالت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أئما» بفتح الهمزة، و(إيما) بكسرها. وانظر : المستقصى للزمخشري ١٢٥/٢، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهم كونها مثلها في الحكم اللفظي أيضاً، وهو العطف، فكأنه نفي أن تكون (إمّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عدَّ (أو) فبيّن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كيسان والفارسي وجماعة.

وهذه طائفة منهم الزجاجي والصيّمرى والجزولي، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرف واحد عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم

الواو لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمّا) ^{١٨١}/_٣ عاطفة أيضاً لَلَزِمَ اجتماع حرفي عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فلا يقال : (إمّا زيدٌ إمّا عمرو) إلا في الشعر، نحو^(١):

* إمّا إلى جنةٍ إمّا إلى نارٍ *
فهذا كقوله^(٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ فكذاك تقدير البيت : إمّا

(١) صدره :

يا ليتما أمّا شألتُ نَعَامَتُها

وسبق الاشتباه به .

(٢) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والهمع ٥/٢٧٤، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٦،

وديوان المعاني للعسكري ٢/٢٢٥، ويروى «يفرس الورد»

وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.

إلى جَنَّةٍ وإِما إلى نار.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبَّهَتْه ما يلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتباراً بالواو، والتفريق اعتباراً بـ(إِماً) وأيضاً فإن سيبويه ذَكَرَ (إِماً) في جملة الحروف العاطفة^(١)، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهة فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّرُ بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستفاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذى سبقت له (إِماً) من الشكُّ أو غيره، كما أن (لَكِنْ) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقاً.

وأما ذَكَرُ سيبويه لها مع الحروف العاطفة فَتَجُوزُ لملازمتها لحرف العطف، كما تجوزُوا في أَلْفَى (صَحْرَاء) ونحوه، والحرف المُجَابِ به للشرط والقسم. ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فَأَلْزَمَ أن يقول بذلك في (وَلَكِنْ) ولا قائل به. وفُرِّقَ بملازمة الواو لـ(إِماً) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك مَنَعَه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ما ذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إِماً) على معانى (أو) وقد قَدَّمَ لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقتضى أن (إِماً) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإطلاق المماثلة غير صحيح.

(١) الكتاب ١/٤٢٦.

والثاني على تسليم ما تقدّم بإطلاقه أيضاً مُشكل، لأن (أو) يحتمل الكلام معها أمرين، أن يكون مبنياً أولاً على الشك، وأن يكون مبنياً على اليقين، ثم عَرَض الشك فاستدركه، بخلاف (إمّا) فإن الكلام معها مبنياً على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقَعَت في أول الكلام لَتُوْذِن بالمراد، فهذا في الشك، ولا يَبْعَد مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتمَدَ على القياس فيها، والمشهورة في (أو) هي الخمسة التي تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّة بمكان. ولذلك أشار إلى (النقل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإِضْرَابُهَا أَيْضاً نُمِي» وصرَّح بـ(النُدُور) في معنى (الواو) بقوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ» فلما كانت كذلك في المعنيين لم يعتبر بهما^(١)، وصارت / المماثلة راجعة إلى ما كان قياساً.

$\frac{١٨٢}{٣}$

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هي بالنسبة إلى (إمّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيره حتماً مع (إمّا) فإنما حصل بـ(إمّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَفُوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سبقت له الثانية، وَيَعْضُدُ ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكررةٍ فالفراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره^(٢).

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

كأنه قال : أو بأموات، فتصلح إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو)

غير متعرضة لما قبلها كانت (إمّا) الثانية كذلك. ويكون البناء على الشك يأتي من جهة أخرى لا يضّر في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثل أو في القصدير إمّا الثانية» صحيحاً

بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ (إمّا) بمثال، وهو قوله : «إمّا ذى وإمّا النائية» و«ذى» إشارة إلى

القريب، و«النائية» البعيدة، فكأنه قال : (إمّا) القريبة، و(إمّا) البعيدة.

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا

نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

قد تقدم أول الباب. عدّه (لكن) من حروف العطف، ونبه على أنها مُخْتَلَفٌ

فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأى الأكثر. وذهب يونس إلى أنها

لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك^(١). وإليه ذهب المؤلف في

«التسهيل» و«شرحه»^(٢) هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لكن» تؤدي معناها الزائد على

العطف.

ودلّ على هذا من كلام الناظم عدّه لها حرف عطف، لأن حرف العطف

لا يدخل على مثله.

(١) انظر رأى يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

ومن هنا ادَّعى في (إمّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لكن) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يقصد ذكر ذلك، ودلّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لكن) وإذا وقعت بعدها الجملة لا يشترط فيها ذلك.

والأظهر ما ذهب إليه ههنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشتركة، وقرنها بـ(بلّ، ولا) بل وشبَّهها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها^(١).

وقد احتجّ في «الشرح»^(٢) لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن ما جاء من نحو قولهم : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، وما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً، فمن كلام النحويين لامن كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحُ أراد^(٣) : ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف^(٤) : وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مسبقة بواو، وترك التمثيلَ به لئلا يُعتقد أنه مما $\frac{١٨٣}{٣}$ استعملته العرب.

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ما قدرته، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحقّ المعطوف

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يُجعل من (عطف الجمل) ويُضمَر له عامل، وكأنه قال : ما قام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيت زيدا لكن رأيتُ عمرا، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمرو، ونحو : قام زيدٌ ولم يَقم عمرو^(١).

وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يَخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجْزُ لهم ذلك مع (إمّا) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسْمَع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعى على سيبويه أنه قائلُ بكونها حرفَ عطف غيرَ مسبوقه بواو، ثم يمثّل بالمسبوقه بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما علّم من مذهب في اتِّباع المسموع، فلا يُعَوَّل على ما تأوَّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتَّزم بسببه من جعل المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَسْتَتَبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يتأتى له في مثال سيبويه : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالعٍ^(٢)، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جرَّ فيهما، وقد سلّم ابن مالك أن مثل هذا مسموع.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - أ) مع اختلاف هين في الألفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة

من : شرح التسهيل.

(٢) الكتاب ٤٣٥/١.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاعتُقر لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه^(١).

بهذا وجهه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله^(٢)، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيرا ما يخالف هنا رأيه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتى آخر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لكن) على وجهين كما أُشير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لا يقتصر بها على نفى دون إثبات، ولا على نهى دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القوم لكن عمرو لم يَقم، وتقول : لم يَقم القوم لكن عمرو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرم زيدا لكن عمرا لا تُكرم، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها، ولم يتكلم الناظم في هذا الوجه.

والثاني أن تعطف المفردات، وهى التى أخذ في تقرير حكمها، فبين أنها تقع بعد (النفي، والنهى) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ما وجدتنى عاذلاً لكن عاذراً، فلا تكن لى خاذلاً لكن ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا لكن عمرا، ومررتُ بصالح لكن طالح. قال سيبويه : فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي^(٣). يريد : لا يُتدارك بها

(١) المرجع السابق ٤٢٥/١.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ٤٢٥/١.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلْ) ولو كانت يُتدارك بها لصح $\frac{١٨٤}{٣}$ وقوعها بعد الإثبات والنفي.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النفي، والنهي نوع من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي. وحجة البصريين ما تقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلط والنسيان، لأنك تثبت بها للثاني ما أثبتته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه. وهذا مستغنى عنه بـ(بَلْ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّبَ عليه ابن جني في «الخصائص»^(١). وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّهَ عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعَدَّهُ من الأصول الثابتة، وبَنَى في التعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشَبَّهَ الكوفيون القياسُ على (بَلْ) فإنها يُتدارك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأجيب بأنه لا يلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراك في الأحكام اللفظية. ألا ترى أنه يحسن دخول الواو على (لكن) ولا يحسن دخولها على (بَلْ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلَيْسَ مَثَلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه^(٢). وأيضا فإذا

(١) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٤٨٤/٢) وهي المسألة الثامنة والستون.

كان عطف (بل) في الإثبات لا يتصور إلا على الغلط والنسيان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وَأَوَّلُ لَكِنْ» «لكن» : مفعول أول، و«نفيًا» مفعول ثانٍ لـ (أَوَّلِ) يريد :
: أَوَّلِ هذا الحرفَ نفيًا، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أو أمرًا أو اثباتًا تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلَا) والجملة خبر المبتدأ الذي هو «لا» كأنه قال : «لا» تَلَا كَذَا وكَذَا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات. وهو الخبر المثبت.

فالنداء نحو : يا زيدُ لا عمرو، ويا سلمانُ لا قاسمُ. والأمر نحو قولك :
اضربْ زيداً لا عمرًا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهم ارحمَ زيداً لا عمرًا، واغفرْ
لحمدٍ لا لفلان، وكذلك : غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا لعمرو. ومن كلامهم «به لا بظبي»
بالصرائمِ أغفر^(١)» معناه: أحلَّ اللهُ الداهيةَ به لا بكذا. وقالوا : «أمتُ في الحجرِ
لا فيك^(٢)».

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، غلبا)

والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعفر من الظباء : الذى تعلق
ببياضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ما أصابه لازما له، مؤثرا فيه، وألا يكون مثل الطيبي في سلامته
منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان (أمت) وفيه «والأمت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أمتُ في الحجر لا فيك، ومعناه:
أبقى الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء: ألا تراه كيف قال :
ما نَعَمَ العيش لو أن الفتى حَجَرَ تنبو الحوادثُ عنه وهو مَلَمومٌ»

والإثبات نحو : رأيتُ زيداً لا عمرأ، وجاعنى محمدٌ لا أخوك. وما أشبه ذلك.

ولما حصرَ مواضع العطف بـ(لا) دلَّ على أن ماسواها لا يُعطف فيه بها، كالنَّفَى والنَّهْي، فلا يقال : ماقام زيدٌ لا عمرو ، ولا تضربُ زيداً لا عمرأ، لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها، فيفسد ما وُضعت له (لا) من كون(لا) يخالف ما بعدها ما قبلها، فإنَّ قدرتْ ما بعدها موجِّباً، و(لا) نفى للنفي - لزم مخالفة وضعها، بأن صارت تُوجب ما بعدها لا تنفيه.

وكذلك لاتقع بعد الاستفهام، فلا تقول : هل رأيتَ زيداً لا عمرأ.
قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عمَّا دَخَلَ فيه الأول، ولم يدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيء، فلم يصلح أن يُنفى بها ما لم يتَّحَصَّل.
ثم النظر في أمرين، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة،
وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يأتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أُجيز على ما اقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يازيدُ لا عمرو^(١)، والظاهر أنه لا يمثلُ إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سمع مثله.

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال .

(١) الكتاب ٢/١٨٦.

والثاني : أنه ذكر من مواضع العطف الخبر المثبت، وأطلق فيه،
فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضي نحو : قام زيدٌ لا عمرو، وهو رأى
جماعة.

وذهب بعضهم، وهو رأى ابن أبي الربيع^(١)، إلى المنع إلا مع التكرار،
فإنك إذا عطفت بها بعد الماضي فقلت قام زيدٌ لا عمرو - كان التقدير : قام زيدٌ
لا قام عمرو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدت العامل
للزم التكرارُ فقلت : لاقام عمرو (ولا قام أخوه، إذ لا يقال : لاقام زيد)^(٢) يا هذا ،
فكذلك ما كان في تقديره .

والأرجح ظاهرُ مذهب الناظم من الجواز ، لأن ما بنوا عليه من
التقدير غير مسوَّغ لما قالوا ، فإن تقدير التكرار ليس بحقيقي حتى
يعتبر اعتبارَ المنطوق به ، وإلّا لزم ألا يوجد العطف في المفردات البتّة ، إذ
ما من معطوف إلا وهو على تقدير تكرار العامل ، فإذا اعتبرت فيه تكرار
العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأساً ، وهذا باطل
باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدّر هنا في حكم المنطوق به ، فلا يلزم
ما قال .

وأيضاً فالسمع موافق للقول بالجواز إذا سلّم أن المقدّر والمنطوق به
سواء في الحكم ، ففي الكتاب الكريم { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ }^(٣) ، وقال

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١ .

الراجز^(١) :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى ^(٢) :

كَأَنَّ دِيَّارًا حَلَقْتُ بِأَبْوَنِهِ
عُقَابٌ تَنُوفِي لِأَعْقَابِ الْقَوَاعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ما قال ، لا يعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن الكسائى جواز ذلك ، والسمع يمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ، وقد تقدم وجه ذلك .

واستدل له على الجواز بقوله تعالى : { لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ

(١) ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإتصاف ٧٦ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، والجامع الصغير ١٠٦/١ ، واللسان (لم) .

والرجز لامية بن أبي الصلت ، قاله عند موته . وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر ، وكان يقولهما بين الصفا والمروة ، والأول هو قوله :

لَا هُمْ هَذَا خَامِسٌ إِلَّا تَمًّا أَتَمُّهُ اللَّهُ وَقَدْ أَتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار من جملة الحديث الشريف . ومعناه : إن تغفر ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوبا كثير ، فإن جميع عبادك خطاؤون . وقوله : « لَا أَلَمَّا » أي لم يفعل معصية .

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ١٥٠/٢ ، والأشمونى ١١١/٣ ، والخزانة ١٧/١١

ودثار : راعى إبل امرئ القيس . اللبون : النواقيز نوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار . وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفى : جبل مشرف عال . وكان امرؤ القيس نزل بطي فأغبر على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختلطفتها عقاب . فحلقت بها فى الجوف فلا يرجى رجوعها ، كما لا يطمع فيما نالت هذه العقاب .

وَالِدَةٌ بَوْلَدَهَا^(١) ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بيانٌ
للأولى أو بدلٌ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معترض من وجهين :

أحدهما : أن العطف بـ (لا) قد يجوز في موضع لا يكون السابق
قبله نداءً ، ولا أمراً ، ولا إثباتاً ، وذلك في التحضيض والعرض ، فنقول
: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَأَلَّا أَكْرَمْتَ عَمْرًا لَا بَشَرًا ، وما أشبه ذلك ،
بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصرُ الناظم مواضع العطف يقتضى $\frac{١٨٦}{٣}$
أَلَّا يُعْطَفَ بِهَا بَعْدَ هَذَيْنِ ، وهو غير مستقيم .

والثاني : أنه يدخل له في قسم الإثبات أن تقول : قام رجلٌ لا
عَمْرُو ، ورأيت امرأةً لا هَذَا ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نصَّوا على أن ذلك
لا يجوز ، إذ شرطوا في العطف بـ (لا) أن يكون الاسم الذي قبلها لا
يصح تناوُلُهُ لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد
لصحة الاختصار على الأول دون الثاني ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت :
قام زيدٌ لا عَمْرُو وَرَدَّ عَلَى مَنْ ظَنُّ قِيَامَ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَمَعًا ، أَوْ ظَنُّ قِيَامِ
عَمْرُو لَا زَيْدٍ ، فلو قلت : قام زيدٌ ، واقتصرت لجاز ، ولكنك أَكَّدْتَ ،
فصار الكلام بمنزلة ما لو قلت : إِنَّمَا قام زيدٌ ، أو ما قام إِلَّا زيدٌ ، ولذلك
لَا يُعْطَفُ مَعَ (إِلَّا) بَلَا ، لَأَنَّ (مَا) وَ (إِلَّا) كَالْعَوَضِ مِنْ ذَلِكَ ، فلم يجز
اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد (لا) ظاهر المناقاة لما
قبلها ، بحيث لا يصح تناوُلُ ما قبلها لما بعدها .

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلٌ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلٌ لافارسٌ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كله ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرَضَ والتحضيض راجعان فى المعنى إلى الأمر ، فما جاز فى الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر والله أعلم .

وَبَلْ كَلِمَةٌ بَعْدَ مَصْنُوعٍ بِهَا

كَلِمٌ أَكُنْ فِى مَرَبِّعٍ بَلْ تَنْبِهَا

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ

فِى الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

جَعَلَ (بَلْ) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لَكِنْ) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع فى غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثبت) .

فأما الأول فحكمُ (بَلْ) فيه حكم (لكن) وذلك أن توجب للثانى مانقًى عن الأول ، فإذا - قلت : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً بل عمراً ، فـ (عمرو) مثبتٌ له الحكمُ المنقًى عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت : (ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً . لكن عمراً ، فكل واحدة من الأداتين مخالفةٌ ما بعدها لما قبلها . والنفى المؤول فى هذا كالصريح ، نحو : زيدٌ غيرُ قائم بل قاعدٌ ، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدٌ غيرُ قائم لكن قاعدٌ) ^(١) .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

ومثل الناظم ذلك بقوله : «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا» .

والمَرْبَعُ : منزل القوم في الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرَابِعُنَا وَمَصَائِفُنَا ، أى حيث نَرْتَبِع ونصيف .

والتَّيْهَاءُ ممدودةٌ : الفلاة التى يُتَاهُ فيها ، فلا يُهْتَدَى فيها للمخرج منها ، بل يُتَحِيرُ فيها إذا وُلِجَتْ . و (أَرْضٌ مَتِيهَةٌ) من ذلك . أى لم أَكُنْ فى منزلٍ أهلٍ بل فى بلدةٍ قَفْرٍ ، لأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فذكر أنك تثبت بـ (بل) للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين ، وهما (الخبر المثبت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النُّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَلُ بعينه للثانى بعد ما حُكِّمَ به على / الأول .

$\frac{187}{3}$

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ، ثم يُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، لِقَصْدٍ يَقْصِدُهُ المتكلم فى ذلك ، كما تقول : زيدٌ شجاعٌ بل أسدٌ ، وهندٌ بدْرٌ بل شمسٌ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلْ إِدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فى الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فى شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ} ^(١) .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحكم عليه غيرَ مقصود ، وإنما وقع غلطاً أو نسياناً ، فيُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول : رأيتُ رجلاً بل حماراً ، وأنت عبْدِي بل سيِّدِي .

(١) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَىٰ دَرَهْمَانِ بِلِ ثَلَاثَةً ، وَأَنْتَ أَخَى بِلِ ابْنِ
أَخَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدا بِلِ عمراً ، وأعطني درهمين بِلِ ثلاثة .
واعلم أنه قال : «وَبِلِّ كَلْكَنْ» إلى آخره ، فاقترضى أن مابعد (بِلِ) موجبُ
لزوما ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى
الجمهور .

وذهب المبرد إلى كونه موجبا غير لازم ، وفَرَّقَ بين (بِلِ) و (لكن) بأن (بِلِ)
لايَتَكَلَّمُ بها إلا غالطُ ، مثل : رأيت زيدا بِلِ عمراً ، أى بِلِ (رأيتُ عمراً ،
فغلطتُ ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدا بِلِ عمراً ، أى بِلِ)^(١) ما رأيتُ
عمراً ، اعتمدت فى الجحد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى ك (لكن) أى : بِلِ رأيتُهُ . قال : والجيدُّ هذا ،
لأن (رأيتُ) أقربُ ، فيكون معناه : بِلِ رأيتُ عمراً .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يأت بما ذكر ، وهو المتَّبَعُ ،
وإنما الوجه اتباعُ ما اتَّفَقَ الناس عليه ، ومادَّلُ عليه كلام العرب . وأيضا لو كان
كما يقول المبردُ لجاز فى (ما) الحِجَازِيَّةُ أن تقول : ما زيدا قائما بِلِ قاعداً بناءً
على بقاء النفى ، وأن التقدير : بِلِ ما هو قاعداً ، وهذا ليس بمقول باتفاق ،
وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعداً) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَّةٌ لفظية^(٢) ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «وَالأَمْرُ الْجَلِيّ» فقيد الأمر بكونه جلياً ، وهذا
حَشَوٌ لافائدة فيه (وأيضاً فهو حشوٌ مُخِلٌّ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستدرك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جلياً ظاهراً فلا يُعطف بها فيه^(١) ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : أَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أَكْرَمَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا .

وأما المعنوية فإنه قال : « وَبَلَّ كَلِكَنَّ » فاقترضى أنها مثلها في أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبيتها .

فأما كونها مثلها في الحكم اللفظي فنعم ، وأما في المعنوي فلا ، لأنهما يَفْتَرِقَان ، ألا ترى أن (بِلِ) يُسْتَدْرَكُ بها الغلطُ والنسيان ، و(لكن) لا يُسْتَدْرَكُ بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بِلِ) ك (لكن) !

والجواب أن (الجلي) ليس بقيد متحرز به ، وإنما أتى به حشوا . وقد يندر من الناظم مثل هذا لضيق المجال في الشعر .

وعن الثاني أن الكلام في (بِلِ ، ولكن) إنما هو عند وقوعهما معاً بعد (النفي والنهي) وليست (بِلِ) عند ذلك يُسْتَدْرَكُ بها غلطُ ولا نسيان ، وإنما يُثَبَّتُ بها للثاني^(٢) مانفى عن الأول ك (لكن) من كل وجه .

وَحَذَفَ الياءَ من / «الثَّانِ» للضرورة ، كما قال الأعشى^(٣) :

$\frac{١٨٨}{٣}$

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) في النسخ «يثبت بها» وما أثبتته من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع

٣٤٤/٥ والدرر ٢/٢١٧ .

والغواني : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه :

يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالفدر وقلة الوفاء .

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ
وَيُعْذِنُ أَعْدَاءَ بُعْيِدَ وَدَادِ
وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .
وإنَّ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٌ
عَطَفَتْ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلِ مَّا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءٌ وَضَعْفَهُ اعْتَقِدُ

هذه مسألة كلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون
ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ،
وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

فـ (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعاً كان
أو منصوباً . ولا يكون مجروراً إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاعنى إلا هوَ
وهندُ ، ومارأيتُ إلا إياك وعمرأ ، وأنا وزيدُ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم
حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «متَّصلٍ» ففهم
أن غير المتصل لا يشترط فيه ما ذكر .

و (المتصل) إن كان منصوبَ الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه
فى حكم المنفصل من حيث كان فَضْلَةً ، أو جارياً مَجْرَى الفضلة ، فليس له مع
عامله اتصال تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قَيِّدَ ما أراد تقييده
بقوله : «ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ» .

وأما إن كان مرفوعا أو مجرورا فإذا ذاك لا يُعطف عليه مطلقا ، بل بشرطٍ
يقترن به .

وقدّم الكلام على ضمير الرفع ، فقرر أنه إذا عطف عليه فالقياس المعتمد
فيه ، والشهير في كلام العرب ، أن يفصل بينه وبين ما عطف عليه بفاصل ، أي
فاصل كان ، إلا أن الأكثر والأولى الفصل بالضمير المنفصل المناسب له في
الرفع ، ولذلك قدّم ذكره قبل غيره فقال : «فأفصل بالضمير المنفصل» .

فتقول : قمت أنا وزيد ، وقمت أنت وعمرو ، وزيد يخرج هو وخالد ، ونحو
ذلك .

ومنه في القرآن : { اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }^(١) ، { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ
فَقَاتِلَا }^(٢) ، { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا
آبَاؤُنَا }^(٣) ، وهو كثير .

وقد يأتي الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أوفاصل ما» كالمجرور
والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ }^(٤) .
فهذا فصل بالمجرور ، والظرف مثله نحو : جلستُ عندك وعمرو .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : { سَيَقُولُ
الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا }^(٥) .

ومن الفصل بالمفعول قوله : { فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ
اتَّبَعَنِ }^(٦) .

(١) سورة البقرة / آية : ٣٥ ، والآراف / آية : ١٩ .

(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .

(٣) سورة النحل / آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

وبخبر (كان) قوله حكايةً : {أَنْذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاقُونَا} ^(١) .
وبالتمييز كقول الشاعر ^(٢) :

مُلِئْتُ رُغْبًا وَقَوْمُ كُنْتُ رَاجِيَهُمْ

لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادِ

وبالنداء قول الشاعر ^(٣) :

لَقَدْ نِلْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً

مِنَ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سُودُداً

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائغ ، كما قال : (أوافصل ما) . ١٨٩
٣

وأما إذا لم يفصل بينهما بفواصل فهو في الشعر فاش شائع
مشتهر ، وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، كما قلت : قمتُ وزيدُ ، وهندُ
قامتُ وأبوها .

ومما جاء في الشعر من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة ، أنشده
سيبويه ^(٤) :

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢

وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفزع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبأساد : رجال
كالأسود .

(٣) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢ ، والمساعد ٤٦٩/٢ وقائله مجهول . والسودد : المجد
والشرف .

(٤) الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،
والأشمونى ١١٤/٣ ، والعينى ١٦١/٤ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ،
وهى البيضاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تنهادى - بتأين - أى تمشى مشياً
ساكناً - والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النساء فى سعة العين
وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى « الفلاة » بالفاء . وتعسفن رملاً : سرن
بغير هداية ، وإذا مشى البقر فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فى الرمل .

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى

كِنَعِاجِ الْمَلَأَ تَعَسَّفْنَ رَمَلًا

وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلرَّاعِي ^(١) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةُ

دَعَا يَا لِبَكْرٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا ^(٢) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وَأُنْشِدُ السَّيرَافِي وَغَيْرِهِ لَجَرِيرٍ ^(٣) :

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مَمَّا لَمْ يَكُنْ وَأَبُ لَهُ لِيْنَالًا

(١) الكتاب ٢/٢٨٠ ، واللسان (عزا) ديوانه

ويروى «يالكلب» و«ويالكلب» واعتزينا : من العزاء والعزوة ، وهي دعوة المستغيث حين يقول
يا فلان ، أو يالأنصار ، أو ياللمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغلوا
بقبيلتهم ، واستغفنا نحن بقبيلتنا . والراعى من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ٣/١٠٧ ، وابن يعيش ٩/٩٤ ، والمغنى ٢٢ ، والتصريح ٢/٢٣٣ ، والأشمونى ٣/٢٨٦ ،
والخزاعة ١٠/٨٠

والشعر للمسبيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى
الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مقعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ١٥١/٢ ، والهمع ٥/٢٦٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ،
والعينى ٤/١٦٠ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر ^(١) :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْنُبُ عُودَهُ

وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرُوعُ الْمُتَقَصِّفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتي عندهم فى الشَّعْرُ حيث لا يُقاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلين على ذلك بما جاء فى الشَّعْرُ ، ويقولون تعالى : { فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى } ^(٢) ، ففى «استوى» ضميرٌ عندهم ، و«هو» معطوف عليه ، أى استوى جبريلٌ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْرُ : فظاهر ، وأما الآية فتَحْتَمِلُ أن تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معاً لجبريلَ عليه السلام ، أى استوى فى صورته التى خُلِقَ عليها حالَ كونه بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ^(٣) .

وقد رأى المؤلف فى «التسهيل» و«شرحه» ^(٤) رأياً ثالثاً ، وهو جواز

العطف فى الكلام على قلة ،

(١) معانى القرآن ٩٥/٣ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٧ ، وأساس البلاغة (قصف) والتنع : شجر ينبت

فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسي والسهام ، والخِرُوعُ : كل نبت ضعيف يتثنى .

ونبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١) .

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما جاء من ذلك فى الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، وفى الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : كنتُ وجاراً لى من الأنصار^(١) ، وقولُ على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضبطُها فى صحيح البخارى^(٢) .

والثانى : أن ما جاء فى الشَّعر من ذلك منه ما يلحق بالنتر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينصب ما بعد (الواو) على المفعول معه فى بيت ابن أبى ربيعة ، والراعى ، وجريير ، وكذلك قال المؤلف فى بيتى ابن أبى ربيعة وجريير ، بناءً على أصله فى ذلك ، وقد مرَّ الكلام على ما فى ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافٍ ، فإنه بين أن العطف بلا فصلٍ شائعٌ فى الشَّعر ، وهذا يقتضى أنه قوىٌ فى قياس الضرائر^(٣) ، كصَرَفَ ما لا ينصرف ، وقَصَرَ الممدود ، فقوله بعد هذا : «وضَعْفُهُ اعْتَقَدُ» مضادٌ لهذا .

وأيضاً فإن أراد أنه ضعيف فى الكلام - إن قيل - فهذا أيضاً كذلك ، لأنه لم يلتفت هنا إلى نقلٍ فى النثر ، ولا نَبَهَ على أنه يُقاس فى النثر

(١) رواه البخارى فى كتاب العلم - باب التناوب فى العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح البارى ١/١٨٥ ،

وفى كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح البارى ٥/١١٤ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة (الفتح ٧/٢٢) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (١٨٥٨/٤) حديث (٢٣٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهى الحالة الداعية للشاعر إلى أن يرتكب فى شعره ما لا يرتكب مثله فى النثر .

على ما / اختَصَّ بالشُّعر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا .

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) تَتِمَّةٌ للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أشنعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّتِمَّةُ مُشْكِلَةٌ .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضَّعْفِ فيه في القياس مطلقا ، لا بقيد كونه في نَظْمٍ أو نَثْرٍ ، فسَلَطَ الضَّعْفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِياعه في الشُّعر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلاً ، أو يكون قوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) يريد به : في الكلام ، فكأنه يقول : إنه في الشعر قَوِيٌّ ، وفي الكلام ضَعِيفٌ . وعلى هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه في «التسهيل» و«شرحه»^(١) ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقَدُّمُ ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال في العطف عليه :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى

ضَمِيرِ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النُّظْمِ وَالنَّثْرِ الصُّحُوحِ مُنْبِتًا

عَوْدُ الخافض : بمعنى إعادته ، يعنى أن إعادته الخافض في

العطف على الضمير المخفوض - ولا يكون إلا متصلا - جَعَلَهُ النحويون

شرطا لازما فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإذا قلت : مررتُ بِكَ ، فأردتَ العطف عليه قلت: وبزید، ولا تقول :

وبزید، إلا في الشُّعر ، كما في التنزيل الكريم : {قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ^(١) ، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تُحْمَلُونَ}^(٢) {وَمَنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}^(٣) . {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}^(٤) .

وكذلك إن كان الخافض اسماً نحو : جلستُ عندك وعند زيدٍ ، وأعجبني خروجُك وخروجُ زيدٍ .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالْهَ أَبَانِكَ}^(٥) . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم هند هؤلاء ، وهم البصريون . ورأى الكوفيون أن ذلك غير لازم ، بل يجوز عندهم الأيعاد الخافض فتقول : مررتُ بك زيدٍ ، وجئتُ إليك وعمرو ، وتبع الكوفيون يونس والأخفش . ونقل عن الشلوطين في بعض المواضع اختيارُ هذا الرأي .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : (وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا) أى اشتراط إعادة الخافض غير لازم فى رأى ، لكن قد يشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادة الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا^(٦) .

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءة حمزة^(٧) : {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}^(٨) بالخفض فى الأرحام ، وهى مَرْوِيَّةٌ عن الحسن ومجاهد وقتادة

(١) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .

(٣) سورة الأحزاب / آية : ٧ .

(٤) سورة فصلت / آية : ١١ .

(٥) سورة البقرة / آية : ١٢٣ .

(٦) ص : ١٧٧ .

(٧) هو أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ)

[غاية النهاية لابن الجزرى ١/٢٦١] .

(٨) سورة النساء / آية : ١ .

وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٢٦

وَالنَّخْعِي وَيَحْيَى بْن وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشُ وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ^(١) ، وَحَمَلُهَا عَلَى أَنْ
(الواو) لِلْقَسَبِ ضَعِيفٌ .

وَحكى قُطْرُبٌ^(٢) : مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ ، وَفِي الْبَخَارِيِّ : «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»^(٣) ، بِالْجَرِّ .

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الامام أبو سعيد البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو
أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله
اختيار في القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر ، أحد الأئمة في حروف
القرآن ، وله اختيار في القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي الكوفي ، الإمام المشهور الصالح ،
الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفي ، تابعي ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمش «يحيى
أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفي ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن
مصرف أبو محمد الهمداني اليامي الكوفي ، تابعي كبير له اختيار في القراءة ينسب إليه
(ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب في (غاية النهاية) : ١/ ٢٣٥ ، ٢/ ٤١ ، ٢/ ٢٥ ، ١/ ٢٩ ، ٢/ ٢٨٠ ،
١/ ٣١٥ ، ١/ ٢٤٣ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي ، أحد العلماء بالنحو

واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له في
الأسفار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباه الرواه ٢١٩/٣] .

(٣) البخاري - كتاب الاجارة - باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذي - باب
الادب - باء ماجاء في مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتج المؤلف أيضا بقوله : «وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(١) ، وذلك لايَتَعَيَّنَ شاهداً وأن كان قد رَجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صَدَّوْا عن المسجد الحرام ، فهو عطف على «سَبِيلِ»^(٢) . كالأية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١٩١ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ} ^(٣) ، وعَيَّنَ الفارسيُّ في «الحُجَّة»^(٤) ، حَمَلَ الآية على هذا ، وَلَمْ يَعتَبر ما اعتبره المؤلف والشُّلُوبِيْنَ من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبي ، بتقدير العطف على «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنباري^(٥) ، عن الكوفيين الاستشهادَ بآياتٍ أُخَر لايَتَعَيَّنَ فيها ما قالوا ، فهذا مما جاء في «النُّثْرَ الصَّحِيحِ مُبْتَأً» .
وأما النظم فمنه ما أنشد سيبويه من قول الراجز^(٦) :

أَبَكَ أَيَّةَ بَيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ
مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ

-
- (١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - ١) .
(٢) يعنى قوله عز وجل في الآية نفسها : (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) .
(٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .
(٤) هو كتابه الكبير في تحليل وجوه القراءات السبع ، وانظر: ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل من الفريقين .
(٦) الكتاب ٣٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعاني الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب) أبك : ويك . وأَيَّةُ : ناد وادع ، وأصل التأنيبه دعاء الإبل . لمصدر : الشديد والمصدر : والجلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجاب : الغليظ . والحشور : المنتفخ البطن . شبه نفسه بهذا الحمار في الصلابة والشدَّة .

فَعَطَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْ (يِي) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْبَاءِ . وَأَنْشَدَ أَيْضًا ^(١) :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَأَنْشَدَ الْفَرَاءَ ^(٢) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا

فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَفَانِفٍ

وَأَنْشَدَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ ^(٣) :

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

وَأَنْشَدَ قُطْرُبَ وَالْفَرَاءَ ^(٤) :

(١) الكتاب ٣/٢٨٣ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، ٧٩ ، والهمع ٥/٢٦٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٣٦ ، والخزانة ٥/١٢٣ ، والأشعرونى ٣/١١٥ .

وقربت : أخذت وشرعت . يقول إن هجاك للناس وشتيمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجوننا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

(٢) لمسكين الدارمي ، ديوانه ٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٩ ، والإنصاف

٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥١ ، والأشعرونى ٣/١١٥ ، والعينى ٣/١٦٤ ، والسوارى : جمع سارية ، وهى الإسطوانة .. وغوط : جمع غائط ، وهو المظمن من الأرض . ونفانف جمع نفنف ،

وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية

١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

وَلِي نَفْسُ تَتَوَقَّ إِلَى الْمَعَالِي سَتَتَلَفُ أَوْ أَبْلَغُهَا مَنَاهَا

(٤) معاني القرآن ٢/٨٦ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢

ونو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب فى الإسلام .

هَلَا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ
وَأَبَى نَعْنِيْمَ ذِي اللُّوَاءِ الْمُخْرِقِ
وقال الآخر^(١) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلَّى بِهَا وَسَعِيرَهَا
فهذه جملة أيضا من النظم^(٢) ، المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر ، فلا بد
من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو المتبع .
ووجه القياس في المنع^(٣) ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقل عنهم في
ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يُعطف
عليه ، كما لا يُعطف على التنوين .
والثاني : أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كل واحد
منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محلَّ ما يُعطف عليه ،
فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، وماتَّقل عنهم ضعيفٌ عنده جدا .
أما الأول : فيلزم على اعتباره ألا يُعطف عليه وإن أُعيد الجار ، لأن
التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضاً فيلزم أن يُمنع توكيدهُ والبدلُ منه ؛ إذ ليس في التنوين ذلك ،
والبدلُ والتوكيدُ من ضمير الجر جائزُ اتفاقاً ، فللعطف أسوةُ بهما .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعيني ١٦٦/٤

وصلى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) في الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبت من (س) .

(٣) في الأصل «في المتبع» وما أثبت من (س) ، (ت)

وأما الثانى : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلول أحدهما مكان الآخر لامتنع : رُبُّ رجلٍ وأخيه .

* وأى فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا * ^(١).

«وكلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا» ^(٢) ، وأمثال ذلك ، فلما لم يمتنع فى هذه الأشياء لم يمتنع فى مسألتنا .

هذا ماقال ^(٣) ، وكأنه نقل تعليل سيبويه والمازنى .

أما تعليل سيبويه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لا يُتَكَلَّمُ به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقع التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه ^(٤) .

وجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسم كرهوا العطف عليه ؛

إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عَطَفَ / اسمٍ على اسمٍ وحرف ، ^{١٩٢}/_٣ أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدُّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخَلٌ وَسَخَالٌ وَسَخْلَانٌ . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٣٠٠/٢) من قولهم : كل شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٤) الكتاب ٢/٣٨١ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمَلَ الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو :
مررتُ بزيدٍ وكَهْ^(١) ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدٍ ، حتى
يقال : وبزيدٍ ، ومن شأنهم أن يَحْمِلُوا النظيرَ أو المقابلَ الذى ليس فيه مُوجِبُ
على نظيره أو مقابله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرى واحداً ، فهذا
تعليل مُشَبَّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبَّه أيضاً ، فلم يُجعل وقوع الضمير
موقعَ التنوين علةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرّر هذا فما أتى به المؤلف من الردّ عليهما ينبغي أن يُتأمل ، وأمثلةُ
ما يُتعلّق به السماع^(٢) ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة ما يُتعلّق به هذا
الموضع والله الموفق . ثم قال :

وَأَلْفَاءٌ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

وَالْوَاوُ إِذْ لَالْبَسَ وَفِي أَنْفَ—رَدَتْ

بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمْ أَتَقَى

هذا فصلٌ يذكّر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولاً فى
التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلاً ، لكن فى
الكلام ، ولا يختص ذلك بالشّعْر ، ويدل على أنه قليل إتبائه بـ (قد) إذ عادته أنه
لا يأتى بها إلا إيداناً بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرة .

ويدل على أنه لا يختص بالشّعْر إطلاقه ، إذ لو أراد الشعرَ لبيّنهُ ، ولأنه إذا
أشعر بالقلّة دلّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لا يُحذف إلا بشرطين :

(١) الكاف من قوله «كَهْ» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاء أو الواو) إذ لا يجوز ذلك في غيرهما ، فلا تقول : جئتُ زيداً لأكلّمه ثم أجابني ، تريده ثم كلمته ثم أجابني ، إذ لا دليل على (ثم) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال^(١) :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأْمُرُهَا

سميعُ فما أدري أرشدُ طلابها

يريد : أم غي ، ولعله عنده قليل لا يُقاس عليه فلم يعتبره .

والثاني : أن يكون في الكلام دليل على المحذوف وهو قوله : (إذْ لَأَلْبَسَ) أى إنما حذفت لأجل أن في الكلام مايدل عليه ، فلا يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلام يلتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاعني زيدُ فأكرمته ، تريد جاعني فمدحني فأكرمته لم يَجْزُ ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيداً لأكلّمه فأجابني بكذا . التقدير : فكلّمته فأجابني هذا محصول المعنى ولابد ، وهو مفهوم ، وفي القرآن : {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} . قالت يا أَيُّهَا الْمَلَأُ^(٢) ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على $\frac{١٩٣}{٣}$

حذف معطوفين اثنين وقد حُذف أكثرُ من ذلك في قوله : { فَارْسِلُونِ } .

(١) لأبي نؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغني ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٥/٢٤١

، والأشعوني ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢ ،

والرواية في الديوان وسائر المصادر وإنى لأمره ، وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتِنَا^(١) ، فإن المعنى : فَأَرْسَلُوهُ ، فَأَتَاهُ ، فقال : يوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ .

ومنه أيضا : { فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ }^(٢) ، المعنى : فاضرب ، فانفجرت . وقال تعالى { فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى }^(٣) أى فاضربوه فحيى ، فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى . وقال : { ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ }^(٤) أى : فامتنثلتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجمل» .

وأما (الواو) فهو المنبّه عليها بقوله : (والواو) وهو عطف على الفاء «عطف المفردات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تناسوا الخبر للعلم به ، ولذلك تقول العرب : زيد قائم لا عمرو ، لأن (لا) إنما تعطف المفردات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأ محذوف الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : والواو كذلك تحذف مع ما عطف ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» . ويجوز أن يعطف على الضمير فى (تُحذف) ويسهله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }^(٥) . المعنى عندهم : الحرّ والبرد ، وقال تعالى : { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ }^(٦) . قالوا معناه : ولم تُعبدنى ، وهذا من «عطف الجمل»

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .

(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .

(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .

(٥) سورة النحل / آية : ٨١ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .

وقال : { نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }^(١) . أى بين أحدٍ وأحد ، وقال : { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ }^(٢) . يريد : وَمَنْ أَنْفَقَ بَعْدَهُ وَقَاتَلَ ، يدل على ذلك قوله : { أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا }^(٣) ، وقوله تعالى : { يَبْدِكَ الْخَيْرُ }^(٤) . قالوا معناه : والشرُّ ، لقوله تعالى : { تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ }^(٥) . إلى آخرها .

وقالت العرب : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ^(٦) ، يريد : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٌ ، وأنشد سيبويه لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ^(٧) :

لَلْبُسِّ عِبَاءَهُ وَتُقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥ .

(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٦) من شواهد الكتاب

والطليح : المعنى والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلْحَى .

(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن السجري ٢٨٠/١ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ،

٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ،

والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .

وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تَسَرَّى عليها ضاقت نفسها ، فعزلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولا تدرين قدره ، وكنت قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت

والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعنى : تبرد ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف :

جمع شِف - بالكسر - وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرة

العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِي ، وقال النابغة^(١) :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ

المعنى : فما كان بين الخير وبيني ، وقال امرؤ القيس^(٢) :

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَّا مِنْهَا

إِذَا نَجَلْتُهُ رَجُلُهَا كَفَّ أَعْسَرًا

أراد : إذا نجلته رجلها ويدها ، والبيت وما قبله دالٌّ على ذلك^(٣) . وقال

مُساوِرُ الْعَبْسِيِّ^(٤) :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجْعَمَا

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، والأشعومى ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى

١٦٧/٤ من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الفسائى ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٩/٤

والضمير فى «خلفها وأمامها» .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقته . ويروى «خذف أعسرا» والخذف - بالخاء - الرمى بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الخذف ، بالحاء . والأعسر : الذى يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لا يذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذى ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذى قبله هو قوله :

تَطَايَرُ ظُرَّانُ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ صِلَابِ الْعَجَى مَلْثُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا

والمَنَاسِم : الأخفاف . والعَجَى : عُصَيَاتُ فِى الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ .

(٤) الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ،

والهمع ٨/٣ ، والأشعومى ٦٧/٣ ، والعينى ٨٠/٤ ، واللسان (شجعم ، ضرزم)

وينسب أيضاً للعجاج ، ولأبى حيان الفقهسى .

يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لا تؤثر فيهما . والأفعوان : نكر الأفاعى . والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم :

المسنة ، وذلك أخبث لها .

* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُورًا ضَرَرَمًا *

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ،
على هذا حمله بعضهم .

وظاهر كلامه أن مثل هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا في
النقل إذ يُسند ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحذفُ) .

ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف في كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه
في القياس .

وعلى الجملة ، فإذا تعيّن المحذوفُ ساغ حذفه .

ثم قال : «وهي انفردت بكذا» ، «هي» ضمير عائد على أقرب
مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت
عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أي محذوفٍ قد بقِيَ معمولُهُ ، على عاملٍ
ظاهر ، وذلك ليس بجائز في (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ^{١٩٤}
وَشُرْكَاءَكُمْ} ^(١) ، فقوله : «وَشُرْكَاءَكُمْ» لا يصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم
منه التَّشريكُ في العامل الذي هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعُوا
شركاءكم ، على (أَفْعَلْ) وإنما يقال : أَجْمِعُوا ، ثلاثيًا و (أَجْمَعْ)
مخصوصُ بالامر والكَيْد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير
ما يصح أن يكون عاملا في «الشُّركاء» وذلك (جَمَعَ) الثلاثي ، فكأنه
قال : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ، واجْمَعُوا شركاءكم ، فصارت (الواو) إنما
عَطفت عاملا محذوفا قد بقِيَ معمولُهُ على عامل ظاهر .

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعالى : { وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } ^(١) التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لا يقال : تَبَوَّأُوا الإيمانَ - إلا على مجاز ، والأصلُ الحقيقةُ ، وأنشد النحويون ^(٢) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
أراد : وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ، وأنشد أيضا ^(٣) :
عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمْلَةً عَيْنَاهَا
أى : وسقيتها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا ^(٤) :
يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أى : وحاملاً رمحا .

- (١) سورة الحشر / آية : ٩ .
(٢) للراعى النميرى ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ٩١/٣ ، ١٩٣/٤ ، واللسان (زجج) ويرذن : ظهروا . وتزجيج الجواب : تدقيقها وأطالتها .
(٣) الخصائص ٤٣١/٢ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٣ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ .
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشئت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت . وهماله : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .
(٤) المقتضب ٥٠/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ١٧٢/٢
وينسب إلى عبد الله بن الزبيرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .

فهذه المثلُ مما عَطَفَتْ فيه (الواو) العاملَ المَزَالَ على الظاهر .

ومن ذلك أيضاً على رأى سيبويه ^(١) : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، لا يمكن أن يكون «عمرو» معطوفاً على موضع «زيد» لأنه لا يمكن أن ينفصل الجارُ عنه فتقول : مررتُ زيداً وعمراً ، كما جاز ذلك فى قوله ^(٢) :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ *

وصحة العطف على الموضع متوقفة على صحة إظهار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، على أضمار فعلٍ ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ زِيداً درهمٌ . حَمَلُ سيبويه (زيداً) على فعل مضمر دلَّ عليه «حَسْبُكَ» لأن معناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التقدير : يَكْفِيكَ وَيَكْفَى زِيداً درهمٌ ، ومثله : كَفَيْكَ زِيداً درهمٌ ونحوه ^(٣) ، وكذلك : وَيَلُّ لَهُ وَأَبَاهُ ، فـ (أباه) مفعول بفعل مضمر دلَّ عليه (وَيَلُّ لَهُ) لأن معناه ومعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وَالزَّمَ اللَّهُ أَبَاهُ الْوَيْلُ ^(٤) .

ومن ذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً ، فإنه منصوب بفعل دلَّ عليه «ضارب» أى : وَضَرَبَ عمراً ، أَوْ يَضْرِبُ عمراً ؛ إذ لا يصح حمله على موضع «زيد» لأنه لا موضع له عند المؤلف والبصريين ، فتعين الإضمار .

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) سيبويه ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والمغنى

٤٧٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة

٢٦٠/٢ وهو لعقبة بن هبيرة الأسدي ، وصدره :

* مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجُجْ *

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظلم عماله . وأسجج : أرفق سهل .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ ، وفيه «وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ» .

(٤) نفسه ٣١٠/١ .

وكذلك اسمُ الفاعل المرادُ به الحالُ أو الاستقبال إذا عُطف على مخفوضه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ، فـ (عمراً) منصوب بفعل ، وليس عطفاً على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوز للنصب ، وهو هنا التثنية الذي كان في «ضارب» وقد ذهب^(١) .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهي انفردت بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي معموله) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضى هذه المسائل .

١٩٥
٣

أما الأمثلة المتقدمة فلا مَرِيَّة / أنه قصَد التثنية عليها .

وأما مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فيمكن أن يكون قائلًا فيها بمذهب ابن جنِّي وابن خروف ، وكذلك مسألة اسم الفاعل لغير الماضي ، وقد تقدم في باب «اسم الفاعل» ما يُشعر بأن لا حذف هناك عنده ، ويمكن في المسائل الأخر أن يقول فيها بالنصب على المفعول معه ، فلا تتعيَّن للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بيِّن من وجهين :

أحدهما : أن الناظم لم يُبيِّن فيه المعطوفَ عليه ماذا يكون ، أهو عاملٌ آخر أم لا ؟ وإلى هذا فلعله ليس معطوفاً إلا على جملة اسمية نحو : هذا لك وأباك ، فإنه إنما يُتصوَّر نصب (الأب) على عاملٍ مقدَّر وهو فِعْلٌ ، ولا فِعْلٌ في (هذا لك) لكنها ممنوعة ، فإطلاقه يُدخلها في حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما (هذا لك وأباك) فقبیح ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل^(١) .

وأيضاً فعلى تسليم أنه ذكر ذلك لم يُبين أهو ظاهر أم مضمّر ، ولا بد أن يكون ظاهراً ، فنقصه من العبارة (يعطف عامل مُزال قد بقي معموله على عاملٍ ظاهر .

والثاني : أن هذه المثل المتقدمة وما كان نحوها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذى سَوَّغ الحذف ، ولأجل هذا والذى قبله قال فى «التسهيل» : وعاملٌ مُضمّر على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد^(٢) . لأن معنى الجمع فى «أَجْمِعُوا» و«وَأَجْمِعُوا»^(٣) ، ظاهر ، وإن كان «أَجْمِعُوا» مختصاً بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَوُّوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) ، فيهما معنى «لازَمُوا ، أو صَحَبُوا» أو نحوه . وقوله^(٥) :

* وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا *

فيهما معنى (حَسَنٌ) وفى قوله^(٦) :

(١) الكتاب ٢١٠/١ .

(٢) التسهيل : ١٧٥ .

(٣) يقصد قوله تعالى فى سورة يونس : ٧١ { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } وقد مرت .

(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .

(٥) صدره :

* إِذَا مَا الْغَائِنَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٦) عجره :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةُ عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فيهما معنى (أَعْطَيْتُهَا كَذَا) . وفى قوله ^(١) :

* مُتَقَدِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا *

معنى (حاملاً) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُزْ على ما اقتضاه كلام «التسهيل» ^(٢) ، ولم يُقَيِّدْهَا هَاهُنَا ، فكان قُصُورًا فى أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالة على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإذ ذاك تبقى مسألة سيبويه ^(٣) ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شرطُ هنا الدلالة على المحذوف ؟

قيل : قد تقرّر من نظمه فى مواضع متعددة أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا ^(٤) ، بل هذه المسألة كأنها فَرَعٌ مما قبلها .

فإذا ثبت هذا لم يَحْتَجْ إلى إعادة الاشتراط ، وَحَصَلَ / أن ^{١٩٦}/_٣ العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدم ، فمن حيث

(١) صدره: * ياليتَ زوجكِ قَدْ غَدَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لك وأباك ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :

والفاءُ قد تُحذفُ مَعَ ما عَطِفَتْ
والواوُ إذ لآلِيسَ وهى أنفردتْ

كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعاً في المعنى معه ، وإلا فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على ما حُذف ، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلاً ، بل محتاجاً إلى ما يدل عليه .

والجواب عن الثاني قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما في معنى واحد ، فلم يفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسنّة .

وقوله : (دفعاً لوهم اتقى مفعول له ، يحتمل أن يرجع إلى قوله : (قد بقي مفعوله) .

يريد أن ذلك المعمول قد بقي ولم يُحذف مثل ما حُذف عامله دفعاً للوهم الذي كان يحصل بحذفه ، واللّبس الواقع بسببه ، لأنه لو حُذف المعمول مع عامله لم يبقَ ما يدل على أن ثمَّ محذوفاً ، وهذا متّقى ومحذور في الكلام ، وإن فرض أن ما تقدم دالٌّ على عامل فإنما يدل إذا تعيّن موضع الدلالة ، والمعمول هو الذي يعيّنهُ ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عمرًا) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرًا - لم يكن ثمَّ ما يدل على حذف عامل لـ (عمرًا) وهو (لقيت) أو نحوه ، فلما جيء بالمعمول اقتضى عاملاً ، لأن كل معمول لأبْدله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقاً لذلك المعمول ، ولانقائاً به ، فتقدّرهُ من معناه في نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، ونحوه^(١) :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

ومن لفظه ومعناه في نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على رأى سيبويه^(٢) .

(١) عجزه : * حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١٦٩/١ .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ عَطْفُ الْعَامِلِ
 الْمُزَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : انْفَرَدْتُ (الواو) بِعَطْفِ كَذَا دَفْعًا لَوْهَمٍ انْتَقَى
 وَيَعْنَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَّتَ لِلْوَاوِ ، وَهُوَ عَطْفُهَا لِلْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى
 الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ دَفْعًا لَمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ مِنْ عَطْفِ الْمَعْمُولِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ
 (الواو) عَلَى مَا قَبْلُهَا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فَالْوَهْمُ يَسْبِقُ إِلَى عَطْفِ «الماء» عَلَى «التَّبْنِ» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
 وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ .

وَأِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ لِلثَّانِي ، وَالْعَامِلُ هُوَ الْمَعْطُوفُ ، وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ مَثَلِ الْبَابِ ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ

وَيُقَالُ : وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَهْمًا - بِإِسْكَانِ الْهَاءِ - إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ
 إِلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، أَيْ دَفْعًا لِأَن يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِ الْمُرَادِ . وَلَيْسَ مِنْ
 (الْوَهْمِ) الْمَحْرُكِ الْهَاءُ ، وَهُوَ الْغَلَطُ .

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الْمَتَّبُوعِ فَقَالَ :

وَحَذَفَ مَتَّبُوعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِجَ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

يَعْنَى أَنَّ الْمَتَّبُوعَ ، وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، قَدْ يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا بَدَأَ وَظَهَرَ

مَعْنَاهُ مَعَ حَذْفِهِ ، وَظَاهِرٌ / إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ قِيَاسٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ : «اسْتَبِجَ» ١٩٧
٣

وهذا لفظ يُشعر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنه أن يُمنع ويُحتاط عليه هذا حمى لا يُستباح، لكن السماع هو المُتبع، وقد وُجد الحذف كثيرا، فليقل به.

والمعطوف عليه هنا تارة يحذف بعد «بلى، ونعم» وشبههما، وتارة يحذف مطلقا لا بعد حرف.

فالأول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ فتقول : بلى وعمرا، أو من قال : أَأَكْرَمْتَ زَيْدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرَسُولُنَا أَذَيْتُهُمْ يَكْتُبُونَ^(١)} فالعطف على معطوف غير مذكور، والتقدير : بلى ضربت زيدا وعمرا، ونعم أكرمت زيدا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التصديق هو الذي قام مقام ما حذف.

وجاء عن ابن الزبير^(٢) أنه قال للرجل الأسدي إذ قال له: لعن الله ناقة ساقنتني إليك، فقال له ابن الزبير : إن وراكبها، وقال حسآن بن ثابت رضي الله عنه^(٣):

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ : إِنَّ وَرَبُّمَا

أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبَّاصِيرُ

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قریش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولي الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ٤١٥/١)

والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢/٢٧٩).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر^(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَوْتِهِ
نَعِيٌّ حُيٍّ إِنَّ فَارِسَكُمْ هَوَى
أَجَلَ صَادِقًا وَالْقَائِلَ الْفَاعِلَ الَّذِي

إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي النَّرَى

فقوله : « والقائل » معطوف على مقدر، كانه قال : قلتَ حقًا إنَّ فارسنا والقائلَ الفاعلَ لهو، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسنا والقائلَ والفاعلُ.

وَمِمَّا يَجْرِي فِي الْمَعْنَى هَذَا الْمَجْرَى حِكَايَةُ الْقُرْآنِ : {وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا^(٢)} فالمعنى على تقدير : أفعلُ ذلك وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا، وقوله تعالى : {وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِينَ^(٣) كَلْبُهُمْ}. المعنى هم كذلك، وثامنهم كلبهم.

وَحَمَلَ السُّهَيْلِيُّ^(٤) الْاِثْنَيْنِ عَلَى تَقْدِيرٍ : نَعَمْ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي مِنْ الضَّرْبَيْنِ.

(١) هو سويد المراثي، ديوان الحماسة بشرح المزوقي (٨٤٠)

والنعمى والناعي : الذى يأتى بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرج. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاز بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالما بالعربية واللفظ والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير والحديث، حافظا للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم. صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٥٨١هـ) وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/ ١٩٣.

ومنه أيضا قولُ بعض العرب : وَيَكْ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، لمن قال : مَرْحَبًا
وَأَهْلًا، أَيْ بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ^(١) } أَيْ
لِتُرْحَمَ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ
الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ^(٢) } أَيْ لَوْ مَلَكَهْ وَافْتَدَى بِهِ.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : { اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَانفَجَرَتْ ^(٣) } الآية.

التقدير : فَضْرَبَ، فَانفَجَرَتْ. وقوله : { أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ
فَانْفَلَقَ ^(٤) } كذلك.

وقَدَّمَ ^(٥) الاستشهادَ بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيته
شاهداً في الموضعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلامي متكلمين اثنين، لا في
كلام متكلم واحد.

وقد اختلفوا هل من شرط الكلام أن يكون من متكلم واحد أم لا؟

فمنهم من اشترط ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون $\frac{١٩٨}{٣}$
عامله إلا واحداً.

(١) سورة طه / آية : ٣٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

(٢) سورة آل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

(٣) سورة البقرة / آية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

(٤) سورة الشعراء / آية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يشترط ذلك لأن المتكلمين إذا اصطلحا على التكلم بكلام واحد، أحدهما يتكلم بجزئه، والآخر بالجزء الآخر - فقد اشتمل على قيوده المعبرة، فكما لا يشترط اتحاد الكاتب [كذلك لا يشترط اتحاد المتكلم^(١)].

فإن قيل : إذا لم يتحد المتكلم لم يترتب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتحد المتكلم؛ إذ لا يعلم ارتباط أحد الجزئين بالآخر، فلا يفيد الكلام فائدة، ومن شرط الكلام الفائدة.

فالجواب : أن هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضع، فإن الوضع إنما كان لحصول الفائدة، وذلك هو المقصود، وإلا لزم أن يكون الكلام من متكلم واحد - إذا لم تحصل به للسامع فائدة لعدم فهمه له - أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فأصل الكلام لا خلل فيه، وإنما الخلل في فهم السامع، فلا يكره على الكلام بالإفساد، وهذا كله إنما هو نظر في أمر قياسي، والمعتمد إنما هو السماع، فإن سُمع كلام واحد من متكلمين فذاك، وإن لا فلا ينبغي أن يهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاما من متكلمين، قال امرؤ القيس والتوأم^(٢) :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرئ القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوأم

اليشكري، ويسمى هذا النمط من الشعر «التمليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهب وهنا : لمع بعد أن مضى حين من الليل. وثار مجوس : خصصها بالذكر لأنهم عبيدها، فنارهم أعظم نار، وأشدها استعاراً، وكان هزيمه لوراء غيب : كأن صوت رعده وراء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التي أتى عليها مذحمت عشرة أشهر. وولّه : جمع والهة ، وهي التي فقدت ولدها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشاراً مثلاً. وأضاح : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لما دنا هذا المطر لما وراء هذا الموضع ثبت فيه، واستدار به كالمتحير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسالت كما تسيل القرية حين تتشقق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرئ القيس ١٤٧.

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبُّ وَهْنًا
كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا

وفيها :

كَأَنَّ هَزِيذَهُ لِرَوَّاءٍ غَنِيْبٍ
عِشَّارٌ وَلَهُ لَأَقَتْ عِشَّارًا
فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقَفًّا أَضَاخَ
وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ فَحَارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأ والشرط في كلام أحدهما، والخبر والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدم اشتراط ذلك الشرط، إلا أن يقال : إن كلا من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة انكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوق به صار المجموع كلاما، كما يكون كلاما قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدٌ، أى المرئى زيدٌ.

فإذا كل واحد من المتكلمين متكلم بكلام تام، لكن أحد جزئيه غير ملفوظ به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرر هذا فالعطفُ على كلام الغَيْر من هذا القبيل، فإن العطف يُصَيِّرُ الشيئين شيئا واحدا في المفرد والمركب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس معطوفا على كلام الأول؛ بل على شيء آخر يُقَدَّرُ للثاني، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرئ القيس والتَّوَّام^(١):

فَلَمْ يَتْرِكْ بِذَاتِ السَّرِّ ظَبْيًا

ولم يترك بجلهتها حمارًا

وليس في هذا «النظم» تصريح بأحد الرايين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعض تصريح بشيء، لأنه لما نقل قول من اشترط اتحاد المتكلم، ثم بحث معه - قال آخرًا : فثبت أن الزيادة المذكورة مُستغنى عنها^(٢).

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلمين، ويلزم على ذلك ألا يُقدَّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهي البحث قدَّر أن كل واحد من المتكلمين / قد تكلم بكلام بعضه ملفوظ به، وبعضه $\frac{١٩٩}{٣}$ مقدر، فدلَّ على اشتراط اتحاد المتكلم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامه هناك.

وحين مَثَّل في «الشرح»^(٣) هذه المسألة أتى بالأمثلة التي اجتمع فيها كلام كتكلمين، فانظر في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن اشتراط اتحاد المتكلم في قوله أول النظم : «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَّ» إشعاراً بأنه لم يرتضِه - لزم من ذلك مثل ما لزمه في «الشرح» من إسقاط هذه المثل، وألا يُضمَر شيئاً.

(١) ديوان امرئ القيس ١٤٩.

وذات السر : موضع. والجلهية : ماستقبلك من الوادي إذا جعلنا سكوتَه هنا عن بهذا الموضع ظبيا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

والثاني من التَّنْبِيهِين أنه قال : (هنا اسْتَبِيحُ) فقيّد ما ذكر من الحكم

بالمكان الذي أشار إليه ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرّراً من إيهام كان يلحقه لو لم يذكره ، لأنه قال : (وَحَذَفَ مَتَّبِعُ) ولفظ «المتبوع» لا يتقيّد بهذا الباب دون غيره ، فإن «المتبوع» من حيث هو متبوعٌ ، يتّبعه النعتُ والبدلُ وسائرُ التوابع ، وحَذَفَ المتبوع لا يجوز على الإطلاق ، بل في موضع دون موضع ، كباب (النعت) [وهذا الباب^(١)] وقد ذكر حكم النعت في موضعه حين قال : «وَمَامِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتُ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ» فَبِحَقِّ مَا قَيَّدَ الْحُكْمَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ. ولو قال : وحذف معطوفٍ عليه اسْتَبِيحُ إذا عُلِمَ لم يَحْتَجِ إِي الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ.

والثاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذِّكْرُ ، وهي مسألة الحذف ، وقد قَيَّدَها بعطف (الواو والفاء) خاصة ، فكأنه يقول : إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو والفاء مستباحٌ لاحتِظَر فيه ، ونذر ذلك مع (أو) فالنادر لا يُعْتَد به هنا نحو قوله^(٢).

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا؟

قال : أراد فهل لك من أخٍ أو من والدٍ؟ فبقيت الواو والفاء ، فصار كلامه

هنا موافقا لما قال هنالك ، واقتصر هنا على موضع السماع.

فَدَلُّ على أنه أراد هنا ما كان من المثل من متكلّم واحد ، بخلاف ما كان من متكلّمين ، فإنه لا حذف فيه ، فلا يسوغ أن يمثل له به ، بناءً على أنه لم يشترط في الكلام اتحاد المتكلّم.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت).

(٢) هو أمية بن أبي عائد الهذلي ، شرح ديوان الهذليين للسكري (٥٣٧) والعيني ١٨٢/٤ ، والهمع

٥/٢٧٥ ، والدرر ١٩٣/٢ ، والأشمونى ١١٨/٣ ، وعجزه :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْصِلُ وَيُرْوَى «يُرَشِّحُ ، وَيُؤَسِّمُ»

والعشار : جمع عشراء ، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر . ويُفْصِلُ : يفطم .

وأیضا فإن العطف في كلام متکلمین لا یقتصر به على (الواو والفاء) دون غیرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يذكر حذف المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتکلم الواحد، فکلامه هنا غیر متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وحذف» مفعول «استبج» و«بدا» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادى المعنى، و«هنا» متعلق بـ«استبج» لابی(بدا)

ثم قال : «وعطفك الفعل على الفعل يصح»

لما تكلم على عطف «الاسماء» بعضها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف «الأفعال» بعضها على بعض، وعطف «الجملة» مفروغ منه على الجملة.

ويريد أن الفعل / يصح أن يعطف على الفعل، كما يصح أن $\frac{٢٠٠}{٣}$ يعطف الاسم على الاسم، وكما تعطف الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك.

وإطلاقه عطف الفعل على الفعل يقتضى أنه لا يقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه . وهذا صحيح.

لكنه شرط في ذلك في «الشرح»^(١) اتحاد الزمان، فلك أن تقول : إن يقيم زيد وخرج أخوه أكرمهما، وإن قام زيد وخرج أخوه أكرمهما.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(١)} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا^(٢)} على قراءة الجزم، وهي
لغير ابن كثير وابن عامر وأبي بكر^(٣)، وأنشد سيبويه لقيس بن الخطيم^(٤) :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وَأِنْ تُبَدِّلْ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ
يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ^(٥)} على قراءة الجزم أيضا،
وهي لغير ابن عامر وعاصم^(٦). وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى^(٧)} وقوله { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ
وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ^(٨) } وذلك كثير.

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَيَجْعَلُ) برفع اللام.

وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٣، وابن الشجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤،

والخزانة ٧٤/٧، ٢٥/٧.

ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا
عليهم حتى تتألم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفع.

وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدار من التفسير، وإنما بين أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يتعين وقد لا يتعين.

فإذا تعين فإنما ذلك إذا تأثر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع ما يتأثر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هناك أن يكون من «عطف الجمل» كما يأتي، وإذا كان معمولاً لناصب أو جازم، ثم عطف عليه اقتضى دخوله تحت مقتضى العامل من التخليص إلى زمان واحد، فكان كما شرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعين فإنما ذلك إذا لم يتأثر فيلتبس إذ ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيدٌ ويقومُ أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيدٌ وخرج أخوه، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسألة من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحاد الزمان، فيُعطف الماضي على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلاجل هذا والله أعلم - لم يشترط اتحاد الزمان، وهو حسن من النظر.

وبعدُ ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يندرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفردة، وهذا مما يفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

الضائع^(١) / على ابن عصفور قوله في حدّ «العطف» : هو حمل اسم $\frac{٢٠١}{٣}$ على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملةٍ إلى آخره^(٢)، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لا ينفرد بنفسه؛ إذ لا بدُّ له من فاعل أو نائب عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه^(٣) : والظاهر أن هذا تحاملٌ على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمَ زيدٌ ويَخْرُجُ أبوه فأكْرَمُهما - فهذه (الواو) قد شَرَكْتَ بين الفعلِ الثاني والفعلِ الأول في حرف «إن» منفردَيْنِ دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً؛ إذ كان الجَزْمُ من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤثِّرَ فيها، لأن الجمل لا تُؤثِّرُ فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٌ، فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذا لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه - رحمه الله - وما قاله هو الصواب الذي لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) مُنْبَهُ عَلَى هَذَا.

-
- (١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختياريته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).
- (٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.
- (٣) تقدمت ترجمته .

والثانية : التنبيه على أن «باب العطف النَّسْقِي» لا يختص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوي؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أني رأيت نقلاً بجريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)}. فقوله : «يُضَاعَفْ» يحتمل «عطف البيان» ويحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطف البيان شبيهه بالبدل، فليجز فيه ما جاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبه بالنعت منه بالبدل، ألا ترى أنه يجري على مثله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تجري النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأیضا : فإن البدل عندهم في تقدير جملة أخرى، والعطف في تقدير الجزء من المعطوف عليه، كالنعت، فعطف البيان إذا أقرب إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأیضا : فعامة النحويين على خلاف ما ذهب إليه هذا القائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثالثة : التنبيه على أن الفعل إنما يعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا

المعنى يُوجب ألا يعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم، $\frac{٢٠٢}{٣}$

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على مائس من جنسه ولا من شكله.

ثم لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل - اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال : «واعطف على اسم شبه فعل فعلاً» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل، فلم يبق فيه ماتقدم من المحذور، فتقول : أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمرأ، وجاعنى رجلُ ضاربُ زيداً ويكرمُ أخاه.

وتقول : إن زيداً يقومُ وخارجُ. فمن الأول قوله تعالى : {قَالَ مُغِيرَاتٍ صُبْحًا. فَأَتَرْنَا بِهِ نَفْعًا^(١) } وقوله : { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ }^(٢) ، وقوله : { إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ^(٣) } الآية . وقوله : {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا^(٤) } على قراءة الكوفيين^(٥)، ومن

(١) سورة العاديات / آية : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الملك / آية : ١٩ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٨ .

(٤) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

(٥) يعنى عاصما وحمزة والكسائي. وقرأ بقية السبعة «وجاعل الليل» على اسم الفاعل والإضافة - وانظر : السبعة : ٢٦٣ .

الشعر قول الأخطل^(١):

وَمَا الْجَارُ بِالْقَالِيكَ مَا دَامَ أَمِنًا

وَيَدْعُوكَ عِنْدَ الْمُغْضِلِ الْمُتَفَاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ^(٢)}.

وأنشد غير واحد^(٣):

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٍ *

وأنشد ابن السراج^(٤):

بَاتَ يُغَشِّيْهَا بَعْضُ بَاتِرٍ

يَعْدِلُ فِي أَسْؤُقِهَا وَجَائِرٍ

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرأعيك مادمتَ سالماً
والمعضل : الأمر الشديد المشكل، لا يهتدى لوجهه. والمضلع : الثقيل، يقال : حمل مضلع، أى متقلل للأضلاع، ودهاية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرهما. والمتفاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام / آية : ٩٥.

(٣) ابن الشجرى ١٦٧/٢، والتصريح ١٤٢/١، ١٥٢/٢، والأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجٍ *

وحبا الصبي : زحف. ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا وذنباً. أراد أم صبي حابٍ ودارج.

(٤) الأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ١٤٠/٥

يصف رجلاً كريماً بادر بعقر إبله لضيوفه. ويعشيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلاً. ويروى «يعشيها» بالغين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويغطيها. والعضب : السيف القاطع. والبتير : القطع على غير تمام. ويقصد : لا يجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.

وقال الآخر^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَبَخَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

وهو للنايغة.

وهذا الضَرْبُ الثاني هو المراد بقوله : «وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ» أى استعمل

عكسَ عطفِ الفعلِ على الاسمِ المذكورِ «تَجِدُهُ سَهْلًا» وحقيقة العكس : واعطفْ

عَلَى فِعْلٍ اسْمًا شَبَهَ فِعْلٍ، والضمير في «تَجِدُهُ» للعكس.

(١) هو النايغة الذبياني كما سيأتى، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني

١٧٦/٤

ويبير : يهلك. والمعابر : جمع مِغْبَرٍ، وهو ما يعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح
النعمان بن المنذر.

البدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحدّ فقال :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا

وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

فقوله : «التَّابِعُ» هو الجنس الأقرب. وقوله : «المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» يعني أنه الذي قُصد بالإخبار عنه في الحقيقة دون متبوعه.

فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) هو المقصود بالحكم عليه، والإخبار عنه بالقيام، ومعنى كَوْنِهِ الْمَقْصُودَ بِالْحُكْمِ أَنْ الْبَدَلَ يُقْصَدُ لِمَعْنِيَيْنِ :

أحدهما : أن يُريدَ المتكلم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى أولاً بما يعمُّه وغيره، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ قومك ناساً منهم.

والثاني : أن يُريدَ الإبهامَ على المخاطب، ثم يبدؤ له أن يبيِّن، أو يتَّوَهَّم أن المخاطب عالمٌ بما يريد، ثم يَشْكُ في علمه ، فيأتى بالاسم الآخر / على جهة البيان.

٢٠٢
٣

ويلحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يذكر المقصود بالحكم، ثم يبدؤ له، فيضرب عنه إلى غيره. لكونه غالطاً أو ناسياً أو لمعنى آخر.

وعلى كلِّ تقدير فالبدل هو المقصود بالحكم، وما قبله في حكم المألَفِ وإن لم يكن كذلك.

ثم كونه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونه محكوماً عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم،
فالمخبر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونه محكوماً به، فإنك تقول : هذا زيدٌ أخوك فـ(أخوك) مقصود
بالحكم به إذاً، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضاً بالحكم، أى بكونه
محكوماً به، ولا بد من تحميلة المعنيين معاً، وإلا كان قاصراً عن الغرض
المقصود.

وتحرّز بهذا القيد من «النعته» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد
منها ليس هو المقصود بالحكم، وإنما وضّعه لبيان الأول أو لمعنى يصلح له،
والأول هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يخرج له بهذا القيد المعطوف بالواو والفاء ونحوهما، لأن قوله :
«التابع المقصود بالحكم» هكذا معرفاً باللام - مؤذنٌ عند طائفة بالحصر، فإذا
قلت : العالمُ زيدٌ، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصودُ عليه العلم، فذلك هذا
يكون معناه أن المختص بقصد الحكم هو المسمى بدلاً، فعلى هذا كلُّ تابعٍ ليس
بمختصٍّ بأنه مقصود بالحكم خارجٌ بهذا القيد عن كونه بدلاً، فيخرج المعطوفُ
بالحروف المشتركة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود
بالحكم، لم يختص به التابع دون المتبوع، وهذا ظاهر جداً.

وقوله : «بِلاَ وَأَسِطَةَ» تحرّز من المعطوف بـ(بَلْ، وَلَكِنْ) ونحوهما، فإن
المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيدٌ بل عمرو، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد)
وكذلك قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ما تحقق بطلانه

لما قبلها، وكذلك (أُم) المنقُطَةُ والإضرابِيَّة، وكذلك (أُو) إذا كان مبتدأً كلامك معها على اليقين، ثم داخلك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرو، فالشكُّ كالإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صيِّرَ الثَّانِي هو المقصودُ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسطة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جعلَ سيبويه العطفَ بها من بابِ البَدَل، ويؤبَّ عليها وعلى باب «بَدَل الإضراب» باباً واحداً لاجتماعهما في معنى الإضراب^(١). فلما كان رَسْمُهُ البَدَل يشمل هذا كله احتَاز منه بقوله : «بلا واسطة».

وقوله : «هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا» يعنى المسمى في الاصطلاح الأشهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاح نحويٍّ اشتهر، وإنما هو اعتبارٌ معنوي حين اتَّفَق مع (بَدَل الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكَرَ بَدَل الغَلَط والنُّسِيان والإضراب : قولك :
مررتُ برجلٍ حمارٍ، ومثل / ذلك قولك : لَابِلٌ حمارٍ، ومن ذلك : مررتُ $\frac{٢٠٤}{٣}$
برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير : مررتُ برجلٍ حمارٍ^(٢).

قال : ومن ذلك : مامرتُ برجلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، أبدلتَ الآخرَ من الأول، وجعلته مكانه^(٢).

(١) الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) نفسه ٤٣٩/١.

ثم قال : ومن المبدل أيضا قولك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، وإنما ابتدأ بيقين، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء^(١).

قال : فهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفيه، ثم جعل مكانه يقيناً^(٢)، فهذا كله - من سيبويه تفسيرٌ معنوي لاتقرير اصطلاحى، فلهذا حَقُّ الناظم في تقرير البدل اصطلاحاً ماحقٌ.

و«التابع» مبتدأ أو «المقصود بالحكم» صفةٌ له و«بلا واسطة» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المُسمى بدلاً».

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَفْعُوفٍ بِبَلٍ

(مُطَابِقًا) مفعول ثانٍ لـ (يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعة أقسامٍ ترجع إلى

خمسة :

أحدها «المطابق» يريد : موافقاً للأول، ومساوياً له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكلِّ من الكلِّ» ويسمى أيضا : بدلَ الشئِ من الشئِ، وهما لعَيْنٍ واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيتَ عمراً أباك، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(٣)} وقال : {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابَ^(٤)}. وقال : {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى

(١) الكتاب ١ / ٤٤٠.

(٢) نفسه ١ / ٤٤٠.

(٣) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.

(٤) سورة النبا / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^(١)}. وقال :
{لَنْسُفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ^(٢)}.

ومنه في الشعر قولٌ كَثِيرٌ، أنشده سيبيويه^(٣):

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وهو كثير.

والثاني «البعض» يريد بعض الأول، ويسمى «بدل البعض من الكل» وذلك
نحو : رأيت قومك أكثرهم، وصرفت وجوها أولها.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا^(٤)} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصاً من «النَّاسِ» لأن منهم المستطيع وغير
المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ^(٥)}.

وأنشد سيبيويه^(٦):

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سبق الاستشهاد بالبית في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥ .

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١٦١/٨، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع ٣٤٨/٥، واللسان

(عين) ٢ / ٢٢١ والدرر

واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذي بين عينيه سواد. يصف ثورا
وحشيا شبه به بغيره في حدته ونشاطه.

وَكَاَنَّهُ لَهِقُ السُّرَاةِ كَاَنَّهُ

مَاحَا جَبِيهٍ مُعَيْنٌ بُسَوَادٍ

فـ(حاجبيّه) بدل من هاء (كائه) وهو كثير أيضا .

والثالث «مايشتمل عليه» يعنى مايشتمل الأول المتبوع عليه، أما يشتمل هو على الأول، وهذا هو المسمى «بدل الاشتimal» أى لا يكون هو الأول، ولا بعضاً منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حسنه، وانتفعتُ بزيدٍ علمه .

ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(١)} . وأنشد سيبويه^(٢) :

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

وأنشد لعبد بن الطيب^(٣) :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمَا

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧ .

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٣، ومعجم البلدان (تقتد)

ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركية من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفرتها.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، ٨/٥٥، والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ - ٧٩٢) والأغاني (٩٣/٩) و(١٤٨/١٢)

يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وعلماهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتقوض به عز قوم برمتهم.

وأنشد أيضا لعديّ بن زيد^(١):

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتُنِي حَلَمِي مُضَاعَا

/ وأتى بعبارة «بدل الاشتمال» محتملةً لمذهبين، إذ الناسُ $\frac{١٩٧}{٣}$

مختلفون في معنى «بدل الاشتمال»

فمنهم من قال : إن الأول هو المشتَمَل على الثاني، ومعنى كونه مُشْتَمَلًا عليه أنه يصح العبارة بلفظه عنه، والاستغناء عن البدل وأنت تَعْنِيه.

فإذا قلت : أعجبنى زيدٌ حُسْنُهُ (زيد) مُشْتَمَلٍ على (الحُسْن) بمعنى أنه يصح أن تقول : أعجبنى زيدٌ، مكثفياً به عن ذكر (الحُسْن) وأنت تَعْنِيه، وعلى هذا تقول :

أعجبنى زيدٌ علمُهُ، ونَفَعْنِي زيدٌ علمُهُ أو كَرَمَهُ، وساعَى زيدٌ فَقْرَهُ، وكرهتُ المنزلَ ضيقَهُ.

ومنه الآية : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(٢)}.

وهذا المذهب يَحْتَمِلُه كلامُ الناظم، على أن يكون الضمير في (يَشْتَمَلِ) عائداً على المبدل منه، وفي (عليه) على «ما» وهى عبارة عن بدل الاشتمال، كأنه قال : أوما يَشْتَمَلُ عليه.

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٦٥/٣، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥،

والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢

يقول عن تعذله على إتلاف ماله : اتركيني فإنى لن أطيع أَمَرَكَ لِي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقدته.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

وعلى هذا المعنى لا يقال : أعجبنى زيدٌ عبده، لأنه لا يقال : أعجبنى زيدٌ، وأنتَ تعنى عبده، وكذلك لا يقال : سلبَ زيدٌ عبده، ويجوز أن يقال : سلبَ زيدٌ ثوبه. وعلى هذا النمط قس ما يرد عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»^(١) وهو مذهب السيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتمل على الأول ، ويقوى ذلك في بعض المثل : سرقَ زيدٌ ثوبه، فر (الثوب) هو المشتمل على (زيد) لا على العكس.

وهذا المذهب أيضاً يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يشتمل» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائداً على المبدل منه.

ولم يرتضه في «التسهيل»^(٢) لأن نحو : أعجبنى زيدٌ كلامه وفصاحته، وكرهتُ عمراً ضجره، وساعى خالدٌ سوءَ خلقه، ونحو ذلك - ليس الثاني فيه مشتملاً على الأول، فالظاهر الأول.

وتمَّ مذهبُ ثالث، أن العامل هو المشتمل على البديل، بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلّق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجاريةُ حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبنى الجاريةُ حسنُها، بغير علامة في الأكثر، وهو أقربُ من الذي قبله، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعلّق بالبدل لا بالمبدل منه، فيلزم أن يسمى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهب ابنُ أبي الربيع^(٣)، وسلّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصَّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولا يحتمل كلام الناظم هذا المذهب.

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافاً لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجة له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذي يُشبهه المعطوف بـ(بَلّ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلّ) فيكون معطوفا بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارة إلى أن البدل غير المُبدّل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلّ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكر في قوله على إثر ذلك:

٢٠٦
٣

/ وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُؤْ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ

وَبُونُ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلَبُ

«هذا» إشارة إلى أقرب مذكور، وهو الشبّه بالمعطوف بـ(بَلّ) والْعَزْوُ : النسبة، عَزَوْتُهُ إلى الشيء أعَزَوُهُ عَزْوًا، وَعَزَيْتُهُ أعَزَيْتُهُ عَزْيًا، إذا نسبته إليه.

فيعني أن هذا النوع إما أن يصحب ذكره قصد الذكر مع المُبدّل منه، بحيث يكون المُبدّل منه مقصود الذكر أولاً، ثم يُبدّل منه، أولاً يصحب ذلك.

فإن صحب ذلك القصد فهو البدل المعزوّ للإضراب، أي المسمّى بدل «الإضراب» وقد يسمّى أيضا «بدل بداء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التسمية إذا أضيف البدل إلى كلام مَنْ لا يليق به البداء.

وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجل

لَيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ، وما كُتِبَ لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْرِ^(١) والأظهر في قوله : (تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ ذَرَاهِمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرَةٍ^(٢)) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقِبَاءٍ .

وإن لم يَصْحَبِ الْقَصْدَ، فَإِنْ تَبَعِيَّتُهُ لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ لِيُسَلَّبَ بِهَا الْغَلَطُ الْعَارِضُ لِلْمَتَكَلِّمِ، وَيُسَمَّى «بَدَلُ الْغَلَطِ» بِمَعْنَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَنْسَبُ الْحُكْمُ إِلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ، ثُمَّ يَتَّبَعُهُ، فَيُضْرِبُ عَمَّا ذَكَرَ، وَيَأْتِي بِمَنْ هُوَ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا، إِذَا كُنْتَ قَدْ رَأَيْتَ الْحِمَارَ، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُ، فَغَلَطْتَ، فَأُخْبِرْتَ عَنِ الرَّجُلِ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَتْ إِزَالَةُ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الْحِمَارِ.

وقالوا : إن هذا الضَّرْبُ لَا يَقَعُ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَلَا هُوَ أَصْلُ كَلَامٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي سَبْقِ اللِّسَانِ، وَالْأَوَّلَى فِيهِ أَنْ يُؤْتَى بِ(بَل) ثُمَّ (أَتَى^(٣)) بِأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ لِأَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ وَهِيَ فِي قَوْلِهِ :

كَزُرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا

وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

ف(زُرُهُ خَالِدًا) لِبَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ مِنْ إِبْدَالِ الظَّاهِرِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ. وَ(قَبْلَهُ الْيَدَا) لِبَدَلِ الْبَعْضِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ لَا يَدُ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا قَالَ فِي : «أَعْرِفُهُ حَقَّهُ» فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ، فَتَقُولُ : قَبْلْتُ زَيْدًا يَدَهُ، وَقَبْلْتُ زَيْدًا الْيَدَ مِنْهُ، وَقَبْلْتُ زَيْدًا يَدًا لَهُ أَوْ مِنْهُ.

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢١.

(٢) مسلم - الزكاة : ٧٠، والنسائي - الزكاة : ٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البذل مقدراً معه الضمير،
كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبهة نحو: {قَانُ
الْجَنَّةُ هِيَ الْمَأْوَى} ^(١) يريد: له. وقوله: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتِنَاتٍ لَّهُمْ
الْأَبْوَابُ} ^(٢) يريد: منها

{وَأَعْرِفْهُ حَقَّهُ} لبذل الاشتمال، لأن خالداً مشتملاً على الحق.

{وَحُذِّ نَبَلًا مُدَى} لبذل الإضراب إن فرضت البذل قد صَحِبَ
القصد، أو لبذل الغلط إن فرضت عدم القصد، فالقسمان يفترقان
بالقصد وعدمه، كما نص / عليه.

$\frac{٢٠٧}{٣}$

والمُدَى: جمع مَدْيَةٍ وهي الشفرة، هذا تمام الكلام على الإبدال.
وبقي النظر فيها في مواضع:

أحدها: أن الناس شَرَطُوا في صحة (بذل الاشتمال) شرطين:
أحدهما: أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يستدعي الثاني
ويكاد يُعطيه، فالكلام قد ظهر منه عدم الاكتفاء بالأول، وسبْقِيَّة التشوف
إلى الثاني، وإليه أشار الشَّلَوِيُّين بقوله: إن من شرط بدل الاشتمال
أن يكون الثاني مفهوماً من الأول.

ومنه قول الله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} ^(٣).
فمعلوم أن السؤال لم يتوجه إلى الشهر الحرام من حيث هو شهر؛ بل
إلى أمر واقع فيه، وكذلك سائر المثل.

فإذا قلت: (أعجبني الجارية حسنُها) جاز، ونحو ذلك.

(١) سورة النازعات / آية: ٤١.

(٢) سورة ص / آية: ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية: ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُّ إسنادُهُ إلى الأول مقتصرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسنادُهُ إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قصد المجاز، فيمتنع البدل فلا تقول : أُسْرِجْتُ القومَ دَابَّتْهُمْ؛ إذ لا يصح فيه إسنادُ الفعل إلى الأول مقتصرًا عليه وإن كان الثاني مفهومًا من الأول، وأنَّ الفعل يشير إلى الثاني ويُفهمه، لأنك لاتقول : أُسْرِجْتُ القومَ، وأنت تريد : أُسْرِجْتُ دَابَّتْهُمْ، بخلاف قولك : سُرِقَ عبدُالله ثوبُهُ، أو نَفَعَنِي زيدٌ عِلْمُهُ، فإن البدل فيه سائغ، لجواز قولك : سُرِقَ عبدُالله ونَفَعَنِي زيدٌ

فهذان شرطان في (بدل الاشتمال) لأبَدُ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثاني لأنه لا يُستغنى بالمبدل منه عن البدل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شَرَطَ في «الشرح» خاصة^(١).

وكذلك أيضا بدلُ البعض، لأبَدُ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفهمه منه، فتقول : جُدِعَ زيدٌ أنْفُهُ، لأنك تقول : جُدِعَ زيدٌ، وأنت تريد : جُدِعَ أنْفُهُ، ولا تقول : قُطِعَ زيدٌ أنْفُهُ ، لأنك لاتقول : قُطِعَ زيدٌ، وأنت تريد : قُطِعَ أنْفُهُ ، كما لا تقول : قُتِلَ زيدٌ أخوه ، كما لأنك لاتقول : قُتِلَ زيدٌ، وأنت تريد : قُتِلَ أخوه وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد منع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعة رجالٍ صريعٍ وجريحٍ ، أو مررتُ بأربعة رجلٍ وامرأةٍ على البدل، بل يجب القطعُ ، ويمتنع الإتياع على (بدل البعض) قالوا : لأنه لا يصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القطع على قَصْعِدِ التبويض.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زيداً وعمراً، لايجوز الإتياع؛ بل يجب

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

الْقَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زيدٌ وعمرو، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌ
نحوما قال النابغة^(١) :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادُ كَكْحَلِ الْعَيْنِ لَأَيَّا أُبَيِّنُهُ
وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْمُ خَاشِعُ
يُروى برفع «رماد، ونؤي» ونصبهما.

وقد أجاز ابن خروف الإتياع في المسألة على بدل / البعض، ولم $\frac{٢٠٨}{٣}$
يذكر سيبويه إلا القطع . ووجه المنع، على ما تقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصَّرَ في هذا الفصل، ثم خَتَمَهُ بمثال يقتضى
خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» إذ يُشْكَلُ أَنْ يُقَالَ : عرفتُ زيداً،
إذا عرفتَ حَقَّهُ، لصحة تسلُّطِ العِرفَانِ على نَفْسِ زيدٍ، وأن لا يُراد الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط»
صحيح كثير؛ إذ لم يقيده بقلة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٢٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤،
والأشمونى ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلاً لخفاء معالجه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها
وما بقي منها، كالأثاثي والرماد والأوتاد. وستة أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر
خلون من شهر كذا.

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده اسودَّ وقلَّ، ولذلك قال : لأَيَّا أُبَيِّنُهُ، أى
لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطله وصبر. والنوى : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء.
وجذم كل شيء : أصله والأثم : الذى تتلَّم وتهدم - والخاشع هنا : المطمئن اللاصق
بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فهم من إطلاقه في الإضراب الشَّيْءُ والكثرة، فليُفهم له مثلُ ذلك في بدل الغلط، وإذا ذاك يكون مخالفاً لما نصُّ عليه غيره.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النسيان» فقد ذكره الناس، وفرَّقوا بينه وبين الغلط، فإن النسيان مختصُّ بالقلب، والغلط مختصُّ باللسان.

فإذا قلت : رأيتُ رجلاً حمراء، فقد يكون مرادك ذِكْرَ الحمار قصداً، ولكن اللسان غلط، فنطق بزيد، فأبذدل منه الحمار، وقد يكون مرادك ذِكْرَ زيدٍ اعتقاداً أنه المرئى، ولم يكن هو المرئى في الحقيقة؛ بل الحمار، ثم لما ذكرتُ زيداً تذكرتُ أن المرئى كان الحمار، فأبدلته منه، وهذا فرق واضح.

وقد ذكر سيبويه الغلط والنسيان فقال وإنما يجوز : رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمراً، أو رأيتُ أبا زيدٍ، فغلط أو نسي^(١).

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) في قوله : « فغلط أو نسي » فجعلهما قسمين . ثم أنه في « التسهيل » لم يذكر بدل النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لا يقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومثاله في بدل البعض والاشتمال لا يظهر منهما ذلك ، وقد تبين في « اعرفه حقه » .

وكذلك قوله : (قَبْلَهُ الْيَدُ) إذ لا يقال : قَبِلْتُ المرأةَ ، إذا قبلتَ يدها ، كما لا يقال : قَطَعَ زيدٌ ، إذا قَطَعَ أنفه ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، فكأنه لم يرَ اشتراطَ ذلك الشرط ويكون مستندُه في ذلك ما ذهب إليه ابن خروف : مررتُ

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

بأربعة صريع وجريح ، من إجازة البدل وإن كان الأول لا يُطلق فيه ويراد الثانى .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثانى أن سيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان ، ولم يُقلله ولا استقبحه بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل .

وقال فى أبواب الصفات : والمُبدل يشترك المبدل منه فى الجر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٍ ، وعلى وجهٍ حسنٍ . فإما المحال فإن تعنى أن الرجل حمارٌ ، وأما الذى يحسنُ : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجل فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غَلِطْتَ أو نَسِيتَ فاستدركتَ ، وإما أن يَبْدُو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردتَ غير ذلك^(١) .

فانظر كيف جعل ذلك حسناً ، خلاف ما يقوله غيره من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافى^(٢) : لا يقع / فى شعر ولا كلام^{٢٠٩} معمولٍ مُحَكَّكٍ^(٣) ؛ بل يجىء على سَبْقِ اللسان إلى ما لا يريده ، فيُلغيه ويلِفِّظ بما يريد . وما قال لا يدل على أنه ضعيف . وقال الفارسى^(٤) : حَقُّ هذا أن يُستعمل فيه (بَل) وهذا أيضاً لا يدل على ضعفه .

وعن الثالث : أن (بدل النسيان) قد يدخل تحت (بدل الغلط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقال فى ذلك ما رأيتُ فى بعض التقائيد ،

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافى ٣ / ٢٤٣ .

(٣) مُحَكَّكٌ : مُمَسَّسٌ وَمُسَوًى ، ومنه المثل المشهور « أَنَا جَذِيلُهَا الْمُحَكَّكُ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .

من أن الغلط لما كان معناه سَبْقِيَّةَ النطق بما لم يُرد ، ثم يتذكر فينطق بما أراد .

قال : ويتصور وجود ذلك في حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيد مثلاً ، فنسي ونطق بزيد ، ثم استبان له مراده ، فنطق بالآب^(١) .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد ، وهذا لا يتصور ، فلهذا عدل النحويون عنه للغلط ، ثم نزل إثبات من أثبتته على أن يكون أراد أن يخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيت ، ثم نسي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكر عند ذلك ، فذكر من أراد ، فيكون النسيان واقعا في غير زمان التذكر ، وهو متصور .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعني كثيرا منهم ، تحاموا ذكر بدل النسيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك ترك ذكره لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأولى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نص كثير من النحويين على أنه لم يسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال الما ردى^(٢) : وقد عُنيتُ بطلب هذا البدل في الكلام والشعر فما وجدته ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرمة حيث يقول^(٣) :

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيدا أباه .

(٢) سبقته ترجمته .

(٣) البيت لذي الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

فـ (الحُوَّةُ) مبتدأ و(لَعَسُ) بدل غلط منه ، لأن الحُوَّةَ غير اللَعَسِ ،
والحُوَّةُ : السوادُ بعينه ، واللَعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ .

قال : وليس البيت على ما ذكر ، وإنما اللَعَسُ : مصدرٌ وصُفْتُ به
الحُوَّةُ ، تقديره : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ ، كقولك : حَكَمٌ عَدَلٌ ، وَقَوْلُ فَضْلٍ . قال :
فهذا أولى . هذا ما قال . وقد قيل : إن الحُوَّةَ واللَعَسَ بمعنى واحد ، وذلك
حُمْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ ، فلا دليل فيه .

والظاهر أن هذا النوع ، كما قالوا ، قياسٌ غير مسموع ، لكن هذا
ما يظهر من كلام الناظم .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا

تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَالَ

كَأَنَّكَ ابْتَهَاجَكَ اسْتِمَالًا

هذه مسألة أشار فيها إلى أوجهٍ من البدل تُتَصَوَّرُ فيها ، وأفاد
ذلك بذكر وجهٍ واحد من أوجهها ، وسكت أيضا عن التَّقْيِيدِ بِقَيْدٍ ، فأفاد
أَوْجُهًا أُخَرَ في البدل ، وذلك أنه لم يذكر / في هذا الباب للتَّبَعِيَّةِ قَيْدًا ٢١٠
بالنسبة إلى تعريف أو تنكير ، كما فعل بالنعت ؛ بل أطلق القول كما في
العطف ، فدلَّ على أنه لا يُشْتَرَطُ التَّوَافُقُ فيما بينهما ، فَيَتَصَوَّرُ إِذَا فِي
كل نوع من الأنواع أربعة أوجه .

أما فى (بدل الكل من الكل) فيُبدل المعرفة من المعرفة نحو : جاعى زيدُ
أخوكَ ومنه فى القرآن العزيز : {إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} (١) ، وقوله ك {بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ} (٢) ،
على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر (٣) .

ويُبدل النكرة ن من النكرة حو : جاعى رجلُ صاحبُك ، وفى القرآن
الكريم : { يُوَفِّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } (٤) ، على أحد الاحتمالين (٥) . وقال
كثير (٦) :

وَكُنْتُ كَزْدَى رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
أَنْشُدْهُ سَيْبُوه ، وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْعَجَّاجِ (٧) :
خَوَّى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسِ
كَرْكِرَةٍ وَتَفْنِنَاتٍ مُلْسِ
ويُبدل النكرة من المعرفة كقولك : جاعى زيدُ أخُك .

ومنه فى القرآن : {لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} (٨) .

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .

وانظر : السبعة ٣٦٢

(٤) سورة النور / آية : ٢٥ .

(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان

وقد سبق تفصيل ذلك هناك .

(٦) سبق الاستشهاد بالبيت فى هذا الباب ، وفى «باب العطف»

(٧) سبق الاستشهاد به فى «باب العطف» .

(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون في هذا الوجه وحده اتحاد اللفظين كما في الآية .

قال المؤلف : والعربُ لا تلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيت حميد بن ثور^(١) :

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا مَايَتَمَمَا

وأنشد بيتاً آخر لم أقيده^(٢) . وسكوته في هذا النظم عن هذا القيد دليل على مخالفته للكوفيين . وأما في (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفة من مثلها نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثله . وضده : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، والمعرفة من النكرة : أكلتُ رغيفاً ثلثه . وعكسه : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}^(٣) .

وقوله : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}^(٤) . الآية .

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - ١)

والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - ١) :

فلا وائيك خير منك إنسى ليؤذيني التَّحَمُّمُ والصَّهْلُ

والبيت لشمير بن الحارث ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥

وأما فى (بدل الاشتمال) فكذلك ، نحو : نَفَعْنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ . ومنه ما أنشده سيبيويه^(١) :

* وَذَكَرْتُ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا *

وأنشد أيضا^(٢) :

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ
وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمُ

وأعجبني جاريةٌ حُسنُ منها ، ومنه قول الأعشى^(٣) :

لَقَدْ كَانَ فِى حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ
تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

وأعجبني الجاريةُ حُسنُ منها ، ومنه قوله تعالى : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ]^(٤) . وأعجبني جاريةٌ حُسنُها . ومن ذلك كثير .

وأما (بدل الإضراب والغلط) فلم يَعْتَنِ الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيره ، وإلا فالصُّور فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشعر بكونهما عنده ليسا فى رتبة ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا مأفاده تركُ التقيد المذكور .

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وعجزه :

* وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَانِهَا *

(٢) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وهو لعُبْدَةُ بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبيويه ٢٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجرى ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللبانة : الحاجة ويروى (تَقْضَى لِبَانَاتٍ) بالإضافة ، وهى رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسام من أقام لطلوه .

(٤) سورة البقرة / آية ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرع بيانها على بيان كلامه ،
وذلك أنه نصّ على أن الظاهر لا يُبدل من ضمير الحاضر ، كان
الحاضر / متكلماً أو مخاطباً ، إلا على أوجه ثلاثة :

أحدها : أن يكون البدل مفيداً للإحاطة ، وهو قوله : (إلا ما
إحاطة جلاً) يريد أن يكون البدل هنا يفيد ما يفيد (توكيد الإحاطة) .
فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جئنا
ثلاثتنا ، ومطّرنا سهّلنا وجبّلنا ، وغنّيتُم أولكم وآخركم ، وفي القرآن
{ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأُولَئِكَ وَآخِرِينَ }^(١) .

وإنما جاز لجريانه مجرى التوكيد في المعنى ، ولذلك يُطلق عليه
سببويه لفظ التوكيد^(٢) ، والتوكيد يجري على الضمير مطلقاً ، كما يجري
على الظاهر ، فكذلك ما في معناه .

فلو لم يُفد توكيد إحاطة فمقتضى كلامه أنه لا يجوز ، فلا تقول :
ضربتك زيداً ، ولا ضربت زيداً عمراً ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ،
فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكّت عنه لم يُخلّ بمعنى ولا لفظ .
وفي هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ما قاله الناظم، وجبّتهم
ما تقدم ، وأيضاً فلا سماع يُعتمد به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال في «التسهيل» بعض ميل ، بناءً على
السماع والقياس^(٣) .

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١/ ١٥٨ .

(٣) التسهيل : ١٧٢ .

أما السماع : فنحو قول أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - :
« أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ » ^(١) . وقول الشاعر ^(٢) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي
حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وقال الآخر ^(٣) :

بَكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُفْضِلَةٍ
وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول
الشاعر ^(٤) :

على حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
على جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ
وعليه حُمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } ^(٥) ، كان هنا
جائزا وأيضا إذا كان جائزا في (بدل البعض والاشتغال) وإن كان المبدل منه
ضمير حاضر ، فَلْيَجْزُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، .

(١) البخارى - كتاب الايمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث ويعدده ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى

٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذا الحديث .

(٢) المتصرف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب

٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢

والشعر لحמיד بن حريش بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذروة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الانبياء / آية : ٣ .

أُنشد سيبويه (١) :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا الْفَنَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وقال الآخر (٢) :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا

وَأَنَا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

وأيضا ، فإذا كان امتناعكم من البذل هاهنا لأن ضمير الحاضر لا يدخله لبس فينبغي أن يُمنع البذل من ضمير الغائب لأنه لا يدخله لبس ، ولذلك لم يُنعت المضمّر مطلقا . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لا لبس فيه ، دلّ على أن اللبس أو عدمه غيرُ معتبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر في الإبدال منه سواء .

والجواب أن ما ذكر من السَّماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرق ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يلبس فيحتاج إلى البيان ، والبذل يؤتى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بيّن ، لأن نعت الضمير لم يمتنع من أجل اللبس وإنما امتنع من جهة نيابته منابَ ما لا يُنعت ، وهو الظاهر

المعاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمته ، فالهاء نائبةٌ منابَ $\frac{212}{3}$

(١) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدي ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشعموني ١٣٠/٣ ، والعيني ١٩٣/٤ والبيت من قصيدة أنشدتها في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم .

إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمتُ الرجلَ - لم يَجْزُ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوز نعتُ ما ناب منابه .

والوجه الثانى : أن يكون البدل بعضاً ، وهو قوله : (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْ وَجْهِكَ ، وعَجِبْتُ مِنِّي وَجْهِى . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدل اشتمال ، وهو قوله : «أَوْ اقْتَضَى اسْتِمَالًا» نحو : عَجِبْتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعَجِبْتُ مِنِّي حُسْنِي ، وما أشبه ذلك .
وأتى بمثال لهذا الوجه ، وهو قوله : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا» .

والابتهاج والبهجة : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإمالة فى المعنى ، يقال : اسْتَمَأَلْنِي الشَّيْءُ ، واستمال بقلبي ، إذا أماله اليه .
ولم يذكر ذلك فى بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلَنَضْرِبُ عَنْهُ صَفْحًا كما فعل .

وإذا تقرّر هذا فلا بُدَّ من النظر فيما يشير إليه .
وجملة النظر فيه يَقْتَضِي أن (ماعدا ماتقدّم جائز) والأوجه المتصورة التى يَنْفَصِلُ عنها ماينفصل ، وَيَبْقَى مايبقى أربعة أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهر ، وإبدالُ مضمَرٍ من مضمَر ، وإبدالُ مضمَرٍ من ظاهر ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمَر . وذلك فى كل واحد من بدل الكلِّ ، والبعضِ والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلِّ من الكلِّ) فتقول فى الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيداً أخاك ، وفى ضِدِّهِ زيدُ أكرمتهُ إِيَّاهُ ، فى الغائب ، وأكرمتُكَ إِيَّاكَ ، فى المخاطب، وأكرمتَنِي إِيَّائِي ، فى المتكلم .

وهذه الأوجه فى الضميرين جائزة على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ،
لأنه لم يتحرز من ذلك .

وكذلك فى باب (التوكيد) حيث قصر التوكيد بالمضمر على ضمير الرفع ،
إذ قال :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ

أَكْذَبَهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وقد منع ذلك فى «التسهيل» وجعل ما جاء منه توكيداً لفظياً جرياً على
مذهب الكوفيين^(١) ، وكذلك بدل المضمر من الظاهر . وغيره من البصريين على
ماذهب إليه هنا ، وقد تقدم فى «باب التوكيد» نقل المذاهب^(٢) .

والظاهر ما فهم منه هنا من مذهب البصريين ، لما ثبت عن العرب أنها
إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئت أنت ، ورأيتك
أنت ، ومررت بك أنت ، فإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فتقول :
جئت أنت ، ورأيتك إياك ، ومررت به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى الرفع .

هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون
على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارض هذا
بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرتبة الواحدة نسبة
واحدة ، فكما كان فى رتبة الرفع توكيداً باتفاق ، فليكن كذلك فى رتبة النصب
أيضاً ، وكذلك ينبغى فى القياس فى ضمير الجر إلا أنه متصل .

(١) حيث يقول فى التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً ، ويجعل المنصوب
المنفصل فى نحو : رأيتك إياك ، توكيداً لا بدلاً ، وفقاً للكوفيين» .

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول فى بدل المضمر من الظاهر : أكرمتُ زيداً / إِيَّاهُ ، ومررتُ $\frac{٢١٣}{٣}$ بزيدٍ بي ، وجاء زيدٌ هوَ ، وهذا فى (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثاله فى المتكلم : أكرمَ زيدٌ عمرًا إِيَّائِى ، ومررتُ بزيدٍ لى ، وجاء زيدٌ أنا .

وفى (المخاطب) : أكرمتُ زيداً إِيَّاكَ ، ومررتُ بزيدٍ بِكَ ، وجاء زيدٌ أنت .

والأظهرُ : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن السماع فى ذلك معدوم ، والله أعلم .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمر ، وهو (لِلْغَائِبِ) : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عبدِ الله ، والذى مررتُ بهِ أبى عبدِ الله زيدٍ ، حَكِى هذا مسموعا .

وأما (الحاضر) : فقد مر استثناءُ الناظم له ، ووجهُ ماذهب إليه ^(١) .

وأيضاً : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ، وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا (المخاطب) إلا فى النداء والتَّحْضِيضِ نحو : يا زَيْدُ ، واللهم اغفر لنا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ، كما نُصُّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذى للمتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر ، فوقع فى موقعه من مواضع الغيبة .

وأما (بدل البعض) فتقول فى الظاهر من الظاهر : قُطِعَ زيدٌ يدهُ ، وفى ضِدِّه : زيدٌ يدهُ قطعتهُ إِيَّاهَا ، وثَلَثُ الخُبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ .

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمَر : زَيْدٌ قَطَعْتُهُ يَدَهُ ، وزَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِهِ .
ومنه قوله ، أَنشَدَهُ سَيْبُويَه^(١) :

وَكَاثُهُ لَهَقُ السُّرَاةِ كَاثُهُ
مَا حَاجِبِيهِ مُعَيْنٌ بِسَوَادٍ
فَأُبْدِلُ «الْحَاجِبِينَ» مِنْ هَاءِ «كَاثُهُ» .

وفى (المخاطب) : عَجِبْتُ مِنْكَ وَجْهَكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كَانَ
لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ }^(٢) .
وفى (المتكلم) : عَجِبْتُ مِنِّي وَجْهِي ، ومن ذلك قول الراجز^(٣) :

أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي وَرِجْلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
وفى المضمَر من الظاهر : ثَلَاثُ الْخُبْرَةِ أَكَلْتُ الْخُبْرَةَ إِيَّاهُ ، وَوَجْهُهُ هُنْدٍ
أُعَجِبْتَنِي هُنْدُ إِيَّاهُ .

وَلَايَمْتَلُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ سَمَاعٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَهُ
النَّحْوِيُّونَ .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه .

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العدِيل بن الفرخ ، ابن يعِيش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والاشمُونى ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعينى ١٩٠/٤ ، واللسان (وعد)

أَوْعَدَنِي : هَدَدَنِي . وَالْأَدَاهِم : جَمْعُ أَدَهَم ، وَهُوَ الْقَيْدُ .

وَالشَّتْنَةُ : الْفَلِيخَةُ الْخَشَنَةُ . وَالْمَنَاسِم : جَمْعُ مَنَسِمٍ - كَمَجْلَسٍ - وَهُوَ طَرَفُ خَفِ الْبَعِيرِ ، أَوْ
أَسْفَلُ الْخَفِ ، اسْتَعَارَهُ لِقَدَمِهِ ، وَحَسَنَ ذَلِكَ هُنَا لَمَّا ذَكَرَهُ مِنْ جِلْدِهِ وَقُوَّتِهِ .

وَيَقَالُ فِي سَبَبِ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّ الْعَدِيلَ كَانَ قَدْ هَجَا الْحَجَاجَ ، وَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى قَيْصَرَ مَلِكِ الرُّومِ ،
فَبَعَثَ الْحَجَاجُ إِلَى الْمَلِكِ : لِتُرْسَلَنُ بِهِ . أَوَّلَاجِهَزْنَ إِلَيْكَ خَيْلًا يَكُونُ أَوَّلَهَا عِنْدَكَ ، وَآخِرُهَا عِنْدِي .
فَبَعَثَ بِهِ إِلَيْهِ . وَانْظُرْ بَقِيَةَ الْقِصَّةِ فِي الْخَزَانَةِ (١٩١/٥)

وأما (بدل الاشتغال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِقَ زَيْدٌ
ثوبه ، وفى ضِدِّه : حُسِّنَ زَيْنَبُ أعجبتنى هو .

وفى الظاهر من المضمر : زَيْنَبُ أعجبتنى حسنُها ، وفى عكسه :
حسنُ زَيْنَبُ أعجبتنى زَيْنَبُ هو .

وهذا من قَبِيلِ (بدل البعض) فى التكلُّفِ وعدم السماع وعدم تَأْتِي
الإبدال فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ^(١) ، إن كان .

وقد حكى الشَّلَوَيْين^(٢) فى هذا النوع من التفريع خلافاً فى بدل
المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر
إطلاق الناظم . ومنهم من منعه ووجهُ الجواز ظاهرٌ على طريقة من جعل
البدل على تقدير طَرَحِ الأول .

وإذا كان كذلك فقولك : ثَلَثُ الْخُبْزَةِ أَكَلْتُ الْخُبْزَةَ إِيَّاهُ ، أو أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ
- قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إِيَّاهُ .

فإن قيل : إن الخبر (أَكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى التثنية ، والبدل
خارجٌ عن ذلك - قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدل منه ، ولذلك
قال فى حُدِّه : إنه التَّابِعُ المقصودُ بالحكم ، أى إن الأول غيرُ مقصود ، بل
الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقد مرَّ التنبيهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف»^{٢١٤}
البيان^(٣) .

(١) المَضَضُ - بفتحتين - التام ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارها متألماً .

(٢) سبقَت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البديل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديرى صنّاعى ،
واللفظ هو المعتبر لا التقدير ، كما لم يعتبر التقدير فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌ .
وأما (بُدل الإضراب) وقَسِيْمُه فقد يتأتى فيهما أوجهٌ مما تقدم ، ولكننى
تركته ، لأنه ترك التنبيه عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .
والهاء فى «تُبْدِلُهُ» عائد على «الظاهر» اشتغل عنه بضميره .

و «الظاهر» مفعول لفعل مضمر من باب الاشتغال .

و «مِنْ ضميرِ الحاضر» متعلق بـ «لا تُبْدِلُهُ» كما فى قولك : كلُّ يومٍ زيدا
اضربه .

و«جَلَاً» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَوْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحته ، وجَلَوْتُ
العروسَ جَلْوَةً ، أبرزتها لزوجها ، وجَلَاً أيضاً ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة
من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً» تنبيهٌ على مسألة
حَسَنَةٍ ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «استمَال» جاريّاً على «الابتهاج» وهو
البديل ، ولو أجراه على المبدل منه لقال : استمَلْتُ ، كأنه قال : إنك استملت ،
فكأنه اعتمد فى الإخبار على البديل ، وهذا جارٍ على ما مهَّدَ أولاً فى البديل ، من
أنه المقصود بالحكم دون المبدل منه ، ويظهر منه ، إذا ضَمَمْنَا حَدَّهُ للبديل ، لهذا
الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يرد عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله .
فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هذا الحكم للبديل ، بل قال
هناك : والكثير كَوْنُ البديل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغى^(١) .

(١) التسهيل : ١٧٣

قال فى «الشرح»^(١) ، ويقل الاعتمادُ على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى الحكم المُلغى كقول الشاعر^(٢) :

وَكأنَّه لَهَقُ السُّرَاةِ كأنَّه

مَاحَا جَبِيهَ مُعَيِّنُ بَسْوَادِ

فجعل «حاجبيه» وهو بديل فى حكم مالم يذكر ، فأفرد الخبر ، ولو جعل الاعتماد على البديل لثنى الخبر ، كما تقول : إن زيدا يديه مُنبسطتان بالخبر ، ولو جعلت البديل فى حكم المُلغى لقلت : إن زيدا يديه مُنبسط بالخبر . قال : ومثله قول الآخر^(٣) :

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَّاحها

تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

فجعل الخبر للسيوف ، وألغى «غُدُوها وَرَوَّاحها» ولو لم يلغها لقال : تركاً ، كما تقول : الجارية خلَّقها وخلَّقها سيان .

قال : ومن الاعتماد على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى حكم المُلغى قواك : زيدُ رأيتُ أخاه عمراً ، وجاء الذى رغبتُ فيه عامراً^(٤) . انتهى كلامه .

فهذان نوعان يردان نقضاً عليه هنا :

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والأشمونى ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥

وهوازن : أبو قبيلة . والأعضب : الكباش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بمحمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ب).

الأول : الأخبار عن المبدل منه دون البديل ، والإخبار دليل على أنه المعتمد عليه الكلام .

والآخر : عود الضمير على المبتدأ والموصول من المبدل منه دون البديل ، وهو أيضا دليل على جعله عمدة الكلام .
وهذا الثانى ليس بقليل ؛ بل فيه كثرة تعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عدّه قليلا ، فغيره قد جعله جائزا $\frac{٢١٥}{٣}$ جوازا يقتضى الكثرة .

قال ابن خروف فى بيت الكتاب ^(١) : أعاد الضمير فى «مُعِين» على اسم «كَأَنَّ» وترك البديل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأيضا فليس بمختص ببديل البعض ، بل هو جارٍ فى بدل الاشتمال كبديل البعض حرفاً بحرف ، فنقول : هندٌ وجهها حسنٌ ، وحسنَةٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت: أعجبتنى الجارية حُسْنُها - فلك فى «أعجبَ» وجهان ، إلحاق العلامة اعتباراً بالمبدل منه ، وعدم إلحاقها اعتباراً بالبديل ، كلاهما جائز ، فعلى إلحاقها يكون المبدل منه هو المعتبر ، والبديل فى حكم المُلغى ، وليس بقليل فى الكلام .

فالحاصل: أن البديل على ضربين ، منه ما يُعتبر ، ومنه ما لا يُعتبر .

فكيف يقول فى البديل : إنه المقصود بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لا يُعتبره الناظم فى مثل هذا النظم . وأيضا ، فقد أوّل بيتُ سيبويه ^(١) على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

(١) يعنى قوله :

وكانه لهقُ السّراةِ كأنه ما حاجبته مُعِينٌ بسوادٍ

وقد سبق مرارا .

عن المثني ، ورشَّح ذلك هنا تلازم الاثنين ، كما أخبر عن «العَيْنَيْن» إخباراً المفرد في قوله ، أنشدته النحويون ^(١) :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ
بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وبابه ^(٢) .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَرَ عن البدل لا عن المبدل منه ، إذ هو في نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البدل ، وجئ به آخرًا ليؤكد به ، ويعتمد عليه .

فالجُءُ : أن يُخْبَرَ عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مَنبَهَةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتَّة ، وأنه مُرَاعَى بَتَلَفَتْ ^(٣) في بعض المواطن ، والكثير الخبرُ عن الثاني ، وخرج هذا ، يعني البيت ، مَنبَهَةً على ما ذكر .

قال : ويدل على أن الأول ليس في نية الطَّرْح قولهم : زيدٌ ضربته أباكراً ، فلو كان الأول في نية الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

(١) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (الل ، زل) ويَعْدُه :

يُنَادِي الْآخِرَ الْأُلُّ الْأَحْلُو الْأَحْلُسَا

والزحلوقة : مكان متحدر مملى . وزُل : زَلَقَ يَزِلُّ من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع .
والأُلُّ - بضم الهمزة - لغة في (الأول) وقد روى ابن منظور (الل) عن المفضل الضبي أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(٢) يقصد ماتفعلة العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(٣) وفي الأصل (وس) «مراعى يتلفت» وما أثبتته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا :
أجبتنى الجارية حُسْنُهَا - فالصوابُ إسناد الفعل إلى الحُسْن ، لأنه بدل ،
والأول مبدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تَكَرَّر العامل ، فعامل الثانى
محذوف مقدَّر مسندٌ إليه ، مُذَكَّر ، وهذا الظاهر مسندٌ إلى الأول وهو
مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ
عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ما قال ، وهو قد
يكفى فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على
وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد ذِكْرَ البدل ، فأتى أولاً بِمَوْطِئٍ له ،
ليكون ذكره ثانياً بعد التَّوَطُّعِ له أولاً أَوْفَى بالغرض .

والثانى : أن يكون ذَكَرَ المَبْدَل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهاماً ،
ثم بدا أن يبينَ مالم يكن مبيناً للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦
الثانى هو المعتمدُ عليه بحسب المعنيين كليهما - فَذِكْرُ المَبْدَل منه فى الوجه
الأول بالقَصْدِ الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه
بالقصد الأول ، لكن عَرَضَ ماصِيره معدولاً عنه ، وكالمترك وإن كان غيرَ
متروك .

فعلى هذا التقرير ينبنى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر
الخبرُ أو يتقدم .

فإن تأخرَ كان المعتبر هو البدل ، لأنه المقصود المقرر فى كلا
الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهي مسألة : أعجبتني الجارية حسنها ، فإن اعتبرت الوجه الأول كان ترك التاء هو الأولى ، لأن ذكر « الجارية » فيه وقع بالقصد الثاني والمراد « الحسن » .

وإن اعتبرت الوجه الثاني كان الأولى والأحق إلحاقها إذا كان المقصود أولاً ذكر « الجارية » فأسندت الفعل إليها على ما ينبغي ، ثم بدالك أن تذكر « الحسن » فلم يكن إلحاق التاء قادحاً في كون « الحسن » مقصوداً دون « الجارية » .

وفي الوجه الأول : كان « الحسن » هو المقصود ، وإنما ذكرت « الجارية » تبعاً أو كالتبع .

ولكن لا يمتنع في الوجه الأول إلحاق التاء إعتباراً باللفظ ، ولا في الوجه الثاني إسقاطها إعتباراً بما انصرف القصد إليه .

وعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار بأن البدل في تقدير تكرار العامل ، لأن ذلك غير بين ، وقد تقدم له تقرير .

والعامل عند سيبويه في البدل والمبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر ، وحيث ظهر منه ^(١) ذلك فتفسير معنى لاتقدير إعراب .

وأما مسألة عود الضمير من المبدل منه دون البدل فمبني على أصل آخر ، وذلك أن البدل مع المبدل منه تابع ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبه بالنعت وعطف البيان ، ولا فرق بينهما إلا أن المقصود في النعت وعطف البيان هو الأول دون الثاني ، وبالعكس في البدل ، وذلك غير قادح في جريان حكم التابع عليه .

الأتري أنه مفرد جارٍ على مفرد ، وتابع له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها في عود الضمير منها إلى

(١) الضمير يعود إلى سيبويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكم واحد فى الجواز ، كذلك فى البديل مع المبدل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هَندُ ضَرَبَتْ رجلاً يَحِبُّها ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البديل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البديل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تكرار العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

ونَصَّ ابن الضائع^(١) على الجواز معتمداً على أنه مع المبدل منه كغيره من التوابع وبأن عود الضمير من المعطوف جائز ، فعَوَّده من البديل أَجَوِزُ لأنه بيان ، فصار كالنعت ، فيجوز إذاً أن يقال : زيدُ قامَ عمروُ أخوه ، وزيدُ قامَ أخوه عمروُ ، / وزيدُ مررتُ أبى عبدِ الله ، وزيدُ مررتُ به بأبى عبدِ الله به ، والذى مررتُ به أبى عبدِ الله زيدُ ، والذى مررتُ بأبى عبدِ الله به زيدُ ، إلا أن قولك : زيدُ قامَ عمروُ أخوه ، أو قامَ أخوه عمروُ - حَسَنُ فى الكلام ، كثيرُ فى الاستعمال ؛ وفى قُوَّة ما هو كثير ، بخلاف المسائل بعده ، فإنها قليلة فى الاستعمال .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معولٍ بهاعن صَوِّب الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّر ما كان حَقُّه التقديم ، فوقع البديل موقعه من المبدل منه ، فإن البديل لم يقع هناك موقعه ، فإن الأولى فى باب الإخبار أن يُخْبَرَ عن البديل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَر عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

(١) تقدمت ترجمته .

الأوّلَى في المعطوف والمعطوف عليه بياناً ، وفي المؤكّد مع المؤكّد . وقد نصّوا على ذلك في باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدُ مررتُ به أبا عبد الله ، فـ (أبو عبد الله) في الحقيقة جارٌ على (زيد) فكان الأوّلَى أن يقال : مررتُ بزيد أبا عبد الله ، أو يقال : زيدُ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلام صحيح ، كقولك : زيدُ قام أخوه عمرو ، وليس فيه من الضعف شيء ، ولذلك اختار النحويون : المازنيُّ وابن السراج وغيرهما في الإخبار أن يكون الإخبار عنهما جميعاً ، فتقول : الذي مررتُ به أبو عبد الله زيدُ . وهذا صحيح أيضاً .

فإن قيل : فكان الوجه إذاً في هذه المسائل أن يُعتبر فيها البدلُ في إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعتبر المبدل منه على ضعف ، كما قالوا في بيت سيبويه^(١) :

* كأنَّهُ .. ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ *

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجاريةُ حُسْنُهَا ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعتُبر في الفاعل أقربُ مذكور في أحد الوجهين ، وكأنه راجح ، اعتُبر أقربُ مذكور في إعادة الضمير أيضاً ، فهما في هذا المعنى مستويان ، فصح إذاً أنه لاجئة لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البدل قد يكون في حكم المُلغى .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :
وكانَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ

ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن
 حَدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ
 اسْتَمَالاً) تنكيتٌ على هذه النُّكْتة الحسنة التى « يَغْفَل عنها كثير من
 الناس ، وأصلها لسيبويه - رحمه الله .

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ زَيْلَى

همزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أم عَلَى ؟

يعنى أن المبدل منه إذا كان مُضْمَناً معنى الهمز ، أى همزة
 الاستفهام ، فإن البدل يقع والياً لذلك الهمز ، يريد تَتَقَدَّمُ همزة
 الاستفهام مَوَالِيَةً له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أَسْعِيدُ أم عَلَى ؟ وهو مثاله

وَكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أَسْخِيحُ أم
 سَقِيمٌ ؟ وَلِمَ أكرمتَ زيداً لِعِلْمِهِ أم لَجُودِهِ ؟ وأى الناسِ جاعك أزيدُ أم
 عمرو أم فلان ؟ وماذا أنت تَصْنَعُ أَتَأْبُوتُ أم كُرْسِيٌّ ؟

ولابدُّ من الهمزة لأن المبدل / منه قد تَضَمَّنَهَا لِمَا أريد من معنى ^{٢١٨}/_٣

السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبدِلَ منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع
 تفصيلاً^(١) للمبدل منه إذا اقْتَضَى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة
 داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكِرَ ، حتى يُسْتَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم
 المضمَّن معنى الهمزة .

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها الْمُضْمَنَةُ فى أسماء
 الاستفهام ، وهى أُمُّ الباب عندهم : فلا يُضْمَنُ غيرها ، فلذلك قال :
 « الْمُضْمَنُ الْهَمْزُ »

(١) فى الأصل « نقيضاً » وهو تصحيف ، وما أثبتته من (س ، ت) .

وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ

يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِنُ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارك الاسم كالعطف ، فيبدل الفعل من الفعل ، كما يعطف الفعل على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِي وَيُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرِمْهُ ، كذلك تقول : مَنْ يَجِئْنِي يَلْمِ بِي أُعْطِهِ .

لكنه اشترط فى (البدل) هنا شرطاً لم يصرح به ، وإنما أشار إليه مثاله ، لأنه أتى بالمبدل منه فعلاً مُجْمَلاً ، وهو «يَصِلُ إِلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مَبِينًا لمعنى «يَصِلُ» وهو «يَسْتَعِينُ بِنَا» فأعطى المثال أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةً بيانٍ للأول .

وعلى ذلك قوله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا} (١) .

فقوله : {يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} بدل من {يَلْقَ أَثَامًا} وهو بيان للقي الأثام . ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو (٢) :

إِنْ يَبْـُـخْلُوا أَوْ يَجْـُـبُّوا

أَوْ يَغْـُـدُّوا لا يَخْـُـفُّوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجُلٌ مَنْ كَانَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ ، وابن عيش ٣٦/١ ، والمحاسب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩١/٩ ، والبيان ٣٣٢/٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولا يحفلوا : لا يبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن . وغوهم مرجلين دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون . وبعدهما : كأبى براقش كل يو م لوئنه يتخيل

فقلوه : {يَغْدُوا عَلَيْكَ} بدل من «لَا يَحْفَلُوا» وهو تفسير له ، وأنشد
سيبويه^(١) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
وأنشد أيضا^(٢) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيَّ طَائِعَا

فإن تخلف الشرط لم يسغ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنُ بِنَا
يَصِلُ إِلَيْنَا يُعْنُ - لم يكن فى البدل فائدة ولا بيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكست
المسألة كما فى مثال الناظم ، صحت لحصول الفائدة بذلك .

ولما سكّت عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دلّ على أنه عنده ممنوع
مطلقا ، وإن كان الاسم يُشبه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .

أما فى البدل: فَلَا، لأن من حقيقة البدل أن يصح حلوله محلّ المبدل منه ،
ولا يمكن ذلك فى الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .

واعلم أن فى كلامه هنا تقصيرا من وجهين :

(١) الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والهمع
٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩

والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطيئة (وليس فى ديوانه)

وَأَلَمُ الرَّجُلِ بِالْقَوْمِ إِذَا مَا : أتاها فنزل بهم . والحطب الجزل : الفليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى
نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف فى (تأججا)
للإطلاق . يصف قومه بالجد والإمعان فى قرى الضيف .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة
٢٠٣/٥ وعلى الله : على والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعه
السلطان وطاعته .

أحدهما : أنه مثل بمثالٍ غير مطابق ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غيرَ مباينٍ ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى ^(١) : لا يُبدل الفعل إلا من شئٍ هوَ هوَ فى معناه ، لأنه لا يَتَّبَعُ ، ولا يكون فيه اشتمال فـ (تُؤَخَذُ كَرَّهاً أو تجى طائِعاً) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فى «باب ما يرتفع بين الجزمين» ^(٢) .
والناظم إنما مثل بما الثانى فيه غيرُ الأول ، فـ (الوصول) إليهم هو الإتيان والمجئ إليهم ، و (الإستعانة) طلبُ العون ، وهو غير المجئ .

والثانى : أنه لم يبيّن / البَدَل فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدّم فى $\frac{٢١٩}{٣}$ بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى : ماسمعتُ .
وعلى هذا لا يكون فيه إلا نوع واحد ، وهو (بدل الكل من الكل) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ما ترى .

والجواب : أن مثال الناظم واقعٌ على بعض أنواع البدل ، وهو بدل الإضراب أو الغلط ، إلا أن يكون قَصَدَ (وصولاً) معنوياً ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكل) وعلى كلا التقديرين ، فالمثالُ صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّرُ فى بدل الاسم من الاسم ،

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٨٥/٣ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكل من الكل) ومنه قوله^(١) :

* مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بَنَا فِي دِيَارِنَا *

وقول الآخر^(٢) :

* يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ *

وكذلك الآية الكريمة : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هو لِقَىْ الأثَام^(٣) .

وقد يكون فيه (بدل البعض) كقولك : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمَكَ .

و (بدل الاشتمال) أيضاً ، ومنه قوله^(٤) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيَّ طَائِعًا

لأن (الأخذ) كَرْهًا ، و (المجيئ) طائِعًا من صفات المبايعة .

وظاهر سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهداً على (بدل الاشتمال) لأنه أتى

به مع قول الآخر^(٥) :

(١) عجزه :

* تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَانِجًا *

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(٢) البيت بتمامه هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ مِنْ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(٥) عجزه :

* وَلَكِنَّهُ بَيِّنَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا *

وقد سبق الاستشهاد به .

* فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هَلْكَ وَاحِدٍ *

وقول الآخر ^(١) :

* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا *

وذلك في بابٍ من أبواب (بدل البعض ، والاشتغال) ^(٢) .

وإذا ثبت (بدل البعض) ، ثبت (بدل الاشتغال) لأنه مشبه به ، إذ عَنُوا وصفَ الشيء كالجزء منه .

وقد يكون فيه (بدل الإضراب والغلط) نحو : إن تُطْعِمَ زَيْدًا تَكْسُهُ أَكْرَمَكَ .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إِنْ تَأْتَيْنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ، بجزم «تَسْأَلُنَا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له ، وهو هو - يَعْنَى مَا تَقْدَمُ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ - والسؤال لا يكون بالإتيان ^(٣) .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يتدارك ^(٤) .

وقال بعد : فلو قلت : إِنْ تَأْتَيْنِي أَتَكَ أَقْلُ ذَاكَ - كان غير جائز ^(٥) ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تُجيزه على ما جاز عليه «تَسْأَلُنَا» ^(٦) .

(١) صدره :

* ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا *

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٨٧/٣ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) في الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وهوابه من الكتاب ، ونسختي (س ، ت)

(٦) الكتاب ٨٧/٣ .

فهذا نصٌ بجواز (بدل الغلط والنسيان) وجواز (بدل الإضراب) أولى .
فإذا ما مثَّل به الناظم غيرُ خارج عن أنواع البدل ، وأنواع بدل الاسم
جارية في بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيَرافى^(١) ، فإطلاقه صحيح
أيضا ، والله أعلم .

(١) انظر ص ٢٢٩ .

النداء

(النِّداء) بالكسر، ويقال : بالضم، وهو تصويُّتُك بمنْ تريد إقباله عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله. وقد يُنادى مَنْ لا يُراد إقباله، ولكن على وجه التفجُّع عليه. وقد تُستعمل في التعجب هذه الحروفُ أو بعضها، لا لقصد الإقبال، كما سيذكرُ إن شاء الله / في موضعه.

وابتدأ الناظم - رحمه الله - أولاً بالتعريف بحروف النداء، وهي أدوات التصوُّير بالمندائِ.

ولما كان (المندائِ) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد - وضع لكل قسم منها ما يخصه.

وعرّف الناظم أولاً بالقسم الذي يُستعمل للبعيد فقال :

وللمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاعِيَا

وَأَيُّ وَأَكْـَـذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي وَوَالْمِنْ نُدْبُ

أَوِيَا وَغَيْرُ وَالْدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

(النَّاءِ) هو البعيد، نَأَى فلان يَنَأَى نَأًياً، إذا بُعد، وأراد (النَّائِي)

بالياء، ولكنه نَقَصه للضرورة، كما قال^(١):

* وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *

وهو في نظمه كثير.

(١) هو الأعشي، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «المطف» وعجزه :

وَيَعْدُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَارِ

ويريد أن (المنادى) البعيد له أدوات يُنادى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لا يُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدَبَ بها مع (وَا) ولا يُنْدَبَ غيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضاً لا يقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرها. و(أَيُّ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ما أتى بها النظم مثل (كَيُّ) هذا نُقِلُ سيبويه والجمهور من البصريين^(١).

وحكى المؤلف عن الكوفيين مدُّ (أَيُّ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليل، لذلك لم يعتد به هنا.

وما ذكّر من أن (أَيُّ) للبعيد هو أيضاً مذهب جمهور البصريين، فإنه نُقِلَ عن العرب، وقد نُقِلوا أن وضعها لنداء (البعيد) فهو المقبول ولا يُعارض بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقَتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسط) وهو منقول عن ابن برّهان^(٢). وإليه ذهب ابن أبي الربيع^(٣) وبعض تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ (القريب) كالهزمة اعتباراً بكون الصوت بها قصيراً، وإليه مال الجوهري في تفسير هذه الأداة^(٤)، وهو رأى الجزولي في كُرَّاسَتِه^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٢) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن برّهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهري في الصحاح (أيا) : «وَأَيُّ : مثال (كَيُّ) حرف ينادى به القريب بون البعيد».

(٥) الكرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولى مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح»^(١) عن المبرد، ولم أر مذهبه في كتابه «المقتضب»^(٢) إلا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظر من أين نقله؟!، و (أ) مما نقله المصنف عن الكوفيين، واعتمد عليه، لأن الثقات رووه عن العرب، ورواية العدل مقبولة^(٣). وحكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أَيَا) منقولة مشهورة، و(هَيَا) كذلك، وكأنها في الأصل (أَيَا) فأبدلت همزته هاءً، كما قالوا في (أَرَأَق) : هَرَأَق، وفي (إِيَّاكَ) : هِيَّاكَ، ونحو ذلك.

وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يُعدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه ربّما وقّف مع ظاهر الأمر، من عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أنّه لا يدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال^(٤):

* حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى *

فوقف مع الأصل، وعدّ (هَيَا) وضْعًا آخر؛ إذ لم يَقم عليه دليل على الإبدال، وهو ظاهر.

فإذا تقرّر هذا، فمثال (يا) يَأْيُهَا الرجلُ، يَأْيُهَا النَّاسُ.

ومثال (أَيُّ) موجود في الأحاديث «أَيُّ رَبٍّ» وأنشد الزّجاجي قول الشاعر^(٥):

* أَلَمْ تَسْمَعِي أَيُّ عَبْدٍ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى *

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٢) انظر : ص ٢٣٣/٤.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، وبعده : وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٣/١، وجمل الزجاجي ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣/٣٥، والدرر ١/١٤٧، وعجزه * بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لِهِنَّ هَدِيرُ *

ورونق الضحى أوله، وكذلك رونق الشباب . أوله وطراعه. وهدير الحمام أو الإبل . الصوت الذي يردده في حنجرتة. ويروى «هديل» والهديل صوت الحمام.

ومثال (i) / قولك : أزيد، ولم أجد فيه سماعا.

ومثال (أيا) :

* أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ * ^(١)

ومثال (هيا) ما أنشده ابن جني من قول الشاعر ^(٢):

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا

وَيَقُولُ مِنْ طَرَبٍ : هَيَا رَبًّا

وقال ابن الطُّرَيْيَّة ^(٣):

هَيَا رَبِّ سَقْ لِي مِنْ هَوَاهَا مَنِيَّتِي

بَحْوَلِكِ يَدْخُلُ حُبُّهَا مَعِيَ الْقَبْرَا

وأما الذي قال الناظم فيه إنه (كالتأني) وليس به في الحقيقة، فهو

الذي يُعَبِّرُ النحاة عنه بالبعيد حُكْمًا، وهو الذي يكون قريبًا، لكنه يُعَامَلُ

معاملة البعيد، لأمرٍ يَقْتَضِي ذلك. وذكر سيبويه لذلك أسبابًا ثلاثة ^(٤):

(١) الشعر لذي الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، وابن الشجري ٣٢٠/١، وابن يعيش ٩٤/١، ١٩٩/٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣٥/٣، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٧ وعجزه:

* وَبَيَّنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ *

والوعساء : رملة لينة. وجلال : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ٢٩/١، والمغنى ٢٠، واللسان (هيا) وقبله :

وحديثها كالقطر يَسْمَعُهُ راعي سِنَّينَ تتابعت جَدْبًا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحيا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢.

أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضاً عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخل هاهنا العاقل، فتقول : يا زيد، وأياً زيد، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ استغرق بآله عن إجابتك سريعاً، أو غافلاً عنك وعن ندائك إيّاه.

والثاني : أن يكون نائماً مُسْتَنَقِلاً، بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدّ الصوت، فتفعل ذلك، فتقول : يارجل، ويانائم، رجاء أن يستيقظ فتخاطبه.

والثالث : قصد التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريباً منك، لكنك أكّدت نداءه لأمرٍ عراك، فناديته نداءً البعيد، فقلت : يا زيد، يا أخى، لِيَسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عومل فيها القريبُ معاملةً البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الدّاني، أى (القريب) وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال: «للدّاني» يعنى الذى يُنادى به الدّانى، فتقول : أزيدُ افعل.

* أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنَى خَمِرٌ * (١)

(١) لامرئ القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٢٣٤/٤، وابن الشجرى ٨٠/٢، والهمع ٤٠٨/٤، والدرر

١٠٤/٢، ١٩٧، والأشمونى ٣٢/١، والعيني ٩٥/١

وبعده : وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ

وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبّ، وأصله من الخمر - بفتحتين - وهو كل ما استرك من شجر أو بناء أو غيره. ويعدو على المرء : يصيبه وينزل به. وما ياتمر : ما يهيم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

* أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * (١)

ولم يقل هنا : أو كالدائي، كما قال في القسم الأول : «أو كالثاني» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيد) نداءً القريب، كما تنادى القريب نداءً البعيد.

قال سيبويه (٢) : وقد يستعملون هذه التي للمد - يعنى أدوات البعيد - في موضع الألف - يعنى للقريب - ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُستعمل في نداء (المندوب) وهو المذكور توجعاً منه أو تفجعاً عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالةً منبهةً على عذر النادب في ندبته نحو : وَأَمِنْ حَقَرٍ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ.

وكذلك (يا) المتقدمة الذكر، تُستعمل للمنذوب أيضاً كقول جرير (٣) :

* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمْرَا *

وما أشبه ذلك.

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن الشجرى ٨٤/٢، ومعنى اللبيب ١٢، والتصريح ١٨٩/٢، والهمع ٣٤/٣، والدرر ١٤٧/١، والأشمونى ١٧٢/٣، وبعده :

وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجملى

والتدليل والدلال : أصله أن تظهر المرأة الجراة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفى بعض تدلك عنى، وأقلنى منه. وأزمت : عزمت. وصرعى : قطيعتى وهجرانى. وأجملى : اعتدلى وانتدى.

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٧٠/٣، والدرر ١٥٥/١، والتصريح ١٦٤/٢، والأشمونى ١٣٤/٣، ١٦٧، ١٦٩، والعينى ٢٢٩/٤، ٢٧٣ وصدره :

حَمَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ

يرثي عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه، وقبله :

نَعَى النِّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَاخِرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا

فإن قيل : إن (وا) يَعدّها النحويون في قسم ما يُنادى به البعيد،
لكنه بُعدٌ حكْمى، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يَعدّها
مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما
أتى بها أداة لمدِّ الصوت بذكر المندوب لالينادى؛ إذ كان النداء تصويته
بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في الميِّت مفقود، لكن لما كان
للمندوب أحكام كأحكام المنادى، وأداة تشبه أداة النداء، أتى النحويون
به في «باب النداء» لذلك.

فألوجه ما فعل الناظم من / فصله بين الأدوات تنبيهاً على فصل ^{٢٢٢}/_٣
المعاني، فكأنه جعل الأدوات ثلاثة أقسام : للمنادى البعيد قسم، ولل قريب
قسم، ولن لا يقصد بالنداء، ولكن يصوت بذكره تفجّعاً وتوجّعاً ، قسم .
ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقةً، ووقعت في النُّدبة، وكانت في
بعض المواضع ممّا يقع بها اللبس بين المنادى والمندوب، فلا يدرى
المصوتُ به بـ(يا) هل هو منادى أو مندوب – تحرّز من ذلك، فأخرج (يا)
من باب النُّدبة حيث يقع اللبس فقال : «وغيرُ والدَى اللبسِ اجْتَنِبْ»
وغيرُ (وا) هى (يا) إذ لم يذكّر مع (وا) : أيّا، فيريد أنك تجتنب
(يا) في النُّدبة إذا وقع بها اللبس، وتقتصرُ على (وا) فهى المختصة
ببابها.

فإذا قلت: وَاَمَنْ حَفَرَ بئرَ زمَزمَاه – فجائزُ هنا أن تأتى بـ(يا)
فتقول : يا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمَزمَاه، لأنه معلوم كونه مندوباً، بما لحقه آخرُ

من مَدَّة النُّدْبَةِ^(١)، فلا يَخْتَلِطُ بالمنادى إِذَا لَحِقَتْ؛ إِذْ لَا تَلْحَقُ المُنَادَى مَدَّةُ النُّدْبَةِ، وَإِذَا نَدَبَتْ^(٢) ولم تَلْحَقْ فقد يكون المندوب معلوماً، فلا يَلْتَبَسُ بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطلب : يامنَ حَفَرَ بئرَ زمزمَ، فهذا الوصف مختصُّ به ، فلا يُفْهَمُ من الكلام إِلَّا النُّدْبَةُ ، بخلاف ما إِذَا قلتَ : يا زَيْدُ ، وأمامكَ مَنْ اسمه زَيْدُ ، فلا يتعيَّنُ مقصودك بـ(يا) أهو نداءُ زَيْدٍ أم نُدْبَةٌ مَنْ أُرِدْتَ نُدْبَتَهُ، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فتقول : وازيدُ، إعلماً أن المراد الندبة لانداء مَنْ أمامك، وكذلك إِذَا وصلتَ كلامك، فقلت : وازيدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه^(٣) لَا تَلْحَقْ هنا (يا) اللَّبَسِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ بقرينة أنك تَنْدُبُ جازَ لَحَاقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيْرُوا) منصوب بـ(اجْتَنِبْ)^(٤) وهو واقع على (يا) ثم لما استوفى ذكر الأدوات أخذ في ذكر ما يعرض لها من الحذف ومواضع الحذف فقال :

وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما
جاءستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشارلة
قل ومن يمنع فأنصر عاذلة
فالذى بين على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُراداً، لأن المحذوف معلوم.

-
- (١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذاً من هذه الندبة» وهو تحريف، صويته من (س).
(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبتته من (س).
(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .
(٤) يروى البيت «وغير» بالرفع، و«اجتنب» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غير» مبتدأ، وجملة «اجتنب» خبره.

فقوله : «وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ» وكذا وكذا «قَدْ يُعَرَّى» يعنى من حرف النداء، وحذَفَ المجرورَ لفهم معناه، لتقدُّم مايدل عليه.

والثاني : حَصَرَ المواضع التى يجوز فيها الحذف، والتى لايجوز فيها.

وجعل مواضع منع الحذف على قسمين :

قسم يُمنع فيه باتفاق، وقسم يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما مايُمنع فيه الحذف باتفاق فثلاثة مواضع :

أحدها : المندوب، نحو : وَأَزِيدَاهُ، وَيَا عَمْرَاهُ، وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّع والإعلام بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخرًا مبالغةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنم / المقصود، فلو حُذِفَ الحرف هنا لكان فيه نقضُ الغرض، وهو $\frac{٢٢٣}{٣}$ ممنوع.

والثاني : المضمر، والمضمر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادى، نحو قول الأَخْوَصَ اليربوعي^(١) حين وَقَدَ مع أبيه على معاوية - رضي الله عنه - فخطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفَّه^(٢) وقال : يَا إِيَّاكَ، لقد كَفَيْتُكَ، وقول الآخر^(٣) :

(١) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) في النسخ «كف» وما أثبتته من (الخزانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٧٩/٢، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣، والأشمونى ١٣٥/٣، والخزانة ١٣٩/٢، والعيني ٢٣٢/٤، والدرر ١٥١/١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يامرُ يا ابن واقع ياننتا» وانظر (الخزانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ يا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْتَا

وإنما لُزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ) : إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ^(١) - لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشيء لا يُحذف إلا إذا دَلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْرِ الناطم هنا للمضمر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيَّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيان بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذي نابت عنه (يا) وهو (أُنَادِي) فَوَضْعُ ضمير الرفع موضعه شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضمر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ما كان من المنادى محذوفاً، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياساً.

فبعد الأمر كقراءة الكسائي : {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ^(٢)} الآية. قالوا : أراد : أَلَا يَاهَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز^(٣) :

* يادَارَ سَلَمِي يا اسَلَمِي ثُمَّ اسَلَمِي *

(١) هذه الجملة - ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٣/١٠، ولسان العرب (سم، علم) ويَعده :

بَسَمَسَمَ وعن يمين سَمَسَمَ

وَسَمَسَمَ : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرمة^(١):

أَلَا يَا اسْلَمَى يَادَارَمَى عَلَى الْبَلَى
ولازال مِنْهَلًا بَجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ
وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْـــوَامِ كُلِّهِمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وأنشد ابن جني وغيره^(٣):

* يَا لَعْنَ اللَّهَ بَنِي السُّعْلَاتِ *

وفي التعجب، كقول امرئ القيس^(٤):

* فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمفني ٢٤٢، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشموني ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبلى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجراء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لية صاحبتة. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإنصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويَعْدُه :

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَّارَ النَّاتِ غَيْرَ أَغْفَاءَ وَلَا زَكِيَّاتِ

والسُّعْلَةُ : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سينة الخلق : سعللة، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئَتِي *

== والبيت من شواهد المفني ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٨٦/٤

وهذا كثير.

فهذا النوع لا يجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف، فلو حُذِفَ الحرف مع المنادى لم يبق ما يدل على المحذوف، فلم يَجْزُ ذلك.

والموضع الثالث : المستغاث، نحو : يا زَيْدُ، ويا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ. وإنما لم يَجْزِ الحذف هنا لِمَا يُوَدَّى إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثَة) مدُّ الصوت، لأنه موضعُ تأكيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، لأنه المستغاث عندهم كالبعيد أو كالفافل، فالحذفُ نقيضُ هذا، فمنعوه، وعلى هذا المواضع نَبَّهَ بقوله : «وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما جَامُسْتغَاثًا قَدْ يُعْرَى» وقَصَرَ لفظ «جَاء» على قول من قال : جَآجِي، وسَا يَسُو^(١)، وهو قليل، أدَّاهُ إليه الاضطرارُ الشَّعْرَى.

وإذا تعيَّنَ له ما يُمنَعُ فيه حذفُ حرفِ النداء مطلقاً - دَلَّ على أن ما عدا ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذي قال : «وغيرُ كذا قد يُعْرَى» تقول : زيدُ افعلْ كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٢)}. {رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ^(٣)}. {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا^(٤)}. {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ^(٥)}. وما أشبه ذلك.

= ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رحله، وتلك تحمل الطنفسة التي توضع فوق الرجل ، فعجب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل رحلها على ناقة أخرى، كأنه سغه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.

(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.

(٥) سورة الرحمن / آية : ٣١.

ووجه الحذف ظاهر، وهو العِلْمُ بالحنوف، مع كون المنادى - وإن /
بَعْدَ - قد جُعِلَ بمنزلة من هو بالحَضْرَةِ، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغل له
عنه، فكان تَرْكُ التصويت به تركًا لما ينوب مَنَابِهِ، وهو الْقَصْدُ والإقبال ،
لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِلِ الحاضر. وعلى العمل على الحَصْرِ الذي ذَكَرَ
يُعْتَرَضُ بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارى مَجْرَى (الاستغاثة) حكمه في
امتناع الحذف حكم الاستغاثة، فالمتعجب منه لا يُحذف معه الحرف ، كما
لا يُحذف مع المستغاث، فتقول : يَا لِّلْعَجَبِ، وَيَا لِّلْمَاءِ، وَيَا لِّلْفَلَيْقَةِ^(١)، كما
سيأتى إن شاء الله - ولا يُحذف الحرف لأنه نَقْضُ الغرض - كما تقدم -
في الاستغاثة، وحَصْرُهُ يقتضى جواز الحذف هنا، وهو غير صحيح.

والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودِيَ لا يُحذف الحرف معه، فتقول :
يَا أَللهُ، ولاتقول : الله، فإن العرب التَزَمَت فيه الإتيانَ بالحرف، وكلامُ
الناظم لا يقتضى ذلك البتَّة.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ماحُكِمَ له من المناديات بحكم الغافل
المتراخى، الذى يُجْتَهِد في التصويت به والقَصْدُ إليه، لا يُحذف منه حرف
النداء، ولذلك ينادى نداءً البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك - وكان قَصْدُ
الحذف أن المنادى معودٌ في عِدَادِ الحاضر المُصْغَى إليك - كان الجمع
بين الحذف والحُكْمِ للمنادى بحكم المتراخى الغافل جمعاً بين المتنافيين،
وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث
والمتعجب منه.

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مُتَرَاخٍ أو غافلٌ، والتعجبُ كذلك^(١)، ويدخل هنا المستغاث والمتعجبُ منه^(٢)) والمندوب.

فكان الأولى به أن يتم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويَزُول الإبهام. وقد تحرَّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجبُ منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث^(٣).

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاث في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكأنه سَكَت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر. وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصُّ في كلام العرب لا يَنْتَظِمُها أصلٌ، عُدَّت نحواً من خمسَ عشرةَ خاصَّةً، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يذكُرْه غيره في معرض التَّأْصِيل، كما ذَكَرَ المستغاثَ والمندوبَ وغيرهما، لأنه أشدُّ تعلقاً بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيراً ما يُخَيَّرُ النحويون بين أمرين أو أكثر لا يُخَيَّرُ البَيَانِيُّونَ بينها؛ بل يوجبون أوجهَ التَّخْيِيرِ، كلُّ وجهٍ في سِيَاقٍ يَخْتَصُّ فيه، لا يدخل فيه الآخر.

ولقد أدخل المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياء، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مرَّ منها أشياء نُبِّهَ على بعضها، وكان الأولى أن لا يُفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القَبِيلِ، لم يتمكَّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قِسْمَيَ مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف $\frac{٢٢٥}{٣}$

وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لَكِنْ قَلِيلاً، وهو قوله : «وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ» الإشارة بـ(ذَاكَ) إِلَى التَّعْرِئِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : «قَدْ يُعْرِئُ» كَأَنَّهُ قَالَ : وَالتَّعْرِئُ فِي كَذَا قَلٌّ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} ^(١) أَيْ يَرْضَى الشُّكْرَ لَكُمْ.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا،

تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتَدَّتْ أَرْزَمَةُ تَنْفَرَجِي» ^(٢) وفي الحديث الآخر حكايةً عن موسى عليه السلام : «تَوْبَى حَجَرٌ» ^(٣) يريد : يَا أَرْزَمَةُ، وَيَا حَجَرُ. ومن كلام العرب في مَثَلٍ : «افْتَدِ مَخْنُوقٌ» ^(٤) و «أَطْرَقَ كَرًا» ^(٥)

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١/١١١، وعزاه للدليمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الفسل) باب من اغتسل عرياناً - فتح الباري ١/٣٨٥، ومسلم - كتاب الحيض ١/٢٦٧.

(٤) المستقصى للزمخشري ١/٢٦٥.

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدّة.

(٥) المستقصى ١/٢٢١، واللسان (طرق، كرا)

والكَرَّاءُ : لغة في الكَرْوَانِ، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كَرْوَانٌ - بالكسر والإسكان - وكراوين.

وقال بعض علماء اللغة : إن (كرا) ترخيم (كَرْوَان) وانظر اللسان (كرا)

والإطراق : أن يطأطئ عنقه، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكرى^(١) إذا صيد: أطرق كراً أطرق كراً، إن النعام في القرى^(٢). وقالوا :
«أصبح ليل»^(٣). قال بشر^(٤):

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى
تَجَلَّى عَنْ صَرِيْمَتِهِ الظَّلَامُ
وَأُنْشَدَ سَيَبُويَه لِلْعَجَّاجِ^(٥):

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

(١) في الأصل و(ت) «يقال للركي» وما اخترته من (س) لأن الركبي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل : تطأ طأ
واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدو إلى
القرى.

ويضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذي لا يشبهه وأمثاله الكلام فيه، فيقال له : اسكت
ياحقير فإن الأجلأ أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٣) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشري : «قالت امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركاً، فبرمت به، فما زالت تقول :
أصبحت يافتي، فيأبى القيام، فاستعطفت الليل لفرط ضجرتها. يضرب في استحكام الغرض من
الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا . والصريمة : قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها : صرائم.

وقوله : «عن صريمته» يعنى الرملة التي فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما
هو فيه من البرد تعني أن يأتي الصباح، وينقضي الظلام، وكأن لسان حاله يقول : «أصبح ليل»
وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش

١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشمونى ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد : يا جارية. وعذير الرجل : ما يرويه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناقتة، فقالت له زوجته : ما هذا الذي ترم فأجابها
بهذا الشعر.

أراد : يا جارية.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرمة^(١):

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا فِثْنَةٌ وَغَرَامٌ

أراد : بمثلك يا هذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر^(٢):

ذِي دَعَى اللُّومَ فِي الْعَطَا

ءِ فَإِنَّ اللُّومَ يُغْرِى الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ

يريد : يا ذى دعى اللوم، وأنشد أيضا^(٣):

لَا يَغْفِرُنَّكُمْ أَوْلَاءَ مِنَ الْقَوِّ

مِ جُنُوحٍ لِلْسُّلَمِ فَهُوَ خِدَاعٌ

وأیضا فاسمُ الإشارة يشبه العلم في كونه معرفة مفرداً غير مضاف ولا

شبيه به، فكما يجوز أن يقال : زيدٌ أَقْبَلُ، كذلك يقال : هذا أَقْبَلُ.

هذا كله مما يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه

قليل، فلذلك قال : «وذاك في اسم الجنس والمُشارِ لَهُ قَلٌّ»

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٤٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والأشمونى ١٣٦/٣، والعيني ٢٣٥/٤، ويروى «لوعة وغرام»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الابتلاء والاختبار، والعذاب. واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشيء تعلقا لا يستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضعف.
ثم نبّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» .
الضمير في «يَمْنَعُهُ» عائد على (التعري) المفهوم من «يُعَرِّى» وفي «عَاذِلَهُ»
عائد على «مَنْ» والعاذل : اللأثم، يقال : عَذَلْتُهُ أُعَذِّلُهُ عَذْلًا، بالتسكين، والاسم :
العَذْل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من منع حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار
له ، وهو حقيق بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنصر من يَعْذِلُهُ والخلاف منقول بين
البصريين والكوفيين^(١)، فرأى البصريين منع القياس في هذين النوعين، ورأى
الكوفيين الجواز، وإليه صَغَوُ الناظم^(٢) لقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» وقد
تقدم ما احتج به الكوفيون^(٣).

إلا أن الناظم فارق الكوفيين بوجه ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقاً، وهو
إنما أجازَه على قِلَّة اعتباراً بقلة السماع كما تقدم، وجنوحاً إلى عبارة
سيبويه في ذلك، إذ قال على ما ثبت في النسخة الشرقية^(٤) : وقد تُحذف (يا) من
النكرة في الكلام ضعيفاً^(٥). ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثيرٍ ولا
قَوِيٍّ^(٦).

(١) انظر : الهمع ٤٣/٣، وابن يعيش ١٥/٢، ١٦.

(٢) الصَّغُو - بالفتح والإسكان - الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩.

(٤) في الأصل «الشريفة» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية»
نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التي كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهي بلاده.

(٥) الكتاب ٢٣٠/٢، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢٣١/٢.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يعتمد على استقراء نفسه
من غير / تقليد لغيره، لأنه نصب نفسه منصب الاجتهاد المطلق.

٢٢٦
٣

وقد استدل من منع الحذف هنا أو استضعفه بأن حرف النداء صار مع (الرجل) و(هذا) كأنه بدل من (أى) حين لم تذكرها معهما، لأن (أياً) في النداء لا توصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة، وذلك لازم في (أى) إذا قلت : يا أيها الرجل، ويا أيها، فلما لزمها على هذا الحال ثم استغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى واحداً - صارت (يا) كأنها عوض من (أى) هذا معنى تعليل سيبويه^(١) على ما فهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليل السماع، ألا ترى أنه لم يجعله، أعنى حرف النداء، بدلاً من (أى) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأن لا مخالف له ولا معارض.

وابن مالك يقول : إن المعارض القياسي قد ثبت، فلا يعتد بذلك التعليل في منع الحذف.

ووجه السيرافى المنع بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام، فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض.

(١) حيث يقول في الكتاب (٢ / ٢٣٠) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجل، وأنت تريد : يا هذا، ويا رجل، ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبئ به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أى حين حذفته، فلم تقل : يا أيها الرجل، ولا يا أيها، ولكذك تقول إن شئت : من لا يزال محسناً فاعل كذا، لأنه لا يكون وصفا لأى » .

وأيضا : فما فيه الألف واللام يتعرّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقدِّم قبله مُبَهِّمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرَّجُل، و(يا أَيُّها الرَّجُل) مِنْ هذا^(١).

فإذا قلنا : يارجل، فقد جعلناه مكان (يا أَيُّها الرَّجُل) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أَيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافًا^(٢).

هذا ما قال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أَقْبَلُ) فإنما قُبِحَ الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلا بد من (يا) ليعلم المخاطب]^(٣) أنك تشير إليه وأيضاً فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا ناديتَه ذهبَتْ منه تلك الإشارة، فعُوِّضَ من ذلك التنبيه^(٤)، وهذا أيضاً فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغَيْبة، فإذا ناديتَه فقد أَقْمَتَه في مقام الحضور، فلا بد من (يا) ليعلم السامع أنك تناديه، ولمَّا لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثل ما في اسم الإشارة - دَلَّ على أنهم لم يعتبروا ما قال.

وأما قول المازني فردَّه ابن خروف بأنه يلزم مثله في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضْرَة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضْرَة، ودَخَلها من المعنى ما لم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاعنى هذا الرجل، وفي النداء : يا أيها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتت من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

قال : وكذلك علته في (الرُّجُل) - قال ^(١) : ما كان ^(٢) أصله أن يعرف في النداء بالآلف واللام ، وهو معرفة ، عوض منها لزوم التنبيه - فاسدٌ أيضاً ، لأن لزوم التنبيه ليس بالحرف ، وقد حذف الحرف وبقي القصد ولزوم التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» ما هذا المنع؟ وعلى ماذا يتوجه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجّهاً على ما جاء من حذف الحرف هنا في النوعين ، فكأنه / يقول : من أنكر ^(٣) ثبوت الحذف هنا قليلاً فانصرعاً ذلّه ، $\frac{٢٢٧}{٣}$ وهذا الوجه أشار إليه ابن الناظم في «شرحه» ^(٤) «فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكَرٍ لذلك ، فله وجهٌ ، ويكون الناظم قد اعتنى بالتَّنْكِيتِ على المُنْكَرِ للسمع خاصة ، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونه ترك التنبيه على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين ^(٥) ، ونَبّه على مُنْكَرٍ لسمع لا يُنَبِّني عليه حكم ، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت ، وقد نقله سيبويه ^(٦) والثقات الأثبات.

(١) أي : قال المازني.

(٢) في الأصل و(ت) «ولما كان» وليس وجه الكلام ، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ما أثبتته من (س ، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٦٦ .

(٥) انظر : ص ، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٤٢/٣ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، ١٦ .

(٦) الكتاب ٢٣١/٢ .

والثاني : أن يتوجّه المنع على قبول القياس على ماسمّع من ذلك وإن كان قليلاً، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والحرىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم^(١)، ولم يمنعوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا

على الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَ

تكلّم هنا على ما يكون من المنادى مَبْنِيًّا، وما يكون منه معرباً، وابتدأ بالذي حكمه البناء.

وَيَعْنِي أَنَّ الْمُنَادَى إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ وَصِفَانِ فَحَقُّهُ الْبِنَاءُ :

أحدهما : أن يكون معرّفاً، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القصد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ ، وياقائمُ ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقصد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مَعْرُوفٌ، إِمَّا بِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِيَّةِ قَبْلَ الْندَاءِ عَلَى رَأْيٍ، وَإِمَّا بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ عَلَى رَأْيٍ. وَأَيُّمَا مَا كَانَ فَالتَّعْرِيفُ حَاصِلٌ فِيهِ.

وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْمُنَادَى الْمَذْكُورِ الَّذِي يَذْكُرُهُ بَعْدَ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّبَعِي؛ بَلْ يُعْرَبُ نَصْبًا.

والثاني : أن يكون مفرداً، كزيدٍ وعمروٍ ورجلٍ، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ زيدٍ، وياضارباً زيداً، فَإِنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ يُعْرَبُ نَصْبًا حَسَبِمَا يَذْكُرُهُ.

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركب أيضا [فإن المركب]^(١) تركيب مزج حكمه حكم المفرد، فتقول إذا سَمَّيت بِبَعْلِكَ ورامَهُرْمُزُ يَابَعْلُكَ، ويارَامَهُرْمُزُ، هكذا مبنياً على الضم ولا بُدَّ.

ولا في مقابلة المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زِيدَانِ، ويازِيدُونُ، وياهنداتُ، ويارجالُ. فإن قلت : من أين يفهم هذا، وهو إنما أراد قَيْدَ الإفراد، وهو يطلق في مقابلة المركب، وفي مقابلة المثنى والمجموع ، كما يُطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدّم في باب (لا)^(٢)؟

فالجواب : أن كلامه على أثر هذا يبيّن ذلك، لأنه أتى في «قسم العرب» بما يُظهر / أنها أصداد لما قَيّد هنا، فقال : «والمُفْرَدَ المنكُورَ» $\frac{٢٢٨}{٣}$ والمُضَافَ وشِبْهَهُ انْصِبْ» فالمنكُورُ في مقابلة المعرّف المذكور، والمُضَافُ وشِبْهَهُ في مقابلة المفرد المتقدّم، فلا يقع له إشكالٌ في أن المقصود ماذكر.

وأما المركب تركيب إسناد فحكمه الحكايةُ حسبما تقرّر في بابه. وينبغي أن يكون «المنادى» في كلامه بدلا من «المعرّف» لانعتا له، إذ المقصودُ تقييدُ «المنادى» بالقيدين، وهما الإفراد والتعريف، لاتقييدُ «المعرّف» بالنداء والإفراد. فالأصلُ أنْ لو قال : وابنِ المنادى إذا كان معرّفا مفردا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : ج.

وأما أَنْ يَقْصِدَ تَقْيِيدَ الْمَعْرِفِ بِكَوْنِهِ مَنَادَى مُفْرَدًا فَبَعِيدٌ، وَيَصِيرُ قَيْدُ النِّدَاءِ حَشْوًا، لِأَنَّهُ فِيهِ تَكَلُّمٌ، وَبِأَحْكَامِهِ أَتَى، فَلَوْ قَالَ عَوْضَ ذَلِكَ :
وَابْنِ الْمَنَادَى الْمُفْرَدَ الْمَعْرِفَا

على الذى فى رَفَعِهِ قد عُرِفَا

- لكان أُبَيِّنَ فى المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعَرَّبَ بدلاً،
نَصُّ على ذلك فى «التسهيل»^(١) واستشهد عليه بقول الله تعالى {إِلَى صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ} على قراءة الخفض^(٢)، وذلك بشرط صحة ولاية النعت
العامل، والشرط حاصل هنا. ثم يبين على ماذا يُبْنَى فقال : «على الذى فى رَفَعِهِ
قد عُهِدَا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعَرَّبُ به قبل النداء، من حركة
أو حرف إن كان معرباً.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعَرَّبُ بها هى بعينها التى
يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غير حركات البناء فى الحكم^(٣)، وإن تماثلت
فى الصورة فهى متضادة فى الحكم، كما تقدم فى بابه .

وكذلك الحروف يُعَرَّبُ بها غير التى يُبنى عليها وإن تماثلت فى الصورة.
فإنما معنى قوله : «على الذى فى رَفَعِهِ قد عُهِدَا» أى على ما يشبه ذلك،
لكن لما كانت حركات الإعراب والبناء وحرفيهما على لفظ واحد تَجَوَّزَ فى
العبرة، وهو تقرير اصطلاحى.

(١) ليس فى التسهيل، وإنما هو فى شرحه للناظم (ورقة ١٩١ - ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحزمة والكسائى.

وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيتان من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) فى الأصل (ت) «لما كانت فى الحكم» ولا معنى له، وما أثبتته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعرّف يُرفع قبل النداء بالضمة يُنبئني في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالالف بُنى على مثل ذلك، أو بالواو فكذا، فتنقول : يا زيد، ويارجل، فيما يظهر إعرابه وبنائه، ويا قاضي، ويا داعي، ويا فتى، إن كان ذلك تعذر^(١).

كل هذا يشمله قوله : «على الذي في رفعه قد عهداً» لأن المعهود في (رجل) الضمة الظاهرة وفي (قاضي، وفتى) الضمة المقدرة، وكذلك تقول : يا زيدان، ويا عمران، ويارجلان، ويزيدون ويا خالون، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يازيدان، ويزيدون) معربان لامبنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائي، في المفرد المعرّف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين^(٢).

ويجوز هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلاف في كونه معرباً أو مبنيّاً شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجوز ذلك هنا .

وأيضاً لو كان معرباً بإعراب الظاهر لم يكن له موضع من الإعراب كسائر ما يظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يطلب باللفظ والموضع معاً، وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجرى تابعه على الموضع، فلا يقال : يا زيدان العاقلان والعاقلين، ولا يا زيد العاقل / والعاقل، ولا ما أشبه ذلك، ولما كان ذلك جائزاً دلّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

(١) في الأصل و(ت) «إن كان ذلك تقدر» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٢.

قال الكسائي : وجدتُ النداءَ لأمْعَرَبَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافعٍ وخافضٍ^(١)، ووجدتهُ مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبهه المضاف، ولم أنصبه فيشبهه ما لا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتهُ بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فَرَقَ^(٢).

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد ردَّ عليه ابن الأنباري والسيرافي^(٣) وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَب قبل النداء، ودلُّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا»

وأما ما كان قبل النداء مبنيًا فهو الذي يذكره في قوله :

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

يعنى أن ما كان من المناديات مبنيًا قبل النداء فالحكم فيه أن تنوَّى في آخره الضمة، نحو : ياهؤلاء، ويامن فعل كذا، وياسيبويته، يارقاش، ويأنت، ويا إياك، وما أشبه ذلك.

وإنما عيَّن الضمُّ دون غيره لأنه لا يمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لا يُتَنَوَّى المبني ولا يجمع، فَيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : ياهذان؟

(١) في السيرافي «من ناصب ولا رافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٣٥ - أ)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٣٢٣/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) في المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٣٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٣٥ - أ).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنيٌّ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة والموصول فلاجل هذا عَيِّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضاً، لو كان معرباً لم يُعرب إلا بالضمّة، فلم يكن ليُبْنَى إلا عليها، وضمير «بَنَوْا» للعرب، وإنما عَيِّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن آخره قد استحقَّقته حركةُ البناء الأول أو سكونه، فلم يكن لِيُنْسَخ بهذا البناء الطارئ.

فإذا قلت : ياهؤلاء، لم يَبْقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا، ويامنَ فعل كذا، لا يَبْنَى إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلت : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارئ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى (أُمِّيَّة أو جُهَنِّيَّة) قلت : أُمَوِيٌّ، وَجُهَنِيٌّ، فاعتبرتَ الطارئ وهو النَّسَب، فلم تَحْفَلْ بِكَسْرِ بَنِيَّةِ التصغير المتقدِّمة.

وإذا صَغُرَتْ (عَصَوِيٌّ) المنسوبَ إلى (عَصَا) قلت : عَصَوِيٌّ، فلم تَعْتَبِرْ ما فعلت في (أُمَوِيٌّ) فكنت تقول : عَصَوِيٌّ؛ بل اعتبرتَ الطارئ وحده.

وهي قاعدة نَبَّه عليها ابن جنِّي^(١)، وهي أصوليَّة كُليَّة، فكان الوجه هنا أن يُبْنَى على الضمة، وهو البناء الطارئ، ويُهْمَل اعتبارُ ما قبل، كما أهملوا ماتقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكن، فبَنَوْها وإن كان التمكن باقياً.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لا يُخِلُّ بها، وذلك أن الحكم للطارئ إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لا يُخِلُّ أحدهما بالآخر في شيء - فلا بد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارئ».

نَسَخَ الحكم / المتقدم، لكن على وجهٍ لا يُخَلِّ به المتأخِّرُ جملة، لأنه $\frac{٢٣٠}{٣}$ مطلوب أيضاً كالطاريّ وذلك كمسألة «التصغير» مع «النسب» لما كان كل واحد منهما يَطْلُبُ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معاً فيه، لأن ياء النسب تَطْلُبُ في (أُمَيّ، وعُصَيّ) بتخفيف إحدى الياعين، وقلب الأخرى واوًا، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخرى - تضاداً فلم يكن بد من اعتبار الطاريء بحيث لا يُخَلِّ بالمُتَقَدِّم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمَوَيّ، وبنية التصغير^(١)] في : عُصَيّ، فحذفوا هناك إحدى الياعين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا ههنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حُكِمَ فيها للطاريء لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجْرَى عليه دون إخلال بالحكم الأول فلا يَنْصَرَفُ إلا إليه كمسألتنا، فإنَّ الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدَّرة حيث لا يزاحمها حركة أخرى، كالقاضي، والفتى، وقاضى ونحوها، فما ظنُّك إذا زاحمها حركة أخرى، كـ (مَنْ زِيداً ؟) (مَنْ زِيدٍ؟) في باب الحكاية، فلا نُكْرُ في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أوَّلَى.

وأيضاً فشانُ حركات الإعراب التساهل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولا سيما عند شَغْلِ المحلِّ بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطاريء في النداء تُشَبِّه حركة الإعراب، ولذلك يُعْتَبَرُ لفظُها وموضعُها، فدخلت في

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

حكم حركة الإعراب، وَيَسْتَطْعُ هذا كله في «علم الأصول العربية» وإنما نبهتُ عليه تَبَيُّناً لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمة، وإشعار كلامه بالتَّنْكِيت على حكم القاعدة.

ثم بَيَّنَّ فائدة تقدير الضم في المبنى قبل النداء بقوله : «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدُّدًا» يعنى أنه يَجْرَى على حكم المبنى في النداء الذى كان قبله معرباً، نحو : يازيد، ويارجل، في جميع الأحكام.

وبيانُ هذه الجملة أن المنادى المبنى على الضم في النداء إذا أُتْبِعَ فإنه يجوز فيه الحملُ على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنياً لأطْرَاد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنىٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ به مع ذِكر الفاعل منصوبٌ، وإذا كان كذلك فالمَجْدُد البناء يَجْرَى فيه هذا الحكم نحو : يازيد الطويل، والطويل.

وأما المبنى قبل النداء فقد يَتَوَهَّم أنه لايجرى ذلك المجريمن جهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجْرَى عليه التابع، فاحتاج إلى التنبيه على أن المبنى قبل النداء [إذا قُدِّرَ له الضم يجرى بذلك التقدير على حكم المبنى في النداء المعرب قبله، ولايمنعه البناء قبل النداء]^(١) حكم البناء الحادث الآن، ولا اعتبار بحركته، وهذا من باب الحكم للطارئ المذكور آنفاً، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وَقَلَّ من يَتَبَّه عليه.

وقوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرَى) مبنى من الرباعي من : أَجْرَيْتُهُ مُجْرَى كذا، أى جعلته يَجْرَى مَجْرَاه، وعلى حُكْمه.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أى نوع من أنواع البناء التى ذكر الناظم / قبل هذا يدخل بناء المندى؟ وإنما قيل في بنائه : إنه أشبه الصوت كغاق وحوب^(١)، أو وقع موقع المضم، أو أشبه كاف المخاطب، وهذه ليست تشبه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلم هناك على البناء اللازم فلا سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض الموجبات تنبيهاً على البعض الباقي فكذا. وإن قلنا : حصر موجبات البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال. ويمكن أن يكون مبنيًا لشبه الحرف، وهو كاف الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو قولك : النجاءك، ورويدك، وأرأيتك، أو حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كاف (لك، ورويدك) ونحوه ، أصله الاسمية ، فإن (يازيد) مقصود فيه معنى الخطاب، أو تضمن معنى حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كله مما يدخل تحت ما ذكر الناظم .

ولم يبين المنكور والمضاف وشبهه - وإن كان فيه ذلك المعنى - لأن المضاف قد دخل فيه ما يرجح جانب الإعراب، وهو الإضافة المختصة بالاسماء المعربة في الغالب. والذى أشبه المضاف أجرى مجراه .

وأما النكرة فلمأ لحقها التنوين طالت به، فأشبهت المضاف. وأيضاً، فإن المندى جار مجرى (قبل، وبعد) في أنهما يعربان حال إلحاق التنوين والإضافة، ويثنيان إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضاً بنى المندى على الضم كما بنى عليه.

(١) غاق : حكاية صوت الغراب، وحوب : صوت تزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤، ٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيّة التي له على ما أصله البناء، ك(مَنْ، وَكَمْ)
وعلى الضم لأنها حركةٌ لا تكون له إعراباً.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبنى، وحَصَرَ أنواعه، عَطَفَ بذكر المعرب،
وحَصَرَ أنواعه أيضاً، فقال :

والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافَا

وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

يريد أن المنادى إذا كان منكوراً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف - فهو
منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأما (المنكور) فهو الذي كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء
مقصوداً قَصْدُهُ، كقول الأعمى : يارَجُلًا خُذْ بِيَدِي.

ومنه ما يقول المَذْكُورُونَ بالكُسُوف : اليومَ اذْكُرُوا اللهَ يا غَافِلِينَ.

ومنه ما أنشده سيبويه من قول عبد يَغُوثَ بن وَقَّاص الحارثي^(١) :

(١) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والخصائص ٢/٤٤٨، وابن يعيش ١/١٢٨، والتصريح
٢/١٧٦، والاشموني ٣/١٤٠، والخزانة ٢/١٩٤، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦.

وعرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامي : جمع
نُدَّمان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق
اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم
الكلاب الثاني.

فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغًا

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ الْأُتْلَاقِيَا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ماكان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضةً أم غير محضة، وكان المضاف مقصوداً بالنداء أم لا، نحو: يا ضاربَ زيدٍ، ويا طالعَ جبلٍ، ويا غلامَ زيدٍ. ومنه: { رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ^(١) } { يَا صَاحِبِي السُّجْنِ ^(٢) } وهو كثير.

وأما (الذي أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملاً في غيره نحو: / يا ضارباً زيداً، ويا ماراً بزید، ويا خيراً من زيدٍ، ويا قائماً أمس، ^{٢٣٢}/_٣ وما أشبه ذلك من العوامل التي تتعلّق بها المعمولات، ومنه: يا حسنّاً وجهه، ويا قائماً أبوه، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه مُسمّى بهما نحو: يا زیداً وعمراً، وكذلك يا ثلاثةً وثلاثين، مُسمّى به، فإن لم تُسمَّ به فقولان، قولُ الفارسي: إنه مفرد معطوف على مفرد نحو: يا زیداً والرجل ^(٣). وقيل: إنه جار مجراه في التسمية.

وإنما وجب الإعراب هاهنا للطول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت: هل يدخل هنا في (شبه المضاف) النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفرداً نكرة قبل النداء، نحو: يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يئخل، ويكون منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول:

(١) سورة البقرة / آية: ١٢٧.

(٢) سورة يوسف / آية: ٣٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عَظِيمٍ»^(١) وأنشد سيبيويه لذي الرُّمة^(٢):

أَدَارًا بِحُزْنِي عَجِبَ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

إذ لم يقصد إلا داراً واحدة، فليس بمنكُور، وكذلك ما أنشده أيضاً لتوبة بن الحمير^(٣):

لَعَلَّكَ يَأْتِي سُنَانًا فِي مَرِيدَةٍ

مُعَذِّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُنُورَهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأخص^(٤):

أَلَا يَأْخُذُكَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(١) مجمع الزوائد ١٤٨/٢.

(٢) ديوانه ٣٨٩، والكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٦/١، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعري ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، والخزانة ١٩٠/٢، والعيني ٢٣٦/٤، ٥٧٩ وحزى: جبل من جبال الدهناء. والعبرة: الدمعة. وماء الهوى: هو الدمع، لأن الهوى سببه ويرفض: ينصب متفرقا. والترقق: أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاؤق. والبين مطلع قصيدة يتفزل فيها بصاحبه مى.

(٣) الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، ٢١٥، والعيني ٨٦/٤.

والتيس: الذكر من المعز والظب أو الوعول إذا أتى عليه حول. ونزا: وثب وتحرك عند السفاد. والمريرة: الحبل المحكم القتل. يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع ٣٩/٣، ٢٤٠، ٤٠٨/٤، ٢٢٨/٥، ٢٧٥، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦، والخزانة ١٩٢/٢ وذات عرق: موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يحيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبه عندها. وقيل: إن النخلة كناية عن المرأة، وهى من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُوْمِل فيه المفرد معاملةً المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه^(١).

ويُرشَّح هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التي تُبَيِّنُها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِلَ إلى النداء موصوفاً، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمِيَةِ، وتعريفُ القَصْدِ لايقْدَح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يبقى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفةِ نحو : يا زَيْدُ الكريمُ، فكنتَ تقول على هذا : يا زَيْدُ الكريمُ ، وذلك لايجوز. والناظم ليس في كلامه مايعيِّن اختصاصَ ذلك بما عُرِفَ بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإن النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلأُفَعْل كذا، ويارجلأُفَعْل كذا.

ومن البناء قول الأَحْوَص، أنشده سيبويه^(٢):

يَادَارُ حَسْرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا

وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

(١) الكتاب ١٨٢/٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢٠١/٢.

وحَسْرُها : غيرها وأذاها. والبلَى : القدم. وسفت : ذُرْتُ وطُيِّرْتُ. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تنثره الريح.

وأنشد أيضا للطرمّاح^(١):

يادارُ أقوتُ بعدَ أضرامِها

عاماً وما يغنيك من عامِها

وأنشد أيضا لعمر بن قنّاس^(٢):

ألا يابيتُ، بالعلّياءِ بيتُ

ولولا حبُّ أهلك ما أتيتُ

أفلا ترى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة،

وقد نصّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال : ويجوز نصب ماوصف

من معرفٍ بقصدٍ وإقبال^(٣)، فأتى بلفظ «يجوز»

وكلام الناظم لا يقتضى / هنا إلا اللزوم، فقد يقال: إن هذين $\frac{٢٢٣}{٣}$

الوجهين مانعان من أن يجرى المنادى الموصوفُ إذا كان مفرداً مجرى
المنادى المَطُول.

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم).

وأقوت : أقفرت. والأصرام : جمع صِرْم - بالكسر - وهو الفرقة من الناس ليسوا
بالكثير.

ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدى ذلك عليه شيئاً.
ويرى «وما يُنْكِيكَ من عامها».

(٢) الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (بيت)

يخاطب بيتاً يعيش فيه أحباب له، ويقول : لي بيت غيبك بالعلّياء، ولكني أو ترك عليه لأنني
أحب أهلك وأودهم، ويَعِدُه :

ألا يا بيتُ قومك أبعدونى كائى كلُّ ذنبٍ قد أتيتُ

(٣) التسهيل : ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوباً، وهو موصوف بصفة النكرة،
نكرة نحو ما تقدم من قوله : «أَدَارًا بِحُزْوَى»^(١) وسائر النظائر، لأنه لو كان
معرفة بالقصد والإقبال لكان لا يُوصف إلا بالمعرفة.
ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجل) إلا الكريم - بالالف واللام
- ولاتقول : يارجلًا كريمًا، أو كريمٌ.

وقد حكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيث^(٢)، وأخبر سيبويه : أنه
سمعه من العرب الموثوق بهم، أعنى تعريفَ الوصف، وحمل قوله^(٣) : «يادارُ
أَقْوَتُ» على أن «أَقْوَتُ» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله^(٤) :

* يادارُ حَسْرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا *

وسائر النظائر، وعليه رأى الخليل وسيبويه وغيرهما^(٥).

والجواب عن الأول : أنه لو سُمع في المعرفة لكان ولا مانع منه في
القياس، لأن قَصْدَكَ إلى نداء (زيد العاقل) كَقَصْدِكَ إلى نداء (رجل عاقل) فكما
تقول : يارجلًا عاقلًا، كذلك تقول : يازيدًا العاقلَ، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتعامة :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَتِ لِلْعَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

(٢) الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذي سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادَارُ أَقْوَتُ بَعْدَ أَصْنَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَقَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مَوْرًا

(٥) الكتاب ٢٠١/٢.

العاقلُ) أنك في هذا وصفتَ ما كان منادى، وفي مسألتنا وصفتَ غير مُنادى،
لكنك نقلته إلى النداء موصوفاً، فأشبهه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.
فالحاصل أن ما ألزم في السؤال يلتزم. سلّمنا أنه لا يكون في المعرفة.
فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أُحوجُ إلى الوصف من
المعرفة فكُونُ وصفِها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها،
فافترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القصد واجبٌ لاجئ، وذلك لأن
النداء تارة يردُّ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لا بد من النصب، كما يردُّ على
العامل مع معموله، والمعطوف مع المعطوف عليه في التسمية، فلا يكون بُدُّ من
النصب.

وتارة يردُّ على الاسم غير موصوف، فلا بُدَّ من البناء، لأن الصفة إنما تردُّ
على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلا بُدَّ من
تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةً أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.
فعلى اعتبار القَصْدَيْنِ جاء الوجهان، وإنما تدخل المسألة في المنادى
المَطْوَل على التقدير الأول ولا خيرة فيه، فصَحَّ كلام الناظم بدخول المسألة
تحتَه.

وأما مآرَاه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضى أن المنادى معرفة، وهو مع
ذلك موصوف بصفة النكرة^(١)، فلا يستقيم على ظاهره فهمه.

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال.

وما قيل من أن «أداراً بحُزْوَى»^(١) وأشباهه نكراتٌ - فغيرُ مسلّم
بأنه مشبّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا / $\frac{٢٣٤}{٣}$
طالعاً جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامراً) مسمًى به معرفة، وإن كان اللفظ
لفظاً النكرة، فكذلك تجعل (يارجلاً عاقلاً) بجملة معرفة، وإن كان اللفظ
لفظاً النكرة.

فإن قيل : ما الدليل على أنها من المنادى المقصود دون المنكور؟
فالجواب : أن الدليل النقل عن الأئمة أنه كذلك، وأيضاً فقولُه^(٢) :
* لعلك يا تَيْساً نَزاً في مَرِيرَةٍ *
«التَّيْسُ» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلي الأَخِيلِيَّة، فإذا ثَبَتَ هذا
كان دخول المسألة تحت عبارة «شِبْهُ المضاف» ظاهراً.
فثَبَتَ من كلامه أن المَعْرَب من المناديات ثلاثة أنواع : المنكور
المفرد، والمضاف، والشَّيْبِية بالمضاف.
والنحويون يَعُدُّون من ذلك بحسب الإعراب نوعاً رابعاً، وهو
المجرور باللام في «الاستغاثة». وفي «التعجب» الشَّيْبِية بها.
وهو غير داخل على الناظم؛ إذ قَيَّدَ إعرابها بالنصب، وهو مجرور،
وسَيَذْكُرُه في موضعه.

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أَدَاراً بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَيْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُنْزَرُهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عَادِمًا خِلَافًا» حال من ضمير «انْصَبَ» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقاً من النحويين، لاخلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لا يَنْتَهِزُ خلافاً، وذلك أن «ثعلبا»^(١) أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للآلف واللام نحو : ياحسنَ الوجهِ، وياقائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضمُّ «حَسَنَ» و«قَائِمَ» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعدومة.

قال المؤلف في «الشرح»^(٢) وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : يامُهِتُّمُ بنا لاتَهْتَمُّ - بضم مُهْتَمُّ - مع أنه شبيهه بالمضاف.

ثم أوَّلَ الحكاية على أن «بِنَا» يتعلَّقُ بـ(لاتَهْتَمُّ) لا بـ(مُهِتُّمُ) وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون قائلًا أيضا بجواز الضم قياساً في نحو : يامُهِتُّمُ بِنَا لاتَهْتَمُّ.

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدُّ به أن يكون خلافاً ، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنِّفين يَحْكُونُ الوِفَاقُ نفيًا للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب^(٣) ممَّا يفعل ذلك في مواضع من «مختصره» الفقهي^(٤)، نَبَّهْنَا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ - ب) بتصرف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرئاً نحويًا مالكيًا، أصوليًا فقيهاً، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أذكاء العالم. وصنف في الفقه مختصراً، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتاباً من كتب الفقه.

فإن قيل : فَنُكْتُمُ أيضاً خلافُ غير ضعيف في المفرد المنكور، وذلك أن المازني يجعل ما جاء من ذلك في السماع مؤناً ضرورةً لاقياساً، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خُذْ يَدِي، وما أشبه ذلك. قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفاً لا يُعْتَدُّ به، وأيضاً خلافُ المازني في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لا يُتَصَوَّرُ نداءٌ منادئ غير مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْدِ إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، / $\frac{230}{3}$ فلا يكون فيه إلا الضم في غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازني في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهل في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلَافًا» يرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع^(١)] لم يأتِ بخلاف ما ذكرتُ لك من النصب، تنكيثاً على مارواه الفراء، وما أجازته ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضاً. ولم يتعرض الناظم للنصب ما هو، ولا للمبني هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشْعَرُ من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمْلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازم الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسي في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نصبت مابعدھا، والكلام
على ترجيح المذاهب غير لائق بالشرح :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ وَاِفْتَتَحْنُ مِنْ
نَحْوِ أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَاتِهِنْ
والضمُّ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمًا
أَوَّلِ الابْنِ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابن) ما حكمه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابن) خمسة شروط جاز
في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاءه على ماكان عليه من الضم الذي استحقه بكونه مفرداً
معرفة، سواء أكان غير موصوف أم موصوفاً بغير (ابن) فتقول : يا زيدُ بنَ
عمرو.

والثاني : فتحه إبتاعاً لـ(ابن) في فتحه نحو : يا زيدَ بنَ عمرو، وبهذا
الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكرت.

الشرط الأول : مانبّه عليه تمثيلاً بقوله : «ونحو زيدٍ» وهو في الحقيقة
موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيه بالمضاف لا يصح فيه الضم، والمنكورُ
لا يُوصف بـابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمُّ فيه ظاهراً، وذلك مانبّه عليه المثال أيضاً، لأن (زيداً)
اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدراً
فلا يُنَوَّى الفتحُ فيه.

قال المؤلف^(١): إذ لافائدة في ذلك، ثم حكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى: {يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ^(٢)} الوجهين - الضم والفتح - فإذا اعتبرنا هذا الشرط أخذاً من المثال، وكثيراً ما يعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجح مذهبه بما قال في «الشرح»: إنه لافائدة في تقدير الإِتْبَاع .

ومن وجه آخر، وهو أن الإِتْبَاع أمرٌ لفظي لا يحكمى، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح بالفتح بخلاف ما إذا لم يتبع، / فإن الضم $\frac{٢٣٦}{٣}$ والفتح غير متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيين. ومن عاداتهم تحصيل التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسب بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو: مُنْتَن^(٣)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(٤)، وَبِعِيرٍ^(٥)، ونحوه. فالصواب مارأه من التقييد بالظهور، وإنما يحسن تقدير الأمور الحكمية، كالإعراب والبناء وغيرهما.

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر» وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جني في المحتسب (٣٧/١) القراءة الأولى - أعنى كسر الدال واللام - إلى إبراهيم بن بن أبي عبلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله. ونسب القراءة الثانية - أعنى ضم الدال واللام - إلى أهل البادية، وقال عنهما: «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك: الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هي: شَعِيرٌ وَرَغِيفٌ وَزَنْبِيرٌ وَوَعِيدٌ، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيتها.

والثالث : أن يكون التابع له (الابن) لاغيره من الأسماء. نَبّه على هذا مثاله أيضا، فلو كان التابع غيرَ (الابن) لزم في (زيد) الضمُّ خلافاً للكوفيين، حسبما يُذكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابن) عَلمٌ يكون والياً له، وذلك قوله : (إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عِلْماً) وهذا الشرط يحترز به من أمرين :

الأول : ألا يكون ما قبل (الابن) علماً نحو : يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا فاضلُ ابنِ زيدٍ فهذا لا بُدَّ فيه من الضم حتماً، لأنه لم يَلِ (الابن) علماً، فنَصُّ كلامه أن الضم مُتَحَتِّمٌ عند فَقْدِ الْعِلْمِيَّةِ مما قبل (الابن) يُفْهَمُ منه أن علميَّة ما قبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ما قبله علماً، لكن غيرَ والٍ له؛ بل فُصِّلَ بشيء آخر بينه وبينه، نحو : يا زيدُ الفاضل ابنَ عمرو، فلا بد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : «إِنْ لَمْ يَلِ» وإِطْلَاقُهُ (الْوَلَايَةَ) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به. والخامس : أن يقع بعد (الابن) عَلمٌ أيضاً، فإن لم يقع بعده عَلمٌ فلا بُدَّ من الضم في المنادى نحو : يا زيدُ ابنَ الرجل، ويا عمرو ابنَ صاحبنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.

ومن ذلك ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

* ياحكُمُ بَنَ الْمُنْذَرِ بَنَ الْجَارُودِ *

(١) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٢٢، وابن يعيش ٥/٢،

والتصريح ٢/١٦٩، والأشمونى ٣/١٤٢، والعيني ٤/٢١٠، واللسان (سردق)

وبعده : * سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْنُونُ * *

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك.

وَأُنْشِدْ أَيْضاً لِلْعَجَّاجِ^(١):

* يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرُ *

وَيَدْخُلُ تَحْتَ تَحْتَ هَذَا الشَّرْطُ مَا إِذَا كَانَ (الابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ بَيْنَ لَقَبَيْنِ نَحْوُ: يَا كُرْزُ بْنُ بَطَّةَ، أَوْ بَيْنَ عِلْمٍ وَلَقَبٍ نَحْوُ: يَا زَيْدُ بْنُ كُرْزٍ وَيَا كُرْزُ بْنُ زَيْدٍ، لِأَنَّ الْأَلْقَابَ أَعْلَامٌ، وَكَذَلِكَ الْكُنَى كَمَا تَقْدِمُ لَهُ فِي «بَابِ الْعِلْمِ»^(٢).

وَوَجْهُ الْفَتْحِ الْإِتْبَاعُ لِحَرَكَةِ نُونِ (ابن) لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَمَّا كَثُرَ اسْتَعْمَالُهَا صَارَ كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ، فَجَازَ فِيهِمَا مِنَ الْإِتْبَاعِ مَا جَازَ فِي الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ نَحْوُ: أَمْرِيَّ وَأَبْنِيَّ، فَإِنَّكَ تُتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ الْآخِرِ، نَحْوُ: هَذَا أَمْرُؤُ وَأَبْنُؤُ، وَرَأَيْتُ أَمْرًا وَأَبْنَمًا، وَمَرَرْتُ بِأَمْرِيَّ وَأَبْنِيَّ. وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا كَثِيرًا، فَصَارَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، لَمْ يَجْزُ هَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ مَا فَصَّلَ فَاصِلٌ.

وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا كَثِيرًا، وَالْأَوَّلُ عِلْمٌ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ لَمْ يَسْغُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِ الْأَعْلَامِ إِذْ تَوَسَّعُوا فِي الْأَعْلَامِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، وَهَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو، فَيَمْنُ صَرَفَ (هَذَا) فَتَحْذِفُ أَيْضًا.

فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا زَيْدُ ابْنُ أَخِيْنَا، لَمْ تَحْذِفِ التَّنْوِينَ، / وَكَذَلِكَ: هَذَا $\frac{٢٣٧}{٣}$ غُلَامُ ابْنِ زَيْدٍ، فَلَا تَحْذِفُ.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/٢٠٤

وعمر: هو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة واليهما. ولا منتظر: لا انتظار يحثه على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر: الجزء ١ / ٣٥٧.

فإن قلت : لَمْ يَذْكُرْ هُنَا حَكْمَ (بُنْتُ) إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ (ابْن) مَعَ أَنَّ حَكْمَهُمَا
وَاحِدٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذِكْرِهِ؟

فالجواب : أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي (ابْن) أَكْثَرُ، وَالْكَلَامَ بِهِ أَشْهَرُ مِنْ (بُنْتُ) فَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لَهُ، وَعَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى (ابْن) سَائِعٌ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّعْلِيلِ،
وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ.

ومعنى قوله : «وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ»... البيت، أَنَّ الضَّمَّ فِي الْمَنَادَى لَازِمٌ إِذَا
لَمْ يَقَعْ (الابْن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ مُوَالِيَيْنِ، فَإِنْ وَقَعَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ الضَّمُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي
الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

وقوله : (أَوِيلِ ابْنَ عَلَمٌ) فَعْلٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «يَلِ» الْأَوَّلِ، دَاخِلٌ تَحْتَ حَكْمِ
الْجَزْمِ بِ«لَمْ» أَيْ : وَلَمْ يَلِ ابْنَ الْعَلَمِ، وَ(حُتِمَ) مَعْنَاهُ : أَوْجِبَ .
وقوله فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : « وَنَحْوُ زَيْدٍ » مَعْمُولٌ فِي الْمَعْنَى لِلْفَعْلَيْنِ بَعْدَهُ،
تَنَازَعَاهُ، وَالْمَعْمَلُ فِيهِ هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ «افْتَحَنَ» لِأَنَّهُ بَغِيرُ ضَمِيرٍ مَنْصُوبٍ،
و«لَاتِهْنُ» مِنْ : وَهْنٌ يَهْنُ، إِذَا ضَعُفَ، أَيْ لَا تَضْعُفُ عَنْ أَمْرِكَ، وَهُوَ مِنْ تَمَامِ
الْمَثَالِ.

واعلم أَنَّ هَذَا الْاِشْتِرَاطَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِيَاسِ وَعَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ، أَمَّا
فِي السَّمَاعِ فَلَا.

فَقَدْ قَالُوا : يَافْلَانُ ابْنَ فُلَانٍ، وَلَيْسَ الْأَسْمُ وَاقِعًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَيَاسَيْدُ ابْنَ
سَيْدٍ وَيَاضِلُ ابْنَ ضُلٍّ .

وَفِي تَمَامِ الشُّرُوطِ رَوَى الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ. ضَمَّ نُونُ (ابْن) فَتَقُولُ
: يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَهُوَ نَظِيرُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِضَمِّ لَامِ (لِلَّهِ^(١)).

(١) نَسَبَهَا ابْنُ جَنِّي فِي الْمَحْتَسَبِ (٣٧/١) إِلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ، وَقَالَ عَنْهَا إِنَّهَا شَاذَةٌ فِي الْقِيَاسِ
وَالِاسْتِعْمَالِ. وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهَا مِنْذُ قَلِيلٍ.

وأما مخالفة البصريين، فذكر عن الكوفيين أنهم لا يقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريم، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير^(١) :

فَمَا كَغَبُّ بَنٍ مَّامَةً وَابْنُ سُعْدَى

بَأَجُودَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا

رَوَّهَ بِنَصَبِ رَاءِ (عُمَر) وَمِثْلُ هَذَا شَاذٌ لَا يَعْتَدُّ بِهِ.

ويرد عليه اعتراض هنا، وهو أنه ترك شرطاً معتبراً في الحكم الذي قرّر، فإن جواز الوجهين لا يكون إلا إذا أعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يحكم له بحكم الإتياع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداء آخر - فلا يصح فيه إلا وجه، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمرو، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلاً، فلا بد من ضم (زيد) لأن البديل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه ما يتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قُدِّرَتْ قبل (الابن) حرف نداء فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامه ليس فيه ما يُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»^(٢) إلى هذا الشرط، وهو تحقيق الاشتراط.

والجواب : أنه فرض المسألة سماعية، لأنه قال : «وَنَحْوُ كَذَا» ولم يفرضها صناعية، وإذا كان كذلك فالمثال الذي ذكر، وما أشبهه، جائز فيه الوجهان على

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٢/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٢/٣، والخزاعة ٣٩٩/٩، والعيني ٢٥٤/٤، والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لَأَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلل في عدم تفصيل الأوجه $\frac{238}{3}$ الصَّنَاعِيَّة. والله أعلم.

واضمُّمٌ أو انصبُّ ما اضطرَّ أَرَأَيْتُمْ نُؤَنَّا

مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

أخبر في هذين الشطر أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحقَّ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ضمِّه، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضمُّم» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعدوم، فيبقى على ضمه.

وأيضاً : فيقوِّيه شَبَهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : رَدُّه إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو انصبُّ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضمُّم» إشعاراً بأن الفتحة إعرابٌ لابناء.

وجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبَّهه بالمضمر، أو وقوعه موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُف بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كإضافة، ومِثْلُ هذا الاسم الذى لا ينصرف، إذا نُونَ ضرورةً رُدُّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرئ القيس^(١):

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيزَةٍ *

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبقِ عربيُّ الاسمَ على جَرِّه بالفتحة حين اضطرَّ إلى صَرَفٍ مالا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى. وأيضاً فإنه بالتثنية أشبه المطول، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يسمع سيبويه النصب حسبما حكى عن نفسه^(٢).

وكأن الناظم قدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأولى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولا خلاف في جوازهما. فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف^(٣) ولأن السماع عليه^(٤)، أنشد سيبويه للأحوص^(٥)

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٣٤٣، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣، والعيني ٣٧٤/٤ وعجزه :

فقال لك الولياتُ إنك مرجلى

والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء، ومرجلى : تاركى أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) مابن القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف

٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٣٤٣، التصريح ١٧١/٢، الأشموني ٣/١٤٤، الخزائن ٢/١٥٠،

العيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته

الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وقالت بنت النُّضْر بن الحارث، واسمها قُتَيْلَة، حين قَتَلَ النبي صلى الله عليه وسلم أباهَا^(١):

أُمَحْمَدُ وَالضُّنَّ ضِنَّةٌ نَجِيبَةٌ

فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقٌ

وقال لَبِيد بن أبي ربيعة^(٢):

قَدَّمُوا إِذْ قِيلَ : قَيْسٌ قَدَّمُوا

وَارْقَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

أَرَادَ : يَا قَيْسُ،

وأما أبو عمرو وأتباعه^(٣) فيختارون النصب، لما تقدَّم من القياس،
والسمع أيضاً، كقول عَدِيَّ بن ربيعة أو أخيه مُهْلَهْل^(٤):

(١) الروض الأنف ٣٨٨/٥، والعقد الفريد ٣/٢٦٥، ٥/٢٧٩، واللسان (ضناً، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن. ومُعْرِقٌ : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» و«واحفظوا المجد»

والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيهاً بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشمونى ٣/١٤٥).

(٤) المقتضب ٤/٢١٤، وابن الشجري ٢/٩، والمنصف ١/٢١٨، وابن يعيش ١٠/٨، ١٠، والأشمونى ٣/١٤٥، المساعد ٢/٤٩٦، والخزانة ٢/١٦٥

والى : بمعنى (لى) وعدى : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء في حالة الدهشة والانزعاج.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّعْتَكَ الْأَوَاقِي
وقال كُثَيِّرٌ^(١):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا
مَكَانَ يَاجَمَلًا حُيِّيتَ يَارَجُلُ
ويُروى «مَكَانَ يَاجَمَلٍ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر^(٢):
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
مُـوَطِّئُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كلُّ حَقٍّ أَنْ يُبْنَى،
والذي هو كذلك المفردُ العَلَمُ كما تقدم تمثيله، والنكرة المقصودة المفردة نحو :
يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّرٍ، والبيت بعده، فكأنه نَبَّهَ على أنه لَا يُسْتَتَنَى من المبني
على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره
مما يجب بناؤه.

وزهد علماء سَبْتَةِ^(٣)، فيما حَدَّثَنَا شيخنا

(١) ديوانه ١٥٩/١، والهمع ٤٢/٣، والدرر ١٤٩/١، والأشمونى ١٤٤/٣، والعينى ٢١٤/٤
وقبله :

حَيْثُكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفَتْ فَحَى وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَاجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْتَه - بفتح فسكون - مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل العلم.

الأستاذ^(١) - رحمة الله عليه - إلى أن ذلك مختص بالعلم، وعللوا ذلك بأن
المعرف بالقصد والإقبال لضرورة تلحق فيه، لأنهم إن / أرادوا تنوينه ^{٢٣٩}
قَدَرُوهُ منكراً فانتصب.

ورواية بيت كثير يرد عليهم^(٢)، وأيضاً، فإن التنكير لا يتأتى في كل
موضع؛ بل لابد من موضع يكون قصد التنكير فيه مَخْلَافاً بمقتضى الحال،
فالأصح عموم الحكم.

و(ما) من قوله : «ما اضطراراً نُونا» منصوبة المحل على المفعولية،
تَنَازَعَهَا الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال : «مِمَّا لَهُ اسْتِحَاقُ ضَمِّ بَيْنَا» فحُتِمَ بقوله : «بَيْنَا»
وهو في موضع الصفة لـ « ضَمٌّ » بمعنى : ضَمُّ أَظْهَرَ وفائدة هذا التقييد
التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّمِّ الْمَقْدَرِ، فإنه، وإن كان مقدراً، يلحقه التنوين على
الجملة، كقاضٍ وَفَتًى، فأخرج الضم المقدر من هذا الحكم، لئلا يتوهم أنه
ينون ضرورةً وليس كذلك؛ لضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبنى أو
معرب، وعلى كلا التقديرين لا يضطر إلى تنوينه، لأن الحرف الذي قُدِّرَتْ
فيه الضمة ساكنٌ، نحو : ياقاضٍ، ويافتًى، فإذا نُونا حُذِفَ لالتقائه
ساكناً مع التنوين، فلم يُفِدِ التنوين في وزن الشعر شيئاً، كما أفاد إذا
كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبين في باب ما لا ينصرف
إن شاء الله.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي
(ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبي في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعني رواية «ياجمل» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشعرية»^(١) وكلامه فيها بناءً على أن تنويون المناهى جائز فى الشعر، لأن الكلام فى حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعاً لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام فى أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصر، كـ «الفصل» الذى لا يحتاج إليه، لأنه قد ترك من أحكام الكلام كثيراً، فكيف يذكر أحكام الشعر، وأحكام الكلام أكد بالاشك؟

فيُعترض من جهتين، من جهة كلامه فى «الضرائر» وهى أحكام أقلية، ومن جهة تركه أحكاماً أكثرية، وقواعد ضرورية، وكان قادراً على وضعها موضع تلك الأقلية.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» أكيدة بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدة بالنسبة إلى الجميع، فلا بد من الإلماع بشئ منها فى أثناء الأبواب، ليعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصاً بأحكام «الاختيار».

إلا ترى أن سيبويه بَوَّبَ على أحكام «الضرائر» على الجملة^(٢)، ثم نبّه فى الأبواب على تفاصيلها، فاتّبعه المصنّفون على ذلك فنى كتبهم المطولة والمختصرة، كالزجاجي وغيره، علماً منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لا يقصر عن الاحتياج للجميع، فلا بُدّ فى أن يكون الناظم قد اتّبعهم فى هذا المقصد.

(١) الضرورة فى الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه ما لا يرتكب فى النثر، كصرف ما لا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب ما يحتمل الشعر».

وأيضاً فقد تكون المسألة شهيرة طَبُولِيَّة^(١)، فينبه عليها لشهرتها، ولا تقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لحاق التنوين للمبنى في غير التنكير غريب، ويكاد يكون غير معترف به؛ إذ كان تنوين صَرْفٍ، وتنوين الصرف إنما يلحق حركة الإعراب اللاحقة للمتمكّن من الأسماء، الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل، فأنت ترى حركة الإعراب / لا يتبعها تنوين مع شبه [الفعل]^(٢) [المعرب، نحو : أحمد، وإبراهيم، فأولى^(٣)] ألا يتبع حركة البناء لشبه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد ألحقت هنا تنوين الصرف، أراد أن ينبّه على ذلك، وأنه جارٍ على وجه قياسي، لينبئ على ذلك القول في أحكام التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المبنى، وذلك أن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكلم لغير التقاء ساكنين ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشيء، وضَرْبٌ حَدَثَ دون شيء، وضَرْبٌ لم يحدث بشيء ولا حدث دون شيء.

فالأول : هو الإعراب، وهو يحدث بالعامل.

والثاني : هو البناء، ويحدث من غير عامل ولا غيره.

والثالث : المبنى هنا وفي باب (لا) فإنها تحدث عند حدوث حرف النداء

و(لا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقاً، ولا حرف النفي بعاملٍ نصباً في مفرد يقبل التنوين من غير تنوين.

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطبول في انتشاره، وقرعه لجميع الأذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبت من (س، ت).

(٣) في الأصل «فأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثاً بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركة الإعراب، وغير أثر العامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركة الإعراب، ولم يلحقه تنوين أشبه حركة مالا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التنوين في الضرورة، كما لحق مالا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لحاق التنوين على الجملة، إلا أن بعضهم حكّم الشبّه بما لا ينصرف، فردّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يردّ في حالة الجر مالا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجرد شبّه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تتبّع حركة المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدّمة لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول: إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُون، فكَذلك يُتَّبَع على اللفظ، والله أعلم.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَأْوَلُ
إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحِيَّ الْجُمْلِ
وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْفِيضِ
وَشَذِيَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لا يُجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلاً، وإنما يُخصّ ذلك بالاضطرار الشعري، إلا ما استثنى، وذلك لأن (يارجل) معناه كمعنى (يا أيّها الرجل) فصار معرفة بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت «أسماء الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استغنى بـ(اضرب) عن (لتضرب) فصار القصد

والإشارة في النداء كالعوض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : يا الرجل، ويا الغلام. وهذا مذهب سيبويه والبصريين^(١).

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقاً، وأجاز بعض / النحويين دخول (يا) $\frac{٢٤١}{٣}$ عليها إذا كان ثمة تشبيه، نحو : يا لأسدُ شدةً، ويا خليفةً جوداً. ودليل البصريين ما تقدم مضافاً إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع^(٢).

وأما القياسُ فقامسوا ذلك على لفظ (الله) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذا يجوز أن تقول : يا الرجل، ويا الغلام ، ويا الفاضل، ونحو ذلك. وأما السماع فقد أنشدوا^(٣):

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَأَ

إِيَّا كُـمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قبيل «الاختيار» لتمكُّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَأَ

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٣٣٥/١).

(٢) الإنصاف (٣٣٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن الشجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٩/٢،

والتصريح ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشعموني ١٤٥/٣

وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا^(١):

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي

وَأَنْتِ بَخْرِيْلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناء على ما احتجوا به.

أما القياس على (يا الله) فغير صحيح عنده، فلذلك استثناه من المسألة

فقال: «إلا مع الله» وذلك لأن هذا الاسم قد اختص بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأيضاً، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجه من القياس ليس في

غيره، حسبما يذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشنوذ بالمكان المكين، وإنما شأن العرب إذا أرادت

نداء ما هما فيه، إن لم تُرد حذفهما، أن تأتي بـ(أي) فتقول: يا أيها الرجل، أو

تأتي أيضاً باسم الإشارة فتقول: يا هذا الرجل، ولاتقول: يا الرجل ونحوه، إلا

في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (يا الأسد شدة) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس

صحيح، لأن تقديره: يامثل الأسد، ويامثل الخليفة. قال فحسّن لتقدير دخول

(يا) على غير الألف واللام^(٢).

(١) سيبويه ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والإنصاف ٣٣٢، وابن يعيش ٨/٢، والهمع ٤٧/٣،

والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك: أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت. وتيمت قلبي: أذلته واستعبدته. وعن: على، من باب «نيابة الحرف عن الحرف».

وقال أبو سعيد السيرافي: «كان أبو العباس - يعني المبرد - لا يجيز (يا التي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه. ومن أصحابنا من يقول: إن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف، كأنه قال: يا أيها التي تيمت قلبي» فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠١ - ب) وقيله: «وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضاً قياس صحيح»

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مِثْل) بمُزِيلٍ لِقُبْح الجمع بين (يا) والالف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (يا الرجل) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجل) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أن يقول : يا القَرْيَةَ ، لأنه في تقدير (يا أهلَ القرية) وما أشبه ذلك. ولا يقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور^(١)، فدلُّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ما ذهب إليه هنا، من منع إدخال (يا) على مافيه الالف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذي استثنى من ذلك فأجاز اجتماعهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (الله) فإنه لا يختص اجتماعهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعَةِ) فتقول: يا الله اغفرلي.

وعلَّ ذلك سببويه بأن الالف واللام لا يفارقانه، وهما فيه عوضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذي قال ذاك) لأن (الذي قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الالف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسمَّاه كزيدٍ وعمرو ، لأنك تقول : يا أيُّها الذي قال : ذاك كما تقول : يا أيُّها الرجل ، فامتنع أن تقول : يا الذي

قال : / ذاك، كما امتنع (يا الرجل) ولا يجوز أيضا: يا الصَّعِقُ،^{٢٤٢}
ولا يا الدُّبْران^(٢)، وإن كانت الالف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعِقُ الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصعق أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمرو.

عَوَضًا عن شيء من نفس الكلمة، كما كان ذلك في لفظ (الله) حين عَوَضَتْ من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه^(١).

والذي يصحح تنزلهما منزلة ماهو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة]^(٢) كما قال^(٣):

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ

على اسْنَمِكَ اللَّهُمَّ يَا إِلَهَ

كما أن الفعل الذي أوله همزة وصلٍ إذا سُمِّيَ به قطعتَ فقلت : جاعني أَقْتُلُ وإِضْرِبْ، ولو كانت في تقدير الانفصال لقالوا : (ياالله) موصول الهمزة، فهذا ! وجهُ ماجاء فيه.

والثاني : من المستثنيين محكيُّ الجمل، يَعْنِي به المنادي المسمى بالجملة التي تُلزم حكايتها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميت رجلاً بقولك : الرجلُ قائمٌ، فإنك تقول : يا الرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأَبَّطُ شَرًّا) لأنه لايتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضُهُ في بعض^(٤).

يَعْنِي أنه جملة يجب أن تُحْكَى ولا تُغَيَّر عن حالها.

== [اللسان - صفق]

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء، وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه [اللسان - دبر].

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، بتصريف في الألفاظ،

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، واثبتته من (س، ت).

(٣) المساعد ٥٠٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

وعَلَّلَ ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاً له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبرد^(١) عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : ياالَّذي قام. قال : وهو قياس صحيح^(٢). يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاً له كذا.

ولم يعلِّلَ سيبويه إلا بما تقدم، فَمَنَعَ دخولَ (يا) على (الذي قام) مسمَّى به، كما لايجوز أن تنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسماً، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، فكذلك (الذي) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، كالحارث والنَّضْر ونحوهما، مما فيه الألف واللام .

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل»^(٣) لأنه قال : «وَمَحْكِي الْجُمْلَ». و(الذي قام) ليس من محكى الجمل، لأنه يَجْرى بوجوه الإعراب، وصلته، وإن كانت جملةٌ داخلَةٌ فيه كالجزء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها «التسهيل» و«شرحَه» وكان فيها مصيباً؛ إذ ليس التقدير ماقدره المؤلف، وإلا لزم ذلك في كل منادى، فيقدرُ فيه : يامقولاً له كذا، لأن الحكاية في التَّسْمِيَةِ بها وغيرها سواء، فزِيدُ وعمرو ونحوهما في النداء لايقدرُ معهما شيء، فكذلك كل ماجرى مجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المبني بالألف واللام [فلم يَسْغُ فيه إلا ماساغ فيه]^(٤) ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّمَ أنه يقال في النداء : يااللَّهُ، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويضُ، وهو إلحاق الميم

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - ب).

(٣) ورقة (٢٠١ - ب).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الاصل و(ت) وأثبتته من (س).

المشددة آخر الاسم عوضاً من (يا) في أوله، فيقال : اللهم، فإذا الوجهان جائزان، والأكثر (اللهم)، فعليه معهود الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللهم)

وفي قوله : «بالتعويض» تنبيه على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونها ^{٢٤٢}
عوضاً من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداءً، والميم هاهنا بدل من (يا) ^(١) قال : فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مبنية في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها ^(٢). وهذا مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضاً من (يا) وإنما هي مختصرة من (أُم) وأصل الكلام : يا الله أُمنا بخير، إلا أنهم لما كثرت استعمالهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلَمْ) في : هَلْ أُم، و(وَيْلَمْه) في : وَيْلُ أُمّه، و(عِم صَباحاً) في : أَنْعِم صَباحاً، و(أَيْش) والأصل : أَيْ شَيْءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضاً من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيذكر، فدل على أنها غير عوض، لأن العرب لاتجمع بين العوض والمعوض منه.

وقول البصريين أصوب، لأن المستفاد من قولك : اللهم، هو عين المستفاد من قولك : يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لعلم، وكل ما قدره الكوفيون لدليل عليه، فوجب أطراحه. وما جاء من الجمع بينهما

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) نفسه ١٩٦/٢.

فشاذٌ لا يقاس عليه، وقد أفسدوا دعوى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها^(١).

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألا يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : يا اللَّهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوّض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذُّ يَاللَّهِمَّ فِي قَرِيضٍ » لأن الشاذ هو الذي لا يجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعة : (يا اللَّهُمَّ) وما قالوه^(٢) مرجوح، فإن القياس إنما يجرى إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعاً كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فشأ بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشعر، ولا وُجد في الشعر إلا شاذاً، كما قال الناظم : « وَشَذُّ يَاللَّهِمَّ فِي قَرِيضٍ ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهاار عدم الجمع، فقد فهم بسبب ذلك أن العرب لا تجمع بينهما في السَّعة.

ولم يعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لا ينبغي أن يُعمل جزأً وكيف اتفق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسن، فما وُجد مشهورا عندهم، لا يتحاشي من استعماله في النثر والنظم،

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التي ترجع إليها «وماقاله» على الأفراد، وما أثبتته هو الذي يوجبها السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولاً، لكن إن كان المعارض نادراً
أطرح ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهداً مثله
أعملاً / معاً.

٢٤٤
٣

وما وجد عندهم غير مشهور بل كان نادراً، فإن كان لمعارضٍ
أشهر ترك الأندر للأشهر.

وإن لم يكن له معارضٌ أصلاً أعمل، وإن كان إنما سُمع في
الشعر؛ إذ لم يقدّم دليل على أنه مما اختص بالشعر، فيحمل على أنه من
مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه مما اختص بالشعر،
قاله الشلّوبين^(١).

وقد تقدم التنبيه منه على شيء من هذا، ومحلُّ بسطه «الأصول»
فالكوفيون لم يعتبروا هذا الأصل؛ بل تلقّوا كلَّ ما جاء في كلام أو شعرٍ
نادراً أو شهيراً، فقاوسوا عليه، وجد له معارضٌ أو لم يوجد، فلم يلتفتوا
إلى المعارض.

وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاق القياس، وانخرمت عليهم أشياء من
الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهل التحقيق البناء على مثل هذه «الأصول» المحققة
الاستقرائية مطرداً عند الخليل وسيبويه، وغير مطرد عند الكوفيين –
اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونِعماً فعَلُوا.

وقوله : « شَذُّ يا اللَّهُمَّ في قَرِيضٍ » يريد أن الجمع بين (يا) والميم
شَذُّ في القريض وهو الشعر وهو (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من : قرضتُ

(١) سبقت ترجمته.

الشعر، أَقْرِضْهُ قَرْضًا، فهو قَرِيضٌ ومنه قول عبيد بن الأبرص : «حَالُ الْجَرِيضِ
دُونَ الْقَرِيضِ»^(١) قاله الجوهري^(٢).

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال
الأخفش : هو كل ما كان على جزعين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري
للأغلب العجلي^(٣):

أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَرِيضًا
أُمُّ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَغَرِيضًا

ومراد الناظم الأول

فمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو زَيْدٍ^(٤):

إِنِّي إِذَا مَا أَحَدْتُ أَلْمًا
دَعَاؤُ يَا إِلَهَهُمْ يَا إِلَهَهُمْ

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريض : العضة. والقريض : الشعر،
وحال : منع.

والمثل قاله عبيد حين اشتنشه المنذر قوله : «أقفر من أهله ملّحوب» وقد هُمّ بقتله. ويضرب لكل
أمر يعوق نونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (روض)
وبعده :

* كلاهما أجيدٌ مُسْتَرِيضًا *

(٤) نواذر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحاسب ٢٣٨/٢، وابن الشجري ١٠٢/٢، وابن يعيش
١٦/٢، والمغني ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشموني ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢،
والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)
والحدث : ما يحدث من أمور الدهر. وألمّ : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز^(١) :
وما عَبَّيْكَ أَنْ تَقُولِي كُؤْمَا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا أَللهُمَّ
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا
وقال الآخر^(٢) :

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا أَللهُمَّ
وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى
تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ
وما سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ انْصَبُ وَاجْعَلَا
كَمْ سَنَقِلُّ نَسَقًا وَبَدَلَا
وإن يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا
فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعُ يُنْتَقَى

(١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (أله)

يروي «أَوْصَلَيْتِ» و«يَا أَللهُمَّ مَا»

وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر. والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه وتقديسه.

وهللت : قلت : لا إله إلا الله. وصلبت : دعوت، أو أدبت الصلاة الشرعية.

والشيخ هنا : الأب أو الزوج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.

(٢) الإنصاف ٣٤٣.

في النسخ التي نرجع إليها «فصل» فقط، وما أثبتته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يذكر فيه التوابع الخمسة، وهى النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعَتِ المنادى، لأن لها فى تَبَعِيَّتِهِ حكماً زائداً على ماتقدّم.

ولما كان النعت داخلاً فى التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالفٌ للأصمعى فى منعه نعتِ المنادى مطلقاً، ومخالف لسيبويه فى تفصيله؛ إذ منع نعتَ ماكان مختصاً بالنداء نحو: يامَلَأْمَانُ، ويالْكَاعِ، واللَّهُمُّ. ومن $\frac{٢٤٥}{٣}$ ثُمَّ أَعْرَبَ (فَاطِرَ) من قوله تعالى: «قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١) منادى ثانياً أو بدلاً^(٢).

فالناظم موافق للمبرد المُجِيز لنعتِ المنادى بإطلاق^(٣).

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضاً فإن فى القرآن: {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ}^(٤) والظاهر أنه نعت. وتقديرُ استئنافِ النداء خلافُ الظاهر، و(البدل) فى المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابع المشتق أن

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢

وَمَلَأْمَانُ : لنيم، يقال للرجل إذا سُبُّ : يامَلَأْمَانُ، ويالْوَمَانُ، ويَا مَلَأْمُ، وهو خلاف يامَكْرَمَانُ. وَلِكَاعِ : الأمة أو اللثيمة.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ - ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتا. وحكى يونس : يافاسقُ الخبيث^(١)، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر^(٢):

فما كَعَبُ ابنِ مَامةَ وابنِ سَعْدِ

بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عَمْرُ الجَوادِ

فالقياسُ والسماعُ مُتَعاضِدانِ على الجوازِ مطلقا، فيما اختَصَّ بالنداءِ وفي غيره .

وما احتجَّ به الأصمعي من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت ، مردودُ بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تُعتبر مطلقا، كما لم تُعتبر مشابهة المصدرِ الأمرِ في نحو : ضرباً زيدا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، فلم يَزِدْ على ذلك.

كما أن (فَعَالٍ) العَلَمُ لَمَّا بُنِيَ حملاً على (فَعَالٍ) المأمور به^(٣) لم يَزِدْ على بنائه شيئاً من أحوال ماحِملٍ عليه، ونظائر ذلك كثيرة. وأيضاً فإن سَلَّمَ أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير - فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارين، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسُهُ، على الغيبة، ويازيدُ نفسُكَ، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضرر البتَّة لاقتصروا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسُكَ، فلا يقولون : ياأنتَ نفسُهُ .

(١) الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالٍ) العلم مثل : قَطَام، حَدَام، ورقاش، أسماء نساء.

و(فَعَالٍ) المأمور به مثل : نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ، وَدَرَاكٍ، بمعنى : انْزِلْ واتْرُكْ وأدْرِكْ، وهى أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتباراً بحال الاسم الظاهر، ولا يمتنع القول بإطلاق الجواز، حسبما يظهر من الناظم. وبسّطُ حكم التوابع على ما يُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه^(١)، أن المنادى إذا أُتبع على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوباً، كالمضاف، والشبيه به، والمنكور، فهذا القسم لا يختلف حكمُ التابع معه في جميع ما تقدّم في التوابع، فالنداء وغيره في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن إذا كان نعتاً، أو توكيداً، أو عطفَ بيان، نحو : يا غلامَ زيدَ الطويلَ، ويا ضارباً أبوه الفاضلَ، وكذلك يا أبا عبدِ اللهِ محمداً، ويا بني تميم أجمعين لا يجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابع ذِي الضمِّ حُكْمُهُ كَذَا» فقيّد موضع المخالفة الذي يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذِي الضم على الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقْلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا».

فيكون التابع في قوله : «تابع ذِي الضمِّ» لا يُريد به عمومُ التوابع؛ بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطفُ البيان والتوكيد، فلا يُؤخذ له على ^{٢٤٦}/_٣ إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابعُ ذِي الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة حكمه كذا، وأما إذا كان بدلاً أو نسقاً فحكمه حكمُ المستقلِّ.

(١) المنطوق - عند علماء الأصول - هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى ما يستنبط منه - أو بعبارة أخرى : هو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق - وهو خلاف المفهوم، الذي هو ما دلَّ عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيًا على الضمّ، وهو الذي أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجعله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافًا من غير أن تلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقًا، وذلك قوله : (المُضَافُ دُونَ أَلْ) و«المضاف» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمَّة^(١)، وياعمرُو ضاربُ زيدٍ، ويارجلُ صاحبَ عمروٍ، ومثله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيلِ.
وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمروُ أخانا. وفي (التوكيد) : ياتميمُ كُلُّهم.

وجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لا يعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيدُ أيضًا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمي تابع المبنى على الضم ماسوى ماتقدّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويا بكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : يا غلامُ زيدٍ، ويارجلُ بكرٍ. وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت^(٢)) : يازيدُ الفاضلُ، وفي (البيان) : يا غلامُ زيداً، وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعين^(٣).

(١) الجمة - بضم الجيم - من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبتته من (س).

وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرؤبة^(١):

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنِ سَطِرًا

لَقَائِلُ يَانَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

يُروى هكذا^(٢). ويروى: «يا نصرُ نصرًا نصرًا»^(٣) بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويروى أيضا بالضم على (البدل)^(٤).

ويدخل في هذا القسم ما استثنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بآل نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهُ [ويا عمرو الطويلُ القامةُ، يجوز في (الحسن، والطويل) الوجهان، الرفع، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول: يازيدُ الحسنُ الوجهُ]^(٥) والرفع حملا على اللفظ نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهُ.

وإنما جاز فيه الرفع وهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله: «وماسواهُ اِرْفَعُ أو اُنْصِبْ» أي ماسوى المضاف العارى من الألف واللام، من التوابع

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣، والمفني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن: كتين. والأسطار: أسطار المصحف الشريف، يعني آيات القرآن الكريم. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، ويَعده:

بَلِّغْكَ اللَّهُ فَبَلِّغْ نَصْرًا

نَصْرَ بْنَ سَيَّارٍ يُثْبِنِي وَفَرًا

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفع والنصب معاً. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوّل نحو : يازيد الضاربُ عمرًا، والضاربُ عمرًا، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوّل^(١) وهو : الحسنُ الوجهِ فالمطوّل أولى، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النسق، وحكمه، حسبما نصّ عليه، حكمُ المستقلِّ بالنداء، وقد تقدّم ذلك، وأن المنادي إن كان مفردا معرّفا بُنى على ما كان يُرفع به، وإلا أُعرب نصبا، فكذاك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجعلاً كمُسْتَقْلٌ نَسَقًا وَبَدَلًا».

(نَسَقًا وَبَدَلًا) نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ(اجْعَلْ). والمفعول / الأول $\frac{٢٤٧}{٣}$ الكاف في «كُمُسْتَقْلٌ» عَلَى حَدِّ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢) :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

فالكاف اسمٌ كـ (مِثْل) والنسق : أراد به المنسوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعية، فإن كانا مفردَيْنِ مقصودَيْنِ بالنداء بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ مطلقاً، إلا ما استثنى في المنسوق.

فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرو، وياخالدُ ومحمدُ.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلَبَتْهُ غلبةٌ سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدر.

وكذلك إن كان المنادى معرباً نحو : يا عبد الله ومحمد، أو كان المعطوف عليه معرباً أيضاً والمعطوف مفرداً أو مضاف نحو : يا عبد الله وزيد، ويا عبد الله وأبا بكر.

وكذلك البدل نحو : يا زيد أخانا، ويا رجل زيد، ويا عبد الله أخانا، ويا أبا عبد الله زيد، وما أشبه ذلك.

ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشترَكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البدل، لأنه المقصود بالحكم، فكان الحرف قد باشره، سواءً أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرَح الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقة الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدّم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو ولى حرف النداء.

وذهب المازني، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يا زيد وعمرو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يا زيد والنضر، والنضر، ويا خالد والغلام، والغلام.

وما قالوه مخالف للسمع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذي الألف واللام أن هذا صالح لولاية (يا)، فلم يكون بُدً من اعتباره بذلك، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل»^(١) : «ما رآوه غير بعيد من الصحة إذا لم تتوإرادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد، نحو : حسبتُ زيداً وعمراً حاضرين، وكانُ خالداً وسعداً أسدان.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثنى، وذلك يُصيرُه مَعطُولا، فلا يسوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب، لأنه يشبه ما إذا سَمِيتَ بـ(زيد وعمرو) فإنك تقول : يازيداً وعمراً، ليس غيرُ، فصار مثل نداءك ثلاثة وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالأشياء الواحد : يا ثلاثة وثلاثين، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياء منفصلة متعددة : يا ثلاثة والثلاثون، وهو قول الفارسي^(٢).

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيد وعمرو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ^{٢٤٨}/_٣ فيهما.

وأما البناء في أحدهما دون الآخر فمُشْكَل. فإن قيل : فليكن كالنعت والمنعوت وغيره قيل : النعت غير مقصود بالنداء لنفسه، وإنما هو من تمام الأول، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإن كل واحد منهما مقصود، فصارا شيئين مُنْفَكَيْنِ، فالصواب ما ذهب إليه هنا. والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب) .

(٢) الإيضاح : ٢٣٤ .

والثانية : مسألة البدل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابن مالك في «الشرح»^(١) أن يُجَرى مجرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبدل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقلّ، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفع والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بآل، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحة هذه المسألة مُرتبةٌ على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه^(٢).

وقد بيّن ذلك في (باب البدل) فإن القائلين بأن العامل في البدل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استدلّوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيدُ، ويا أخانا زيدُ.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقلّ بمقتضى العامل، فلم يَجْزُ لنا أن نخالف ما التزمته.

هذا مقصود ما احتج به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجواز القياسي الذي لا يعتبر التكلم به لأنه لم يُسمع - فذلك لا يقدر فيما قال هنا، مع مافيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذي يُتكلم به فقد صرّح في (باب البدل) من «الشرح»^(٣) على المنع من ذلك، فوافق كلامه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهى أن ابن الأنباري أجاز رفع النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنياً نحو : يازيدُ صاحبُنا^(١).

ورده المؤلف باستلزامه تفضيل فرع على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بدُّ من نصبه، فلو جُوز رفع نعت مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال^(٢).

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوّل، فلو اعتُبر ماقال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربُ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلُّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أخاً ورَقاءً»^(٣) بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شىء، وهو أنه خصَّ «التابع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لا يكون في المبنى على الألف أو الواو نحو : يازيدان، ويازيدون، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب) : «أجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً، نحو : زيدُ صاحبُنا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٣/٢) وهو بتمامه :

أَزِيدُ أَخَاوَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَانِراً فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وهو أيضاً من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

وروقاء : هي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثار. وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفرداً جنو بالكسر فالسكون. ومعناه : إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنتك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنى كُلُّهُ، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمينِ، / ويازيدونَ القائمون ٢٥٠/٣ والقائمينِ، إذا نُعتَ بالمفرد.

فإن نُعتَ بالمضاف قلت : يازيدانِ صاحبِ عمرو، ويازيدونَ أصحابَ عمرو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنى على غير الضم مايجرى مع المبنى على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابع غير (أى) واسم الإشارة، من منادى كمرفوع، إن كان غير مضاف الرفع والنصب» إلى آخره^(١)، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبيّن في «الشرح» مراده من ذلك^(٢)، فكان من حقه هنا أن يحرّر عبارته فيقول : تابع ذى البناءِ، أو مايعطى معنى مراده.

فلو قال مثلاً : تابع مبنى مضافاً دون أل – لأعطى العموم في الجميع، وصَحَّ الإطلاق.

ثم استثنى من المنسوق ماكان منه بالالف واللام بقوله : « وإن يَكُنْ مصحوبَ ألْ مانُسِقاً » إى آخره.

يعنى أن ما عطف على المنادى المضموم عطف النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفع والنصب، فإذا قلت : يازيدُ والرجل – جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

(١) التسهيل : ١٨١.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ – أ) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : {يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} ^(١) {بَرَفَعِ (الطَّيْرُ) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ، وَأَبَى نَوْفَلٍ، وَأَبَى يَحْيَى، وَأَبَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ} ^(٢) . وَبِنَصْبِهِ وَهِيَ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ.

وَأُنْشِدُ الزَّجَاجِي ^(٣) :

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّرَا
فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

هَذَا بَيَانُ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ الرِّفْعُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي رَأَاهُ النَّازِمُ إِذْ قَالَ : «رَفَعُ يُنْتَقَى»
أَيُّ يُخْتَارُ. انْتَقَيْتُ الشَّيْءَ، بِمَعْنَى : اخْتَرْتُهُ، وَنَقَاوَةُ الشَّيْءِ : خِيَارُهُ.
وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُويهِ، وَالْمَازِنِي ^(٤) .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُخْتَارَ النَّصْبُ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ،
وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍو، وَيُونُسَ، وَالْجَرْمِي ^(٥) .

وَالثَّالِثُ : التَّفْرِقَةُ، فَإِنْ كَانَ الْمَنَادِي نَكْرَةً مُقْبَلًا عَلَيْهَا فَلَيْسَ إِلَّا الرِّفْعُ، وَإِنْ
كَانَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ - فَكَمَا قَالَ الْخَلِيلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ^(٦) .

(١) سُورَةُ سَبَأٍ / آيَةٌ : ١٠ .

(٢) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢٦٣/٧ .

(٣) الْجَمَلُ ١٦٥، وَابْنُ يَعْيشَ ١٢٩/١، وَالْهَمْعُ ٢٨٢/٥، وَالدَّرَجُ ١٩٦/٢، وَاللِّسَانُ (خَمْرٌ) وَالْخَمْرُ -
بِالتَّحْرِيكِ - مَا وَارَاكَ مِنَ الشَّجَرِ وَالْأَبْنِيَةِ وَالْجِبَالِ وَنَحْوِهَا، وَوَهْدَةٌ يَخْتَفِي فِيهَا الذَّنْبُ .

(٤) الْكِتَابُ ١٨٦/٢، ١٨٧، وَالْمُقْتَضَبُ ٢١٢/٢ .

(٥) الْمُقْتَضَبُ ٢١٢/٤ .

(٦) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ١٣٢/٣ .

والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِلْمَحِ الصفة^(١) فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد^(٢)، واختاره ابن عبد المنعم السبتي^(٣)، حسبما أخبرنا شيخنا الأستاذ، رحمه الله عليه^(٤)، بذلك.

ووجه اختيار الرفع مطلقا ما فيه من مناسبه اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيه بالإعراب، والتابع ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف.

وأيضاً فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفرداً ألا ينصب.

وأيضاً فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيره، كان المنادى نكرةً أولاً قال سيبويه لمّا حكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثرُ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنَّضْرُ^(٥) - يعنى بالرفع - فإذا كان يحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختياره أولى، ولذلك اختاره الناظم لأنه $\frac{٢٥٠}{٣}$ منقادٌ للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس أت من وراء السماع، ولذلك يقول سيبويه : قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ^(٦).

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤.

(٣) سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ٢٦٦/١ بالروایتين.

وهذه «قاعدة» موضعُ شرحها «الأصول» فكلُّ ما علَّل به أربابُ المذهب الآخر لا تنهض مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أولُ الفصل «تابع ذى الضم» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مفسَّره (الزِمَةُ) أى انصب تابع ذى الضم المضاف دون أل الزِمَةُ نصباً و«الحيل» جمع حيلة و«مانسُق» اسم «يكن» و«مصحوب أل» هو الخبر. والصحوب هو الذى صحبه غيره، أى صحبته الألف واللام.

وأيُّها مصحوب أل بعد صفة

تلزم بالرفع لدى ذى المعرِفة

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ(أى) واسم الإشارة هنا حكماً غير ماتقدم ويريد أن (أياً) الموصولة بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداء فإن الذى يتبعها لزوماً أحدُ ثلاثة أمور :

إمّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمّا اسمُ الإشارة، وإمّا الموصول الذى فى أوله الألف واللام.

وذلك أن (أياً) إنما جىء بها ليُتوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدَّم - لا تجتمع معهما، فاتوا بـ (أى) لذلك، كما أتوا بـ(ذى) التى بمعنى (صاحب) ليُتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاءَ التَّنْبِيهِ عوضاً من الإضافة والصلة، وتوكيداً للتَّنْبِيهِ الذى فى (يا) ثم أتوا بما أرادوا نداءه فقالوا : يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها المرأةُ، ونحو ذلك، وألزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأجروه صفةً لـ(أى).

فقوله : «أيُّها» مبتدأ، و«مصحوب أل» إن كان مرفوعاً، مبتدأ ثان، خبره صفة .

و«تلزم» من صفة قوله : «صفة» أى صفة لازمة.

و«بعدُ» متعلّق (مصحوبٌ) و(بالرفع) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلَزَمَ) العائد على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذي هو أيها، مصحوبٌ أل بعدها صفة لازمة لها حالة كونها مرفوعة ، عند ذي المعرفة . ومعناها أن (أيها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدّم.

وقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ» يريد أهل المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيثاً، لأنه حَشَوُ بغير فائدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ما تقدّم من الأوصاف^(١)، لأنه قدّم لـ(أيها) أوصافاً، منها ما هو مُتَّفَق عليه، ومنها ما هو مُخْتَلَف فيه، ولكن أهل الحِذْق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أى) فأما المُتَّفَق عليه فهو وقوعُ مافيه الألف واللام بعدها، وكونُهُ لازماً لا يُستغنى عنه، فلا أعلم خلافاً في صحة قولك : يا أيها الرجل، وأن صفة (أى) لا يجوز تركها، فلا يقال : (يا أيها) مقتصرّاً عليه. وأما المُخْتَلَف فيه منها فكونُهُ صفةً، وكونُهُ مرفوعاً.

أما كونه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنْفُون عنه كونه / صفة؛ إذ ليست (أى) $\frac{٢٥١}{٣}$ عندهم موصولة، وإنما هي اسم تامٌّ مبهمٌ يُتَوَصَّلُ به إلى نداء ذي الألف واللام.

(١) لا يخفى مافي هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التي تقيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر - فيما يلي - الاحتمال الثاني لهذا التنكيث بقوله : «وأما رجوع التنكيث على هذا الأخير فممكّن أيضاً» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، ويلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.

وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ما تقدم من الأوصاف وإما أن يكون راجعاً إلى ما ذهب إليه المازني من جواز الرفع والنصب في تابع «أى» - ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك - والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونها موصولةً، وأن مابعدا صلةً لها، لكن
حُذِفَ المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : يا أيُّها هو الرجل، كأنه : يا الَّذِي هو
الرجل، ولا يُتكلَّمُ به .
ورُدَّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوّل . قالوا : وهذا لا يلزم ، لأن
الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يطوّل الاسم بالمعمول.
وأيضاً لو كان كذلك لَلَزِمَ النصب في (بَعْلَبَك) ونحوه إذا نُودِيَ، وليس
كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز أن ظهور المبتدأ، ولكان أوّلَى
من الحذف، لأن كمال الصلة أوّلَى من اختصارها، فأن لم يفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ
على أنها على غير ما قال.

والثالث : أنها لو كانت موصولةً لجاز يُغْنِي عن المرفوع بعدها جملةً فعليةً،
وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أى) في
غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقاً وإن قلَّ. لكنهم التزموا معها ذا الألف
واللام دون زيادة، فدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقع بعد (أى) صفةٌ مطلقاً، كان مشتقاً أو
جامداً.

أمّا إذا كان مشتقاً فظاهرٌ إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو:
يا أيُّها الفاضل.

وأما إذا كان جامداً فكذلك أيضاً، إلا أنهم استجازوا هنا الوصفَ
بالجامد، وهو قول النحويين المتأخّرين ونصُّهم.

وأماً (ابن مالك) فقد ذَكَرَ أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً عطفُ بيانٍ لصفة، ويَجْرى مذهبه في (أى) وهو نَصُّ ابنه في «شرح هذا النظم»^(١). وقد تقدم استدلاله على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»^(٢) وتقدم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان^(٣). ونَصُّ هنا على الصفة.

ولما كان كذلك أمكن أن يكون رأيه كراى النحويين في كونه صفةً وإن كان جامداً، ويكون مستثنى من حده المتقدم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ما هنا كالتخصيص، أو التقييد، وهو الأولى .

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظ الصفة، والمراد عطفُ البيان، كما فعل في «التسهيل»^(٤) اتكلاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقاً، فلا يدخل له (هذا الرجل) ولا (أيها الرجل) وأما كَوْنُ ذي الألف واللام مرفوعاً فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني^(٥) إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ.

قال الزجّاج في «معانيه» : ولم يُجْزَ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مطروح مربود لمخالفة كلام العرب.

(١) شرح ابن الناظم للألفية ٥٧٦ .

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٢٨ - ب) .

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأً، فلأجل هذه المسائل - والله أعلم - / نبّه بقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ».

وأما رجوع التثنية على هذا الأخير، فممكّن أيضاً، ولاسيما وهو رأى ضعيف جداً لا يليق بمنصب المازني.

وإنما لزم الرفع في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد لا ينتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام، و(أى) لم تَتِمَّ بعدُ، فلا تقول : يا أى، ولا يا أيها، وتسكت، لأنه مُبْهَم يلزمه التفسير، فصار هو (الرجل) بمنزلة اسم واحد، كائنك قلت : يارجل.

والنوع الثاني مِمَّا تُوصَفُ به (أى) اسمُ الإشارة، وهو الذي نبّه عليه في قوله :

وَأَيْ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

وَوَصَفُ أَيْ بِسُـوَى هَذَا يُرَدُّ

يعنى أنه قد ورد عن العرب وصفُ (أى) باسم الإشارة الذي هو (ذا) نحو : يا أيُّ هذا الرجلُ، ومنه ما أنشد سيبويه^(١).

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢، وابن يعيش ٧/٢

والبيت لدى الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كان هذا المنزل لدروسة، وتغير اثره، وانطماس معاله لم يبق فيه أحد.

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي

كَأَنَّكَ لَمْ يَغْهَدْ بِكَ الْحَيُّ عَاهِدُ

وإنما وُصِفَتْ (أَيُّ) بِـ (ذَا) وهى مبهمَةٌ مثلها، لأن (ذَا) لما وُصِفَتْ بما فيه الألف واللام، فصارت هى وُصِفَتْهَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ - صَحَّ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا (أَيُّ) الَّتِي لَا تُوصَفُ إِلَّا بِمَا هُمَا فِيهِ.

بهذا وَجَّهَهَا سيبويه^(١)، وعلى هذا نَبَّهَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ: «وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» أَيْ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي النِّقْلِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهَا كَمَا شَاءَتْ.

وَرُويَ عَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَدِيمًا أَسْتَوْحِشُ مِنْ وَصْفِ (أَيُّ) بِـ (ذَا) وَأَرى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُمَا مَعًا مُبْهَمَانِ، حَتَّى رَأَيْتُ لَأَبَى عَمْرٍو فِي بَعْضِ كُتُبِهِ مِثْلَ الَّذِي أُنْكَرْتُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: قُلْتُ لِأَبَى عَلِيٍّ: إِلَّا أَنْ اِنْضَمَّامَ (الرَّجُلِ) إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَفِيدُهُ اخْتِصَاصًا قَالَ: فَهَذَا يَقَعُ بِـ (الرَّجُلِ) فَأَيُّ حَاجَةٍ بَنَّا إِلَى (هَذَا)؟
قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢): وَهَذَا مِنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَبَى عَلِيٍّ تَحَكُّمٌ، وَرَدُّ لِمَا قَالَتْ الْعَرَبُ وَاسْتَحْصَنَتْهُ، وَمِنْهُ^(٣).

* أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ *

قَالَ: وَمَا يَأْتِي عَلَى طَرِيقِ التَّأْكِيدِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، مَعَ أَنْ (هَذَا) يَقْرَبُ بِهِ^(٤)، وَ(أَيُّ) أَكْثَرُ إِيهَامًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٩٣/٢.

(٢) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٣) سَبَقَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ.

(٤) فِي (ت) «يَقْرَبُ مِنْهُ».

دليل ذلك أن (هذا) يتبعه عطفُ البيان، ولا يتبع (أيًا) ويُوقف عليه،
ولا يُوقف على (أيُّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبَهِّمة»: وكأنك أردت أن
تقول : (يا الرجل) ولكنك قرَّبت بـ(ذا)^(١) انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ما تقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذي في أوله الألف واللام نحو :
يا أيُّها الذي قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ
الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ}^(٢) وإنما وُصل بـ(الذي) اعتباراً بصورة الألف واللام،
وكونه يعامل في النعت به معاملةً ما هما فيه، ولشَبَّهها بالألف واللام
الموصولة في اسم الفاعل والمفعول، نحو : يا أيُّها القائمُ، ويا أيُّها الفاعلُ.
وهذا النوع هو المراد بقوله: «أيُّها الذي».

وقوله : «وَرَدَّ» خبرُ قوله : «وأيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أي
«وأيُّهَا ذَا» و(أيُّهَا الذي) وَرَدَّ في كلام العرب. وكان الأولى أن يقول :
وَرَدَّا، بضمير المثني، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ما ذَكَرَ، $\frac{٢٥٣}{٣}$
كقوله^(٣):

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

(١) سيبويه ؟

(٢) سورة الحجر / آية : ٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».

ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ماذكر.

ثم في هذين المثالين تنكيتٌ على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وأيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» يعنى : وَرَدَ سَمَاعاً، فكأنَّهما على غير الاستعمال المستمر؛ إذ كان الأصل هو النوع الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يظهر أنه لم يجىء في المؤنث، ولا في المجموع غير (الَّذِينَ) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (يَا أَيُّتُّهَا ذِي) ولا (يَا أَيُّهَا أَوْلَاءِ) وكذلك لم يَأْتِ (يَا أَيُّهَا اللَّذَانِ) ولا (يَا أَيُّهُمَا الَّتِي) ولا (يَا أَيُّتُّهَا اللَّائِي) ولا ما أشبه ذلك.

ولكن القياس على ماسمع من ذلك فيه نظر، تركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالاته على السماع، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه مطلق الاستعمال كما نص عليه.

والثاني : أنه أتى بـ(ذا) غير مكسوة^(١) بـ(الكاف) فكان في ذلك إشارة إلى أن (الكاف) كالمنافية للنداء، وكذا نص عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لا ينادى، لأن الكاف للمخاطب، و(أولاء) غير الذى له الكاف، فكيف ينادى مَنْ ليس بمخاطب؟^(٢).

وما قال لازم في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يلتزم فيها قياساً، لما فيها من النظر.

(١) مكسوة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشَّيْءَ بكذا وكذا، إذا جعله تابعاً له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضاً.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

ثم قال : «ووصفُ أيُّ يسوَّى هذا يُردُّ»

يعنى أن (أيًّا) في هذا الباب لا توصف بغير ما ذكر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها] ^(١) مردودٌ لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : يا أيُّها ذو الجُمَّة، ولا يا أيُّها صاحبُ الرجلِ، ولا يا أيُّها زيدٌ، ولا : يا أيُّها مَنْ جاعني، ولا ما أشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (أل) وما صحبته، ولم يقيد ذلك بالجنسية، وهم قد نصوا أنها لا تكون إلا التي للجنس .

فـ (أل) الغالبة على الاسم، كالصُعق، والنَّجم، والدُّبران ^(٢)، والتي للمح الصفة، كالحارث والحسن - لا يجوز وصف (أي) بها، فلا يقال : يا أيُّها الصُعق، ولا : يا أيُّها الدُّبران، ولا : يا أيُّها الحارث.

وكذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو : الزيدان، والزيدون، والهندات، فلا تقول : يا أيُّها الزيدان، أو الزيدون، ولا : يا أيُّها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك.

وقد نبّه على هذا في «التسهيل» فقال : ويوصف بمصحوبها الجنسي ^(٣)، فترك هذا التقييد إخلالاً بلا بد .

والثاني : إطلاقه أيضاً في الوصف بـ(ذا) وهي عند سيبويه وغيره من النحويين إنما توصف بـ(ذا) التي وصفت بذى الألف واللام .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التي بين أيدينا.

(٢) مرّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث.

(٣) التسهيل : ١٨١، وفيه «بمصحوبهما».

وتأمل ما تقدم للفارسي والجرمي في الوصف بـ (ذا) فإنه مُشعر بهذا المعنى (١) .

فظاهر كلام الناظم صحة الاقتصار على اسم الإشارة في وصف (أى) وذلك مفتقر إلى / النقل ، ومخالف للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان $\frac{٢٥٤}{٣}$ على خلاف القياس ، كما قال الفارسي والجرمي (١) .

والثالث : أن قوله : «وأيها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ» فأطلق في (أى) بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارة يكون مذكراً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه صحيح ، وتارة يكون مؤنثاً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه غير صحيح ، فإنك تقول : يا أيتها المرأة ، ويا أيها الرجل ، ولا يقال : يا أيها المرأة .

وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك ، وأنه المقولُ خاصة ، ولاسيما وقد قدم في (أى) الموصولة نحو هذا ، وهو فيها صحيح ، وهما هنا غير صحيح ، قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ } (٢) الآية ، فعدم تقييد (أى) هنا على ما ينبغي خلل ظاهر .

والرابع : أن (ذا) و (الذى) إذا وقعَا صفتين فهما مرفوعا الموضع ، لأنهما كالمعرف بالآلف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يتوهم أنهما ليسا كذلك ، والحكم في الأنواع الثلاثة واحد ، ولا بدُّ لها من الرفع إلا على قول المازني (٣) ، وهو مردودُ عند الناظم ، فلو بين ذلك لكان أولى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيها الرجل .

(١) انظر : ص ٣١٥ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) إذ يجيز في التابع النصب كذلك ، وقد مرَّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووصفُ أيُّ بسوى هذا يُردُّ» حشَوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لو يبين أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاقتصار عليها مفهوما من كلامه ، كما أنه لما ذكر ما يقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فهم له أن غير ذلك لا يقع فاعلا لهما ، فكذلك هذا الموضع ، مع أن عادته في أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهه فائدة أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القول اعتباراً بالأصل فى الألف واللام ، من أنها ليست للمَحِ الصفة ولا للغَلَبِ ، ولذلك ترجع التى للمَحِ الصفة إلى التى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبة هى المعرفة فى الأصل ، لكن عَرَض لهما عارضٌ طارئٌ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يلتزم ، فقد نصَّ عليه بعض النحويين ، وأنت تقول : يا أيُّها ذا ، لأن (ذا) يَجْرى مجرى ما فيه الألف واللام ألا ترى أن قولك : (مررتُ بزيدٍ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزيدٍ الحاضر) فكما تدخل على ما فيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضاً فقد أشار فى «الشرح»^(١) ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك (٢) :

(١) ورقة (٢٠٢ - ١) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١

ويروى «فيمين وَغُلٌّ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرايبهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أَيُّهَذَا كُنْ لَا زَادُكُمْ

وَدَعَانِي وَاعْلَافِي مَنْ يَغْلُ

ثم قال : والأكثر أن يُجمع بين الإشارة والألف واللام ، ثم أنشد على ذلك بيتاً للفردق صدره (١) :

* أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومَتِي *

ونظيره قول طرفة (٢) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقول جميل بن معمر (٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَنْ أَحِبُّهَا

تَأْمَلْ كَذَا إِنِّي رَأَيْتُكَ أَعْنَفُ

/ فلم يلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّده أيضا في «التسهيل» (٤) ، $\frac{٢٥٥}{٣}$

ويكون وجه الجواز في قولك : (يا أَيُّهَذَا) ماتقدم أنفا ، وما في كلام ابن

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) وديوانه ٢/٢٢٤ ، وعجزة :

* أَجِدْكَ لَمْ تُعْرِفْ فَتُبْصِرُهُ الْفَجْرَا *

ومعنى (أجدك) أبجد ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولا يتكلم به إلا مضافا ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كال فجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحاسب ٢٣٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجري : الذى يكفى ويمتنع . والوعى : الحرب . وأشهد اللذات : أحضرها وأبأشرها . يقول : يا من يلومنى فى شهود الحرب لثلا أقتل ، وفى إتفاق مالى لثلا أفنقر ، وما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى أمارس الحرب ، وأنفق مالى ولا أخلفه لغيرى .

(٣) شعر جميل بن معمر - لم أجده فى ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكال الفارسي والجرمي^(١) : إذ ليس اسم الإشارة في الإبهام كأي .

وأما الثالث : فلا جواب لي عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يُفهم له الرفع باقتترانه بما له الرفع ، وهو ذوا الألف واللام .

وأيضاً فقد يقال : لما أتى بهما في أسلوب النقل المحض لم يتعرض لإعرابهما ، وترك ذلك للناظر القائس : إذ لافرق في وصف (أي) بين (الرجل) وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .
وعن الخامس^(٢) :

وذو إشارة كأي في الصفة

إن كان تركها يُفِيَتْ المَعْرِفَةُ

يعنى أن اسم الإشارة حكمه في الصفة حكم (أي) في التزام وصفه ، لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتقراً إلى التفسير ، لإبهامه عند المخاطب ، فهو يُفِيَتْ ترك الصفة معرفة المشار إليه عنده ، فحينئذٍ لا بد من وصفه ، كما لا بد من وصف (أي) على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن كات تركها» يريد : ترك الصفة (يُفِيَتْ المَعْرِفَةُ) . فتقول : ياذا الرجل ، يا هذه المرأة .

وجه ذلك : أن اسم الإشارة مُبْهَم كأي في الأصل ، فيلزمه من التفسير ما يلزمها ، إلا أن يكون معه ما يعينه .

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده في جميع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هامشها «هكذا وجد في نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُرَزَّ بن لُوذَانَ السُّدُوسَى ، أنشده سيبويه (١) :

يَا صَاحِبَ الْضَامِرِ الْعَنَسِ

وَالرُّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْجِلْسِ

وأنشد أيضا لعبيد بن الأبرص مُجِيباً لامرئ القيس فى قوله (٢) :

* وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا *

يَا ذَا الْمُخَوْفِنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ

حُجْرٍ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (٣)

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنياً عن الصفة ، لكون تركها لا يفيت المعرفة بل هى حاصلةٌ دونها ، فلا تلزم الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : يا هذا ، وتسكت ، ولك أن تأتى بها فتقول : يا هذا الرجل ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه .
والألف واللام فى « الصِّفَة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة فى (أى) لا الصفة مطلقا ، وعلى هذا فكل ما تقدم فى صفة (أى) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وابن الشجرى ٣٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخرز بن لوزان السدوسى أو لخالد بن المهاجر

والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شئ يعد للرحيل ، من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير ، وجلس ورَسَنَ . والأقتاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .

(٢) ديوانه ١٢٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٣) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجرى ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذى أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتمنيتى لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معترضٌ من جهة أنه أحال في التزام الصفة في اسم الإشارة على (أى) وقد قَدِّم في (أى) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بالالف واللام ، فلا بدُّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : يا هذا الذى قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغير صحيح ، لاسماعاً ولا قياساً ، فعدم / السماع ظاهر .

٢٥٦
٣

وأما القياس : فلو قلت : (يا هذا ذا الرجل) لكان تكراراً من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (يا هذا هذا) فلا يفيد الثانى غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقراً للبيان ، فتكراره لا بيان فيه .

والجواب عن هذا : أنه قَدِّم في (أى) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعده في معرض أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياساً ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذى) قيل : إن كان ذلك فليس في قوة ذى الألف واللام ، فلم يحفل به ، أو يقال : إنه أحال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم ، والله أعلم . واعلم أنه إنما قال : (كأنى في الصفة) لأنه لا يستوى حكم (أى) واسم الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضاً يستويان في أحكام (هذا الباب ، أعنى باب النداء .

الآتري أن (أيًا) يجوز حذف حرف النداء معها ، ولا يحسن مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولا أيضا يستويان في جميع أحكام^(١) التوابع وإن ساوآها في الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيًا) لا يجوز أن يجرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطف النسق ، والبدل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التأكيد ، وعطف البيان ، يجرّيان عليه أيضا زيادةً على جريان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبينٌ في غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة في كلامه ضروريٌّ لا بدُّ منه . والله تعالى أعلم .

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ

ثَانٍ وَضُمُّ وَأَفْسَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

هذه مسألة أيضا تتعلق بـ (فصل التوابع) وهي مسألة ترجم عليها أبو القاسم في «الجمل»^(٢) ، « باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما»^(٣) ، وذكر الناظم فيها أن (سعدًا) الثاني ، وهو (سعد الأوس) ينتصب لاغير ، إذ لم يذكر فيه سوى ذلك .

وأما « سعد » الأول ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضم ، فتقول : (يا سعد سعد الأوس)^(٤) ، ومثله : يا زيد زيد

عمرو .

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) في الأصل و (ت) «وهي مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم في الجمل» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك) .

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : يَاسَعْدُ سَعْدُ الأَوْسِ ، وَيَا زَيْدَ زَيْدَ عمرو .

ومثله ما أنشد سيبويه لجريز (١) :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمُ

لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَةِ عُمَرُ

وأنشد أيضا (٢) :

* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ *

وأنشد الفراء (٣) :

(١) الكتاب ٥٣/١ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وابن

الشجري ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ،

والخزانة ٢٩٨/٢ ، والعينى ٢٤٠/٤

ولأبالك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى جعل في كل خطاب يغلف فيه على المخاطب . ولا يلقينكم : من الإلقاء ، وهو الرمي . والسوّه : الفعل القبيح . وعمر : هو عمر بن لجا ، شاعر كان ممن يهاجيه جريز . ومعناه : امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن أوقعكم في بلية شديدة .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ والهمع

١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٢٠٣/٢ ، واللسان (عمل) وبعده :

* تَطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ *

وينسب إلى عبد الله بن راحة ، أو إلى بعض ولد جريز . واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيدا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحداتها .

(٣) أمالى ابن الشجري ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، واللسان (عدى)

والبيت للأخطل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزغ الخافض»

أَلَا يَا اسْلَمِي يَاهُنْدُ هُنْدَ بَنِي بَدْرِ

وإن كان حَيَانًا عِدِي آخِر الدَّهْرِ

وقدَّم الضمُّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثاني .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقي وجهُ ذلك لم يتَّعرض إليه

بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفية النطق غيرُ ضروري

؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو في المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يعرف

وجهاً لضم ولافتح ، وكذلك فعل في «التسهيل»^(١) / ولكنه قد أشار هنا $\frac{٢٥٧}{٣}$

إلى شيءٍ من توجيهها واختيار بعض التاويلات على بعض ، فلا بُدَّ من

ذِكْر ذلك وشرِّحه ، لأن أرباب المختصرات ، كالجزولي وغيره ، يشيرون

إلى التوجيه ، فَلْيُحَذَّ حَذُوهُمْ على الاختصار بحسب مايليق بالموضع ،

والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموماً فوجهُ ظاهر ، وينتصب الثاني إذ

ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .

والثاني: أن يكون (بدلاً منه) كأنه في تقدير المباشرة لحرف

الداء .

والثالث : أن يكون على (نداءٍ) مستأنف حُذِف منه حرفالنداء .

والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف

الداء ، ولا يجوز ذلك في البديل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العامل

كالتقدير المعنوي الذي لَا يُتَكَلَّمُ به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظي .

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوباً بإضمار (أعني) كائنه لما قال : يا سعدُ - قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدُ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذي يقدرُ في مواضع البيان .

والخامس : أن يكون (نعتاً) للأول كائنه قال : يأسعدُ المنسوبُ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه منبوحة ، وقد وجدنا ذلك : بجواز ما تقدّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بنادٍ على ما أصله ابنُ جني بقوله : لا يَمْنَعُكَ قوةُ القوى من إجازة الضعيف ، وبني ذلك على أصلٍ عربي حسن^(١) .
وأما إذا كان الأول مفتوحاً : فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البناء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحُ إعراب لقال : وضُمُّ وانصبُّ أو لا تُصبِّ .
وإذا كان فتحُ بناء ، والثاني : عنده معربٌ بالنصب لأمبني لقوله : (يَنْتَصِبُ) ولم يقل : يَنْفَتِحُ - كان ظاهرَ الميل لمذهب السيرافي ، وهو أن يكون أتبع حركة الأول المبني حركةً الثاني المعرب ، لأن (سعدُ الأوسِ) في بيانه للأول مثلُ (ابن عمرو) واجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان مناديان^(٢) .

(١) الخصائص ٤٨٨/٢ «باب اللفظ يرد محتملاً لأمرين من صاحبه أجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه» .

(٢) قال السيرافي في شرحه (المجلد الثالث - ورقة ٤٧ - أ) «مذهب سيبويه أن قولك : يازيد زيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ، ولاتأثير له في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثاني» قال السيرافي : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدُ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب» ١ هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ فى الأول بناءً ، وفى الثانى إعرابٌ،
ولعمري إنه ظاهر ، وثبت له نظير فى «باب النداء» متفق عليه .

والمسألة مُخْتَلَفٌ فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .
والثانى : مذهب سيبويه^(١) : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالأول ،
والاسم الثانى : مُقَمَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَرُ ذلك بمسألة (لا أَبَاكَ)
فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفى قوله^(٢) :

* يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ *

وقولهم : ياطلحة أَقْبِلْ ، وقول النابغة^(٣) :

* كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةَ ناصبِ *

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ،
وابن الشجرى ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، والمغنى ٢١٦ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والحماسة بشرح المزدقى
٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى ، والبيت بتمامه :

يَا بُؤْسَ لِحَرْبِ _____ رَبِّ التى

وَضَعْتَ أَرَاهُ فَاسْتَرْأَوْا

من قصيدة لسعد فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ،
ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذى كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهط : حطت أقدار قوم بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف . وفاستراحوا :
أثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٣) ديوانه ٢ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٨٣/٢ ، والهمع ٩١/٣ ،
والأشعمونى ١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والخزانة ٣٢١/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، وعجزة :

* وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطَى الْكَوَاكِبِ *

وكلىنى : اتركينى . وناصب : نر نصب وتعب . ويطى الكواكب : طویل يخيل للناظر إلى كواكبه
أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرد^(١) من وجهين :

أحدهما : أن أطراد الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقول سيبويه^{٢٥٨}_٣ يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه وليس بظرف ولا مجرور ، ولا الفصل في شعر ، فوجب القول بخلافه .

والثاني : أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منون ، ولو كان على ما يقول سيبويه لكان منوناً ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويل المذكور لا يقوى قوة الأول .

والثالث : مذهب المبرد^(٢) ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سعد» الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ، وإنما حُذِف لدلالة ما بعده عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِنْ قَالِهَا ، وقول الشاعر^(٣) :

* بَيْنَ ذِرَاعَى وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ *

وقد نُقِدَ عليه من ثلاثة أوجه :

(١) المقتضب ٢٢٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢٢٧/٢ .

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، وصدره :

* يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضٍ أَسْرُ بِهِ *

وهو من شواهد سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمغنى ٣٨٠ ، ٦٢١ ، وابن يعيش ٢٠/٣ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والأشعري ٢٧٤/٢ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، والعيني ٤٥١/٤ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك قال : «أسر به» .

أحدهما : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التنوين ، لزوال ما أُوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذف للإضافة ، فلما حذف المضاف إليه المعاقب للتنوين وجب رَدُّه ، كما فى (كُلُّ ، وبعض) ونحوهما .

والثانى : أنه لو كان كذلك لم يَخْتَص هذا الحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول : هذا زيدٌ زيدٌ عمرو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأول عنده محذوفٌ لدلالة الثانى عليه ، وهو مُطَرِّدٌ فى «باب الإعمال»^(١) ، فكونه اِختَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما قال .

والثالث : أن تأخُر الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحاً .

هذا ما اعتَرَضَ به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى سيبويه والمبرد فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مَقِيس فى النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد فى نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ من قالها ، حسبما تقدم فى «باب الإضافة»^(٢) ، وجَعَلَه قياساً ، فلمَ لمْ يُلْحَق هذا الموضع بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظم أَوَّلَى بهذا من المبرد ، لأنه يرى هناك جريانَ القياس ، فلو حَمَلَ المسألة هنا على حذف المضاف من الأول لَحَمَلَهَا على وجه مَقِيس أيضاً ، فكانُ عدولُه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من غير مُرَجِّح .

فالجواب بأمرين :

(١) يعنى باب «التنازع فى العمل»

(٢) انظر : ٤ / ١٦٦ .

أحدهما : أنه قد شَرَطَ في مسألة الإضافة أن يكون في الثاني عطفٌ في قوله :

بشَرَطِ عَظْفٍ وإِضافةٍ إلى

مثل الذي له أَضَفْتَ الأَوَّلَ

ومسألة «النداء» لاعطف فيها وإنما فَرَّقَ بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُرَ مع العطف لادونه فلو أُجْرِيَ هذه المسألة على ذلك لكان قد أجرها على ما ليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .
والذي يُرَجَّحُ هذا أن حذف المضاف مع عدم العطف قليلٌ بالاستقراء ، ومثْلُ (يَاسَعِدُ يَاسَعِدُ الأَوْسِ) ليس بقليلٍ قَلَّتْهُ في غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثاني : أنا لو سلَّمنا استواءهما لكان حَمَلُها على ما / حَمَلُها $\frac{٢٥٩}{٣}$ عليه أَوَّلَى بمسائل «النداء» وحملُ بعضِ الباب على بعضِ أَوَّلَى من حَمَلِها على باب آخر . وأيضاً فإن هذا الحَمْلَ لاتقَدِيرِ حذفٍ فيه ، فهو أَوَّلَى مِمَّا يقدَّرُ فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أَوَّلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه ، وهي من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكثر يدَيَّه ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز في (سَعِدَ) الثاني على رأيه وجهان :
النعْتُ ك (يَازِيدُ بنَ عمرو) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البديل لأنه في حكم الانفراد عن الأول ، أعنى بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافي ذلك كله .

وسعدُ الأوسِ هو سعدُ بنُ معاذ - رضى الله عنه - وهو سعد بنُ معاذ بن النُعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جُشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخزرج بن حارثة بن ثعلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد . وقوله : «سعدُ الأوسِ» وقوله : «وافتحَ أولاً» جاء بهما على نقل^(١) ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم ينقل لانكسر^(٢) .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحى أبى إسحاق الشاطبى .وقدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخته ضحوه يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

{المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

بَوَّبَ هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وُضِعَ لها فضلاً في «باب الإضافة» لأن لها في «باب النداء» حكماً زائداً على ماتقدّم هناك ، كما فَعَلَ هنا في التوابع ؛ إذ كان لها حكمٌ مختصٌ بالنداء .

وذكر هنا ثلاث مسائل هي المشهورة في الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرة ، [وإضافته إلى المضاف إليها]^(١) ، وإضافته إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهي التي في قوله :

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحٍّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا^(٢)

كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدًا

يريد أن المنادى إذا أُضيف إلى الياء - يعني ياء المتكلم - فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثلة الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيح الآخر ، فإن المنادى تاره يكون صحيح الآخر ، وتارة يكون معتلُّه .

فإن كان معتلُّ الآخر بالالف ، فلك فيه وجهان :

إبقاء الف على حالها ، وفتح ياء المتكلم بعدها على حده لو لم يكن منادى نحو : يَافَتَايَ . وَقَلْبُهَا يَاءٌ وَإِدْغَامُهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وفتح ياء المتكلم نحو : يَافَتَيَّ ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلُّ الآخر بالياء أدغمتها في ياء المتكلم ، وفتحت فقلت : يَاقَاضِي .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) في بعض نسخ الألفية والكتاب « إِنْ تُضَفَّ لِيَا » بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قد تقدّم في «باب الإضافة»^(١) ، فلم يحتج إلى إعادته هنا ؛ إذ لا يختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كان صحيح الآخر : فهو المقصود ، لأنه الذي يتصوّر فيه تلك الأوجه ، وهي خمسة :

أحدها : أن تحذف الياء ، وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنه في القرآن الكريم : { يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ }^(٢) ، { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }^(٣) ، على قراءة السبعة^(٤) . { وَقَالَ نُوحُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي }^(٥) . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عوض من التنوين ؛ إذ هما متعاقبان . وأيضاً .

فالياء حرف واحد كالتنوين ، وأيضاً لاتقوم بنفسها / حتى توصل بغيرها ^{٢٦٠}/_٣ كالتنوين ، وأيضاً موضعها الطرف كالتنوين ، فلما أشبهت التنوين من هذه الوجوه ، وكان التنوين يحذف في النداء - حُذفت الياء كذلك ، ولما حظور في ذلك ؛ إذ الكسرة التي كانت قبلها باقية لتدلّ عليها .

والثاني : إثبات الياء ساكنة نحو : يا غلامي ، وهو الذي أعطى مثاله الثاني ومنه ما روى عن أبي عمرو : { يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ }^(٦) . وقرأ هو ونافع وابن عامر : { يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ }^(٧) .

(١) انظر : ٤ / ٢٠٨ .

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر { قُلْ رَبِّ احْكُم } بضم الباء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجردي والضحاك وابن محيصن { رَبِّي احْكُم } بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .

وانظر : المحتسب ٦٩/٢ - ٧١ ، والكشاف ٢٣/٢ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ . وانظر : النشر لابن الجزري ٣٦٤/٢ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨ .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحكى سيبويه عن يونس أنها لغة^(١) ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى
القرشى^(٢) :

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَّكَ

لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

وجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنَتْ لأنها شبيهة بالتثوين في تطرفه
وكونه على حرف واحد ، والتثوين ساكن ، فأسْكِنْتَ لذلك .

وأيضاً : فالحركة مستثقلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب
إعلاله كَقَامَ وَبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء ؛ بل
هى جارية فى إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضم ، وهو الذى
ينبغى أن يُضبط به المثال الثالث فى كلام الناظم ، فإنه يمكن فى ضبطه
الضم . والفتح بغير ألف ، وإن كان مُحْكِيًّا فى المسألة ، فهى لغة ضعيفة لم
يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : يا غلامُ ، إذا ناديت
غلامك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب^(٣) .

(١) الكتاب ٢/٢٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤٧ ، والمنصف ٢/٢٣٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ٢/١١ ،
والهمع ٤/٢٨١ ، والتصريح ٢/٣٦ ، والعينى ٣/٣٩٧ ، والدرر ٢/٦٠ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر^(١) . وقرأ أيضاً : { قَالَ رَبُّ انصُرْنِي بِمَا كَذَبُوا }^(٢) . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (رَبِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله -^(٣) : هذا الوجه ينبغي ألا يجوز إلا فى موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } بضم الباء ، لأن الداعى مُقَرَّرٌ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة .

قال : وحذف حرف النداء هنا دليل آخر ، لأنه لا يطرّد حذفه من النكرة المقصودة ، واطرأ حذفه فى هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصودة . وقد حمل ابن جنّى القراءة على أنها مثل : «افْتَدِ مَخْنُوقٌ» و«أَصْنِجْ لَيْلٌ»^(٤) ، والأظهر خلافه .

ووجه هذه اللغة التكملة لشبّه الياء بالتنوين من حيث أزيلت الكسرة المحرزة لها حين لم يكن للتنوين عندهم مُحَرِّزٌ .

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢

وانظر : النشر لابن الجزرى ٢/ ٣٢٥ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .

وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثليين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبْه على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك :
ياعبدَ ، تريد ياعبدَي ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(١) :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتِ مَنِي

بَلَهْفَ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي

قالوا : أراد (يَالَهْفَا) فحذف الألف / اجتزأ بالفتحة منها ، كما

٢٦١
٣

اجتزى بالكسرة من الياء في : ياعبدَ .

والرابع من الأوجه : تحويلُ كسرة ما قبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء

المتكلم ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : ياغلاماً أقبلُ ، وهو مقتضى

المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف^(٢) ، ثم قال : وتقول :

ياعمّاً لاتفعَلْ ، ويأْمُنْنا لاتفعَلْ ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق
بهم . ثبت هذا في النُّسخة الشرقيّة^(٣) .

وجهُ هذه اللغة : الفرارُ من الياء المتحركة المكسور ما قبلها ، مع

كثرة الاستعمال .

وكل ما تقدّم من التصرفات وأنواع الحذف إنما أعانهم عليه كثرةُ

الدوران على ألسنتهم ، فإن النداء في ذلك كثرةٌ ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ

وغيره ، وإذا وقفت في هذا الوجه وقفتَ بهاء السكّت فقلت : ياغلاماًه ،

وياعمّاه ، فيضاهي المنسوب .

(١) الخصائص ١٣٥/٢ ، والمحاسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ،

والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشموني ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والمعيني

٢٤٨/٤ ويروي «فلست بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التي كانت متداولة عند المشاركة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثلته فتقول : يا غلامي أقبِلْ ، ويا عبدي لا تَقُمْ .

وجه ذلك أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف المخاطب ، فوجب لها الحركة لذلك ، وكانت الفتحة لختها على الياء دون الكسرة .

وقوله : (كَعْبِدْ عَبْدِي) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كَعْبِدْ ، وَعَبْدِي ، وَعَبْدٌ ، وَعَبْدًا ، وَعَبْدِي .

* * *

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهى إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وَفَتَحْ أَوْ كَسِرْ وَحَذَفْ الْيَا اسْتَهَرَ

فى يابْنَ أُمِّ يابْنَ عَمٍّ لَامَفَّرْ

ومقصوده أن (الابن) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأم) أو إلى (العَم) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ما ذكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمه كحكم غير المنادى . هذا هو الأصل كما تقدم فى «باب الإضافة»^(١) .

إلا أن العرب استثنيت من هذا الحكم اسماً واحداً ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأم) أو (العَم) نحو : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي .

ويلحق بهما ما أضيف إليهما (الابنة) عوضَ (الابن) فإن هذا له حكم آخر سيذكره .

(١) انظر ٤ / ١٩٣ .

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدم ، نحو : ياابن غلامى ، ويا ابنه
أخى ، وياأخاً أُمى ، وياصاحبَ عمى ، وياغلامَ أخى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذكر الناظم فى هذين اللفظين بالنصَّ وجهان :

أحدهما : فَتَح الميم من (أُم) فتقول : يا ابْنَ أُم ، وياابْنَ عَم ،
ومنه قراءة الحَرَمِيِّين وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنُ أُمٍ إِنْ
الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي)^(١) . الآية . (قَالَ يَاابْنَ أُمٍ لَاتَأْخُذْ بِلَحْيَتِي وَلَا
بِرَأْسِي)^(٢) .

والثانى : كَسَرَ الميم من غير ياء ، فتقول : ياابْنَ أُم ، وياابْنَ عَم ،
ومنه قراءة مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة^(٣) .

وهذا الوجه هو قوله : (أو كَسَرُ وَحَذَفُ الياء) . فقوله : (وَحَذَفُ
الياء) قيدٌ للكسر فقط ، لأن الياء لَاتَثْبُت / مع الفتحة ، فلا يصح نَقْى ^{٢٦٢}/_٣
مألا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهماً .

ويمكن أن يرجح حذفُ الياء إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف
أصلها الياء ، فكأنه اعتُبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد
أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيُذكر .

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .

(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .

وانظر : السبعة ٢٩٥ .

(٣) السبعة : ٢٩٥ .

ومثّل هذا في إطلاقه لفظ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقاً سيبويه على الألف هنا لفظ الياء وهي ألف ؛ إذ قال: وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم^(١) . قال : وعلى هذا قال أبو النّجم^(٢) :

* يَا أَبْنَةَ عَمٍّ لَا تُلَوِّمِي وَاهْجَعِي *

يريد في (يا ابنَ أُمٍّ) و (يا ابنَ عَمٍّ) حال الفتح .

وقاله الجرّمى في بيت أبي النّجم قال : يمكن أن يريد (يا ابنَ أُمِّي) ثم قلب الياء ألفاً ، ثم حذفت استخفافاً .

وقال ابن خروف : يريد سيبويه بقوله : (حذّفوا الياءَ) قلبوا الياءَ ألفاً ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : (حذّفُ الياءُ) من هذا القبيل .

وقوله : (اشْتَهَرَ) الضمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا في الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقترضى هذا الكلام أن هنالك من الأوجه ما لم يشتهر ، وقد أشار مفهوم الصفة في قوله : (وحذّفُ الياءُ) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذاً مع عدم حذفهما لم يشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي - بإثبات الياء - ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: يا ابنَ أُمٍّ ، ويا ابنَ عَمٍّ ، فالمجموع خمسة أوجه، هذه الثلاثة منها قليلة.

(١) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢١٤ ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ ، والهمع ٤/٣٠٢ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والأشمونى ٣/١٥٧ ، والعينى ٤/٢٢٤ ، والدرر ٢/٧٠ . يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبي زُبَيْد الطائي أنشدته سيبويه^(١) :

يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شُقُقَيْ نَفْسِي

أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ

وقال مَعْدٍ يَكْرِبُ المَعْرُوفُ بِغُلْفَاءَ^(٢) :

يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شِئْتُكَ إِذْ تَدُ

عُوتَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ

ويَحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ لقوله : (وَحَذَفُ الياء) مفهومٌ ، لأنه في قوة مفهوم

اللقب^(٣) ، ويكون قوله : (اشتَهَر) هو المُشِيرُ إلى مَا يَشْتَهَر .

وفى تقريره «الشُّهْرَةُ» في الوجهين ما ينبُّه على خلاف ما يظهر من

الزَّجَاجِي فِي «الْجَمَلِ»^(٤) ، من أن أثبات الياء أجودٌ من حذفها ، والأمر عند

النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه في هذا الموضع .

ويبقى النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : في تَنْزِيلِ هذه الأوجه وتَوْجِيهِها ، فأما من يُبْقَى ذلك على

الأصل ، فلا إشكال فيه ، ووجهه ظاهر ، فالنداء عنده لم يُحْدِثْ أمراً زائداً على

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ .

١٣١ ، والهمع ٣٠١/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشمونى ١٥٧/٣ ، والعينى ٢٢٢/٤ ، والدرر

٧٥/٢ . واللسان شقق من قصيدة له يرثى بها أخاه . وشُقُقَيْ : تصغير شقيق وهو الأخ .

صغره دلالة على قرينه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خَلَيْتَنِي لدهر شديد : تركنتى لدهر صعب

أكابده وحدى ، وقد كنت لى عوناً عليه ، وركنا أَسْتَدُّ إليه .

(٢) المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمل للزجاجى ١٦٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ ، ١٩٣ ، والوحشيات ١٢٣

والأغاني ١٢ / ٢١٢

والبيت من قصيدة قالها فى رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم

المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغةً فتح الياء ولغةً إسكانها - غيرُ مركَّبين ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالأسمان فيهما مركَّبان ، جُعلا كاسمٍ واحدٍ لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى $\frac{٢٦٣}{٣}$ صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابنُ أمِّ عمٍّ ، فلما كان كذلك صَيَّرَ وهما كخمسةَ عشرَ ، ولذلك يجوز كَتَبُهما موصولين هكذا : يا ابْنُوْمُ ويا ابْنَعُمُ ، تشبيها بْبَعْلَبُكُ ، وكذا وقع رَسْمُهُ فى المصحف^(١) .

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْرِهِ بعد حذف الياء ، كما قالوا : يا غُلَامَ ويا عَمَّ .

ومنهم من قلبها ألفا ، كما قلبها فى : يا غُلَامَا .

ومنهم : من حَذَفَ وفتح الآخرَ إِتِّبَاعاً لحركة نون (ابن) على العكس من : يا زَيْدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسةَ عشرَ .

وقد نَزَلَ ابنُ أبى الرَّبِيعِ^(٢) هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخمسَ فى (يا غُلَامَ) فَمَنْ أثبت الياء فى (غُلَامِي) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذَفَ وكَسَرَ فى ياء (غُلَامَ) قال هنا : يا ابنُ أمِّ . ومن فتح هنالك مع إثبات الياء مقلوبةً ألفا فَعَلَ كذلك هنا .

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلام) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابن أم) غير مفرد ، فبُنِيَ على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله^(١) .
وللنحويين هاهنا اختلافٌ فى التوجيه كثير ، فتأملهُ .

والثانية : فى حكم (ابنة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيؤهم أن حكمها مخالفٌ لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشهد سيبويه ببيتِ «أبى النُّجم» فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (ياابنة)^(٢) ، فهذا دليل على جَرَيَانِهِمَا مَجْرًى واحداً مع (الأم ، والعَمُّ) فتقول : ياابنة أُمِّى ، ويا ابنة أُمِّ ، ويا ابنة أُمِّ وياابنة أُمِّ ، كما فى (الابن) سواء . وقد نصَّ ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولا جواب لى عنه ، إلا إذا ثبت أن ماقاله ابن عصفور ليس كما قال . أو يقال لَمَّا لم يذكر ذلك الجمهورُ ، ولم يَفْصَلُوا القول فى (ابنة) كما فَصَّلُوهُ فى (ابن) داخلَه الرِّيبُ فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التسهيل» و«الفوائد المحوية»^(٣) ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها :

(١) سبقت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

* ابنةَ عَمٍّ لا تُلَوِّمى وافجعى *

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذة عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ

واكسراً وافتح ومن اليا التا عَوْضُ

ويريد أن (الأب ، والأم) هما المختصان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : يا أبى ، ويا أُمى ، إلا أنه كثر فى ألسنتهم ، واستعملوهما كثيراً ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكانهم أرادوا ألا يُخْلُوا بالاسم حين حذفت الياء منه ، فألحقوا هاء التانيث من ذلك المحذوف ، كما أتوا بها فى (الزنادقة) عوضاً من ياء (زناديق)^(١) ، واختص النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلأجل هذا المعنى قال الناظم : (ومن اليا التا عَوْضُ) فإذا لايصح الجمع بينهما / ، $\frac{٢٦٤}{٣}$ فلا يقال : يا أبتى ، ولا : يا أمتى ، كما لا يجمع بين ياء (زناديق) وهاء (زنادقة) غير أنك إذا لم تلحق التاء عوضاً . فلك فى (الأب ، والأم) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : يا أبى ، ويا أب ، ويا أب ويا أباً ويا أبى ، فلذلك قال : (وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ) ولم يلزم ذلك الحكم ؛ بل جعله عارضاً ووارداً على ما يتصور من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى^(٢) .

فإذا تقرّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نصّ عليهما ، وهما الكسر والفتح ، فتقول : يا أبتِ ، ويا أمتِ ، ويا أبتِ ويا أمتِ ، وقد قرئ

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ٤٩ - ب) .

بهما: { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }^(١) ، { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ }^(٢) . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقيين من السبعة^(٣) ، وقد حُكي الضمُّ في التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .

وقوله : (وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضٌ) قَصَرَ الْيَاءُ وَالتَّاءُ عَلَى عَادَتِهِ ، وَ«التَّاءُ» مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ (عَوْضٌ) وَ (مِنْ الْيَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُعَوِّضٌ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : زَيْدًا أَجْلُهُ مُحَرَّرٌ .

* * *

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢٩٣/٢ .

أسماء لازمت النداء

هذا الباب يذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تُذكر في العربية، مع أنها مجرد لغة، لأن منها ما يطرَد، وما يقرب من الاطراد.

وذكر معها كلمات هي موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوى، قال :

وَقُلْ بَعْضُ مَّا يُخَصُّ بِالنَّدَا

لَوْ مَانَ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فِي سَبِّ الْإِنْتَى وَزَنْ يَأْخَبَبَاتِ

وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثَى

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ

وَلَا تَقْسُ وَجُرُّ فِي الشُّغْرِفُلُ

ما ذكره في هذا الباب على ضربين :

أحدهما : ما جاء منقولاً نقلاً لا يجرى فيه قياس البتة، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (قُلْ) وهو بمعنى (فلان)، قال ابن خروف: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

محذوفاً من (فلان) وأن تكون كلمة مُرْتَجَلَةٌ^(١) استُعملت في النداء كناية عن رجل». انتهى.

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية (ت).

يقال : يَأْفُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلان، وفي الحديث : «أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ»
وقول الكميث^(١) :

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا

يُقَالُ لِمِثْلِي وَيَهْهَا فُلٌ

فإذا بَنِينَا على أنها كلمة مُرْتَجلة بمعنى (رَجُل) فهي مختصة
بالنداء بإطلاق، وإذا بَنِينَا على أنها محذوفة من (فُلَان) فاستعمالها
محذوفة هو المختص بالنداء.

وأما إذا استعملت تامة ففي النداء وغيره، وما جاء في الشعر في
غير النداء من استعمال (فُلٌ) فلا يُقاس عليه، وسيدكره.

وقد يقال : (يَأْفُلُ) للمؤنث بمعنى : يافلانة، وعلى هذا نبه بقوله :
«وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْصُ بِالْأُنْثَى» أي إن هذا اللفظ من الألفاظ المخصوص
استعمالها بالنداء.

والثاني : (لَوْمَانٌ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئيم، واللئيم هو الدنيء
الأصل، الشحيح النفس. يقال لَوْمٌ لَوْمًا، ولامةٌ ، ومَلَامَةٌ .

ولَوْمَانٌ - كما / قال - لا يستعمل إلا في النداء.

والثالث : (نَوْمَانٌ) وهو من النَّوْم، ويُطلق على الكثير النَّوْم، لأن
(فَعْلَان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرَّتَانُ، وشَبَعَانُ، وغَضْبَانُ.

قال الجوهري : ويقال : يَانْوَمَانُ، للكثير النَّوْم، ولا تَقُل : رجلٌ
نَوْمَانٌ، لأنه يختص بالنداء^(٢).

(١) ديوانه ٣٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (فلن)

يقول : إنني أنتدب لجسام الأمور وعظائنها، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور
يقال فيها لمثلي : أسرع ولا تبطئ.

(٢) الصحاح (نوم).

فهذا معنى قوله : «لَوْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا» أي ك : (فُلٌ) لا يستعملان إلا في

النداء.

والضرب الثاني : ما جاء من ذلك مَقِيسًا أو قَرِيبًا من المقيس، وهو ثلاثة

أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبَع :

أحدها : (فَعَالٍ) في سَبِّ المؤنث، وذلك قوله : « واطْرَدَا في سَبِّ الأنثى وَزَنُ يَخْبَاتِ » من الْخُبْتُ، يعنى أن ما كان على (فَعَالٍ) مما يُسَبُّ به المؤنث فهو مَخْتَصٌّ بالنداء، وهو مطرِدٌ فيه مَقِيسٌ، لأنه كثر في السماع كثرة يُقَاس على مِثْلها، نحو : (يَاخْبَاتِ) من الْخُبْتُ، و(يَافْسَاقِ) من الْفِسْقِ، و(يَاغْدَارِ) من الْغَدْرِ ، و(يَاكَاعِ) من اللُّؤْمِ بمعنى (لُكْعَاء) وهى اللُّئِيْمَة، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَا لَمَ، وَيَا نَجَاسِ، وَيَا قَذَارِ، وَيَا رَجَاسِ، من اللُّؤْمِ، والنَّجَسِ، والقَذَرِ، والرجس.

وكذلك كل ما كان سَبًّا من الفعل الثلاثى يجوز فيه بناء (فَعَالٍ) منه، فيختص بالنداء، ولا يقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياساً كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصله الشهادة بكونه بَلَغَ في الكثرة مبلغَ القياس أولاً، والناظم شَهِدَ بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالٍ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثي، وهو قوله : «وَالأَمْرُ هَكَذَا من الثَّلَاثِيَّ».

«الأمرُ» معطوف على «وَزَنُ» و«هَكَذَا» الإشارة بـ (ذا) إلى وزن (خَبَاتِ) كأنه قال : واطْرَدَ الأمرُ مِثْلَ (فَعَالٍ) من الثلاثي من الأفعال، فأراد أن ذلك مُطَرِدٌ أيضاً مَقِيسٌ، كما اطرَدَ في اختصاصه بالنداء حين كان وصفاً.

والاطراد في الشيء : تَبَعِيَّةٌ بعضه على بعض حتى لايتخلف، يقال :
اطرَد الأمرُ، إذا استقام، واطرَد الشرُّ^(١) : تَبَعَ بعضه بعضا، ومنه اطراد النهر،
وهو جريانه.

فأراد أن ذلك استقام في القياس ولم ينكسر^(٢).

ومثال ذلك : (نَزَالٍ) من : انزِلْ، و(حَذَارٍ) من : احْذَرْ، ومنه ماأنشد
سيبويه للأعشى^(٣) :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
وأنشد أيضا قول الآخر^(٤) :

-
- (١) في الأصل «اطرد الشيء» وما أثبتته من (س، ت).
(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها بدينعكس، وكلاهما غير صواب.
(٣) الكتاب ٢٤٢/١، ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولاهو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع. والأرباع : جمع
رَبْع وهو واد الناقة الذي تلده في الربيع، ويمكن أن يَكُون جمع : رَبْع، وهو المنزل أو الدار بعينها.
وانظر : شرح الشاهد التالي.

- (٤) الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، وابن يعيش ٥٠/٤،
والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفيل بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك
مهددالهم. وذكر البغدادي في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة،
فلحقها أربابها قالوا للسائقين لها : * تراكها من إبل تراكها * أى خلوا عنها. فيقول السائقون :
* أما ترى الموت على أوراكها *

أى مآخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

* مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا * فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها * قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبل أصحابها.

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

فـ(مَنَاع) من : اَمْنَعُ، و(تَرَاكِ) من : اَتْرُكُ، وأنشد أيضا لأبي النُّجْم^(١):

* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ *

أى : احْذَرُ، وأنشد أيضا لرؤبة^(٢):

* نَظَارِكِي أَرْكَبَهَا نَظَارٍ *

أى : انْظُرْ، بمعنى اَنْتَظِرْ، وأنشد لزهير^(٣):

وَلَنِنْعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

(١) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) ويعده :

حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

(٢) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٤٠ ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٢٦/٤، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٣١٦/٦

يمدح هرم بن سنان المرمى. ومعناه : أنك مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزال نزال. ولج الناس في الذعر : أى تتابعوا في الفرع، وهو من اللجاج في الشيء، والتعاضد فيه.

وأنشد أيضا^(١):

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى

وَأَيْدَى شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

/ وأنشد لجريير^(٢):

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ

وَجَزْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولَهَا

أى : أنع ، من النعى وهو خبر الموت.

فهذا الباب أيضا مقيسٌ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابٍ) من : اضْرِبْ، و(خَرَايَ) من : اخرجْ، و(عَمَالٍ) من : اعملْ و(جَبَارٍ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالٍ) من (اقْتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختلف في هذا النوع أيضا، فحكى السِّيرافي عن بعض النحويين، ويذكر ذلك للمبرد، أنه لا يجعل الأمر من الثلاثي مطرُدا؛ بل يَقْفُهُ على السماع^(٣).

(١) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨.

وهو مجهول القائل. ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : أنع. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.

والشمال : ريع تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة. وباردات الأنامل : تصرد أطراف أصابع الناس فيها. يقول : أنعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التي هي أبرد الرياح، وأخلفها للجذب.

(٢) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه.

والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجداء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف التي توصف بها جياد الخيل وعتاقتها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدا في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجَلٍ، وهو القيد، يريد أنها كانت مذلة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع - ورقة ١١٩ - ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مطردان كمذهب الناظم، نصّ على ذلك في أبواب «مالا يتصرف» فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) ليس بمطرد في الصفات، نحو : حَلَّاقٍ، ولا في مصدر، نحو : فَجَّارٍ، وإنما يطرد الباب في النداء، وفي الأمر^(١).

وقد مال الشلّوبين^(٢) إلى رأى المبرد، وحمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أداه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفعل، والعدلُ عنه إلى الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعتمد، ثم تأول كلام سيبويه على أن المراد بالاطراد الكثرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجواز على الجملة، على معنى قوله في الاطراد.

وهذا كله خلاف الظاهر من كلامه، وما علّل به منع القياس لايلزم إذا كان السماع بحيث يصلح أن يقاس عليه لكثرتة؛ لكن سيبويه شرط في اطراده شرطاً، وهو أن يكون مبنياً من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) جائز من كل ماكان على بناء (فَعَلٌ) أو (فَعِلٌ) أو (فَعِلٌ) قال : : ولا يجوز من (أَفَعَلْتُ) لانا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن نسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت، ولا تجاوزّه^(٣).

وهذا الشرط هو الذى شرط الناظم في قوله : «من الثلاثي» فلا يجوز أن تقول : (كَرَامٍ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَّاجٍ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

(١) الكتاب ٣/٢٨٠.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الكتاب ٣/٢٨٠.

فَمَسْمُوعٌ نَحْوُ : (دَرَاكَ) مِنْ : أَذْرَكَ، وَ(بَدَارٍ زَيْدًا) مِنْ بَادَرْتَهُ، لِأَنَّهُ يَقَالُ : بَدَرْتُ إِلَيْهِ، وَبَادَرْتُهُ، فَهُوَ مِنْ (بَادَرْتُهُ) الْمُتَعَدَّى.

وَأَنشُدْ يَعْقُوبَ، قَالَ : أَنشُدُوا^(١) :

بَدَارَهَا مِنْ إِبْلِ بَدَارَهَا

قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِفَارِهَا

وحذفوا الزيادة لأنها لما كانت غير أصل استسهلوا ذلك فيها.

ولم يمكن ذلك في (قَرَقَارٍ) بمعنى قَرَقِرَ، أى صَوَّتْ، و(عَرَعَارٍ) بمعنى

عَزَّزْ، أَيْ اجْتَمَعُوا لِلْعِبِّ، لِأَصَالَةِ جَمِيعِ الْحُرُوفِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنِ بِنَاءِ (فَعَالٍ)

إلى ما قرب منه وهو (فَعْلَالٌ) أنشد سيبيويه لأبي النجم^(٢):

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارِ

وقال النابغة (٢):

- (١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣ .
(٢) الكتاب ٢٧٦/٣ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والاشموني ١٦٠/٣ ، والخزانة ٣٠٧/٦ ، واللسان (مقد)
يصف سحابة ، وقيله :

حَسْبِيَ إِذَا كُنَّ عَلَى مُطَارٍ

يَمْنَاهُ وَالْيَسْرَى عَلَى الْكُفْرَانِ

والصبا : ريح تهب من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. والمعنى : قالت تلك الريح للسحاب : صب ما عندك من الماء مقترنا بصوت الرعد، يعنى : ضربيته ريح الصبا فدر لها، فكانها قالت له وإن كانت لاتقول.

- (٣) ديوانه ٢٥، وابن يعيش ٥٢/٤، والأشموني ١٦٠/٣، والخزائن ٣١٢/٦، ومتكفني جنبي عكاظ : مقيمين في كنفى جانيبه، والكنف : الناحية. وعكاظ : سوق قريبة من مكة، كانت تقام في الجاهلية. والضمير في قوله : «بها» عائد على عكاظ. وعرعار : لعبة للصبيان. والمعنى : أنهم آمنون هناك في إقامتهم، لعزمهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون هذه اللعبة لرفاهيتهم وأمنهم. والبيت من شعر للناظفة يحذر به عمرو بن المنذر ابن ماء السماء ملك الحيرة من قومهم يقول له : إنهم نزلوا بعكاظ، وهم كثيرون يستعدون من لقتالك.

مُتَكَنِّفِي جَنْبَى عَكَظَ كِلَيْهِمَا

يَذْعُو صَبِيَّهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

وكان الناظم أراد نقل نص سيبويه في المسألة؛ إذ أتى بلفظ الاطراد، وشرط كون الفعل ثلاثيا، فعلى هذا كل ما جرى لشرح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارها من أوله إلى آخره، فهو شرح لكلام ابن مالك هنا.

٢٦٧
٣ / والنوع الثالث : (فُعَل) في سب الذكور، يعنى صفة نظيره
(فَعَال) في سب الإناث، فيريد أن ذلك شائع في كلام العرب، وكثر واشتهر، لكن مختصا بالنداء أيضا، كنظيره في سب الإناث، نحو :
ياغدرُ، ويافسقُ، ويا خبثُ .

لكن لما كان هذا النوع عنده لم يكثر كثرة نظيره، لم يُطلق فيه القياس، بل قال : «وَلَا تَقْسُ» فمنع من القياس فيه، ووقفه على النقل وإن كثر وشاع.

وما ذهب إليه مذهب طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياسا فيقول : ياكذبُويالؤمُ، وما أشبه ذلك. والتحاكمُ في هذا أيضا إلي السماع .

ثم حكى مافى (قُل) شاذًا، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : «
وجزُّ في الشُّعر فلُ» يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشعر ضرورة .

وعين موضع السماع، وهو كونه جاء مجرورا، تحريًا في النقل، وتعيينًا لموضع الشاهد، وتنبيهًا أنه إنما جاء في موضع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبي النجم^(١):

* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ *

وهنا تمَّ قصده إلا أنه يرد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنبَّه على السماع تكملةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يفعل ذلك هنا؛ بل ترك من الأبنية ما هو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، ك(فَعَالٍ) عنده، وأتي بالفاظ شاذة عِوَضَ ذلك، وهي : قُلٌّ، وَلُؤْمَانٌ، وَنَوْمَانٌ.

فقالوا : إن (مَفْعَلَان) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، وَمَكْذَبَان، وَمَخْبِئَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانٌ، ويا مَغْدِرَانُ، ويا مُلْكَعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على ما بُنِيَ للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلَان) يختص بالذم^(٢) ورد عليه بقولهم : يامَكْرَمَانُ، فيقال قياساً عليه أيضا : يامَشْرِفَانُ، من (شَرْفَ) ويامَفْقَهَانُ، من (فَقَّهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سلّمنا أنه غير قابل للقياس، ففيه من الشّيع في الاستعمال، ومن الكثرة، ما يستحق به أن يُذكر مع (فُعَل) فَتَرْكُهُ لمثل هذا، وذكرُهُ لمثل (قُلٌّ، وَلُؤْمَانُ) عكس ما عليه الحكمة الصناعية.

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠، والأشعموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

واللّجة - بالفتح - اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن قُلٍّ : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسِر هذا بهذا. أو احجز بينهم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

والثاني : أنه حين تعرض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يذكر جميعها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل»^(١) فأتى بـ(قُلْ، وَقَلَّةٌ، وَمَكْرَمَان وَمَلَأْمَان، وَمَلَأْمٌ، وَلُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

وحكي غيره : مَخْبَثَان، وَمَكْذَبَان، وأشياء غير هذه.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتي بأشهرها في النقل، وأكثرها تداولاً بين النحويين، كَمَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

والثالث : أنه ذكر الشذوذ في (قُلْ) وهو من الأفراد المسموعة التي لو أهمل ذكرها لم يَلَمْ على ذلك، وترك ذكر الشذوذ في (فَعَالٍ) المطرّد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاع) / في غير النداء، وأنشد

$$\frac{٢٦٨}{٣}$$
النحويون على ذلك^(٢):

أَطُوفُ مَــأْطُوفُ ثُمَّ أَوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

وقد تقدّم أيضا شذوذُ باب (فَعَالٍ) في الأمر^(٣)، وهو لم يُنبّه على ذلك، مع أنه أكّد من ذكر الشذوذ في (قُلْ).

(١) ص ١٨٧.

(٢) للخطبة، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٣٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٢، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ قعيدة البيت : ربه وصاحبه، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لثيمة متناهية في اللؤم.

قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسمى نهاري كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ربه في غاية اللؤم.

(٣) انظر : ص ٢٥٢، ٢٥٣.

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلَان) غيرُ ثابت عنده؛ إذ لم يبلغ ماسَمِع منه مبلغَ ذلك، فيكون ذاهباً فيه مذهبٌ من اقتصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونه لم يذكره فيما شاع اختصاصه بالنداء (كما ذكر فعل) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء^(١) ابتداءً، وذلك لأنه قد حكى : رجلٌ مَكْرَمَان، ورجلٌ مَلَأْمَان، وامرأةٌ مَلَأْمَانَة.

وحكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التانيث» : فأما مَفْعَلَان نحو : مَكْرَمَان ، ومَلَأْمَان، ومَخْبَثَان، ومَلَكْعَان، وما بُنِيَ على هذا البناء، فإذا جعلته للمؤنث ألحقت فيه الهاء، نحو : مَكْرَمَانَة ومَخْبَثَانَة، وهذا يُجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمَانٌ مُقْبِلًا، ومَكْرَمَانَة مُقْبِلَة.

قال ابن خروف : وفي هذا شيان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأى شَيْعٍ يَثْبِت لـ(مَفْعَلَان) في استعماله مخصوصاً بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قصد أن يأتى بالبعض مُنْبَهَا على الباب، وموضعُ استيفاء المثل كُتِبُ اللغة أو المطوَّلَات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصر بالبعض يكفي، وقد بيّن أن ما ذكره بعضٌ من جُمْلَة حين قال : «بَعْضٌ ما يُخَصُّ بالنداء» فعليك أنت بالبحث عنها.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ما أتى به هو الذي تحقّق عنده أنه لم يستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمالُ في غيره حسبما وقع التنبيه عليه أنفاً، ولم يكن ذلك كاختصاص بالضرورة كما قال في (فُل) بل استعمل في الكلام فلم يعبأ به، وأتى بما يتخلّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التي ذُكر.

والجواب عن الثالث : أنه ذُكر الشذوذ في (فُل) ولم يذكره في المقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطرّد لم يضره المخالفُ الشاذ في اطرّاده؛ بل يبقى على حاله من الاطراد، ويوقّف المسموعُ على محلّة، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمالٌ آخر نحو : (فُل) فإنّ للقاتل أن يقول : قد استعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصاً، فيعارض بذلك، فلا يتخلّص له المثال من الاعتراض، فبيّن أن ما جاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضرورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يُسمع في غير بيت أبي النّجم^(١)، كما نبّه عليه بقوله : «وجرّ في الشّعْر فُل» وبقي ما عدا هذا الموضع مشتعملاً فيه (فُل) في النداء خاصة استعمالاً شهيراً، يشهد فيه أنه اختصّ بالنداء.

وهذا النوعُ من المسموعات الموقوفاتِ على النقل قد يتّفق كثيراً.

ألا ترى إلى استغنائهم بـ(تَرَكَ) عن / (وَذَرَ، وَوَدَعَ) وذلك مسموع، ثم $\frac{٢٦٩}{٣}$

(١) يعنى قوله : * في لَجّةِ أمْسِكِ فلاناً عن فُلٍ *

وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرَكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشذوذ في (قُلْ) وعدم التنبيه عليه في (فَعَالٍ) يظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

الاستغاثة

الاستغاثة : هي دعاء المُسْتَغِيثِ المُسْتَنْصِرَ به، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ به.
فهى تختصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها في أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها
دون ماتقدم في النداء، فلا بُدَّ من ذكره.
والاستغاثة لها متعلّقان، وهما المُسْتَغَاثُ به، والمُسْتَغَاثُ من أجله، فابتدأ
بذكر المُسْتَغَاثِ به، فقال :

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ

بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِّلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيثَ به فحكمه أن يدخل عليه لامُ الجر
فيجرُّ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل
تُرجع إلي أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصلُ، فيما كان من الحروف
على حرفٍ واحدٍ يُبتدأ به، أن يُحرَّك بالفتح، لأنها أخفُّ الحركات، فَرُجِعَ هنا
الأصل.

وفي قوله : «خُفِضَ بِاللَّامِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفرد المبنى، والمنادى المعرب، في هذا الحكم على
حدِّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفض باللام، فلا يبقى المبنى مبنياً كما
كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِضٌ في وَجْهٍ سبب البناء، فلا يصح بقاؤه،
فتقول : يَا زَيْدُ، وفي المثني : يَا لِّزَيْدَيْنِ، وفي المجموع : يَا لِّزَيْدَيْنِ، وفي المضاف
: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ونحو ذلك.

وأما ما كان مبنيًا قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هي الجارة لقوله : «خَفِضَ بِاللَّامِ» ولم يقل : خَفِضَ بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء، بل هي لام الجر التي في (لَزِيد، وَلِعَمْرُو).

ومذهب الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال^(١)، كما في

أَيْشٍ، وَيَلْمُهُ، وَاللَّهُمَّ، في قولهم^(٢)، فالأصل أن يقال: يَا آلَ فلان، فلما اختُصر صار : يَا لَ فلان.

ومن دليلهم على هذا فتحها، لأن لام الجر لا تفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر.

وأيضاً فإن العرب وقفت عليها بون ما بعدها، كما قال، أنشده ابن جُنَى^(٣):

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٥٢ - ١).

(٢) أصل «أيشٍ» عندهم أى شيء.

وأصل «ويَلْمُهُ» وَيَلَّ أمه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أم)

وأصل «اللهم» يَا إِلَهَ أمنا بخير. وانظر : الإنصاف ٢٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٢٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢١٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والخزانة ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١

وهو لزهير بن مسعود الضبي، ويَعده :

وَلَمْ تَثِقِ الْعَوَاتِقُ مِنْ غُيُورٍ بَغْيَرْتِهِ وَخَلَيْنَ الْحِجَالَا

والنثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يا لبنى فلان -

والعواتق : جمع عاتق، وهى الجارية التى لم تتزوج. وخلين الحجالا : خرجن من الحجال من

الفرج، فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أثق منكم.

فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ
إِذَا الدَّاعِيُ الْمُثُوبُ قَالَ يَالَا

ولام الجر لا يوقف عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف^(١): يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الأصل فيه : ياقوامُ لافِرَارَ، أَوْ لَا تَفِرُّوا،/ ثم اختُصر الكلام اكتفاءً بأوله، $\frac{٢٧٠}{٣}$
ونظيره قوله^(٢):

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافَا
وَلَا أُرِيدُ الشُّرَّ إِلَّا أَنْ تَا
يريد : إِنْ شَرَّافًا فَشَرٌّ، وَلَا أُرِيدُ الشُّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

وأما فتح اللام فعَلَّله البصريون بأوجه :

منها أنها فُتحت فرقاً بينها وبين لام المستغاث من أجله، لأنها لو
بقيت على كسرهما، واللام الأخرى مكسورة أيضاً، لوقع اللبس بينهما.
ومنها أنها فُتحت تشبيهاً للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنى لوقوعه
موقعه، فلما تَمَحَّضَ شَبَّهَهُ به عومل معاملته في دخول اللام، وهذا الوجه
مكملٌ للأول.

ومنها : أن أصل اللام الفتح، وإنما كُسرت فرقاً بينها وبين لام
الابتداء حيث لا يظهر الإعراب، نحو : لِهَذَا غَلَامٌ؛ إذ لو بقيت مفتوحة لم
يُعرف معنى هذا الكلام، فلما وَقَعَتْ في النداء، وهو موضع لا تدخل فيه
لام الابتداء، رُجِعَ الأصلُ فيها.

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٢٠٤).

(٢) سيبويه ٣/٢٢١، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢، والهمع ٦/٢٢٠، والدرر ٢/٢٣٦،
واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوباً في المعطوف
دون إعادة (يا) نحو : يالزَّيْدِ ولعمرو، كما سيأتى.

ولو كانت بعضُ (آل) لم يكن لكسرها هناك موجب.

وأيضاً فلو كانت بعضُ (آل) لم تَدْخُلْ على ما لم تَدْخُلْ عليه (آل) نحو :
يااللهُ، وياالنَّاسَ، وياالْهَولاءِ، ونحو ذلك.

وأيضاً فما ادَّعَوْهُ خلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو
الأصل، حتى يدل دليلُ على خلافه.

فالصحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم وموافقوه، من كَوْنِها حرفَ جرٍّ.

وقوله : «كَيَّا لِّلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنبَّه على سواها إشارةً إلى أن
الاستغاثة مخصوصة بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أَيَّا) ولا (هَيَّا) ولا
غير ذلك من الأدوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالزَّيْدِ، وياالْعَمْرُو، وياالْعَبْدِاللهِ، وما
أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادى في
هذا الباب، وإن لم يُنادَ في غيره كما تقدم، فتقول : يااللهُ، وياالْمُسْلِمِينَ ،
وقال^(١):

(١) المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٧٢/٣، والأشْمُونِي ١٦٥/٣، والخزانة

١٥٤/٢، والدرر ١٥٥/١

وبيكيك : يبيكي عليك. والثاني : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين
إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : يبيكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو
أحد الأعاجيب.

يَبْكِيكَ نَاءٍ بِعِيدُ الدَّارِ مُفْتَرِبُ
يَا لَكُمُ هَوْلٌ وَالشُّبَّانُ لِلْعَجَبِ
وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه^(١) :

يَا لِعَطْفِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ
وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ
وهو كثير.

فلا يُفْتَقِرُ في نداء مافيه الألف واللام إلى ما افتقر إليه قبلُ، وكأنه لما
دَخَلَتِ اللام وفصلت بين (يا) والماندى زال قبحُ اجتماع أداتَي تعريف.
وقوله : «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ» فَعُدِّي «اسْتَفَاثَ» بغير باء - مقصودُ منه، قال
في «الشرح»^(٢) المعروف في اللغة تَعُدِّي فَعْلُهُ بِنَفْسِهِ نحو : اسْتَفَاثَ زَيْدٌ عَمْرًا،
قال الله تعالى {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ^(٣)} وقال : {فَاسْتَفَاثُهُ الَّذِي
مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عُدُوِّهِ^(٤)}.

(١) الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، ١٣١، والهمع ٧٢/٣، والاشموني
١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والعيني ٢٦٨/٤
وقبله :

يَا لِقُومِي مَنِ اللَّئِيهِ وَالْمُسَاعِي

يَا لِقُومِي مَنِ اللَّئِيهِ وَالْمُسَاعِي
وعطاف ورياح وأبو الحشرج : أسماء رجال من قومه. والنفاخ : الكثير النفخ، أي العطية.
يرثي رجالا من قومه، ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٣) سورة الأنفال / آية : ٩.

(٤) سورة القصص / آية : ١٥.

قال : فالْدَاعِي مُسْتَفِيتٌ، والمَدْعُو مُسْتَفَاتٌ.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَفَاتٌ به، وكلام $\frac{271}{3}$

العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه بالباء، فلعله لم يقله إلا عن مُسْتَدٍّ، أو يكون ممَّا لم يُسمع.

وقد قال ابن سيِّدة : إن «الاختزال» بمعنى «الحذف» لم يجده إلا في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِن كُرِّرْتَ يَا

وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَا

يعنى أن اللام المذكورة إذا دخلت على المعطوف، فلا يخلو أن تُكْرَرُ (يا) أولاً تُكْرَرُ، فإن كُرِّرَتْ فالفتحُ المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإن قلت : يالزيدِ وياأعمرو، فتحتَ لامَ (عمرو) كما فتحتَ لامَ (زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادى مُسْتَفَاتٍ. ومنه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين طعنه العُجْ فَيُرْوَزُ لعنة الله^(١) : يَا لِلَّهِ وَيَا لِلْمُسْلِمِينَ، وأنشد سيبويه^(٢) :

يَا لِعَظَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ

وَأَبَى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما إذا لم تُعَدَّ (يا) فإن اللام تكون على أصلها من الكسر، فتقول :
يا زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.

وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكسْرِ اثْنِيَا، أى في سِوَى المعطوف
المكرر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر^(١) :

* يَالْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ *

وإنما كُسِرَتْ وإن كانت داخلة على المستغاث المستحق للفتح، لأنه لما
عُطِفَ أحدُ الاسمين على الآخر عُلِمَ أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصّة
(الواو) التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظاً ومعنى، فأغْنَى عن فتحها،
فلم يقع لبس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جعل الفتح للفرق، ومن جعله لوقوعه موقع المضمّر اعتلَّ
بأنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فلا يلزم الفتح في
الثانية ، لأن الموضع غير مُوجب وإن كان على التشريك في العامل كقولهم :
رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكُلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم، ومررتُ بزَيْدٍ وعمراً . ومن ذلك
كثير.

وها هنا سؤال مُضْمَنُهُ دعوى الإخلال^(٢)، وهو أن الناظم ذكر في هذا
الباب حكم المستغاث، وما يتعلق به في نفسه، ولم ينص على حكم المستغاث من
أجله، وهو ركن من أركان الباب، لأن الاستغاث تفتقر إلى الكلام في ركنين
[لا يتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهما المستغاث والمستغاث من أجله، فالعالمُ

(١) صدره :

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَارِ مُعْتَرِبُ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبتته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معا^(١) وحينئذٍ يكْمُل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر ما يمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصاراً، أفضى به إلى الاقتصار على ما لا يستقل به الباب دون ما ترك.

والجواب : أن يقال أولاً : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حدِّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يتكلم عليه هاهنا .

وأيضاً : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيانُ بالمستغاث من أجله؛ / بل $\frac{٢٧٢}{٣}$ يجوز الاقتصارُ على المستغاثِ بونه، كقول عمر - رضي الله عنه - ياللَّهِ، ويالْمُسْلِمِينَ، وقول مهلهل، أنشده سيبويه^(٢) :

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبًا

يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟!

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتى به^(٣)] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يالْزَيْدِ ادْفَعْ عَنِّي الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ خَفْتُ الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ قَتَلَنِي الْأَسَدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلة. فتقول : يالْزَيْدِ لِلْأَسَدِ، كقول أمية بن أبي عائذ، أنشده في الكتاب^(٤) :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢١٦، وديوان الهذليين ٢/١٧٢ =

أَلَا يَالْقَوْمِ لِطَيْفِ الْخِيَالِ
أَرْقُ، مَنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لَقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ^(١)؛

تَكْنُفْنِي الْوُشَاةُ فَازْعَجُونِي
فَيَا النَّاسَ لِلْوَأَشِيِّ الْمُطَاعِ
والنحويون إنما ذكروا المستغاث من أجله مع المستغاث إذا أتى باللام،
لينبئها على اختلافهما.

قال السيرافي : حين تَكْمُ في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرَضَ دخولها
في النداء على معنيين مختلفين، فاحتج إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به ،
وتستغيث له^(٢)، فإذا كان كذلك ، وكانت لامُ المستغاث من أجله غيرَ لازمة، وإذا
أتى بها بقيت على أصلها الاستعمالي من الكسر، لم يُحتج إلى النصَّ عليهما.
وأیضا : فإن معنى الكلام يُبينهما، لأنك إذا قلت : يَأْزِيدُ لِلْأَسَدِ، فمعنى
الكلام يَسْتَدْعِي هُنَا لَامَ التعليل، كأنك قلت : أدعو زيدا للأسدِ، أى لأجل الأسد.

== والطيف : ما يطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى. وأرق : منع من النوم. ونازح : بعيد،
يعني حبيته. ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها.

(١) الكتاب ٢/٢١٦، والجمل ١٧٩، وابن يعيش ١/١٣١، والعيني ٤/٢٥٩

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

وتكنفني : أحاط بي، والكنف : الجانب والناحية. والوشاة : جمع واش، وهو النمام.
وأزعجونني : أقلقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتى، وهى تطيع هؤلاء
الوشاة، وتصدق كلامهم.

(٢) نص السيرافي (المجلد ٣ - ص ٥١ - ب) هو : «ثم عرض دخولها في النداء على معنيين مختلفين،
فاحتج إلى الفصل بينهما. والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى
كقولك : يَأْزِيدُ وَيَالْقَوْمِ، إذا استغثت بهم فناديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوت قوما
إلى إعادته، كقولك : يَا الضعيف وَيَا المظلوم، كأنه قال لمن حضرته : أدعوكم للضعيف والمظلوم».

فإن قلت : فمن أين تتعين اللام دون غيرها من حروف التعليل، فريما يقول القائل : أتى بالباء أو (هى) ويبنى على ذلك أن يقال : يalzid بالأسد، أى بسبب الأسد، وذلك لا يقال؟

فالجواب : أن في كلام الناظم ما يشير إلى اللام، وأنها التى تتعين دون غيرها، لأنه قال : «وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا» وهذا الشطر لو كانت فائدته أن المعطوف غير المكرر معه (يا) تكسر لاه، ولم يفد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إن كررت يا» لأنه يعطى بمفهوم الشرط أنها لا تفتح إن لم تكرر (يا) فلما لم يجتزى بالمفهوم دون أن يذكر ذلك نصا، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله : «وما سوى ذلك» دل على أن ثم لاما أخرى غير لام المعطوف، وماذاك إلا لام المستغاث من أجله.

فهذا وجه ثان من الاعتذار، ولا تستبعد هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشارات يجتزى بها عن صريح العبارة، وقد مر من ذلك أشياء، وسترى أخرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولام ما استغيث عاقبت ألف

وهكذا اسم ذو تعجب ألف

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تعاقب الألف في آخره، فتلحق هذه تارة كما تقدم، وتلحق هذه أخرى فتقول : يازيداه، بمعنى : يalzid، وأنشد المؤلف في «الشرح»^(١) :

يايزيدا لامل نيل عـ

وغنى بعد فاقه وهوان

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ١٨١/٢، والأشعوني ١٦٦/٢، والدرر ٢٠/٢

والفاقه : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقال : يالزَيْدَاةُ، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجمع بين / العوض والمعوّض منه، كما لا تجتمع هاء $\frac{273}{3}$ (الجَّاحِجَة) مع ياء (الجَّاحِجِج^(١)) ولا أَلَف (يَمَانٍ) مع ياء (يَمْنِي) ولا ميم (اللهم) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير^(٢).

وهذه الألف هي اللاحقة في المندوب، وعلى ذلك الحدُّ تلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عَوْضٌ، وهناك غيرُ عَوْضٍ. وجاء قوله : «عَاقَبْتُ أَلَفَ» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدًا^(٣)، ومنه^(٤) :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ *

ثم قال : «ومثله اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أَلَفٍ» ضمير « مثله » عائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذي يُتَعَجَّبُ منه يكون حكمه حكم الاسم المستغاث في جميع ما تقدم، فتلحقه اللام مفتوحة، وإذا عطفت عليه مع إعادة (يا) فتحت لام المعطوف، وإن لم تُعِدْها كسرتها، وإذا أردت

(١) الجاحجة والجاحيج : جمع جَحْجَاح، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٣٠٢/٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هي لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٩٦/٢، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إلي المرء قيسٍ أطيلُ السُرى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، وشرح شواهد الشافية ١٩١، والخزانة ٤٤٥/٤

والعصم - بضمين - جمع عصام، وعصام القرية : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يبلغ به ويعز ويروي «عِصْمٌ» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهي السبب والحبل، أي العهد.

الإتيانَ بالمتعجب منه أُتيتَ بلامه مكسورة والخلاف الذي في اللام هنالك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخرًا من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جارية هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فنقول : يا للْعَجَبِ، ويا لزيدٍ لِلْعَجَبِ، ويا للْعَجَبِ ويا لَلْماءِ، ويا عَجَباهُ، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه^(١) :

لَخُطَابُ لَيْلَى يَا لَبُرْثَنَ مِنْكُمْ
أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : يا للْعَجَبِ، ويا للْفَلَيْقَةِ.
يعنى الداهية، كأنهم رَأَوْا أمرًا عَجَبًا، فقالوا : يا لَبُرْثَنَ، أى مثلكم يدعى للعظائم^(٢).

قال : وقالوا : يا للْعَجَبِ، ويا لَلْماءِ، لَمَّا رَأَوْا عَجَبًا، أو رَأَوْا ماءً كثيرًا، كأنه يقول : تعالَ يا ماءً، أو تعالَ يا عَجَبُ، فإنه من أَيَّامِكَ وزَمَانِكَ^(٢).

قال : ومثل ذلك : يَا لِدَوَاهِي، أى تَعَالَيْنِ، فإنه لا يُسْتَنْكَرُ، لَكُنْ، لأنه من إِبَاءٍ نَكُنْ وأحيانَكُنْ^(٣).

(١) الكتاب ٢١٧/٢، وابن يعيش ١٣١/١، واللسان (برثن)

والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.
وليلي : امرأته.

وبرثن، قبيله، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائي العرب وصعاليكهم والمقانب : جمع مقنّب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب» وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢١٧/٢) «نُعَى للعظائم» بصيغة الماضي.

(٣) الكتاب ٢١٧/٢.

ثم حكى عن الخليل تعويض الألف من اللام في الاستغاثه والتعجب معاً^(١)، وقال الأعشى^(٢) :

بَأَنْتَ لِتَحْزُنُنَا عَفَاةً

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله : «ألف» في موضع الصفة للتعجب، كأنه يقول : ومثله اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحرزاً من أن يكون غير مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتصوّر حيث لا يعرف السامع مع ما أراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجب منه نكرة، نحو : يا رجل، فإن مثل هذا لا تألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثه، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينة تدل على قصد المستصرخ، لالفظية ولا معنوية وذلك أن ماتقدّم من أمثلة العرب يعرف السامع منها قصد المتكلم. فالقرينة اللفظية في البيت دليل ، ويا للتعجب ويا للقليلة - كذلك ، لأن العجب لا يستغاث إذا وقع واشتهر ، وكذلك ذكر الداهية كذلك يدل عليها ، وكذلك : يا لئلاء، إذا كان الماء الكثير ظاهراً للعيان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرهما.

(١) نفسه ٢١٧/٢.

(٢) ديوانه ١١١، وابن عيش ٢٢/٢، والأشعري ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣

[وبانت : فارقت. وتحزننا : يكون من : حزنه يحزنه، وهي لغة قريش، أو من أحزنه يحزنه، وهي لغة تميم، وقد قرئ بهما. وعفارة : اسم إمرأته. ويا جارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله : يا جارتى، فقلبت الياء ألفاً. وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره في المنزل.]
وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ما إذا قلت : يالْصَّاحِبِنا، وليس ثمَّ ما يدل على أنه متعجبٌ منه، فإنه لا يقال، كما لا تقول : جاعى إنسانٌ، لأنه لا فائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلا بد من اشتراط كونه معروفاً في التعجب منه، وهو / معنى كونه ذا تعجبٍ مألوفٍ، وعلَّةُ ذلك تشبُّهُ علَّةُ «الْمُنْدُوبِ» التى $\frac{٢٧٤}{٣}$ تُذكر في بابِه إن شاء الله.

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرطُ من المستغاث، وهو مُفْتَقِرٌ إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرعُ الاستغاثَةِ، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنبَّه على أنه لا يُستَغاثُ إلا معروفاً، تحرُّزاً من النكرة؛ إذ لا يستغاث مَنْ لا يُعرف، فلا يقال : يالْرَّجُلِ، ولا يالْإِنْسَانِ، وكذلك المعرفة إذا لم تتعيَّن [فلإيقال] ^(١) يالْمَنْ جاعى، ويَلْ مَنْ قام أبوه، وما أشبه ذلك، وإطلاقه يَقْتَضِى هذا كُلَّهُ.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشترط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشتراطوا ذلك في المندوب، فلو كان معتبراً لذكروه، ويحمل قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «ألف» لا يريد به زيادة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبراً حسبما تقدَّم في التعجب، واتَّكَل على ما يُعطيه مثاله في قوله : «يالْمُرْتَضَى» والمسألة بعدُ في محل النظر، لم أجد فيها ما أَعْتَمِد عليه.

وتمَّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شَبَّهَ المتعجبُ منه بالمستغاث وحكم له بحكمه، فاقتضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ما قال،

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ما قال، وليس كذلك، لجواز خُلُو ذى التعجب من اللام والالف، فقد تقول : يَاطُولُ شَوْقِي إلى زيد، وَيَا حُسْنَه، وَيَا عَجَبًا مِنْهُ، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

والجواب : أن المؤلف جعل هذا في «التسهيل» من قبيل النادر فقال :
وربما استغنَى عنهما في التعجب^(١)، وأنشد على ذلك بيتا فيه^(٢) :

* فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي *

وإذا كان نادرا عنده لم يَضِرْهُ تركُّه، والله أعلم.

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه :

أَوَانِسُ يَسْتَلْبِنُ الْحَلِيمَ فــــُوَادَه
فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي وَيَا حُسْنَ مُجْتَلَى

[شرح التسهيل - ورقة ٢٠٤ - ١].

{الندبة}

النُّدْبَةُ : هى الاستِصْرَاحُ بالمفقود ، أو ما أُقيم مُقامة ، على جهة التفجُّع أو التوجُّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وَأَزِيدَاهُ ، وهو مَيِّتٌ ، فإنتَ لم تقصد بنداثة أن يُجيبك ، وإنما قصدك التصويتُ باسمه تفجُّعا لفقده .

وكذلك إذا كان غيرَ مَفْقُودٍ ، لكن تَنَزَّلَ منزلته كقول عمر - رضى الله عنه - حين أعلم بجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب : وَأَعْمَرَاهُ ، وَأَعْمَرَاهُ ، وكقول الخنساءِ وَمَنْ أَسْرَ معها من آلِ صَخْرٍ ، وهو غائبٌ غيرُ مَرْجُوِّ الحضورِ : وَأَصْخَرَاهُ ، وكقول الشاعر^(١) :

فَوَاكِبِيْدى مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِى

وَمِنْ عَابَرَاتِ مَالِهِنَّ فَنَاءُ

فهذا كله من المنسوب الذى ليس بمَفْقُودٍ ، ولكنه حُكِمَ له بحكم المفقود ، لاجتماعهما فى بُعْدِ رَجَائِهِ بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتدأ الناظم ببيان الحكم العام للمنسوب وغيره ، فقال :

مَالِ الْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا

نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهِمَ مَا

(١) هو مجنون ليلى ، قيس بنو الملوخ العامرى ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والمساعد ٢/٣٤٤ والعبرات ك جمع عبرة ، وهى الدفعة .

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالذِي اسْتَشْهَرَ

كَبُرَ زَمَزَمَ يَلَى وَأَمَّنْ حَفَرَ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدمة يُجعل للمندوب ، يعنى إلا
ما يذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وما تقدم ذكره من ^{٢٧٥}
الإختصاص بالمندوب ، لأن ما يذكره هنا زيادة على ما يشترك فيه المندوب
مع غيره .

وبيان ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفرداً معرفة بنى على
الضم إن رفع بالضم ، وإلا فما كان يُرفع به قبل النداء .
وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصب .

وإن كان مبنياً قبل النداء يقدَّر فيه الضمُّ بعده ، وأنَّ ما نُون
ضرورةً فيه وجهان ، وأنه لا يُجمع بين (يا) والالف واللام ، وكذلك حكمُ
التوابع كُلِّها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغيرُ ذلك مما تقدم ،
فيَجْرى هنا .

فإن قلت : كيف يَجْرى وكثيرٌ منه ينافى لحاق ألف النُّدْبَةِ كالمَبْنَى
على الضم ، إذا لحقته الألفُ بُنِيَ على خلاف ذلك البناء ، وكذلك
المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معرباً بالخفض ، فلما جاءت الألف
زال ذلك ، فلا يَسْتَتَبُّ ما ذكر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لا ينادى
من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لا يُحذف معه حرف النداء فقد خالف
المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وجودُ غيرها؟

فالجواب : أن ما تقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا
ذلك فداخلٌ فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : أَلْتَزِيدُ فيه على ما تقدّم في باب النداء من الإختصاص شيئاً ،
فتقول : وَازِيدُ ، وَوَازِيدُ الظريفُ ، والظريفُ ، وَوَأَ عَبْدَ اللَّهِ العاقلُ ، وما أشبه
ذلك .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نبّه على هذا الاستعمال
في الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أن تَزِيدُ فيه هذه الأحكام التى تُذكر ها هنا ، وهى المخالفة لما
تقدم ، ولم يردِ هو هذا الاستعمال بقوله : (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لَمُنْدُبٍ) وهو
الأظهر ، على أنه مانع من جريان تلك الأحكام ، إلا أنها تارة تكون ظاهرة
فتقدّر ، وتارة تبقى على ظهورها .

أَلَتَرَى أنك إذا قلت : وَازِيدَاهُ ، فالضم مقدّر فى آخر الاسم ، ولا يقال :
إنه مبنى على السكون أو على الألف ، وكذلك : وَأَغْلَامَاهُ ، فى : (يَاغْلَامُ)
المضاف إلى الياء ، والإعرابُ مقدّر فى آخره ، ولا يقل : هو مبنى ، إذ لا موجب
لبنائه وهو مضاف ، كَوَا غُلَامِيَاهُ وَوَاغْلَامَ زِيدَاهُ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا ندبت من اسمه
(يَحْيَى) فقلت : يَايَحْيَاهُ ، أو من اسمه (غُلَامِي) فقلت فى أحد الوجهين :
وَأَغْلَامَاهُ .

والمحذوف ها هنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفته فى الدُّرَج ، نحو قولك
: يَحْيَى العاقلُ ، وَغُلَامِي الفاضلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرَى ، فلا تَقُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التَّوْنُ الاضطرارى ، ألا ترى إلى قوله^(١) :

* وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ *

ولو قال : (وَأَفْقَعَسُ) لجاز ؛ فما أتى به من الإطلاق المتقدم صحيحٌ ، إلا ما استثنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استثنى هنا من قاعدة ما ينادى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النُّكْرَة ، وذلك قوله : (وَمَانُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان $\frac{٢٧٦}{٣}$ قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لا يصح أن يُنْدَبَ كرجلٍ وامرأةٍ وغلّامٍ ، إذا لم تقصد إضافته ، فلا تقول : وَارْجُلَاهُ ، ولا : وَامْرَأَتَاهُ ، ولا : يَاغُلَّامَاهُ ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (وَلَا مَا أُبْهِمَا) وأراد بالمبهم اسم الإشارة [والضمير ، لأن أسماء الإشارة]^(٢) ، تسمى مُبْهَمَات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَّعَيْنُ اسمُ الإشارة بالقصد إليه أو بالنعت ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وَاهَذَا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمَات ، من حيث كانت صالحة لكل مخاطب ، ولكل متكلم ، ولكل غائب ، وألْزِمَت التفسير ، فلا بُدُّ لها منه فَوْضَعُهَا على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهمات ، كما أن

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣/٣٦ ، والدرر ١/١٤٨ ، ١٥٥ ، والأشمونى ٣/١٦٨ والرجز لرجل من بنى أسد ، ويَعْدُه :

* أَيْبَلَى يَأْخُذُهَا كَرُوسُ *

وفقعس : حى من أسد . وكروس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

أسماء الإشارة موضوعة بقيّد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطع النظر عن ذلك القيد استنبّهت ، فلا يجوز أن تقول : ياهُواه ، ولا : وأنتاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصول من الأسماء بصلة لا تعيّن المقصود عند الجمهور وذلك مفهوم قوله : (ويُنْدَبُ المَوْصُولُ بالذي اشتهر) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرة بين الناس ، وتُميّزه من غير أولاً ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُهُ ، كالمثّل به فى قوله : (كَبُرَ زَمَزَمَ يَلِى وَأَمْنُ حَقَر) ، [وترتيبه : وَأَمْنُ حَقَر] ^(١) ، بئرَ زَمَزَمَاه وهو مَقُول فى نُدْبَةِ عَبْدِ المَطْلَب - جَدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم - لأنه هو الذى اشتهر بحَقَرها واستخراجها ، وقد كانت داثرة ، أُمِرَ بذلك (فى النوم ، وعيّن له موضعها ، ففعل ، فصارت معلماً بعد ما كانت قد ذهب أثرها وعيّنُها ، فلما اشتهر بها صار ذلك كالعلم له . فوصل موصولة بها فى النُدْبَةِ ^(٢) .

ويجربى ذلك المجربى كل موصول بما شُهر به ، من قولٍ أو فعلٍ أو صفة . فإن كانت الصفة مالا يُعيّن ولا يشتهر فلا يجوز أن يُندب ، فلا تقول : وَأَمْنُ فى الدَّارَاه ، ولا وَأَمْنُ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك وهو مفهوم ما اشترط . والعلة فى منع نُدْبَةِ هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن النُدْبَةَ حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبّرٍ على فائتٍ لا عِوَضَ عنه عند النَّدْبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمرٍ لا يقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود .

وإظهارُ البكاء والجزع ضعفٌ ممّن يظهر ذلك منه ، لأنه شأن النساء ، ولذلك قال الأخفش : النُدْبَةُ لاتعرفها العرب ، أولاً يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س ، ت) .

(٢) فى (ت) «فى النداء» .

هى من كلام النساء ، أى إن التصبر والتعزى يُغنيان عنها ، والرجالُ بذلك أولى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حزنُوا له ، والإتيان بأشهر أسمائه ، وأحمدِ خصاله ، ليكون عذراً لهم فيما أظهروا من الحزن والجَزَع ، فلا يحسن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لا يعرف .

فإذا ثبت هذا فجملة مايجوز نُدبته من الأسماء : ماكان علماً ، كزيد وعمر ، وعبد الملك ، ورجلُ سميته بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مايدلُّ على فضيلة وشرف ، كمن حفر بئر / ^{٢٧٧}_٣ زَمْزَم ، وأمير المؤمنين ، وما كان نحو هذا ، وهو الذى يتخلص بعد إخراج الأنواع الثلاثة النى أخرج الناظم عن حكم النُدبة .

وظهر بذلك موافقته فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفى اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدبة النكرة مطلقاً^(١) .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بِنُدبتها عذراً جازاً ، وإلا فلا ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسمع .

أما القياس فما تقدّم ، وأيضاً فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا - يعنى ماكان مثلاً : يامن فى الداراه ، أو يارجلاه - لقلت : وامن لايعنينى أمرهوه^(٢) . قال فإن كان ذا ترك ، لأنه لا يعذر بأن يتفجع عليه ، فهو لا يعذر بأن يتفجع ويُبهم^(٣) .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العذر فى التفجع دارت الندبة .

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٨ .

(٣) نفسه ٢/ ٢٢٨ .

وأما مَنْ فَصَّلَ الأمر فيقول : قد يُوجد فى النكرة ما يكون فيه عُدْر .

وقد حكى الجَرْمى عن بعضهم : يارجلأَ حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عُدْرًا ، وإذا كان كذلك ، مع أنه نكرة ، فلا ينبغي أن تُمنع ندبة النكرة على الإطلاق ، وعليه قد يقال : وأرجلأَ أَطْعَمْنَاهُ ، ويارجلأَ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المندوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌ فى أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه ألا تلحق الصفات ^(١) .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعين الرجوع لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرَض المنع من ذلك لا يمتنع أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَأَمَنْ) أولَ الاسم ، كما يكتفى بذلك إذا قلت : وأزیدُ الظريفُ .

فعلى كل تقدير يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمَّا بالاختصار على (وَأَ) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثل الصفة التى أجاز يونس ^(٢) ، ومأقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثل ما تقدم فى قوله ^(٣) :

(١) الكتاب ٢/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه (٢/٢٢٦) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وأزیدُ الظُرِفَاهُ ، وأجْمَعَتِي الشَّامِيَّتَانَاهُ» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

* فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أو يَتَرَفَّقُ *

* أَدَارًا بِجُرُؤَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةٌ *

أيضا ، فقد تُندب النكرة من غير وصف ، ويظهر العذر كقولك :
وَأَعْلَمَاهُ ، وَكَرِيمَاهُ ، وَأَصْلِحَاهُ ، وَأَمِيرَاهُ ، وَأَسِيدَاهُ ، من غير قصد
إضافة .

٢٧٨
٣

فهذا وما كان مثله لا يمتنع ، لظهور العذر به ظهوراً بيّناً ، فالوجه
التفصيل ، هذا ما يحتاج به لهذا القول .

والناظم لم يُفصل ، لأن عمده السماع ، ولا سماع في المسألة
يُعتدُّ به ، والتعليل إنما ينهض^(٢) ، من ورائه . هذا كله في النكرة .
وأما الموصول . فالذي ذهب إليه الناظم فيه رأى سيئويه .

وحكى ابن الأنباري في «الإنصاف» الجواز مطلقاً عن الكوفيين ،
والمنع مطلقاً / عن البصريين^(٣) ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا
أتحقق صحة هذا النقل عن البصريين ، فإن سيئويه هو رأسهم .
وقد قال حين بيّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لا يُندبان وكذلك :
وَأَمِنْ فِي الدَّارَةِ فِي الْقُبْحِ^(٤) .

قال : وزعم - يعنى الخليل - أنه لا يستقبح (وَأَمِنْ حَفَرَ بِئْرَ
زَمْزَمَاهُ) لأن هذا معروف بعينه^(٤) .

(١) في الأصل «إنما يظهر» وما أثبتته من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢٨ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في الأصول .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٨ .

قال : وكانُ التبیینُ فی النَّدْبَةِ عِذْرُ لِلتَّفْجَعِ ، فعلى هذا جرت النَّدْبَةُ فی كلام العرب ، هذا ما قال (١) .

ولا یظهر منه المنعُ ولا وقوفُ الجواز على السماع ، ولم أر من الشُّرَّاح من وقَّفه على السماع ، فانظر فی نقل ابن الأنباری .

وجه التفصیل ظاهر مما تقدّم فی تفصیل ابن خروف فی النكرة وقوله :
(بالَّذِي اسْتَهَرَ) يريد اشتهر به ، فحذف الضمير المجرور لتكرّر الجار مع الموصول ، وهو قليل ، لكن الناظم أجازَه مطلقاً من غير شرط سوى تكرّر الحرف الجار .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ
مَنْتَلَوْهَا إِنْ كَانَ مِنْتَلَهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ
مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمْلُ
وَالشُّكْلَ حَثْمًا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهِمٍ لَابِسًا

مُنْتَهَى الاسمِ آخِرُهُ ، یعنی أن آخر الاسم المندوب يوصل بالالف في النَّدْبَةِ ، فقال : وَأَزِيدَاهُ وَأَغْلَامَ زِيدَاهُ ، وما أشبه ذلك ، وهو ظاهر على الجملة ، إلا أن المنتهى يختلف الأمر فيه ، وكله داخل تحت عموم لفظه ، فيشمل أنواعاً من المندوبات :

أحدها : المفردُ ، وهوبَيْنٌ ، نحو : وَأَزِيدَاهُ ، وقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنه - (٢) :

(١) المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء» ، انظر ص ٢٢٨ .

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ

وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثانى : المضاف ، كان علماً كعبد الملك ، وأمري القيس ، أو كنية كابي عمرو ، أو غير ذلك كغلام زيد ، وصاحب الأمير ، فأخر الاسم فى الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما فى العلم فظاهر ، فتقول : وأعبد الملكاه ، وأمرأ القيساه ، ونحو ذلك .

وأما فى غير العلم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع تنوين المضاف ، فتقول : واغلام زياده ، وأمير المؤمنيناه .

والثالث : الاسم الممتول مسمى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فى إن ماتعلق به صار معه كالشئ الواحد ، ولذلك يعرب فى النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وأحامياً الذماراه ، وأمطعماً الضيفاناه ، وأمفضلاً على الفقيراه ، وما أشبه ذلك . أما إذا لم يكن مسمى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه نحو : وأزیداً وأعمراه ، وأثلاثاً وثلاثيناه .

وقد مثل المؤلف فى «الشرح»^(١) بقوله : وأضرّوباً رعوس الأعداء ، وأثلاثاً وثلاثين ، وبلحاق الألف ، ولم يقیده بالعلمية ، وكذلك الأبدى^(٢) / $\frac{٢٧٩}{٣}$ فى «شرح الجزئية» أجاز ندبة الممتول من غير تقييد ، فانظر فى ذلك .

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ - ب] .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الأبدى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثنى والمجموع ، نحو : زَيْدَانٌ وَرَيْدُونٌ وَهِنْدَاتٌ ، فتقول :
وَأَزِيدَانَاهُ ، وَأَزِيدُونَاهُ ، وَهِنْدَاتَاهُ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخر الصلة ، لأن الموصول لَا يَتِمُّ اسماً
مُخْبِراً عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أَكْرَمَنَا ، وَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ ، فتقول : وَأَمَنْ
أَكْرَمَانَاهُ ، وَأَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ .

والسادس : المركَّب ، آخره آخر الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :

مُرْكَبٌ تركيبَ مَرْجٍ ، نحو مَعْدٍ بِكَرْبٍ ، بِلَالَابَاذٍ ، فتقول : وَأَمْعِدٍ بِكَرْبَاهُ
وَابِلَالَابَاذَاهُ .

ومُرْكَبٌ تركيبَ إِسْنَادٍ ، نحو : تَأْبُطُ شَرًّا ، فتقول : وَأَتَأْبُطُ شَرًّا .

ومُرْكَبٌ من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم .

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (وَمُنْتَهَى الْمُنْتَوْبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ) لأن
الْمُنْتَهَى فى ذلك كله ظاهرٌ إما حقيقةً وإما حكماً ، وأشعر بذلك أيضاً قوله :
(كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) .

وبقى قسم سابع يحتمل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمَ
الدخول لأن الصفة من حيث هى بيانٌ لموصوفها كالشئ الواحد معه ، فتشبهه
المُضَافُ والمُضَافُ إليه ، والصلة والموصول ، فكما تلحق آخرَ المُضَافِ إليه وآخر
الصلة ، كذلك تلحق آخرَ الصفة ، ويُرجحُ ذلك أن الصفة قد جرت مجرى
الموصوف فى قولهم : هذا زيدٌ بنُ عمرو ، فلم يلحقوا الموصوف تنويناً ، توهماً
أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبُنِيَتِ الصفةُ مع الموصوف كما ترى اعتباراً بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازماً له الصفةُ مثل : يا أيها الرجلُ ، والجَمَاءُ الغَفيرُ ، فإذا جرت الصفةُ مَجْرَى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع - جرت مَجْراه فى النَّدْبَةِ : إذ الصفةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يَمْتَنِعُ أن تَلَحِّقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَاجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي نَاهُ ، وهما القَدَحَان .

وقال الشاعر (١) :

أَلَا يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْنِ رَاهُ

فَلَحِقَتْ كما ترى صفةُ المندوب ، وتوكيدَ المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل» (٢) ، وهو رأى يونس والكوفيين ، وللصفة أيضاً نظراً آخر من حيث إنها ليست مثلَ المضاف إليه ، ولا مثلَ الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلة هى من الموصول كالجزء ، بحيث لا يجوز السكوتُ عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكماً .

(١) الأشموني ١٧١/٣ ، والمساعد ٥٣٨/٢ ، والعيني ٢٧٣/٤ .

(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضاً ، إن ظهر لاتصالها بموصوفها وجهٌ فى : هذا زيد بن عمرو ، / وما ذكر ، فقد ظهر وجه انفصالها^(١) منه فى : يازيد الطويل ، $\frac{٢٨٠}{٣}$ فتُعَرَّب الصفة وتبنى الموصوف ، وتشبيهه صفة المندوب بصفة المنادى أولى ، من جهة ما اجتماع فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من بابها ، وما ذكر من السماع فنادرٌ لا يُعْتَدُّ به فى القياس ، وهذا رأى الخليل وتلميذه^(٢) . وقد بسط الفارسيُّ فى «التذكرة» الاحتجاج للمذهبين فطالعه هنالك .

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبه فى «التسهيل»^(٣) ، فقد تبين وجهه ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجته ، والله أعلم .
وهنا مسائل :

إحدها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هى الألف المنقلبة عن التنوين ، ولا يُعوَّض منها .
ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعوَّض منها التنوين فى الوصل ، فيقولون : يازيداً وعمراً إذا وصلوا ، ويستدلون بقول الشاعر^(٤) :

* وَأَفْقَعْسَا وَأَيْنَ مَنِى فَقَعَسُ *

وهذا شاذٌ ، مع أنه مما نَوَّن فى الضرورة ، فنصب كقول الآخر^(٥)

*: يَاعِدِ يَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي *

(١) فى الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٣) ص ١٨٥ .

(٤) سبق الاستشهاد بالرجز فى الباب نفسه ، وفى «باب النداء» أيضاً .

(٥) هو عدى بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به فى «باب النداء» وصدره :

* ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ *

والثانية أن قوله : (صِلُهُ بِالْأَلْفِ) فَجَعَلَ مَدَّةَ النُّذْبَةِ أَلْفًا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مَدَّاتٌ تَلْحَقُ آخرَ المندوب ، إِيذَانًا بِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْبَابِ ، لأنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْمَدَّةُ الْمَجْهُولَةُ الَّتِي تَكُونُ بِحَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ وَالْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ :

أحدهما : أن الغرض مَدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النُّذْبَةِ وَالْأَلْفِ فِي ذَلِكَ أَمْدٌ صَوْتًا مِنْ غَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ جَنِّي (١) .

والثاني ، أن الحركات اللازمة معها وَغَيْرَ اللازمة على سواء ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبَسٌ فَلَا تُعْتَبَرَانِ مَعَهَا ، فَتَقُولُ وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ ، وَلَا تُعْتَبَرُ الْكُسْرَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بَ (قَامَ زَيْدٌ) أَوْ بَ (رَأَيْتَ زَيْدًا) لَا تُعْتَبَرُ الضَّمَّةُ وَلَا الْفَتْحَةُ ؛ بَلْ تَقُولُ : وَأَقَامَ زَيْدَاهُ وَارَأَيْتُ زَيْدَاهُ .

وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ فَتَقُولُ فِي (يَا زَيْدُ) الْمَبْنَى : يَا زَيْدَاهُ وَفِي (رَقَاشٍ) يَارَقَاشَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ مُطْلَقَةٌ لَكَانَتْ تَجْرِي مَعَ الْحَرَكَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، كَمَا تَجْرِي مَدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالتَّذَكُّرُ (٢) ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمَدَّاتِ ، وَهِيَ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةٍ ، ذَكَرَهَا ابْنُ خُرُوفٍ .

وأيضا ، فَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ تُصِيرُ إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَانَ ثَمَّ لَبَسٌ أَوَّلًا وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ؛ بَلْ التَّزَمُوا الْأَلْفَ وَحَذَفُوا لَهَا التَّنْوِينَ وَيَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَمْ يُصَيِّرُوا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهُ لَمَّا أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِي إِلْحَاقِ الْأَلْفِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرِ مَا اعْتَبَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» مِنْ اسْتِثْنَائِهِ مَا آخَرَ أَلْفُ وَهَاءَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَيَسْتَفْنَى

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر في مده الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفي مده التذکر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها - يعنى الهاء - وعن الألف فيما آخره ألف وهاء^(١) ، فلا يقال عنده
فى (عَبْدَ اللَّهِ) : ياعَبْدَ اللَّهِاه ، ولا فى (جَهْجَاه)^(٢) : ياجَهْجَاهاه ، ولا فى
(أواه)^(٣) ، مسمى به : ياأواهاه . وعَلَّ ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ وَظَاهِرٍ / النحويين الإِطْلَاقُ كما هنا ، فلا^{٢٨١}
يُدْعَى استِثْنَاؤُهُ لِإِبْدَالِهِ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا ضَعِيفُ الْإِعْتِبَارِ ، وَلَوْ لَاعْتَبِرَ
فِيمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ كَقَرَزْدَقٍ ، أَوْ فِيمَا آخِرُهُ هَاعَمَّهُمْ^(٤) ، مسمى به ،
فَكَانَ يَمْتَنِعُ : وَأَفَرَزْدَقَاهُ وَأَمَّهُمَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . أَوْ يُقَالُ : لَمَّا كَانَ
مِثْلُ هَذَا الْمُسْتَثْنَى نَادِرَ الْإِسْتِعْمَالِ عَامِلَهُ مُعَامِلَةُ النُّوَادِرِ .

ثُمَّ قَالَ : (مَتْلُوهاً إِنْ كَانَ مِثْلُهَا حُذِفَ) أَخَذَ يَذْكُرُ هُنَا مَا يُعْرَضُ
لِلْأَسْمِ عِنْدَ إِحْقَاقِهَا ، وَيُعْرَضُ لَهَا إِذَا لَحِقَتْ هِيَ أَيْضاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخِرِ
الْأَسْمِ ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى وَصْلِهَا أَوْ الْوَقْفِ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ هُنَا ، مِمَّا يُحْذَفُ
لَهَا ، الْإِلْفَ وَالتَّنْوِينَ ، وَفِي آخِرِ الْفَصْلِ ذَكَرَ حَذْفَ الْيَاءِ فِي نَحْوِ : غَلَامِي
، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ عِنْدَهُ مِنْ آخِرِ الْمُنْدُوبِ غَيْرُ
ذَلِكَ ، وَبِذَلِكَ ظَهَرَتْ مُخَالَفَتُهُ لِلْكَوْفِيِّينَ فِي حَذْفِهِمْ هَمْزَةَ التَّائِيثِ ، فَيَقُولُونَ
: يَا زَكَرِيَّاهُ ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ (حَمْرَاءُ) ياحَمْرَاهُ ، وَهَذَا لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهِ ، فَلَا
سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ .

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يُقَالُ : جَهْجَه بِالْأَبْلِ وَالسَّبْعِ وَغَيْرِهِ ، إِذَا صَاحَ بِهِ لِيَكْفَ ، وَتَجَهَّجَ عَنِ ، أَيْ انْتَهَرَ .
وَالْجَهْجَاهُ كَأَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ هَذَا .

(٣) الْأَوَاهُ : الْكَثِيرُ التَّأْوُهُ وَالِدَمَاءُ .

(٤) الْمَهْمَةُ : الْمَفَازَةُ الْبَعِيدَةُ ، وَالْبَلَدُ الْقَفْزُ .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذكر ، فتقول فى (موسى) : وامُوسَاهُ ، وفى (يحيى) : يا يَحْيَاهُ ، وفى (مُثْنَى) : يامُثْنَاهُ ، وكذلك الألف فى (ضَرَبَها) مسمى به ، تقول : واضْرَبْهاهُ ، وفى (ضَرَبَكُما) : واضْرَبْكُماهُ . وكذلك الألف المبدلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلَامَا ، فتقول : واغُلَامَاهُ ، فتَحذف الألف وتأتى بالآلف النَّدْبَةُ .

فقوله : (مَتْلُوهاً) الضمير فيه عائد على «الألف» فى قوله : (صلِّه بالآلف) و (مَتْلُوهاً) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الاسم ، وذلك الحرف لآخر .

وقوله : (إِنْ كَانَ مِنْهَا حُذِفَ) يريد : إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَتْلُوُ أَلْفًا مِثْلَ الْأَلِفِ اللاحقة حُذِفَ ، وإنما حذفت أَلْفُ الاسمِ دون اللاحقة ، لأنك لما أُتيتَ بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرَّك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفت أَلْفُ النَّدْبَةِ لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يَبْقَ إلا حُذِفَ آخر الاسم .

وأىضا ، فإن أَلْفَ النَّدْبَةِ سِيقَتْ لِمَعْنَى يُقْصَدُ فيها ، وأَلْفُ الاسمِ لم يُوْتِ بها لِمَعْنَى بَخْصُوصِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، فإذا حُذِفَتْ بَقِيَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وإذا حُذِفَتْ أَلْفُ النَّدْبَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا خَلْفٌ ، واخْتَلَّ مَا جِئَ بِهَا لِأَجْلِهِ ، فلم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفِ الْأَلِفِ السَّابِقَةِ .

وأىضا ، فإن إلحاق أَلْفِ النَّدْبَةِ حَكْمُ طَائِرٍ عَلَى الْكَلِمَةِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْحَكْمَ لِلطَّائِرِ ، ولو فرضتْ الْأُولَى لِمَعْنَى لَكَانَ إِثَارُ الطَّائِرِ أَوَّلَى .

فإن قلت : هَلَا قَلَّبَها ياءً أو واوًا ، فحرَّكُوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أَوَّلَى من الحذف ، لأنه رَدُّ إِلَى الْأَصْلِ ؟

فالجواب أن التننية لابد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّدْبَة ، فإنك في إلحاقها وعدم إلحاقها بالخيار ، / فلم تَدْعُ ضرورةً إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف تسقط كما سقطت في قولك المُنْتَنَى الظَّرِيفُ .

وأيضا ، لو حُذِفَت من المُنْتَنَى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : مُوسَانٍ أو حُبَلَات ، بخلاف النُّدْبَة .

وأما التنوين : فيُحذف أيضا من آخر الاسم وذلك قوله : (كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملة صلة الموصول أوغير ذلك ، من مَمْطُول ، أو مُرَكَّب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه - لابد من حذفه أيضا عند لحاق ألف النُّدْبَة ، فتقول : وَامَنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهُ ، وَامَنْ ضَرَبَهُ عَمْرَاهُ ، أَوْ تَأَبَّطَ شَرَاهُ ، وَازِيدَا وَعَمْرَاهُ ، وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : وَاغْلَامَ زَيْدِنِيهِ أَوْ زَيْدَنَاهُ - بتحريك التنوين)^(١) بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعول عليه .

وإنما حُذِفَ التنوين معها ، وإن كان الأصل أن يثبت ويحرك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّدْبَة ليست بمنفصلة من المندوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يثبت التنوين إذا كان الساكن منفصلا أوفى تقدير الانفصال ألاترى أنك تقول : زَيْدُونِ العاقلُ ، فتثبته محركا لأن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نِيَّة (في مَدَّة الإنكار ^(١)) ، يثبت التنوين ، لأن علامة الإنكار في تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرق بين المَدَّتَيْنِ وهما على حدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدِّ عَرَض آخر الاسم ، فإما أن يكونا عندك في تقدير الانفصال فيجئ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين في أزيدُنِيَّة ^(٢)) ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت في استعمال العرب . كما تقرُّ ، فلو كانا معا على حدٍّ واحد في الاتصال أو الانفصال لم يُفرقا بينهما ، فاستدلُّنا بتفرقتها على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأثر على المؤثر» ولذلك قالت العرب : أزيدُأنيَّة ، ففصلت بـ (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن في الإنكار شيئاً من الحكاية ، لأنه جارٍ مجرى الاستثبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة في الكلام المنكَّر ، ولا بد إذ أتيت ، وحافظت عليها ، وجعلت المَدَّة تابعة لها ، أن تحافظ على تمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظت على ذلك في الحكاية ، بخلاف النَّدْبَةِ ، فإن القصد مجرد مدِّ الصوت ، وعلى ذلك بنى الكلام لا على حكايته ، فكانت المَدَّة مبنياً عليها قصداً ، فلم يكن بدُّ من البناء عليها حكماً ، والتنوين ليلحق وَسَط الاسم ، فتعِين حذفه والله أعلم . وسيذكر حذف الياء بعد .

(١) انظر في مدة الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

وقوله : (نلتَ الأملَ) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَلُ به البيت ، وهذا النوع ، من التكميل الذى لا يفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا) إلى آخره ، يعنى بالشُّكْل الحركة . والحَتْمُ : اللّازِمُ ، وأراد الحركة اللّازمة التى هى حركة بناء .

و «لازمًا» حالٌ من هاء «أَوَّلُهُ» أو من «الشُّكْل» . وتقدير الكلام : أَوَّلِ الشُّكْلِ مُجَانِسًا من الحروف حالةٌ كَوْنُهُ لازما .

ومعنى «أَوَّلُهُ» اجْعَلْهُ يَلِيهِ . والمجانِسُ هو / المشاكِلُ ، وهو هنا ٢٨٣ حرف المدّ الذى يَتَّبِعُ الحركة إذا مُطِّلَتْ ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ، والياء للكسرة ، فإذا مُطِّلَتْ الفَتْحَةُ صارت أَلْفًا ، أو الضمة صارت واوًا ، أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر^(١) :

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقال^(٢) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ *

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

* الشائلاتِ عَقَدَ الأَنْنَابِ *

(١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٣٣٣/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١ ، والخزانة ١٢١/١ ، والدرر ١٠٧/٢ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بيتين هما بتمامهما :

الله يعلم أنا فى تَلَفُّتِنا يومَ الفراقِ إلى أحبابنا صُورُ

وأنتى حيثما يَنْتَى الهوى بَصَرِى من حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجهة التى يسكنونها .

وقال (١) :

* نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ *

[فإذا] (٢) ، كانت الحركة مع حرف المد هكذا سُمِّيت مُجَانَسَةً لها .

ويريد أن آخر المنسوب إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً أُلحقت الألف ، فَتُحْرَكُ ذلك الساكنُ بالفتح لضرورة لألف وذلك إذا كان يُقبل الحركة ، كالقاضي والداعي إذا ندبته فقلت : ياقاضياه ، مالم يكن تنويناً أو ياء المتكلم ، فإن التنوين - كما قال - يحذف ، وياء المتكلم سيأتى ذكرها أن شاء الله . فإن لم يُقبل الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركاً فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بنائية ، فإن كانت إعرابية أُلحقت الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومنتهى المنسوب صلّه بالألف) وقد تقدم ما يظهر منه عدم اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بنائية فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقع فى المنسوب لبساً أولاً ، وذلك بأن يُعوّض من تلك الحركة الفتحة لأجل الألف . فإن لم يُوقع لبساً

(١) هو الفرزدق ، صدره :

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والعينى ٥٢١/٣ ، ٥٨٦/٤ وتنفى : ترد تثير . والضمير يعود على ناقة الفرزدق . والهجرة : وقت اشتداد الحرقى الظهيرة . ونفى الدراهم : إثارتها للانتقام . والانتقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديئها . يصف سرعة سير ناقته فى الهواجر ، فيدها لشدة وقعها فى الحصى تنفيان فيقرع بعضه بعضاً ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصير فى . وخص الهجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب فى عدم اعتبارها ، فتقول : يازيدُ يازيدَاهُ ،
ولاتقول : يازيدُوهُ ، كما تقول : أَعْمُرُوهُ فى الإنكار ، لأن الألف هى الأصل كما
تقدم فإذا قُدِرَ على إلحاقها وفتح ما قبلها من غير معارضٍ لم يُعدل عنه ، وكذلك
تقول فى (رَقَاشٍ وَحَذَامٍ) : وارقَاشَاهُ واحَذَامَاهُ ، ولاتقول : واحذَامِيَّةُ ،
ولايارقَاشِيَّةُ ، لعدم اللبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى فى الكسرة . وما قالوه
لم يُسمع من كلامهم ، فلا تُسمَعُ دعواهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم
على لغة من قال فى (النداء) : يا غلام - بالكسر - أو يا غلامُ - بالضم - فالضم
والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتبرين ، فإنك تقول : يا غلامَاهُ ، لأن
الكسر لا يقع بـ (غلام) المنكر لأنه لا يُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقع لبساً فاتركَ آخرَ المندوب على حاله من
ضم أو كسر ، وأتبعه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم
بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوَّلُهُ مَجَانِسًا

إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَابِسًا

يعنى باللابس الخاط ، يقال : لبستُ عليه الأمرُ البُسُ ، إذا خلطته عليه ،
فلم يَعْرِفْ وجهه . ومنه قوله تعالى : {وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ} ^(١) ، أى إن يكن
الفتح يلبس المقصود من الكلام بما يذهب إليه الوهم وهو غير مقصود .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩ .

وَالْوَهْمُ : ذَهَابُ ظَنِّ الْإِنْسَانِ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يَرِيدُ غَيْرَهُ ، يُقَالُ :
وَهَمْتُ فِي الشَّيْءِ - بِالْفَتْحِ / أَهَمُّ وَهْمًا ، بِالِاسْكَانِ ، إِذَا ذَهَبَ ٢٨٤
وَهْمُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ .

وَأَمَّا (وَهْمٌ فِي الْحِسَابِ) فَهُوَ بِالْكَسْرِ ، يَوْهَمُ وَهْمًا - بِالْفَتْحِ - إِذَا
غَلَطَ وَسَهَا فِيهِ ، فَهُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، فإِثْنَانُ النَّازِمِ بِالْوَهْمِ السَّاكِنِ الْهَاءُ
صَوَابٌ

وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا إِذَا نَدَبْتَ : غُلَامَكَ ، أَوْ غُلَامَكُمْ أَوْ غُلَامَهُ ، أَوْ
غُلَامَهُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : وَاعْلَامَكِيَّةً ، وَاعْلَامَكُمُوهُ ،
وَاعْلَامَهُمُوهُ . وَلَا تَقُولُ : وَاعْلَامَكَاهُ ، فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامِكَ - بِفَتْحِ
الْكَافِ - وَاعْلَامَكُمَااهُ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامَكُمَا ، وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (وَاعْلَامَكَاهُ)
عَلِمْتَ أَنَّ الْكَافَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً خَطَابًا لِلْمَذْكَرِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَهَااهُ) ،
تَعْلَمُ أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُؤنَّثِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَكُمَااهُ) ، هُوَ ضَمِيرُ الْمُثْنَى ، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِثْلُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ أَنْفَاءً أَنَّ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِنْ أُلْحِقَ الْأَلْفَ فَوْقَ اللَّبْسِ
امْتَنَعَ ذَلِكَ ، وَأُتِيَتْ بِمَجَانِسِ الْحَرَكَةِ ، وَكَانَ عِنْدَهُ الْمُثْنَى ، حَسْبَمَا ذَكَرَ
فِي «الشرح»^(١) ، مِمَّا يَقَعُ فِيهِ اللَّبْسُ إِنْ لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ ، كَانَ مِنَ الدَّخْلِ
فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنْ يُقَالَ فِي الزَّيْدَيْنِ : وَازْيَدَيْنِ ، خِلَافًا
لِلْبَصْرِيِّينَ الْمَانِعِينَ هَذَا .

قَالَ فِي «الشرح»^(٢) : وَالْبَصْرِيُّونَ يَلْتَزِمُونَ فَتْحَ نُونِ التَّثْنِيَةِ فِي

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ - ١) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ - ١) .

ندبة المثني ، فيقولون : يازيدَانَاهُ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون أيضاً : يازيدَانِيَّةٌ قال : وهو عندى أَوْلَى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن فى الفتح وسلامة الألف إيهامٌ أن اللفظ ليس لفظً تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختمة بألف ونون مزيدتين كسَلْمَان ومَرْوَان .

والثانى : أن أبا حاتم^(١) ، حكى أن العرب تقول فى نداء «هَن» مُثْنَى : يَاهَنَانِيَّةُ ، ولم يَحْكُ : يَاهَنَانَاهُ ، والقياسُ إنما يكون على ماسمُع لا على ما لم يُسمع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافاً لمن التزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصريَّتين^(٢) .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَسْرٌ بأن يُدْخِلَ المثني تحت قوله : (أَوَّلُهُ مُجَانِساً) إن كان ثَمَّ لَبَسٌ . وقد زعم أن هذا ملْبَسٌ ، فلا مِرْيَةَ فى أرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّمَ أَوَّلَ الفصل أن آخر المنسوب تَلَحُّقه الألف ، وأن الألف والتثوين يُحذفان لها ، وذكر هنا أن الحركة اللازمة تَتَّبِعُهَا المَدَّةُ عند خوف اللبس ، فأعطى مجموعَ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى ما يَذْكُرُهُ إثر هذا ، أو وأو لا يَحْذَفُ بَلْ يَحْرُكُ بالفتح للألف اللاحقة ، فتقول فى نحو (قَامُوا) أو (قَوْمِي) مسمًى بهما : واقَامُواهُ ، واقُومِيَاهُ ، وكذلك فى (ضَرَبْتَنِي) على لغة من أثبت الياء : ياضَرَبْتَنِيَاهُ ، وفى (ضَرَبْنِي) : واضَرَبْنِيَاهُ إلى أشباه ذلك ، كما تقول فى (القاضى) ياقاضِيَاهُ ، وفى (غلامى) فى أحد الوجهين : واغلامِيَاهُ . وهذا كله باطل لا يقوله عربى ، وإنما حكمه أن تُتَّبَعَ الحركة بمجانسها ، فإذا اجتمع المثلان من الياعين أو الواوين ، كان الحكم

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني كان إماماً فى علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التغليب ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : وأقاموه ، وأقوميته ، $\frac{٢٨٥}{٣}$ واضربتيه ، واضربنيته .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظراً المبرد في هذا متوجّها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القول بتحريك الواو والياء ، كما حرّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : واضربواهُ ، واضربتنيَاهُ ، ونظائره . وتابعه عليه ابن ولّاد^(١) المستنصر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولجواب في هذا أحسن منه ، فكان ابن ولّاد مال إلى هذا ، وجعله رأياً صحيحاً ، فيمكن ، على بعده ، أن يُذهب إليه ،

والثاني : أن الواو والياء في هذه المواضع لم يُعتبرها لعدم اعتبار ما هي فيه ، لأن قصده في هذا الباب الكلام على المشهور الاستعمال من الأسماء التي شأنها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها في الاستعمال ما آخره ألف أو تنوين أوياء متكلم ، أو ياء أصلية .

فالأصلية كالقاضي حكمها ظاهر . وياء المتكلم الثابتة الساكنة سيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وماسوى ذلك دخيل في الكلام ، غير مستعمل عند العرب ، وإنما أجرى الناس فيه القياس كيف كان لوسمى بـ (قومي ، أو ضربتني ، وقاموا) ونحو ذلك مما هو نادر الاستعمال ، غير ضروري الذكر .

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوي . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأيضاً ، فما آخره وأو من المعربات لا يوجد فى الكلام إلا أن يُسمّى
بجملة فيها ضمير رفع اختتمت به .

وهذا كله وظيفة أرباب المطولات ، ولذلك لم يُبَوَّب فى هذا النظم على «باب
التُسْمِيَةِ» فلا ينبغي أن يمثل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛
وإذا ذاك لا يبقى عليه فى المسألة إشكال .

وهذا هو الأوّل فى الجواب ، وهو مقصّد فى كلامه حسنٌ ، وتنقيحٌ لمحل
الفائدة . وإنما مثل فيما آخره الحركة بـ (غَلَامِهِ وَغَلَامِكُمْ وَغَلَامِهِمْ) لتحرك الآخر
فى الأصل ، وسقوط الصلّات فى أكثر الكلام ، وإلا فـ (غَلَامُكَ ، وَغَلَامُكِ) ونون
المثنى كافٍ فى التمثيل ، ويكون (غَلَامُهُ وَغَلَامُكُمْ) ونحوه مِمّا لم يقصّد لقلّة
استعماله والله أعلم .

وقوله : (إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بِهِمْ لَأَبْسًا) أتى بـ (يَكُنْ) المضارع ، وموضعه
للماضى ، لأنه لاجواب له يَنْجُزِم ، فلا يُؤْتَى فيه بامضارع إلا قليلاً ، وقد تقدّم
مثله . وكذلك قوله :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ

وَإِنْ تَشَاءُ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

فأتى بـ (إِنْ تُرِدْ) والوجه : إِنْ أَرَدْتَ ، و(وَاقِفًا) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ
هَاءَ سَكَتٍ حالة كونك واقفاً .

ويعنى أنك إذا وقفت على آخر المنسوب ، وقد ألحقته الألف أو الياء أو
الواو ، زِدْتَ هَاءً تقف عليها ، وتسمى هَاءُ السَكَتِ ، فتقول : يازيدَاهُ ، ياعبدُ
الملكَاهُ وأمير المؤمنينَاهُ ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقصد الذى لَحِقَتْ لأجله فى
نحو : {يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهٗ} ^(١) ، لبيان ما قبلها ، فإذا لَحِقَتْ فى نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

{كِتَابِيَّةٌ} . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألف في النُّدْبَة فلبيان الحرف الذي بمنزلة الحركة لضعفه .

وقوله : (إن تُردِّ) راجع إلى إلحاق الألف والهاء ، فكأنه قال :
ومُنْتَهَى المندوبِ صلُّه بكذا مطلقا ، وبالهاء إذا/ وقفت إن شئتَ ذلك ، ^{٢٨٦}
وإن شئتَ فلا تُردِّ شيئا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حدِّه لو
كان منادى غير مندوب ، فتقول : وازيدُ ، واعبدَ الملكِ ، واغلامُ ، وما أشبه
ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قيس الرُّقيَّات (١) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغْوَلَةٌ

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزِيَّتِي

إلا أن لحاق المدة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معاً سائغين ، فكأنه
قدَّم أحد الوجهين تنبيها على أو لويته .

فإن قيل : لم لم تحمِل التخييرَ على إلحاق الهاء ، وذهبت إلى ذلك
المحمَل البعيد ، وقد لا تلحق الهاء في الوقف ، كقول جرير (٢) :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ

وَقُمْتُ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمْرَا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غيرُ
معروف في الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام
النحويين .

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد
٥٣٥/٢ ، والمعنى ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم
الحرّة . والدماء : السوداء ، وهي أيضا : العدد الكثير من الناس : وممولة باكية .
والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيَّة) .
(٢) سبق الاستشهاد به في «بابي النداء والنُدْبَة» .

وأيضاً ، فما فى بيت جرير لاحتجة فيه ، لأنه جارٍ مجرى الوصل لا
مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غير معتد به .

ثم هنا مسألتان :

إحدهما : إنه لما قال : «وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ» فقيّد ذلك بالوقف، دلّ
بمفهومه على أنها لا تزاد في الوصل، وإنما اللاحق الألف خاصة، وذلك صحيح
فتقول : واغلاماً أين ذهبت؟ وازيداً مَنْ لى بك؟
وأنشد سيبيويه لرؤبة^(١):

* فهِى تُنَادِي بِأَبَا وَأَبْنِيْمَا *

هكذا روى في بعض الروايات^(٢)، حكايةً للثدبة، وهو كثير.

والثانية : أنه لما سَمَّاها هاء السكت أفهم ذلك أنها ساكنة لا تُحَرِّكُ،
وأنها إذا وُصِلَ بها سَقَطَتْ، وهذا ظاهر، إلا أن يَشْدُ شَيْءٌ فيحُفَظُ، ويُنْشَدُونَ
هنا^(٣):

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ *

ومنه أيضاً^(٤):

(١) الكتاب ٢٢٣/٢، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٢٧٢/٤، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان (بنى،
رثا) وقبله :

بِكَاءٍ تُكَلِّى فَقَدْتِ حَمِيمًا

(٢) ويروى «بأبى وأبنيما» و«بأباً وأبناماً» ويروى «تَرُئِي» بدل «تنادى».

(٣) الخصائص ٢٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ٣٤٦/٥، والخزانة ٣٨٧/٢

ويعده : إذا أتى قُرْبَتُهُ للسانية

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التى يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

أَلَا يَاعْمُرُونَ عَمْرَاهُ
وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْنِ رَاهُ

على أن يكون هاء «عمرَاهُ» متحركة.

وقائلٌ وَعَبْدِيَا وَعَبْدَا

مضنٌ في النداء اليَا ذا سُكُونٍ أَبْدَى

«مَنْ» في قوله : «مَنْ في النداء» مبتدأ، و«أَبْدَى» صلته، و«في النداء» متعلق بـ(أَبْدَى) و(اليَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (اليَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو العائد على (مَنْ) (وقائلٌ) خبر المبتدأ، و(وَعَبْدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائلٌ) وحُذِفَ العاطفُ ضرورةً.

والتقدير : الذي (أَبْدَى) في النداء اليَا ذات سُكُونٍ قائلٌ في الندبة :وَعَبْدِيَا وَعَبْدَا .

يعني أن مَنْ لغته من العرب إثباتُ الياء في (يَاعْبُدِي) ساكنةٌ لا متحركة، فإن له في ندبة هذا المضاف وجهين :

أحدهما : تحريك الياء بالفتح، فيقول : وَاَعْبُدِيَاهُ، وَاغْلَامِيَاهُ، وَاَسِيدِيَاهُ، لأن الألف لما كانت ساكنة، والياء ساكنةً أيضاً، لم يكن بُدُّ من تحريك الياء أو حذفها، فحُرِّكُوها لأن أصلها الحركة، فزال المحذور، فوافق في هذا الوجه لغة من يحرِّكُ الياءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : يَاعْبُدَاهُ، وَاغْلَامَاهُ، وَاَسِيدَاهُ، وما أشبه ذلك، لأنها لما التقت ساكنةً مع الألف، وقَرُبَ شَبَّهُهَا بالتثوين على ما تقرر قبل هذا، حذفوها كما حذفوا التثوين وإن كانت مُرادَة .

وأما من أثبتتها متحركةً فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم في قوله : « ومُنْتَهَى الْمُنْتَوْبِ صَلُّهُ / بِالْأَلِفِ » وكذلك لغةً من يقول : $\frac{٢٨٧}{٣}$ ياغلام ، أو ياغلام ، وفي لغة من قال : (ياغلاماً) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوهاً إن كان مِثْلها حُذِفَ».

فقد تَبَيَّن أن خَمْس اللغاتِ في المضاف إلى ياء المتكلم مأخوذٌ حكمُها من كلامه على اختصاره. وما ذَكَر في هذه المسألة من جواز الوجهين هو مذهب المبرِّد^(١). وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقاً في هذه اللغة^(٢)، لأنه رأى تحريكها، وهى اسم معتبرٌ محافظٌ عليه، هو الوجه. ولمَّا ذَهَب إليه الناظمُ وجهٌ آخر كما تقدم. وكان تقديمه لقوله : «واعْبَدِيًا» بإثبات الياء مشعراً^(٣) بأنه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل^(٤)» على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر^(٥) به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره^(٥).

(١) انظر المقتضب ٢٧٠/٤.

(٢) الكتاب ٢٢١/٢.

(٣) ورقة (٢٠٤ - ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢٢١/٢.

الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتلين، رَخِمَ مَنْطِقُهَا : لَانَ .
قال الجوهري^(١) : ويقال : هو الحذف. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .
والمعروف في أصل اللغة ماتقدّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور^(٢) :
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا نَزْرُ
أى رقيق الحواشي سهلها .

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :
تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
كَيَاسُوعَا فَيَمْنُ دَعَا سُعَادَا
أى تسهلاً وتيسيراً .

وذلك أن المنادى يلحقه الترخيم تخفيفاً من اسمه إذا طال، لكثرة النداء
في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبداً في كل كلام تُخاطب به إنسانا لتعطفه على
الاستماع منك لأمرك ونهيك وإخبارك .

وترخيمه : نَقْصُهُ عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض
حروف الاسم، ولذلك قال : «احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى» ففَسَّرَهُ بالحذف، وإنما قال :
«آخِرَ الْمُنَادَى» فَقَيَّدَهُ بالنداء، لأن ترخيم المنادى هو المُطَرِّد في القياس .

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشعري ١٧١/٣

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان
والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادى فلا يُرْخَمُ إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهه عليه في آخر الباب.

وقيد الحذف بالآخر احترازاً من الوسط والأول، فلا يقع فيه ترخيم النداء.

وأيضاً، فالترخيم بمعنى (الحذف) في اصطلاح النحويين على وجهين :

أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولا يقع إلا في آخر الاسم كما قال.

والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بنية التصغير على أصول الكلمة، ويسمى التصغير هنالك تصغير الترخيم، وقد ذكره الناظم في بابه فقال :

وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَفِّرُ اكْتَفَى

بالأصل كالعُطِيفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأول كالعُطِيفِ، والوسط كقُطَيْمَةِ في (فاطمة) والآخر كَأَرِيطٍ في (أَرطَى)^(١) وأما المختص بالآخر فهو ترخيم النداء، فلذلك عيَّنه.

وأفاد أيضاً بقوله : «أَخْر المنادى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها، وهى الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرف واحد، لأن الآخر إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخر وحده .

(١) الأَرطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ما قبله فلا يُطلق عليه أنه الآخر إلا مع الآخر / مجازاً لاحقيقة، $\frac{٢٨٨}{٣}$
ولذلك لا يُحذف غير الآخر مع الآخر إلا إذا كان معه كالحرف الواحد
حسبما يتبين في موضعه إن شاء الله.

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذي فيه حذف الآخر
حقيقة، وهو (ياسعاً) في قولك : (ياسعادُ) فحذف الدال. ومثله (ياسعي)
في (ياسعيدُ) و(ياثمو) أو (ياثمي) في (ياثمودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمةُ)
ومن ذلك كثير.

وسياتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُملى.

وقوله : «فِيمَنْ دَعَا سَعَاداً» يريد : فيمن ناداها.

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا

أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ

بَحَذْفِهَا وَفُرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا

تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إِلَّا الرِّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ

بِوْنِ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

قَسَمُ النَّاظِمِ الْأَسْمِ الْمُنَادِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى تَرْخِيمِهِ ثَلَاثَةٌ

أقسام :

قسم لا يُحذف منه إلا الحرف الأخير.

وقسم يُحذف منه الأخيرُ مع ما قبله.

وقسم يُحذف منه عجزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد، فهو الذى
شَرع الآن فى ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : ما يُحذف منه الآخر من غير شرط، وهو قوله : «وَجَوَزْنَهُ مطلقاً
فى كذا» فأراد بالإطلاق عدم التقيد بشرط، يعنى أن ذلك جائز، من غير شرط،
فى كل اسم مؤنث بالهاء، كان علماً أو غيره، فتقول فى (فاطمة، وعائشة) :
يا فاطمُ، وباعائشُ أقبلي، ومنه قول امرئ القيس^(١):

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

وقول القطامي، أنشده سيبويه^(٢):

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

أراد : أفاطمة، وباضبَاعَة.

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٨٤/٢، والمغني ١٢، والتصريح ١٨٩/٤، والهمع ٣٤/٣،
والأشعموني ١٧٢/٣، والعيني ٢٨٩/٤، والدرر ١٤٧/١

والتدلل والدلال إظهار المرأة الجراءة على زوجها كأنها تخالفه، وما بها من خلاف. والتدلل والدلال
من المرأة أيضاً : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلاً بعض هذا التدلل» أى كفى بعض ذلك
عنى، وأقلنى منه. وأرْمَعْتُ : عزمت وأجمعت. وصرْمِي : قطعتي. وأجملي : اعتدلى واتندى .

(٢) الكتاب ٢٤٢/٢، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٢/٣، والأشعموني ١٧٢/٣
والخزانة ٣٦٧/٢، والعيني ٢٩٥/٤

وضبَاعَة : بنت زهر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة - ولايك موقف : لاتجعلني هذا
الموقف وداعاً منك لي. أو على الدعاء، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعاً لي.

وتقول في غير العلم : يامسُلمُ أقبلي، وياضاربُ أقيمي، ومنه قول العجاج،
أنشده سيبويه^(١):

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذي هي فيه على
ثلاثة أحرف أو أقل أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطلُحُ أقبل، ويائُبُ أقبلي، إذا
سميت امرأة : ثُبّة. وكذلك ياشأ أقبلي، إذا سميت بشاة، وكذلك إذا لم تُسمَّ.
ومن كلامهم : ياشأ ادْجُنِي^(٢)، أراد شاة بعينها، ومعنى (ادْجُنِي) أقيمي.
يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث، لأن الهاء شيء
مضاف إلى الاسم، وليس من بنيته، لأنها لاتعود في جمع مُكسّر، ولا جمع
سالم، كما تعود ألف التانيث، ولأنها لا يُكسّر الحرف الذي قبلها إذا وقعت بعد
ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِينَ وأَرِيْطَ^(٣). ودخولها في الكلام أكثر من دخول
ألفي التانيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لا يختل الكلام بحذفها.

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢،
والأشمونى ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيَرَى وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : مايرومه ويحاوله من الأعمال التي يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في
الشرط الذي بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، وبعده لذلك
السفر، فرأته امرأته فانكرت عليه ذلك، وهزنت منه، فقال لها هذا الشعر.
الكتاب ٢٤١/٢. (٢)

(٣) رعيشن تصغير رُعش والرُعشن : المرتعش، وجمل رعشن : سريع لاهتزازة في السير. والنون فيه
زائدة.

وأرِيط : تصغير أرطى، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتقسيره. والالف في (أرطى) زائدة
للإلحاق.

ومع زيادة النون والالف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ما إذا وقعت تاء
التانيث بعد ياء التصغير.

ثم ختم الكلام فيما فيه الهاءُ بحكمٍ لابد من ذكره فقال : « والذي قد رُخِّمًا : بحذفِها وقرءُ بعدُ ».

يريد أن مارُخِّم بحذف الهاء لايجوز / أن يرُخِّم بعد ذلك، وإن كان $\frac{٢٨٩}{٣}$ قابلا للترخيم لو لم تدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يافاط، ولا في (مروانة) : يا مرواً، إذا سميت بها ولا ما أشبه ذلك؛ بل يُكتفى بحذف الهاء، قلَّت الحروف أو كثرت، كان ما قبل الهاء زائداً أولاً، وما جاء من ذلك نحو قول العجاج، أنشده سيبويه^(١):

لَقَدْ رَأَى الرَّاعِنَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنْتَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

حملة سيبويه والفرء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءً ثانٍ، لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُهُ؛ إذ المرُخِّم لا يُنْعَت وأجاز الفرء حذف ما قبل الهاء إن كان زائداً، فيجوز عنده في (مروانة) يامروء، وفي (مرجانة) يامرَج. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ما قال الناظم : أن ما قبل الهاء إن كان أصلياً، فالمنع ظاهر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائداً لا يصلح للحذف، كالألف والنون في (مرجانة) فإنهما صاراً بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذي ليس بزائد.

ومن هاهنا احتج سيبويه على الفرء بأنه لو جاز حذف الزوائد لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يافاط .

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٢١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨

ويرى الثاني في الديوان « أنك يا يزيدُ يا ابن الأفحل »

يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قَبْلَ : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يافاط، كما تقول :
ياجار، فأنت تحذف ماهو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد^(١).

يعنى : وهذا لا يقال باتفاق من الخُصْمين، فكَذلك ينبغي في الزوائد التي
قبل الهاء.

وقوله : «وَقَرَّةٌ» أى استَكْمَلَه واستوفِ حروفه، ولا تحذف منه بعد حذف
الهاء شيئا. يقال : وَقَرْتُ عليه حَقَّه، إذا استوفيتَه له، وهذا من ذلك، لأن عدم
الحذف منه استيفاءٌ له، واستكمالٌ لحروفه. هذا تمام الكلام على هذا الضَرْبِ.

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك أن المؤنث
بالهاء يُشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط :

أحدها : ألا يكون مضافاً ولا مضافاً إليه المنادى، لأن المضاف إليه من
المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وإذا رُخِمَتْ فإِما أن يقع الترخيم في آخر
المضاف أو في آخر المضاف إليه، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلاً في
(ضاربة زيد) : يا ضاربَ زيدٍ، لم يصلح، لأن الترخيم لا يقع إلا في المغيَّر في
النداء، وذلك المفردُ المبني، لأن النداء لما غيَّره وصيَّره مبنيًا بعد أن كان معرباً
في غير النداء تَجَرَّؤُوا عليه، فغيَّروه بالترخيم، (لأن النداء باب تَغْيِير، والترخيم
تغيير، والتغيير عندهم يَأْنَسُ بالتعغير، فما لم يتغيَّر بالنداء لا يتغيَّر
بالترخيم)^(٢) وهذا من ذلك.

وأيضاً، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ دون المضاف إليه، فلورُخِمَ المضاف
لم يكن الترخيم آخرَ، ولوقوع الالتباس بـ(ضارب زيد) وهو في هذا الباب
محظور كما في غيره.

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وفيه «قد تحذف».

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسيق لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاذاً كقول رؤبة ، أنشده سيبويه^(١) :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ
قَارَبْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

/أراد : أُمَّ حَمْزَةَ. وأنشد أيضا لزهير^(٢) :

خُنُوا حَظُّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَانْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
وأنشد الكوفيون^(٣) :

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢/٢٤٧، والمقتضب ٤/٢٥١، وابن يعيش ٩/٦، والإنصاف ٢٤٩
العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للإبل والخيول. والجَمَزُ : ضرب من السير
أيضا قريب من العدو، كالوثب والقفز.

يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢/٢٧١، وابن الشجري ١/٢٢٦، ٢/٨٨، وابن يعيش ٢/٢٠،
والإنصاف ٢٤٧، والأشموني ٣/١٧٥، والخزانة ٢/٣٢٩، وخنوا حظكم : صونوا
نصيبكم من صلة القرابة، ولاتفسدوا ما بيننا وبينكم والأواصر : جمع أصرة وهي كل
صلة تعطف الرجل على الرجل، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع
تكوين الولد.

وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها. ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحما،
فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١/١٢٩، وابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٤،
والخزانة ٢/٣٢٦، والعيني ٤/٢٨٧

ولاتبعد : لا تهلك ، يقال : بعد الرجل - بكسر العين - (يَبْعَدُ) بفتحها (يَبْعَدُ) بفتحها (يَبْعَدُ) بفتحها،
إذا هلك. والميتة - بكسر الميم - الحالة التي يموت عليها الإنسان - يرثيه ويدعو له بأن
يبقي ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يموت .

أَيَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِي فُكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ

سَيَذْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وما أشبه المضاف مثل المضاف ، فلا يجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) :
ياضارباً طَلَحَ، ولا في (ضاربةٌ زيداً) : ياضاربَ زَيْدًا، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلا يقول في (مُسْلِمَةٌ) إذا
ناديتها نداء التنكير : يامُسْلِمَ خُذْ بيدِي، ولا في (امرأة) : يا امرأَ خُذْ بيدِي^(١)،
إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغير في النداء، فلا يلحقه تغيرُ الترخيم
كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يامنُ هي ضاربةٌ، فلا يقال : يامن هي
ضاربٌ، ولاضاربٌ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جيء به في الصلة بياناً
للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركباً بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزَج) فكما إذا سميت رجلاً بـ(خمسَ عشرة) فإنك لاتقول :
ياخَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : ياخَمْسُ، إذا رخصت فتحذف العَجْزَ.
وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبداً، فلو سميت رجلاً :
(جاءَ طَلْحَةُ) لا تقول: أصلاً لأنه ، إما أن يلتزم فيه منعُ الترخيم رأساً، كما
ظهر من سيبويه في أبواب الترخيم، فلا يرخم بحذف هاء ولاغيرها، لأنه مما
لايغيره النداء، فلم يُغَيَّرْ بالترخيم، فصار كالمضاف وغيره.

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكور في الموضعين. والصواب «خذي» لأنه يخاطب مفرداً مؤنثاً .

قال سيبويه في «تأبط شراً» ونحوه : ولو رخمْتَ هذا لرخمْتَ رجلاً
يسمى^(١) :

* يادارَعَبْلَةً بالجِوَاءِ تَكْمَى *

وإما أن تَبْنَى على دخول الترخيم فيه : فلا يكون إلا بحذف العَجْزُ كله؛ لا
بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لا يدخله البُتَّةُ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.
وأما (تركيب العطف) كما لو سميت رجلاً بـ (عَمْرُو وَطْلَحَة) فلا يرخم
أيضاً، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكر.

وأيضاً، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هي في آخر الكلمة
المركبة مع ما قبلها فلاتقول : ياعَمْرًا وَطْلَحَ، ولا : يازيداً وَحَمَزَ.

والخامس : ألا يكون مندوباً، فلا تقول في (وَاطْلَحَة) : واطْلَحَ، ولا في
(واحمزة) : واحْمَزَ لأن علامة الندبة ، هي الألف ، إن ألحقت فيه ، فإذا حذفت
صار ذلك جمعاً بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضاً، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أتى بها لمدِّ
الصوت، والترخيم قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألف، كالتنوين، فإذا
ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه^(٢). وإن لم تَلْحَق الألف فهي بصدَد أن تَلْحَق، ولذلك
كان الأكثر إلحاقها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألا يكون مستغاثاً ولا جاريّاً مجراه وهو المتعجب منه ، فلا
يقال في (طلحة) : يَاطْلَحُ ، ولا في (حمزة) : يَاحْمَزُ، إذا كان مجروراً باللام،
فأشبهه المضاف إليه، ولأنه لم يتغيَّر في النداء، فلم يصح تغييره بالترخيم .

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنترة»

والبيت مطلع معلقة عنترة، وعجزه :

وَعِمَى صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةٍ وَاسْلَمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألا يكون موصوفاً، لأن الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه^(١) في:

٢٩١
٣

* أَنْكَ يَامُعَاوِيَّ بْنَ / الْأَفْضَلِ *

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نصَّ على هذا الرُّمَّاني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لا يَصْلَحُ فِيهِ النِّعَتُ لِأَنَّهُ مَنَادَى مُرْخَمٌ، فهو في نهاية التعريف، فَنَعْتُهُ بَعِيدٌ، فعلى هذا يكون قول يزيد بن مَخْرَمٍ، أنشده سيبويه^(٢):

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَإَيُّزِي بْنَ مُخْرَمٍ

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد يزيد بن مَخْرَمٍ - شاذاً^(٣).

ويجري مجرى النعت على هذا التقدير التوابع كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البديل، ففيه بحث، وإلا العطف النسقي، فإن كل واحد منهما، أعنى من المعطوف والمعطوف عليه، مستقلٌّ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضاً.

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/ ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥٣، وابن الشجري ٢/ ٨١، والخزانة ٢/ ٣٧٨.

والحليف : المحالف والمعاهد. وصدا : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له.

يذكر أنه دعي إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصدا، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لا يحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذاً» خير قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنث بالهاء) لازمة لأبد منها، وأكثرها مشروطاً فيما ليس فيه الهاء مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيُذكر بحول الله. والناظم لم يُنبّه على شيء منها، وإنما نبّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهاماً بمفهوم، لأنه اشترط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافاً ولا ذا إسناد، فاقتضى، حين خَصَّ به هذين الشرطين، ألا يُشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشترط الزيادة على الثلاثة والعلمية أفهم ذلك أنهما لا يُشترطان أيضاً في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التي لم يُنصَّ عليها راجعة في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهى أن يكون منادى، قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء، غير مندوب. فأما كونه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيماً احْذِفْ آخرَ المنادى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأول، والثالث، والرابع، والسادس على وجهه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يلحق آخرَ المضاف إليه، وهو تمامه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يُذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادى : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولا يلحق آخرَ المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يلحق آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضاً، لأن الصلة ليست هى ولا جزء منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكذاك، لأن الجزء الأخير من المركَّب هو الذى آخره الهاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هو المجموع، والهاء لا تُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفرد في نفسه غيرُ منادى، فخرج هذا أيضا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شبَّه المستغاث الداخل عليه اللام بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله^(١)، فكأنه غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوَّى هذا قولُ من يقول : إن اللام متعلِّقة بفعلٍ مقدرٍ لا بـ(أنادى) / ولا بـ(يا) وكأنه يقول : ألجأ لزيد، إذا قلت : يا لزيد. وقد $\frac{٢٩٢}{٣}$ يكون هذا الشرط راجعا إلى الشرط الآخر، وهو أن يكون قد تغيَّر بالنداء، فقد سقطت إذا الشروط الأربعة باشتراط النداء.

وأما الشرط الثاني : من السبعة، وهو الثاني من الثلاثة، فالاعتراض به لازم على الناظم وكذلك السادس؛ إن لم تُعتبر شبَّه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء. وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازم له كذلك؛ إذ ليس له ما يخرج به.

وأما السابع فمنازع في اشتراطه، وأجاب الشلَّوِين^(٢) بأنه قد يتوجَّه العلمُ المشترط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العلمِ على المسمى، فلا يتدافعان.

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه^(١): فلعله إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغراباً فيه^(٢)، أو لعله اختيارٌ منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفاً، هذا ما قال^(٣).
ويقويه أن سيبويه أنشد^(٤):

فَقُلْتُمُ تَعَالَ يَإَيُّ بَنٍ مُخْرَمٍ

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أجوزُ.

ومثله قول امرئ القيس^(٥):

أَحَارِبُ بَنٍ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُمِرُ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأولى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرر في الكلام صَيْرُورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركَّب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أولى جواز ترخيم نحو: ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول: ياطلحُ الفاضل، ويأحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدل منه.

(١) يقصد قول العجاج:

فَقَدْ رَأَى الرَّاعِنَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(٢) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله: «يا ابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل: مُعَاوِي، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادى.

(٣) يعنى الشلوين.

(٤) البيت ليزيد بن مخرم - وقد سبق، وعجزه * فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ *

(٥) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء»، انظر ص ٢٢٧.

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول

الباب مثلا :

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمَبْنِيِّ فِي نَدَى سَوَى الْمُنْدُوبِ فَالْحَذْفُ كُفَى

- لحصل له في ذلك الشروط الأول المذكورة في حذف آخر الكلمة،

فيكون ما يذكره بعد من الشروط تاما.

وفي قوله : «وَجَوِّزَتْهُ» أى الترخيم ما يبين أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو

من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركه وإبقاء الاسم على حالة

تاما إن شئت، وهذا حسن من التنبيه.

* * *

والضرب الثاني : من المرخم الذى لا يحذف منه إلا حرف واحد،

وهو ما لا يحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (ماليس فيه

الهاء) فقال فيه : «واحْظُلًا تَرْخِيمَ مَامِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا» إلى آخره.

يعنى بـ(الحَظْل) المنع، وهو بالظاء المُشَالَة، يقال : حَظَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ

يَحْظُلُهُ - بالضم - إذا منعه منه، حَظَلَ الشَّيْءُ، إذا كَفَّ بَعْضُهُ، وَالْحَظْلُ :

المنع من التصرف والحركة، أى اَمْنَعُ تَرْخِيمَ كَذَا.

ويريد أنه لا يجوز ترخيم ما لم يكن مؤنثا بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رباعيا فما فوقه، كان رباعيا / مع زوائد تلحقه $\frac{292}{3}$

أولا، فلا يريد أن يكون رباعيا بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك

فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِمٍ) ياقَاسٍ، وفي (مَالِكٍ) يامالٍ، وفي

(أحمد) يا أحمَ، وفي (سَعِيدٍ) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَرٍ) ياجَعْفَ،

وفي (فَرَزْدَقٍ) يافَرَزَدَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذي أشار إليه أولاً، فلا بد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثياً لم يَجْزُ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلا يقال في (يازید) : يازَى، ولا في (قَمَر) اسماً : ياقَم، ولا نحو ذلك. وما قرره رأى البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرّك الوسط، إلا الكسائي منهم، فيمتنع عندهم : يازَى في (يازید) ويجوز في (أسد، ونَمِر، وزُقَر) يأس، ويأتم ويأزَف . وهذا مردود بالقياس والسمع^(١).

أما القياس : فإن الاسم المرخّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حُذِف منه، كابنِ واسمٍ ودمٍ ويَدٍ، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تترك مرخّماً في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يوجد لها اسمٌ تركته بعد الترخيم على أقل من ذلك، فكان ما يؤدّي إلى مخالفة السماع مطرّحاً، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقى على حرفين بأنّه وجد في الأسماء ما هو على حرفين، حُذِف الثالثُ منه تخفيفاً، كيدٍ ودمٍ وأخواتهما، فكما حُذِف من (يَدٍ ودمٍ) تخفيفاً إن قلنا : إنهما على (فَعْل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذلك في النداء وهو أولى .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).

ويؤيد ماقالوه : أن العرب حذفت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : ياقاس، وياحار في (قاسم، وحارث) وكذلك الباب كله، وليس في كلام العرب اسم يتكمل ثلثه^(١) بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكذاك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخر، وإن امتنع [الآخر]^(٢) امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فليكن هذا مثله.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلة الاستعمال، غير قابلة للقياس، فلا يلتفت إليها. والفرق بين نحو (نمر، وزفر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظ الصورة التي ينتهي إليها، وهي صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نمر، وزفر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يعتبروا الزائد^(٣) حتى يكون هو ثالث الحروف. ألا ترى أنهم يجتزئون^(٤) به في إقامة بنية التصغير، فيقولون في تصغير (هار) : هويز، وفي مييت : ميبيت، وما أشبه ذلك، فلم يربؤوا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذاك هذا، فهو غير مستنكر في كلامهم، ويستنكر أن يصير بناء الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لا يجاوزوا الثلاثة، لأن قصدهم $\frac{٢٩٤}{٣}$ في الترخيم أن يقربوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صيروه إلى الأربعة، وما كان على أربعة صيروه إلى الثلاثة،

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزئون» بدون همز، وأراه تصحيحاً.

والثلاثة أخفُّ الأسماء عندهم، فكرهوا أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقولُ الناظم : «فما فوقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أى فما فوقَ الرباعي، وهو الخُماسي والسُداسي والسَّباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسمُ علماً كجَعْفَرٍ وقاسِمٍ وخالدٍ ، فتقول : يا جَعْفُ ، ويا قاسٍ ، ويا خالٍ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزَمَ منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثروا التسميةَ بها للرجال^(١). وأنشد قولَ مهلهل بن ربيعة^(٢):

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا
إِنَّا نَوُو السُّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
وَأُنْشِدُ أَيضاً لَامِرِءِ الْقَيْسِ^(٣):

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٥١، وابن يعيش ٢/٢٢

يخاطب الحارث بن عباد الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذي قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤيشسع نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسورة - بالفتح - الحدة والخفة عند الغضب. والحلم : الرزانة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من مغلطته، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٢/٨٨، وابن يعيش ٩/٨٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كل، حبا) =

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ
كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ
وَأُنْشِدُ لِلنَّابِغَةِ (١):

فَصَالِحُونَ جَمِيعًا إِنْ بَدَأَكُمُ
وَلَاتَقُولُوا لَنَا أُمْنًا لَهَا عَامُ
قال : وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه . انتهى .

وقرىء في الشاذ : «وَنَادُوا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ» (٢) .
وقد جاء في غير هذه الأسماء ، وهو جائز فيها ، كقول يزيد بن مخرم (٣) :
*فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزَى بَنَ مُخْرَمَ *

البيت . وأُنشد سيبويه لمجنون بني عامر (٤) :
أَلَا يَا لَيْلَ إِنْ خُيِّرْتَ فِينَا
بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارُ

= والوميض : اللمعان الخفي . وقوله : «كلمع اليدين» شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما . والحبي : السحاب المعترض بالافق . والمكلل : الذي في جوانب السماء كالإكليل ، أو المتراكب بعضه فوق بعض .

(١) ديوانه ٧١ ، والكتاب ٢/٢٥٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ، ومحالفتهم دونهم ، فقال لهم : صالحونا جميعا ، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا تنفرد بصلاح معكم دونهم .
(٢) الكتاب ٢/٢٥٢ ، سورة الزخرف / آية : ٧٧ ، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش . وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧ .

(٣) سبق البيت ، عجزه : فقلت لكم إنني حليف صدأ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣ ، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي . يقول لها : إن خيرت بيني وبين غيري فانظري طويلا ، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك .

أراد : يَا لَيْلَى، وأنشد لأوس بن حجر^(١):

* تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمَى *

أراد : لَمِيس، وهو كثير أيضا.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضا لاشتغالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير عَلم لم يصح ترخيّمه، فلا تقول في (ضارب) :

ياضار، ولا في (مُسَلِّم) : يامُسَلِّ.

وإن جاء من ذلك شيء فشاؤ لا يقاس عليه، وذلك قولهم : يا صاح، يريد :

يا صاحب، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوه، كما حذفوا (يَكُ، ولا أدُر،

ولم أبَل^(٢)) وكذلك قولهم : (يا قُلْ) إن قلنا : إنه مرخّم من (قُلان) وهذا أقرب إلى

العلمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذي يلي هذا وإنما التزم الأ

يقع هذا العمل إلا في عَلم، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ

استعمالا، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو،

بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بنُ أخيك، لما لم

يكثر كثرة الأول، ففي النداء أولى أن يحذفوا؛ إذ هو محل التغيير لكثرة

الاستعمال .

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢/٢٥٤، وآمالى ابن الشجري ٢/٨١

وعجزه :

وبعد التصابي والشباب المكرّم

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسئ إلى بعد أن كان

يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتني بعد أن

كنت تعرفيني وتوديني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ١/٢٥، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٣/٥٠٦، ٤/١٨٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصله الجملة، وذلك قوله : «دُونِ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٌ» أى قد تَمَّ ذلك العمل^(١) من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدمة، فإن كان مضافا /، ويدخل $\frac{٢٩٥}{٣}$ فيه ما أشبه المضاف، أو مركبا تركيب إسناده، لم يصح أن يحذف من آخره شيء، فلا يجوز أن يقال في (ابن مالك) : يا ابن مالٍ، ولا في (صاحب جعفر) : يا صاحب جَعْفٍ.

وأىضا، فلا يقال في (تأبَّطَ شَرًّا) : يَتَأَبَّطُ شَرًّا، ولانحو ذلك. ويدخل له هنا العلم المركب تركيب مزج ، فإنه يرخم ولكن على ما يذكر بعد هذا من حذف عجزه، فلذلك لم يخرج من الترقيم جملة، ووجه ذلك ما تقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمه في غير النداء مخالفا لحكمه في النداء، وكان الترقيم إنما سَوَّغَه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكما واحدا لم يؤثر فيه الترقيم، من حيث كان الترقيم لا يجوز في غير النداء^(٢).

وقد جاء الترقيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذًا، أنشد سيبويه^(٣) :

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هي : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معربا في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه اعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترقيم إنما يسوغه النداء جاز فيه، ولما كان المضاف والمضاف إليه جارين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترقيم لم يجز فيها» [المجلد ٣، ورقة ٦٥ - ١].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طريقة. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهب طرفة بن العبد.

أَسْفَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا
 وَذُو الرَأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ
 وكذلك شَذُّ في آخر المضاف، لكن في الهاء، أنشد المؤلف في ذلك^(١) :
 *ياعَلَقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهاء للإضافة، كما قال في نحو : { وَإِقَامِ الصَّلَاةِ }^(٢). وقوله تعالى : { لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّهُ }^(٣) على قراءة معاوية ومحمد بن عبد الملك بن مروان^(٤). والذي يثبت من ذلك في الشذوذ الأول .

وقد تعلّق بذلك الكوفيون، وبأبيات نحوه لا تخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيم المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلا ما يلزم مثله في الترخيم من غير النداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه]^(٥) ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأول أو تخصيصه - كان ينبغي أن يجوز ذلك قياسا أيضا في غير النداء، وهذا لا يكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافا، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون^(٦). والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ - ١) والأشعوني ١٧٣/٣، والمساعد ٥٦٤/٢

وينسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان مِنَّا إلى ذي القَمَرِ تسريحُ

وذو القَمَرِ : موضع.

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٧٣، والنور / آية : ٣٧.

(٣) سورة التوبة / آية : ٤٦.

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ٢٩٢/٨.

(٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في :

الإنصاف لابن الأنباري ٢٤٧/٨ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوُ مِمَّا عليه في المسألة قبلها، فإن
ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ما ذكره، خمسة شروط :
أحدها : ألا يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يخرج باشتراط العِلْمِيَّة لأن الموصول ليس
بعَلَمٍ - فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك
إذا سُمِّيَ به، فقد نصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»^(١) على أن
الموصول، إذا سُمِّيَ به، جازٍ مجراه قبل التَّسْمِيَةِ به، لأنه اسم مفرد ليس
بجملة، ولذلك أجرى (الذي قام أبوه) مُجْرَى (الضارب أبوه) فلم يُدخل
(يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألا يكون مركبا تركيبَ مَزْجٍ ؛ إذ لا يجوز : يامعد
يكر، ولا يامارَ سَرْجٍ في (مَعْدِي كَرِب ، ومارَسَرْجِس)^(٢) ونحو ذلك.
وكذلك إذا سميت بخمسة عشر، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عجزه.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل
سميته بـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين^(٣). $\frac{٢٩٦}{٣}$

والثالث : ألا يكون مندوبا.

والرابع : ألا يكون مُستغاثا.

(١) الكتاب ٣/٣٢٣.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمَّى جريرٌ تغلبَ به نفيًا لهم عن العرب، حيث يقول :

لِقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فقلتم مَارَ سَرْجِسُ لاقْتَالًا

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين
الموضعين» وما أثبت من (س).

وهذه الشروط هي المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفاً، ويزيد هنا شرطُ سادس، وهو ألا يكون المنادى مَبْنِيًّا بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبَّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لا يكون في الأسماء المتوَعِّلَة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَّامٌ، وَرَقَّاشٌ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَّارٍ) مسمًى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنِه منادى، فلا يُعْتَرَضُ بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألا يكون مندوباً، وأن يكون قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سَلَّمَ أن ماقال ابنُ عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالموضع غير مُخَلَّص في كلام الناظم، فلو قال أول الباب معنى ماتقدم ذكره لزال هذا الشُّغْبُ، والله أعلم.

و«مُتَمَّا» حال من «الرَّبَّاعِيَّ العَلَمُ» أى حالة كَوْنِه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رَأَيْتُ زَيْدًا)^(١).

وأما القسم الثاني، وهو مايحذف منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا

إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِئًا مُكَمَّلًا

(١) وهى لغة ربيعية، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي

وَأَوْرِيَاءٍ بِهِمَا فَتُحْ قُفِي

يَعْنِي أَنَّكَ تَحْذِفُ مَعَ الْحَرْفِ الْآخِرِ أَيْضًا مَاقَبْلَهُ، يَلِيهِ، إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الشُّرُوطِ الْمَتَقَدِّمَةِ قَبْلُ، وَيُؤْخَذُ لَهُ أَنْ مَآمَرٌ مِنَ الشُّرُوطِ مُرَادَةٌ هُنَا مِنْ مَحْصُولِ قَوْلِهِ : «وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفْ» كَأَنَّهُ قَالَ : مَعَ الْآخِرِ الْمَشْتَرِطِ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ تِلْكَ الشُّرُوطُ تَحْذِفُ أَيْضًا مَاقَبْلَ الْآخِرِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ زَائِدَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَاقَبْلَ الْآخِرِ زَائِدًا لَا أَصْلِيًّا، فَلَوْ كَانَ أَصْلِيًّا لَمْ يَجْزُ، فَلَا يُقَالُ فِي (فَرَزْدَقَ) : يَافَرَزُ، وَلَا فِي (جَحْمَرَشَ)^(١) مَسْمًى بِهِ : يَاجَحْمُ، وَلَا فِي (مُخْتَارَ) : يَآمُخَتَ، وَلَا فِي (مُنْقَادَ) : يَآمُنُقَ، إِذَا سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذَا الشَّرْطُ يَمْنَعُ جَوَازَ نَحْوِ : يَاقِمَ، فِي (يَاقِمَطَرُ)^(٢) وَيََاهِرَ، فِي (هَرَقَلُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَرِدُ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ^(٣).

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ حَرْفَ لَيْنٍ. وَحُرُوفُ اللَّيْنِ هِيَ الْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ لَيْنًا».

فَقَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ» هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ : «لَيْنًا» هُوَ هَذَا، أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الزَّائِدِ ذَالِّينٍ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ حَرْفِ لَيْنٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ مَعَ الْآخِرِ، فَلَا تَقُولُ فِي (ضَفْنَدَدٍ، وَخَفَيْدَدٍ)^(٤) : يَاضَفَنُ

(١) الْجَحْمَرُ مِنَ النَّسَاءِ : الثَّقِيلَةُ السَّعْجَةُ، أَوِ الْعَجُوزَةُ الْكَبِيرَةُ.

(٢) الْقِمَطَرُ : الْجَمَلُ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ، وَرَجُلٌ قِمَطَرٌ : صَغِيرٌ. وَالْقِمَطَرُ أَيْضًا مَاتُصَانٌ فِيهِ الْكُتُبُ.

(٣) انْظُرْ : ص ٤٢٠ .

(٤) يُقَالُ : امْرَأَةٌ ضَفْنَدَدٌ، إِذَا كَانَتْ ضَخْمَةً الْخَاصِرَةِ، مُسْتَرْخِيَةً اللَّحْمِ. وَرَجُلٌ ضَفْنَدَدٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ ثَقِيلٌ مَعَ حَمَقٍ.

وَالْخَفَيْدَدُ : السَّرِيعُ، وَالظَّلِيمُ الْخَفِيفُ.

ولا يا خَفَى ولا في (رَخُودٌ)^(١): يارخو، ولا ما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللَّيْن ساكنًا ، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو $\frac{٢٩٧}{٣}$

نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَنَ حرفُ اللَّيْن، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنُورٍ) ياقنُورُ ، وفي (هَبَيْخٍ) : يا هَبَيَّ - بتشديد الواو والياء^(٢) - ولاتقول : يا هَبَيَّ ، ولا ياقنُورُ ، وكذلك تقول في (حَوَلَايَا ، وَبَرَدَ رَايَا)^(٣) : يا حَوَلَايَا ، ويا بَرَدَرَايَا ، ولاتحذف فتقول : يا حَوَلَا ، ويا بَرَدَرَا ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذي قبل الآخر مكملًا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فأكثر ، وهو قوله : (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) مثل أن يكون خامسها أو سادسها .

فكونه رابعًا مثل : حَمَرَاءَ وَعُثْمَانَ ، وكونه خامسًا مثل : عَنَتْرِيْس^(٤) ، ورجل اسمه «مُسْلِمُونُ» ونحو ذلك ، وكونه سادسًا نحو : زَكَرِيَّا .

فلو كان الحرف لا يبلغ أن يكون مكملًا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخر نحو : عِمَادَ ، وَسَعِيدَ ، وَثُمُودَ ، فلا يجوز أن تقول : يَاسَعُ ، ولَايَاعِمَ ، وَلَايَاثُمَ .

(١) الرُّخُودُ من الرجال : اللَّيْنُ العظام الرُّخْوُها ، الكثير اللحم . ويقال : رجل رِخْودٌ الشباب أى ناعمه ، وامرأة رِخْودَةٌ : ناعمة .

(٢) القَنُورُ - بتشديد الواو - الشديد الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيخ - بتشديد الياء - الأحمق المشترخي .

(٣) فى الكتاب (٢٦١/٢) «وذلك قولك فى رجل اسمه حَوَلَايَا أَوْ بَرَدَرَايَا» .

(٤) العَنَتْرِيْس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراء فأجاز ذلك ، وهو مردود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعيُّ فما فوقَّ العَلَمُ»^(١) .

وبقى شرط خامس نَبَّه عليه بعد هذا الشُّطر ، يتبيَّن عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ما قبل الآخر مجانساً له .

فإذا توفَّرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصلياً أو زائداً .

فأما كونه أصلياً فقولك فى (مَنْصُور) : يامنْصُ ، وفى (شِمْلَال) اسم رجل : ياشِملْ ، وفى مسمى بقنْدِيل : ياقنْدِ ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعنْتَرِ ، وفى (عَضْرَ فُوط) ^(٢) : ياعضْرَفُ .

وأما كونه زائداً : فقولك فى (عُثْمَان) : ياعثْمَ و (أَسْمَاء) : يا أَسْمَ ، وفى (مَرْوَان) : يامرَوَ ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه^(٣) :

يَا مَرْوَانُ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَنَاسِ
يريد : يامروانُ ، وأنشد أيضا^(٤) :

* يَانُعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

(١) انظر : ص ٤٢٠ .

(٢) العَضْرَ فُوط : بويبه بيضاء ناعمة . أو ذكر الغطاء أو ضرب منه ..

(٣) الكتاب ٢/٢٥٧ ، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والأشموني ٣/١٧٨ ، والعيني ٤/٢٩٢ .

ومروان : هو مروان بن الحكم ، وإلى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه . والحباء : العطاء . واستند الرجاء إلى الناقة على سبيل المجاز . وانظر قصة هذا البيت فى حاشية « الكتاب » .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ .

وتدقيقها : تجازيها .

يريد : يأنعمان ، وأنشد أيضا للبيد ، وقال ابن السَّيِّد^(١) : هو لأبي زُبَيْد الطائي^(٢) :

يَأْسَمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
إِنَّ الْحَاوِثَ مَلَقَى وَمُنْتَظَرُ

يريد : يا أَسْمَاءُ وقال عمر بن أبي ربيعة^(٣) :

قِفِي فَاَنْطُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي
أَهَذَا الْمُغِيرِي الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ

وَيَنْتَظِمُ فِي هَذَا السَّلَكِ مَا إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمُونَ وَبِقُرَشِيٍّ ،
فإنك تقول : يَامُسْلِمُ ، ويا مُسْلِمُ ، ويا قُرَشٍ ، ونحو ذلك .

وإنما اشْتَرَطْتُ هذه الشروط لأسباب قياسية وافقها السماع ، فاشتراط
زيادة ما قبل الآخر لأن الزائد أسهل شأنًا من الأصلي ؛ إذ كان حذف الأصلي
بعده هَدْمًا لبنية الكلمة .

واشتراط كونه حرفَ لين لأنه أضعف من الحرف الصحيح .
واشتراط كونه ساكنًا لأنه أضعف أيضا ، بخلاف المتحرك ، فإنه قوى
بالحركة ، وأيضا فإنما يكون المتحرك زائدا للإلحاق ، فهو واقع في مقابلة
الأصلي ، فكأنه أصلي ، فلم يُحذف لذلك .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨ ، وابن الشجري ٢/٨٧ ، والتصريح ٢/١٨٦ ، والأشمونى ٣/١٧٨ ، والعينى
٢٨٨/٤ .

وانظر : ملحقات ديوان لبيد ٣٦٤ ، وملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١ .

والحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه . يقول لها : اصبري على ما يحدث لك من مصائب الدهر ،
فإنها مترادفة على الناس ، مها ما نزل ، ومنها ما هو منتظر متوقع .

(٣) ديوانه ٨٥ ، والجمل للزجاجي ١٨٥ ، وابن الشجري ٢/٨٧ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والحلل ٢٢٨
والمغيري : نسبة الى المغيرة ، جد والد الشاعر . وهي تعني الشاعر

واشتراطُ كونه مكملًا للأربعة فصاعدا قد تقدم وجهه^(١) .

وهذا تعليل قد يَنْهَضُ ، والتعليلُ الجارى على رأى سيبويه هو أن
الحرفين لا يُحذفَا فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زيدا معا ، كالفى ^{٢٩٨}/_٣
صحراء ، والألف والنون فى (مروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين
فى صحراء ، وكىائى النسب ، وزيادتي التثنية وجمع السلامة فى المذكر
والمؤنث^(٢) .

ومعنى كونهما زيدا معا أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما
تقدمت الألف فى نحو (سِعْلَة)^(٣) على هاء التانيث ، لأن الهاء أتت لاحقةً
للإسم بعدما تمّ بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ما تقدم ، فإن
الكلمة إنما بُنيت عليهما معا ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياء النسب ،
لم تُزد واحدة بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحذفوا واحدا ويبقى
الآخر فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (مَنْصُور)
لأنهم لما كانوا مِمَّا يحذفون الآخر فى الترخيم ، فصار لذلك كالزائد
العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويثبتان تارةً ، كان
الزائد قبل الآخر [مع الآخر]^(٤) ، يشبه الزيادتين اللتين زيدا معا ،
فُحذفَا معا .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لا يُحذفان لأنهما ليسا
بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائدُ الآخرُ مع أصلى قبله نحو :

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢

(٣) السُعْلَة - بكسر السين - الغول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالى .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

حُبَارَى^(١) ، فَإِنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا زِيدَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ بِأَصُولِهَا ، فَالرَّاءُ قَبْلُهَا بَائِنَةٌ عَنْهَا ، أَصْلِيَّةٌ دُونَهَا .

وَكَذَلِكَ الزَّائِدَانِ إِذَا لَمْ يُزَادَا مَعًا ، تَحَرَّكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَوْ سَكَنَ ، كَقَنَّوْرَ وَحَوَلَايَا ، وَمِثْلُ : سِعِلَاةَ ، فَإِنَّ وَاوْ (قَنَّوْرَ) جُعِلَتْ فِي مَقَابِلَةِ أَصْلِيٍّ بَعْدَ مَا كَانَتْ الْبَيْئَةُ قَدْ كَمُلَتْ أَصُولُهَا دُونَهُ ، فَلَمْ يَكُنِ الْآخِرُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا مَعًا ، وَكَذَلِكَ (يَا حَوَلَايَا) مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَهَا ؛ إِذْ لَوْ زِيدَتَا مَعًا لَكَانَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ، وَالْأَلْفُ هَمْزَةً ، كَمَا فِي (حَمَرَاءَ) لِأَنَّ مَا جُعِلَ مِمَّا قَبْلَ الْآخِرِ مَعَ الْآخِرِ كَالزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ سَاكِنٌ لَا يَتَحَرَّكُ ، بِخِلَافِ وَاوْ (مَنْصُورَ) وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ (سِعِلَاةَ) لَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ مَعَ التَّاءِ بِمَنْزِلَةِ زَائِدٍ وَاحِدٍ لَقُلْتُ فِي تَصْغِيرِهِ : سُعِيلَاةَ ، كَمَا تَقُولُ : عَثِيمَانِ ، أَوْ سُعِيلِيَّتٍ ، كَمَا تَقُولُ : سُرِيحَيْنِ . وَلِمَا كُنْتَ تَقُولُ : (سُعِيلِيَّةَ) دَلٌّ عَلَى الْإِنْفِكَاحِ بَيْنَهُمَا .

وَأَصْلُ الزِّيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ هُمَا اللَّتَانِ يَكُونُ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ سَاكِنٍ ، لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا لِلْإِلْحَاقِ أَوْ شَبِيهِهِ ، فَلَا يَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَلَا يُحْذَفُ إِلَّا الْآخِرُ .

هَذَا وَجْهٌ حَذَفَ الزِّيَادَتَيْنِ تَرْخِيمًا ، وَهُوَ مِنْ أَسْرَارِ «الْكِتَابِ»^(٢) الَّتِي لَا تَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ ، أَوْ فِي كِتَابٍ مَنْ نَقَلَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَتَيْتُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طُولٌ ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةُ الْبَابِ وَسِرُّهُ ، وَبِهِ يَحْصُلُ بَيَانُ مَا اشْتَرَطَهُ النَّازِمُ حَصُولًا تَامًا .
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . ثُمَّ قَالَ : (وَالْخَلْفُ فِي وَاوْ وَيَا عِيْهَا فَتَحُّ قُفْيِ)
قُفْيَ : مِنْ قَفَوْتُهُ ، أَيْ اتَّبَعْتُهُ ، يَرِيدُ : اتَّبَعَ الْفَتْحُ بِهِمَا .

يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ اللَّذَيْنِ يَقَعَانِ قَبْلَ الْآخِرِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا ، فَفِي جَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعَ الْآخِرِ وَمَنْعِهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ .

(١) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفهما معه ، ويحكم لهما بحكم مالهو كان قبلهما
من التحريك من جنسهما ، وهذا مذهب الفرّاء والجَرْمي ، فيقولان في
(فِرْنَوْس) مسمّى به : يافِرْدَ ، وفي (إِدْرُون) يادِرَ ، وفي (غِرْنِيْق) :
ياغِرْنَ ، وفي (زُمَيْل) : يازُمُ^(١) .

ومنهم من يمنع ذلك ، ولا/ يجيز إلا حذف الآخر ، فيقول : يافِرْنَوْ ،
وياإِدْرَوْ ، وياغِرْنِيْ ، ويازُمِيْ .

فالمجيز يقول : هذا زائد زيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ،
فيُحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه .

وأيضاً ، فالواو والياء المفتوح ما قبلهما يَجريان مجراهما لو كان ما
قبلهما من جنسهما ، ألا ترى أنهما لا يقعان قبل حرف الروي^(٢) ، مع
الحرف الصحيح ، فلا يجمع في القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .
وأيضاً ، فيقعان رِدْفَيْن^(٣) كحَرْفَي المدِّ ، ويُجمع معهما بين
الساكنين كمُدِّيْق ونحوه^(٤) ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

(١) الإِدْرُونْ : جبل تشد به الدابة في محيسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال :
رجع إلى إِدْرُونْه ، أى إلى وطنه .

والغِرْنِيْق - بضم الغين وفتح النون - وكذلك الغِرْنَوْق : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض
، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحد هم غِرْنِيْق
وغِرْنَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم
وأما الزُمَيْل فهو الضعيف الجبان الرذّل .

(٢) الرويُّ في علم العروض : الحرف الذي تبني عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة
بائيّة ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرَدْف في الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروي متصلاً به .

(٤) يعنى المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدَقِّ وأصَمَّ
وأنظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء في مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زیدتا معا ، لأنهما إنما زیدتا بعد ما أَسْتَقَلَّتْ الكلمة بأصولها .

وأیضا ، فليستنا للمد ؛ بل لتَكْثِيرِ الكلمة أولالإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادة التکثیر كزيادة الإلحاق ، إنما تلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تعد مع بعدها كواو (مَنْصُور) مع مابعدها ، فلم يَنْبَغِ أن يكونا كحرفي النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجاري على القياس المتقدم ، فعلى هذا لا بد في مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما ، كما تقدّم تمثيله . وكلُّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقوك في (مَرَوَان) : يامَرَوْ ، في (قَنْدِيل) : يا قَنْدِ ، وفي (مَنْصُور) : يامنْصُ ، مما يَتَّفَقُ عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يَخْتَرْ هنا مذهبا معينا ، كما فعل في «التسهيل»^(١) ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قَوَّى عنده قياسَ الجَرْمَى . والله أعلم.

* * *

وأما القسم الثالث من أقسام المَرْخَم ، وهو ما يَرْخُمُ بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ

تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

والمَرْخَمُ هكذا هو المَرْكَبُ بغيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة

أقسام :

أحدها : المَرْكَبُ من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المَرْكَبُ تركيبَ مَزْجٍ وَخَلْطٍ .

(١) ص : ١٨٨ .

والثالث : المركب تركيب إسناد.

فأجاز هنا الترخيم في الثاني والثالث ، فاقترضى أن الأول لا يصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لا يصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معرب لم يتغير في النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مجرى الاسم الممتول ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مجرى المضموم في النداء .

فأما المركب تركيب مزج فأجاز فيه الترخيم مطلقا من غير قلة ، ولم يشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم في القسم الأول لا يحتاج إليها فيه ، لما يذكره على إثر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيم بحذف العجز ، وهو خلاف الصدر ، لأن المركب ، تركيب مزج أو تركيب إسناد ، له صدر وعجز ، فصدره نظير صدر الكلمة المفردة ، وعجزه نظير عجزها .

وأيضا ، فالجزء الثاني مشبه بهاء التانيث التي تحذف في الترخيم / وذلك نحو : معد يكرِب ، ورامهرُمز ، وبلا لأباز ، تقول: $\frac{300}{3}$ يامعدى ، ويارام ، وبابلال ، وكذلك في (عمرويه) : يا عمر ، وفي رجل اسمه (خمسة عشر) : ياخمسة . ومن ذلك كثير .

وإنما حذف العجز هنا لأنه قد جرى في كلامهم مجرى هاء التانيث في كثير من الأحكام وذكر سيبويه ^(١) من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحدا صُغِرَ الصدر ،
ثم أتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثاني : النسب ، يُحذف له العَجْزُ في المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجْزَ لا يُلْحَقُ بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا بناتِ الأربعة
بالخمسة . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجْزَ لا يغيّر مادّخل عليه ، ولا يفسد بُنْيَتَهُ كالهاء سواء وثّم
وجه آخر ، وهو فتح ما قبل العَجْزَ ، كما يُفتح ما قبل هاء التانيث . فلما جرى
مجراها عومل معاملةً لها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أطلق على المركَّب تركيبَ مَزْجٍ لفظَ المركَّب مطلقاً من غير
تقييد ، وكان الأولى أن يقيده بتركيب المَزْج .

والجواب : إن ابن الضائع^(١) ، حكى أن المركَّب في اصطلاح النحويين
هو المركَّب تركيبَ مَزْجٍ ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إن ذاك اعتّمَدَ
على الاصطلاح .

والنظر الثاني : أنه لم يشترط هنا في ترخيم المركَّب شرطاً ، ولا بد فيه
من شروط ثلاثة ، وهى ألا يكون مندوباً كما تقدّم في نظائره ، وألا يكون
مستغافئاً ولا متعجباً منه ، وقد تقدّم أيضاً ، وإن يكون علماً ، فإنه إن لم يكن
علماً لم يُرَخِّمْ ، فلا يقال في رجال عدّتهم خمسة عشر : يا خمسة ، وإنما يجوز
ذلك في الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك في كل مركَّب علماً كان
أو غيره ، وذلك غير صحيح .

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركب تركيب إسناد لابد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يذكر شيئاً من ذلك ، فكان كلامه معترضاً .

والعذر أن يقال : لعله اكتفى بذكر المركب عن اشتراط العلمية ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : من علم مركب ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جداً فى المركب تركيب إسناد ؛ إذ لا يتصور أن تُنادى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادى الاسم .

وأما كونه غير مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدم قبل فى نظائره . ثم قال : (وقلّ ترخيم جملة) أى بحذف عجزها لتقدم ذكره ، يعنى أن المركب تركيب إسناد قلّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبط شرّاً) : يَا تَأْبُطَ ، وفى (برق نحرة) : يَابَرْقَ ، وما أشبه ذلك ، والاكثَر فى كلام العرب التزام حكايته ، ووجه ترخيمه تنزيله منزلة المركب تركيب مزج لشبهه فى التسمية باكثر من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذي الإسناد استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرحم ، لأنك تريد أن ترحم غير منادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرّاً ، وبرق نحرة ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رُخِّمَ هذا لَرُخِّمَتَ رجلاً يسمى : (يادار عبلة بالجواء تكلمى)^(١) . يعنى يُلقب بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب . $\frac{٢٠١}{٣}$

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب « التسهيل »^(٢) فنص على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال : (وذا عمرو نقل) . قال فى « الشرح »^(٣) : ونص - يعنى سيبويه - فى باب النسب على أن من العرب من يُرَخِّمُه

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ ، وسبق التعليق على بيت عنتره .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ - ١) .

فيقول في (تَأْبَطُ شَرًّا): يَأْتَابُطُ ، ورتب على ترخيمه النسبَ إليه قال: ولاخلاف في النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ، والتنبيه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذي نُقل عن سيبويه وقع له في «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في تَأْبَطُ شَرًّا : تَأْبَطِي .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يُفرد ، فيقول : يَأْتَابُطُ أَقْبَلُ ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفْرده في الإضافة^(١) .

هذا نصه في المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أَسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه في «التسهيل» إذ قال هنا : (وَقُلْ) فوافق قولَ الإمام^(٢) : « من العرب مَنْ يقول كذا » .

وقال في «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه^(٣) ، فأطلق الجواز .

وأیضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل في الجمع بين الموضوعين في كلام الإمام من كلامه في «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله في «باب الترقيم» خطأ وأن الصواب ما قاله في «النسب» .

ولا بد هنا من بَيِّنَاتِ القاعدة الأصولية باختصار ، فهي محتاج إليها . في هذا الموضوع ، وذلك أن العالم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرهما التضاد ،

(١) الكتاب ٣/٢٧٧ .

(٢) يعني سيبويه رحمه الله .

(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقة ابن جنّي أنه إما أن ينصّ على الرجوع عن أحدهما أولاً ، فإن نصّ على الرجوع فظاهر ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مُرسلاً والآخر مُعلّلاً أولاً ، فإن كان كذلك أخذ له بالمعلّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مُرسّكين بحث عن التاريخ وأخذ بالمتأخّر ، فإن جهل التاريخ وجب البحث عن مدراكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجعل مذهبه تحسيناً للظن بالأئمة ، فإن تساوى اعتقداً رأيين ، فإن الداعى إلى التساوى عند الناظر هو الداعى لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العرف وإحسان الظن ، وأما القطع : فعلمه عند الله^(١) .

قال ابن جنّي : وقد كان أبو الحسن^(٢) لا يتحشّم من سلوك هذا المسلك ، يعنى اعتقاد القولين ، وأكثر كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسي^(٣) فى (هيئات) نحواً من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنّي فى القولين ، فلننبّن الآن عليها اصطلاحاً ، وإن كان فيها نظر متشعب ، فكأن المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولين لسيبويه ما قاله فى «النسب» أو أنه المعضود بالسماع فاعتمده ، ولم يعتمد القياس فى المنع فى «باب الترخيم» لأنه لم يعضده بسماع ، ولانقضى عن العرب القول به . فقوله / الجواز مطلقاً لذلك .

$\frac{302}{3}$

والذى ينبغى التعويل عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصاً وإما ظاهراً ، كما يقول سيبويه فى تاء (بنّت وأخت) مرة : إنها للتانيث ومرة إنها ليست للتانيث ونحو ذلك ،

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضا ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسي أستاذ ابن جنّي ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فِيُثَبَّتْ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ فِيهَا قَوْلَانِ ، فَيَنْظُرُ فِي تَأْوِيلِهِمَا إِنْ أُمِكنَ ،
وَالْأَعْدَاءُ قَوْلَيْنِ عَلَى مَا ظَهَرَ .

أما «مسألة الترخيم» فلم يَثْبُتْ بَعْدُ فِيهَا قَوْلَانِ ، فكيف يُنْظَرُ فيما لم
يُثْبِتْ؟ وبيان ذلك أن سيبويه تكلم في أبواب «الترخيم» على وجه القياس ،
وأنت تعلم شِدَّةَ متابَعته للسَّماع في وَضْعِ القياسات ، فلا بد أن يكون مَنَعُهُ
لترخيم ذى الإسناد مستنداً إلى كلام العرب ، وأن أكثر العرب على منعه .
ثم لما جاء إلى باب «النَّسَبِ» وهو باب يُحذف فيه عَجْزُ الاسم مطلقاً في كل
مَرْكَبٍ أَتَسَّ جَوَازَ حَذْفِ العَجْزِ في ذى الإسناد في «النَّسَبِ» بحذفه عند
بعض العرب في «الترخيم» تشبيهاً بالمَرْكَبِ تَرْكِيبَ مَزْجٍ ، ولم يقل : إن ذلك
قياس فيه ، ولا إن قياس «النَّسَبِ» مبنى على «الترخيم» ؛ بل كما يَأْتِي في
مواضع بالمَثَلِ القليلة الاستعمال والنادرة تَأْنِيْساً في مواضع القياس وفي
أبواب «النداء» من ذلك حَظٌّ صالح .

وإذا كان كذلك فالذى حَكى عن العرب من ترخيم ذى الإسناد قليل ،
وذلك مفهوم من قوله : «من العرب من يفعل كذا» ولم يقل : والدليل على ذلك
: أن العرب تفعل كذا ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا لا يَقْدَحُ ما نَقَلَ في «النَّسَبِ»
فيما اعتمد من المنع في «باب الترخيم» وإذا رَجَعَ كل واحد من الكلامين إلى
معنى ظاهرٍ من لفظه لم يصلح أن يُحْمَلَ على أنهما قولان متضادان ،
فإشارته في «هذا النظم» جارية على كلام سيبويه ، وكلام سيبويه غير
متضاد ، فالأحسنُ ما فَعَلَ هنا ، ولا يُحْتَاجُ إلى إثبات قولين ، وطلب التَّرجيحِ
بينهما أو التأويل . والله أعلم .

وقوله : (وَذَا عمرو نُقِلَ) هو سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر ،
مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو . و (سيبويه) لقبُ له .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيب الرائحة .

كان - رحمه الله - ثقةً ثبتاً فيما ينقله ، محققاً في علمه ، لم يرَ في زمانه مثله فهماً للكلام العرب ، وشرحاً لمقاصده ، وهو أثبت من أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سنياً في مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عول في النحو ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زيد سعيد بن أوس البصري المصادري ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، واللحياني ، والأصمعي ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارئ .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

توفي سنة ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

٣٠٣
٣

/ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذَفٍ

فَالْبَاقِي اسْتَغْمَلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا

لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمًّا

هذه المسألة يذكر فيها حكم آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدّره أنه موجود لم

يُحذف ، فيبقى الاسم بعد الحذف على حكمه لو لم يُحذف منه شيء ،

وهذا الوجه يسمى «لغة من نوى» وإليها أشار بقوله : (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ

حذفٍ مَاحُذَفٍ) .

والثانى : ألا تتوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدره كأنه لم يكن ، فتعامل الاسم بعد الحذف معاملته لو كان كذلك فى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغة من لم يَنْو» وإليها أشار بقوله : (واجعله) . يعنى الباقي بعد الحذف «إن لم تتو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تمماً»

والأكثر فى الترخيم الحملُ على «لغة من نوى» ولذلك كانت مُطردة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم يَنْو» فإنه لا يحمل عليها إلا إذا لم يؤهد اعتبارها إلى لبس ، كما سيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قدّم الناظم هنا «لغة من نوى» على الآخر .

وقد شبّهت هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارية) : جَوَارٍ - ببقاء الكسرة - دليلاً على ثبوت الياء تقديراً ، وأن الإعراب منوى بها وشبّهت الأخرى بحذف آخر المعتلّ ، وجعل ما قبله حرف إعراب كَيَدٍ ودمٍ ، ولا شك فى أطراد الأول وعدم اطراد الثانى ، فلذلك كثر الترخيم على اللغة الأولى ، ولم يكثر على الأخرى .

ومعنى كلامه : أن كلاً الوجهين المذكورين جائزين قياساً ، إلا أنك إذا رَحُمْتَ على «لغة من نوى» فالباقى مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادة على ذلك ولانقصان .

وأما إن رَحُمْتَ على اللغة الأخرى : فإن ما بقى من الاسم يُعامل معاملة الاسم التامَ وضِعاً ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فما لَزِمَ فيه فى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِمَ فى آخر هذا المُرَحَّم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثم أخذ فى التمثيل

فقال :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا

ثُمُودُ وَيَأْتُمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرته فإنك تقول فى ترخيم (ثُمُود) :
ياثُمُو ، فتترك آخر الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو
كانت الدال ثابتة لقلت : ياثُمُودُ - بإثبات الواو - فذلك تقول : ياثُمُو ،
بإثباتها على حالها غير منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى
هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطْلَحْ ، فتبقى الحاء على فتحها ، كما لو كانت
التاء ثابتة ، وفى (حَمَزَة) : ياحْمَزْ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / - بكسر ٣٠٤
السين - إذ لو ثبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) :
ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرُوان) :
يامَرُوْ ، وفى (أَسْمَاء) : يَأَسْمَ ، وفى (مُسْلِمَان) : يامُسْلِمَ ، وفى
(مُسْلِمُون) : يامُسْلِمُ . ومن ذلك قراءة : (وَنَادُوا يَامَالِ)^(١) . ومنه قول امرئ
القيس^(٢) :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ

كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال^(٣) :

أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنِي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما
والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧ .

(٢) من معلقته ، وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به فى بابى «النداء» ، والترخيم .

وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه للْقُطَامِي (١) :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وَأُنْشِدُ أَيْضَا لَابِنِ الْخَرَعِ (٢) :

كَأَدَّتْ فَزَارَةٌ تَشْشَقِي بِنَا

فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول في (كَنْهَوْرَ) : يَا كَنْهَوْرَ ، وفي

(فِرْدَوْسَ) : يَا فِرْدَوْسَ ، وفي (غِرْنِيقَ) : يَا غِرْنِيقَ ، وفي (حَوْلَايَا) : يَا حَوْلَايَا ، وفي

(كَرْوَانَ) : يَا كَرْوَا ، وفي (نَفَيَانَ) : يَا نَفَيَا ، وفي (هَرَقْلَ) : يَا هَرَقْلَ - بالسكون -

وكذلك ما أشبهه (٣) ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الاطلاق في الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين:

أحدهما : بيان أنه مخالف للكوفيين في امتناعهم من إبقاء آخر الكلمة

بعد الحذف ساكنا مالم يحذفوا الساكن مع الآخر ، فيقولون في (قِمَطْرَ ،

وهَرَقْلَ) : يَاقِمَ ، وَيَاهِرَ ، ولا يقولون : يَاقِمِطُ وَيَاهَرِقُ .

والدليل على صحة مذهب البصريين (٤) : أن الفريقين اجتمعوا على أن

حركة ما قبل الآخر بعد الترخيم باقية في هذه اللغة على ما كانت عليه بعده ،

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٤٣ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشفء بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشر أقرب إليك .

(٣) الكَنْهَوْرَ : السحاب المتراكم . والغِرْنِيقُ من الرجال : الشاب الناعم . والكروان : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنَفَيَان - بفتح الفاء - السحاب ينفي أول شئ رَشَا ويردَا . وهَرَقْل : اسم ملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/٣٦١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذاك ينبغي في الإسكان ، لأن فيه أيضا ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقةً لغير معنى .

فإن قيل : إنما معنى حذف الآخر دون الساكن حذراً من أن يشبه الأدوات بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محذور .

قيل : لو كان هذا معتبراً لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر مكسوراً ، فكان يجب حذفه أيضا مع الآخر ، لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولما لم يكن ذلك مُغْتَفَرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون في مسألتنا كذلك .

والثاني : أن هذا الإطلاق ظاهر في أن ما قبل المحذوف لا يزول عن حالته التي كان عليها لقوله : «فالباقِي استَعْمِلْ بما فيه أَلِفٌ» يريد ما أَلِف قبل الحذف ، فاقترضى لذلك أن تقول في (قَاضُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) على هذه اللغة : ياقاضٌ - بالضم - ويامُصْطَفٌ - بالفتح - من غير ردٍّ شئ مما حُذِف لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُونَ ، ثم نُقِلَت حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفُونَ) أصله : مُصْطَفِيُونَ ، ثم مُصْطَفَاوُنَ ، ثم مُصْطَفَوُنَ.

وهذا الرأي رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويين : الخليل وسيبويه ومن دونهما ، ونصَّ في «التسهيل»^(١) على المخالفة .

ورأيهم في ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامُصْطَفَى ، / برد $\frac{٣٠٥}{٣}$ المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثاني لما حُذِف للترخيم لم يكن لبقاء

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليّ ، غير مرجوع ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجب الحذف قد زال ، كما أنك تقول
 فى الدَّرَج (غَيْرَ مُحَلَّى الصَّيْدِ)^(١) فتحذف ياء (مُحَلَّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتتها ،
 فقلت : (مُحَلَّى) لزوال ما أوجب حذفها ، هذا تعليل سيبويه^(٢) . وألزم المؤلفُ
 عليه أن يُعاد إلى كل متغيّر بسبب الترخيم ما كان يستحقه لولم يكن ذلك السبب
 موجود أصلا ، فكان يقال فى ترخيم (كَرَوَان ، نَزَوَان) : ياكراً ، ويانزاً ، قولاً
 واحداً . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافى الساكنين وقد زال ، ومع
 ذلكُ ييقون الحكم المرتب عليه لكون المحنوف منوياً الثبوت .

قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضون) وألف
 (مُصْطَفَوْن) حين يرخمان^(٣) .

ونقل أيضا : احتجاجهم بالتشبيه بردّ ما حُذف لأجل نون التوكيد
 الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، بردّ واو
 الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح
 معه أن يُنوى ثبوت المحنوف^(٤) .

هذا ما احتج به الجمهور ، وما ردّه به المؤلف ، ومن هنا لم يرتض
 مذهبهم .

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٣ .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ - ب) .

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ - ب) ويَعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح
 أن ينوي ثبوت المحنوف» .

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماضً ظهر دُخل عليه أن يقال في ترخيم (رَادُّ) مسمًى به : يارَادُّ - بإسكان الدال - وفي ترخيم (تُضَارُّ ، ومُضَارُّ ، وأُسْحَارُ)^(١) . ومسمًى بها: ياتُضَارُّ ، ويامُضَارُّ ، ويأسْحَارُ ، كما تقول في (مِكرٌ ، ومِفرٌ) يامِكرٌ ، ويامِفرٌ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادُّ ، وياتُضَارُّ ، أو تُضَارُّ إن كان مبنيًا للمفعول ويامُضَارُّ ، أو مُضَارُّ ، فتحركها بحركة الأصل ، ويأسْحَارُ ، فتفتحها ، لمناسبتها للالف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقي بما أُلِفَ فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فترك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول في هذا ، فيلزمه في « التُسْهِيل » و« شرحه » التناقض .

فإن قيل : إن هذا لا يلزم ، لأن التحريك فيه ضروري ؛ إذ لا يجتمع ساكنان في مثله مالم يكن الثاني مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفُونَ) فإنه لا ضرورة تدعو إلى رد المحذوف ، فوجب التنبيه عليه دون الأول .

فالجواب : أن الأمر في الجميع واحد ، إذ هو حُكْمٌ لفظي ، فإن اعتبرت اللفظ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضي ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره في التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارُّ ، وإن اعتبرت المحذوف لزم أن تقول : يامُضَارُّ - بالسكون - كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يقتضيه ظاهر لفظه خالف الناس .

والحق في أصل المسألة مع غيره . ويدُّ الله مع الجماعة .

(١) الإِسْحَارُ وَالْأَسْحَارُ يُقْبَحُ الْهَمْزَةُ وَكُسْرُهَا - بَقْلٌ تَسْمَنُ عَلَيْهِ الْإِبِلُ ، وَوَاحِدَتَهُ ، إِسْحَارَةٌ وَأَسْحَارَةٌ .

/ وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ - رحمه الله - في « شرح ٢٠٦ / ٣ الجمل »^(١) بما لاحتاجة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ فتقول في (طَلْحَة) : ياطْلُحُ ، وفي (حَمَزَة) : ياحْمَزُ ، وفي (مالِك) : يامَالُ ، وفي (قاسِم) : ياقاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضته غير محذوف منه ما تعديتته، وكذلك تقول في (مَرْوَان) يا مَرْوُ ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ . ومن ذلك قول عنترة أنشده سيبويه^(٢) :

يَدْعُونَ عَنَتْرُ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا

أَشْطَانُ بِئْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

يروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأسود بن يَغْفَرُ تصديقاً لهذه اللغة^(٣) :

(١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حماد الثمالي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

(٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢/٢٤٦، والمحتسب ١/١٠٩، وابن الشجري ٢/٩٠، ١٧٠، والمغني ٤١٤، والهمع ٣/٨٨، والدرر ١/١٦٠

والأشطان : جمع شَطْن - بالتحريك - وهو الحبل الذي يستقي به. واللبان : الصدر. والأدهم الأسود، يعنى فرسه. يقول : يستنصرونني في الحرب وينادونني، وقد تعاورت الرماح فرسي الأدهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٦، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١/١٢٧، والتصريح ٢/١٩٠، والمخصص ١٤/١٩٥

والمتعلل : التعلل، وهو اللهو والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائباً، لا يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكفى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثاً بهم لأنه منهم.

أَلَهْلَ لِهَذَا الدُّهْرِ مِنْ مُتَّعِلٍ

عن الناس ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ

لِيَسْلُبْنِي حَقِّي أَمَالَ بَنَ حَنْظَلٍ

يريد : حَنْظَلَةٌ .

وإنما قال ^(١) : «تصديقا» لأنه ترخيم في غير النداء ، وكذلك أنشد قول
رُؤْيَةَ ^(٢) :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ

قَارَيْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول في (ثَمُود) : يَأْتِمِي - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ،
لأن الواو في هذه اللغة وقعت كأنها في آخر اسم متمكّن ، والحكم أن الواو
لا تقع كذلك في أواخر الأسماء المتمكّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ حسبما
يأتى في التصريف إن شاء الله . فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة .

وكذلك إذا رَحِمْتَ (بُنُون) قلت : يَابُنِي ، فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة
كذلك ، وإذا رَحِمْتَ (قَمَحْدُوَّة) تَقْلِبِ الْوَاوَ يَاءً ، والضمّة كسرة فقلت :
يَا قَمَحْدِي ، وفي عَرَقُوَّة : يَاعَرَقِي ، وفي (قَتُول) : يَا قَتِي ، وفي (قَطَوَان) :
يَا قَطَا ، لأنك لما حذفْتَ الألف والنون بقي الاسم (قَطَو) فوجب انقلاب الواو ألفا

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦) .

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه .

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما تقول فى (فَتَى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفَيَان) : يَانَفَا وقولهم : (أَطْرِقْ كَرَا ، أَطْرِقْ كَرَا . إِنْ النُّعَامُ فِى الْقُرَى)^(١) .

وكذلك مَنْ اسمُهُ (عَلَاوَة) تقول فيه : يَا عَلَاء ، لأنك لما حذفت التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبها همزة ، كما قلت فى (كِسَاءِ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : يَاعِنَاءُ ، كما قلت : رِدَاءٌ ، والأصل رِدَاى . وتقول فى (هَرِقْل) : يَاهِرِقْ ، وفى (مُضَارٌ ، وَتُضَارٌ ، وَأَسْحَارٌ) ونحو ذلك مسمى به يَا مُضَارٌ ، وَيَا تُضَارٌ ، وَيَا أَسْحَارٌ . وتقول فى (قَاضُونَ) : ياقاضى ، وفى (مُصْطَفُونَ) : يَا مُصْطَفَى ، فترد المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يَامَنْصُ - ترخيم (مَنْصُور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْمًا .

وكلامه يقتضى أنه لَمْ يَعتبر عدمَ النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدَّى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرَجِل) على مذهبه : يَاسَفَرَجُ ، وإن أدَّى إلى وزن (جَعْفَر) وهو مثال غير موجود ، وكذلك فى (طَلِيسَان) على لغة كسر اللام : يَاطَلِيسُ ، وإن أدَّى إلى وزن (فَيْعِل) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَّة)^(٢) : يَاحِذْرِي ، (و) (فِعْلِي) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِي) : / يَاحَبْلَى ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدَّى إلى وزن $\frac{٣٠٧}{٣}$

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طَاطَرُ رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطيداه.

ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدق إلى القرى. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقصى للزمخشري ٢٢٢/١، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَّة : الأرض الخشنة الغليظة.

(فَعْلَى) وَفَعْلَى ، إذا كانت ألفه لغير التانيث ، غيرُ موجود ، وكذلك (حَمْرَاوِي) تقول : يا حَمْرَاءَ ، فتقلب الواو همزة ، فيؤدى إلى كون همزة التانيث منقلبة عن الواو، وذلك غير موجود فيها ، فليست للتانيث ، و(فَعْلَاءَ) إذا كانت همزته لغير التانيث معنومٌ أو كالمعنوم .

هذا كله جائز على ظاهر كلامه ؛ إذ لم يستثن من ذلك إلا ما يُوقع اللبسَ خاصة كما يأتى ، وهذا مذهب الإمام والجمهور .

وذهب المبردُ إلى امتناع ترخيم ما أدَّى ترخيمه إلى عدم النظير فى هذه اللغة^(١) ، وارتضاه المؤلف فى «التسهيل»^(٢) ، وإنما يرخَّم عندهما على «مَنْ نَوَى» ليبقى مُحَرَّرًا بِنَيْتِهِ الأصلية ، فلايبقى محذور^(٣) ، وكان المبردُ شبَّه اعتبارَ البنية باعتبار الإعلال ، والوجه ماقاله غيرهما .

قال السيرافى : لم يذكر سيبويه هنا شيئاً اعتير فيه بناءً مايبقى ؛ بل اعتبر ما إذا عرض فى الكلام غَيْرَتَه العرب من حَرْفٍ إلى حرف كما تقدم ، لأنه حكم مُتْلَبٌ مستمر^(٤) ، التغيير فى جميع ما تقدم ونحوه .

قال : فأما البنية العارضة فى كلامهم ، الخارجة عن أبْنيتهم ، فلا يلتزمون تغييرها إلى أبْنيتهم ، ولا إخراجها من كلامهم كإبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وإبريسم ، ونحو ذلك ، فكَذلك (طَيْلَسَ ، وَحُبْلَى) إنما هو شئ عَرَضٌ ، هذا اعتذاره عن سيبويه باختصار^(٥) . ثم أخذ فى الرد على المبردُ بأنه يقال له : ما وزن (حارٌ) ؟ فإن قال : (فاعل) فيلزم أن يكون (طَيْلَسَ) فَيَعْلَن ،

(١) المقتضب ٤/٤ .

(٢) انظر : ص ١٨٩ .

(٣) فى (س) «محذور» .

(٤) المتلَبُّ : المستقيم .

(٥) شرح الكتاب (المجلد - ورقة ٧١ - ب) .

وإن قال : (فَاعُ) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعَلُ) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْصُ) فَعْلُ ، و (مُنْذِرُ) ترخيم (مُنْذِرُ) فَعْلُ ، ويلزمه ألا يُجيز ترخيم شئ من هذه الأسماء ، وألا يُرَخِّم (خَضَمَ) لأن وزنه : فِعْ ولا (قَمَحْدُوَّة) لأن : فَعْلَى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنُ من الإلزام^(١) ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» والله درُّه فى هذه الأرجوزة^(٢) ، فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفتُه أحقَّ من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استتنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدى إلى اللبس فقال :

والتَّزِمِ الْأَوَّلَ فى كَمُسْلَمَةٍ

وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة من نوى» المحذوف ملتزم فيما كان نحو : مُسْلَمَةٍ ، تَأْنِيثُ مُسْلِمٍ ، فتقول : يامُسْلِمَ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولا تقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نوى» لالْبَسِ يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحذوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم - لأوقع ذلك اللبسَ ببناء (مُسْلِمٍ) المذكور ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (التَّزِمِ الْأَوَّلَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللبس بين صفة المذكرة

٣٠٨
٣

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث - ورقة ٧٢ - ١).

(٢) يقصد «الألفية» .

المؤنث ، كمُسَلِّمٍ ومُسَلِّمة ، وصالحٍ وصالحة ، ومُسْتَكْبِرٍ ومُسْتَكْبِرة ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام^(١) .

وهذا ممَّا تُعْطِيهِ قوَّةُ المِثَالِ ، وعلى ذلك لو كان الاسمُ علماً جاز الترخيم على «لغة من لم يَنُوء» من غير اعتبار بلبسٍ أو عدمه ، لأن الأعلام ليست بموضع لبسٍ ، لجواز تسميته المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَةٍ) أى فيما كان عاماً مطلقاً نحو : (مَسَلَمَةٌ) فتقول : يامَسَلَمُ على «لغة من لم يَنُوء» كما تقول : يامَسَلَمَ ، على لغة من نوى» ، وكذلك تقول فى (حَمْرَةٌ) : يا حَمْرُ ، وفى (طَلْحَةٌ) : ياطَلْحُ . قال عنتره^(٢):

* يَدْعُونَ عَنَّتْرُ والرَّمَا حُ كَانُهَا * ... البيت

فالحاصل أنه فَرَّقَ فى إجازة «لغة من لم يَنُوء» بين العلم الذى لا لبسُ معه والصفة التى يقع معها اللبس ، وهو المعتبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم يَنُوء» :
واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء ، وتَجْعَلَ البَقِيَّةَ بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التَّبَسُّ المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خَبِيثُ أَقْبَلِي .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَمُ - لأنك لاتذكر مؤنثاً ، ولا تؤنث مذكراً^(٣) .

(١) فى (س) «نون الأعلام».

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه، وعجزه :

أشطانُ بئرٍ فى لَبَانِ الأدهم

(٣) الكتاب ٢/٢٥١.

قال السيرافى^(١) : الاسم الذى هو مؤنث فى الحقيقة إنما تدخله هاء التانيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكرهوا اللبس . قال : وهى فى الأعلام لم تدخل فاصلة ، فإنه قد يسمى الرجل بخبيثة ، والمرأة بخبيث فلا لبس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»^(٢) ، و«شرحه»^(٣) ، إلى امتناع «لغة من لم يتو» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميت امرأة أو رجلا بضخمة أو عمرة ، لم يجز ترخيمه على «لغة من لم يتو» لأنه يلتبس إذا قلت يا ضخم ، ويا عمر بندا (ضخم ، وعمرو) لأن الذهن يسبق إلى أنه نداً لرجل موصوف بالضخامة ، أو لمسمى بعمره ، وكأنه عنده مخالف لمسلمة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مسلم - بالضم - لم يقع فيه لبس ؛ إذ ليس فى المذكرين ما ينطلق عليه لفظ : مسلم بغير هاء . وكذلك تقول فى (طلحة) : يا طلع ، وفى (حمزة) : يا حمز ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يسمى بطلع ولا حمز ، ولا يعتبر دون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفاً للنحويين . والصواب : ما ذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رأى هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمسلمة ، فيكون مثاله مشعراً بذلك ، فإن كان مراده هذا فلما قاله وجه إن كانت المسألة غير مجمع عليها ، وهو أنهم قد استقر منهم مراعاة اللبس ومجانبته ؛ بل قد ثبتت مراعاته فى هذا الباب ، كما فى (مسلمة) .

والمعنى الذى فى (مسلمة) موجود فى (ضخمة ، وعمرة) وما أشبه ذلك ، فلا بد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصرف.

(٢) ص : ١٨٩ .

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب) .

ولاَضْطِرَارٍ رَخْمٌ مَوْا دُونَ نِدَا
مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَخْمَدَا

يعنى أن العرب قد وقع لها الترخيم في غير النداء، وذلك على وجه «الضرورة الشعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر إن بلغ مبلغ القياس.

والترخيم القياسى إنما يختص بالنداء، وعلى أنه لا يكون في الاضطرار إلا فيما صلح لأن يكون منادى، ومباشراً لحرف النداء، فإذا لا يجوز أن يرخم ما فيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ما أنشدته سيبويه من قوله العجاج^(١):

*أَوَ الْفَا مَكَّةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

يريد «الحمام» أنه رخم ضرورة، لأنه لا يصلح أن يدخل عليه حرف النداء، لما فيه من الألف واللام، وكذلك كل ما هما فيه إن اتفق في الضرورة حذف آخره فليس بترخيم، وإنما هو حذف على غير جهة الترخيم الاصطلاحي. ومن ذلك أيضا قول لبيد^(٢):

(١) الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحاسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشمونى ١٨٣/٣، والعينى ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حَمَم) وديوانه ٥٩ ويروي «قواطئاً» وقبلة :

وَرَبَّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّيمِ

ويريد بالقاطنات البيت - أى الكعبة - الحمام. والورق : جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها سواد فى غيرة .

(٢) ديوانه ١٢٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافعية ٣٩٧، والتصريح ١٨٠/٢، والأشمونى ١٦١/٣، والعينى ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَّالِعِ فِأَبَانٍ
فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوْبَانِ

أراد «المنازل».

فأما إذا صلح النداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومثل ذلك بـ(أحمد)
وهو علم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيه على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيدّه بلغةٍ دون لغةٍ دلّ
على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم ينو» فمتفق عليه، كقول
الأسود بن يعقرب^(١).

وهذا ردائي عنده يستعيره

ليسلبنى حقي أمال بن حنظل

يريد «ابن حنظلة» وأنشد أيضا لامرئ القيس^(٢):

لنعم الفتى تغشوا إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أبانان على التغليب، كالعمرين
والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحبس : موضع. والسويان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وديوانه ١٤٢، والهمع ٣/٧٧، والتصريح ٢/١٩٠، والأشمونى ٣/١٨٤، والعيني
٢٨٠/٤ وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدّها مستضيئا بها ليصل إلى أهلها. والخصر :
شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا
مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن^(١):
 على دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي
 أبا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ
 أراد «حَرْدَبَهُ» وأنشد أيضا^(٢):

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا
 وذو الرأي مَهْمَا يَقْلُ يَصْنَدُقُ
 وأما على «لغة من نوى» فرأى الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده
 سيبويه^(٣):

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنَا وَطَلَقُ
 وَعَمْرُ مَارُ وَأَوْنَةُ أَثَالَا
 يريد «أُثَالَةَ» وأنشد أيضا لجرير^(٤):

- (١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١
 والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقتة، ويحثها على مفارقة أبى حردبة
 الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعينى فى فراقه فعلى أن أنحر البدن بمكة نذرامنى.
 وهو - وإن كان يخاطب الناقة - إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.
 (٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.
 (٣) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٣٥٤،
 والأشعوني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١
 وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش،
 وطلق، وعمار، وأثالة. ويؤرقني : يسهرني. ويعدده :

- أَراهم رُقِقْتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلُ أَنْخَزَالَا
 إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدُ إِلَى آلِ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا
 ديوانه ٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٧٩/٢، ٩١، والإنصاف ٣٥٢، والتصريح
 ٢/١٩٠، والأشعوني ٣/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤/٢٨٢، ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا :
 أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال
 الوصال بينه وبين أمانة قد تقطعت بسبب الفراق والهجر.

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةُ أُمَامَا

أراد « أُمَامَة » وأنشد لابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (١):

إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُّ لِرُؤُوسِهِ
أَوْ أُمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وخالف المبرد في هذا الوجه، فمنعه في غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك
كما تقدم (٢)، وقد قَدَحَ فيها بما لا يُثَبِّتُ له ما قال، أما قوله :

*وَأَوْنَةُ أَثَالَا *

فمعطوف على مفعول «يُورِقْنَا».

وأما بيت جرير فَرَدُّ فيه روايةٌ سيبويه وقال : إنما الروايةُ هكذا :

*وَمَا عَهْدُ كَعْهَدِكَ يَا أُمَامَا *

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمَارَةَ بنَ عَقِيلِ بنِ بِلَالِ بنِ جَرِيرٍ أنشده إِيَّاهُ هَكَذَا، وَرَدُّ النَّاسُ
هَذَا الرَّدُّ بِأَنَّ سِيبَوِيهَ أَوْثَقُ مِنْ أَنْ يُتَّهَمَ.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ما أنشده سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض
فلا يتأتى في الجميع. فالصحيح ما ذهب إليه عامة النحويين .

(١) الكتاب ٢٧٢/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، ٩٢/٢، والإنصاف ٣٥٤، والهمع ٧٧/٣، والأشعري ٢٨٣/٤، والعيني ١٨٤/٣

وهو المغيرة بن حبناء، وحبناء : اسم أمه. وابن حارثة هو ابن حارثة بن بدر الغداني، كان أبوه
سيد غداة. وقد علموا : قد علموا سبب ذلك، يعني أنه مشهور بينهم بعمادهم الأخلاق.

(٢) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

وأيضاً، فما ذكر من أن / الرواية على كَيْتَ إذا فُرض أنه صحيح، $\frac{٢١٠}{٣}$
 فلا يلزم منه مقصوده، فإن القاعدة الأصولية أن رواية لا تَقْدَح في رواية
 أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.
 وأيضاً فإن القياس يقتضى عكس ما قال ، فإن حذف بعض الاسم
 مع إبقاء دليل على المحذوف أحق، بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.
 ألا ترى أطرادَ نحو : قاضٍ، وغازٍ، وقلةً نحو : يدٍ، ودمٍ.
 والثانية : أن تمثيله بـ(أحمد) مع اشتراط ما يصلح للنداء من غير
 زيادة تدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالهاء؛ بل يجوز وإن كان آخر
 الاسم غيرَ الهاء (أحمد) الممثل به، فتقول في الشعر : جاعى أحمُ ياهذا،
 ومنه في الشعر^(١):

* أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ *

وقول الآخر^(٢):

*أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا *

وما أشبه ذلك.

والثالثة : أن ذلك يدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالأعلام دون
 غيرها، وإن كان أكثرُ الترخيم في الأعلام، فالهاء لا تختص بترخيم ما هي
 فيه بالأعلام، فتقول : على هذا في الشعر : مررتُ بحَنْظَلٍ، على «لغة من

(١) جزء من بيت الأسود بن يعفر الذي سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وهو بتمامه :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبنى حقي أمال بن حنظلٍ

(٢) صدر بيت سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

ونو الرأي مهما يقلُ يَصْدُقُ

نوى» وأنت تريد واحدة الحَنْظَلِ^(١)، ومررت بامرأاً، تريد (امرأة) وما أشبه ذلك.

ومسألة رابعة : وهى أن يقال : لَمْ أخرج ماكان نحو^(٢):

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ

ولم يُدخله فيما تقدم له؟ وَلَمْ فَرَّقْ بينهما، فجعل نحو :

أَمَالَ بِنَ حَنْظَلٍ

ترخيماً، ونحو :

دَرَسَ الْمَنَّا

ليس بترخيم وكلاهما حَذَفَ، وغاية ما بينهما أن يقال : أحدهما قليل فلم يَعْتَبِرْهُ، والآخر : كثيرٌ فاعتبره، وذلك لا يَقْدَحُ في تسمية الجميع ترخيماً.

فالجواب : أن مافعل من التَّفْرِقة ظاهر المعنى، وذلك أن الترخيم المصطلح عليه ماجرى على قانون معلوم، من حَذَفَ حرفٍ واحد أو حرفين زائدين، أو أولهما أصلي، على صفات مخصوصة، ويُشْتَرَطُ أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف أو أكثر، مالم يكن المحذوف هاء التانيث أو عَجَزَ المركب، وهذا المعنى موجود فيما سماه ترخيماً في غير النداء.

أما ما كان من باب «دَرَسَ الْمَنَّا» فليس بجارٍ على ذلك.

(١) الحنظل : نبت يمتد كالبطيخ على الأرض، يضرب المثل بشدة مرارة ثمرة.

(٢) صدر بيت للبيد، سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

فتقدمت بالحيس فالسويان

ألا ترى أن المحذوف من «الْمَنَّا» حرفان أصليّان، وذلك لا يكون في الترخيم، وكذلك قوله^(١):

* مُقَدَّمٌ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ *

إذا فُسِّرَ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ^(٢)، أو أراد بِسَبَابٍ؛ إذ لا يُحذف مع الآخر ما قبله من زائد إلا إذا كان حرفَ مَدٍّ ولين كما مر، ومنه قوله الآخر: «أَلَاتًا» فأجيب «بَلَى فَا»^(٣).

وقول الآخر^(٤):

ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تَا

وما أشبه ذلك.

فليس هنا من شروط الترخيم شيء، فلما كان كذلك عُلِمَ أن ما تَخَلَّفَ فيه شرطُ الترخيم في النداء فليس بترخيم في غير النداء.

ومن هنا، والله أعلم، ضَبَطَ الناظم ذلك بما يصلح للنداء، إلا أن هذا التوجيه يقتضى أنه يسمّى ترخيما إذا صلح للنداء، وإن لم يكن على شرط

(١) هو علقمة الفحل، والبيت بتمامه :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّيُّ عَلَى شَرْفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبَابِ الْكُتَّانِ مَلْثُومٌ

وهو في ديوانه ١٢١، والخصائص ٨٠/١، ٤٣٧/٢، والمحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، والمفضليات ٤٠٢، واللسان (سبب)

والشرف : الموضع العالي يشرف على ماحوله. ومقدم : على فمه خرقة. وسببًا : أصله سبائب، جمع سبيبة، وهى الشقة البيضاء من الكتان وغيره. وملثوم : ملثف بها، من قولهم : تلثم بالعمامة، إذا شدّها على فمه. ويروى «مرثوم» وهو الذى كسر أنفه.

(٢) السَّبِيئَةُ : ضرب من الثياب يتخذ من مشاقة الكتان أغلظ ما يكون.

(٣) سيبويه ٣٢١/٣، وفي الكامل ٢٣٦ : «الأصمعي : كان أخوان متجاروان لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى، فيقول أحدهما لصاحبه : أَلَاتَا، فيقول الآخر : بلى » فا « يريد : ألا تنهض، فيقول الآخر : بلى فانهض».

(٤) سبق الاستشهاد به في باب «الاستغاثة».

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرٍ، تريد : (سَفَرُجَل) مسمًى به، لأنه لم يشترط إلا أن يصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فُسِّر في «شرح التسهيل»^(١)، وسكت عن اشتراط ما / تقدّم في الترخيم.

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلاً :

*أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَا *

*وَدَرَسَ الْمَنَازِرَ أَوِ الْمَنَازِ *

والجواب : أن قوله : «ماللندَا يَصْلُح» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخماً ترخيماً صحيحاً، فجمع بين الموضعين ولم يُرِدْ أحدهما، وقد نبّه على اعتبار ذلك في «الشرح»^(٢)، فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجىء منه اشتراط الأمرين، وهما ألا يكون بالالف واللام، وأن يكون الحذف لائقاً بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألا يُحذف من غير العلم إلا هاءُ التانيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلي أو الحرفان في علم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) ورقة (٢٠٧ - ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ - ب).

{ الاختصاص }

{ الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتي بـ(أيها) المختصة بالنداء من غير حَرْف نداء، تُفيد تأكيد الاختصاص للمتكلّم بما ذكّر في الخبر.

والباعثُ عليه إمّا فخر «أو تواضعُ أو زيادةُ بيان. هذا أصله، وهو شبه النداء، كما قال الناظم :

الِاخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ يَا
كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

أما كونه يشبه النداء فلأوجه :

أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلّم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاصَ المخاطبَ دون غيره بالأمر والنهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداء للمخاطب، والاختصاص للمتكلّم، وقد يكون للمخاطب قليلاً، ولم يذكره الناظم لقلته، ولا يكون للغائب، [كما أن النداء لا يكون للغائب] (١).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرض التأكيد للكلام المتقدم، والنداء يكون كذلك أيضاً، لأنك قد تقول لمن كان مُقْبِلاً عليك، مُنْصِتاً لكلامك، مُسْتَمِعاً له : كان الأمر كذا يافلان، فاثبت بالنداء توكيداً، وبهذا شبه سيبويه (٢).

ولمّا أشبه الاختصاصُ النداء من هذه الأوجه الثلاثة أتوا له بالأداة المختصة بالنداء وهي (أيها).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مأمثل به من قولهم : ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى، وهو قوله : «كأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ ارْجُوا نَوَالِي».

ومعناه : أَيُّهَا النَّاسُ ارْجُونِي، أَيْ ارْجُوا نَوَالِي فَإِنِّي فَتَى، أَيْ كَرِيم.

وَالْفُتُوَّةُ : السَّخَاءُ وَالكَرَمُ، يُقَالُ : فَتَى بَيْنَ الْفُتُوَّةِ، وَقَدْ فَتَى، وَتَفَاتَى، وَوَقَعَ «أَيُّهَا» عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي «ارْجُونِي» أَيْ ارْجُونِي أَيُّهَا الْكَرِيم.

وقوله : « دُونَ يَا » لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ مِثْلُ النِّدَاءِ أَوْ شَبِّهَهُ تَوَهُّمٌ أَن قَائِلًا يَقُولُ : فَلَابِدٌ إِذَا أَن تَدَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ النِّدَاءِ، وَهِيَ (يَا) أَوْ غَيْرُهَا، فَزَالَ التَّوَهُّمُ بِقَوْلِهِ : «دُونَ» يَرِيدُ أَن حَرْفَ النِّدَاءِ لَا يَدْخُلُ عَلَى (أَيُّهَا) فَلَا يُقَالُ : ارْجُونِي يَا أَيُّهَا الْفَتَى.

وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ ^(١) إِذَا شَبَّهَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، وَقَرَّبَ أَوْجَهَ التَّشْبِيهِ أَن يُبَيِّنَ أَوْجَهَ التَّفَرُّقِ، لِثَلَا يَتَوَهُّمُ مُتَوَهُّمٌ أَنَّهُ هُوَ. فَالْناظِمُ حَذَا هُنَا حَذْوَهُ. وَ«يَا» فِي كَلَامِهِ مِثَالٌ عَبَّرَ بِهِ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ مُطْلَقًا؛ إِذ لَا يَرِيدُ أَن «يَا» وَحْدَهَا هِيَ الْمُنَوَّعَةُ الدَّخُولِ عَلَى «أَيُّهَا» دُونَ غَيْرِهَا كـ(أَيَّا، وَهَيَّا) وَنَحْوَهُمَا، وَإِنَّمَا / قَصَدَهُ نَفْيُ الْأَدَاةِ مُطْلَقًا.

وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ أَدَاةُ النِّدَاءِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَن تُنَبِّهَ غَيْرَكَ لِيَسْتَمَعَ كَلَامَكَ، لِأَن (أَيُّهَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَ(يَا) لَا تَكُونُ إِلَّا تَنْبِيهًُا لِمُخَاطَبٍ، ^{٣١٢}_٣ وَهَذَا تَعْلِيلُ الْكِتَابِ ^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) يَقْصِدُ سَيَبُوهَ إِمَامَ الصَّنْعَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) سَيَبُوهَ ٢/٢٣٦.

ومن الأمثلة في هذا الفصل قولك : أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، ونحن نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ. وقالوا : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّتَهَا الْعِصَابَةُ^(١).

ولما أتى بـ هذا المثال المذكور ظهر أنه أحرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقع بعد ضمير المتكلم لقوله : «أَرْجُونِي» فلا يكون بعد ضمير غائب البتة، فلا يقال : زَيْدًا أَرْجُوهُ أَيُّهَا الْفَتَى، ولا بعد ظاهر نحو : أَكْرِمُوا زَيْدًا أَيُّهَا الْفَتَى، ولا ما كان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حكى سيبويه أو مثَّل بقولهم^(٢) : على الْمُضَارِبِ الوَضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ، فـ (أَيُّهَا) اختصاص راجع إلى «الْمُضَارِبِ» وهو ظاهر، ولم يأت به على أنه شاذ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حَسَبِ التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نص بعد ذلك على أن الاختصاص لا يكون للغائب.

قال^(٣) : ولا يجوز أن تقول : إِنْهُمْ فَعَلُوا أَيُّتَهَا الْعِصَابَةُ، إنما يجوز هذا للمتكلِّم والمكلم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إنه من وَضَعَ الظاهر موضع المضمَر، كأنه قال : على الوَضِيعَةِ أَيُّهَا الْبَائِعُ. وقيل : إن الرواية : وَعَلَى صَارَتِ الوَضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ، أو أَيُّهَا الْمُضَارِبُ .

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب^(١)، فإذا لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القيد المثالي يقتضى أن الاختصاص لا يكون مع ضمير المخاطب، فلا يقال : أنت تفعل كذا أيها الفاضل. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطب، وقد نص عليه الناس، وحملوا ما كان نحو قول امرئ القيس^(٢):

* الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي *

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطب خلاف أعلمه، فكيف يُقيد بالمتكلم خاصة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لا يقصر الحكم على المتكلم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطب مسكوتاً عنه، لأنه عنده قليل، ألا ترى إلى قوله في «التسهيل»^(٣) : «وقد يلى هذا الاختصاص ضمير مخاطب، فأتى بـ(قد) المفيدة للتقليل، فلم يعتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يشمل ضمير المخاطب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلم الوصف الأعم وهو الحضور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشبهه مما فيه

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ - ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وعم صباحا : أنعم صباحا. والطلل : مابقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.

يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عاداتهم، وكانهم يعنون بذلك أهل الطلل. وقوله : «وَهَلْ يَعْمَنْ...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضميرُ حُضور، ولا يَسْقُطُ له شيءٌ، ولا يَضُرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحدِ الحُضُورَيْنِ، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخر، وهو خصوص المِثال، فقد يَقْصِدُ هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِي الاختصاصِ غيرَ مُبتدأٍ به الكلامُ.

والى هذا المعنى أشار بقوله : «بِأَثَرِ ارْجُونِيَا» فَقَيْدُ (أَيُّهَا) بكونه آتِيًا بِأَثَرِ (ارْجُونِي) / لا متقدِّمًا عليه.

٢١٣
٣

وهذا قيدٌ صحيحٌ؛ إذ لا يجوز أن يقال : أَيُّهَا الْفَتَى ارْجُونِي، لانه واقع موقعَ التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكِّد لابقبله.

والأمر الثالث : الإتيان له بـ(أَيُّ) كالنداء، وهو قوله : (كَأَيُّهَا الْفَتَى) وقد تضمَّنَ هذا القيدُ ما تضمَّنَتْه (أَيُّ) في باب النداء، من لزوم «ها» التَّنْبِيهِ معها، ولزوم وَصْفِها بما فيه الألف واللام، وَكُونِها مع المذكرِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيُّ) ومع المؤنَّثِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيَّةُ) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كَنِدَاءٍ دُونِ يَا» فَشَبَّهَ الاختصاصَ بالنداء، فلا بد أن تكون (أَيُّ) معه كما هي مع النداء، وهو ظاهر أيضا، لكنه لما أتى بـ(أَيُّ) في المِثال خاف أن يَتَوَهَّمَ لزومُها للاختصاص، فأخذ يتحرَّزُ من هذا اللزوم المتوَهَّم، فقال :

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونِ أَيُّ تِلْوَ أَلْ

كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يُوجد في كلام العرب هذا الاختصاصُ دون أن يُؤتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل^(١)]، ولذلك قَيِّده بـ(قَدْ) وَقَلَّتْهُ بالنسبة إلى كَثْرَتِهِ بـ(أى).

وشرطُ ذلك أن يكون المختصُّ تالِيًا لَأَلْ، يريد تابعًا للألف واللام، أى ذا أَلْف ولام، نحو قوله : نحن العُرْبُ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ، فـ«العُرْبُ» منصوبٌ على الاختصاص، والسَّخَاءُ : ضِدُّ البُخْلِ، والبَذْلُ : العَطَاءُ، أى نحن أَسْخَى مَنْ تَسَخَّى وبَذَلْ المالَ.

ومنه : نحن العلماءُ أَحَقُّ الناسِ بِالْعَمَلِ، ونحن العربُ أَقْرَبُ الناسِ للضَّيْفِ. وإنما اشترط أن يكون تَلَوَ (أَلْ) لأن (أَيًّا) إنما تَدْخُلُ على ما فيه (أَلْ) فإذا حُذِفَتْ (أى) بقي ما دَخَلَتْ عليه.

وأىضا : فإن الموضع لا يُعْتَبَرُ فيه صلاحِيَّتُهُ للدَّاءِ، فيجوز دخول الألف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشترط شرطاً لم يشترطه النحويون، ولا هو ممن يُساعد عليه كلامُ العرب، وهو : تَلَوُ المختصِّ لَأَلْ، وذلك أن العرب تَنْصِبُ على الاختصاص أحدَ ثلاثة أشياء :

الأول : ما فيه الألف واللام، وهو الذى مُثِّلَ به، وقَيِّدَ المختصُّ به.

والثاني : ما كان مضافاً إلى ما هما فيه، كقولك : إِنَّا معشَرَ العربِ نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معاشِرُ الأنبياءِ لا نُورَثُ»^(٢). وقالوا : إِنَّا أصحابُ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفضائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والنفقات ٣، ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشَّاءِ لَا يَبْقَى لَنَا مَالٌ، وَلَا تَصْنَبِرُ أَمْوَالُنَا عَلَى السَّنَةِ. ثبت هذا في النُّسخة الشرقيَّة^(١). وقالوا : (إنا معشر الصُّعَالِيكِ لاقُوَّةُ بِنَا عَلَى الْمُرُوَّةِ)^(٢).

والثالث : العَلَمُ، والمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ، نحو مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويهِ مِنْ قَوْلِ عَمْرِو ابْنِ الْأَهْتَمِّ^(٣):

إِنَّا بَنَى مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ
فِينَا سَرَاةٌ بَنَى سَعْدٍ وَنَادِيهَا
وَأَنْشَدَ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ^(٤):

أَلَمْ تَرَ أَنَّنَا بَنَى دَارِمٍ
زُرَّارَةً مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ
وَأَنْشَدَ أَيْضًا لِرُؤْبَةَ^(٥):

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣، وابن يعيش ٢/١٨، والهمع ٣/٢١، والدرر ١/١٤٧

وينو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سَرِيٌّ، والنادى : مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢/٢٣٤

وزُرَّارَةٌ : والد معبد بن زرار، وكنتيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٣٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٢٣٤، وابن يعيش ٢/١٨، والخزانة ٢/٤١٣، والعيني ٤/٣٠٢، والأشعوني ٣/١٨٣

والضباب : جمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يفسى الأرض بالغدوات، وضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدة، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

/ وقال الآخر^(١):

نحن بنى ضبّة أصحاب الجمل

الموت أحلى عندنا من العسل

فهذه كلها أمثلة تدل على خلاف تقييده، فيكون غير صحيح.

والوجه الثاني : أنه ترك النص على شرط معتبر، وهو أن يكون المختص المفسر ضمير متكلم أو مخاطب على ما تقدم في (أى) فإنه قد يشكل الأمر في غير (أى) والحكم واحد، فالذى يشترط مع (أى) يشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالمتكلم فذاك، وإن قلنا : بدخول المخاطب، فيكون كما تقدم.

ومنه قول بعضهم^(٢): بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ، ونحو ذلك.

وقد شرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غير نكرة ولا مبهمة، فلا يقال : أنا هذا أفعل كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقرى الضيف، وإنما يؤتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا للمضمر المتقدم، فإذا أبهم فقد سيق ما هو أشكل من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقض الغرض، وكذلك النكرة بهذه المنزلة.

(١) الهمع ٣/٣٠، والدرر ١/١٤٦، والأشمونى ٣/١٨٧، والعقد الفريد ٤/٣٢٧، والطبري

٥/٢١٧، واللسان (بجبل)

قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

ولكن هذا الشرط قد تقيّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصاره على ذلك، وتركه ما هو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسمين الأخيرين عند المؤلف قليلة الاستعمال، والأمر العام ما ذكر، فكأنه لم يعتنِ بالبناء عليه.

وأيضاً فما أضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألا ترى أنه كذلك في الحُكم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررت بالضارب صاحب الغلام، ومررت بالحسن وجه الأخ، كما جاز : مررت بالضارب الغلام، والحسن الأخ، وإذا كان بمنزلته في الحُكم، فقد يكون مقصود الدخول في «تَلُو أل» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدّم اشتراطه مُستصحبٌ هنا حتى يظهر نسخته، ولا سيما وقد مثّل بما يقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كَوْنِ المنصوب غير نكرة ولا مُبهم، هل يجزى فيما تقدّم أولاً؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لا بدّ من وصف (أى) ولا توصف بمُبهم ولا نكرة، وإنما تُوصف بذى الألف واللام، وقد مرّ ذلك في بابه، فلامزید عليه.

واعلم أنه ذكر هنا النصب، ولم يذكر وجهه، وقد يفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أخص، أو أعنى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجازٍ في (أيها) لأن موضعه نصب، وإن كان لفظ المرفوع كالنداء بغير فرق.

التحذير والإغراء

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ متساويان في الأحكام، وإنما يَفْتَرِقَانِ في المعنى.
فالإغراء هو الإلزام والتسليط، يقال: أَغْرَيْتُ الْكَلْبَ بِالصَّيْدِ، إِذَا أُرْسَلَتْهُ عَلَيْهِ، وَحَرَضْتَهُ وَسَلَّطْتَهُ.

والتَّحْذِيرُ بِضِدِّ هَذَا، وَهُوَ التَّخْوِيفُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْحَذَرُ^(١)، وَالْحَذَرُ: التَّحَرُّزُ، يُقَالُ: حَذَرَ وَحَذَرَ مِنَ الشَّيْءِ، إِذَا تَحَرَّزَ مِنْهُ، وَابْتَدَأَ النَّازِمُ بِالتَّحْذِيرِ فَقَالَ:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبَ

مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِـ«نَصَبَ» وَمَا فِي قَوْلِهِ: «بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ» وَاقْعَةً عَلَى الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ النَّاصِبِ لـ«إِيَّاكَ» فِي مِثَالِهِ، وَلِـ«نَحْوَهُ».

وَيَعْنِي أَنَّ «إِيَّاكَ» إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْوَاوِ خَاصَّةً، يُنْصَبُ هُوَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ مُسْتَتِرٍ لَا يَظْهَرُ أَبَدًا.

وَبَيَانُ مَا قَصِدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَتَى فِي هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا بِأَقْسَامِ خَمْسَةٍ، يَتَّفَقُ الْحُكْمُ فِي بَعْضِهَا، وَيَخْتَلِفُ فِي بَعْضِهَا، وَجَمَلْتُهَا مَحْمُولَةً عَلَى كَلَامِهِ أَنْكَ إِذَا أُتِيَتْ بِـ(إِيَّا) مَعْطُوفًا عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا، فَالْفِعْلُ لَازِمٌ الْإِضْمَارِ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِـ(إِيَّا) فَإِنْ لَمْ تَعْطَفْ وَلَا كَرَّرْتَ فَلَا يَلْزَمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ؛ بَلْ يَجُوزُ الْإِضْمَارُ، وَإِنْ عَطَفْتَ أَوْ كَرَّرْتَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِظْهَارُ، وَهَذَا بَيَانُ الْأَقْسَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيان بالأداة المشهورة في التحذير، وهي (إِيَّا) الضمير المنصوب المنفصل، معطوفاً عليها، نحو مأمثل به، من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فهذا القسم ينتصب فيه (إِيَّا) بفعل واجب الاستتار، تقديره : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكَ اتَّقِ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكَ نَحْ، أو ما كان بهذا المعنى.

ومثّل ذلك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، فالمعطوف والمعطوف عليه معاً ينتصبان بذلك الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكَتَ بينهما في العامل، وكأنّ العرب جعلت هنا (إِيَّاكَ) بدل اللفظ بالفعل الناصب، فلا يظهر معه أصلاً.

وما مثّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إِيَّا) بالخطاب، فلا تقول : إِيَّاهُ وَالْأَسَدَ، ولا إِيَّايَ وَالشَّرَّ، وسيأتي كلامه على هذا، وإنما يقال : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ، وكذلك إِيَّكُمْ ، وإِيَّاكُمْ، وسيأتي توجيهه عندما يُنبّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول : إِيَّاكَ فَالشَّرَّ، ولا إِيَّاكَ ثُمَّ الشَّرَّ، لأن المقصود التحذير من جَمْعِ هَـذَيْنِ، وليس المراد أن تُحَذَّرَ هَـذَا ثُمَّ هَـذَا، ولا أن تُحَذَّرَ هَـذَا فَهَـذَا، وإنما الْقَصْدُ أن تُحَذَّرَ هَـذَا من هَـذَا.

فإن قلت : إن العطف يعطى أن كلّ واحدٍ منهما مُحَذَّرٌ منه أو مُحَذَّرٌ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فرق بين الواو وبين الفاء وَثُمَّ .

فالجواب : أن معنى التَّشْرِيك فيه ليس على حقيقته، لأن (إِيَّاكَ) مُحَذَّرٌ لا مُحَذَّرٌ منه، و«الأسد» مُحَذَّرٌ منه لا مُحَذَّرٌ، فلا يجرى هذا الحُكْم في غير / الواو، وإنما جاز في الواو بَلَحْظُ التَّشْرِيك في مجرد التحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّرٌ، وهذا مُحَذَّرٌ منه. ونَظَرُه السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زَيْدًا الأسد، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، والأسد مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، لأن الأسد مُخَوَّفٌ منه، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على [معنى]^(١) أنه يجب أن يَحْذَر [منه]^(١)، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، فـ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الناصِبُ لهما معنى واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلَفٌ فيهما^(٢).

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمَلُ هذا في الواو بعد السَّماع، ولا يُحْتَمَلُ في غيرها من حروف العطف.

وقد حَرَّرَ ابن الضائع هذا المعنى تحريرا حَسَنًا، فطالعه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتِيَ بِـ(إِيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد ٢ ورقة ٦٦ - أ) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إِيَّاكَ بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا وعمرا، فالضرب واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإِيَّاكَ، فيكون الأسد مشاركا مُخَوِّفا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مُخَوِّفا كما أن الأسد محذور مخوف - قيل له : لا يُسْتَكْر أن يكون التخويف واقعاً بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفْتُ زَيْدًا الأسد، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، والأسد مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، إلا أن الأسد مُخَوَّفٌ منه، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعاً، وكذلك إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، المعنى الناصِبُ لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أـهـ.

وَلَوْ أَنَّ عَطْفَ ذَا إِيَّاءٍ انْتَسَبَ وَمَا
 سِوَاهُ سَتَثَرُ فِعْلُهُ لَنَ يُلْزَمَا
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّنْكِارِ
 كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ يَأْذَا السَّارِي

فيريد أن (إيأ) إذا أتت من غير عطف فانتسب إليها مانسب إلى (إيأ)
 المعطوف عليها، وهو لزوم استتار الفعل، ف(ذا) إشارة إلى النصب بما استتاره
 وجب، فلا يجوز إظهار الفعل فتقول : إِيَّاكَ يَا زَيْدُ، أَوْ إِيَّاكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا^(١). كأنك
 قلت : إِيَّاكَ نَحْ، أَوْ إِيَّاكَ بَاعِدْ.

وإنما لم يظهر فيه الفعل لأنهم لما كثر هذا في كلامهم ألزموه الحذف
 اختصاراً لفهم المعنى.

ولم يذكر مع (إيأ) هذه ما يقع بعدها، وهي في ذلك على ثلاثة أوجه : ألا
 يقع بعدها شيء كما مثّل، وأن يقع بعدها المحذّر منه مُصَرِّحاً به غير معطوف،
 نحو : إِيَّاكَ الْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ الشَّرَّ، وأن يقع بعدها (أن) والفعل، نحو قوله^(٢) :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَأَا
 إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهو مع (أن) كثير.

فإمّا أن يكون سكّت عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف
 والشغب^(٣).

(١) في (س) : «إِيَّاكَ يَا زَيْدُ لَا تَفْعَلْ كَذَا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشغب - بالفتح والإسكان - تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

ولما أن يكون اعتقد أن المنصوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على إضمار فعل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه^(١) يصلح للقياس، كالذي أنشده سيبيويه عن ابن أبي إسحاق^(٢):

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَرَانَهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَابٌ

فَنَصَّبَ (الْمِرَاءَ) عَلَى مَعْنَى : اتَّقِ الْمِرَاءَ.

وكذلك ما أنشدته الفراء من قول الجعدي^(٣):

أَلَا أُبَلِّغُ أَبَا عَمْرٍو رَسُولاً

وإِيَّاكَ الْمَحَاسِنَ أَنْ تُحْيِيَنَا

وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى فِيمَا إِذَا وَقَعَتْ (أَنْ) بَعْدَ إِيَّاكَ، نَحْوُ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ،

فَيَقْدُرُهُ مَنْصُوبًا بِـ(أَتَقَى) وَنَحْوِهِ، وَلَا يَجْعَلُهُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ. وَمِنْهُ مَا أُنْشِدَهُ يُونُسُ لِحَرِيرٍ^(٤):

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ

أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

(١) في الأصل و(ت) «لأنه» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨، وينسب الشعر للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقول لابنه، والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام، واللاحاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٦.

(٤) سيبريه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا البيت.

ويعني بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت لميله إلى الأخطل.

وأنشد الفراء^(١):

فَبُحْ بالسُّرَائِرِ فِي أَهْلِهَا
وَإِيَّاكَ فِي غَيْرِهِمْ أَنْ تَبُوحَا

وأنشد الكوفيون^(٢):

فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أَنْ) كثير، أعنى وقوعَ (إِيَّاكَ) قبل (أَنْ) بخلاف نحو: إِيَّاكَ الْمِرَاءَ، / وإذا فَرَضْنَاهُ عَلَى ٣١٧
الإضمار فذلك المضمَرُ يجوزُ إظهاره، فهذان الوجهان يمكن أن يكون
الناظم قد ذهبَ فيهما مذهبَ الْجُمْلِ، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إِيَّاكَ)
جملة، و(المِرَاءَ) جملةً أخرى.

وكذلك (أَنْ تَفْعَلَ) بعد (إِيَّاكَ) جملةً أخرى، والجمْلُ قد يُترك عطفُها
بعضِها على بعضٍ، لاسِيَّما إِنْ جَرَتْ مَجْرَى التوكيد لما قبلها، وعلى
تقديرِ الجملتين وَجْهٌ سيبويه والشرَّاحُ بيتُ ابن أبي إسحاق^(٣)؛ إذ قَدَّرُوهُ
بفعلَيْنِ، فكَذَلِكَ نقول نحن في كل ما جاء من هذا، وإنَّما منع سيبويه
والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطفِ المفردات، فإذا قَدَّرْنَاهَا جملتين لم
يَمْتَنِعَ.

(١) معاني القرآن ١٦٥/٨.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفصل بن عبد الرحمن القرشي لابنه :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خروف : لا يجوز حذف حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشعر، ويجوز حذفه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ^(١) } . إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمة بنفسها.

هذا ما قال ابن خروف، والمعنى المقصود من كلامه صحيح، وهذا المعنى يظهر من كلامه في «التسهيل» حيث قال : ولا يُحذف العاطف بعد (إيّا) إلا المحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن ^(٢).

فظاهر هذا الكلام جواز حذف العاطف قياساً، ولا علينا أن يكون ذلك قليلاً.

وإذا ثبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأننا إن فرضنا وقوع المنصوب بعد (إيّا) فعلى جملة أخرى من القسم التالي، لهذا كررت تأكيداً، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أن) والفعل فعلى ذلك أيضاً، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أن، وأن) كما تقدم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إيّاك من الأسد، على تقدير : باعد نفسك من الأسد، وهذا الحكم لا يختص بهذا الباب، فلم يذكره هاهنا؛ إذ هو مُحَالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين لا حاجة إلي ذكر شيء من ذلك في هذا القسم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدم من النص عن «التسهيل» ربّما يبحث عنه الناظر فيه، فلا يجده في النسخ المستعملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النسخة الكبرى منه.

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وقد ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ (بَنَ حَيَّانَ) ^(١) فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ : أَنَّ هَذَا
الْبَابَ يَتَّبَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَيَعْنَى النُّسخَةُ الْكُبْرَى.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : مَا عَدَ (إِيَّاءُ) لَكِنْ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ وَلَا تَكَرُّارٍ، وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : « وَمَا عَدَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : « عَدَاهُ » ^(٢) عَائِدٌ عَلَى (إِيَّاءُ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ، أَيْ
وَمَا عَدَا (إِيَّاءُ) كَانَتْ بِعَطْفٍ أَوْ بِغَيْرِ عَطْفٍ ، لَنْ يَلْزَمُ سَتَرُ فِعْلِهِ إِلَّا مَعَ
كَذَا.

يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِمَا تُحَذِّرُ بِهِ دُونَ (إِيَّاءُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
نَاصِبُهُ مَقْدَرًا / وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا.

٣١٨
٣

فَإِذَا قُلْتَ : نَفْسُكَ يَا زَيْدُ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ :
نَفْسُكَ أَتَقِي، أَوْ نَفْسُكَ احْذَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تُظْهَرَ ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَتَقُولَ : أَتَقِي
نَفْسُكَ، أَوْ احْذَرِ نَفْسُكَ.

وَمِثْلُهُ : الْجِدَارُ يَا هَذَا، وَالْأَسَدُ يَا فَتَى، وَالشُّرْيَاقَتَانِ، أَيْ أَتَقِي
الْجِدَارَ، وَأَتَقِي الْأَسَدَ، وَاحْذَرِ الشَّرَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ أَنْ تُظْهَرَ ذَلِكَ
كُلَّهُ .

وَأَمَّا جَازُ إِظْهَارِهِ هَاهُنَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَضْمَرٍ مَقْدَرٍ، وَلِأَنَّ
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَنَحْوَهَا لَمْ تَكُنْ فِي كَلَامِهِمْ كَثْرَةً (إِيَّاءُ) وَحْدَهَا، أَوْ مَعَ
الْعَطْفِ.

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س).

(٢) فِي بَعْضِ نُسَخِ الْأَلْفَبِيَّةِ «سِرَّاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشدته سيبويه^(١):

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ

وَأَبْرَزُ بَبْرُزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

والقسم الرابع : ماعدا (إيأ) إذا صَحِبَهُ العطف، وهو أحد ما استثنى في

قوله : «إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ».

واستثناؤه هذا القسم والذي بعده من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه

لا يجوز الإظهار فيهما؛ بل يلزم الاستتارُ فيما إذا أَتِيَتْ بالمحذَّر معطوفاً عليه

محذَّراً آخر، وذلك قولك : رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، وَنَفْسَكَ وَالشَّرَّ، على تقدير : اتَّقِ نَفْسَكَ

وَالشَّرَّ، أو : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ. والعطف هاهنا منزلٌ على العطف مع (إيأ) من

حيث كان كل واحد منهما محذَّراً على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما

محذَّراً، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضى أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف

كان، فيدخل فيه ماتقدّم، ويدخل فيه أيضاً ما إذا كان المعطوف مُشَارِكاً لِلأَوَّلِ

في كونه محذَّراً، كقولك : الأسد والذئب، أو قولك : رَأْسَكَ وَجَنْبَكَ ، أو قلت :

نَفْسَكَ وَغَيْرَكَ، أو نَفْسَكَ وَوَلَدَكَ، أو ما أشبه ذلك، مما يَصْلَحُ أَنْ يُؤْتَى بعده

بِالْمُتَّقَى منه، فهل يكون هذا مثلاً ذلك،، فيلزم الإضمار، أم يكون حكمُ هذا حكمَ

المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلاً؟

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٢٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤،
واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجا. والمنار : جمع منارة، وهى أعلام الطريق. وبرزة : أم
عمر بن لجا، أو إحدى جداته. يقول له : تتع عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن
يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وأبرز بأمك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعه.

فالجواب : أن العطف المعتبر هنا إنما هو ما كان نحو : رَأْسَكَ والحائطَ، ونَفْسَكَ والشرَّ، فهو الذي يُلْزِم الإضمار، وأما ما كان غير ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنك تقول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكما أنك تَنْصِب المثنى في التحذير إذا لم تَعْطِف عليه بما يجوز إظهاره، فكذلك ما كان في تقديره. ألا تَرى أنه يجوز لك أن تعطف المحذَر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لا يَرِدُ على الناطم، لأنه قال : «إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعهد فيما تقدّم من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» وإذا كانت للعهد فيما تقدّم خَرَجَ عن ذلك ما كان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَنٌ.

والقسم الخامس : ماعدا (إِيَّا) إذا صحبه التكرار، وهو تكرار الاسم الأول بلفظه، فالإضمار هنا لازمٌ، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ والجِدَارَ الجِدَارَ، أى احذَر الأسدَ، واتَّقِ الجِدَارَ. / وتقول : الصبىُّ ^{٢١٩}/_٣ الصبىُّ، أى لا تُوطِئ الصبىُّ، وإنما لم يَظهر الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظين كأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إِيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل.

ونظير ذلك في الأول من القسمين قولهم : ما أنتَ إلا سَيِّراً، وإنما أنتَ سَيِّراً^(١).

وفي الثاني : قولهم : زيدُ سَيِّراً سَيِّراً، وقد مرَّ ذلك^(٢):

(١) انظر : سيبويه ١/٣٣٥.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ١/٣٣٥.

قال سيبويه: فلو قلت : نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك : اتَّقِ رأسك، واحفظ نفسك، واتَّقِ الجدارَ.

قال : فلما تُثْنيت صار بمنزلة إِيَّاكَ، وإِيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو : الحَذَرَ الحَذَرَ^(١).

وقوله : «كالضَيْغَمَ ، الضَيْغَمَ » مثالٌ من التكرار، و«ياذا السَّارِيَ تمامُ المثال، اسمُ فاعلٍ من : سَرَى يَسْرِي، وهو سَيْرُ الليل خاصةً، والضَيْغَمَ : الأسد.

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

لَمَّا ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ التَّحْذِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَخَاطَبِ عَلَى حَسَبِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمُ نَبَّهَ هَاهُنَا عَلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْمَثَلُ أَنَّهُ شَاذٌ، وَأَتَى فِي هَذَا الْقَصْدِ بِمَسَائِلَ ثَلَاثَ :

إحداها : بيانُ شذوذِ (إِيَّا) المتصلة ببياء المتكلم، نحو : إِيَّايَ، وإِيَّانَا، فلا يقال عنده : إِيَّايَ وَالْأَسَدَ، وَلَا إِيَّايَ وَالشَّرَّ، وإنما لم يَجُزْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ، وَلَا يَنْهَى نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

ومن ذلك قولهم : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ، حكاها سيبويه^(٢)، ومعنى الحَذْفِ أَنْ يَرْمِيَهُ بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

وحكى أيضاً عن بعض ملوك اليمن : إِيَّايَ وَإِيَّا الرُّكْبَ.

وحكى أيضاً سيبويه^(٣) : أَنْ بَعْضُهُمْ يَقَالُ لَهُ : إِيَّاكَ، فَيَقُولُ : إِيَّايَ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّايَ أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ.

(١) الكتاب ٢٧٥/١.

(٢) المرجع السابق ٢٧٤/١.

(٣) الكتاب ٢٧٤/١.

فَحَمَلَ هَذَا عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ
إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَأَنَّهُ [قَالَ] : إِيَّائِي
بَعْدَ أَيِّهَا الْمَخَاطَبُ وَحَذَفَ الْأَرْنبَ، وَلَمْ يَأْمُرْ نَفْسَهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ
لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ فِعْلٍ، فَهَذَا عِنْدَ النَّازِمِ شَاذٌ.

وَالثَّانِيَّةُ : بَيَانُ أَنَّ (إِيَّاءَ) الْمُتَّصِلَةَ بِهَاءِ الْغَائِبِ أَشَدُّ مِنْ (إِيَّائِي) وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : «وِإِيَّاهُ أَشَدُّ» يَعْنِي مِنْ (إِيَّائِي).

وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِهِمَا مَعًا وَاحِدَةٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
مُخْتَصِّينَ بِالْمَخَاطَبِ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ نَادِرٌ شَاذٌ. وَإِشَارَتُهُ بِذَلِكَ
لَمَّا حَكَى سَبِيوِيهِ عَمَّنْ لَا يَتَّبِعُهُمُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا
بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فِإِيَّاهُ وَإِيَّاءُ الشُّوَابِ^(١)، أَيْ إِيَّاهُ حَذَرُ وَالشُّوَابُ، فَهُوَ
أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَمَا فِي (إِيَّائِي).

وَهَذَا الْمِثَالُ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ،
وَمِنْ جِهَةٍ إِضَافَةٍ (إِيَّاءَ) إِلَى الظَّاهِرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَشَدُّ
«إِيَّاهُ وَإِيَّاءُ الشُّوَابِ» مِنْ وَجْهَيْنِ^(٢).

وَالثَّالِثَةُ : إِخْبَارُهُ بِأَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَنْ
قَاسَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَشَدُّ عَنْ سَبِيلِ جَمَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَعَنْ / $\frac{٣٢٠}{٣}$
سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَشَدُّ» أَيْ إِنَّ مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ
السَّبِيلِ الْقَاصِدِ، وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُشْعَرُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ خِلَافُ
لَا أُتَحَقَّقُهُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَذْكَرُهُ لَكَ.

(١) المرجع السابق ٢٧٩/١.

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه^(١) أتى بـ(إِيَاكَ ، وإِيَّايَ ، وإِيَاهُ) في مُطْلَق التَّمْثِيلِ غيرَ مَقِيدٍ بِشَذُوذٍ وَلَا قِلَّةٍ، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إِيَاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّايَ وَالشَّرَّ، كأنه قال : إِيَاكَ فَاتَّقِينِ وَالْأَسَدَ ، وكأنه قال : إِيَّايَ لِأَتَقِينَ وَالشَّرَّ، فـ(إِيَاكَ) مُتَّقَى، و«الْأَسَدُ وَالشَّرُّ» مُتَّقِيَانِ.

قال : ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ .

قال : ومثله : إِيَاكَ ، وإِيَاهُ ، وإِيَّايَ، كأنه قال : إِيَاكَ بَاعِدْ ، وإِيَاهُ ، أَوْ نَحْ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَاكَ، فيقول : إِيَّايَ، كأنه قال : إِيَّايَ أَحْفَظْ وَأَحْذَرُ^(٢).

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطب، والشُّرَّاح، كالسِّيرافي وابنِ خَرُوف، حَمَلُوهُ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٣)، وَلَمْ يَقْيِدُوهُ إِلَّا بِأَنْ التَّحْذِيرَ هُنَا رَاجِعٌ لِلْمَخَاطَبِ، لَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَلَا لِلْغَائِبِ.

قال السِّيرافي : مامعناه : إِنْ الْقَائِلُ : إِيَّايَ وَالشَّرَّ، لَيْسَ يُخَاطَبُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَأْمُرُهَا، وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ رَجُلًا، يَقُولُ لَهُ : إِيَّايَ بَاعِدْ عَنِ الشَّرِّ، فَيَنْصَبُ (إِيَّايَ) بـ(بَاعِدْ) وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَحْذِفُ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ «الشَّرِّ» وَيُوقِعُ الْفِعْلَ الْمَقْدَرُ عَلَيْهِ، فَيَعْطِفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، قَالَ : وَمِثْلُهُ : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ^(٤).

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ٢٧٤/١.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ ورقة ٦٦ لـ).

قال الشَّلُوبِيُّين : هذا الذى قاله السَّيرافي واضح، لأن إضمار فعل المتكلم في الأمر وفعل الغائب لا يكون.

قال : وقد نصَّ سيبويه على أن فعل المخاطب هو الذى يُضمَر فيما تقدَّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسه، فيقول : احذِرْ إِيَّائِي والشرَّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمراً بنفسه، إنما خاطبَ رجلاً، فحذَره نفسه والشرَّ، أى بمباعدتها من الشر. قال : والمعنى لا تتقَرَّبِ الشرَّ فيأتيك مِنى ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعاقبتى لك عليه.

وأجاز الشَّلُوبِيُّين في قوله^(١) : (ومثله إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ، وإِيَّائِي أن يكون أراد : ومثله أن تَقَرَّبَ إِيَّاكَ مع الشرَّ، وإِيَّاهُ مع الشرَّ، وإِيَّائِي كذلك، يعنى أن لاتكون (إِيَّاهُ) معطوفةً على (إِيَّاكَ) وعلى (إِيَّائِي) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفاً وقَعَ موقعَ الظاهر في قولك : إِيَّاكَ زَيْداً، وإِيَّائِي زَيْداً، فجعله مُحْتَمِلاً لأن يكون سيبويه يُجيز : إِيَّائِي والشرَّ، وإِيَّاهُ والشرَّ.

فكلام الشَّلُوبِيِّين أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لاتأباه كما تقدَّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إِيَّائِي والشرَّ) أن يكون خبراً، كأنه قال : إِيَّائِي احذِرْ وأحفظْ، كأنه جوابُ مَنْ قيل له : إِيَّاكَ والشرَّ. فقال : إِيَّائِي والشرَّ، وجعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجه من التأويل.

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيأى والشر) جائز على الوجهين، على الأمر وعلى الخبر، وكذلك (إيأه) على ما ظهر من /كلام ٣٢١/ الشلوبيين، فإن كان الناظم أراد بالقائس مَنْ تقدّم ذكره والا فلا أدرى مَنْ المُخَالِفُ في المسألة. والمستند الذي عوّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذي اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطَب (إيأك) لا بـ(إيأى) ولا (إيأه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»^(١): إيأى والشر، ومنعه هنا، وهذه عادته في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد» نادرا.

والسبيل : الطريق. والقصد : العدل، والقصد أيضا : إتيانُ الشيء والذهابُ نحوه. واثنَبَذَ فلان، أى ذهب ناحيةً، فكأنه قال : ومن قاسَ فقد خَرَجَ عن طريق العدل والصواب، أو خَرَجَ عن الطريق القاصد الموصِلُ إلى الصواب والحق.

وَكَمْ حَذَرٍ بِلَا إِيَأٍ اجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

لَمَّا أتمَّ الكلام على أحكام التحذير، شرع في التنبيه على أحكام الإغراء.

ولمَّا كان التحذير والإغراء معًا يجريان مجرى واحدًا أحوال في حكمه على حكم التحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمه حكم الاسم المحذّر في جميع ما تقدّم تفصيله من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرّرًا أو معطوفًا عليه، وغير ذلك. إلا في حكم واحد، وهو الإتيان بـ(إيأ) فإنها لاتقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير^(١) خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيًّا) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيَّاك) هى قولك :

إيَّاكَ والاسد، بتابع معطوف، إيَّاكَ، بغير تابع أصلا.

وهذان غير داخليين في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيَّا) فبقي الثلاثة الآخر، وهو الإتيان بالمحذور وحده، أو به مع معطوف، أو به مكرراً، فهذه هى الأوجه التى تتصور في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُعْرِى به وحده، فنحو قولك : شَأْنُكَ يَازِيدُ، وأمرَكَ ياعمرُو، تريد : الزَمْ شَأْنُكَ، والزَمْ أَمْرَكَ. وتقول : زِيداً، أى : الزَمْ، ومنه قول أبى نُؤَيْبٍ^(٢):

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيحُ

سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

أى الزَمْ تَجْمُكُ وَحَيَاكَ. ويجوز هنا إظهارُ الفعل، لأن الاسم إذا أُتى به مفرداً لم يَجْرِ مَجْرَى المَكْرَر، لكثرة الاستعمال في المَكْرَر بخلاف هذا، فالزَمِ المَكْرَر الحذف لذلك بون المفرد.

فإن قلت : فقد نَصُّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفرداً، نحو قولك : حَذْرَكَ يَازِيدُ، وَعَذِيرَكَ مِنْ زَيْدٍ. قال عمرو بن مَعْدٍ يَكْرِبُ ، أنشده سيبويه^(٣):

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) ديوان (لهذلين ٦٨/١).

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغانى ٣٢/١٤ يقول لأبى المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادى.

والحباء : مايكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

والعَذِيرُ : بمعنى العُذْر والمُعْذِرَة. وأنشد أيضاً لِدِي الإصْبَعِ
الْعَدَوَانِي^(١) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَانَا

نَ كَانُوا حَيَّةً الْأَرْضِ

ونحو هذا، إنما هو على معنى : الزَّمَّ حِذْرَكَ، والزَّمَّ عَذِيرَكَ، أى
عُذْرَكَ /، وهو مما لا يظهر فيه الفعل، فقد خالف بهذا «باب التحذير». ٣٢٠
٣

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الزَّمَّ) وإنما هو من باب المصادر
التي عملت فيها أفعالها، فصارت مثل : ضَرْباً زَيْدًا، وإذا كانت كذلك
خرجت عن كونها منصوبةً من «باب الإغراء»

وأيضاً، فهذا إنما يكون في بعض الأشياء التي يكثر في الكلام
استعمالها، فهي خارجة بكثرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهى مع
ذلك موقوفة على السماع.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُعْرِى به مع العطف عليه، نحو قولك
: شَأْنُكَ وَالْعِلْمُ، وشَأْنُكَ وَالْحَجُّ.

(١) الكتاب ٢٧٧/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي)
يذكر تفرق عدوان وتشبتهم في البلاد مع كثرتهم وعزبتهم، بعد أن كانوا يُخْشَوْنَ
ويهابون كما تخشى الحية المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادى» وإذا كان شديد
الشكيمة، مانعا لحوزته.

ومن ذلك «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ»^(١) أى لُزِمَ أَهْلَكَ، أوبادِرُ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، يعنى بادِرهم قبل الليل.

وهذا تَمَامُ مَايَلِزَمُ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ، فلا يجوز أن تقول : الزَّمْ شَأْنَكَ وَالْحِجَّ، كأنهم جَعَلُوا الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ، وَالْعِلَّةُ هُنَا فِي التَّحْذِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِمَا سَيَبُويهِ مُخْتَلِطَيْنِ، لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَمْرٌ وَالْآخِرُ نَهْيٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْإِتْيَانُ بِهِ مُكْرَّرًا بِلا عطف، نحو: اللَّيْلُ اللَّيْلُ، أى الزَّمَهُ وَأَدْرِكْهُ، وَالطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، إِذَا أَرَدْتَ : الزَّمَهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، وَأَنْشُدَ سَيَبُويهِ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(٢):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ومنه قولك : اللَّهُ اللَّهُ فِي أَمْرِي، أى الزَّمْ تَعْظِيمَهُ وَالْوَسِيلَةَ بِهِ.

وهذا أيضا لايجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدّم تعليل ذلك في التحذير.

وهذا الباب كُلُّهُ، أعنى (باب الإغراء) مختص بالمخاطب، لا يكون لتكلم ولا

لغائب، فلا يقال : شَأْنِي وَالْحِجَّ، لِأَنَّهُ إِيغْرَاءٌ أَمْرٌ، كَمَا أَنَّ التَّحْذِيرَ نَهْيٌ، وَهُمَا يَخْتَصُّانِ بِالْمَخَاطَبِ.

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١٩٦/١) وقال : «أى أدرك أهلك مع الليل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرمي : بادر أهلك قبل الليل، وقال ابن درستويه : يريد الحق أهلك، لأنه لايجوز أن يعنى : بادر أهلك، إنما يبادر الليل ويسابقه، وانظر سيبويه ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٢٥٦/١، والهمع ٢٨/٣، والأشموني ١٩٢/٣، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٤/٤، والأغاني ٦٩/١٨، وديوانه ٢٩.

والبيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عديمهم كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراء للمتكلم والغائب، وأنه اختلف في القياس عليه، وأن رأيه عدم القياس لقوله : إن)^(١) الإغراء كالتحذير في كل ما قد فُصل، وهذه المسألة مما قد فُصل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إياً) وقد استثنى هو (إياً) في قوله : (بلاً إياً) فسقطت حكاية الشذوذ، والخلاف في القياس عليه. على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(٢) ثم قال : « وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » . فأغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكلم، كقولهم : على زيداً، وقال سيبويه^(٣) : وحديثي مَنْ سَمِعَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي وَهُوَ مِنْ إِغْرَاءِ الْغَائِبِ، وَلَكِنْ هَذَا قَلِيلٌ، وَمُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ لِلْمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَصُرُوهُ وَدُلُّوهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَعَلَى زَيْدًا، أَيْ أَخَذَنِي زَيْدًا، أَيْ اجْعَلْنِي أَخْذُهُ، وَكَذَلِكَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي، وَكُلُّ هَذَا شاذ، كما تقدّم .

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب ج ١/ ٢٥٠، ونص سيبويه في الكتاب : « وحديثي مَنْ سَمِعَهُ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل » .

أسماء الأفعال والأصوات

مَانَابٌ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٍ وَصَه

هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ

/ اسم الفعل : هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائباً ^{٢٢٢}/_٣ عنه فيما له من عملٍ ومعنى.

واسم الصوت : هو اللفظ المخاطب به مالا يعقل، أو الموضوع حكايةً لصوته. فهذا الباب مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويريد أن ما كان من الأسماء نائباً عن فعلٍ من الأفعال، قائماً مقامه يُسمى (اسم فعل). والمراد بالنيابة هنا النيابة المعنوية، أي ماناب في أداء معناه حقيقةً، ولا يريد النيابة مطلقاً، في المعنى والعمل وغيره، لأنه قال بعد هذا : «وَمَا لِمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابة في العمل أيضاً لكان معنى الكلام : ولأسماء الأفعال النيابة عن الفعل في العمل مالفعل من عملٍ، فيكون إخباراً بأنها تنوب عنه فيما هي نائبة عنه، وهذا تكرار لا طائل تحته، فالمقصود نيابة المعنى خاصةً.

وقوله : «مَانَابٌ عَنْ فِعْلٍ» مُشعر بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا واسطة، فحصل من ذلك مسألتان مختلفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وصَه، ومَه) ونحوها أسماء لا أفعال^(١)؛ إذ لا يقال في الفعل : إنه ناب عن فعل .

وهذا مذهب البصريين، وذكر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة، وهو مذهب غير جاري على طريقة صناعة، لأن الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضرباً يازيدان، واضربوا يازيدون، وأنت تقول : صَه يازيد، وصَه يازيدان، وصَه يازيدون، لا غير، فلو كانت أفعالا لآتصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى أنها نائبة مناب المصادر النائبة مناب الأفعال، فقولك : (صَه) نائب مناب قولك : سَكُوتًا، و(سَكُوتًا) في موضع (اسْكُت) وكذلك سائرهما.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هي في موقع نصب، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب. وما ذهب إليه الناظم أولى، لأنها لو كانت موضوعة موضع المصادر لَجَرَتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دالة إلا على ما يستحق الإعراب، فكونهم التزموا بناءً على دليل على خلاف ما ذهبوا إليه، وصحة ما مال إليه الناظم. وقد استدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يجرى مجرى المسمى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يلحقها ما يلحق الأفعال، من التنوين نحو : صَه، ومَه، وأف، وإيه، ومن الألف واللام نحو : النَّجَاعُ، والتصغير نحو : رويدا، والتثنية

(١) في الأصل و(س) : «أسماء الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبت من (ت).

نحو: «دُهِدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ»^(١) أَيْ هَلَكَ سَعْدُ الْقَيْنِ^(٢)، والتركيب نحو : هَلُمَّ، وَحَيْهَلْ^(٣).

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونائبةً منابه وبمعناه من كل وجه – لَمَا ساغت فيها هذه الأحكام التي لا تكون إلا للاسم^(٤).

وهذا ضعيف، / فَإِنْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ لَوْ أُعْطِيَ حَكَمَ ذَلِكَ $\frac{٣٢٤}{٣}$ الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَكَانَ إِيَّاهُ، وهذا فاسد، بل الذي يقوم مقام الشيء، وكان من غير جنسه، يقوم مقامه فيما لَا يُخِلُّ بِحُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ، فَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ يُعَامَلُ لَفْظُهَا مُعَامَلَةً الْأَسْمَاءِ، وَيُعَامَلُ مَعْنَاهَا مُعَامَلَةَ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ. فَالْأَصَحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ.

ثُمَّ أَتَى بِأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ نَبَّهَ بِهَا عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ :

(١) أمثال أبي عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ١/٤٤٨، ومجمع الأمثال ١/٢٢٦، والمستقصى ٨٣/٢، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ما قيل في معناه : أن الدهدر معناه الباطل . وأصله أَنَّ الْقَيْنَ – وهو الحداد - يضرب به المثل في الكذب ، ثم إن قينا ادعى أن اسمه سعد، فدعى به زمانا، ثم تبين كذب دعواه ف قيل له ذلك. أَيْ جُمِعَتْ بَاطِلَيْنِ يَاسَعِدُ الْقَيْنِ. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين.

و«دهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعد» منادى مبني على الضم لأنه علم مفرد، و«القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل : حاشية كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٣) هَلُمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : إيت وتعال، وهي مركبة – على الأصح – من (ها) التي للتنبية، و(لُم) من قولهم : لُمَّ اللَّهُ شَعَثَهُ، أَيْ جَمَعَهُ، كَأَنَّهُ أَرَادَ : لُمَّ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، أَيْ اقْتَرَبْ مِنَّا.

وَحَيْهَلْ : اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من : (حَى) و(هَلْ) وفيه لغات أخرى. وانظر : (ابن يعيش ٤/٤١ – ٤٥) .

(٤) في جميع النسخ «لا تكون إلا للفعل» وما أثبتته – من عندي – هو الذي لا يستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحداهما : أن النيابة المرادة هنا هي الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابة في مَعْهُود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زَيْدًا، وهو أَخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماء النائبة هذه النيابة ليست أسماء أفعال، وإنما هي على أصل وَضْعها، لكن عَرَضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرُجْ بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التي نابت عنه.

والثاني : النيابة في أصل الوَضْع، وهي النيابة التي صَيَّرَت الأسماء على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التي وُضعت نائبةً عن الحرف، ك (إِنَّ) وأخواتها كما تقدَّم. وهذه هي النيابة المرادة هنا، أحرز ذلك تمثيله.

والمسألة الثانية : إشارته إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمرِ نحو (صَهْ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَهْ) بمعنى : انْكُفْ، و(إِيْهْ) بمعنى : حَدِّثْ و(تَزَالِ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرَقَارِ) بمعنى : قَرَقِرْ، و(حِيَهْلَ) بمعنى إِيْتِ، نحو : إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحِيَهْلًا بِعُمَرَ^(١). وقد نَبَّهَ عليه بمثاليْن، وهما (صَهْ، وَمَهْ).

والثاني : اسمُ الفعلِ الماضي، نحو (هِيَهَاتَ) بمعنى : بَعُدْ، و(هَمَهَامَ) بمعنى : فَنِيْ، و(دُهُدُرِيْنِ) اسم : هَلَكَ، أو بَطَلَ، و(سَرَعَانَ) بمعنى : سَرَعَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امرأة من العرب شاةً سال أنفها، فقالت : «سَرَعَانِ ذِي إِهَالَةٍ»^(١) أَيْ سَرُعَ شَحْمُ هَذِهِ الشَّاةِ.

وَالْإِهَالَةُ : الشُّحْمُ ، وَ (وَشْكَانُ) بِمَعْنَى : سَرُعَ أَيْضًا ، وَ (شَتَّانُ) بِمَعْنَى : افْتَرَقَ ، وَهُوَ مِثَالُهُ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِهِ . وَ (بَطَّانُ) بِمَعْنَى : أَبْطَأَ .

وَالثَّالِثُ : اسْمُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، نَحْوُ : (وَاهَاً) بِمَعْنَى : أُعْجِبُ ، وَ (وَى) كَذَلِكَ ، وَ (أَوْهَ) بِمَعْنَى : أَتَوَجَّعُ ، وَ (أَفَّ) بِمَعْنَى : أَتَضَجَّرُ ، وَ (كَخَّ) بِمَعْنَى : أَتَكَرَّهَ ، وَ (هَاً) بِمَعْنَى : أَجِيبُ ، وَ (بَجَلْ ، وَقَطْ) بِمَعْنَى : أَكْتَفَى ، وَ (حَسَّ) بِمَعْنَى : أَتَوَجَّعُ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي أَحَدَ أَمْرَيْنِ ، كُلُّ مِنْهُمَا مُحْظُورٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِذَا أُنْزِلَ بِالنِّيَابَةِ هُنَا النِّيَابَةُ بِالأَصَالَةِ أَوْلاً .

فَإِذَا أَرَادَ النِّيَابَةُ بِالأَصَالَةِ ، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ سِوَى مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ (صَهْ ، وَمَهْ ، وَنَزَالِ ، وَهَيْهَاتَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِّمُ ذِكْرَهُ ، وَيَبْقَى (إِلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَبُؤْنَكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَلَدَيْكَ) وَمَا كَانَ نَحْوَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ ، لِأَنَّهُ كَوْنُهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ لَيْسَ بِحَقِّ الأَصْلِ ؛ إِذَا كَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ : جِئْتُ إِلَيْكَ ، وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ ، وَنَزَلْتُ عِنْدَكَ / وَنَحْوِ ذَلِكَ ، ^{٢٢٥}/_٣ وَهُوَ قَدْ نَصَّ عَلَى دَخُولِهَا فِي الْبَابِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِقَوْلِهِ :

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥ ، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ ، واللسان (سرع، وشك) ويروي «لوشكانَ ذا إهالة»

وأصله أن رجلاً كانت له نجعة عجفاء، وكان رُغامها يسيل من منخريها لهزالها، ف قيل له : ما هذا الذي يسيل من منخريها؟ فقال : هذه إهالة، فقال السائل : «سرعان ذي إهالة» أراد أن يدكها قد عجل بسيلانه من قبل أن تذبح ، وقبل أن تمسها النار. يضرب للرجل يخبر بكيئونة الأمر قبل وقته.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْهِ عَلِيًّا

وَهَكَذَا نُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ

فجعلها أسماء أفعال كالذي قَدَّم، فَيُنَاقِضُ إطلاقه أولاً كلامه آخرًا، وإن أراد النيابة على أعم من ذلك، فَيَدْخُلُ له (عَلَيْكَ، وَإِلَيْكَ) ويدخل معه المصادرُ النائية عن أفعالها لزومًا، نحو : ضَرْبًا زِيدًا، وَحَمْدًا، وَشُكْرًا، وَعَجَبًا، وما كان من ذلك، وهو كثير جدًا - فَيَقْتَضِي أنها أسماء أفعال اصطلاحًا، وداخلة في أحكامها، وهذا كما ترى ليس كذلك، فإن نيابة هذه المصادر عن الأفعال عارضة، وفي حال ما، وهي باقية على بابها الأصلي، ولذلك لم تُبْنَى كما تُبْنَى أسماء الأفعال، فلا بد من الإشكال على كلا التقديرين.

فالجواب : أن المراد النيابة الأصلية وما جرى مجراها، فالأصلية مافى (صَة، ومَة، وهيَّات).

وأما اللاحقة بها فـ(نُونُكَ، وَعِنْدُكَ، وَإِلَيْكَ) ونحوها، وذلك أنها تَمَحَّضَت للنيابة وإن كان أصلها غير ذلك، بخلاف (ضَرْبًا زِيدًا) ونحوه، فإنه نَابَ في بعض الأحوال، ويظهر الفعل في أحوال آخر. والدليل على عُروُض النيابة بقاء الإعراب، فإنها لو تَمَحَّضَت لذلك لَبْنِيَتْ.

فإن قلت : فـ(عِنْدُكَ، وَقُدَّامُكَ، وَوَرَاءَكَ) ونحوه مُعْرَبَةٌ أو مَبْنِيَّةٌ؟

فإن قلت : مُعْرَبَةٌ، فهي مثل (ضَرْبًا زِيدًا)

وإن قلت : مَبْنِيَّةٌ، فمن أين لك هذا وهي باقية على ما كانت عليه قبل النيابة

من كَوْنِهَا منصوبةً بفعلها الذي نابت عنه؟

فالجواب : أنها مَبْنِيَّةٌ لما سيذكر عند ذِكْرِ النازم له إن شاء الله.

وفي (أوه) لغات ، إحداها : مذكّره الناظم ، وأوه ، وأوه ، وأوه ، وأوه ، وأوه^(١).

ومابمعنى افعَلْ كَامِينَ كَثُرُ وغيره كَوَى وهِيَهَاتَ نَزُرُ
يريد أن اسم الفعل، بمعنى فِعْلُ الأمر، كَثُرَ في كلام العرب، نحو ماذكُر
في التمثيل قبل هذا .
ومنه : أَمِينَ، وَأَمِينَ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصورا أيضا. فمن الممدود
قوله^(٢):

يَا رَبُّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا
وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ أَمِينًا
ومن المقصور قوله^(٣):

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ إِذْ سَأَلْتُهُ
أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا
ومنه أيضا (هأ، وهأء) مقصوراً وممدوداً، و(هأك، وهأك) وكلها بمعنى :
خُذْ. ومنه بلا كاف : { هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ }^(٤) .

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤ ، ٣٩ .

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١ ، ٣٧٥ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن) ونسبه صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلي أيضا (ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن)

ويروي «إذ رأيته» و«وآبن أمه»

و«فُطْحُلٌ» : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني، ونأى بجانبه،
فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي، بأن يزيد البعد بيني وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩ .

و(هَلُمَّ) الحجازية^(١)، بمعنى : أقبل، أو أخصر، ومنه قوله تعالى :
وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانَهُمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا^(٢) وقوله : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ^(٣)}.

و(تَيْدَ، وَرَوَيْدَ) كلاهما بمعنى : أمهل، و(حَيْهَلْ) بمعنى : إيت، نحو :
فَحَيْهَلَا بِعُمَرَ^(٤)، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وَهَيْتُ، وَهِيَا، وَهَيْكَ، وَهَيْكَ،
وَهَيْكَ) بمعنى : أسرع، و(بَلَّهْ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ما كان بمعنى الماضي أو المضارع فقليل كما ذكر.

وقوله : «كَوَى» مثالٌ من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أعجبُ.
ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : {وَيَكُنُّ اللَّهُ يُبْسُطُ الرِّزْقَ^(٥)}
الآية. وأنشد سيبويه^(٦):

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ / ٣٢٦
٣

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمتن والجمع، والمذكر والمؤنث. أما
مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، وينكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتامة «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» ومر الاستشهاد به وتخريجه في صدر
الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، وابن يعيش ٧٦/٤، والهمع ١٢٤/٥،

والخزانة ٤٠٤/٦، والأشعوني ١٩٩/٣

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبلة :

سألتانيى الطلاق أن رأتانى قلّ مالى قد جئتماني بنكر
يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عرسائى تتطلقان على عم سد إلى اليوم قول زود وهتر

والنشب : المال.

وقد تقدّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالٍ) ثلاثياً وهو قياس، ورباعياً وهو سَمَاع، نحو : قَرَقَارٍ، وَعَرَعَارٍ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضي، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتٍ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّهَا، ومنهم من يُنَوِّن في اللغات الثلاث، وقُرِئَ بجميع ذلك قوله تعالى : { هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }^(١). فبالكسر لأبي جعفر المدني، ومع التَّنوين لأبي حَيَوَة، وروي عنه الضمُّ بالتَّنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، وروى سكونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْهَاتَ بلا نون، وأَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ، وأَيْهَاتَ. هذه كلها لغاتٌ منقولة^(٢).

وإنما كَثُرَ ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فلَمَّا قَوِيَت الدَّلالة فيه على الفعل حَسُنَت إقامة غيره مقامه، بخلاف الخبر لأنه لا يَخْصُ بالفعل؛ إذ كُنْتَ تَأْتِي بالخبر من غير فعل، نحو : زيدٌ أخوك، وعمروٌ صاحبك، والأمرُ لا يكون ذلك فيه، فلما ضَعُفَت الدلالة على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. وَنَزَرَ الشَّيْءُ، نَزَارَةً وَنُزُورًا، إذا قَلَّ.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْكَ
وَهَكَذَا تُوْنُكَ مَعَ إِلَيْكَ
كَذَا رُوِيْدَ بَلَّةَ نَاصِرٍ بَيْنِ
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحتسب ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٤.

يعنى أن من أسماء الأفعال ظرفاً ومجروراتٍ وغيرها، وعدُّ منها خمسة :
أحدها : (عَلَيْكَ) نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا، بمعنى : الزَّمْ زَيْدًا، ومنه قوله تعالى :
{عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ} (١).

والثاني : (دُونَكَ) نحو : دُونَكَ زَيْدًا، بمعنى : خُذْ زَيْدًا.
قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صَالِحًا (٢)، وكان قد صَلَّبَه، فقال :
دُونَكُمْوهُ (٣).

ومنه قول الشاعر، أنشده أبو زيد (٤):
أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُّونُ مَرَارَتِي
وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ
والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المرأر (٥):
إِلَيْكُمْ يَا لِنَّاسِ إِنِّي
تَشَبَّعْتُ الْعِزَّ فِي أَنْفِي تَشْوَعَا
أى : اذْهَبُوا وَتَنَحَّوْا، وقول القطامي (٦):

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبتته من (ت) واللسان (نون).

(٣) الخبر في اللسان (نون).

(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعياش بن الزبرقان، ديوانه ٦٢/٢، وإيضاح
للفارسي ١٦٥، واللسان (نون)

والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. وادْنُ دُونَكَ : اقترب مني.

(٥) اللسان وأساس البلاغة (نشع) والنشوع - بفتح النون - السُّعُوط، ويضمها : المصدر، يقال :
تَشَبَّعْتُ الرَّجُلَ، إِذَا سَعَطْتَهُ.

(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت،
وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله :
=

* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا *

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمي فعل، وتارةً مصدرين.

فأما كونهما اسمي فعل فينصبان المفعول، وهو قوله : «كَذَّأ رُوَيْدَ بَلَّةَ

ناصيين».

فأما : (بَلَّةَ) فمعناها : دَعُ، ومنه في الحديث : «أعددتُ لعبادي الصالحينَ

مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).

ويَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ، وَقَالَ ابْنُ هَرْمَةَ^(٢):

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا

مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا

وَيُرْوَى :

* مَشَى الْجَوَادِ فَبَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا *

= فلما أن جرى سِمْنٌ عليها كما بَطَلْتُ بِالْفَدْنِ السَّيَاعَا

أمرتُ بها الرجالُ لِيَأْخُذُوهَا ونحن نَظُنُّ أَنْ لَا تَسْتَطَاعَا

إِذَا التَّيَّازُ نَوَّ الْعَضَلَاتُ قَلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

والتَّيَّازُ : الرجل فيه غلظ وشدة. والعَضَلَاتُ : جمع عَضَلَةٍ، وهي كل لحمة غليظة شديدة في ساقٍ أو غيره.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٢٢، والتوحيد ٣٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٣١٣/٢، ٤٢٨، ٤٦٦، ٤٩٥.

(٢) ديوانه ٥٧، وابن يعيش ٤٩/٤، واللسان والتاج (بله).

والقُطُوفُ من الدواب : التي تسمى السَّيْرَ. والحُداة : جمع حَادٍ، وهو الذي يسوق الإبل بالحُدَاةِ، وهو الغناء لها. والنَّجِيبَةُ واحدة النَّجْبِ والنَّجَابِ، وهي خيار الإبل. والجِلَّةُ من الإبل : مسانئها.

وأنشد اللّحْياني^(١):

بَسَطْتُ إِلَى الْمَعْرُوفِ كَفًّا عَرِيضَةً
تَنَالُ الْعِدَى بَلَّةَ الصَّدِيقِ فُضُولَهَا
وأنشد قوله^(٢):

* بَلَّةُ الْأَكْفِ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب والجر.

وأما (رُؤَيْدٌ) : فمعناها : أمهل، نحو : رُؤَيْدَ زَيْدًا، وأنشد سيبويه
للّهذلي^(٣):

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزاعة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشعري ٢/١٢١،
٣/١٠٢، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠.

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه
٢٤٥) وتامه وقبلة :

نصلُ السيف إذا قَصُرْنَ بَخَطُونَا قَدُمًا وَتَلَحُّهُنَّ إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
فترى الجماجم ضاحياً هامأتها بله الأكف كانتا لم تُخْلَقِ

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجماجم» حتى لا يكون له تعلق
بما قبله.

والجماجم : جمع جُمُجَة، وهى عظم الرأس المشتتل على الدماغ، وضاحيا : بارزا. والهامات :
أعالى الرروس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشعري ٣/٢٠٢، واللسان
(جدة، مين) وديوان الهذليين ٣/٤٦.

والبيت للمعطى الهذلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجُدٌّ : قطع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متمين
الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على ما بينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جُدُّ دى أهمم إلينا، أى بيننا وبينهم خثولة وقرابة من جهة أهمم، وهم منقطعون إلينا بها.
ويروى «ولكن ودُّهم» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

/ رُوِيْدَ عَلِيًّا جُدْمًا نَدَى أُمَّهُمْ

إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغَضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

قال (١): وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُوِيْدَ ما الشَّعْرَ، يريد : أُرُوِدِ الشعرَ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعرَ.

ومن هذا النوع (عَلَى) بمعنى : أولئى، نحو : عَلَى زَيْدًا، وَعَلَى بَزِيدٍ. ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو : عِنْدَكَ زَيْدًا.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ أيضًا ومنه قول ذي الرُّمَّة (٢):

فَدَعُ عَنْكَ الصَّبَا وَلَدَيْكَ هَمًّا

تَوْقَشَ فِي فُؤَادِكَ وَاخْتَبَالَ

أَي : وَخَذَهُمَا.

منه (وَرَأَكَ) بمعنى : تَأَخَّرَ، و(أَمَامَكَ) بمعنى : تَقَدَّمَ.

ومن كلامهم : «وَرَأَكَ أَوْسَعُ لَكَ» أى تَأَخَّرَ وَأَنْتِ أَوْسَعُ لَكَ.

وقال الفرزدق (٣):

(١) الكتاب ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه ٤٢٧، واللسان (وقش)

ورواية الشطر الأول في الديوان «فَعَدُّ عَنْ الصَّبَا وَعَلَيْكَ هَمًّا» ورواية الثاني في اللسان «واحتيالاً» بالحاء والباء.

وتوقش : تحرك، ويقال : سمعت وقشهُ، أى حسُّه وحركته.

(٣) ديوانه ٣٠٧/٢ (بيروت)

وجشأت النفس : جاشت من حزن أو فزع. واللاهزم : جمع لهزمه - بكسر اللام - وهى عظم ناتىء في الحى تحت الأذن - واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إِذَا جَشَّاتُ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي
وَرَأَيْكَ فَاسْتَحْيِ بِيَاضَ اللَّهَازِمِ

ومنه (مَكَانَكَ) بمعنى : اثْبُتْ، قال الشاعر، وهو ابن الإطنابة^(١):

وَقَوْلِي كُلُّمَا جَشَّاتُ وَجَّاشْتُ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنه ماحكان ابن جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احْفَظْ، أو اتَّقِ، وأنشد^(٢):

أَقُولُ وَقَدْ تَلَاخَقْتُ الْمَطَايَا

كَذَاكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَنَا

أى : اتَّقِ الْقَوْلَ أَوْ احْفَظْهُ.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلَّةَ وَرُوَيْدَ) : «وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ» يعنى
أنهما يكونان مصدرين منصوبين بفعلين لازمي الإضمار، فيعملان إذ ذاك
الخفض فيما بعدهما على الإضافة.

والدليل على كونهما غير اسمي فعلٍ إذا خَفَضَا مابعدهما : أن أسماء
الأفعال لا تُضَافُ أبداً، كما تُضَافُ أسماءُ الفاعلين والمفعولين والمصادر.

وحكى الفارسي عن أبي عمرو الشيباني : مَابْلَهَكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا، أَيْ مَالَكَ،
وأنشدوا في الخفض بـ(بَلَّةَ) لَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ^(٣):

(١) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣،
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشعوني ٣/٣١٢

وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو
فزع.

(٢) الخصائص ٣/٣٧، والعيني ٤/٣١٩، واللسان (لحق) وديوانه ٥٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها
بعضاً. وعينا : جاسوساً يتسمع إليك. وروايته في اللسان «كفاك القول» أى أرفق وأمسك عن
القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفُفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُؤَيْدَ) : رُؤَيْدَ زَيْدٍ - بالخفض - قال سيبويه^(١) : حدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول : رُؤَيْدَ نَفْسِهِ، جعله كقوله : «فَضْرَبَ الرُّقَابَ^(٢)». وكقوله^(٣) :

عَذِيرَ الْحَيِّ

وقد تأتي صفة أيضا كقولك : ساروا سَيْرًا رُؤَيْدًا، هذا بيان كونهما غير اسمي فعل.

وأيضاً هما مصدران، كما قال، أما (رُؤَيْدًا) فتصغير (إِرْوَادَ) مصدر : إِرْوَدَ إِرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إِمْهَالًا) فـ(رُؤَيْدَ زَيْدٍ) مرادف : إِمْهَالَ زَيْدٍ. وأما (بَلَّهَ) فقولهم : ما بَلَّهَكَ؟ أى : ما حَالَكَ؟ - يُرشد إلى معنى المصدرية. وقد أشعر كلام الناظم أنهما لا يعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبى العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُؤَيْدًا زَيْدًا، لأجل التصغير، كما لا يقال : ضَوِيرِبُ زَيْدًا.

(١) الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو ذو الإصبع العنْوانِي، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَذْرٍ وَإِنْ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

وهو في سيبويه ٢٤٦/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، والأغانى ٤/٣، والحيوان ٣٣/٤، واللسان (حيا) وعذير الحى : هاتِ عذْر الحى عدوان. وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمايتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادى.

قال ابن خروف : وهذا ليس مثل ذلك، لأن اسم الفاعل عملٍ بشبه الفعل، والفعل لا يُصَغَّرُ، فلم يعمل مُصَغَّرًا، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حدثًا لا يُشَبَّه الفعل، فلا يمنع التصغيرُ عمله، ونَقَلَ اجازةً سيبويه^(١): رُوِيَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَذِكْرُهُ لَهُ فِي «بَاب : حَذَرَكَ» وَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ نَصَبٌ بـ(رُوِيَ) الْمَصْدَرِ، / فَقَدْ أَجَازَ النِّصْبَ بِهِ.

٣٢٨
٣

ولم يُعَرَّجْ عَلَيْهِ النَّاظِمُ، وَكَأَنَّهُ رَأَى النِّصْبَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ مَعَ عَدَمِ السَّمَاعِ أَوْ ظَنَّهُ.

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ

لَهَا وَأَخَّرَ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيتَ بِهَا الْأَفْعَالُ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ مَا لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ عَنْهَا، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَرْفُوعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، إِمَّا ظَاهِرًا إِنْ كَانَ مِمَّا يَصِحُّ ظُهُورُ فَاعِلِهِ، كَاسْمِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَإِمَّا مُضْمَرًا إِنْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِيهِ، كَاسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ.

فَمِثَالُ مَا ظَهَرَ فِيهِ الْفَاعِلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ١٤٥/٥، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شقتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر^(١):

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رَجُوعُهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا^(٢)} وهو كثير.

فإذا كلُّ اسمٍ فعلٍ لازمٌ له الفاعلُ كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى ماينوب عن متعدٍّ، وإلى ماينوب عن لازمٍ غير متعدٍّ.

فأما ماناب عما يتعدَّى : فنحو قولك : رُوِيَ زيدا، وهلم زيدا، بمعنى : قرَّبه.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدَّى نحو قوله تعالى : {هَلُمُّ ائِنَّا^(٣)} أى : تعالوا، وحيهل الثريد، وبلة زيدا، وتراكها، ومناعها، وعليك زيدا، ودونك عمرا.

وأما ماناب عما لايتعدَّى فكثير، نحو : صه، ومه، وهيت، ونزال، وأميين، وهيئات، وسرعان، ووشكان، وهمهام، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدَّى بالحرف تعدَّى اسمه كذلك، ولذلك قال : إذا ذكِرَ الصالحونَ فحيهلاً بعمر^(٤)، لمَّا كان اسما لـ(عَجَلٌ) وقالوا : جى على الصلاة، لمَّا كان اسما لـ(أَقْبَلُ) وقالوا : حيهل الثريد، اسما لـ(إيت)

(١) البيت للأحوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٦٥/٤، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيئات هيهاتاً»

والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف يرجع ما فات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخرجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل ما يكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك - فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزَلَ عِنْدِي، بمعنى : انْزَلَ عِنْدِي. ومنه في العمل في المجرور^(١):

* تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا *

ومن العمل في الحال : ما أنشده سيبويه للكميت^(٢):

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

فـ(غير موت) حال، أى انْعَهُمْ غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا مَقْتُولِينَ.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمُّ الشُّهُودَ إِلَّا زَيْدًا، وفي التمييز، نحو قول المرأة « سَرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ^(٣) » وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٤).

(١) سيبويه ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٥٠/٤، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك) والرجز لطفي بن يزيد الحارثي، وكانت كندة قد أغارت على نعمه، فلحقهم، وجعل يقول مهددا لهم :

تراكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

(٢) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن خزيمه، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، وجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطنابة، وصدره :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ

وأنشد ثابتٌ في «دلائله»^(١) قولَ الشاعر^(٢) :

رُوِيَ تَصَاهُلٌ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو : جِئْنِي فَأَكْرَمَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ مَجِيءٌ فَأَكْرَمُ مِنِّْي، وهذا لايتأتى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله : «وَمَا لِمَا تَنْتُوبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهى واقعة

على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أَيْ : ما للفعل المَنْتُوبِ عنه مستقرٌّ $\frac{329}{3}$ لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وَأَخَّرَ مَا لَذِي فِيهِ الْعَمَلُ»

لَمَّا كَانَ إِطْلَاقُهُ فِي قِيَامِ اسْمِ الْفِعْلِ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ يَوْمَ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعْمُولِ بِالتَّقْدِيمِ - نَبَّهَ عَلَى عَدَمِ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَأَنَّهُ لَايجوز فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ، فَلَاتَقُولُ : زَيْدًا عَلَيْكَ، وَلَا عَمْرًا رُوِيَ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ .

وذهب الكسائى إلى جواز التقديم في الباب مطلقاً، مُحْتَجّاً فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(٣) } لَأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيراً بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، واللسان (رود) بوزن نسبة.

(٣) سورة النساء / آية : ٢٤.

الله، أي الزموا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ } ^(١) ويقول
الراجز ^(٢):

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
فالمعنى عنده : دُونَكَ دَلَوِي.

وما استشهد به لا يتعين فيه ما قال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ» منصوبٌ على المصدر، أي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، ودَلُّ عليه قوله تعالى قبل ذلك : { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ } ^(٣) وكذا وكذا، كما انتصب (صِبْغَةَ اللَّهِ) ^(٤) ف(صَنَعَ اللَّهُ) ^(٥) ونحوه على مثل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كانه قال : الزم دَلَوِي، دُونَكَ دَلَوِي، وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكر متمسكٌ مع فقد السماع. وأيضاً فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظاً، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون وقاية في غير الشنوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال.

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغنى ٦٠٩، ٦١٨، والعيني ٢١١/٤، والتصريح ٢٠٠/٢، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٣٨/٢، والأشْمُونِي ٢٠٦/٣، واللسان والتاج (مبح).

والرجز لرجل جاهلي من بني أسد بن عمرو، بن تميم. والمائح : هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء، فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو مائح، بالتاء. ودونكا : خذ. وبعده :

يُتُونُ خَيْرًا وَيُجَدُّونَكَ

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٢٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يَسْغُ أن يجرى مجراه ، ولا أن يتصرف تصرفه في
المعمول وهذا ظاهر^(١) .

و«ذى» فى قوله : «وَأَخْرُ مَالِذِي» إشارة إلى أقرب مذكور ، وهو اسم
الفعل المُشْتَغَل بِذِكْرِهِ .

وفى بعض النسخ : «وَأَخْرُ مَالِذَا فِيهِ الْعَمَلُ» فالأول إشارة إلى الأسماء
والثانى إشارة الاسم ، ووقع فى قافية البيت الأول «عَمَلٌ» وفى الثانى «الْعَمَلُ»
معرفاً ، وليس بإيطاء^(٢) ، وقد تقدم مثله .

وَأَحْكُمْ بَتَنَكْظِرِ الَّذِي يُنُونُ

مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دَخَلَهُ التَّنْوِينُ فهو نَكْوَةٌ ، وما لم
يَدْخُلْهُ التَّنْوِينُ فهو معرفة . والتَّنْوِينُ الذى يَدْخُلُهَا يَسْمَى «تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» .

وأسماء الأفعال بهذه النسبة على ثلاثة أوجه :

أحدها : ما لا يأتى إلا معرفة ، فلا يَدْخُلُهُ تنوين نحو : رُوِيَ ، بُلِّغَ ،
وَأَمِينٌ .

والثانى : ما لا يأتى إلا النكرة ، فيلزمه التَّنْوِينُ نحو (إِيهَا) فى الكَفِّ ،
(وَاهَا) فى التَّعَجُّبِ و (وَيْهَا) فى الإغراء و (فَدَاءُ لَكِ)^(٣) بالكسر والتَّنْوِينُ .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ «المسألة ٢٧» .

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظاً ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب
القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهَا فِدَاءُ لَكِ يَافُضَالَهُ أَجْرُهُ الرَّمَحُ وَالتَّهَالَهُ

وانظر فيه نواذر أبى زيد ١٦٣ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيلحقه التنوين ،
والتعريفُ : فلا يلحقه ، نحو : إِيهِ وإِيِهِ ، وَصَهُ وَصِهِ ، وَمَهُ وَمَهُ .

وحكى الفارسي في «التَّذْكِرَة» عن أبي عثمان ، / عن أبي زيد ، أنه ٢٣٠
سمع أبا السَّمَاك يقول : هَوْلَاءِ قَوْمُكَ ، فَنَوْنٌ على جهة التنكير . وهذا
غريبٌ في أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المأمور أو
المنهيِّ ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّن أو ينهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو
أن يكون مدلولُهُ معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إِيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدِّثْ الحديثَ الذي أنت
فيه ، وإذا قال إِيِهِ ، فكأنه قال له ك حَدِّثْ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَهُ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذي أنتَ تَذْكُرُ ،
وإذا قال : صِهِ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حَدِيثٍ . وكذلك سائرُ أسماء
الأفعال.

وقوله : (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتنوينه
بَيِّنٌ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وأحْكُم بَيْنَكُم الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على
السَّمَاع ، كأنه يقول : ماجاء فى السَّمَاع مِنُونًا حكمتَ عليه بالتنكير ،
ومالم يُنَوِّن فاحْكُم عليه بالتعريف ، فجعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف
عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ،
ولاحذفهُ مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فالحقِ التنوين ،
وإذا أردتَ التعريفَ فاحذفهُ أو لا تلحقه .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتَلَقًى من السماع ، ليس للقياس فيه مدخل .

وكذلك أصلُ هذا الباب إنما هو السماعُ ، والأحكامُ القياسيةُّ فيه قليلةٌ كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يقتضى أن مالم تُنَوَّنْهُ العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بين ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها وتتبعُ لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فرغ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

وَمَنَابِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ
وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهَوْ قَدْ وَجَبْ

وهذا النوع الثانى هو ما خُوطِبَ به غيرُ العاقل على سبيل الزجر أو الحث أو الاستدعاء ، أو غير ذلك مما يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع مما خُوطِبَ به ما لا يعقل يُسمَّى صوتًا ، وإنما سُمِّى صوتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضَع ليدل على فعلٍ وينوبُ منابه ، وإنما وُضِع ليحصل به زجرُ البهيمة ، أو دُعَاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تدلُّ على معانى أفعالٍ - لصحَّ أن يقال إن العرب وضعت لغير العاقل كلامًا تخاطبه به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتا .

فإن قيل : فقد أطلق عليها لفظ القول في نحو قول عدي بن الرقاع^(١) :

هُنْ عَجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنِ مِنَ الْقَوِ

لِ هَيْءٍ وَاجْدُمِي وَيَاىِ وَقَوْمِي

وهذه أسماء أصوات / لَزَجَرِ الإبل ، فجعلها من جملة ما يُطلق عليه القول ، والقول لا يكون إلا دالاً على معنى ، كما مرَّ من أنه يعمُّ الكلمة والكلم والكلام ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وُضع له ، فهذه الأصوات إذا دالة على معنى ، ومعانيها الأفعال بلا شك ، فقد استوت مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أطلق عليها لفظ القول مجازاً ، كما جعل البكاء قولاً في قول الشاعر^(٢) :

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً

وَحَدَرْتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُنْقَبِ

وجعل ما يفهم من حال الشيء قولاً في قوله^(٣) .

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قِطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

(١) لم اُتد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/١

وحَدَرْتَا : أسالتا . والدَر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقّب ، لأن ذلك أصفى له ، وأتمُّ لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٢/١ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، ١٢٥/٢ ، والعينى ٣٦١/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى : حسبى .

وقول الآخر^(١) :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقْدُمُ رَاشِدًا

إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

فهذا كله من الإطلاق المجازي الذي لا يُعدُّ في الإطلاقات الحقيقية التي كلامنا فيها .

لكنه لما كانت مُفرداته شبيهةً بألفاظ التخاطب بين العقلاء ؛ إذ ليست بأصواتٍ مُطلقة كالمُدات والترنمات ، وكانت مقاصدها كمقاصد الأمر والنهي في خطاب العقلاء ، وألفاظها لاتوازن الأفعال ، أشبهت أسماء الأفعال من هذه الأوجه ، فأتى بها الناظم وغيره مع أسماء الأفعال وقال فيها : (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) أى مُشْبِهٍ بالأوجه المذكورة ، و«يُجْعَلُ» فى قوله : (صَوْتًا يُجْعَلُ) بمعنى يُسَمَّى ، تقول :

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً }^(٢) ، فَسَّرَهُ الجوهري بـ (سَمَوْا)^(٣) ،

فِمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلزُّجَرِ (هَلَا) للخيل ، قال الشاعر^(٤) :

* وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا *

(وَعَدَسٌ) للبقُل ، قال ابن مُفَرِّغ^(٥) :

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبى النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلل) وروايته «وَأَيُّ حَصَانٍ»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجرى ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ،

والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعينى ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ،

والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشعرونى ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس)

وبيوانه ١١٥ =

عَدَسٌ مَا الْعَبَادُ عَلَيْكَ إِمَارَةً
نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

و (هَيْد) و (هَاد) زَجْرُ الْإِبِلِ ، وأنشد أبو عمرو^(١) :

* وَقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلَا *

و (هَيْج) زَجْرُ النَّاقَةِ ، قال الشاعر^(٢) :

* تَنْجُو إِذَا قَالَ حَادِيهَا لَهَا هَيْج *

وكذلك (عَاج) قال الشاعر^(٣) :

كَأَنِّي لَمْ أَزْجُرْ بِعَاجٍ نَجِيبَةً

وَلَمْ أُلْقَ عَنْ شَحْطٍ صَدِيقًا مُصَافِيَا

وَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلدَّعَاءِ (هَيْ ، وَهْؤُ) دَعَاءُ الْإِبِلِ إِلَى الْعَلَفِ .

و (عَوْ) دَعَاءُ لِلْجَحْشِ ، و (بَسْ) لِلْغَنَمِ ، و (جَوْتُ) دَعَاءُ الْإِبِلِ إِلَى الْمَاءِ .

و (هَدَغُ) لَصْفَارِ الْإِبِلِ ، الْمُسْكَنَةُ عِنْدَ النَّفَارِ . ولا يقال : ذَاكَ لَجِلَّتْهَا
وَلَا مَسَانُهَا وَيَكْفَى هَذَا الْمَقْدَارُ فِي التَّمَثِيلِ .

= والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بها بظلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع .
وعباد : هو عياد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٨٠/٤ ، والخزانة ٣٦٩/٦ ، واللسان (هيد)

والرجز لغيلان بن حريث أو القتال الكلابي ، ويَعْدُهُ :

* حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلَا *

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجبية : الناقة التي تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذي يخلص في الإخاء والمودة وروايته في اللسان
«خيلاء» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً» .

«أَجْدَى حِكَايَةً» بمعنى أعطى قَصْدَهَا وأصل ذلك من (الجدوى) وهي العطية . والجَادِي : السائل ، وأَجْدَيْتُهُ : أعطيتُهُ الجدوى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهم منه يُسمَّى صوتاً أيضاً .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ما قبله ، نوعٌ واحد ، لأنه يُشَبِّهه فى كونه لفظاً غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيدُ على هذا بكونه زَجْراً أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحْكَى به صوتُ مَا واقع فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ ك (غَاقٍ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شَيْبٍ) / فى حكاية صوت مَشَافِر الإبل للشرب $\frac{٣٣٢}{٣}$ قال الشاعر (١) :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَّمٍّ

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

و (عَيْطٍ) فى حكاية صوت الفِثْيَانِ إذا تَصَايَحُوا فى اللعب .
و(طَيْخٍ) فى حكاية صوت الضُّحْكِ .

(١) ابن يعيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١٠٤/١ ، ٢٤٣/٤ ، والأشعمونى ٢١١/٣ ،
واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩

والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافِر الإبل عند الشرب . والمتَلَّم : المتكسِّر والمتهدِّم ، يريد : حوضاً متتلماً . والبَصْرَة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَلِيمة ، وهى الحجارة .

و (مِصْرٌ) فى حكاية صَوِيَّتٍ يخرج من ضَمِّ الشَّقَتَيْنِ ، معناه (لا) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غير الحَيِّ نحو (طَاقٌ) فى حكاية صوت الضَّرْبِ ، تقول العربُ : سمعت طَاقَ طَاقٌ ، و (طَقٌ) فى حكاية صوت وقع الحجارة ، و (قَبٌ) فى حكاية صوت وقع السيِّف . وهذا مثال الناظم .

ومنه أيضا (خَاَزٍ بَازٍ) للذُّباب ، أصله حكايةُ صوته ، قال ابن أحرمر (١) :

تَفَقُّا فُوقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِى

وَجُنُّ الْخَازِ بَازٍ بِهِ جُنُونَا

(خَاسِنٌ مَاسِنٌ) للقُمَاس ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّك .

وأتى بالمثال لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطلق عند النحويين على وجهين معناهما واحد :

أحدهما : حكاية الأصوات الواقعة فى الوجود وهى التى تكلم فيها الآن .

والثانى : حكاية الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيره ، نحو : قلتُ :

زَيْدٌ قَائِمٌ . ويقال لزيد : ابنُ فلان ، [ومن زيدا؟] (٢) وَمَنْ زَيْدٌ؟ ونحو ذلك . فلولم

يأتِ بالمثال لأوهم أن المراد غيرُ ما قُصِدَ له ، فعَيَّن مقصوده . بمثاله .

ثم قال : «وَالزَّمِ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ» .

(١) سيبويه ٣٠١/٣ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ١٢١/٤ ، والخزانة ٤٤٢/٦ ، واللسان (فقا ، خوز)

يصف روضة . وتفقاً : أصله : تتفقاً ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن ما يكون فى مطمئن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشق ليلاً . والخابِ بازٍ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته . وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيوان . والضمير فى «به» يعود على «الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازم على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مسببه .

فأما (أسماء الأفعال) فسبب بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جعله تَضَمُّنُهَا معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي في أسماء فعل الأمر .

فإذا قلت : (نَزَالٍ) فهو بمعنى : لِنَنْزِلْ ، وكذلك (صَهْ) بمعنى : لَتَسْكُتْ ، و (مَهْ) بمعنى : لَتِكْفُفْ ، وكذلك سائرهما . فلما تَضَمَّنَتْ معنى الحرف بُنِيَتْ كما بُنِيَتْ أسماء الشَّرْطِ ، وأسماء الاستفهام ، لتَضَمَّنْهَا معنى «إِنْ» والهمزة .

واعتذر قائلُ هذا عَمَّا جاء منها للماضي والمضارع بأنَّ الأصلَ والبابَ للأمر ، وما عاده محمولٌ عليه . وهذا رأى جماعة .

ومن النحويين مَنْ جعل سببَ البناء فيها مُنَاسَبَتَهَا لِمَا وَقَعَتْ مَوْقَعَهُ ، وهى الأفعال المبنية .

وضَعَفَهُ المؤلِّف بأن مالا يُعْرَب من الأفعال شَبِيهٌ بالمعرب ، لوقوع الماضى موقعَ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لَمْ تَلْحَقْ هاءُ السُّكُوتِ ، إذ كانت لا تَلْحَقْ معرباً ولا شبيهاً به ، وَلِئِنْ كَانَ الأمرُ جارِياً فى أحكامه مَجْرَى المجزوم ، فَيُسَكَّنْ آخِرُهُ حيثُ يُسَكَّنْ آخِرُ المجزوم ، وَيُحْذَفْ حيثُ يُحْذَفْ ، بخلاف غيره من المَبْنِيَّاتِ كـ (الَّذِي وَالَّتِي) وأيضاً فمنها ما وَقَعَ موقعَ المضارع ، وهو مَبْنِيٌّ بخلاف فعله .

والذى ارتضاه المؤلِّف فى بناء هذه الأسماء ما قاله أولُ الرُّجُزِ من كون هذه الأسماء . نَابَتْ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فأشبهت (إِنَّ) وأخواتها ، فَبُنِيَتْ ، وذلك قوله : (وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْكُرُ) وقد تقدَّم شرحه (١) .

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أولى مما ذهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدم من جملة هذه الأسماء (عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، ٢٣٢
وَالَيْكَ) وما جُلِبَ معها ، فاقترضى هذا العموم أنها مَبْنِيَّةٌ ، وظاهرها أنها
ليست بمَبْنِيَّةٍ ، لظهور النصب فيما كان أصله النصب منها كـ (دُونِكَ ،
وأمامكَ ، وَوَرَاءَكَ) ونحو ذلك ، فمن لك بينائهما؟

وأيضاً ، هي مُضَافَات ، والمضاف لا يبنى ، لأن الإضافة تُعارض
البناء .

وأيضاً ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بحق الأصل
والوَضْعُ الأول ، كَصَّة ، وَزَالٍ ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضةً فَلَا .

وهذه الأشياء من هذا القبيل الثاني ، لأن (دُونَكَ ، وأمامكَ ، وَالَيْكَ)
ونحوها استعملت غير نائبة ، ثم عَرَضَتْ لها النيابة ، فهي مثل (ضَرْبًا
زيداً) وبابه في هذا المعنى ، فأحد الأمرين لازم ، إما بناء الجميع ، فَيُبْنَى
(بابُ . ضَرْبًا زيداً) ، وإما إعراب الجميع ، فيكون (دُونَكَ) وبابه معرباً ،
لكن الأول باطل بالإجماع ، فثبت الثاني ، وهو إعراب الجميع .

وقد حكى ابن خروف الاتفاق على أنها مُعْرَبَةٌ ، وَنَصَبُهَا بالأفعال
التي صارت أسماء لها .

ولا يمكن أن يقال : لم يُرِدْهَا في عَقْدِ البناء لقوله قبل : «وَالْفِعْلُ من
أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ .. إلى آخره» فلم يجعله جنساً خارجاً عنها ، بل أدخله فيها ،
فهذا مُنَاقِض لما قالوه ، وكذلك فعل في «التسهيل» الصغير والكبير^(١) .

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها مما ينبغي أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماء أفعال ، ولم يُطلقوا ذلك على قولك : ضَرَبًا زِيدًا ، وَسَقِيًا لَزِيدٍ ، وَرَعِيًا لَهُ ، فدلَّ على المخالفة بينهما في الأحكام .

وأيضًا ، فَإِنَّ (عَلَيْكَ ، وَدُونَكَ) وبابه قد تحمَّلت ضمائر مرفوعة لأبدٍ منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عليك أنتَ نفسُكُ زِيدًا ، ودونُكُ أنتَ نفسُكُ ، وعندُكُ أنتَ وزيدُ عمرًا ، وما أشبه ذلك ، فوَكَّدُوا وعطفوا عليها ، وأجروها مُجرى الأفعال .

وأنت لا تقول في (ضَرَبًا زِيدًا) وبابه : إنه قد تحمَّل ضميرًا فاعلاً ، فتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وأخواتها مجرى (صَهْ ، وَمَهْ ، وَهَلْمْ) ونحوها في ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا محذور في دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلها المصادر والظروف ونحوها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وضع آخر لازم لها ، فليس ذلك بمُخرَجٍ لها عن باب ما دخلت فيه في حكم من الأحكام .

ومِمَّا يُحَقِّقُ لك تَمَحُّضَهَا في أسماء الأفعال أنها لا يصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فَإِنَّ القائل : (عَلَيْكَ زِيدًا) بمعنى : أَلَزَمَهُ - لو أظهرته . فقلت : أَلَزَمَ زِيدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صحَّ في (ضَرَبًا زِيدًا) أن تقول : اضْرِبْ زِيدًا ضَرَبًا ، وكذلك (إِلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إِلَيْكَ) لم يَسْغُ ، وفي (دُونُكَ زِيدًا) خُذْ زِيدًا دُونُكَ ، وإن ساغ في بعضها لم يطرُد في سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّصِ النيابة ، ٣٣٤

كما في (صَهْ ، وَمَهْ) ونحوه ، فلا فارق في البناء بين البابين .

وأما كونها مضافاتٍ . فلا يُخرجها ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من
المضاف ما هو مبنى ك (كَمْ) في قولك : كَمْ رجلٌ عندك؟

وأما موافقتها المعربَ لفظاً : فلا يلزم منه كونها معربةً ، كما كان (لا
غَلَامَيْنِ في الدار) ونحوه موافقاً لقولك : (مررتُ بغَلَامَيْنِ) ولم يمنع ذلك من
القول ببنائها مع (لا) ولذلك في العربية نظائر .

قال الفارسي : فإن قيل : ما تُنكرُ ألا تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها
جاراً ومجروراً ، نحو (عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ) والجارُ والمجرور إنما يقع في موقع
المعرب ، ألا ترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمرو؟

فالجواب : أن ما ذكرَ لدليلٍ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ
المبنى ، ألا ترى قولهم : يا زَيْدُ ، ويا رَجُلًا ، فقد وقعا مفردَيْنِ مبنيين نحو :
يا زَيْدُ ، ويا رَجُلًا ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المَبْنِيَّةِ ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ) .

وأيضاً ، فإذا ادعى فيها الإعرابُ لم يخلُ من أن يكون العاملُ فيها فعلها
أو غيره . أما غيره فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فعلها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهي
العاملةُ بونه ، والشئُ لا يعمل في نفسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنْه (مطلقاً - لزم ألا تكون أسماء أفعال ، وقد
فُرض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْفٌ .

وأيضاً ، يلزم في (صَة ، ومَة) ونحوها أن تكون معمولةً لعاملٍ هو الفعل
الذي تَضَمَّنَتْه^(١) ، وذلك فاسد .

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتَ خَرَقَ للإجماع الذى نقله ابنُ خروف ، وخَرَقَ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخطئ قطعاً ، لأن يد الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أما أولاً فادعاءُ الإجماع لا يصح ، وذلك أنى أظن أنه مرَّ على ما تقدّم فى كلام ابن جنّى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسى قال بالبناء فيها ، مُحْتَجّاً بما تقدّم من تَمَحُّضِها للدلالة على الأفعال حتى دخلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولاً عن أبى الحسن^(١) ، تحقيقاً لا ظناً ، ذكره عنه الفارسى فى « التذكرة » فالإجماع الذى ادّعاه ابنُ خروف غير ثابت .

وأما ثانياً ، فإن سلّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكمٍ من الأحكام المقرّرة التى يلزم عنها المخالفة فى قياسٍ أو سماع ، لأن (عندك ، ووراك) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حدّ سواء ، فإنما حقيقة الخلاف فى تأويلٍ لا فى حكم ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة لا يجوز إفرادها ، فلم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفة ابن جنّى فى نحو : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ^(٢) ، إنما خالفهم فى تأويلٍ لا فى نفسِ حكمِ قياسى أو سماعى .

وقد نصّ الأصوليون ، فى مسألة إحداثِ دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لِمَا أجمعوا عليه مع الموافقة فى مَحْصُولِ الحُكْمِ ، على الخلاف .

ورجّح المحققون منهم الجواز ؛ إذ لا مخالفة فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة فى « الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفق للصواب .

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : الخصائص ٢٢٠/٣ .

وأما (أسماء الأصوات) فسببُ بنائها أنها لا تكون في الكلام عاملة ولا معمولة ؛ إذ لا يدخلها معنى من المعاني التي تستحقُّ بها دخولَ العوامل ، فصارت في الحكم ك(هَلْ وَيَلْ ، وَقَدْ) ونحوها ، فاستحقت البناء لذلك .

فإن قلت : فأين ذكر الناظم هذا السببُ؟

فالجواب : أنه قد يدخل له تحت قوله «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتُرٍ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود ، في الزجر والاستدعاء ، ما يُعطيه الفعل لو كان المزجور أو المُستدعى مِمَّنْ يُخَاطَبُ ، فأشبه اسمُ الصوت اسمُ الفعل (لذلك ، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلا تَأْتُرٍ ، أو يكون لها عدمُ التَأْتُرِ علةً تامةً)^(١) على ما تقرّر في «باب المعرب والمبنى» .

وأما (حكاية الأصوات) كغَاقٍ ، وَقَبٍ ، فحملت على أسماء الأصوات المزجورُ بها ، أو المدعُوبُ بها ، على اعتبار شَبَّهَها بأسماء الأفعال ، أو يُجْعَلُ عدمُ التَأْتُرِ لها علةً تامةً مستقلة ، كما مرّ والله أعلم .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

{نونا التوكيد}

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا

أخذ يتكلم فى نُونِي التوكيد ، الشديدة والخفيفة ، وما يلحق الفعل معهما من الأحكام ،

وابتداً بالتعريف بهما ، وبكُونُهُمَا مُخْتَصِّينَ بالفعل .

فأما اختصاصُهُمَا بالفعل فَنَبَّهَ عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ» .

يريد أن التوكيد بهما مختصٌ بالفعل . وأشعر بذلك تقديمُهُ المجرور ، لأن التقديم مُؤَدِّنٌ بالاختصاص كقوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»^(١) ، معناه : مانعبد إلا إِيَّاكَ ، وما نستعين إلا إِيَّاكَ .

وما ذكره من الاختصاص صحيح ، وقد تقدّم به فى «باب الكلام وما يتألف منه» أن النون من مُعَرِّفات الفعل ومن خَوَاصِّهِ فى قوله :

بِتَّاءَ فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي
وَنُونِ أَقْبَلَنَّ فِـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وما جاء على خلاف ذلك فشاذاً لا يقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن جنى^(٢) :

(١) سورة الفاتحة / آية : هـ

(٢) الخصائص ١٣٦/١ ، والمحاسب ١٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٠/١١ ، والمفنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ،
الخصائص ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، والتصريح ٤٢/١ ، والأشعرونى ٤٢/١ ، ٢١٢/٣ ، وملحقات ديوان رؤية
٧٣ وأريت : أصله : أرايت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل
أملود . ومرجلاً : مسرَّح الشعر مزينه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يُلْتَحَف به . =

أَرَيْتَ إِنْ جَاعَتْ بِهِ أُمْلُودًا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا
* أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *
وأنشد أيضا (١) :

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا ؟

وقوله : «هُمَا كُنُونِي كَذَا» هذا هو التعريف بهما وبموضعهما ،
يعنى أنهما نُونَانِ يُشْبِهَانِ النُونَيْنِ فِي «أَذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدْنَهُمَا» فالأولى
مشددة ، والثانية مخففة .

وإنما قال : «كُنُونِي كَذَا» ليعينَ عَيْنَهُمَا وموضعَهُمَا ، فإن النُونَاتِ
التي تلحق الفعل ثلاثة أنواع : هذا أحدها .

والثاني : نون المضارعة في نحو (تَفْعَلُ) وموضعها أول الفعل .

والثالث : نون الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل ألف اثنتين / نحو : $\frac{٣٣٦}{٢}$
يَضْرِبَانِ ، أو وأَوْ جَمَاعَةٍ نحو : يَضْرِبُونَ ، أو يَاءٌ وَاحِدَةٍ مُخَاطَبَةٍ نحو :
تَضْرِبِينَ ، وموضعها الآخرُ ، إلا أنها لا تُشَبِّه ما تَقْدَمُ من جهة التَّشْدِيدِ
فِي إِحْدَاهُمَا ، وَالتَّسْكِينِ فِي الْآخَرَى ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا ، لِأَنَّ هَذِهِ
تُقِيدُ التَّكْيِيدَ ، بِخِلَافِ نونِ الرَّفْعِ .

== ويروى «جئتُ» و«أحضري» ومعناه : أَرَأَيْتَ إِنْ وَلَدَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا هَذِهِ صِفَتُهُ أَيْقَالَ
لَهَا : أَقِيمِي الْبَيْتَةَ أَنْتَ لَمْ تَأْتِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؟

(١) الخزانة ٤٢٧/١١ ، والعيني ١٢٢/٨ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤية ١٧٩
وليت شعري : ليت علمي . وحنيفا : منادى مرخَّم من حنيفة ، وحرف النداء محنوف .
وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سَلَّه وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} .
ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ^(١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَتَّبِعُنَّ ثُمَّ لَتَنْبَأَنَّ
بِمَا عَمِلْتُمْ}^(٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}^(٣) واجتمعتا في قوله
تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ}^(٤) . ومن ذلك كثير .

ونبه بقوله : (واقتصدناها) على أن ضمير النصب ، وإن كان متصلا
بالفعل ، فهو كلمة أخرى تلتحق النون قبله ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ، فإنه ،
وإذا اتصل ، كالجزء مما اتصل به ، ولذلك يُسَكَّنُ له آخر الفعل ، فلا تلتحق
النون إلا بعد الضمير ، كما سيَتَبَيَّنُ في أثناء كلامه في الباب .

ثم أخذ يذكر ما تَلَحَّقانِ من الأفعال ، وفي أي حال تَلَحَّقانِ ، فقال :

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ أَتَيَا

ذَا طَلَبَ أَوْ شَرَطَا أَمَا تَالِيَا

أَوْ مُتَّبِعَتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

وَقُلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَغْدَلَا

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .

(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .

(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وَعَيَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا
وَأَخِيرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا
وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
فَعَيْنٌ أَوَّلًا أَنَّهَا تَلْحَقُ مِنَ الْأَفْعَالِ : الْأَمْرَ وَالْمُضَارِعَ ، بقوله : «يؤكدانِ
افْعَلْ وَيَفْعَلْ» .

يريد أنهما مختصَّان بهذين الفعلين ، فيخرج الماضي عن أن تَلْحَقَاه ، فلا
تقول : قَامَنَّ زَيْدٌ ، وَلَا اسْتَكْبَرَنَّ بَكْرٌ ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضي فى
معنى المستقبل أم لم يكن فى معناه .

أما مع كَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْمُضِيِّ ، فذلك ظاهر .
وأما إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ فَقَدِيقَال : إنه ليس كذلك ؛ بل تلحقه
النُّونَانِ إِذْ ذَاكَ .

وقد استشهد عليه فى «شرح التسهيل» بما جاء فى الحديث من قوله عليه
السلام : «فإِذَا أَدْرَكَنَّ أَحَدُ مِنْكُمْ الدَّجَالَ»^(١) . فلحقت «أَدْرَكَنَّ» وهو ماضٍ حين
كان بمعنى المستقبل ، وأنشد عليه^(٢) :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيِّمًا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

(١) انظر الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراط الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ،
والأشمونى ٢١٣/٣

والمُتَيِّمُ : من استعبده الحب ، وذهب بعقله . والصَّبَابَةُ : المحبة والعشق . والجَانِحُ : المائل .

فلحقت (دامَ) لَمَّا كان دُعَاءٌ ، وقال الآخر فى (أَفْعَلْ) فى
التعجب (١) :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبٍ صُرِيْمَةٍ

فأخبره لِطُولِ فَقْرٍ وأخيراً

أراد «وأخريْن» و«أَفْعَلْ» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو
خبرٌ فى الأصل كـ (أَفْعَلْ) وأنت ترى أن الماضى كالمضارع فى هذا .
والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال
، لم يذكره النحويون ، ولا عولوا على ما جاء منه ، وكذلك فَعَلَ هنا ، وذكر
ماتدخل عليه التَّوْنان ، وهو الأمر والمضارع .

٣٣٧

٣

وأطلق الحكم فى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُوكِّدَانِ أَفْعَلُ» أى
مطلقاً ، وقَيَّدَ المضارع بقيود ؛ إذ قال : (وَيَفْعَلُ أَتِيًّا كَذَا وكَذَا) فـ (أَتِيًّا)
حال من (يَفْعَلُ) ، (ذَا طَلَبَ) حالٌ من ضمير (أَتِيًّا) .

وسكَّن لام (يَفْعَلُ) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً
لتصوُّر (عَلْ) بصورة (فَعْلُ) و (فَعْلُ) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعْلُ) كذلك ،
وقد جاء فى مشابهة (فَعْلُ) قول الشاعر ، أنشده أبو زيد (٢) :

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوادر ١٧٠ ، والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ، والشافعية ٢٢٤ ،
٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، وبعده :

* وهات بُرُّ الْبَخْسِ أَوْ بَقِيْعًا *

والسويق : طعام يُتَّخَذُ مِنْ مَدْقُوقِ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ . وَالْبَخْسُ : الذى يزدع بماء
السماء .

* قَالَتْ سَلِيمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا *

أما (الامر) فكونه أمراً هو المسوِّغ لدخولهما فيه توكيداً له ، فتقول :
أَكْرَمَنْ زَيْدًا ، وَأَكْرَمَنْ زَيْدًا ، أنشد سيبويه للأعشى (١) :

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد (اعبدن) وأنشد أيضا لزهير بن أبي سلمى (٢) :

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الأمر الدعاء ، نحو قول كعب بن مالك ، أو عبد الله بن رواحة ،
رضى الله عنهما (٣) :

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ،
٢٠/١٠ ، والعيني ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣ ،

والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن
غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع
٢٦٣/١ ، وديوانه ١٨٢ والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن ورقاء الصيدوى ، وكان قد أغار على
قومه ، فأخذ إبلاً له وعبدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : أعلم . و«ها» حرف تنبيه
فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرعك : مثل من أمثالهم ، ومعناه :
لا تتكلف ما لا تطيق ، ولا تتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلak : الدخول فى الأمر ،
ومعنى العبارة : لا تدخل نفسك فيما يعينك ، ولا يجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام
٧٥٦

والسكينة : ما تسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه
وسلم .

فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وَتَبَّتْ الرُّكْنُودَامُ إِن لَّاقِيَنَا

وأما (المضارع) فَقَيْدُ لِحَاقِ النُّونَيْنِ له بمواضع معلومة ، منها مَالِحَاهُمَا فيه كثير ، ومنها مَالِحَاهُمَا فيه قليل .

فأما مَالِحَاهُمَا فيه كثير فثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تَالِيًا أَدَاةَ طَلَبٍ ، وذلك قول الناظم : «تَالِيًا ذَا طَلَبٍ» أى تابعا حرفا ذا طلب .

والأنوات الطَلْبِيَّةُ أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لَتَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا ، وَلَتُكْرِمَنَّ زَيْدًا

والثانية : (لا) النهى ، فَإِنَّهَا طَلْبِيَّةٌ أَيْضًا نحو : لَا تُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (١) .

وقوله : {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ} الآية (٢) .

وقوله : {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ} . وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا { الآية (٣) .

وأنشد سيبويه للأعشى (٤) :

أَبَاثَابِتٍ لَا تَعْلَقَنَّكَ رِمَاحُنَا

أَبَا ثَابِتٍ واقِعْدْ وَعِزُّكَ سَالِمٌ

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية : ٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٠ ، وبيوانه ٥٨

وأبو ثابِت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافا لاتعظيما . ولاتعلقنك رماحنا : لاتتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جعل النهى للرماح مجازا ، والمنهى فى الحقيقة هو المهجو .

وقال أيضاً^(١) :

* وإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا * ... البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أَتَقُومُنْ يَا زَيْدُ؟
وأنشد سيبويه^(٢) :

* أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلًا *

و (هَلْ) نحو : هَلْ تُكْرِمُنْ زَيْدًا ؟

وأنشد سيبويه للأعشى^(٣) :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَاءَ

دَ مِنْ حَـذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وأنشد أيضاً^(٤) :

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

* وَلَا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا *

(٢) الكتاب ٥١٤/٣ ، والخزانة ٢٨٣/١١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ،
والأشمونى ٢١٤/٣

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٢٥٨) وصدره :

* قَالَتْ قُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدْحَهُ *

وحلَّ شعرك مدحه : كُفَّ وأعدل عن مدحه . والحلُّ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب
الواحد .

(٣) الكتاب ٥١٣/٣ ، والمحاسب ٣٤٩/١ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، ٨٦ ، والعينى ٣٢٤/٤ ، والهمع
٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ، وديوانه ١٤

والأرتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لا يمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن
يأتينى ، ولا الإقامة فى الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحداً .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ .

ونعم : ترخيم نعمان . وتدينها : تجازيها .

* هَلْ تَحْلِفَنَ يَانُعَمَ لَا تَدِينُهَا *

و (متى) نحو : متى تقومون ؟ وانظر متى تفعلون ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولن لزيد ؟

وأنشد سيبويه قول الشاعر (١) :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ

مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَكْرَمَهُ ؟

و (ما) نحو : مَا تَصْنَعْنَ يَا زَيْدُ ؟

وعلى الجملة ، فحروف الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لِحَقَّتَا مع الاستفهام لأنه طَلَب ، فَلِحَق ب (افْعَلْ) فى المعنى .

والرابعة : أدوات العَرَضِ والتَّحْضِيضِ ، لأنهما يرجعان فى

المعنى إلى الطَّلَبِ نحو : هَلَّا تَقُومُونَ؟ وَأَلَّا تَقُولُنَّ كَذَا؟ ولولا / تقولُنَّ؟ $\frac{328}{3}$

وكذا سائرهما .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تَالِيَاً (إِذَا)

المكسورة ، وذلك قوله : «أَوْشَرَطًا إِذَا تَالِيَاً» .

يعنى أن النون تَلْحَقُ المضارع إذا كان فعلَ شرطٍ وقع قبله «إِذَا»

وحقيقة (إِذَا) ها هنا أنها (إِنْ) زيد عليها (ما) توكيدا ، وليست

(إِذَا) التى لأحد الشَّيْئَيْنِ ، لكن اختَصَر ذلك مُجْتَزئًا باللفظ على عادته .

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٢٨٥/١١ ، والعينى ٢٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشمونى ٢١٤/٣

ورَهْط الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونَبْتَحِثْ : نَفْتِش ونَسْتَقْصِي .

والمَسَاعِي : المناقب والمآثر التى يحصل عليه الإنسان لِسَعِيهِ . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إِمَّا تُكْرِمُنَّ أَحَدًا فَاتَّكِرْمِ زَيْدًا .

ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَنْفَقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} الآية (١) .

وقوله تعالى : { وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ }
الآية (٢) .

وقوله : {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ} (٣) . وهو كثير .

ولحاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَقْ نحو قول حسان (٤) :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ

شمطاً فأصبح كالثغام المخلص

وأنشد الفارسي في «الإغفال» (٥) .

إِمَّا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ

مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ

فَقَدْ أَرُوعَ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ

حَتَّى يَمْلَأَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

قال : وذلك كثير في الشعر .

(١) سورة الأنفال / آية : ٥٧

(٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨

(٣) سورة الإسراء / آية : ٢٣

(٤) انظر شرح الكافية الشافعية ١٤١٠/٣ ، ومعجم الهوامع ٣٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه
كالثغام المخلص .

(٥) الشعر لرومي بن شريك الضبي ، نوادر أبي زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ،
واللسان (فين) والشمط في الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والداجي : الشديد
السواد .

والفينان : الشعر الكثير الاصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجياد : جمع : جيد ،
وهو العنق ، والأعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبي العباس^(١) أن النون هنا لازمة مع (إمّا) ولا تكون (إمّا) دونها إلا فى الشعر ، والاستقراء يشهد لهذا القول .
والثانى : التخيير فى النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه^(٢) ، وكأن الناظم توسّط بين المذهبين ، فجعله أكثرى ، أعنى لحاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

وجه كثرة لحاقها مع (ما) أنهم شبّهوا (ما) ها هنا فى التوكيد بها باللام الداخلة فى جواب القسم .

وحكى الفارسى فى «الإغفال» عن أحمد بن يحيى^(٣) ، أن النون أدخلت هنا ليفرق بينها أن تكون حشواً ، وبينها أن تكون فى معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْنَكَ»^(٤) ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال^(٥) : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدخل النون لجُزِم ما بعدها ، فتبين به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع فى القسم مثبتاً غير منفى ، مستقبلاً فى المعنى ، وذلك قوله : «أَوْ مُثَبَّتًا فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا» .

(١) يعنى المبرد ، وانظر : المقتضب ١٣/٣ .

(٢) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٣) هو ثعلب .

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ .

ومعناه : اعجل وكن كائن أنظر إليك . يضرب فى استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسى .

«مُثَبَّتًا» عطفٌ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتِيًا» و «مُسْتَقْبَلًا» من صفة «مُثَبَّتًا» و «فِي قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعنى أن النون تلحقه أيضا كثيرا إذا كان موصوفا بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعنى فيما سوى ماتقدم :

أحدها : أن يكون مُثَبَّتًا غير منفى ، فإنه إن كان منفياً ، فذلك قليلٌ فيه إن جاء منفياً بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب ما يذكره هذا .
فقولك : (لم يَقُومَنَّ زيدٌ) قليلٌ ، وكذلك (لا يَقُومَنَّ زيدٌ) إذا كان نفياً ،
و (ما يَقُومَنَّ زيدٌ) كذلك .

والثانى: أن يكون فى قَسَمٍ ، يعنى جوابَ قَسَمٍ ، نحو: لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُثَبَّتًا فى غير / قَسَمٍ لم يَجْزُ لِحاقِ النون له ، فلا يقال : ^{٣٣٩}
يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذاً محفوظ غير مقيس ، أو قليل نادر .

فمن ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تَفْعَلَنَّ كذا^(١) . وفى مَثَل^(٢) :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ .

(٢) سيبويه ٥١٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والخزانة ٢٢/٤ ، ٢٢١/١١ ،

والتصريح ٢٠٥/٢ ، والأشمونى ٢١٧/٣ ، واللسان (شكر ، غصه) وكتاب الأمثال لأبى عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

* قديماً وَيَقْتَطُ الزَّناذُ من الزُّنْدِ *

ويروى عجزاً لبيت صدره :

* إذا مات منهم سيّدٌ سَرَقَ ابنُه *

والغضة : واحدة العِضاء ، وهو شجر عظام . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صفار ورقها . ومعناه : أن الصفار إنما تنبت من الكبار . ويضرب فى مشابهة الرجل أباه .

«فِي عِصَةِ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا»

وقالوا في مَثَل : «بِأَلَمِ مَا تُخْتَنِنُهُ»^(١) ، وأنشد لجديمة الأبرش^(٢) :

رُبَّمَا أَوْفَقِيَتْ فِي عِلْمِ

تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

وهذه المواضع قد لزمته (ما) لِتَصْرِفَهَا إِلَى غير الواجب ، فيتوجه لِحَاقُ

النون .

وقد حكى أيضاً سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ^(٣) .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهي قليلة نادرة ، فلا اعتبار بها ، فتَقْيِيدُ

الناظم المُثَبَّتَ بكونه في قَسَمٍ لَابُدُّ منه في القياس .

والثالث : أن يكون مستقبلاً في المعنى لا حالاً ، فإنه إن كان حالاً لم يَجُزْ

لِحَاقِ النون ، لأن النون من الأدوات المُخْلِصَةُ الفِعْلَ للاستقبال ، فلا يَصْلَحُ أن

تَلْحَقَ ما هو حالٌ في المعنى ، فإذا جاء في القَسَمِ ما المرادُ به الحالُ أَتَى باللام

دون النون ، فتقول : والله لَيَقُومُ زَيْدٌ ، أَيْ : لهُو يَقُومُ ، كذا قَدَرَهُ ابن أبي الربيع

وغيره على حذف المبتدأ . والمؤلف لم يلتزم هذا .

(١) خَنَ الرجل الصبي خَنًّا ، وَخَتَانًا ، وَخَتَانَةً : قطع قَلْفَتَهُ وكذلك الصبية . ومعنى المثل : لا تُخْتَنِينَ إلا بشرط الألم . ويضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة .

(٢) الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والعيني ٣٢٤/٣ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشموني ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ .

والعلم " الجبل . والشمالات : جمع شَمَال ، وهي الريح التي تهب من جهة الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا العدو ، فيكون طليعة لهم .

(٣) الكتاب ٥١٨/٣ .

ومثاله فى الحال قراءة البزى^(١) : «لأقسم بيوم القيامة»^(٢) ، «ولأقسم بهذا البلد»^(٣) .

وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر^(٤) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربى أن بيوتى واسع

وأنشد أيضاً^(٥) :

وعيشك ياسلمى لأوقن أننى

لما شئت مستحل ولو أنه القتل

وأنشد أيضاً^(٦) :

لعمري لأبغض كل امرئ

يزخرِف قولاً ولا يفعل

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {ولئن لم يفعل ما أمره لیسجنن وليكونا من الصاغرين}^(٧) .

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقبيل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢/٢٥٤ ، والأشعمنى ٣/٢١٥ ، ٤/٣٠ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العيني ٤/٣٣٨ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، والأشعمنى ٣/٢١٥

وروايته فيها «يمينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت : ويزخرِف : يزین . يقسم أنه يمقت كل من يزین أقواله بحلو المواعيد ، ثم لايفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢

وقوله : {وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْتَ لَا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسَّأُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ} (١) . وقوله : { وَلَيَبْذُلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا } (٢) .

وأنشد سيبويه للبيد (٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنَى ضَبْبِيَّةَ صَالِقَةً

تُلْصِقْنَهُمْ بِخَوَالِفِ الْأَطْنَابِ

وأنشد أيضا للنابغة الذبياني (٤) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْكَبَنَّ

جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظر من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلُ» إلى آخره ، لا يخلو أن يريد : على

الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرين الإطلاق غير صحيح .

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضببينة : حى من قيس . والصلقة : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طُنْب - بضمتين - وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : مآخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجرحهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمآخبرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ،

والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «وَلَيَبْذُلْنَهُمْ» يقوله لزرعه بن عمرو الكلابى ، يرد به على قومه وتهده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرحل بأذاته . والقادمة للرحل كالقربوس للسرّج . وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يحلوا بساحة العدو ، فينزلون عنها إلى الخيل .

ومن رواه «وَلَيَبْذُلْنَهُمْ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع للأكوار مجازا .

أما إن أراد على الجواز ، وأن تُلْحَقَ إن شئت - فيَبْطُلُ ذلك
 بالنوع الثالث ، وهو الفعل المُثَبَّتُ فى القَسَمِ ، فإن النون فيه ، إذا
 اجتمعت الشرائطُ لازمةٌ ؛ إذ لا يجوز أن تقول : والله لَيَقُومُ زيدُ ، وأنت
 تريد الاستقبال ؛ بل لابدُّ من النون نحو : والله لَيَقُومَنَّ زيدُ .

وأما إن أراد اللزومَ فباطلٌ أيضاً ، لأن (افْعَلْ) إنما تلحقه النون
 / جوازا ، وكذلك (يَفْعَلْ) عند كَوْنِهِ طَلَبًا ، وعند كونه فعلَ شرطٍ قد $\frac{٣٤٠}{٢}$
 تقدّمه (إمّا) فإنه يجوز أن تقول : إمّا تَقُومَنَّ فافْعَلْ كذا ، وإمّا تَقُمْ
 فافْعَلْ كذا

قال سيبويه^(١) : وإن شئت لم تُقْحَمِ النون - يعنى مع (إمّا) -
 كما أنك إن شئت لم تَجِءَ بها ، يعنى بـ (ما) مع (إن) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقه مُشْكِلًا جدا ، لا يقال : إنه أراد الوجهَ
 الأول ، وهو جواز لحاقها مطلقا ، لأن النون ، وإن لزمت فى
 القَسَمِ ، فذلك أمرٌ « أكثرى » ، ولا يمتنع عدمُ اللّحاقِ ، فإنه قد جاء فى
 الحديث من قوله عليه السلام : « لَيَرِدُ عَلَى أَقَوْمٍ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِنِى »^(٢) ،
 فلم يَلْتِ بالنون وهو مستقبل ، لأن الورد يومَ القيامة . وعادته^(٣) البناءُ
 على الحديث ، واعتباره فى القياس وإن كان قليلا ، وقد جاء منه الشعر ،
 قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره^(٤) :

(١) الكتاب ١٥/٣

(٢) أخرجه البخارى فى الفتن ١ ، ومسلم فى الفضائل ٢٦ ، وأحمد فى مسنده ٤٨/٥ ،
 ٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب ٢٦/١ ، والخزانة ١٠/٦٥ ، والهمع ٤/٢٤٦ ، والدرر ٢/٤٦ ، والحماسة بشرح
 المرنزقى ٥٥٧ ==

تَأْتِي ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي
إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْهُنَّ مَفَائِدُ

وقال الآخر ، ونسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحَة^(١) :

فَلَا وَابِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا
وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

إذا كان ذلك جائزًا فلا مَحْذُورٌ في إطلاقه الجواز في ذلك ، لأننا نقول :
هو نادرٌ جدًا ، وغيرُ معتَبَرٍ به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغي أن يُجعل
هذا النادر في مقابلة غلبة لحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه
ما تَرَى .

والوجه الثاني : أن الفعل المُثَبَّتَ المُسْتَقْبَلَ في القسم لا تلحقه النون إلا
بانضمام قيدٍ آخر ، وهو ألا يُفْضَلُ بين اللام التي يُجَابُ بها وبين الفعل بفواصلٍ
، من معمولٍ أو حرفٍ تنفيسٍ ، فإنه إن فُصِّلَ بينهما بأحد ذَيْنِكَ لم تَلْحَقْ النون
أصلاً ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }^(٢) . ونحو ما أنشده
المؤلف من قول الشاعر^(٣) :

== والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبي . وتألي : حلف . والمفائد : جمع مفاد ، وهو المسعر
والسفود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرئنني ، ثم يمتن عليّ ، فيردني على نسوة كاتهن
مساعير لاحتراقهن وجدأبي ، وغماً عليّ .

(١) السيرة ٧٩٢ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من
عدة أبيات قالها - رضى الله عنه - في غزوة مؤتة - سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مآب
لنأتينها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و«مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أُسِّ

لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

وكذلك المعمول إذا فصل به ، نحو قوله تعالى : { وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ }^(١) .

وأنشد المؤلف^(٢) :

يَمِينًا لَيَوْمًا يَجْتَنِي الْمَرْءُ مَا جَنَّتْ

يَدَاهُ فَمَسْرُورٌ وَلَهْفَانُ نَادِمٌ

وأنشد أيضا قول الآخر^(٣) :

قَسَمًا لِحِينَ تَشَبُّ نِيرَانُ الْوَعَى

يُلْفَى لَدَى شِفَاءٍ كُلِّ عَلِيلٍ

فهذا الشرط لأبد منه في لحاق النون الفعل المثبت المستقبل في القسم

والناظم لم يذكره ، فَيَرِدُ عليه جوازُ قولك : وَاللهِ لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهو

غير جائز ، وعلى أنه لم يَبَيَّنْ أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى في الكلام دونها إلا شاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أن كلامه مُشْعِرٌ بالجواز لقوله :

«يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ» أى يحصل هذا في الوجود مطلقاً من غير لزوم ، ويكون

دخولهما المثبت المستقبل في القسم جائزاً أيضاً ، إما اعتداداً بالقياس على

(١) سورة آل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافعية ٨٣٦/٢ والمساعد ٣١٧/٢ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهين جائزين ، ولم يذكر ترجيحاً وربما
فعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مرّ منه بعض مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهب الكوفيين ، فإنه نقل ذلك ^{٣٤١}/_٣
عنهم ، وأنهم يُجيزون الأمرين مطلقاً .

حكى ذلك الأبدى فى «باب القسم» من (شرح الكُرَاسَة) ^(١) ، وقد
يُنْتَقَل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظراً ،
ويخالف هنا مذهبه فى سائر كتبه . وقد مرّ لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثانى : لم يحضرنى الآن .

ثم قال : « وَقَلُّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدَ لَا » .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لحاق النون فيها قليل ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : أن يقع الفعل بعد (ما) فلحاق النون فيه قليل ، والأكثر
أن تقول : مايقوم زيد ، وقد جاء نحو (مايقومُ زيدُ) قليلاً .

وقد تحتمل (ما) فى كلامه أن تكون النافية كما مثل ، ويحتمل أن
يريد (ما) الزائدة ، وبه فسرها ابن الناظم ^(٢) ، وهى التى تقع فى نحو :
« ومن عَصَا مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا » .

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبت من (ت)

والأبدى هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد الخشنى الأبدى ، نحوى ، من أهل
المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات
النحويين (ت ٦٠٨ هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بِأَلَمَ مَا تُخْتَنِتُهُ»^(١) ، وقولهم : «بِعَيْنٍ مَا أُرَيْنَاكَ»^(٢) ، وقول
جَذِيمَةَ^(٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَّالَاتُ

وقد تقدم ذكره (٤) ، وما حكى يونس من قولهم : رُبَّمَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ ، وَكَثُرَ
مَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ وكذلك يقال : فَلَمَّا يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهذا جائز في الكلام على قِلَّةِ ،
وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الامر]^(٥) ، في لزومها الفعل المستقبل طالبة
بالنون .

وأيضاً ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهاً
لها في توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقة في الشروط ، فحُسن إدخال النون ،
وكذلك يقال في (ما) إذا حُمِلت في كلامه على أنها النافية : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ
واجب أشبه الاستفهامَ وغيره ، فدخلت النون .

والأولى أن يُحْمَلَ كلامه على الوجهين ، ولذلك لم يقيدُها بالنافية ، وإلا فلو
أراد النافية لقال : «وَقَلُّ بَعْدَ نَفْيٍ مَا وَلَمْ وَلَا» لكن كان الأولى به أن يبيِّن ذلك ،
وإلا فيدخل عليه أيضاً (ما) الاسمية الموصولة ، وإن كان بعيداً أن يُتَوَهَّمُ
دخولها .

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .

(٤) انظر : ص ٥٤٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد (لم) الجازمة ، فإن النون تدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفى غير واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جني من قوله (١) :

* واحْمَرُّ لِلشَّرِّ وَلَمْ يَصْفَرُّ *

وأنشد سيبويه (٢) :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

قال سيبويه (٣) : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غير واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تَفْعَلَنَّ ، لَمَّا كان فى القسم شَبَّهُ بقولهم : لَتَفْعَلَنَّ ، لأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناطم آتياً فى الكلام (٤) : لقوله : (وقل) .

وإنما يُطْلَقُ هذه العبارة فى الغالب على الجائز فى الكلام ، وسيبويه لا يُجيزه إلا فى الشعر فى الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ .

(٢) الكتاب ٥١٦/٣ ، ونوادر أبى زيد ١٣ ، وابن الشجرى ٢٨٤/١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، والعينى ٤٢٩/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشعمونى ٣١٨/٣

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلا قد عمَّه الخصب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمم . وإنما خص الشيخ لوقاره فى مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٥١٦/٣

(٤) يعنى فى النثر والسعة .

والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدمت له قبلُ $\frac{٢٤٢}{٣}$
 فى الأدوات الطلبية، فيجوز ههنا أن تقول أعجبنى رجلٌ لايقومنَّ غداً،
 لكنه قليل .

ومنه قوله تعالى : {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} ^(١) . فـ (لَا تُصِيبُنَّ) ليس فيه إلا النفي بـ (لا) فدخل النون مع
 (لا) جائز .

وقد تأوله المبرد على أن المعنى النهى ، وهو واقع على الظالمين ،
 كأنه قال : لا تتعرضنَّ لأن تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، كقولهم :
 لأرينك ههنا ، وكقوله تعالى : {لَا يَحِطَمَنَّ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ} ^(٢) .

وهذا عند الناظم خلاف الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لَا تُصِيبُنَّ»
 فى موضع الصفة لـ (فِتْنَةً) وغيرُ هذا تَكْلُفٌ .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمّا) من الأدوات الشرطية ، وذلك
 قوله : «وغيرُ إمّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا» .

أى إن نون التوكيد تدخل أيضاً على الفعل الواقع بعد الأدوات
 الطلبية للجزاء ، ماعدا (إن) الداخلة عليهما (ما) فقد تقدم حكمها .

(١) سورة الأنفال / آية : ٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فإذا قلت : إن تقومن أكرمك ، ومهما تطلبن أعطك ، ومتى تأتينني أكرمك ، وحيثما تكونن أذهب إليك ، وكذلك سائرهما ، فهو جائز ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه^(١) :

مَنْ يُثَقِّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَتَبٍ

أبدأ وقتل بني قتيبة شافي

والعلة كونه غير واجب قال سيبويه^(٢) : وقد تدخل النون بغير (ما) في

الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب .

ويحتمل كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقا ،

سواء كان الفعل معها في جملة الشرط أو في جملة الجزاء ؛ إذ لم يقيد ذلك

بفعل الشرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إن تكرمني أكرمك ، ونحو ذلك وعلى

ذلك قال الشاعر ، وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي^(٣) :

نَبَتْ نَبَاتَ الْخَيْرَانِي فِي الثَّرَى

حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضا لابن الخرع^(٤) :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والخزانة ٣٩٩/١١ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ،

والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ ، والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، تقوله في

مقتل أبيها ، قتلته باهلة ويتقفن : يدرك ويظفر به . والآتب : الراجع . تقول : من ظفرنا به من آل

قتيبة فليس براجع إليهم أبدا ، لما في قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣

(٣) سيبويه ٥١٥/٣ ، الخزانة ٣٩٥/١١ ، والعيني ٢٤٤/٤ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٣

وينسب البيت إلى النجاشي الشاعر أيضا . يهجو قوما ، ويصفهم بحدثان النعمة . والخيزراني

كل نبت ناعم . والخير : المال . معناه : نعيم نماء حسنا كما ينبت الخيزراني في نعمته ولينه ،

أى وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيزراني متى يدرك ينفع

(٤) سيبويه ٥١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، ومعاني الفراء ١٦٢/١ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح

٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٢ والشعر لعوف بن عطية بن الخزع ، أو للكثير

بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال الأعلام^(١) : ليس من مواضع النون ، لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب .

ثم لما ذكر مواضع لحاق النونِ الفعل ، أخذ يتكلم في حكم آخرِ الفعل ، وما يعرض له من التَّحْرُكِ بغير حركته ، أو من حَذْفِهِ ، أو نحو ذلك . فقال : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكَّد لا يخلو إما أن يكون قد لَحِقَهُ ضميرٌ أولاً ، فإن لم يَلْحَقْهُ ضمير فإن الآخر يُحْرَكُ بالفتح ، نحو قولك : (افْعَلْنَ) في الفعل ، و (افْعَلْنَ) أيضاً .

ومنه مأمَّلُ به في قوله : (كَابِرْزَا) أراد ابْرُزْنَ ، فأبدلها ألفاً ، ومنه^(٢) .

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وقوله أيضاً^(٣) :

* فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ *

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالماً بالعربية واللفظ ، ومعانى الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها ، مشهوراً بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الاستشهاد به ، وصدره :

* وَإِيَّاكَ وَلَا مِيتَاتٍ لَا تَقْرِبُنَهَا *

(٣) للأعشى أيضاً ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

فلا بد من الفتح ، وذلك أن آخر الفعل إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإنه كان ساكناً ك (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلا بد من التحريك ، لأن النون ساكنة إن كانت الخفيفة ، وكذلك إحدى نُونِي المشددة ، / $\frac{٣٤٣}{٣}$ وهى الأولى ، ساكنة ، لأن الحرف المشدّد من حرفين ، فإلتقى ساكنان ، فإذا حُرِّك فإمّا بالفتحة ، أو بالضمّة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكه بالكسرة لا لتبّاسه بفعل المؤنث نحو : لا تَضْرِبْنَ ياهنّد ، ولا بالضمّة أيضاً لأجل التبّاسه بفعل الجماعة المذكّرين نحو : لا تَضْرِبْنَ يازيدون ، فلم يَبْقَ إلا الفتح .

وإمّا أن يكون آخر الفعل متحركاً نحو : لَيَضْرِبْ ، فى جواب القسم ، فلا بدّ من التحريك بالفتح أيضاً ؛ إذ لو بقى على حركته لالتبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ» دلّ على مراده فيه أنه قال بعد : (واشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) إلى آخره ، قدّل على أن الأول لم يتّصل به ذلك المضمّر .

ولا يختص هذا الحكم بالصحيح الآخر ، بل يجرى فيما آخره وأو أوياء [نحو] هل تَغْزُونَ يازيدٌ ؟ وهل تَقْضِينَ ياعمرو ؟ إذ لم يُفَرَّقْ بين صحيح ومعتل ، لكن يبقى ما آخره محذوف للجزم أو شبهه .

وذلك إذا قلت : اغْزُ ، واقْضِ ، فأردت إلحاق النون ، هل يردّ الآخر أولا ؟ وإذا اتبعت ظاهر كلامه فلا بدّ من الردّ ، لأنه قال : (وآخر المؤكّد افْتَحْ) فيقتضى أن ما حذف آخره لابدّ من رده ، حتى يحصل فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغزُونُ يازيدُ ، واقضينُ ياعمرُ ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إمَّا تَقْضِينَ ، فافعل كذا ، وإمَّا تَغْزُونُ فائتبت .

وأما الألف فلا يمكن فتحها وهي ألف ، فلا بد من النص على الحكم فيها ، فسيأتي ذلك له إن شاء الله .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فزارة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها ، فيقولون : هل تَقْضِينَ يازيدُ؟^(١) . وعليه أنشدوا^(٢) :

وَابْكِنُ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ
طَابَتْ أَصْصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
وقال الطرمّاح^(٣) :

ولئن أردت لأن ترى بك زُنْدَتِي
لَتَرَنَّ زُنْدَةَ مَرْخَةٍ وَعَفَارِ
وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : { قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ }^(٤) ، وقوله : { فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى } الآية^(٥) . وأنشد سيبويه^(٦) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْكَبَنَّ
جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

(١) في جميع النسخ «هل تَقْضِينَ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبتته .

(٢) المغني ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٣٨٣ ، وقبله :

يا عمرُ أحسنْ نَمَاكَ الله بالرشدِ وأقرِ السلامَ على الانتقاء والنمذِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبا / آية : ٣

(٥) سورة البقرة / آية ٢٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للناطقة الذبياني ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لحقه ضمير ، فلا يخلو ذلك الضمير أن يكون حرف لين أولاً ، فإن كان حرف لين ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخر يحرك بمجانس ذلك الحرف ، فإن كان ألفاً حُرِّك الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هي المجانسة له ، فتقول : اضْرِبَانُ يازيدان ، وإن كان ياء حُرِّك بالكسر ، نحو : اضْرِبَيْنِ ياهند ، وإن كان واوا حُرِّك بالضم نحو : اضْرِبَيْنِ يازيدون وهذا معنى قوله : «اشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ» إلى آخره وضمير «اشْكُلْهُ» عائد على «الآخر» .

والشُّكْلُ: هو التحريك ، أى حَرَكُ آخر الفعل إذا كان قبل مضمَر ، هو حرف لين بما جانَسَ ذلك اللين . ومُجَانَسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) إذ من المعلوم مجانسة / الضمة للواو ، والفتحة للألف ، والكسرة للياء .

٣٤٠

٣

وإن لم يكن الضمير حرف لين ، ولا يكون إلا ضمير نصب للمخاطب أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبُكَ زيدٌ ؟ وهل تَكْرُمُنَّ أنت ؟ فلا حكم له أيضاً ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحَقُ قبله ، فكأنه لم يلحقه شيء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتصل به ضميرُ رفعٍ بارزٌ ، هو حرف لين ، فحركة الآخر بمجانس ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْنٍ» أصله لَسَيْنٍ ، فَخَفَّفَ ، وهو بدل من «مُضْمَرٍ» أو عطفُ بيان ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللين ، تارة يثبت مع النون إذا لَحِقَتْ ، وذلك إذا كان ألفاً ، وتارة لا يثبت ، وذلك إذا كان ياء أو واوا ، شَرَعَ فى ذلك ، فقال :

والمضمَر أَحْذِفْنَهُ إِلَّا الْآلِفَ

وإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا

وَالْوَاوِ يَاءٌ كَأَسْوَينَ سَعْيَا

وَأَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي

وَارِوِيَا شَكْلُ مُجَانِسٍ قَفِي

نَحْوُ أَخْشَيْنَ بَاهِنْدُ بِالْكَسْرِوِيَا

قَوْمٌ أَخْشَوْنَ وَاضْمَمُ وَقَسْ مُسَوِيَا

يعنى أن المضمَر المذكور ، وهو اللَّيْن ، لأبْدُ من حذفه إذا لَحِقَتْ إحدى النونَيْنِ ، فتقول : اضْرِبْنِ يازِيدون ، واضْرِبْنِ يَاهِنْدُ ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلْتَقِي ساكنان ، فيحذف اللَّيْن لالتقائهما ، ماعدا الألف ، فإنها لا تحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبَا) : اضْرِبْنِ يازِيدان ، لالتباسه بفعل الواحد ، فأَبْقُوا الألف ولم يَضُرْ بقاؤها ، وإن كان اجتماع الساكنين حاصلًا ، لأن النون المشددة بعد الألف [كالمشدد بعد الألف] ^(١) فى رادٌ ، ودابةٌ ، وشابةٌ .

فإن قلت : فهَلْ قالوا : اضْرِبْنِ ، واضْرِبُونُ ، لأنهم أيضا يقولون : تُمُودُ الثوبُ ، وهل تَضْرِبِينِي يَاهِنْدُ؟ تريد تَضْرِبِينِنِي ، وَأَصِيمُ ، ومُدِيقٌ ، فى تصغير أصمٌ ، ومُدِيقٌ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فالجواب : أن الحذف إذا لم يقع به لبسٌ أولى ، لأنه أخف ، بخلاف ما إذا كان ملتبساً ، فإنه مُجْتَنَبٌ فتقول : اضْربانٌ ، وهل تَضْربانٌ ؟ كقوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (١) .

وإطلاق الناظم ، مع ذكره ما آخره ألف ، مُشْعِرٌ بأن ما آخره واوٌ أو ياءٌ مُساوٍ في هذا الحكم لما آخره حرفٌ صحيح ، فإنه لم يتكلم فيه بغير ما حَصَلَ في إطلاق العبارة ، فيقتضى أن مثل (يَغْزُو ، وَيَرْمِي) إذا اتصل به واو الضمير أو ياءه قلت فيه : هل تَغْزَنُ يازيدون؟ وهل تَرْمَنُ؟

وكذلك في الياء تقول : هل تَغْزَنُ ياهند؟ وهل تَدْعَنُ؟ فتحذف المضمر ، كما نصُّ عليه ، وتحذف الآخر ، لأنه كان قبل لحاق النون مع واو الضمير ويائه محذوفاً ؛ إذ كنتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونُ يازيدون؟ وهل تَرْمُونُ؟ وهل تَغْزِينَ ياهند؟ وهل تَرْمِينَ؟ فلما جاءت النون / حذف الضمير أيضاً على ما قال ، فحذف الآخر لم يحتج إلى ^{٢٤٥}_٣ النصُّ عليه ، لأنه قد كان محذوفاً ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بل للتصريف فإنما موضع ذكره بابٌ آخر .

ومن مثله قولُ خالد بن سَعْدِ الحَارِبي ، جاهليٌ يخاطب امرأته (٢) :

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مر ، مان)

والامر : المصارين يجتمع فيها الفَرْث . وَالْعَرَق : العظم الذي عليه اللحم ، فإذا أكل لحم قيل له : مَعْرُوق . وقبله :

إذا ما كنت مَهْدِيَةً فَأَهْدِي من المَنَات أو قَطَعَ السنام

يامر بمكارم الأخلاق ، ولأتهدي من الجزور إلا أطاييه . والمَنَات : جمع مائة ، وهي لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .

وَلَا تُهْدَى الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنِ مَفْرُوقَ الْعِظَامِ

وأما إذا كان الضمير ألفاً نحو : هل تَغْزُونَ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْزُونَ؟ واغْزُونَ ، وهل تَرْمِيَانِ؟ وارْمِيَانِ .
وفتح آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لحاق النون ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّنْبِيهِ عليه .

والعلة في بقاء ألف الضمير ما تقدّم ، فقد حَصَلَ حَكَمُ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، والمعتلُّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ مع التجرّد من الضمير ، ومع لحاقه .
وبقى قسمٌ واحد وهو المعتلُّ الْآخِرُ بِالْأَلْفِ مع التجرّد من الضمير ، نحو : يَخْشَى ، وَيَرْضَى ، وَخَشَى يَازِيدُ ، وَارْضَ ، ومع لحاقه نحو : ارْضَوْا يَازِيدُونَ ، وَاخْشَى يَاهُنْدُ ، وَارْضِيَا يَازِيدَانِ .

أما هذا الأخير : فداخلٌ أيضاً تحت الاستثناء في قوله : «إِلَّا الْأَلْفُ» فإنها لا تُحذف أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لحاق النون ، كما تقدم في الياء والواو .

وأما ما عداه فأخذ في حكمه فقال : «وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ» يريد أن الفعل إذا كان في آخره أَلْفٌ نحو (يَرْضَى ، وَيَخْشَى) فإنه على قسمين : أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفَعَ فاعلاً ليس بياء الضمير ولا واه .
والثاني : أن يكون قد رَفَعَ فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غير الواو والياء ، وسواء كان مضمراً أو ظاهراً ، فالحكم أنك تَقْلِبُ الألف ياءً مطلقاً ، كانت منقلبةً عن ياء ، كاسْعَيْنَ ، فإنه من (السَّعَى) أو عن واو كَارْضَيْنَ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيْنَ؟ وهل تَرْضَيْنَ؟ لما يأتى في التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءٌ فتحتّها ، وذلك قوله : (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ
 الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف ، وفى (مِنْهُ) عائدٌ
 إلى الفعل و (رافِعًا) حال من هاء (منه) و(غيرَ) مفعول بـ «رافِعًا» و
 «يَاءٌ» مفعول ثانٍ لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةً كونه
 رافعًا غيرَ واوٍ الضمير ويائه ، فتقول : اخْشَيْنَ يازيدُ ، وارْضَيْنَ ،
 ولتَخْشَيْنَ ، ولتَرْضَيْنَ .

ومثّل الناظم بقوله : «اسْعَيْنَ» من (السَّعَى) وهو العَدُو ، وأيضاً
 العملَ والكَسْبَ ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} ^(١) ، لا يريد
 العَدُو فى المشى ، وإنما يريد العملَ والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن
 أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ وَلِيَ شيئاً على قوم فهو سَاعٍ
 عليهم ، ومنه: السَّعَى على الأرملة واليتيم ، و(السَّاعَى) لوالى الصدقة .
 ومن مثّل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشده سيبويه (٢) :

استَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنَ بِهِ

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواو والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، ^{٢٤٦}_٣
 يُحذف ههنا ، وتبقى الياء والواو غيرَ محذوفَتَيْنِ ؛ بل تُحرَكُانِ بالحركة
 المجانسة ، وذلك قوله : «واَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ» إشارةً إلى الواو
 والياء ، والهاء فى «احْذِفْهُ» عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من
 الفعل الرافع للواو والياء .

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت»

وهو لعثمان بن لبيد العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسهما فلا يُحذفان ؛ بل يُثبتان ويُحرَّكان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحرَّك بالضم ، والياء تُحرَّك بالكسر ، فتقول : اخشونْ يازيدونْ ، واخشينْ ياهندْ ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْبَاقِينَ} (١) . وقال تعالى : {فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} الآية (٢) .

ودلَّ على الإثبات فيهما قوله : «وفى واوٍ ويا شكلٌ مجانسٌ» لأنه لا يكون الشكل إلا فى مُثَبَّت .

واعلم أن كلامه فى الألف والواو والياء فَرَضَهُ على أنها ضمائر، لأنه قال : «واشكَّله قَبْلَ مَضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَرُ احْدَفْنُهُ إِلَّا الْأَلِفَ» ثم جرى على ذلك فى بقية الكلام ، ولم يَتَّعِضْ لكونها علاماتٍ فى لغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً) (٣) وكان حقه التنبيه على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُسْتَوٍ ، لكن لما كانت لغةٌ قليلة لم يتكلم عليها ، ولا أنها أَلِفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، سواء كانت ضميراً أو علامةً ، فمعلوم أنه لا يختلف الحكم فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّقَ بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْمٍ واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْنِ ماقبلهما من جنسهما إذا

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦ .

(٣) ويعبر عنها كذلك بلغة «أكلوني البراغيث» وهى لغة طينٍ أو إزد شنومة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعنون الضمائر أحرفا دالة على التثنية والجمع ، ((كما تدل التاء فى (قامت هند) على تانيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حَذَفَتْا له نحو : اضْرِبُوا ابْنَ زَيْدٍ ، واضْرِبْ ابْنَ زَيْدٍ ، وإذا انفتح ما قبلهما لم يُحذفَا ؛ بل حُرِّكَا بمجانسهما نحو : اخْشَوْا اللَّهَ ، واخْشَى اللَّهَ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدْ الألفُ المحذوفة فيقال : اخْشَاوُنْ ، واخْشَايُنْ ، كما رُدُّ السَّاكِنُ فِي (قُولَا) وَ (قُولُنْ) .

فقد أجاب المازني عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكَت رَجَعَتْ إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اخْشَوُنْ) فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها في الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعْتَدَ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدْ الألف .

وعُورِضَ هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقُّ) فإن اللام قد تحركت بحركة التقاء الساكنين ، ولم يُرَدْ المحذوف .

فأجاب السِّيْرَافِي : بأن الساكن لم يُرَدْ في (قُلِ الْحَقُّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولا يلزم لَام (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنْ) فإن النون تَتَّبَعَتْ مع الكلمة فصارت لازمة ، فلا بد من العِلَّتَيْنِ ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفِي) أَى اتَّبِع .

وقوله : (نَحْوُ اخْشَيْنَ يَاهُنْدُ بِالْكَسْرِ) تمثيل للتحريك المجانس .

وكذلك قوله : (يَا قَوْمُ اخْشَوْنُ وَاَضْمُمُ)

وقوله : (وقِسْ مُسَوِّيًا) أمرٌ / بالقياس على ماذكر ، وأنتك ^{٢٤٧}/_٣ لا تقتصر على مثل ماذكر .

فإن قلت : ما فائدة الأمر بالقياس وقد علم أنه قياس ، وأن ينبه على ذلك ، وأيضاً فـ «مُسَوِّيًا» ظاهر أنه لا فائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئة لقوله : (مُسَوِّيًا) وذلك أنه ذكر مثل هذه المسألة ، ممَّا اللام فيه ياء ، وذلك (اسْعَيْنْ) وهو من (السَّعَى) و (اخْشَوْنْ) وهو من (الْخَشْيَةِ) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تدخل له غير ما كانت اللام فيه أصلها الياء ، واقتضى أن ما اللام فيه وأو على خلاف ذلك الحكم ، وهو غير صحيح ، لأنك تقول : اقْرَيْنْ ، وارْضَيْنْ . وقد قال (١) :

* اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنْ به *

ومع الضمير : ارْضَوْنْ ، وارْضَيْنْ ، فلا فرق بين نوات الواو ونوات الياء ، فَنَبَّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيًا) . ولم يذكر هنا أن نون الرفع تُحذف ، ولابد من ذلك لأن النون التوكيدية إذا لَحِقَتْ اجتمع النونات ، فاستقبل ذلك ، فحذفوا نون الرفع ، فإذا وَقَف على الخفيفة حُذِفَتْ وروَّجِعَ الأصل .

هذا التعليل يُعَلِّل به من يزعم أن ما لحقته نون التوكيد ، واتَّصَلَ به أَلِف الضمير أو واؤه أو ياءه ، باقٍ على إعرابه وإليها ذهب النازم .

(١) سبق الاستشهاد به ، وعجزه :

* فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِرُ *

وقد تقدم تنبيهه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : «
وَأَعْرَبُوا مَضَارِعًا إِنَّ عَرَبًا مِنْ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » .

ومن يزعم أنه مبني يُعَلَّل بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع
النونات ، فنصار إذ ذاك يُشَبِّه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها ، ولا يتَّكَلَّ على ما يعطيه المثال في قوله :
(اخْشِينَ ، واخْشَوْنَ) ولكنه قد يجتريء بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ

لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا

فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

لما كان الناظم قد تكلم على حكم ما اتصل به الواو والياء من الأفعال ،
أخذ يتكلم فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمه مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فليثبتته حكمان ذكرهما
فقال : « وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ . لَكِنْ شَدِيدَةٌ » .

هذا هو الحكم الأول، يعني أن النون التوكيدية الخفيفة لا تقع بعد الألف ،
إذا أُريد توكيدُ الفعل الذي في آخره أَلِفٌ ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو
علامةً ، بخلاف الشديدة فإنها تقع بعدها مطلقاً فتقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ،
وهل تَخْرُجَانْ ؟ ومنه قوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (١) .

(١) سورة يونس عليه السلام / آية : ٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرَجَانْ؟

وجهه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى ^{٣٤٨}_٣ ساكنة لزم أحد أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك مُحْذُور ؛ إذ ليس في الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمة يكون أولهما ألفا ، والثانى غير مدغم ؛ بل لأبْدُ من أن يكون مُدْغَمًا ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبَسُ الاثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحْرَكْ بالفتح أو بالكسر ، فإن تحركت بالفتح الذى هو الأصل التَّبَسَ بفعل الواحد ، وإن تُحْرَكْ بالكسر التبتست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأساً .

قال بعضهم : فمن وَكَّدَ من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرَضَ له تأكيدُ أمرِ الاثنين لم يتجاوز لفظه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردتَ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين كان بمنزلة إذا لم تُرِدِ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين ، فى الأصل والوقف ، لأنه لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكن ليس بمُدْغَم ، ولا تُحذف الألف فيَلْتَبَسَ فعلُ الواحد والاثنين^(١) .

وهذا المذهبُ الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مرَّ وجهه .

(١) الكتاب ٢/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين ،
والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع
على أن الثقيلة تدخل هنا ، فكذاك النون الخفيفة .

وأيضاً أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يؤدى إلى إلتقاء الساكنين فى
غير إدغام ، فكذاك جاء فى كلام العرب من غير إدغام : إذ كانت الألف تقوم
مقام الحركة لإفراط مدّها ، فجاء فى قراءة نافع المدنى (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) ^(١) . بإسكان ياء «مَحْيَايَ» وصلاً ^(٢) ، وفيه الجمع بين
الساكنين على غير شرطه عندهم .

وحكى بعض العرب : «الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» ^(٣) ، بإثبات الألف مع لام
التعريف وعن بعضهم : ثَلُثَا الْمَالِ ^(٤) .

وقرى : (أُنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) ^(٥) ، و { أَأَشْفَقْتُمْ } ^(٦) ، و { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ
خُلُقًا } ^(٧) ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفاً ^(٨) ، و { هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ } ^(٩) .

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل
تحت بطن البعير . ولكل بطن حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العدو ، والراكب لا يقدر من
الخوف أن ينزل فيشده ، فقد تناهى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهاؤها إلى غايتها .

(٤) فى الأنصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال : له ثَلُثَا الْمَالِ» بإثبات الألف .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/٨ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦

وكذلك فى غير الألف نحو : { هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }^(١) . و
 { أُولَئِكَ }^(٢) ، بالأبدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء
 الساكنين .

فإن قلتم : يُمنع ذلك فى نون التوكيد ، فلا بُدُّ من القول به هنا ؛ إذ
 لافرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القول بالفرق باطل ، وفى
 المسألة حُجَج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون^(٣) ، فأما كونها مخففة من الثقيلة ، فغيرُ
 مُسَلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (فى اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغير فى الوقف ، فتقلب ألفا ،
 وتُحذف أيضا فى الوقف رأسا ، وتسقط الساكن الآتى بعدها ، كما
 سيأتى ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبر
 ذلك ، فلم يكونوا / ليغيروها بإبدالٍ ولا حذف .
 ٣٤٩

وأما (معنى) فلأن الشديدة أشدُّ تأكيداً من الخفيفة ، على ما نقل
 سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة^(٤) . ولو كانت أصلها لكان
 المعنى واحداً .

وأما ما نقل من السَّماع فقليلٌ ، وإن سلَّم فذلك سماع فى غير
 محل النزاع ؛ إذ لم يقل عربىٌّ قطُّ : اضْرِبَانْ ، بالإسكان ، ولا هل
 تَضْرِبَانْ؟

(١) سورة البقرة / آية : ٣١ .

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢ .

(٣) انظر (اختلاف البصريين والكوفيين فى هذه المسألة : فى : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة
 الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣

فإن قلت : فالقياس يُثبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْن العرب لم يتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم أطراح ذلك القياس ، وإلا فلو كان معتبراً عندهم لَنَطَقُوا به ولو يوماً ما ، فتركهم له رأساً دليلٌ على أطراحه جُملة .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف فى الأصول ،
يجرى مجرى الاستدلال بالسمع ، وقد بيّنه ابن جنى فى «الخصائص»^(١).

وكان شيخنا القاضى - رحمه الله - يعتمد ، ويحتج به .

ثم قال : «وكُسْرُهَا أَلِفٌ» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهذه النون ، والمألوف فى كلام العرب ، وهو الكسْر ، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانُ ؟ واضْرِبَانُ .

وإنما كُسِرَتْ ، وكان الأصل فيها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين حين قلت : ضَارِبَانِ ، وَغُلَامَانِ . وأما فى غير هذا الموضع : ففُتِحَتْ لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، ففُتِحَتْ ، كما فُتِحَتْ نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه^(٢) . ثم قال : «وَالْفَا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدمة ، وهى الشديدة ، إذا أَكَّدَتْ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّدُهَا بها نون الخفيفة ، فَزِدْ قَبْلَهَا أَلْفًا إذا أُدْخِلَتْهَا على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قَبْلَهَا» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فَعِلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» أى زِدْ قَبْلَ الشديدة أَلْفًا حالَ كَوْنِكَ مُؤَكِّدًا فعلاً أُسْنَدَ إليه نونُ الإناث .

(١) الخصائص - باب فى تعارض السماع والقياس - ١١٧/١

(٢) الكتاب ٢٧/٣ هـ .

فأما زيادة الألف : فلا بدُّ منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنِ) لكان مُسْتَقْتَلًا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استتقلوا ذلك مع نون الرفع في (اضْرِبْنِ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذف لئلا يلتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبْنِ) فاضطروا إلى أن زادوا ألفاً ، فصَلُّوا بها بين الأمثال ، فزال القبح ، وخَفَّ الاستتقال ، وهذا معنى ما علَّل به سيبويه (١) .

فتقول إذا : اضْرِبْنَانِ يَهْدَتَانِ ، وهل تَضْرِبْنَانِ ، ولا تَخْشَيْنَانِ ، وهَلَا تَرْمِيْنَانِ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالته في هذا الموضع على الشديدة وحدها نون الخفيفة ، فلمَّا تقدَّم ذكره في فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ما ذكر هناك فهو مذكور هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبه مذهب سيبويه والخليل والبصريين ماعدا يونس (٢) .

وبقى النَّظَرُ في النون بعد هذه الألف ، وحكمها الكسْرُ كالنون في فعل / الاثنين ؛ إذ العلة في كسرها واحدة ، وهي التشبيه بنون الاثنين .

والناظم لم يَنْصُ عليها هنا ، لكن تدخل له تحت عبارته الأولى في قوله : «وكسرها ألف» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نون بعد ألف ، فتكون مكسورة ، فكان قوله : « وَلَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الْأَلْفِ ، قاعدة شاملة لما يقع في آخر الفعل من الألف ، سواء أكان

(١) الكتاب ٢٦/٣

(٢) المرجع السابق ٢٧/٣

ألفَ ضميرٍ أو غيره كما هنا ، فقد حصلَ حكمُ كسرِها هناك ، فلا معنى لإعادة
نكرها .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفُ
وَأَرَدْتُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا
وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا
وَقَفَّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا

تكلّم في هذه الأبيات على العوارض اللاحقة للنون ، وإنما تكلم في ذلك
على النون الخفيفة ، فدلّ ذلك من كلامه على أنها المختصّة بهذه الأحكام
التَّغْيِيرِيَّة ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لا تتغيّر لقوّتها في
نفسها ، حين كانت من حرفين مدغم أحدهما في الآخر ، ولتحركها ، بخلاف
الخفيفة ، فكلّ ما ذكر من التّغيير في الخفيفة مُنتَفٍ عن الشديدة ، فإذا بقيَ
الشديدة ساكنٌ لم يُؤثّر شيئاً ، وكذلك إذا وقفت عليها فلا تغيّر يلحقها من
حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أَكْرَمَنْ ابْنِ زَيْدٍ ، وَلَتَضْرِبَنَّ الرَّجُلَ ، وَلَتُكْرِمَنَّ
زَيْدًا ، وكذلك تقول : يَازِيدُ اضْرِبَنَّ ، وَلَتُخْرُجَنَّ ، وَيَازِيدُونَ لَتُخْرُجَنَّ ، ويأهندا
اخْرُجَنَّ .

وإن خففتها في الوقف على حد قولهم (١)

(١) الخصائص ٢/٢٢٨ ، ٢٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

* وَمِنْ الْحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعِرٌ *

وهر : اسم امرأة - ومستعر : مشتعل ومتوقد

* أَصَحُّوتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرْ *

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض^(١).

ثم نكر لحذفها موضعين:

أحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «واخِيفَ خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَفِهَا ساكن، يريد: جاء بعدها، فإنها تُحذف معه، فتقول اضْرِبْ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبْ ابْنَكَ، وَلْتُكْرِمَ الرجلَ، ولا تَضْرِبْ ابْنَكَ، ومنه قول الشاعر^(٢):

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَفْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وإنما حُذِفَتْ هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقَوْ أَنْ تكون كالتنوين، فتكسّر للساكنين، لأن التنوين مختصٌّ بما هو أقوى، وهو الاسم.

وهذه النون مختصةٌ بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٢/٣٢٠): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد، وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد خُفّف، فالمتحرك نحو قوله: وقاتم الأعماق خاوى المخرق فأسكن القاف وهي مجرورة والمشدّد نحو قوله:

* أَصَحُّوتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرْ *

فحذف إحدى الراءين، كما حذف الحركة من قال «المخرق» اهـ.

(٢) ابن الشجرى ٢٨٥/١، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤، والخزانة ٤٥٠/١١، والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعينى ٣٣٤/٤، والتصريح ٢١٨/٢، والهمع ٤٠٤/٤، والدرر ١/١١١، ١٠٢/٢، والأشمونى ٢٢٥/٣.

والبيت للأصمطي بن قريع السعدي، ولا تهين: من الإمانة، وهو الإيقاع في الذلّ والحقارة. وعَلَّ: لغة في (لعل) والركوع: الانحناء والميل، وأراد به الانعطاف من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتها ، فقريء : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ } (١) . { ولا
اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ } (٢) ، وأنشدوا لأبي الأسود (٣) :

* ولا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا *

ثم قال: « وَيَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ » وهو الموضع الثاني لحذفها ،
يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفت ، وكانت بعد ضممة أو
كسرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضمير محذوف واور أو ياء ،
فتقول : / يازيدون اضربوا ، ويا هندُ اضربي ، ويازيدون اخشوا ،
وياهندُ اخشى ، وما أشبه ذلك .

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهة بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما
زائدة على الكلمة ، ساكنة ، فلما أشبهتها عُولت في الوقف معاملتها ،
فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدٌ ، بحذف التنوين ، وفي
الوقف على المخفوض : مررتُ بِزَيْدٍ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع
والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضربوا ، واضربي .
وهذا الذي قال جاري على اللغة الشهري .

وأما على قياس مَنْ قال : هذا زَيْدُو ، ومررتُ بِزَيْدِي (٤) ، فينبغي
ألا تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واواً بعد الضمة ، وياءٌ بعد الكسرة .
فتقول : اخشِيِي واخشُوا ، وهو قياس صحيح .

(١) سورة لإخلاص / آية ١ ، ٢

وهي قراءة جماعة منهم أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين
والحسن ، وابن إبى إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال (البحر) المحيط ٣٣٨/٧

(٣) سبق الاستشهاد به في (باب إعمال اسم الفاعل) وصدره :

* فَالْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *

(٤) هم أزد السراة ، يجرؤن الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٨

وهذا الذي قرأ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليل^(١) .

وأما يونس : فلا يحذف النون مطلقاً ؛ بل يقول : اخشَوْوا ، واخشِي على كل لغة ، فيبدل الواو والياء من النون .

وألزمه سيبويه^(٢) أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلها ، فالواجب ألا يرجع ما حُذِف . ولما كان حذف النون هنا ، على رأى الناظم ، يلزم معه ردُّ ما حُذِف أخذ يُبين ذلك ، فقال : « واردة إذا حذفتها في الوقف » . إلى آخره .

يعنى أنك إذا حذفت النون الخفيفة للوقف ، فإنك تردُّ ما حُذِف لأجلها في الوصل ، من ضمير أو علامة رفع ، وذلك قوله : يازيدون اضربوا ، وياهند اضربي ، فرددت الواو والياء لنزول ما أوجب حذفهما ، وهو النون الساكنة . وكذلك : اغزوا يا زيدون ، واغزي ياهند .

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حكى عنه الموافقة للعرب .

وأما التفسير فمختلف ، لأن الخليل يقول : هي واو الضمير وياؤه ، وعلى قول يونس هما بدل من النون^(٣) .

(١) في الكتاب (٣ / ٥٢٢) « وقال الخليل : إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واو ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخشِي ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التثنية إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً »

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٢ .

فقول الناظم : (وَأَرْدُدْ مَا كَانَ عُدِمَ فِي الْوَصْلِ) جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، لَا عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ. وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : يَاهْنَدُ أَخْشَى، وَيَازِيدُونَ أَخْشَوْا؛ إِذْ كَانَ وَאו الضمير وياؤه لَمْ يُحْذَفَا، فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَا يَرْدُ.

وَعَلَى رَأْيِ يُونُسَ : أَخْشَيْي وَأَخْشَوْا، كَمَا تَقْدُمُ.

وَتَقُولُ : يَاهْنَدُ هَلْ تَقُومِينَ؟ وَيَازِيدُونَ هَلْ تَقُومُونَ؟ فَتَرُدُّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ، وَتَرُدُّ أَيْضًا عَلَامَةَ الرَّفْعِ لِنُزَالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ : لَتَخْشَوْنَ، وَلِتَخْشَيْنَ، وَلِتَقْضُونَ، وَلِتَقْضَيْنَ.

وَأَلْزَمَ سِيبَوِيهَ يُونُسَ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا : لَتَخْشَوْا، وَلِتَخْشَيْي، وَلِتَضْرِبُوا وَلِتَضْرِبِي، فَلَا تُرَدُّ النُّونُ، لِأَنَّهُ يَعْوِضُ مِنَ التَّنْوِينِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَفِي قَوْلِهِ^(١) : وَلَكِنَّ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَقُولُهُ الْخَلِيلُ، وَلَيْسَ مَعَ يُونُسَ سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمَفْتُوحِ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَفِي قَوْلِهِ : «وَأَرْدُدْ» إِلَى / آخِرِهِ مِنَ النَّظَرِ نَظِيرٌ مَا تَقْدُمُ قَبْلَ هَذَا، ٣٥٢
مِنْ عَدَمِ تَنْبِيهِهِ عَلَى حَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ إِذَا أَتَى بِنُونِ التَّوَكِيدِ، فَهَاهُنَا لَا يَتَّبِعِينَ أَيْضًا مَا الَّذِي يُرَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ أَنَّهُ يُحْذَفُ الضمير، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافَهُ، فَلَا يُفْهَمُ لَهُ هُنَا الرَّدُّ إِلَّا فِيمَا حُذِفَ، لَكِنْ هَذَا الْمَوْضِعُ لَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِشْكَالٌ، وَإِنَّمَا يَعُودُ مِمَّا تَقْدُمُ خَاصَّةً، فَتَأَمَّلْهُ.

ثُمَّ قَالَ : «وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا»

يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَكَانَ مَاقْبَلُهَا مَفْتُوحًا، فَلَا بَدَلَ مِنْ إِبْدَالِهَا أَلِفًا، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَهِيَ عَلَى حَالِهَا، فَلَا تَقُولُ : يَازِيدُ قَفَنَ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : يَازِيدُ قِفَاً.

(١) الْكِتَابُ ٥٢٢/٣.

وكذلك : يا زَيْدُ ارْضَيْيَا، وهل تَقْضِييَا؟ وهل تَدْعُو؟ في (ارْضَيْنِ، وهل تَقْضَيْنِ؟ وهل تَدْعُونِ؟) ووجه ذلك : شَبَّهَهَا بالتونين، فكما أنهم يُبْدِلُونَهُ في الوقف، إِذَا تَبِعَ المَفْتُوحَ، أَلْفًا فتقول : رَأَيْتُ زَيْدًا، وأَكْرَمْتُ عَمْرًا، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويُبْدِلان أَلْفًا مع المَفْتُوح.

ومن مُثَل هذه المسألة قوله تعالى : {لَيْسُ جَنَّةٌ وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ^(١)}. وقوله : {كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا^(٢)} القرأء كلهم على إبدالها في الوقف أَلْفًا. وقال الشاعر، أنشده سيبويه^(٣):

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

وأنشد أيضًا قول الآخر^(٤):

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وأنشد أيضًا قول الآخر^(٥):

مَسَّتْ تَائِبَنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجَا

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٢٢.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥.

(٣) سبق الاستشهاد به، ويَعْدُهُ :

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مَعْمَمًا

(٤) سبق الاستشهاد به أيضًا، وصدّره :

وَأَيُّكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا

(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البذل».

يريد : تَأْجَجْنَ، أى تَأْجُجُ، وهو مما لَحِقَتْهُ النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابن أبي ربيعة^(١) :

وَقُمَيْرٌ بَدَأَ ابْنَ خُمْسٍ وَعِشْرَ — رَيْنَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا

وقال الآخر^(٢) :

* وَأَحْمَرٌ لِلشَّرِّ وَلَمْ يَصْفَرًا *

وذلك شهر.

وقوله : «كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفَا» أى كما تقول في (قِفْنٍ) بالنون : قِفَا،

بالالف. وينبغي أن يكتب الأول بالنون، والثاني بالالف، وإن كان القياس الكُتِبَ

بالالف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْدِ الناظم من إظهار النون التي

تُبْدَل، فهو لم يَقْصِدَ فيها إلا كَوْنَهَا نُونًا حَتَّى تَتَبَيَّنَ أَوَّلًا، ثم يَحْكُمَ عليها

بالإبدال.

(١) نواذر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة
قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا

مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

هذا باب «ما يَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْفِ) أو عَدَمِهِ ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلام في معناه، فأعلم أن (الصَّرْفَ) هو تنوين يَلْحَقُ الاسمَ مُبَيَّنًا لمَعْنَى يكون الاسم بسببه أَمْكَنَ، أى يُدْعَى بأنه أَمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التَمَكُّنِ وعَدَمِهِ : مُتَمَكِّنٌ، وغير مُتَمَكِّنٍ.

و(المتَمَكِّن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

/ أحدها : أنه المَعْرَبُ المتصَرِّفُ بوجوه الإعراب، فغير المتَمَكِّن ٣٥٣ على هذا : ما اقْتَصِرَ فيه على وجه واحد وإن كان مُعْرَبًا، نحو : ائْمَنْ اللهُ، وَسُبْحَانَ اللهِ .

والثاني : أنه الاسمُ الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا متمكنة وإن كانت مَبْنِيَّة ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غير مُرادٍ الناظم .

والثالث : وهو مراده ، أنه كل اسمٍ مستحقٌّ للإعراب ، لكَوْنِهِ لم يُشْشَبِ الحرف، أى هو متمكن في بابهِ ، وغير المتَمَكِّن : هو كل اسمٍ خَرَجَ عن استحقاق الإعراب ، لشبهِ حَصَلَ بَيْنَهُ وبين ما لا يَدْخُلُهُ إعرابٌ أبداً، وهو الحرف، أى لم يَتَمَكَّنْ في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنَ) وهو الذى يَجْرِى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصِدَ بالذكر.
(و) (مُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكَنَ) وهو الذى نَقَصَ عن تلك الرُّتْبَةِ، ولم يخرج عن بابهِ جملةً، وهو الجارى ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، دون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْفَ) تنوينٌ، و(التنوين) : نون ساكنة مَزِيدَة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ به.
وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْفِ» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل ما يدل على الأصالة وما لا يدل على ذلك؛ بل على معنى آخر كـ«تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» الدالُّ على تنكير ما هو صالح للتعرف كـ(صَهٍ، وَمَهٍ، وَأَفٍ) وكـ«تَنْوِينُ الْعِوَضِ» اللاحق عِوَضاً من مضاف إليه، كـ(حِينَئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ» اللاحق مقابلاً لنون جمع المذكر، كـ (مُسْلِمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلاً عليه بين أنه يريد منها ما هو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّيَ الاسم أَمْكَنَ ، و الأَمْكِنِيَّةُ، فكانه قال:! التنوين هو النون الدالة على الأَمْكِنِيَّةُ في هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، وزيدٌ، وعمرو .

فإن التنوين في هذه الألفاظ لا يدل على معنى زائد على الأَمْكِنِيَّةِ؛ إذ ليس عِوَضاً من شىء، ولا مقابلاً لشىء، ولا مُبْنِياً تنكير شىء؛ إذ كان يلحق الفكرة والمعرفة، فتحصل تعريفُ (الصَّرْفِ).

ومقصوده بتعريفه تبيين أن مادخله (الصرف) يسمى مُنصرفاً،
وما لم يدخله يسمى غير منصرف، ف(صه، ومه) ونحوه لا يسمى
منصرفاً، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنية، حتى لو فرضنا
فيه التعريف ببَحِّقه التنوين.

وكذلك (إذ) في (حينئذ) ونحوه لا يسمى مُنصرفاً، إذ لم يلحق لالاً
على الأمكنية.

وكذلك (مُسَلِّمات) ونحوه لم يلحقه التنوين الصرفي، حتى
لو فرضنا أن ليس له مقابلٌ لِلْحَقِّ.

وإذا ثبت هذا التعريف وردَّ عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصرف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنية،
والأمكنية إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين
نحو (رجلٍ، وزيدٍ) إنما لَحِقَ / دالاً على معنى الأمكنية.

٢٥٤
٣

فمعنى الأمكنية لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافِهنا العربُ بذلك.
وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنية إنما صدرت من جهة (تنوين
الصرف) صار هذا التعريف دَوْرِيّاً لأننا لانعرف (الصرف) إلا بكونه يدل
على الأمكنية وهذا بالفرْض، ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف وهذا
بالاستقراء، والنُّورُ في التعريفات فاسد^(١).

والثاني : أن المعنى الذي عَرَفَ به أتى به مُبْهَماً؛ إذ قال : مُبَيَّنّاً
معنى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكن.

وذلك المعنى لم يُعَيَّنْه باسمه ولا عَرَفْه، كما ينبغي في (التعريف)

(١) النُّور - عند المناطقة - توقف كل من الشينين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحال في (التعريف) على ماهو مُفْتَقِرٌ إلى التعريف، ولم تُوضَع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرّف بالالف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرَفَةٌ أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنها منصرفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تُتَّصِفْ بالصَّرْف وهو التنوين، وهذا بالحسِّ، وإذا لم تُتَّصَفْ به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرَفَةٌ، والقولُ بأنها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرفُ الذي هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضاً، يُطْلَقُ النحويون على المضاف وذِي الألف واللام الانصرافَ كثيراً، فيقولون : إن غير المنصرف إذا أُضيف أو دخلته الألف واللام انصَرَفَ.

ولا يقال : إن الألف واللام، والإضافة، لمَّا كانا يُعاقبان التنوين سُمِّيَ ماهما فيه منصرفاً حكماً للمعاقب بحكم ما عاقبه، ولذلك دخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة، فلا غَرَوُ أن سَمُوهُ مُنْصَرَفَا - لأننا نقول : إذا كان الاسم الذي لا يَنْصَرَفُ لم يكن فيه تنوين - فما الذي عاقبت الإضافة أو الألف واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجْرَى المعاقبةُ بَيِّنَةٌ في نحو : الرجل، وغلّام زيدٍ.

وأما مثَل : حَمْرَاءُ الأسدِ، ومساجِدُ بَنِي فلان، فما الدليلُ على هذا؟
والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِمَاتٍ، وصَالِحَاتٍ) قبل التَّسْمِيَةِ، وكذلك بعد التَّسْمِيَةِ، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرَعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فيها، فمنعته التنوين والخفض على لغة من قال بذلك - فما الذي مُنِعَ هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلة وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاء اللفظ على ما كان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملته معاملَةً مَالُو كان جَمْعاً حَقِيقَةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفَاتٍ) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكذاك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن تُمَّ من المنصرف مالا يدخله تنوينُ الصَّرْفِ المذكور، فصار التعريف غيرَ مُنْعَكِسٍ^(١).

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن النور ساقط في التعريف، لأن التعريف حَصَلَ أن الصَّرْفَ هو التنوينُ المفيد لمعنى الأمكنية، فالصرف / متوقَّفٌ على معنى الأمكنية، والأمكنية لاتتوقَّفُ^{٣٥٥} على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب ما دخلت فيه واستوفأها إلا لمعنى فيه يسمى الأمكنية، أى هو متمكَّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتنوين الصَّرْفِي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّ حصولها له، وإنما كان يكون دَوْرًا لو توقفت معرفة الأمكنية على معرفة التنوين الصَّرْفِي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعروف به مَشْرُوح، لأنه قال : «به يكونُ الاسمُ أمْكَناً» فاشتقَّ له من الأمكنية وصفًا، فمعناه : يكون به الاسمُ ذا أمْكَنية، والمعنى المراد هو الأمكنية، فليس فيه إبهامٌ كما زعم.

وأما الثالث : فإن المنصرف إنما يطلق عند النحويين^(٢) في مقابلة غير المنصرف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرَف) إلا إذا كان بحيث

(١) العكس - عند المناطقة - تبديل في طرفي القضية لتتشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين - انتفاء الحكم لانتفاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ، وذلك إذا كان فيه التثوين. (وغير الْمُتَصَرِّفِ) هو مامْنَعُ تَثْوِينِ الصَّرْفِ، كما يقرُّره الناظم.

فإذا لا يقال فيما فيه الألف واللام أو الإضافة إنه (مُتَصَرِّفٌ) ^(١) إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعَاقَبَةِ على الجملة، حين كانا يُعَاقِبَانِ التثوين.

والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه انْجَرَّ، ولا يقول : انْصَرَفَ. ألا تراه قال في «باب المجاري» ^(٢) : وجميع ما لا ينصرف : إذا دخلت عليه الألف واللام أو أُضِيفَ انْجَرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخل عليها ما يدخل على المُتَصَرِّفَةِ. ولم يقل : انْصَرَفَ، كما عَبَّرَ عَمَّا فيه التثوين بِالْمُتَصَرِّفِ، فالحقُّ فيما فيه الألف واللام ألا يقال فيه : مُتَصَرِّفٌ ^(٣)، ولا غيرُ مُتَصَرِّفٍ، كما لا يقال للمثنى والمجموع على حده : إنه مُتَصَرِّفٌ أو غيرُ منصرف.

فإذا لا يَصْدُقُ على ما فيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُتَصَرِّفٌ، لأنه لا تثوين فيه، ولا غيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شبهة الفعل؛ بل الألف واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لا يُسَمَّى مُتَصَرِّفًا، وإن كان ابن الناظم يَنَازِعُ في ذلك ^(٤)، لأن «تثوين الصَّرْفِ» مفقودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسْمِيَةِ على اللغة الشهيرة اعتباراً بالأصل.

(١) ساقط من (س).

(٢) يعني «باب مجاري أواخر الكلم من العربية» وهو الباب الثاني من كتابه (١٢/١).

(٣) الكتاب ٢٢/١، وانظر كذلك ٢٢١/٣.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.

وأما مَنْ مَنَعَ فإنه اعتُبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفردٌ فيه تاء التانيث فأنشبه (عَلَقَاةً) إذا سَمِيَتْ به رجلاً، فإنك تمنعه (الصَّرْف) فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه. وإذا كان معنى الأفراد فيه معتبراً^(١) خرج بذلك عن كَوْن تنوين مقابلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لَجَبَلٍ بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملةً الجمع في كونه يُجَرُّ بما يُنصب به، ولا يُمنع صَرْفُهُ مع توفرِ علل المنع وهو التانيث والتعريف - دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الأفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : «أَتَى مُبَيَّنًا» جملة في موضع الصفة لـ (تَنَوِين) و(مَعْنَى) مفعول بـ (مُبَيَّنًا) و(به) متعلق بـ (يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَأَلَفُ التَّائِنِثِ مُطْلَقًا مَنَعُ

صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذي للتانيث، وجملة الموانع التي ذُكر هنا عشرة :

التانيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوزنُ بقسميه، والعدل، والجمع على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) والعلمية، والتركيب، والعُجْمة، وألف الإلحاق.

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم أَلَفَ التنكير، كَقَبَعْتُرى، ضَبَّغْتُرى»^(١)، مسمًى بهما، وهذا قليل فلم يُعتبره، وزِيدَ أيضاً شِبْهُ العُجْمَةِ، وهو الجمع المتناهي مُسمًى به. وقد ذَكَرَ الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيِّن مانعَه. والظاهر أنه مُنِعَ الصرفَ عنده تشبيهاً بأصله. وزاد آخرُ: وشِبْهُ العَلَمِيَّةِ، كالألفاظ التوكيد، ولعلها تَدْخُلُ له تحت العَلَمِيَّةِ. وابتدأ بِأَلَفِ التَّائِيثِ، وهو أحد أقسام التائيث الثلاثة، وهو الذى يَمْنَعُ مطلقاً في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعَلَ مانعَ الصرف على وجهين :

أحدهما : مامَنع مطلقاً.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التنكير.

فأما المانع مطلقاً : فثلاثة أشياء : أَلَفُ التَّائِيثِ مقصورة أو ممدودة، والوصفُ إذا اجتمع مع زائدٍ (فَعْلَان) أو مع الوَزن، أو مع العَدَل، ووزنُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصةً فما سوى ذلك.

وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبأَلَفِ التَّائِيثِ منه، فقال : «فَأَلَفُ التَّائِيثِ» إلى آخره.

يعنى أن الألف التى للتائيث، سواءً كانت مقصورةً أو ممدودة، يَمْتَنَعُ بدخولها وحدها، صرفُ الاسم الذى حَوَى هذا الألف، كَيْفَما وقع ذلك الاسم، كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكراً بعد التعريف.

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضاً : الفصيل المهزول. والضبغطرى : الشديد والأحمق. وكلمة يفزَعُ بها الصبيان.

وكذلك الإفراد والجمع والاسم والصفة، الحكم سواء في ذلك،
فتقول: هذه امرأة حُبْلَى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وذِكْرَى بَلِيغَة، هذا في
المقصورة.

وتقول في الممدودة: هذه صحراء، وجُبَّة حمراء، وصفراء، وكذلك
كِبْرِيَاءُ، وسِمِيَاءُ^(١)، وفي العَلَمِيَة نحو: زَكْرِيَاءُ، وعاشُورَاءُ. وإن نَكُرْت
قلت: زكرياء آخر.

وهذا مما لاخلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِقَ عليها في (صَحْرَاء) ونحوه لفظ الألف اعتباراً بأصلها.
والأصل: صَحْرَاء، بالفتح، فقُلِبَت أَلِفُ التَّائِيثِ، وهى الثاني، همزة
لوقوعها طَرَفًا بعد أَلِفِ زائدة.

وقد يُحْتَمَلُ أَنْ يَرْجِعَ قَوْلُهُ: «مُطْلَقًا» لِلْمَنْعِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ الْأَلِفُ
يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا، فِي حَالِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «كَيْفَمَا
وَقَعَ» رَاجِعًا إِلَى الْأَلِفِ، يَعْنِي سَوَاءً أَكَانَ الْأَلِفُ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ غَيْرَ
مُنْقَلَبٍ أَمْ مُنْقَلَبًا هَمْزَةً، الْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي إِطْلَاقِ الْمَنْعِ.

ولعل هذا التفسير أسعدُ بكلام الناظم^(٢) لموافقته الاستعمال؛ إذ
يقال: أَلِفُ التَّائِيثِ تَمْنَعُ مُطْلَقًا، وَوِزْنُ (مَفَاعِلٍ) يَمْنَعُ مُطْلَقًا، يَعْنِي أَنَّهُ
يَمْنَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، مَعَ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَجَعَلَ أَلِفَ التَّائِيثِ هُنَا مَانِعًا / مُنْفَرِدًا، وَشَأْنُ مَوَانِعِ الصَّرْفِ أَلَا^{٢٥٧}
تَمْنَعُ إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَانِ فَكَثُرَ، وَلَكِنْ هَذَا ثَابِتٌ فِيهِ، وَفِي مُوَازِنِ

(١) السِّمِيَاءُ: العلامة.

(٢) يَعْنِي: أَوْفَقَ لَهُ، وَأَعْوَنَ عَلَيْهِ.

(مَفَاعِلُ، وَمَفَاعِيلُ) وما عداهما فهو الذى لا يَمْنَعُ وحده على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخري النحويين يَرْتُون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طُرِدَ لما ثَبَت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى - رحمه الله - فكان يقول : قد يقال : إنه أَشْبَهَ ما فيه عِلَّتَانِ تَوْهَمًا، فكأن اجتماع التائيت المعنوي مع اللفظي عِلَّتَانِ ثِنْتَانِ، وكان معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتَانِ أيضا، طُرِدَ لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْنِ اللفظيةِ والمعنويةِ التى بسببها أُنْزِلَ الشُّبُهَ.

وغيره من شيوخنا وغيرهم يعبرون عن العِلَّتَيْنِ بالتائيت، ولزوم التائيت. وعبر عن ذلك شيخنا الأستاذ^(١) - رحمه الله - بلزوم حرفِ التائيت، وبقاء الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِلُ) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النُّظِيرِ في الأحاد، فقد صَيَّرُوا العِلَّةَ الواحدةَ عِلَّتَيْنِ.

والناظم إنما بنى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يوجد فيه، في الظاهر، إلا عِلَّةً واحدةً، وما فصلَ غيره فراجعُ إلى مَعْنَى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم. وإنما مُنِعَ صرفه كَيْفَمَا وَقَعَ، لوجود عِلَّةِ المنع، أما قبل التسمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العِلْمِيَّةَ إنما زادت ثِقَلًا وَسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّرَ بعد التسمية زالت العِلْمِيَّةُ، وبقي على أصله قبل العِلْمِيَّةِ.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وَأَلِفُ التَّائِيَتِ مُطْلَقًا مَنَعٌ» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ» ولم يقل : «حَوَاهَا» وذلك جائز،
فـ(الحَرْفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال^(١):

* كَافًا وَمِيمًا وَسِينًا طَاسِمًا *

وكما قال^(٢):

* كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا *

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمَ

مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٌ خُتِمَ

هذا هو الأمر الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوَصْفُ، لكنه
لايمنع وحده؛ بل مع عِلَّةٍ أُخْرَى، وجَعَلَهُ مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع،
هذا أحدها، وهو مع زائدي (فَعْلَانٌ) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفية، وهو معنى قوله :
«فِي وَصْفٍ» فإنه يَمْنَعُ صَرْفَ الاسم، سواءً كان ذلك الاسم نكرةً أو
معروفة، فتقول : رَجُلٌ غَضْبَانٌ، وَإِنَاءٌ مَلَأْنُ مَاءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يفهم أنه يَمْنَعُ مطلقا، ولعلّه في حالٍ دون حال؛
إذ لم يَذْكُرْ ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحَصَّلُ من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنع ولم يَخُصَّهُ، والأصل في الإطلاق حَمْلُهُ
في كل ما يَحْتَمِلُهُ، ولو أراد / حالةً دون أُخْرَى لَقَيَّدَ، كما يفعل ذلك في $\frac{٣٥٨}{٣}$
غير هذا الموضع.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وَزَائِدًا فَعَلَانٌ» معطوفٌ على ألف التانيث، كأنه قال : وألف التانيث مطلقاً مَنع، وزائد (فَعَلَان) كذلك، وإلا فإين خبرُ قوله : «وَزَائِدًا فَعَلَانٌ»؟ فليس إلا معطوفاً كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمرو، فالمنعُ فيه مُطلق.

وقوله : «وَزَائِدًا فَعَلَانٌ» اشترط في وصفها علةُ الزيادة، فلو كانت إحداهما أصليّة لم يكن لهما تأثيرٌ في المنع، ك(تَبَّانٍ) من : التَّبْنِ، و(طَحَّانٍ) من : الطَّحْنِ، و(سَمَّانٍ) من : السَّمْنِ، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معاً زائدتين فحينئذٍ يترتبُ على ذلك منعُ الصِّرفِ، وينهَضُ الزَّائِدَانِ مُوجِبًا.

لكنه شَرَطَ في هذا المنع شرطاً وهو أن يكون سالماً من لحاق تاء التانيث عند إطلاقه على المؤنث وصفاً له، وذلك أن يكون (فَعَلَانٌ) الذي في مُقَابَلَةِ (فَعَلَى) نحو : سَكْرَانٌ، وَمَلَّانٌ، وَغَضْبَانٌ، وَعَطْشَانٌ، وَعَجَلَانٌ، لأنك تقول في مُؤَنَّثَةٍ : سَكْرَى، وَغَضْبَى، وَمَلَى، وَعَطْشَى، وَعَجَلَى.

فلو كان تانيثه بلحاق الهاء لم يكن منعُ صرفه مطلقاً، نحو : رَجُلٌ سَيْفَانٌ، وَخُمْصَانٌ، وَعُرْيَانٌ، وَنَدْمَانٌ، ونحو^(١) ذلك، فإنك تقول في تانيثه : سَيْفَانَةٌ، وَخُمْصَانَةٌ، وَعُرْيَانَةٌ، وَنَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ ، لا يُمنع صرفه مطلقاً لفقْد شرط الامتناع . وحكى المؤلف أنها لغةُ لبني أسد^(٢) ، يقولون في (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ .

(١) السيفان : الرجل الطويل المشقوق الضامر، كالسيف. والخمضان : خالي البطن ضامرهما (الجانح) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراط الناظم ما إذا لم يكن له مؤنث أصلاً لا ، بالهاء ، ولا على (فَعَلَى) لأن قوله : «سَلِمَ مِنْ أَنْ يَرَى مَخْتُوماً بَتَاءً تَأْنِيثٌ» أعمُّ من أن يكون له مؤنثٌ بغير تاء ، أو لا مؤنثٌ له أصلاً.

فعلى هذا تمنع صرفَ (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : الله رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدّم نظراً إلى امتناع (فَعْلَانَةٌ) فيه، فيمتنع لأنه لم يُؤنث بالتاء.

ومنهم من قال بصرفه في النكرة، نظراً إلى أنه ليس له (فعلى) قال الاستاذ^(١) - رحمه الله - : والأوّل أولى، لأن باب (فَعَلَى) أوسع من باب (فَعْلَانَةٌ) والدخول في أوسع البابين واجب.

ومن هذا ما حكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعَلَى) ولا (فَعْلَانَةٌ).

وجه امتناع صرفِ هذا القليل مطلقاً شَبَهُ الألف والنون بالالف والهمزة في باب (حَمَاء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضعين، زيادتان زِيدَتَا معاً، والأولى منهما أَلَفٌ، وقبلها ثلاثة أحرف، ولاتلحقها التاء، وبناء المؤنث مخالفٌ لبناء المذكر.

فلَمَّا قَوِيَ الشَّبه بين (فَعْلَانٌ، فَعَلَى) وبين (فَعَلَى، أَفْعَلٌ) هذه القوّة جرى مجراه في الامتناع مطلقاً.

(١) هو أبو عبد الله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرٌ تعليل سيبويه^(١). وربما أُطلق على (فَعْلَان) أنها بدل من (فَعْلَاء) أعنى بدلَ النون من الهمزة، وقد فعلَ ذلك في «باب البدل»^(٢).

فإن قلت : جَعَلَهُ الوصفَ يَمْنَعُ مطلقاً مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لا يَصِحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يذهب بالوصفية، لأن الوصفية والعلمية متنافيان لا يجتمعان، وإطلاقه يقتضى أن الوصفية مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لا يَصِحُّ.

وهذا الإشكالُ واردٌ في سائر المواضع / التى يَمْنَعُ فيها الوصفُ ^{٢٥٩}_٣ مع غيره مطلقاً، وهو الوزْنُ والعَدْلُ الآتى ذكرُهما إثرَ هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ» فهذا المساقُ يقتضى أنه إنما تكلَّم على كَوْنِهِ وصِفًا فيه الألف والنون، وما فيه الألف والنون من الأوصاف إنما يَتَصَوَّرُ في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ مطلقاً، أى لا يَخْتَصُ ذلك بِكَوْنِهِ غَيْرُ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثُمَّ نَكَّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لأنه إذا نَكَّرَ يُرَاجَعُ به الأصلُ حَكْمًا، فَيُلْحَظُ فيه معنى الوصفية، فكانه على أصله من التنكير.

وهذا رأى سيبويه^(٣)، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرِفَهُ بعدَ التَّنْكِيرِ، كما يقول ذلك في (أَحْمَر) إذا سُمِّيَ به ثُمَّ نَكَّرَ.

(١) الكتاب ٢١٦/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٤٠/٤.

(٣) الكتاب ١٩٨/٣.

فإن قلت : فقد تقدم أنه يذكر في هذا القسم ما ينصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذي قرر هنا مخالف لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيره خاصة .

فالجواب : أن محصوله أنه لا ينصرف لا في النكرة ولا في المعرفة .
أما في النكرة : فلما ذكر أنفاً، وكلام الناظم صالح للتفسير به .
وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذي يذكره، بعد ، وهو العِلْمِيَّة والالف والنون، فعلى كل تقدير لا ينصرف أصلاً .
وقد يقال، وهو مختص بهذا النوع : إن الالف والنون منعت وحدها لما تقر من الشبهة بينها وبين همزة التانيث حين قال سيبويه^(١) إن النون بدل من الهمزة.

قال ابن خروف : يعنى بدل العوض، فلما أجروا عليها حكم الهمزة جرت مجراها في المنع وحدها، وتكون العِلْمِيَّة على هذا غير مؤثرة.

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وزائداً فعلاًن في وصفٍ» فجعل الوصفى موضوعاً، والالف والنون مانعاً، ولم يجعل الوصفية مانعاً نصاً، وإلا فكان يقول : « وزائداً فعلاًن مع وصفٍ سلمٍ » إلى آخر وهذا المنزع هو ظاهر كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غير مطرد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أولى، وهو المطرد فيها، كأن المشبه لم يقو عنده أن يكون قائماً مقام المشبه به

وقوله : «ختم» جملة في موضع الحال من ضمير «يرى» وهو ضمير «الوصف» وجاء الماضي حالاً خالياً من (قد) إذ هو جائز عنده كقوله : {أَوْ جَاؤَكُمْ حِصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ^(٢)} الآية. و«بتاء تانيث» متعلق ب«ختم».

(١) الكتاب ٢٤٠/٤.

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠.

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا
مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَّاءٍ شَهْلًا
وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ
كَأَرْبَعٍ وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ
فَالْأَدْنَى الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ
فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ
وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى
مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلِزُ الْمَنْعَا

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يكون فيها الوصفُ ممنوعاً من الصَّرْفِ مطلقاً، وذلك / مع وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَى الْفِعْلِ، فإذا كان نكرة امتنع صَرْفُهُ لِلْعَلَّتَيْنِ نحو : أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَسْوَدُ، وما أشبه ذلك.

٣٦٠
٣

وَقَيْدُ مَنْعِ الصَّرْفِ مطلقاً في هذا النوع بَقِيَّتَيْنِ :
أحدهما : أن تكون الوصفيةً أَصْلِيَّةً لَاعَارِضَةٍ، بمعنى أن أصلَ الْوَضْعِ في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يَضُرُّهُ بعد ذلك أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ الْأَسْمَاءِ في بعض المواضع، كما سَيَذْكُرُهُ.
فقولك : (هذا ثوبٌ أَحْمَرُ وَأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفاً، فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ مطلقاً، في النكرة، والمعرفة إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَإِذَا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهُذَلِيِّ : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً، كلُّ واحدٍ منهم اسمُهُ «أَحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أَحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أَحْمَدُ؟ فقال :
عشرون أَحْمَدًا، فأنجری «أَحْمَدًا» ولم يُجَرِّ «أَحْمَرَ» وهذا موافق لما يُعطيه النظم.
فلو كانت الوصفية عارضة لم تُعْتَبَر، كما سنبينه.

والشروط الثاني : أن يكون تانيثه بالتاء ممتنعاً، وذلك قوله : «مَمْنُوع
تَانِيْثٍ بِتَاءٍ» وإنما يُؤَنَّثُ بِبِنْيَةٍ أُخْرَى إِنْ كَانَ لَهُ مُؤَنَّثٌ، وذلك أن (أَفْعَلْ) إذا كان
وصفاً على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أَفْعَلَةٌ) نحو : أَرْمَلٌ، وَأَرْمَلَةٌ، فهذا الضَرْبُ لَا يُحْكَمُ لَهُ
بمطلق الانصراف، فإنه الذي تَحَرَّزَ مِنْهُ، وإنما يُذَكَّرُ بعد هذا، حتى تَدْخُلَهُ
العلمية، فإنه مِمَّا يَنْصَرَفُ فِي النكرة، وَيَمْتَنَعُ صَرْفُهُ فِي المعرفة.

والثاني : (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) مُقَدَّرًا بِ(مِنْ) فهذا يَدْخُلُ لَهُ تحت إطلاقه هنا،
لأنه قد اجتمع فيه أَنَّهُ وَصْفٌ أَصْلِيٌّ، وَأَنْ التَّاءَ لَا تَدْخُلُ فِي مُؤَنَّثِهِ، فلا يَنْصَرَفُ
فِي معرفة ولا نكرة لا قبل التَّسْمِيَةِ ولا بعدها.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فَلِشَبِّهِ الْأَصْلِ عند سيبويه^(١):

يوافق الْأَخْفَشُ هنا سيبويه، لكن على معنى آخر، وهو أن هذا عنده من
باب الحكاية، فاتفقاهما من وجهين مختلفين.

والثالث : (أَفْعَلُ، فَعْلَاءٌ) نحو : أَحْمَرُ، وَأَبْيَضُ، وقد تقدم.

ويندرج تحت هذا الاطلاق^(٢) نحو : رجل أَدْرٌ، وَآلِي ، أَيْ عَظِيمُ الْأَلْيَتَيْنِ،
وَأَكْمَرُ، لِلْعَظِيمِ الْكَمَرَةِ، وما أشبه ذلك مِمَّا لَيْسَ لَهُ (فَعْلَاءٌ) وَلَا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير
(لَحْيَان) فِي بَابِ (فَعْلَان)

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) فِي (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبت.

وجهُ المنع في هذه مطلقاً أن الوزن المختصُّ بالفعل، والوصفُ
الأصليُّ موجودان فيه في حال التنكير أولاً.

وأما حالة التعريف فللعلمية التي خلّفت الوصفية، فإذا نُكِرَ بعد
التعريف صار يُشبه أصله قبل التسمية، فمُنِعَ الصرفُ، وهو مذهب
سيبويه^(١).

وأما أبو الحسن^(٢) فصَرَفَه في التنكير بعد التسمية، وقال : إنما
المانع له في التنكير الوصفيةُ ، وقد زالت بالتسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا
الوزن وحده، وهو لا يَمْنَعُ وحده.

وكلام العرب على ما قال سيبويه، وقد تقدّم ما حكى أبو زيد عن
الهُذلي^(٣). وقد نُقِلَ عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن $\frac{٣٦١}{٣}$
(أفعل) صفةٌ لا يَنْصَرِفُ في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن يَنْصَرِفَ
في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السَّماع وذكر أن القياس هو
الصَرْفُ، وهو ظاهر.

وقد رَجَّحَ الفارسي في « التذكرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على
تَرْكِ صرف (أدْهَمَ، وأَبْطَحَ) ونحوهما، مما استعمل استعمالَ الأسماء
من هذه الصفات.

وبيانُ ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أَحْمَرٍ) ونحوه أكثرُ من أن
يستعملوها استعمالَ الأسماء، وقد سَلَبُوا عنها معنى الصفات. وهذا
المعنى موجود في قولهم : (أدْهَمَ) وبابه، وقد امتنعوا من صَرْفِهِ، فكَذلك
ينبغي أن يكون (أَحْمَرٍ) وبابه إذا سُمِّيَ به، ثم نُكِرَ.

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤكّر العلتان عند لحاق التاء من قبل أنها قد أُخرجت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لا تلحقه هاء التانيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتَبُ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له] ^(١) مؤنث أصلا.

ومثّل ما مُنِعَ التاء بـ (أشْهَل) وهو من قسم (أَفْعَل، فَعْلَاء)

ثم لما قَيّد الوصف بالأصليّ احتاج إلى بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال :
«وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وضعه،
لامُعْتَبَر بها، فلا تُؤكّر منعاً، كما أثّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررتُ بنِسْوَةٍ أربع، ورأيت نِسْوَةً أربعاً، وهو الذي مثّل به، فلا تَمَنَعُه الصرف، لأن (أربعاً) أصله الاسمية، وأن يدل على مجرد ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنِسْوَةٍ أربع، إنما اعتُبر معنى غير المعنى الأصلي، وهو تأويله بِمُتَعَدِّدَات ونحوه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصلي.

وكذلك أيضاً، لامُعْتَبَر بالعارض في الاسمية؛ بل يُعتبر الأصل من الْوَصْفِيَّة، وهو قوله : «عَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ»] ^(٢) مُسَلَّط عليه «الْغَيْنُ» أَيْ وَالْغَيْنُ «أيضا «عارض» الاسمية».

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

فإذا من الأسماء ما أصل وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَضَ فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنى الوصفية، فتَمَنَعَه الصَّرْفُ؛ إذ كانت الاسمية عارضة لا يُعْتَدَ بها.

وارتُكِبَ هنا قطع همزة الوصل في «الإسمية» إذ لم يَسْتَقِمْ له تحريك اللام وسقوط همزة «اسم» لما يُلْقَى فيه من «الكف»^(١) في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكف لا يقع في (وَتَدِ)^(٢) فاضْطُرَّ إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر^(٣):

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بِنْتُ وَأَفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

ثم بيّن بالمثال مراده بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَمُ» مراداً به (الْقَيْدُ) انصرافه مُنْعٍ، لكونه وُضِعَ في الأصل لأن يكون وصفاً من (الدُّهْمَةُ) وهى السَّوَادُ، كقولاك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدْهَمُ، وبعبير أدْهَمُ، وناقَةٌ دَهْمَاءُ، كأحْمَرٍ وَحُمْرَاءَ. ثم استعمل للْقَيْدِ لدُهْمَتِهِ، وتُنَوِّسِي ذلك المعنى فيه، فصار يُطْلَقُ لِبَاعْتِبَارِ الوصف، ولكن بَقِيَ فَيَ عَدَمِ

(١) الكف - في العروض - إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعيلن) و (فاعلاتن) و (مستفعلن).

(٢) الود - في العروض - ما كان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضربان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوها ساكن، وهو الود المقرون، نحو (فَعُو، عِلْنُ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الود المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نواذر أبي زيد ٢٠٤ (٥٠٥) وابن يعيش ١٩/١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٣٧/٢، واللسان (نث، قم) وهو لقيس بن الخطيم (ديوانه ١٠٥)

والث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتبه أحق من نشره. قمين حَرَبِي، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرٍ وخليق وجدير.

الصَّرْفُ على أصله، فتقول : / جُعِلَ على رِجْلِهِ أَذْهَمُ، ورَأَيْتُ على رِجْلِهِ أَذْهَمَ، كما تقول : رأيتُ على رِجْلِهِ قَيْدًا ولا تختلف العرب في منع صَرْف هذا النوع.

ومنه (الأسودُ) للعظيم من الحَيَات وفيه سَوَادٌ، أصله الصفة. ثم استعمل اسما.

(والأَرْقَمُ) الحَيَّة، للحَيَّة التي فيها سوادٌ وبياض، واستعمل اسما كذلك.

فالدليل على أنها استعملت اسماً، قولهم : الأَدَاهِمُ، والأسَاوِدُ، والأَرَاقِمُ، فجمعوها على (أَفَاعِل) لأن مثل هذا الجمع يختص بالأسماء لا بالصفات، إنما الصفات على (فُعُل) كحُمْرٍ، صَفَرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأَبَارِقِ، والأَجَارِعِ، والأَبَاطِحِ. والأَبْطَحُ : المكانُ المُنْبَطِح. والأَجْرَعُ : المكانُ المُسْتَوِى من الرَّمْلِ والأَبْرَقُ : ما فيه لونٌ مختلف، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَيَسُّ أَبْرَقُ.

وهذه المسألة والتي قبلها مما يُقَوَّى مذهبُ سيبويه في اعتبار الأصل في نحو (أَحْمَر) إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ.

ثم ذَكَرَ ما استعمل صفة في بعض اللغات، واسماً في بعضها، فقال : «وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ وهى : (الأَجْدَلُ) وهو الصُّفْرُ، و(الأَخْيَلُ) وهو طَائِرٌ أَخْضَرُ على جناحه لُمْعَةٌ تخالف لَوْنَه ، يُقَالُ : هو الشَّقْرَاقُ ، و (أَفْعَى) للحية المعروفة - كُلُّهَا مَصْرُوفَةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها أسماءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مَصْرُوفَةٌ عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أَجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شَدِيد، وكذلك (أَخِيل) من الخِيلان لِوَنه، ولذلك يقال : رجلٌ أَخِيلٌ، أى كثير الخِيلان.

ومِمَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(١):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأَسْوَدِ وَشِيَمَتِي

فَمَّا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا

وكذلك (أَفْعَى) لأنها من معنى (فَوْعَة السَّم) أى شِدَّتِه.

قاله ابن جَنِّي، كأنه على تقدير القلب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر^(٢).

قال سيبويه^(٣): كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر. وإنما أتى الناظم بهذا لِيُبَيِّنَ^(٤) أن ما كان فيه وجهان أصليَّان، والاسمية والوصفية - ففيه وجهان في مَنع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَنِكَ الوجهين؛ إذ ليس أحدهما أصلاً للآخر. ألا تَرى أنك لاتقول : لكل شديد : أَجْدَلٌ، ولا لكل من اشتد سُمُهُ : أَفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودٌ، ولكل مافيه الدُّهْمَةُ أدْهَمٌ.

-
- (١) العيني ٢٤٨/٤، والتصريح ٢٦٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٣، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨ والشيمة : الطبيعة. والأخيل : مشنوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم الأخيل» لأنه يقع على دَبَرِ البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشامون به لذلك.
- (٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر : الخصائص ١٣٣/٢.
- (٣) الكتاب ٢٠١/٣.
- (٤) في (ت) : «بهذين البيتين» وهو تحريف.

فالذى قد استعمل (أجْذَلًا) ونحوه اسماً لم ينقله من الوصفية إلى الاسمية، ومن اعتقد وصفيته فإنما اعتبر معنى الاشتقاق مجرداً، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحد من الاستعمالين ممتاز من الآخر، فلم يكن ليُردُّ أحدهما في الصرْف أو عدمه إلى الآخر، لاستحقاق كل واحد منهما الأصالة، ولا يضرُّ في هذا كون أحد الوجهين أكثر من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى

قد يُمنع / صرْفهن قليلاً، ودلَّ على القِلَّةِ إتيانه بـ«قَدْ» ولم يُبين كونهما لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ما ذكره من قِلَّةِ الانصراف وقلة منعه. ومنعٌ عدلٌ مع وصفٍ مُعْتَبَرٍ

في لَفْظٍ مَثْنَى وثلاثَ وأخْرَ
ووزنُ مَثْنَى وثلاثَ كَهَمَا

مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعاً من الصرْف مطلقاً، وذلك مع العدل.

والعدل : هو أن تريد لفظاً، فتثقل عنه إلى غيره مما يُعطى معناه، لضربٍ من التخفيف أو المبالغة.

وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدولٌ عن لفظ : اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مراداً به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى، فمعناه : جاء القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مُرتَبَيْنِ في المجىء هذا الترتيب. فعُدل هذا عن ذلك، أو تقول : عدل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزيدانِ خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسِموا هذا التقسيم.

وكذلك (ثَلَاثٌ) معدولٌ عن (ثَلَاثَةٌ) المراد به التفصيلُ على ما ذكر، وهكذا سائرُها.

فإذا اجتمع الوَصْفُ والعَدْلُ امتنع صرفُ الاسمِ مطلقاً، في النكرة والمعرفة، وهو قوله : «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ» فأطلق القولَ في منع الصَّرْفِ، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لشَبَهِ الأصلِ مع العَدْلِ.

وهذا يجيء على رأى سيبويه^(١)، وَمَنْ لا يُراعى الأصلَ يصرفُه هنا. والذي جَرى عليه في هذا النظم هو مذهبُ سيبويه، أى منع هذين الأمرين مُعْتَبَرٍ مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَبٌ فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة. أما (مَثْنَى، وثَلَاثٌ) فنحو : رأيت رجلاً مَثْنَى، ورأيت رجلاً ثَلَاثَ، وكذلك (رُبَاعٌ) ومنه الآية الكريمة : {جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ}^(٢).

والمعنى : أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو^(٣). وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بنِ جُوَيْهَةَ^(٤):

(١) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٢) سورة فاطر / آية : ١.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣، والمقتضب ٢٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١، ٥٧/٨، والعيني ٣٥٠/٤، والمغني ٦٥٤، وديوان الهذليين ٢٣٧/٨

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقبله :

ولو أنه إذ كان ماحُماً واقعا بجانب من يُخْفَى ومن يَتَوَدَّدُ

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع» .

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادِرِ أَنْيَسُهُ

سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَتْنِي وَمَوْحَدٌ

أَيُّ اثْنَانِ اثْنَانِ ، وَوَاحِدٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ مَعْنَى عَدْلِهِمَا .

وَأَمَّا (أَخَرُ) فَنَحْوُ : جَاعَنِي الزَّيْدُونَ وَرَجَالُ أُخَرُ ، وَرَأَيْتُ رَجَالاً أُخَرَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ أُخَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} (١) .

وَوَجْهَ عَدْلِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَرَأَى سَيِّبُوهُ (٢) وَطَائِفَةٌ أَنْ (أَخَرَ) مِنْ بَابِ (الْكُبْرَى وَالْكَبَرِ) وَ(الصُّغْرَى وَالصُّغَرِ) حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ إِذْ كَانَ (الصُّغَرُ ، وَالْكَبَرُ) كَذَلِكَ ، فَلَا تَقُولُ : هَؤُلَاءِ نَسْوَةٌ صُّغَرُ ، وَلَا كَبَرُ ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ .

فَلَمَّا عُدِلَ (أَخَرُ) عَنْ هَذَا الْأَصْلِ مَنَعُوا صَرْفَهُ .

وَقِيلَ : إِنْ (أَخَرَ) مَعْدُولٌ عَنْ (أَخَرَ) هَذَا اللَّفْظِ ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ / $\frac{364}{3}$ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أُخَرَ مِنْ هَؤُلَاءِ ، كَمَا تَقُولُ : أَفْضَلَ مِنْ هَؤُلَاءِ ، فَكَانَتْهُمْ عَدَلُوا عَنْ لَفْظِ (أَخَرَ) إِلَى لَفْظِ (أَخَرَ) وَرَجَّحَ الْأَسْتَاذُ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ .

وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْفَارْسِيِّ : أَنْ (مَتْنِي وَثَلَاثَ) وَنَحْوَهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ انْصَرَفَ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً ؛ إِذْ لَيْسَ مَعْدُولًا فِي (٤) حَالِ التَّسْمِيَةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعْدَلْ إِلَّا عَنْ اسْمِ الْعَدَدِ . وَذَلِكَ الْمَعْنَى قَدْ ذَهَبَ بِالتَّسْمِيَةِ ، وَلَا يُشَبِّهُ حَالَهُ حِينَ كَانَ مَعْدُولًا ، لِأَنَّهُ الْآنَ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / آيَةٌ : ١٨٤ .

(٢) الْكِتَابُ ٣/ ٢٢٤ .

(٣) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْفَخَّارِ ، وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٤) فِي جَمِيعِ النُّسخِ «مَعْدُولٌ» بِالرَّفْعِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ ، فَهُوَ تَحْرِيفٌ وَسَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ

معرفةً، وكان في حين عدله نكرة ، فإذا نُكِرَ أشبه أصله، فامتنع صرفه. وإطلاق الناظم مخالفٌ لهذا. وقد ردَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رجع عنه. ومذهبه في «الإيضاح»^(١) مذهبُ الجمهور، وهو نصُّه في «التَّذَكُّرَةِ» إذ قال حين نقل كلام أبي العباس في (مثنى، وثلاث، ورباع) : إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك، فالقياسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصف يزول، فيخلفه التعريفُ الذي للعَلَم، والعدل قائمٌ في الحالين جميعاً، ثم جعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهبَ الفارسي، ومُرْتَضَاهُ عند غيره غيرُ مُرْتَضَى، لأن شَبَهَ الأصل من العدل حاصلٌ، والعَلَمِيَّةُ مُحَقَّقَةٌ، فسببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصرْفِ.

وأيضاً، هو مذهبٌ لانظيرَ له؛ إذ لا يوجد ما يَنْصَرَفُ في المعرفة، ولا يَنْصَرَفُ في النكرة، وإنما المعروفُ العكس.

وقول الناظم : «لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخَرَ» أى في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة، وإنما عَيَّنَ أَنْفُسَ الألفاظ، وهى في الحقيقة غيرُ مرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخَرَ» وذلك أنه لفظٌ لا يُقَاسُ عليه غيره في عدله المختصُّ به، فهو موقوفٌ على السماع، لكن ذكره لشُهْرَةِ استعمالِهِ وكثَرَةِ تَدَاوُلِهِ، فلذلك احتاج إلى أن يَسْتَدْرِكَ بعد ذلك حُكْمَ الكَلِمَةِ لِمَثْنَى وَثَلَاثَ، فقال : «وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا» إلى آخره، فبقي (أُخَرَ) على ما فُسِّرَ فيه، من الاقتصار على لَفْظِهِ، وماعده أخبر أن وزنه مثله، من واحدٍ لأربعٍ .

(١) انظر : ص ٢٩٤ .

ومعنى ذلك أن ما وافق (مثنى، وثلاث) في وزنهما من واحد إلى [أربعة]^(١) فهو مثلهما، يريد : في الحكم بالعدل والوصف وترتب منع الصرّف مطلقا في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدار هو المقيس منها، وما عدا ذلك فسماع لا يتعدى به محلّه، فر(فُعَالٌ، ومَفْعَلٌ) من (واحد) ممنوع الصرّف، للوصف والعدل، وهما وزن (مثنى، وثلاث) الذى ذكر، فتقول : [جاعني ناسٌ أُحَادٌ]^(٢) وجاعني ناسٌ مَوْحَدٌ وقال الآخر، أنشده الفارسي وغيره^(٣):

أَحْمُ اللّٰهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ
أُحَادٍ أُحَادٍ فِي شَهْرِ حَلَالٍ
وقال الآخر^(٤):

* سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ *

وقد تقدّم.

وكذلك (مثنى، وثناء) نحو : جاعني الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وثنَاءُ ثَنَاءً ، وكذلك (مَثَلٌ ، وثَلَاثٌ) و (مَرَبَعٌ ، ورُبَاعٌ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثَلَتْ وَثَلَاثٌ ، ومررتُ بقومٍ / مَرَبَعٌ ، ورُبَاعٌ ، وإنما قال : « مِنْ وَاحِدٍ »

٣٦٥
٣

(١) الكلمة التي بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/٨، واللسان (منى) والمخصص ١٧/١٢٤، وروايته فيها :

مَنْتُ لَكَ أَنْ تَلَاقِيَنِي الْمَنَايَا

ومعناه : قَدَرْتُ لَكَ الْأَقْدَارَ، يقال : مَنَى اللَّهُ لَهُ الْمَوْتَ، يَمْنَى، أَيْ قَدَّرَ.

وَالْمَنَى : الْقَدْرُ. وَأَحْمُ اللَّهُ كَذَا، وَحَمَهُ : قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لساعدة بن جؤية، وصدره :

وَلَكُنَّمَا أَهْلَى بَوَادٍ أَيْنَسُهُ

فَذَكَّرَ «لأربع» فأنث ضرورة؛ إذ كان الأولى أن يقول: من واحدٍ لأربعة، وهذا سماع.

واقْتَصَارُهُ على العَدَلِ من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسه في «التسهيل»^(١) إلى خمسة، وزاد: إلى عشرة، فيقال: عنده زائدٌ على ما ذُكِّرَ: مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعَشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارَ) أنشده الجوهري وغيره^(٢)):

وَلَمْ يَسْتَرِيئُوكَ حَتَّى رَمَيْتُ
سِتَ فُوقَ الرِّجَالِ خِصَاءَ عُشَارَا

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التسعة، فأجازوا: سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومِثْمَنَ، وتُسَاعَ ومِتْسَعَ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تركه قياسَ ماقاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذي سُمِعَ من ذلك أَحَادٌ ومَوْحَدٌ، وثُنَاءٌ ومِثْنَى، وثَلَاثٌ.

وحكى الجوهري: مَثَلَتْ، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وعُشَارَ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكننا نعلم أنه إنما أراد القياس، فهو مُقَصِّرٌ فيه.

والجواب: أن السماع الذي بَلَغَ مَبْلَغَ القياس إنما هو ما ذكره الناظم هنا، ولذلك حكى الجوهري عن أبي عُبَيْد أنه لم يُسْمَعْ (عُشَارُ) إلا في قول الكميت المتقدم^(٣)، وذكر أنه لم يُسْمَعْ إلا: أَحَادٌ، وثُنَاءٌ، وثَلَاثٌ، ورُبَاعٌ، فبقي (خُمَاسٌ) ولم يذكر سيبويه أيضاً نيفاً على (رُبَاعٍ)^(٤).

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢): «وعلى موازن (أفعال ومفعَل) من عشرة وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً، وفاقاً للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واستراته: استبطاه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣.

فما فعله حسن، ولذلك [قال]:^(١) «فَلْيُعْلَمَا» أى فَلْيُعْلَمَ أَنْ ما عدا هذه لا يُقاس، ولا يَبْلُغُ ما سُمِعَ منه مبلغُ القياس، فبقي مذهبُ الكوفيين وغيرهم ممن عَدَّى القياس إلى غير ما ذُكر.

وذكر هنا من أنواع المَعْدُولِ ثلاثةٌ ، وترك سائر الأنواع لمواضعها، لأن المقصود هنا ذكر ما يَمْتَنَعُ فقط^(٢):

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا
أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا
وَذَا اغْتِيلَ مِنْهُ كَالْجَوَارِي
رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي
وَلِسَرَاوِيلَ بِهِذَا الْجَمْعِ
شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
بِهِ فَالْانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التي تمنع من الصِّرف مطلقا، وهو الجمع المتناهي، يعنى أن ما كان من الجموع يُشَبَّه مَفَاعِلَ (أَوْ مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوع الصِّرف.

ولا يريد بمُشَبِّهِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) ما كان أوله ميمٌ زائدة، ولا ما كان ثانية أصليا ولا غير ذلك، وإنما يريد ما كان على هذا الشكل من الجموع مطلقا،

(١) ما بين العاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «ما يمتنع مطلقا» وما أثبتته من (ت) هو الصواب.

فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ (فَوَاعِلٌ، وَفَعَائِلٌ وَفَعَالِلٌ، وَفَيَاعِلٌ^(١)) وكذلك إِذَا دَخَلَتْهَا الْيَاءُ قَبْلَ الْآخِرِ، وَمَا كَانَ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ (مَسَاجِدُ) وَ(قَنَادِيلُ) جَمْعُ : قَنَدِيلٍ، وَ(ضَوَارِبُ، وَرَسَائِلُ، وَجَعَاغِرُ، وَصَيَارِفُ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ سِوَاهُ.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبَرَةٌ فِي مَنْعِ الْجَمْعِ، $\frac{366}{3}$ وضابطه : كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ ثَابِتَةٌ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا يَاءٌ، عَارٍ مِنَ التَّائِيثِ أَوْ يَاءِ النِّسْبِ .

وقد اشتمل هذا التعريف على قيود مقصودة : أحدها : أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ، تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ (أَفْعَلَةٍ، وَفُعُولٍ، وَأَفْعَالٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ جَمُوعًا لَا تُشَبِّهُ الْأَحَادَ الْمَشْهُورَةَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لَا تُعْتَبَرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ، فَـ(أَفْعَلَةٍ) لَا يَقَعُ مَفْرَدًا، وَكَذَلِكَ (إِفْعَلٌ) إِلَّا نَادِرًا نَحْوُ : إَصْبَغَ وَ(فُعُولٍ) لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا نَادِرًا، مِثْلَ مَا حَكَى سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : «سُدُوسٌ» لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ^(٢)، وَكَذَلِكَ (أَفْعَالٍ) هُوَ بِنَاءٌ لَاحِظٌ فِيهِ لِلْمَفْرَدِ، إِلَّا مَا حَكَى سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ الْأَنْعَامُ^(٣) أَوْ مَا قُلَّ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ وَمَا أَشْبَهَهَا تَخْتَصُّ بِالْجَمْعِ كـ(مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ) وَهِيَ مُنْصَرَفَةٌ مَعَ ذَلِكَ - لَمْ تُعْتَبَرْ مَانِعًا، لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْوِزْنِ وَفِي الْحُكْمِ .

(١) كَتَبَ هَذَا الْوِزْنَ فِي جَمِيعِ النِّسَخِ (فَعَا) فَقَطْ. وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الَّذِي يُوَافِقُ الْجُمُوعَ الَّتِي مِثْلُ بِهَا فِيمَا يَلِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) الْكِتَابُ ٢٧٤/٤.

(٣) الْكِتَابُ ٢٣٠/٣.

أما في الحُكْم : فإنها تَجْرى في التفسير مَجْرى الواحد فتقول : أَقْوَالُ
وَأَقَاوِيلُ، وَأَنْعَامُ وَأَنْعَائِمُ، وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ.

وأما في الوزن : فَإِنْ (فَعُولًا) يُشَبِّه (فَعُولًا) و(أَفْعَالًا) يُشَبِّه (أَفْعَالًا) إِلَى
مَا جَاءَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ فِيهَا، بِخِلَافِ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ) فَإِنَّهَا لَا تَجْمَعُ أَصْلًا
جَمْعَ تَكْسِيرٍ؛ بَلْ هِيَ غَايَةُ مُنْتَهَى الْجَمْعِ.

ولذلك يقول ابن الحاجب^(١) : إِنْ سَبَبَ مَنَعَهُ الصَّرْفَ كَوْنُهُ صَيغَةً مُنْتَهَى
الْجَمْعِ.

وهو يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويَه^(٢)، فَهَذَا قَيْدُ أَفَادَةِ التَّمْثِيلِ.

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ الثَّلَاثَةُ ثَابِتَةً لَا مَحْذُوفَةٌ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً
لَجَازَ تَنْوِينُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (ذَلَالِ، وَزَلَالِ، وَجَنَادِلِ) : ذَلَّلُ، وَهِيَ أَسَافِلُ
الْقَمِيصِ، وَزَلَزَلُ، وَجَنَدَلُ. وَهَذَا - عَلَى فَرَضِ أَنَّهَا جَمْعٌ حَقِيقَةٌ - تَنْصَرِفُ، لِأَنَّ
بِنَاءَ (مَفَاعِلٍ) قَدْ ذَهَبَ لَفْظًا، فَأَتَى بِالتَّنْوِينِ، وَجُعِلَ كَأَنَّهُ عَوِضٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ.

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةُ أَوْسَطُهَا يَاءٌ، تَحَرُّزٌ مِنْ جَمْعِ
التَّكْسِيرِ الَّذِي بَعْدَ الْأَلْفِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، نَحْوُ : كِبَاشُ، وَدِيَارُ، وَكَذَلِكَ
جَمْعُ السَّلَامَةِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ : عَلَامَاتُ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَلْفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، أَوْسَطُهَا
أَلْفٌ، فَلَيْسَ بِمَقْصُودِ الذِّكْرِ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَصْرُوفٌ.

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ الْمَثَالُ يَخْرُجُ نَحْوُ : دَوَابُّ، وَشَوَابُّ، مِمَّا هُوَ مُدْغَمُ الْحَرْفَيْنِ،
لِأَنَّ (مَفَاعِلٍ) غَيْرُ مُشْعَرٍ بِهِ .

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣.

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : نَوَابٌ (مَفَاعِلُ) ولا بُدُّ، لكن عَرَضَ فيه الإدغامُ لاجتماع المثنيين، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجا لو أتى بمثال (فَعَالِلِ) مما يُمكن إدغامه ولم يُدغم، فهناك يكون للمعتز مَقَالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِلِ) ما كان مُلْحَقًا بالتضعيف نحو : (مَهَادِدٍ) في جمع (مَهْدَدٍ)^(١) و(قَرَادِدٍ)^(٢) في جمع (قَرْدَدٍ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يَأْتِ إلا بـ(مَفَاعِلِ) فليس فيه ما يَرُدُّ نحو (نَوَابٍ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عارياً من هاء التانيث، فإنه إن صَحِبَ الهاء صار إلى شبه المفردات نحو : حَزَابِيَّةٍ، وَعَبَاقِيَّةٍ^(٣)، وشبه ذلك، فنقول : / $\frac{367}{3}$ قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ^(٤)، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عارياً من ياءِ النسب، فإن صَحِبَهَا أشَبَهُ المفرداتِ فَصُرِفَ، نحو : مَدَانِيٌّ وَمَسَاجِدِيٌّ، وما أشبه ذلك، للحاقه بباب (تَمِيمِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ) كما لحق الأول أيضا بباب (تَمَرَةٌ، وَنَمْرَةٌ) ولا يدخل في هذا الشرط نحو : كَرَّاسِيٌّ، وَبَخَاتِيٌّ، فإن الياعين ليستا للنسب إلا في المفرد، ولم تلحقا^(٥) الجمع، فلا بُدُّ هنا من منع

(١) مَهْدَدٌ : اسم امرأة.

(٢) الْقَرْدَدُ : ما ارتفع من الأرض وظل.

(٣) الْحَزَابِيَّةُ من الرجال والحمير والإبل : الفليط القصير. والْعَبَاقِيَّةُ : الداهية ذو الشر والنكر، واللس الخارب الذي لا يحجم عن شيء.

(٤) الْجَحَاجِحَةُ : جمع جَحَّاجٍ، وهو السيد السمع الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقَلٍ، وهو من صناعته الصَيْقَلُ، أي جلاء السيف والمرأة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَانِيٍّ) فَإِنَّ الْيَاعِينَ لِحَقَّتَانِ الْجَمْعَ لِلنَّسَبِ، وَهَذَا فِي الْجَمْعِ، وَهَذَا الَّذِي قِيْدَهُ فِي قَوْلِهِ : « وَكَأَنَّ لَجَمْعٍ مُّشَبِّهِ كَذَا » فَأَمَّا (مَفَاعِلٌ) إِذَا وَقَعَ لِلْمُفْرَدِ، فَمَقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ مُصْرُوفٌ إِلَّا (سَرَاوِيلَ) وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ لِأَنَّ مُوَازِنَ (مَفَاعِلَ) أَوْ (مَفَاعِيلَ) عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

أحدها : أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوِزْنُ عَارِضًا فِيهِ لِأَجْلِ الْإِعْلَالِ لَا أَصْلِيًّا وَذَلِكَ نَحْوُ : التَّرَامِي ، وَالتَّدَاعِي ، فَإِنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ مُوَازِنِ (لَمَفَاعِلَ) بِلَا شَكٍّ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَصْلِيًّا فِيهِ، وَأَصْلُهُ (التَّفَاعُلُ) نَحْوُ : التَّقَابُلُ، وَالتَّضَارُّبُ، إِلَّا أَنَّ الضَّمَّةَ قَلْبَتْ كَسْرَةً لِأَجْلِ [الْيَاءِ] فَعَلَى هَذَا تَصْرُفُهُ وَلَا بُدَّ، فَتَقُولُ : مَا كَرِهْتَ تَرَامِيًّا، وَلَا أَحْبَبْتَ تَدَاعِيًّا.

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَارِضًا فِيهِ لِأَجْلِ ^(١) لِحَاقِ يَاءِ النَّسَبِ، كَقَوْلِكَ فِي (صَبَاحٍ، وَقَدَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وَقَدَالِيٌّ، فَإِنَّ هَذَا يَوَازِنُ (مَفَاعِيلَ) لَفْظًا، لَكِنَّهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْيَاعِينَ لِلنَّسَبِ، فَهُمَا كَالْكَلِمَةِ الْآخَرَى، لَيْسَتْ الْكَلِمَةُ مَبْنِيَّةً عَلَيْهِمَا كَهَاءِ التَّائِيثِ، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ الصَّرْفِ أَيْضًا.

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ الثَّالِثَةُ فِيهِ عَوَضًا مِنْ إِحْدَى يَاعَى النَّسَبِ نَحْوُ : يَمَانٍ، وَشَامٍ، فَإِنَّ وَزْنَهُ فِي اللَّفْظِ مُوَافِقٌ لِمَفَاعِلَ) إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ : يَمَنِيٌّ، وَشَامِيٌّ، فَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْوِزْنِ وَحُكْمِهِ، فَتَقُولُ : هَذَا يَمَانٍ، أَوْ رَجُلٌ شَامٍ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا شَامِيًّا أَوْ رَجُلًا يَمَانِيًّا.

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س ، ت) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهةً بالمعوّض من إحدى الياعين، وليست بها، وذلك : ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَشَنَاحٍ^(١)، ونحوه، فاللفظُ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير : ثُمْنِيٌّ، وَرَبْعِيٌّ، وَشَيْخِيٌّ، فكانُ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُلْ بحذف الألف والإتيان بالياعين، فهذا مَصْرُوفٌ أيضا .

فتقول : رأيتُ من النَّعَاجِ ثَمَانِيًّا، قال أعشى بكر^(٢) :

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا

وَتَمَانٍ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ورأيتُ رَبَاعِيًّا من الإبل، وَشَنَاحِيًّا من الرجال، وهو الطويل .

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وأما (سَرَاوِيلُ) و(مَسَاجِدُ) مسمّى به، وهما القسمان الباقيان، فممنوعا الصُّرْفِ لشَبَههما بالجمع، على ما سيذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما على (مَفَاعِيل) حقيقةً.

فإذاً الحاصلُ في منع الصُّرْفِ هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكان من حقِّ الناظم أن يختصر^(٣) الكلام فيقول : ما كان على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) حقيقةً، فممنوعُ الصُّرْفِ، ولا يحتاج إلى هذا التطويل، ولا يدخل له شيءٌ مما تقدم .

(١) الرَّبَاع : الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. والرباعية - مثل الثمانية - إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان وغيره. والأنثى : رباعية ، والشَنَاح الفتى من الإبل ، والأنثى : شَنَاحِيَّة. والشناح من الرجال : الطويل.

(٢) الأشموني ٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختص» ولا معنى له هنا. وما أثبتته من عندي. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصُّرف ليس مجرد البنية، وإنما المانع كَوْنُهُما على صِيغَةِ جَمْعٍ تَنْتَهِي إِلَيْهَا الْجُمُوعُ، ولانظيرَ لها في الآحاد، فَتَقْيِدُ السَّبَبُ بِكَوْنِهَا لِلْجَمْعِ، وهو / الذي قَصْدُ النَّاظِمِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

٣٦٨

٣

ثم نَبَّهَ عَلَى مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ تَشْبِيهًا، لا لوجود السَّبَبِ حَقِيقَةً، فَلَوْ اخْتَصَرَ كَمَا قُلْتَ لَفَاتِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ. وَأَيْضًا لَكَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَجْرَدَ الْوِزْنِ هُوَ الْمَانِعُ، وَلَيْسَ بِمُوَافِقٍ لِمَا ذَكَرَ النَّاسُ مِنَ السَّبَبِ، فَكَانَ مَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ صَحِيحًا لَا اعْتِرَاضَ فِيهِ.

و«الكافل» : الضَّامِنُ، كَالْكَفِيلِ : كَفَلْتُ بِالشَّيْءِ كَفَالَةً، تَحَمَّلْتُ بِهِ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ : «بِمَنْعٍ كَافِلًا» أَيْ كُنْ مُتَكَفِّلًا بِمَنْعِ صَرْفِهِ، وَضَامِنًا لَهُ، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَذَلِكَ تَفْعُلُ، وَ«بِمَنْعٍ» يَتَعَلَّقُ بِ«كَافِلًا» أَيْ كُنْ كَافِلًا لَهُ بِالْمَنْعِ.

ثم قال : «وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي»... إِلَى آخِرِهِ. لِمَا كَانَ لِلْمَعْتَلِّ اللَّامُ عِنْدَ النَّازِمِ حُكْمٌ لَيْسَ لِلصَّحِيحِ، شَرَعَ فِي تَبْيِينِهِ.

وَيَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مُوَازِنِ (مَفَاعِلِ) أَوْ (مَفَاعِيلِ) مِنَ الْجُمُوعِ يُشَبِّهُ (الْجَوَارِي) فِي اعْتِلَالِ اللَّامِ، فَإِنَّهُ يَجْرِي فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ مَجْرَى (سَارٍ) يَرِيدُ فِي التَّنْوِينِ، وَحَذَفِ الْآخِرِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ، بَاقٍ عَلَى حَدِّ مَنْعِ الصَّرْفِ.

فَلَا يَرِيدُ أَنَّهُ يُجْرِيهِ مُجْرَاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي كَوْنِهِ مَنْصَرَفًا يُجْرَى بِالْكَسْرَةِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ، وَهِيَ هُنَا مُسْتَنْقَلَةٌ مِثْلُ الْكَسْرَةِ، فَلَا تَظْهَرُ، فَتَقُولُ فِي الرِّفْعِ : هَذِهِ جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ، وَمَرَامٍ، جَمْعُ (مَرْمَى) كَمَا تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ سَارٍ، وَدَاعٍ، وَرَامٍ وَغَازٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَمَرَامِيٌّ، فَحُذِفَتِ الْحَرَكَةُ اسْتِثْقَالًا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، ثُمَّ سَبِقَ التَّنْوِينُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ الْمَحذُوفَةِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَكْثَرِينَ.

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ النَّازِمُ زَعَمَ أَنَّهَا عِنْدَهُ تَجْرَى مَجْرَى (سَارٍ) فَتَنْوِينُهَا إِذَا لِلصَّرْفِ لَا لِلْعِوَضِ، كَمَا كَانَ (سَارٍ) أَصْلُهُ : سَارِيٌّ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْحَرَكَةُ اسْتِثْقَالًا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَبَقِيَ التَّنْوِينُ، كَمَا كَانَ، فَإِنَّمَا يُقَالُ عَلَى طَرِيقَتِهِ : كَانَ الْأَصْلُ : جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَمَرَامِيٌّ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْأَوَّلُ لِلْأَسْمَاءِ كُلِّهَا، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فِي الرَّفْعِ وَالْكَسْرَةِ فِي الْجَرِّ، اسْتِثْقَالًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّقَاءِهَا سَاكِنَةً مَعَ تَنْوِينِ الصَّرْفِ، فَصَارَ : هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ، وَكَذَلِكَ بَاقِي الْبَابِ. فَصَارَ هَاهُنَا (جَوَارٍ) فِي اللَّفْظِ كـ(سَارٍ) وَ(جَارٍ) مِنْ : جَرَى يَجْرَى، وَ(عَارٍ) فزَال عَنْهُ بِنَاءُ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ) فَبَقِيَ عَلَى صَرَفِهِ.

وَأَمَّا فِي النِّصْبِ، فَلَمَّا كَانَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، لَا تُسْتَثْقَلُ عَلَى الْيَاءِ، لَمْ يَكُنْ لِحَذْفِهَا مُوجِبٌ، فَبَقِيَ بِنَاءُ (مَفَاعِلٍ) مُحْفُوظًا فِيهِ. فَلِذَلِكَ قَالُوا : رَأَيْتُ جَوَارِيَّ، وَغَوَاشِيَّ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ فِي (جَوَارٍ) إِذَا صَارَ كـ (سَارٍ) مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ : ذَلْذَلٌ، وَزَلْزَلٌ، وَجَنْدَلٌ، مَصْرُوفًا؛ إِذْ كُنْتَ تَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَى ذَلْذَلٍ، وَإِلَى جَنْدَلٍ، فَتَخَفُضُ بِالْكَسْرِ حِينَ زَالَ مِثَالُ (مَفَاعِلٍ) لَفْظًا^(١).

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُرَادٍ لَهُ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ مَجْرُدُ حَذْفِ الْآخِرِ وَالْإِتْيَانِ بِالتَّنْوِينِ .

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَقِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَقِي

(١) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعْنَى فِي كُلِّ مَا تَقْدَمُ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَنْعِ الصَّرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ
الْمُتَقَدِّمِ.

وَإِذَا / كَانَ قَدْ أَحَالَ عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ، ^{٣٦٩}
لأنه إن ساء التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال
المانع، فلا يَجْرِي له ذلك فيما إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بَقَاضٍ، وَرَأَمٍ، وَغَايِرِ
وِثْمَانٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(١).

أَفْتَرَى أَنْ مَانِعِ الصَّرْفِ زَالٌ هُنَا، كَلَّا بَلْ هُوَ بَاقٍ؛ إِذْ لَيْسَ التَّائِيثُ
وَالْعَلَمِيَّةُ وَالتَّنْوِينُ لَأَبَدٌ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٢)، الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّازِمُ،
وَهُوَ تَنْوِينُ الْعَوَظِ لَاتَّنْوِينِ الصَّرْفِ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَمْشِي عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّعْلِيلِ، إِلَّا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا
حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَجِدَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِي الْيَاءِ مُحَرِّزًا لَهَا،
فَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِبَقَاءِ مُحَرِّزِ الْمَثَالِ الْأَصْلِيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ
أَتَى بِالتَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ عَوَضًا مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ؛ وَإِذَا ذَاكَ يَطْرُدُ لَهُ
تَعْلِيلُهُ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ السُّؤَالُ، وَيَسْتَقِيمُ عَلَى مَقْتَضَى كَلَامِهِ فِيمَا بَعْدُ، عَلَى
مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا كَانَ يَمْشِي لَهُ ذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ (يَرْمِي، وَيَغْزُو) حِينَ
وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ (يَرْمٍ، وَيَغْزٍ)^(٣) إِذْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: زَالٌ بِنَاءُ الْفِعْلِ
وَتَغْيِيرٌ، فَرُوجُوعُ الْأَصْلِ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُطَّرَدٍ، وَلَا مُؤَوَّفٌ بِالْفَرْضِ،
فَالصَّحِيحُ مَا تَقْدَمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ (ت): «وَعَوَّه» وَفِي (س) «وَعَزَّو» وَاثْبَتَ مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٣/٢٢٧.

(٣) الْكِتَابَ ٣/٣١٢، ٣١٦.

وأما ما استدل به من (ذَلَّزَلٍ، وَزَلَّزَلٍ) فليس مثل (جَوَّارٍ) لأن (ذَلَّزَلًا) حَصَلَ التنوينُ العَوَضِيُّ منه في حَرْفِ الإعرابِ، فلم يُمكن أن يَبْقَى على فَتْحِهِ حالة الجَرِّ، بخلاف (جَوَّارٍ) فَإِنَّ التنوينَ فِيهِ مانِعٌ في الظاهر لحركة ما قبل الآخر، وفتحةُ الإعرابِ غير ظاهرة، فأمكن تقديرُها مع وجود التنوين؛ إذ لا فَتْحَ فِيهِ، كما في (جَنَّدَلٍ) ونحوه فافتَرَقَا.

وقوله : «وَذَاعَتِلَالٍ» منصوبٌ بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرُهُ» و«رَفْعًا وَجَرًّا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مِثْلٍ) وهى في موضع الحال من باب «ضَرْبُهُ شَدِيدًا» أى أَجْرُهُ إِجْرَاءٌ مِثْلُ إِجْرَاءِ «سَارٍ» ثم قال : «وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ»... إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بِمَفَاعِيلَ وَمَفَاعِلَ، شَبَهُ اقْتَضَى ذَلِكَ الشَّبَهُ مَنَعَ الصَّرْفَ مطلقاً، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مَفَاعِيلَ) كقراطيس وقناديل، فَحَكَّمُوا فِيهِ الشَّبَهُ فَمَنَعُوهُ الصَّرْفَ، كما منعه في الجمع، لأن ثمرة الشَّبَهُ أن يَجْرَى المشبَّه على حكم المشبَّه به. وعند ابن الناظم أنه نَبَّه بهذا الكلام على خلاف من خالف في عموم منع الصرف، يعنى في النكرة والمعرفة] ^(١). وزعم أن فيه وجهين : الصَّرْفَ، وعدمه، أى إن ذلك الشبه اقتضى عمومَ مَنَعَ الصرف في جميع وجوه الاستعمال، خلافاً لمن زعم غير ذلك ^(٢).

وكان المخالف رأى أن القاعدة العربية أن المشبَّه لا يَقْوَى قوَّةَ المشبَّه به، فيكون هذا من ذلك الباب.

أَلَا تَرَى أن ألفَ اللاحق قد أشبهت ألفَ التانيث، فمَنَعَ صرفُ ما هى فيه، لكن لَمَّا لَمْ يَقْوِ قوَّةَ ألفِ التانيث لم يَمْنَعْ إلا في المعرفة، فيكون هذا الموضع كذلك.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.

وهذا قد يُجاب عنه بأن الشُّبّه في باب ما لا ينصرف يُؤثّر إرطلاق،
ويُلحق المشبّه بالمشبّه [به] ^(١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أَحْمَر) المنكّر بعد التسمية وغير ذلك.

ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشُّبّه لم يَحْصُلْ إلا بعد التسميه؛ إذ

كانت قبلها / تلحقها الهاء نحو : عِلْقَاة، وألفُ التانيث من حقيقتها ألا ^{٣٧٠}
٣ تلحقها التاء.

ومن هناك ^(٢) غَلَطَ أبو عبيدة في مسألة :

* فَكَّرَ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ ^(٣) *

كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعلمية حَصَلَ الشُّبّه، فَحَصَلَ مَنَعُ الصِّرف.

ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو

مذهب سيبويه. قال ^(٤): وأما سَرَاوِيلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أعرب

كما أعرب الأجرُ، إلا أن سَرَاوِيلَ أَشْبَهَ من كلامهم ما لا ينصرف في

معرفة ولا نكرة، كما أشبه بَقْمُ الفعل، يَعْنِي بعد التَّسْمِيَةِ، ولم يكن له

نظيرٌ في الأسماء.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبتته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٢١٢/٣، ومجالس العلماء للزجاجي ٥١، وشرح شواهد الشافعية ٤١٧، واللسان (مكر،
علق)

والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و«فَحَطُّ» يصف ثورا يرتعي في خروب من الشجر.
وكُرٌ : رجع. ويستن : يرتعي.

وحَطُّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.

والمكور : جمع : مَكْرٌ، بالفتح، وهي نبتة غبراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٢٢٩/٣.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مَنْصُ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوَائِل) جمع (سِرْوَالَة) وأنشد أبو العباس في واحدتها (١):

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَنْتَ عَطِفِ

وقد حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَاوِيل) : سُرِّيَّالَتُ لأنهم جعلوها جماعة بمنزلة (دَخَارِيص) (٢) وعلى هذا قد تَضَمَّنَتْ ضابطُ الجمع، فلا يُحتاج إلى التَّنْبِيهِ عليه. وإذا كان ذلك لغةً فليس بخلاف، ولكن الأشهر فيه الإفراد، ولذلك لم يَحْكِهِ يونس إلا عن بعض العرب، فاعتمد الناظم ماهو الأشهر، والسَرَاوِيلُ معروف، وهو أعجمي.

وقوله : «وإنَّ بِهِ سُمَّى أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ» إلى آخره.

يعنى أن هذا الجمع المُوازن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) إذا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَنَعَ الصَّرْفِ كَأَصْلِهِ، فَتَقُولُ فِي (مَسَاجِدَ) مَسْمُومٌ بِهِ: هَذَا مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ.

وكذلك مَالَحِقَ بِالْجَمْعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا حَقِيقَةً، كَهَوَازِنَ، وَشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَاوِيلُ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ أَيْضًا عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ مُفْرَدٌ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَمْنَعَ صَرْفُهُ، فَتَقُولُ : هَذَا سَرَاوِيلُ، وَرَأَيْتُ سَرَاوِيلَ، وَمَرَرْتُ بِسَرَاوِيلَ .

(١) المقتضب ٣/٢٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢،
والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشمونى ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣، الدخاريص : جمع دَخْرِصَة، وَدَخْرِيص، وهو من القميص والدرع : ما يوصل به
البدن ليوسعه.

أما الجمع إذا سُمِّيَ به فوجهٌ منع صَرْفِهِ التشبيهُ بأصله، لكونه ،
على مثال لا نظير له في الأحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ،
وهو أَحَرَى لِقُرْبِهِ من أصله، وكذلك (سَرَاوِيل) يَمْتَنِعُ للمثال تشبيهاً.

وقد زعم الفارسي أن (سَرَاوِيل) إذا سُمِّيَ به امتنع صرفه
للتعريف والتأنيث، وأخذه من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نبّه عليه ابنُ
خروف، غيرُ مُحْتَاجٍ إليه، للاكتفاء بالمثال عن علّة ثانية، ولو كان ذلك
مُعْتَبَرًا لَصُرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةٌ زائدةٌ على المثال، من
عَلَمِيَةٍ أو تَأْنِيثٍ أو غير ذلك.

ولم يُنبّه هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنبية عليه في
(سَرَاوِيل)

ويقال : حَقُّ الشَّيْءِ يَحِقُّ، إِذَا وَجَبَ. وَأَحَقَّقْتُهُ : أَوْجَبْتُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ :
مَنْعُهُ يَجِبُ.

وفي قوله : «وإن به سُمِّيَ» شَيْءٌ من جهة العربية وهو أن «به»
مُقَامُ مُقَامِ [الفاعل]^(١) كأنه قال : وإن سُمِّيَ به، فواجبُ فيه التأخيرُ عن
الفعل، ولا يجوز التقديم، كما لا يجوز تقديمُ الفاعل.

ولا يقال : إن المفعول المُقَامُ مُضْمَرٌ، تقديرُهُ : وإن به سُمِّيَ الإنسانُ
أو الرجلُ، أو ما أشبه ذلك ممَّا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ / للعلم به، لأن عادة أهل
النحو أن يقولوا في بِنْيَةِ الفاعل : إِذَا سَمَّيْتَ بِكَذَا صَرْفَتَهُ، أَيْ مَنْعَتَهُ،
ولا يذكرون المفعولَ غالباً طَرَحًا له، لعدم الحاجة إليه، فالمبنيُّ للمفعول من
ذلك، فإن سَلَّمَ ذلك التقدير فهو من الضَّعْفِ بمكان.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارتكَبَ مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثر (إن) الشرطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إنْ زيدٌ قامَ) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعولِ المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «وإِسْرَآوِيلَ» بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ» فإن «بهذا» متعلق بـ«شَبَهُ» وهو مصدر، فيقدر بـ(أَنْ) والفعل، وقد قُدِّمَ المجرور عليه، ولا يمكن أن يقدَّرَ «شَبَهُ» هنا بِمُشَبِّهِ، كما قُدِّرَ (عَجَبٌ) بِمُعْجَبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَكَاَنَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } [الآية (١)].

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النُظِيرِ الموصولِ من قوله (٢):
تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا
أَزْوَجِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَّقَاعِسُ
على رأى مَنْ حَمَلَهُ على ظاهره.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمْنَعُ من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجْمَعُ خمسةً أنواع.

ثم أخذ يتكلَّمُ فيما يَمْتَنَعُ في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :
وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرْكَبًا
تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدٍ يَكْرِبًا

(١) سورة يونس / آية : ٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للهللول بن كعب .

[إلى آخر ما أتى به فيه] ^(١)

وهذا القسم لا يمتنع الصرف فيه إلا مع العَلَمِيَّة، فلذلك إذا زالت رُجْع الأصل في الاسم فانصرف، وإذا لم يُسَمَّ به بقي منصرفاً على أصله.

وَكُونُ العَلَمِيَّة مانعاً ظاهراً، لأنها ثَانِيَّةٌ عن التَّنْكِير وهو الأصل.

وابتداً بالتركيب مع العَلَمِيَّة، فأَعْلَمُ أن العَلَمَ يُمنع صرفه إذا كان مركباً
تركيباً مَزْجاً، من حيث كان التركيبي على ثلاثة أوجه :

تركيبٌ إضافة، كعبِدِ الله، وامرِ القيس.

وتركيبٌ إسناد، كَتَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَّقَ نَحْرُهُ، وَذَرَّى حَبًّا، وشبه ذلك.

وتركيبٌ مَزْجٌ، وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكلُّ واحدة منهما كجزء الاسم، فتَجْعَلُ الثَّانِيَّةَ محلَّ الإعراب كهاء التَّانِيثِ، وذلك نحو قولك :
مَعْدِيكَرْبُ، وهو مِثَالُهُ، وهو اسم رجل، وَبِلَا لَابَازُ، وَبَعْلَبَكُ، وَرَامَهُرْمُرُ،
وَحَضْرَمَوْتُ، وَمَارَسَرْجِسُ. وأنشد سيبويه لجرير ^(٢):

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ

فَقُلْتُمْ مَارَسَرْجِسَ لَاقِتًا لَا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣، والمقتضب ٢٣/٤، وابن يعيش ٦٥/١، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤

ومارسرجس : اسم نبطي سمي جريراً به تغلب نفياً لهم عن العرب.

يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم، جنباً منكم وخوراً.

و(قَالِي قَلَا) مثل (مَعْدِيكَرَب) أنشد سيبويه^(١):

سَيُصْنِجُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَقْعَا

بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثر هذه الألفاظ تختلف فيها العرب، فمنهم من يجعلها مضافاً ومضافاً إليه، وهذا غير داخل في المقصود، ومنهم من يجعلها كالاسم الواحد، وإعرابها في الآخر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحد أقسام المركب خصه بالذكر.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضائع^(٢) أن المركب في إطلاق^{٣٧٢}
النحويين المراد به هذا المركب تركيب مزج، فكان الأولى ترك التفسير،
لأنه مستغنى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرر بعد أنه رأى الناظم، فلا يحمل عليه
حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يكتفى بالتمثيل عن التفسير؛ إذ هو مغن عنه،
لأن (مَعْدِيكَرَب) كذلك هو.

(١) الكتاب ٣/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت
أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوباً
فيها البيت وبیت قبله هو :

إذا حان دين الحصبى فقل له تزود براد واستعـن بدليل
والأقتم : الأغبر اللون. وقالي قلا : مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر. ودبيل : مدينة
من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْدِيكَرَب) لايتعَيَّن فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيِينِه بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذَكَرَ على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسمَّى به من النكرات، وكان مركَّبًا مَبْنِيًّا للتركيب نحو : خمسةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَلَقِيَّتْهُ كَفَّةٌ كَفَّةٌ^(١) وما أشبه ذلك، فيجرى مَجْرَى مامثلُ به من مَعْدِيكَرَب، ويكون على الوجهين المذكورين من التَّركيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يَقْتَضِي أن كل مارُكَّب تركيبَ مَزْج، سواءً أكان آخرُ الاسمين صوتًا أم غيره، فحكمُه هذا الحكمُ من الإعراب، غيرُ مُنْصَرَفٍ، لأنه قال : «امْنَعْ صَرْفَهُ مُرْكَبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ» فعلى هذا ما جاء من نحو (سَيَبَوِيهِ، وَعَمْرَوِيهِ، وَنَفْطَوِيهِ) مُعْرَبٌ عنده، فيكون إعرابه إعرابَ غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العلم» نَصُّه على أنه مبني؛ إذ تكلَّم على المركَّب فقال : «ذَا إِنْ بَغِيرِ وَيَّهِ تَمَّ أُعْرِبًا» فتحصلُ منه أنه مبني لأنه مختوم بويهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركَّب غيرَ مُنْصَرَفٍ، وهو من المركَّب، فاقْتَضَى إعرابه غيرَ منصرف، وهو تناقض.

ولا يقال : إن الإعراب فيه مَحْكِيٌّ، وقد نَصَّ هو عليه في «التسهيل»^(٢) وغيره، فَيَدْخُلُ له من حيث نَقْلُ فيه ذلك، ويكون تَنْبِيْهُا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

(١) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٧٧، ومعناه : مواجهة، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزتها إلى غيره.

(٢) انظر : ص ٢٢١.

لأننا نقول : هذا يعود عليه بالنقص، لأن كلامه في هذا النظم، إنما يَنبني على كلامه فيه فقط، فإذا بُني على غيره كان فاسدَ الوضع، فيلزم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلم هنا على ماكان معرباً خاصةً، فبيّن وجه إعرابه، وأنه على ترك الصرف، لأنه قال : «وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا» ولم يقل : أضعفه غيرَ منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصاً بمنع الصرف، فهذا يَنبني على كونه مُعرباً له موضع آخر غير هذا. وإنما تقدّم له قبل أن المركّب تركيب مزج معرباً إلا ماختم بويه - تنزل كلامه على ماقرر من أنه لامدخل لـ(سَيَبَوِيهِ) وبابه هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لم يذكر فيه إعراباً، ثم ثبت ذلك فيه لدخل تحت هذا الكلام، ولم يلزم فيه تناقض على هذا القصد. ولو فرضنا أيضاً أنه ذكر وجه الإعراب في (سَيَبَوِيهِ) مع وجه البناء لكان داخلاً من حيث إعرابه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لم يذكر فيه إعراباً ولا بناءً لكان محالاً به على كونه مُعرباً.

ولو سلّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذكر هنا الإعراب في ^{٣٧٣}_٣ المركّب، لم يدخل هنا المختوم بالصوت، لأن المثال يُحرز مراده، وهو (مَعْدِيكِرْب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقيد كلامه بمثاله، ولا يدخل (سَيَبَوِيهِ) وبابه، فكلامه هنا صحيح على كل تقدير، ولا إشكال فيه. وإنما منع التركيب مع العَلَمية، لأن التركيب صير المركّب قليلاً في كلامهم، غير جارٍ على أُبْنِيَتِهِم المعتادة، فأشبهه الأعجمي، كإبراهيم وإسماعيل.

وأيضاً، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التانيث، فأشبهه المؤنث؛ إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا

كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

هذا نوع آخر من المانع مع العلمية، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدم له ذكرهما في المنع مع الوصف، وهذا قسمٌ لذلك، و«حَاوِي» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كأنه قال : وكذلك العَلَمُ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَان.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفه، نحو (غَطَفَان) وهو الذى مُثِّل به الناظم . و(أَصْبَهَان) كذلك .

و غَطَفَان : اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غَطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلان^(١)، قال الشاعر^(٢):

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَأَذْنُوبَ لَهَا

إِلَى لَامَتِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وأصْبَهَان : اسم أرض. وأراد بالمثاليين ما كان علماً لإنسان كغَطَفَان، أو علماً لأرضٍ أو بلدٍ كأصْبَهَان.

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٣٦/٢، والخزانة ٣٠/٤، والهمع ٢٠٣/٢، والدرر ١٣٧/١.

وغطفان : قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم : التعنيف. والأحساب : جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولأبائه. وعمر : هو عمر

بن هبيرة الفزاري، من عمال سليمان بن عبد الملك. ويروي «إذن للام»

يقول : لو كانت غطفان غير مسيئة إلى اللام أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلى، ومنعوه عنى.

فمن الأول: عِمْران ، وعُثْمان ، وسلْمان ، وعَيْلان ، وعدْنان وهو كثير ومن الثاني : حُوران وأذْرَبِيجان ، ونُعْمان ، ونحو ذلك .

ويدخل فى مُضْمَن هذا المعنى ما سُمِّيَ به من الأسماء أو الصفات التى فى آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمَّيْتَ بغَضْبَان ، أو بسرْحَان ، أو سَيْفَان ، أو مَرْجان ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لحاق التاء فى المؤنث ، لأنه ، إذا سُمِّيَ به مذكَّر أو مؤنث ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحْتَجْ إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : « زَائِدَى فَعْلَان » إشعارُ بأنَّ لَابُدَّ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائداً ، والآخر أصلياً ، لم يكن ذلك مانعاً ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْفِ لشَبَّهها بالْفَى حَمَراءَ وَزَكْرِيَاءَ .

ومن جملة الشَّبَّه أنهما زيادتان زِيدَتَا مَعاً ، فعلى هذا ما كان من الأسماء فى آخره الألف والنون ، واحْتَمَلت النون فيه الأصالة والزيادة ، فلك وجهان فى الصَّرْفِ وعدمه ، اعتباراً بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك - إذا سَمَّيْتَ بُرْمَانَ ، أو حَسَّانٍ ، أو دِهْقَانَ^(١) ، أو شَيْطَانَ - وجهان ، فإن اعتقدت أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهْقِ ، ومن « شَيْطٍ »^(٢) ، لم تَصْرِفْها ، وإن اعتقدت الحَمَلَ على قولك : أرضُ مَرْمَنَه^(٣) ، ومن الحُسْنِ ، والدَّهْقَنَةِ ، والتَّشْيِطُنِ^(٤) صرفتَها .

(١) الدَّهْقَان - بكسر الدال وضمها - التاجر ، فارسى معرب .

(٢) فى اللسان «والشيطان فعنان من شاط يشيط» .

(٣) فى جميع النسخ «رمنة» ولم أجدها فى كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَة» أى كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانة ، يقال : دَهَقن الطعام ، إذا ألانة والتشيطان : من قولك : تشيطان الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصت لجهة الأصالة صُرِفَتْ ، كما إذا سَمَّيْتَ بَطْحَانٍ من
 (الطُّحْن) أو/ بَتَّانٍ من (التَّبْن) أو بَسْمَانٍ من (السَّمْن) ونحو ذلك . $\frac{374}{3}$
 وقد تقدّم نحو هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَمِيَّة
 والزيادتان ، أو تقول: شَبَّه الألف والنون هنا بالآلف والنون فى (فَعْلَان ،
 فَعْلَى) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَاكَ حَاوَى
 زَائِدَى فَعْلَان » فأشعر بأن زيادتهما هى السَّبَب فى المنع ، ويَحْتَمِل أن
 يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنْصُ على أن نَفْس الألف والنون هو المانع .
 وَحَوَى الشئُ : بمعنى مَلَكَهُ ، وصار فى حَوْزِهِ . واسم فاعله
 (حَاوٍ)

كَذَا مُؤْنْتُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا
 وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
 فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ
 أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لِأَسْمَ ذَكَرٍ
 وَجَهَانٍ فِى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ
 وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ
 قد تقدم من أقسام المؤنث ما آخره أَلْفٌ ممدودة أو مقصورة ،
 وهو يذكر الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها ههنا لمخالفتها لما
 تقدم ، فأتى هنا للمؤنث بأقسام سِتَّةَ ، لأن المؤنث لا يَخْلُو ، إذا كان
 معرفةً إما فى الأصل أو بالنقل ، من أن يكون فيه هاءُ التانيث أولاً .
 فما فيه الهاءُ قِسْمٌ ولا تفصيل فيه .
 وأما العاري من الهاء فلا يَخْلُو من أن يكون زائداً على ثلاثة
 أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفه على ثلاثة قِسْمُ ثانٍ لاتفصيل فيه .
وأما الثلاثي فإِماً أن يكون مُحَرَكُ الوِسطِ أَوَلاً ، فالمحرَكُ الوِسطِ قِسمُ
ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوِسطِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجمياً

والثاني : أن يكون منقولاً للمؤنثِ ممَّا غَلَبَ عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولا منقولٍ ممَّا غَلَبَ
عليه فهذه ثلاثةٌ مضمومةٌ إلى الثلاثة الأولى ، فالجميع ستة أقسام ، تضمنها
كلامه هنا .

فالقسم الأول : مافيه هاءُ التانيث مطلقاً ، وهو المراد بقوله : «كَذَا مُؤنَّثٌ
بهاء و «مؤنَّثٌ» صفةٌ للعَلَمِ المقدَّرُ ، استغنى عن ذكره للعَلَمِ به ، وقال : «بهاء»
احترازاً من المؤنَّثِ بالالف ولأنه تقدَّم .

وقوله : «مطلقاً» أى غيرَ مقيدٍ بشيءٍ ممَّا قُيدَ به ما بعده من الأقسام .
يَعْنى أن العَلَمَ المؤنَّثَ بالهاءِ يَمْتَنعُ صرفُهُ على كل حال ، سواء أكان ثلاثياً أم
ثنائياً أم فوقَ ذلك .

فإذا سَمَّيتُ بِشَفَةِ ، أو ظُبَّةٍ ، أو عِضَّةٍ ، أو رَقَّةٍ ، أو شِيَةِ^(١) ، منعته
الصرفَ فتقول : هذه شَفَةٌ قد جَاعَتْ ، ومررتُ بِشَفَةٍ .

وكذلك رأيتُ ظُبَّةً ومررتُ بِعِضَّةٍ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

(١) الظُّبَّةُ : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَّةُ : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقَّة :
الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدرهم المضروبة منها والشِيَّةُ : العلامة .

وكذلك تقول في الثلاثي : هذه عَمْرَةٌ ورَأَيْتُ مِئَةً ، ومررتُ بِمِئَةٍ ،
فَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحو : فاطمة ، وعائشة ، وأمّامة ، وما
أشبه ذلك .

وسواء في هذا ما كن علماً لمؤنث أو لمذكّر ، فيمتنع الصرف ، كما
لو سميت رجلاً بما تقدّم ذكره ، وطلّحة ، وحمزة ، ومرة / وعُتْبَةُ ، $\frac{٢٧٥}{٣}$
وربيعة ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤنثٌ بِهَاءٍ مُطلقاً فإن
المؤنث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعاً على مذكّر أو مؤنث . والوجه في
المنع ظاهر .

ويردّ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء مِمّا فيه هاءُ التانيث ما إذا
سمّي [به] أنصرف عند الجمهور ، وذلك (أخت ، وبنت) فإنك إذا جعلته
اسماً لرجل صرفته فقلت : هذا أختٌ قد جاء ، وهذا بنتٌ قد مرّ ، وإذا
ثبت هذا فقله في المؤنث بالهاء : سيمتنع مطلقاً مُشكّل .
والجواب : أن يقال أولاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعتدّ به .

وأيضاً ، فقد قال قوم بمنع الصرف فيهما . ومنهم من زعم أنها
للتانيث ، حكى ذلك ابن السراج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم
كذلك ، وإنه يمتنع الصرف فيهما وإن كان مخالفاً لسيبويه^(١) ، ويدل
على هذا القول ويبيّنه الجمع بالآلف حيث حذفوا التاء منهما ، ولم
يقولوا : أُخْتَاتُ ، ولا بِنْتَاتُ .

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٢١ .

وأيضاً ، فسيبويه يعتبر صورة التاء فيها في النسب ، فيقول في (أخت) :
أَخَوِي ، وفي (بنت) : بَنَوِي^(١) .

وإليه ذهب الناظم على ما يأتى في «باب النسب» إن شاء الله ، فيظهر
قول من قال بهذا ، أو يكون داخلاً تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانياً : ليست بتاء تانيث ، وإنما هي تاء أخرى للإلحاق ، فـ
(أخت) ملحق بـ (قفل) و (بنت) ملحق بـ (عدل) ولو كانت للتانيث لكان ما قبلها
مفتوحاً ، كشفة ، ورقة .

قال سيبويه^(٢) : وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته ، لأنك تقول :
بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء ، وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنَبْتُهُ بالأربعة ،
ولو كانت كالهاء لَمَا أُسْكِنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كطاء
عَفْرِيَتٍ .

ثم قال^(٢) : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى
المعرفة . فهذا نص سيبويه على أنها ليست للتانيث ، وإنما تانيث (بنت) كتانيث
(جمل) بلا هاء تانيث ؛ بل بالبنية . فإذا لا أعترض على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بهاءٍ» إشعاراً بأن جمع المؤنث بالالف والتاء لا يمنع
صرفه لأنه قال : «بهاء» ولم يقل : «بتاء» وإن كانت عاداته أن يطلق على هاء
التانيث لفظ التاء اتساعاً ، فمحافظة على التعبير بالهاء دليل على ما ذكر ،
وعادة النحويين .

والقسم الثانى : ما ليس فيه هاء من المؤنث الزائدة حروفه على ثلاثة ، وهو
مراده من قوله : «وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ» .

(١) المرجع السابق ٣/٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٢١ .

والعاري : هو الذي يُجَرَّد عن الهاء ، وهو صفة للمؤنث ، أى شرطُ منعِ المؤنثِ العارى .

ولا ينبغي أن يقدر (العَلَم) لأن العلمَ العارى لا يستلزم كونه مؤنثاً ، وليس كلامه إلا فى المؤنث ، فلا بُدَّ من أن يكون المنعوت هو لفظُ المؤنث ، لتقدم ذكره قريباً فى قوله : «كَذَا مُؤنَّثُ بِهِاءٍ» .

و«ارتقى» بمعنى : عَلَا وارتَفَعَ ، أى ارتفع عن الثلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثَّلَاثِ على حذف مضاف ، لأن الاسم لا يرتقى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يرتقى فوق ما هو على ثلاثة أحرفٍ من الأسماء ، $\frac{٣٧٦}{٣}$ فالتقدير : فوق ذى الثلاثِ . وأُنْتُ «الثَّلَاثُ» ويريد الحروف ، لأن الحروف تذكر وتؤنث وقد تقدم فى النظم مواضع من هذا .

وحذف ياءَ «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضاً . ويريد أن العارى من هاء التانيث شرطه فى امتناع صرفه أن يكون رباعياً فأعلى ، نحو : سَعَادُ . وَزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميت امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقْرَب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فهذا كله ممتنعُ الصرف فى المعرفة ، لأن الرباعى يقومُ الحرفُ الرابعُ فيه مقام هاء التانيث .

والدليل على ذلك أن الثلاثى إذا صُغِرُ رُدَّتْ إليه التاء ، فقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ما شذَّ .

وإذا صُغِرَ الرباعي لم تُرَدِّ إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّتْ إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مقامها ، فتقول : (سَعِيدٌ) فى سَعَادَ ، و (زَيْنَبٌ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شذَّ .

وإذا كان كذلك فكأنَّ الهاء فيه ثابتة ، فجرى على حكم ما فيه التاء .
والقسم الثالث : المؤنث العارى من هاء التانيث ، والثلاثى المحرك الوسط ، وهو المشار إليه بالمثل فى قوله : « أُوسَقَر » .

وأراد أن شرط منع العارى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريك الوسط يقوم عنده مقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمِيَّة ، نحو مامثل من (سَقَر) وهو اسمُ عَلمٍ من أسماء (جَهَنَّمَ) أعاذنا الله منها . ومثله (لَظَى) من أسماء (جَهَنَّمَ) أيضا .

وإذا سميت امرأة بـ (قَدَم) أو نحوه من المحرك الوسط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمُ ، ومررتُ بِقَدَمٍ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .
قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ }^(١) ، وقال : { مَا سَلَكَكُمْ فى سَقَرٍ }^(٢) .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط ، كأنها قامت مقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مقام الحرف الرابع لم يُؤْتِ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لأبْدُ منها فيه دَلَّتْ على أنها ليست عوضاً حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصِيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

(١) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(٢) سورة المدثر / آية : ٤٢ .

الحركة لَمْأ كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين ، ووُجِدَ ما حُرِّك وسطه ممنوع الصرفِ البتَّة كالرباعي - جعلوا الحركة كأنها تقوم مقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصلٌ في الثلاثي وغيره ، وهو العَلَمِيَّة والتأنيث ، لكنه استثنى من ذلك الساكن الوسط ك (دَعْد) لأجل ما حَصَلَ بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وخالف ابن الأنباري في لزوم المنع في هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعة على خلافه .

والقسم الرابع : / ما كان من المؤنث العَلَم ساكن الوسط ، لكن $\frac{٣٧٧}{٣}$ عَرَضَتْ فيه علة العُجْمَة زائدة على عِلَّتَيْهِ ، وذلك الذي أشار إليه بقوله : «أوكْجُور» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدة على الثلاثة أو زيادة العُجْمَة ك «جُور» ونحوه .

وجُورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جُورُ ، ونزلت بجُور . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (حِمَصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ما قالوا من أن الساكن الوسط ينصرف لكون ثِقَل إحدى العِلَّتَيْن قابلتها خِفَةُ الاسم ، فلم يَبْقَ إلا علة واحدة ، والعلَّة الواحدة لا تمنع ، و (جُورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَة مع عِلَّتَيْهَا ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خِفَةَ إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَان ، فوجب المنع ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن مُعْطٍ في «أَلْفِيَّتِهِ» إلى إجازة الوجهين ، كهنْد ودُعد ، حسبما يظهر من كلامه حيث قال :

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ
فَنَحْنُ وَإِسْحَاقُ وَإِبْرَاهِيمُ
إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكُنَا
ثَانِيَةً فَالْصَرْفُ كَنُوحٍ عَيْنًا
إِلَّا مَوْنَثًا كَمِصْرِ الْمَعْرِفَةِ
فَإِذَا كَهْنَدُ بَعْضُهُمْ مَا صَرْفَةٍ
فَاسْتَثْنَى مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ مَا كَانَ مَوْنَثًا ، فَجَعَلَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ كَهْنَدَ .

وهذا غَلَطٌ ، لأن المَوْنَثَ من هذا النوع ليس فيه إلا المنع ، وهو المحكى عن
العرب ، والمقول به عند النحويين ، وإنما جواز الوجهين في غير الأعجمي المُشَارِ
كهْنَدَ ، كما يَتَبَيَّنُ .

والقسم الخامس : ما كان من الأسماء التي غَلَبَ [عليه] التذكير^(١) ،
اسمًا علمًا لمَوْنَثٍ ، وهو الذى أشار إليه بقوله : «أَوْزَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ» يريد أن
شروط المَوْنَثِ العارى فى منع صرفه أن يكون كذا أو كذا ، أو مثل (زيد) اسمًا
علمًا لامرأة ، إذ (زيد) اسمٌ أغْلِبُ استعماله فى المذكر ، فكل ما كان مثله
كَعَمْرٍو ، وَعَدْلٍ ، وَقَفْلٍ ، وَحَبْلٍ ، وَقَلْبٍ ، وَنَوْمٍ ، وما أشبه ذلك ، فهو مثله فى هذا
الحكم إذا سُمِّيَ به المَوْنَثُ .

وجهه أنه لما كان قد غَلَبَ استعماله فى المذكر ، وصار متمنًا فيه ، كان
الخروج به إلى غير بابه ، واستعماله فى غير ماشهر فيه ، ثِقَلًا أدنى إلى أن

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة .

قابل الخِفة التي فيه فانتَهَضت العُلَّتَان ، وهما التعريف والتأنيث ،
مانِعَيْنِ من الصرف .

قال سيبويه^(١) : فَإِنْ سَمَّيْتَ الْمُؤَنَّثَ بِعَمْرٍو أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزُ الصَّرْفُ .
هذا قول [ابن] أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبَى عَمْرٍو فِيمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ . قال^(٢) :
وهو القياس ، لأن المؤنث أشدُّ مُلَاءَمةً للمؤنث ، والأصل عندهم أَنْ
يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث ، كما أَنَّ أَصْلَ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرِ بِالْمَذْكَرِ .

فإذا خالفوا ذلك فَسَمَّوْا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُلَ عليهم ، فمَنَعُوهُ
الصرف ، وهو أيضاً رأى الأخفش والمازني^(٣) . وَرَوَى عَنْ عِيسَى بْنِ
عُمَرَ ، وَيُونُسَ ، وَالْجَرْمِيِّ^(٣) ، أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ فِي هَذَا الْقِسْمِ / الْوَجْهَيْنِ : $\frac{378}{3}$
الصرف ، وَعَدَمَهُ ، كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ فَيَقُولُونَ : هَذِهِ زَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ، وَزَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ،
كما تقول : هَذِهِ دَعْدٌ مُقْبِلَةٌ . ، وَدَعْدٌ مُقْبِلَةٌ .

قال المبرد : وَحَجَّتُهُمْ أَنَا إِذَا سَمَّيْنَا مُؤَنَّثًا بِمُؤَنَّثٍ ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ
سَاكِنُ الْوَسْطِ فِيهِ اللَّغَتَانِ قَوْلًا وَاحِدًا ، الصَّرْفُ وَتَرَكُ الصَّرْفِ وَقَدْ
نَقَلْنَاهُ مِنْ ثِقَلٍ إِلَى ثِقَلٍ ، وَالْمَنْقُولُ مِنْ حَالٍ خِفَّةً إِلَى حَالٍ ثِقَلٍ أُخْرَى
بِجَوَازِ اللَّغَتَيْنِ ، لِأَنَّ مَا هُوَ فِي أَحَدِ حَالَيْهِ خَفِيفٌ أَخْفُ مِنْهُ مَا هُوَ فِي كِلَا
حَالَيْهِ ثَقِيلٌ

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست في النسخ !

(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمِينَا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كَقَدَم ، وسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير^(١) .

وأجاب ابن الضائع : بأن تسمية المؤنث بالمؤنث ، أو المذكر بالمذكر ، ليس فيه شبهة العُجْمَة ، لأنك سميتَ الشيءَ بما يُلائمه ، كتسمية العَرَبِيِّ بالعَرَبِيِّ^(٢) .

وأما إذا سميت المؤنث بالمذكر فقد سميتَ الشيءَ بما لا يُلائمه ، فأشبهه الأعجمي .

قال^(٣) : فإن قيل : فامنعُ صرفَ (قَدَم) و (سَقَر) اسمَ رجل لأن فيه التعريفَ وشبهَ العُجْمَة .

قلت : نعم ، لو كانت العُجْمَةُ الثلاثيةُ تمنع الصرفَ لوجبَ منعه على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجْمَة الثلاثية تُقاوم خفة البناء ، كما تقدم في (جُور) و (ماه) و (حمص) .

(١) عبارة المبرد في المقتضب (٣/٣٥٢) هي «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي ، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون : نحن نجزِ صرف المؤنث - إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حالُ خفة أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلاً ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدماً أو فخذاً أو عضداً ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ - ١)

(٣) نص قول ابن الضائع في «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامنع الصرف رجلاً اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضاً سميتَ الشيءَ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر في مقاومة خفة البناء كما تقدم في حمص وماء وجور» اهـ

ثم أخذ يَحْتِج لصحة مذهب سيبويه بما تجده في «شرح الجمل» فانظر فيه والأول هو الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وفي «التسهيل»^(١) .

وقوله «لَأَسْمَ ذَكَرَ» توكيد لقوله : «أَسْمَ امْرَأَةٍ» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدّم من الثلاثى الساكنِ الوسطِ ، وهو قوله : «وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثى الساكنِ الوسطِ لم يَسْبِقْ له تذكيرٌ قبل استعماله عَلَماً ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ ، ولا كان فيه عُجْمَةٌ ، كما كان في (جُورٍ) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدُّمه ، وذلك مثل (هِنْدٍ) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْدٌ يافتي ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة في منع الصرف^(٢) :

أَمِنْ هِنْدَ الْخَيْسَالِ أَلَمْ وَهْنًا

بَأَشْفَعَتْ عِنْدَ سَاهِمَةٍ مَنِينٍ

ونحوه (دَعْدُ) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه^(٣) :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْزَرَهَا

دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده في شعره المجموع (جمع وتحقيق : د يحيى الجبوري) .

(٣) الكتاب ٢٤١/٣ ، والخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، والمنصف ٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٧٠/١ ،

والأشعري ١٥٤/٣ ، واللسان (دعد ، لفع)

والبيت لجرير ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُفَدِّ»

والتلفع : الالتحاق بالثوب . والفضل : الزيادة . والمثزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف

الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب .

يقول : هي حضورية مترفة لاتلبس لبس الأعراب ، ولاتشرب كما يشربون ، ولاتأكل مما يأكلون .

وكذلك (نعم ، وجُمْل ، ومي) كقول ذى الرُّمَّة ، أنشدته سيبويه^(١) :
 دِيَارَ مَيَّةٍ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا
 وَلَا يَرَى مَثَلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
 وأنشد أيضا^(٢) :

* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ *

وأنشد أيضا للأخطل^(٣) :
 أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ خَافَ لَهَا
 صُرْمًا لَخُوِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
 فجاءت هذه الأسماء مصروفةً ، وإن شئتَ منعتَ الصرف .

وإجازته للوجهين مُوافقةً لمذهب الجمهور ، خلافاً لما ذهب إليه الزجاج ،
 من الجَزْم بمنع الصرف ، وردَّ على النحويين فى صَرْفه وقال^(٤) ، لاجبة لهم
 فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن ما لا يَنْصرف كثير فى الشعر . قال :
 ولا ينبغي أن يُعتبر جهة البناء^(٥) .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، ونوادر أبى زيد ٣٢ ، وابن السجري ٩٠/٢ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ،

والهمع ٢١/٣ ، والدرر ١٤٥/١ ، وديوانه ٣

ويروى «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مَيَّة) فقال : مَيِّ ، فى غير النداء ضرورة ،
 وقيل : كانت تسمى مَيًّا ومَيَّة .

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢ ، واللسان (خلب)

والخَلْب : لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢ ، وليس فى ديوانه

والصرم - بفتح الصاد وضمها - القطيعة والهجران . وخوِط : اختل وتغير .
 و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجبُ بها خليلاً ، وما أعجبها خليلاً .
 ويروى «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(٤) انظر : شرح السيرافى ، المجلد الرابع (١٠٣ - ١)

(٥) فى (ت) «ولا يعتبر جهة البناء» .

وَرَدَّ النَّاسَ عَلَى الزَّجَّاجِ مَذْهَبَهُ ، قَالَ السِّيرَافِيُّ (١) : لِاخْتِلَافِ بَيْنِ مَنْ مَضَى مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ / صَرْفِهِ .

٣٧٩
٣

قال : وعندي أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب .
ورعاية الخفة في نوح ولوط إجماعاً يردُّ على الزجَّاج في قياسه .
قال ابن الضائع (٢) : كلام السيرافي صحيحٌ وبيِّنٌ في الردِّ عليه .
قال : وأيضاً ، فقد صرح سيبويه أن صرْفَه لغةٌ حيث قال : مَنْ جعل (ابنًا) مع ما قبله اسماً واحداً يقول : هذه هِنْدُ بنتُ فلان ، في لغة مَنْ صَرَفَ (هِنْدًا) .

قال (٣) : فهذا يدلُّ على استقرارها لغةً ، ولم يَجِءْ بالبیت هو ولا غيره ليثبتها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثي أقلَّ الأصول ، وسكَّنَ وَسَطُهُ ، كان أخفَّ أبنية الأسماء ، فلا يُبعد أن تُقاومَ خفته إحدى العِلَّتَيْنِ ، فلا تُؤثِّرُ واحدةً ، فيَنْصَرِفَ .

قال : ثم إذا صحَّ السماع لم يلتفت إلى قياس (٤) ، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثبت الكلام فأى معنى للقياس؟!

وأيضاً ، لو فرض أنه لم يأتِ إلا في الشعر ، فلا ينبغي أن يدعى فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ في غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

(١) شرح السيرافي - المجلد الرابع (١٠٣ - ١) .

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٣) في شرح الجمل «فقوله : في لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) في الأصل «ثم إذا صحَّ السماع ولم يلتفت قياس» وفي (س) «ثم إذا صحَّ السماع لم يلتفت قياس» وهو موافق لما في شرح الجمل . وما أثبتته من (ت) .

كلامهم حتى يثبت المعارض ، وهو أصل نص عليه الشلوبيين فى طرّة على كتاب ابن ملكون^(١) .

وأما الترجيح بين الوجهين فقال سيبويه^(٢) : ترك الصرف أجود . وهو الذى نص عليه الناظم فى قوله : « والمنع أحق » وإنما نص على أن المنع أحق لوجهين :

تبيين مذهبيهما ، وأنه موافق لصاحب الكتاب .

والثانى : التنكىت على الزمخشري حيث عكس القضية ، فجعل الصرف هو اللاحق^(٣) .

قال ابن الضائع^(٤) : وإنما غلطه فى ذلك خطأؤه فى أن جعل حكمه كنوح ولوط^(٥) ، وهما مصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود علتين ، وهما : العلمية والعجمة . قال : فحكم أن الصرف أفصح . انتهى .

وهذا القياس من الزمخشري مُصادم للسمع ؛ إذ حكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يحكم بذلك رأياً رآه .

فالصحيح ماذهب إليه الناس ، وإنما قال : الأحق المنع ، لأن علتين موجودتان فالأصل القياسى المنع ، حتى أنكر الزجاج صرفه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم^(٦) .

(١) سبقت ترجمة كل من الشلوبيين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

(٤) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط ، وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤

ومفهوم كلامه فى قوله : « فى العَادِمِ تَذْكِيرٌ سَبَقَ » أن الحكم كذلك ، سواء سَبَقَ للسم قبل ذلك تَأْنِيثٌ أم لم يَسْبِقْ له شىء ؛ بل كان مُرْتَجِلاً مثلاً ، فلو سَمِيتَ امرأة بِشَمْسٍ ، أو قَدْرٍ ، أو حَرْبٍ ، أو عَيْنٍ ، أو نحو ذلك مما اسْتُعْمِلَ قبل العلمية مؤنثاً ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنما يجريان فيما عُدِمَ تذكيرا سابقا قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبَقَ له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا فى ظاهره جارٍ فى نحو : قَدْرٍ ، وشَمْسٍ ، وعَنْزٍ ، مسمى بها .
فأما فى نحو (هِنْدٍ) الذى مَثَّلَ به ، وكذلك فى (دَعْدٍ) ، وجُمْلٍ ، ونُعْمٍ) فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العلمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدًا) وما ذُكِرَ معه ، منقولةً من مذكرٍ ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْمُ فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً ^{٢٨٠}/_٣ فى القسم الخامس كـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنهم نصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذكره ، والمعتبر عندهم فى جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونه قبل العلمية لمؤنث ، كَقَدْرٍ مسمى به .

والثانى : أن يكون قد غلب بعد التسمية به على المؤنث .

ومن هذا القسم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا) ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما فى المؤنث تنوَّسى أصلهما ، وهو جواب

الفراء فى منع صرف (أسماء بن خارجة) مع أنه عنده (أفعال) فقد كان ينبغي أن ينصرف لأن تانيث الجمع لايراعى فى (باب ما لا ينصرف) فقال : كثر تسمية المؤنث به ، فصار كزَيْنَب ، اسم رجل ، فهو عند سيبويه (فَعْلَاءٌ) فعلى مذهبه لاينصرف إذا نُكِّرَ ، وينصرف على مذهب الفراء .

ويجابُ عن الدُّرْكِ الذى على الناظم بأن قوله : «فى العَادِمِ تَذْكِيرُ سَبَقِ» ماسبق ذكره من التذكير ، وهو (زَيْدٌ) اسمَ امرأة ، فأشارته بالسَّبْقِيَّةِ لسَبْقِيَّةِ الذَّكْرِ ، لا لسَبْقِيَّةِ التَّسْمِيَةِ ، كأنه قال : وجهان فيما عَدِمَ مثل ذلك التذكير المذكور ، وهو كونه اشتهر فى الاستعمال ، حتى لم يُتَنَاسَ معه استعماله فى المؤنث بعد ذلك ، فلو سَبَقَ التذكير لكنه تُنَوِّسِيْ بغَلَبَةِ استعماله فى المؤنث بعد ذلك لم يكن مما تقدَّم .

ويشعر بهذا قوله بعد: « أَوْ عُجْمَةٌ » ولايريد إلا ما تقدَّم له ذكره وهذا ممكن ، وهو خلاف ماتقدَّم فى تفسير كلامه أولاً ، وما تقدم هو الأظهر من كلامه ، والسابق للناظر ، ولكن يلزمه فيه ماتقدَّم من الإشكال ، وربما يُحمل على التفسير الأول .

ويُجاب عن السؤال بأن (هَذَا) وأخواته لما غَلَبَ على المؤنث ، حتى صار بحيث تُنَوِّسِيْ أصله من التذكير ، عاد إلى حُكْمِ ما لم يَسْبِقْ له تذكير ، فصَحَّ إطلاقُ العبارة عليه بهذا اللَّحْظِ . والله أعلم .

فإِذَا يَشْمَلُ له هذا القسمُ على كِلَا التفسيرَيْنِ ثلاثة أوجه :

الوجهان المذكوران فى السؤال والثالث : أن لايسبق له شيء ، كما إذا سميت امرأة بـ (دَيْنِزٍ) مقلوب (زَيْدٍ) فيكون فيه الوجهان .

وَنَقَّصَهُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ حَكْمُ الْمَذْكُورِ إِذَا سُمِّيَ بِمَوْثِدٍ كَرَجَلٍ
يُسَمَّى بِـ (قَدْرِ) أَوْ (ذِرَاعٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِقَلَّتْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُهُمْ أَكْثَرَ الْأَمْرِ
يَذْكُرُونَ فِيهِ الْأَعْلَامَ إِلَّا مَعَ فَرَضِ التَّسْمِيَةِ ، لِعَدَمِ مَجِيئِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ ، أَوْ لِنُدُورِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَضَحِّفْ بِهِ فِي هَذَا النِّظْمِ الْمُخْتَصَرِ .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ

زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ الْعَلَمَ إِذَا كَانَ عَجَمِيًّا الْوَضْعُ ، أَيْ وَضَعْتَهُ
الْعَجَمُ ، فَانْتَقَلَ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْهَا - يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ لَوْجُودِ الْعِلَتَيْنِ ،
وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالْعُجْمَةُ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ أَعْجَمِيًّا ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَجَمَ هِيَ الَّتِي
عَرَفْتَهُ وَصَيَّرْتَهُ عِلْمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَقَلْتَهُ الْعَرَبُ إِلَى كَلَامِهَا ،
وَاسْتَعْمَلْتَهُ كَذَلِكَ .

وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْتَّعْرِيفُ» لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْوَضْعِ»

كَأَنَّهُ / قَالَ : وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ ، وَالْعَجَمِيُّ التَّعْرِيفُ صَرْفُهُ امْتَنَعَ .

$\frac{281}{3}$

وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَ لِأَبْدُءٍ مِنْ تَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ

مُرَادُهُ .

فَالْأِسْمُ الْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ
يَكُونَ اسْتُعْمِلَ عِلْمًا فِي كَلَامِ الْعَجَمِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعًا ، أَوْ يَكُونَ فِي
كَلَامِ الْعَجَمِ نَكْرَةً وَاسْتُعْمِلَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَجَمِ
عِلْمًا عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ عِلْمًا عِنْدَ الْعَجَمِ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَرَبِ . وَالْجَمِيعُ
لَهُ حَكْمٌ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ هُنَا .

فأما الأول : وهو أن يكون علماً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثانى الذى يذكره وعليه يدل نصّه ، إذ قال : « والعجميّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ » أى الذى يكون التعريف الموجود فيه كان ممّا وضعت العجم ، لأنه إنما تكلم على العلم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تصدق عليه هذه العبارة ، ومثاله : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وهُرمز ، وفيرُوز ، وقارُون ، وفرعون ، وهامان ، وأشباه ذلك .

فلا بدُّ من صرفها لتوفّر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكّن فى كلام العرب ، كما تتمكّن النكرة ، فنقلُ عليهم من حيث كان خارجاً عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرةً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دلّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قيّد منع العُجْمَة بكونه علماً .

وإذا انتفت العَلَمِيّة لم يَبْقَ فى الاسم إلا العُجْمَة وحدها ، وهى لاتمنع كذلك وأيضاً ، الأعجميّ إذا دخل فى لغة العرب نكرةً ، واستعمل فيها على تلك الحال صار داخلاً فيها ، ومن مَعهود كلامها ، فلم يَنْقَلْ عليهم ثَقُلُ المعرف ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرفُ الاسم العربى المحض ، ولا يَضُرُّ كونه جاء على مثال لم يَأْتِ مثله فى كلام العرب ، كالأجر ، فإن خروجه عن أمثلتها يُشبه خروج النواذر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبل ونحوه ، ممّا جاء عادماً للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه^(١) .

ومثال ذلك : اللَّجَامُ والدِّيْبَاجُ ، والاستَبْرَقُ ، والسَّجِيلُ ، والقِسْطَاسُ ، والبرْدِيّ ، والنَّيْرُوزُ ، والفَرِيدُ ، والزَّنْجَبِيلُ ، واليَرَنْدَجُ ، واليَاسْمِينُ . ومن ذلك كثير .

(١) الكتاب ٢ / ٢٣٤ .

فإن سُمِّيَ بشيء من هذا كان منصرفاً ، ولا اعتبار بالعُجْمَة ،
لأنه قد جرى مجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه
علَّتَان من علل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : (بَقَم)
مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يمنع صرف (ضَرَبَ) مسمى
به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علماً عند العرب ،
فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شَرَط فى المنع أن يكون
التعريف منسوباً إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِيُّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ» .
وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال ^(١) وأما إبراهيم ،
وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا
معرفةً على / حدٍّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكن فى كلام العرب ، $\frac{٢٨٢}{٣}$
كما تَمَكَّن الأول ، يعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام .
فظاهره أنه اعتُبر فى المنع كونَ العجم عَرَفَتْهَا ، وهو ظاهر الجزولى أبى
موسى فى «الكراسة» وبه فسرهما الدُّباج ^(٢) .

قال أبو الحسن الأُبْدِيُّ ^(٣) : سألت شيخنا أبا الحسن الدُّباج -
رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أَوْ تَلَقَّيْهِ مِنَ الْعَجَمِ عِلْمًا» فقال لى :

(١) الكتاب ٢٣٥/٣

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلي اللخمي النحوى ، كان نحويًا أدبيًا مقرئًا
جليلًا ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة (ت ٦٤٦ هـ) .
وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علماً ، بمعنى أن يكون فى كلام العجم علماً ،
فانتقل إلى كلام العرب علماً ، وكذا وُجِدَ كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعَ الصرف .

قال الأَبْذَى : فعرضتُ عليه ماقدّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم
تستعمله حين تَلَقَّتْهُ من العجم إلا علماً وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى
الشُّلُوبِينَ - كان يعتقدّه ، فقال لى : هذا المذهب لم أره لأحد إلا ماقلت لى عن
الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأى أثرٍ لاشتراط العَلَمِيَّة فى كلام العجم؟
فلم يَحْضُرْ له فيه جوابٌ إلا موافقةَ السماع .

قال : وتمسكُ رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكره ، ثم قال : إن هذا الكلام
يَحْتَمِلُ التأويل . انتهى .

ويبنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ،
منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونَ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر
أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بياناً لكلام الناظم ، وشرحاً لمُدرك مذهبهِ .

وقد ظهر أن مُدركه ما جاء فى السماع ، وما يظهر من كلام سيبويه .
وأما أن يظهر لاشتراط كونه علماً عند العجم وجهٌ ، فَبَعِيدٌ .

ومذهب أبى على الشُّلُوبِينَ مخالفٌ لهذا كما تقدم ، فلا يَشْتَرِطُ إلا كونه
لاستعمله العرب علماً ، فسواءُ استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما
بالنسبة إلى مايرجع إلى كلام العرب ، فيُمنعُ إذاً صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ)
ونحوهما على هذا .

والأولى فى النظر ماذهب إليه الشُّلُوبِينَ ، وهو مذهب المؤلف فى
«التسهيل»^(١) ، وكلام سيبويه محتمل .

(١) من : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علماً عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لابدُّ من الصرف ، إذ فَرَضَ كلامه في منع الصرف ، إنما هو فيما كان عند العرب علماً وهذا ليس بعلم عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما]^(١) ، لأجله صُرِفَ القسم الثاني موجوداً هنا ، فلا بُدُّ . ومحالُّ أن يعتبر العلمية عند العجم هنا من اعتبارها في القسم الذي قبل هذا في منع الصرف ؛ إذ لا ثمرة لذلك ، وليس في الاسم غيرُ العجمة ، وانتفى حكمها بتصرف العرب . فإذا سُمِّيَ به بعد ذلك ، فليس إلا علة واحدة وهي العلمية .

وقد حكى ابن عبيدة أنه سأل شيخه عن مثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها فَرَضُ مسألةٍ لا أذكرُ لها مثلاً .

٢٨٢
٣

ويبقى هنا نظراً في معنى العجمي الذي ذكره الناظم والنحويون . فالعجمي عندهم [ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسان العجمي هو ما خالف كلام العرب ، لا يختص ذلك بأمة دون أمة ، فكلُّ لسان غير لسان العرب عجمي .

فإن قلت : ما بُني قياساً على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمي أولاً؟ مثل أن تبنى من (ضَرَبَ) مثل : دِرْهَمٍ ، أو جَعْفَرٍ ، أو سَفَرَجَلٍ ، فتقول : ضَرِبْتُ وضَرَبْتُ ، وضَرِبْتُ وضَرِبْتُ ، وضَرِبْتُ ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الأبيدي^(٢) : أن ذلك يَنبَنِي علي الخلاف فيما بُني من ذلك ، هل هو قياسٌ أولاً؟

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ .

(٢) سبقت ترجمة .

فَمَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ مُطْلَقًا جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَصُرِّفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ،
وَمَنْ لَمْ يَقْسُ جَعَلَهُ خَارِجًا مِنْ كَلَامِهِمْ كَالْأَعْجَمِيِّ ، فَيُمنَعُ الصَّرْفُ .

و« الْعَجَمِيُّ » فِي كَلَامِ النَّاظِمِ وَقَعَ عَلَى الْاسْمِ ، [مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ ،
وَهُمْ خِلَافُ الْعَرَبِ . وَقَدْ يُقَالُ أَعْجَمِيٌّ] ^(١) ، مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَعْجَمِيِّ ، بِمَعْنَى
الْعَجَمِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ (الْأَعْجَمُ) وَيُرَادُ بِهِ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَلَا يُبَيَّنُ كَلَامُهُ وَإِنْ كَانَ
مِنَ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُ زِيَادُ الْأَعْجَمِ ^(٢) . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(٣) .

وَالْأَعْجَمُ أَيْضًا : الَّذِي فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ وَإِنْ أَفْصَحَ بِالْعَجَمِيَّةِ .

وَقَدْ غَلَطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ النَّاسَ فِي اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَقَالَ : إِنْ
الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا بِالْبَادِيَّةِ ، وَالْعَجَمِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ
وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا ^(٤) .

وَمَا قَالَ لَا يَلِيزُ ، لِأَنَّ (الْأَعْجَمِيَّ) يُسْتَعْمَلُ كَمَا قَالَ ، وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا
مُرَادِفًا لِلْعَجَمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا ابْنُ السَّيِّدِ ، وَرَدَّهُ صَحِيحٌ .

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ النَّازِمُ « الْعَجَمِيَّ » لَوْ جَهِينَ :

كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ (الْعَجَمِ) الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ وَقَلَّةُ غَيْرِهِ ، وَلِيُخْلَصَ عَنْ
اعْتِرَاضِ الْمُعْتَرِضِ إِنْ اتَّفَقَ .

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (س) وَاثَبَتَهُ مِنْ (ت) .

(٣) هُوَ زِيَادُ بْنُ سُلَيْمٍ ، مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَمِنْ شُعْرَاءِ النُّوَلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، كَانَ يَنْزِلُ أَصْطَخَرَ ، وَكَأْثَرُ
الْحَنِّ فِي شِعْرِهِ ، لِفَسَادِ لِسَانِهِ بِفَارَسٍ ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ الْمَانَةِ ، وَانْظُرْ : الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٤٣٠ ،
وَحَوَاشِيهِ .

(٤) الصَّحَاحُ (عَجَم) .

(٥) أَدَبُ الْكَاتِبِ - كِتَابُ الْمَعْرِفَةِ : ٣٦

وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العجمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإِسْمَاعِيلَ ، وإِبْرَاهِيمَ ، وَمُوسَى ، وَعِيسَى ، وَهَامَانَ ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يشترط فى المنع مع العلمية إلا الزيادة على الثلاث ، إلا ما تقدم له فى نحو (جُورٍ) مما فيه التأييدُ زيادةً على العلتين ، فقد مرَّ حكمه .
وأما غيره : فقسَمَ الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوح ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الزَمْخْشَرى^(١) ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْد ، ودَعْد) لمقاومة خِفَّة وَسَطِهِ إحدى العِلَّتَيْنِ .

وأظن أن أصل هذا رأى لابن قُتَيْبَةَ ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم ترك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبَةَ غَلَطًا . قال إذ لم يَحْكِهِ غَيْرُهُ ، ولا أَسْنَدُهُ هُوَ لِأَحَدٍ ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوح ، ولُوطٍ)^(٢) .

(١) ابن يعيش ٧٠/١

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٢٩ - ١) .

وأيضاً ، فإن العُجْمَة فى منع الصرف / أضعفُ من التائنيث ، $\frac{٢٨٤}{٣}$
لأن العُجْمَة لا تمنع إلا بشروط حَسْبِما يأتى ، والتائنيثُ يمنع مع
التعريف مطلقاً ألا ترى أن الاسم الذى غلب عليه التائنيثُ ، وهو على
أكثرَ من ثلاثة أحرف كزَيْنَب ، إذا سُمِّيَ به مُذَكَّر لم يَنْصرف ، وإن كان
قد انتقل عن التائنيث ، لأن الحرف الرابع صار كالهاء ، فالتائنيثُ أَقْوَى .
وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجْمَة لا تمنع
بإطلاق فى (نَوْحٍ ، وَلُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمْنَعُ قياساً على (هِنْد) فإن
القياس لا يكون إلا مع تساوى الفرع والأصل فى الحُكْم من غير فارق ،
وقد ثَبَتَ الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحرِّك الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه
ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقاً ، وَمَنْعُهُ مطلقاً ، وجوازُ الوجهين . وظاهر
سيبويه الأول (١) .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثَّقَل فى الاسم ، بخلاف
الثلاثى لخِفَّتِهِ .

وقوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أراد : مع زيادة ، والزَّيْدُ ، والزَّيْدُ :
الزَّيَادَة . ومنه قول ذى الإصْبَعِ العَنَوَانِي (٢) :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طَرَأَ فَكَيْفُونِي
حكى الجوهريُّ أنه يُروى بفتح الزَّأى وكسرها (٣) .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ٣٠ / ١ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَذَلِكَ نُوْزِنُ يَخُصُّ الْفِعْلَ

أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعٌ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسمِ حروفِ الفعل ، أصليا بأصلي ، وزائداً بزائد ، مع موافقة الحركات والسكنات ، وتعيين الزوائد ، مثل ما مثل به من (أحمد ، ويعلى) .

فإن (أحمد) العلم على وزن (أحمد) من قولك : أحمدُ الله ، وكذلك (يعلى) العلم ، على ، وزن (يرضى) و(يخشى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تنفرد عن غيرها بوزنها وسائر أحوالها .

فلما وقعت هذه الأشياء موافقة لما هو فرعٌ كانت بذلك خارجة عن أصلها ، وداخلة فيما هو فرع ، وهو الأفعال ، فامتنع منها ما يمتنع من الأفعال ، وهو الجر والتنوين .

وإذا ثبت هذا فأبنيةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها ، وعدم ذلك ، أربعة أقسام :

أحدها : ألا توافقها أصلا ، مثل : أفعولٌ ، وفعلالٌ ، وفعللٌ ، وإفعليلٌ ، وفعلٌ ، وفعللٌ ، مثل : أسلوبٌ ، وشمالٌ ، وسفرجلٌ ، وإصليتٌ ، وطئبٌ ، ودرهمٌ ، وكثيرٌ من ذلك ، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصِّرف عند التسمية بها ؛ إذ ليست أبنيتها من أبنية الأفعال في شيء ، فضلا عن أن تكون غالبية عليها ، أو مختصة بها ، وهو بينٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثاني : أن يوافق البناءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهما مشتركاً

بينهما، ليس بغالبٍ على الاسم دون الفعل، ولا على الفعل دون الاسم،

كفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعِلَ، وفَاعَلَ، وفَاعَلَ، مَثَلٌ : طَلَّلَ، وَعَضُدٌ، وَكَبِدٌ، وَكَاهِلٌ / $\frac{380}{3}$ وَخَاتَمٌ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وَكَبَّرَ وَعَلِمَ، وَقَاتَلَ، وَقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصةٌ بواحد من الجنسَيْن دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأولَى من الأسماء، فلا يمتنع صرفُ ماسمى به من الأفعال على هذه الأبنية وأشباهاها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمر، فكان لا يصرف ذا الوزن المشترك المنقول من فِعْلٍ، ويقول : كلُّ فعلٍ ماضٍ سُمي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغاً من فاعله^(١). واحتجَّ على ذلك بما أنشدته سيبويه من قول سَحِيم بن وَثِيل اليربوعي^(٢):

(١) قال سيبويه (٢٠٦/٣) : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنما هو من الكَعْسَبَةِ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ».

(٢) الكتاب ٢٠٧/٣، وابن يعيش ٦١/١، ٦٢/٣، ١٠٥/٤، والخزانة ٢٥٥/١، ٦٤/٥، ٤٠٢/٩، والمفنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٣٥٦/٤، والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١، والأشموني ٢٦٠/٣

وابن جلا : واضح مشهور لا يخفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهى الطريق فى الجبل. ومعناه : أننى مشهور، مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهى أعريت عن نفسى فعرفتوني بما كان يبلغكم عنى .

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ التُّنَايَا
مَتَى أَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
(جَلَا) فعل ماضٍ واقعٌ على أبيه.

وسيبيويه على خلافه، وتأوله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذي
جَلَا واشتهر^(١)، كما حكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه^(٢):

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنَى شَابَ قُرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وقال^(٣): إن قول عيسى خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجلَ
يسمى بكَعْسَبٍ، وهو فعل من الكَعْسَبَةِ، وهو العَنُو الشديد مع تَدَانِي الخطَا.

والثالث : أن يوافق الاسم وزنَ الفعل، والفعلُ أغلبُ عليه ، وهو المراد
بقوله : « أَوْغَالِبُ » يعني على الفعل ، وقد يكون في الأسماء ، وذلك كبناء
(أَفْعَلُ ، أَوْ نَفْعَلُ ، أَوْ تَفْعَلُ ، أَوْ يَفْعَلُ) من الأبنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إِفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وفِعْلُ ، وما أشبه ذلك، فإنها تقع
للأسماء قليلا نحو : أَفْكَلُ ، وَأَرْمَلُ ، وَأَيْدَعُ ، وَأَرْيَعُ ، وَنَرْجِسُ ، وَتَنْضُبُ وَتَنْفُلُ،

(١) الكتاب ٢٠٧/٣، وعبارته «كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا».

(٢) الكتاب ٨٥/٢، ٢٠٧/٣، والمقتضب ٩/٤، والخصائص ٣٦٧/٢، والتصريح ١١٧/١، واللسان
(قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضفيرة. وتصر : تشد ضرع الماشية ليجتمع
الدر فتحلب.

ومعناه : لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها : شاب قرناها، وتحلب الماشية، يعني
أنها عجوز راعية.

(٣) أي سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وتُدْرَأُ، وَيَزْمَعُ، وَيَعْمَلُ، وإَصْبَعُ وإَصْبَعُ وأَبْلَمُ، وأَصْبَعُ، ودُبِلَ، ورُبِمَ^(١). وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرِفْهُ، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فَرَعُ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيْتَ بشيء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرِفْهُ أيضاً، كما لو سَمَّيْتَ بأضْكَرَمَ، أو أَكْرِمُ، أو أَكْرِمُ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَّوْا : يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَعْمُرُ، فَمَنَعُوا الصرف، فكذلك ما كان مثلاً.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» و«يَعْلَى» من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصاً بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيبٌ، وهو قوله : «كَذَاكَ نُو وَزْنٌ يَخْصُ الْفِعْلُ»

(١) الأفل : الرعدة، وأبو بطن من العرب، والأرمل : المحتاج، والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران، والترجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها العين، واحدته : نَرْجَسَة. والتغضب : شجر ينبت ضخماً على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، نو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصغار يؤكل، وواحدته : تنضبة، والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرا : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان نوْتدرا، أى نو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلأأ في الشمس. واليعمل : البعير النجيب المطبوع على العمل، والانتى : يعملة. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لغات، منها : إصْبَعُ، وأَصْبَعُ - بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وأَصْبَعُ - بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لغات : أَبْلَمُ، بضم الهمزة واللام، وإِبْلَمَ - بكسرهما، وأَبْلَمَ - بفتحهما، وواحدته : أبلمة.

والدتل : دويبة شبيهة بآبن عرس، والرئم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولاً من غير فعل، كَتَنَضُبْ، وَتَقْلُ، وإصبع، وكذلك (أَكْلَبُ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أَقْتَلُ ، وأما هذا فلا.

٢٨٦
٣

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فَعِلَ، وفُوعِلَ، وفَعِّلَ / وفَعَّلَ.

فإذا سُمِّي بضَرْبٍ ، أو ضُورِبَ، أو دَخِرَجَ، أو ضَضِرِبَ - لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرَف العرب (بَذَرُ) اسمُ مَا، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنشد هذا البيت لكثير عزة^(١):

سَقَى اللّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا

جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرًا وَالْغَمْرًا

وأما (شَلَّمُ) فعجميٌ ، وكذلك (بَقْمُ) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربى هو ؟ يعني بَقْمًا . فقال : مُعَرَّبٌ، وليس في كلامهم اسم على (فَعَّلَ) إلا خمسة (خَضَمُ) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سُمِّي، و(بَقْمُ) لهذا الصَّبغ و(شَلَّمُ) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بَذَرُ) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثْرُ) موضع^(٢). وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَا بالفعل، فثبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختصُّ بالفعل.

(١) الكتاب ٢٠٨/٣ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ١٥٠/٢، ١٢١/٣، وابن يعيش

٦١/١، وديوانه ٨٠/٢

وَجُرَابٌ وَمَلَكُومٌ وَبَذَرٌ وَالْغَمْرُ : أسماء مياه - دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازاً.

(٢) الصحاح (بقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها - فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّيَ بها، وذلك مثل المضاعف نحو : مُدٌّ، وشُدٌّ، وكذلك إذا كان معتلّ العين نحو : قِيلَ، وبِيعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سُمِّيَتْ بـ(ضُرْبٍ) بعد أن خَفَّفْتَهُ فقلت : ضُرْبٌ.

وفي (عَلِمَ) : عَلِمُ، فإنك تُصرفه، وكلها على وزن (فَعْل)

وقد تقرر أن (فَعْل) لا ينصرف علماً للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْدِهِ، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدٌّ، وشُدٌّ) في اللفظ (فَعْل) فهو كَمُدٌّ، وقُفْلٍ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيلَ، وبِيعَ) لفظه على وزن قِيلٍ، ودينٍ، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضُرْبٍ، وعَلِمَ) على وزن : قُفْلٍ، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبية فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكِلٌ، فإنهم إذا سَمَوْا بـ (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) أو نحو ذلك.

منعوا صرفه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) مسمًى بهما، لأن (يَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ) قد تغيّر إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بُدَّ أن تمنعوا (مُدٌّ، وشُدٌّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدٌّ، وشُدٌّ) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلمّا لم يَحْصُلْ له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .

وقوله : «أَوْ غَالِبٍ، معطوف على قوله : «يَخُصُّ الْفِعْلَ» كأنه قال : خاصٌّ بالفعل، أو غَالِبٍ عليه.

ومثله ، من عَطَفَ الاسم على الفعل، قولُ الشاعر^(١):

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّ أُوْدَارِجِ *

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ

زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعني أن الاسم إذا كان ذا أَلِفٍ في آخره زائدة، وزيادتها للإلحاق، فإنه إذا سُمِّيَ به لا ينصرف.

فإن قلت : لِمَ فَرَضَ المسألة في اسمٍ مُلْحَقٍ سُمِّيَ به، ولم يَفْرَضْها على أَعْمٍ من هذا، فيقول مثلاً : والعَلَمِيَّةُ / تمنع مع أَلِفٍ ^{٢٨٧}/_٣ الإلحاق، فيشمل ماسمًى به مِمَّا فيه تلك الألف، وما وُضِعَ من الأعلام كذلك إن فَرَضَ مُرْتَجِلاً مثلاً.

فالجواب : أن الألف التي للإلحاق لا تكون إلا في الأجناس، ولا تكون في الأعلام، والاستقراء يبيِّن ذلك.

فإنما تكون أَلِفُ الإلحاق في العَلَمِ إذا كان منقولاً، فأراد أن يُنبِّه على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ» يريد في آخر الاسم، لأن أَلِفَ الإلحاق لا تلحق أولاً ولا وسطاً، وإنما تقع للإلحاق آخرًا.

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحرّز بقوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبة عن الأصل نحو (مَفْزَى) و(مَدْعَى) و(أَرْطَى) عند من قال : أَيْمٌ مَرَطِيٌّ^(١)، فإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ما انقلبت عنه، إلا أن يأتي مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه ألف الإلحاق (أَرْطَى) عند من قال : أديمٌ مَارُوطٌ^(٢)، و(عَلَقَى) و(مِعْزَى) و(ذِفْرَى)^(٣) و(تَتْرَأ) على قراءة التنوين^(٤)، و(حَبْنَطَى)^(٥) ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمِيَتْ بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التانيث حين كانت ألف التانيث [لاتلحقها هاء التانيث]^(٥) وكذلك (عَلَقَى) وبابه، إذا سُمِّيَ به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمِيَّة، فتقول : عِلْقَاةٌ، وأَرْطَاةٌ، ولاجتماعهما أيضاً في الزيادة. فلَمَّا حَصَلَت المشابهة بينهما صارت ألف الإلحاق تمنع كالف التانيث.

فإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ لم يَبْقَ إلا عِلَّةٌ واحدة، وهى لَحَاقُ الألف، فلا يمتنع صَرْفُهُ.

وهنا نظرٌ من وجهين : أحدهما : أن ألف الإلحاق على وجهين :

-
- (١) اختلف في ألف (أرطى) الأولى، فقليل : إنها أصلية، لقولهم : أديم مَارُوط، وقيل : زائدة، لقولهم : أديم مَرَطِيٌّ. والأرطى : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. وواحدته : أَرْطَاة
- (٢) العلقي : شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. وواحدته : عِلْقَاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن.
- (٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
- والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
- ومعناه : متواترة متعاقبة.
- (٤) الحببط من الرجال : الغليظ القصير البطين. والأنثى حببُطَاة.
- (٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الأول : أن تَلْحَقْ أخيراً وحدها، كعَلَّقَى وسائر ماتقدم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح.

والآخر : أن تَلْحَقْ طَرَفًا بعد ألف زائدة، فتقلب همزة نحو : عِلْبَاءٌ، وَحِرْبَاءٌ، فإنهما مُلْحَقَانِ بِقِرطَاسٍ وسِرْبَالٍ^(١)، وكذلك : قُوبَاءٌ^(٢)، مُلْحَقَةٌ لَهُ بِنَاءِ قُسْطَاسٍ، وَغَوْغَاءٌ، وَضَوْضَاءٌ، عند من نُونٌ، مُلْحَقٌ بِفَضْفَاضٍ، وَصَلْصَالٍ^(٣). وإذا ثَبِتَ هذا وأنَّ الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلامُ الناظم أن نحو : (عِلْبَاءٌ) لا ينصرف إذا سُمِّيَ به؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أَضْبَهَتْ همزة التانيث في (صَحْرَاءَ) ونحوه، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن ألف يمتنع الصرف بها، شَبَّهَتْ أَلْفُ الإِلْحَاقِ قبل الإبدال همزةً بِأَلْفِ التَّانِيثِ قبل الإبدال أيضًا، وكذلك تُشَبَّهُ بها بعد الإبدال، فيمتنع الصرف.

وهذا الحكم هنا غير صحيح؛ بل الصحيح أن (عِلْبَاءَ) و(حِرْبَاءَ) ونحوهما من الملحقات التي آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البتَّة، ولا يجوز المنع، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التانيث، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على ألف، وهمزة التانيث منقلبة عن ألف لا عن ياء، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

-
- (١) العلباء : عصب العنق الغليظ، وهما علباوان. والحرباء : دويبة يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت، ويتلون أولونا بحر الشمس. والأنثى : حرياءة.
والقرطاس : الصحيفة الثابتة التي يكتب فيها. والسريال : القميص والدرع.
(٢) في جميع النسخ «قوباء» بالراء، ولم أجدها في كتب اللغة، وأراها تصحيحاً.
والقوياء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه، ينتشر ويتسع، يعالج ويداوى بالريق.
(٣) القسطاس : بضم القاف وكسرهما : الميزان. والغوغاء : سفلة الناس.
والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم. والفضفاض : الواسع والكثير. والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفاً.

بهذا علل الصرف ابن أبي الربيع، وبينه الأستاذ / - رحمه الله (١) - بأن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع، كالهزمة في (صَحراء) وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهزمة (عِلباء)

وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخِلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقيد الألف بالمقصورة، كما فعل في «التسهيلين» (٢) و«الفوائد» (٣).

والوجه الثاني : أن ألف التكرير في هذا الحكم مساوية لألف الإلحاق، كما إذا سَمِيتْ بَقَبَعْرَى ، وَضَبَغَطْرَى (٤)، ونحوهما مما أُلِفَ للتكرير، فإن صرفه ممتنع لشبه الألف بألف التائث، ولا فرق بين الألفين في هذا الحكم. فلمِ اقْتَصِرَ على إحداهما وَتَرَكَ الأخرى، وتركها (٥) موهم بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أطلقت فحقيقة مفهومها أنها غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيرها إلى حقيقة أخرى تسمى همزة، فلا تُحمل على غير صورتها الأصلية إلا لموجب.

فإن قلت : فلمِ حُمِلَت ألف التائث حيث ذكرها أول الباب على وَجْهَيْهَا، (ولم تُحمل هذه على وجهيها) (٦) كذلك؟

فالجواب : أن ألف التائث هناك أُرِدَ بها بقوله : «مُطْلَقًا مَنَعٌ» وهذا الإطلاق ليس إلا لحالتيها معاً، من بقائها على أصلها وانقلابها

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحورية.

(٤) القبعري : الجمل العظيم الشديد. والأنثى قبعرة. والضبطري : الشديد والاحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلا فلا معنى لقوله : ثُمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلَق الحكم فيها؛ بل ذكّرها بالاسم الذي يسبق إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتكالا على ذكاء الفطنة على عادته في هذا النظم، وهى من محاسنه فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياء كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التّكثير ليست بالكثير، وإنما وقعت في قليل من الألفاظ، فلم يعتنِ بذكرها بحسب القصد في هذا المختصر، وعلى أنه لم ينبّه على ذلك في «التسهيل» فإله أعلم لم تترك ذلك، أَلِنُورِهِ، أم لعلّةٍ أخرى، أم للغفلة عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مدلول ما في قوله : «وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خلق الله مثله^(١)، والأول أولى.

وَالْعِلْمُ امْتَنَعَ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا
كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتُعَلَا

العدّل على أربعة أقسام :

عدّل على (فَعَال) وعدّل على (مَفْعَل) وقد تقدم ذكرهما^(٢)، وهما مختصان بالصفات وعدّل على (فُعَل) وعلى (فَعَال) وهما مختصان بالأعلام، ويلحق بهما خامس، وهو العدّل عن الألف واللام، وهو مختص بـ(أَخْر) في الصفات، وقد تقدم^(٣)، وبـ(سَخَر) في المعارف، وهو الذى ذكر هنا.

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) انظر : ص ٦٠١ .

(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعّل» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبتته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يتكلم عليه هنا ما كان من العَدْل في المعارف، لأنه من القسم الذى ينصرف في النكرة، فبيّن أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولا إلى (فُعَل) كفُعَل المختص بباب التوكيد، وكجُشَم الذى هو عِلْمٌ لرجل.

فقوله : «امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ كَذَا» يريد إن عُدِلَ على هذا الوزن الذى هو / على (فُعَل) وأتى فيه بنوعين :

٢٨٩
٣

أحدهما : (فُعَل) التوكيد، يعني ماكان موازنًا لـ(فُعَل) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمِعُ، وَكُتِعُ، وَبُصِعُ، وَبُتِعُ) فإن هذه معدولة عما كان الأصل فيها إلى (فُعَل).

واختلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعْلَاء) و(فَعْلَاء) إذا كان غير صفة قياسه (فَعَالَى) كصَحْرَاءَ وَصَحَارَى، فَعُدِلَ إلى (فُعَل) تخفيفا.

وقيل : إنه معدول عن (فُعَل) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعْلَاء) و(فَعْلَاء) مؤنث (أَفْعَل)^(١). وقياس (فَعْلَاء أَفْعَل) أن يُجمع على (فُعَل) فكان قياس (جُمِعَ) أن يكون (جُمُعَاء) فَعُدِلَ عنه إلى (فُعَل) وكذلك سائر الألفاظ.

واعترض هذا الفارسي بأن (أَفْعَل فَعْلَاء) لا يُجمع على (فُعَل) إلا إذا امتنع مُذَكَّرُهُ من الجمع بالواو، والنون، كحَمْرَاءَ وَحُمُرٍ، لأنه لا يقال : أَحْمُرُونَ.

وأما إذا جُمع مذكَّره بالواو والنون فليس قياسُ مؤنثه (فُعَل) ولا هو من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاءً).

وأيضاً، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فَعْلًا) أخفُّ من (فُعَل) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَل) الذي في غير التوكيد كـ«تُعَل» الذي مثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّء، وهو تُعَلُّ بن عَمْرٍو أخو نَبْهان، وهم الذين عَنَاهم امرؤ القيس بقوله^(١):

رُبُّ رَامٍ مِنْ بَنِي تُعَلٍ
مُخْرِجٍ كَفِّيهِ مِنْ سُتْرِهِ

وكذلك «جُشَم» الذي مثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَم بن الخَزْرج، وكان يقال: إِنْ سَرَّكَ الْعِزُّ فَجَجِّجْ بِجُشَمٍ^(٢)
و«جُشَم» في ثَقِيف، وهو جُشَم بن ثَقِيف، وجُشَم بن مُعاوية بن بكر بن هَوَازن.

ومثله (عَمْرُ، وَزْفَرُ) و(زُحَلُ) اسم الكوكب، و(قُتْمُ)
وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أَنْ يَقُولُوا : عَامِرُ، وَزَافِرُ، وَزَاحِلُ، وَقَاثِمُ، ثُمَّ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى (فُعَل)

(١) ديوانه ١٢٣، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وشرح شواهد الشافعية ٤٤٦، واللسان (تعل) ديوانته في الديوان «مُتَلَجَّ كَفِيهِ فِي قُتْرِهِ»

وتشتهر بنو ثعل بالرمي، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمى العرب.
ومتلج : يدخل كفيه في القُتْر، وهي بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلا يظن له الصيد فينفر منه.
والستر - بضم تين - جمع ستر، بالكسر، وهو ما يستر به.

(٢) اللسان (جمع) وَجَجَجَ الرَّجُلُ : ذَكَرَ جَجَاحاً مِنْ قَوْمِهِ. والججاج : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلْقَى من السماع، أعنى كونه معدولا عن شيء، ولذلك جعل ابنُ الحاجب هذا العدلَ مُقدَّراً، وجعلَ العدلَ في (جُمعَ، وكُتِّعَ، وأُخِرَ) ونحو ذلك محققاً^(١)، لأن (جُمعَ) وما ذكر معه أدنى القياس إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِعَ غيرَ مصروف^(٢).

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) مَنعُ صرفه عنده مبنئٌ على تحقيقِ العلَّةِ المانعة وهو العدل، وهو مما لا يَهْتَدِ إليه بقياس، وإنما يُلْقَى من السماع - أعنى كونه معدولا - وليس لنا سبيلٌ إلى ذلك من السماع إلا من جهة صَرَفه وعدم صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظَر إلى (فَعَلَ) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصْرَف علمت أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنقل، نحو (صُرِدَ،^{٣٩٠} ونُفِرَ)^(٣) وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفِرَ) وقال بعضهم : إذا وجدته معرباً غيرَ مصروف، ولم تعلم له أصلاً في النكرات، فهو معدول، نحو (قُتِمَ)^(٤) وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدِدَ) يقال

(١) في جميع النسخ «مخففاً» بالفاء، وهو تصحيف، وما أثبتته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ٤٠/١.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدَان. والنفر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدته : نُفْرَة، والجمع : نفران.

(٤) يقال : رجل قُتِمَ، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقثم أيضاً : ذكر الضباع، واسم رجل.

مَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ بْنِ أُدَدٍ، فَإِنَّ الْعَرَبَ صَرَفَتْهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ. فَإِنْ وَجَدْتَ لَهُ أَصْلًا، فَالْأَصْلُ فِيهِ الصَّرْفُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، نَحْوُ (حَطَمَ) اسْمُ رَجُلٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ السَّمَاعُ بِمَنْعِهِ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ تِلْكَ النِّكَرَةِ، نَحْوُ : (عُمَرَ) وَهَذَا الْعَقْدُ الثَّانِي أَسْعَدُ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَكَى الصَّرْفَ فِي (أُدَدٍ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (فَعَلَ) الصَّرْفُ وَإِنْ لَمْ يُسَمَعْ لَهُ نِكْرَةٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقَوْلُهُ : «امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ» دَوْرِيٌّ^(٢)، لِأَنَّهُ وَقَفَ الْحُكْمُ بِمَنْعِ الصَّرْفِ عَلَى وَجُودِ الْعَدْلِ فِي هَذَا الْقَانُونِ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ وَجُودَ الْعَدْلِ مَوْقُوفٌ عَلَى سَمَاعِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَهَذَا دَوْرٌ ظَاهِرٌ^(٣)، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي : أَنَّ الْعَدْلَ فِي نَحْوِ (عُمَرَ) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَقِيْدْهُ؛ بَلْ قَالَ : «كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا» وَ«تُعَلَّ» عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ)^(٤) فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ مَسْمُومٌ بِهِ، يُمْنَعُ صَرْفُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ، إِذِ (التُّعَلُّ) هِيَ الزَّوَادُ [فِي الْأَسْنَانِ]^(٥) وَاخْتِلَافٌ فِي مَنْبِتِهَا، يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَعَلَى هَذَا كُلِّ (فَعَلَ) كُلُّ مَعْرِفَةٍ أَوَّلَ الْوَضْعِ فَلَا يُصَرَّفُ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِوَاحِدٍ مِنَ النِّكَرَاتِ، سِوَاءِ أَكَانَ اسْمَ

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٢٢.

(٢) الْبُورُ - عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ - تَوْقِفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

(٣) فِي جَمِيعِ النُّسخِ «عَلَى وَزْنِ فَعَلَاءَ» وَكَانَتْهُ يَقْصِدُ وَزْنَ كَمَا جَاءَ فِي النِّظْمِ. وَالْأَحْسَنُ مَا أَثْبَتَ.

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س، ت).

جنس كصُرْدٍ ونُغْرٍ،^(١) أم صفةً كَلْبِدٍ وَحُطَمٍ^(٢)، أو مصدرا كهُدًى، وتُقَى، أو جمعا نحو: غُرْفٍ وظَلَمٍ، وهذا كُلُّه فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التسهيل» فقال حين ذَكَرَ المعدول عن (فَاعِلٍ) عَلَمًا : وطريق العلم به سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع^(٣).

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقِّقًا من غير ذلك كـ(فُعَلٍ) في النداء، نحو : خَبْتُ، وَفُسِقْتُ، وَلُكِعْتُ، إِذَا سُمِّيَ بِهَا، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقِّقُ العدل.

ومثاله لا يُعْطَى إلا ماكان عَلَمًا عندهم، نحو (تُعَلٍ) فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنْ مَاكَانَ مَتَاكِّدًا عَلَيْهِ ذِكْرُهُ تَرْكُهُ، وَمَا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَهُ، وَيُخْرِجَهُ عَنْ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَهْمَلَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلَّم على العَلَمِ الذي ثَبِتَ كَوْنُهُ مَعْدُولًا، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا» يريد : إِنْ ثَبِتَ كَوْنُهُ مَعْدُولًا قَبْلَ النَّظَرِ الْقِيَاسِ فِيهِ.

وثبوت عَدْلِهِ يَكُونُ بِوَجْهِهِ :

أحدها : أَنْ يَثْبُتَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ كَثْبُوتُ كَوْنِ (أُخْرٍ) مَعْدُولًا /، $\frac{٢٩١}{٣}$ وكذلك (فُعَالٌ) وَ (مَفْعَلٌ) فِي الْعَدَدِ، نَحْوُ : أَحَادٌ، وَمَوْحِدٌ، وَثَنَاءٌ، وَمَثْنَى،

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رفق (٢) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال أَبْدُ، أى كثير لا يُخَافُ فَنَازُهُ، كَأَنَّهُ التَّبَدُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. وَالرَّجُلُ الْحُطَمُ وَالْحُطْمَةُ هُوَ الْقَلِيلُ الرَّحْمَةِ بِالْمَاشِيَةِ، الْعَنِيفُ بِرِعَايَةِ الْإِبِلِ فِي السُّوقِ وَالْإِيرَادِ وَالْإِصْدَارِ.

(٣) التسهيل : ٢٢٣.

وثلثاً، ورباعاً، وما أشبه ذلك، ممّا قيس أو لم يُقَس، فإذا سَمِينَا بواحد منها فقد سَمِينَا بما نُبِت عدله، فلا بد من منع الصرف، لأننا قد نُبِت عندنا عدلُها سماعاً؛ بل كذلك نقول فيمن سُمِّي بسُدَّاسٍ ومَسْدَسٍ، ونحوه إلى عَشَارٍ ومَعَشَرٍ، وإن لم نسمعه، ولا قلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فَعَالٍ، وَمَفْعَلٍ) في العدد من واحد إلى عشرة، نُبِت قصدُ العدل فيه على الجملة. فهذا طريقٌ واضح يُثَبِت به العدل وإن لم يكن المعدول علماً بَعْدُ.

والثاني : مافي باب ما لا يقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فَعْلٌ) في المذكر و(فَعَالٍ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) نحو : ياخُبْتُ، ويا خَبَاثَ ، ويا لُكْعُ، ويا لُكَاعَ، ويا فُسْقُ، ويا فُسَاقِ، وهو في (فَعَالٍ) مَقِيسٌ عند الناظم، قد نُبِه عليه في بابه^(١)، و(فَعْلٌ) شائع عنده غير مَقِيس، ومَقِيسٌ عند غيره، وكذلك ما جاء فيه من (مَفْعَلَانٍ) معدولٌ أيضاً، فكل هذا إذا سُمِّي به مذكَّر امتنع صرفه، لثبوت عدله في غير باب (مالا ينصرف).

والثالث : ما نُبِت العدل فيه في باب (التوكيد) وذلك : جُمْعٌ، وَكُتْعٌ، وَبُصْعٌ، وَبُتْعٌ، ولا يَلْزَم فيه اعتراض، لأن الذي أثبت فيه عدم الصرف للعدل في باب (التوكيد)^(٢) فإذا سَمِيت بها الأشخاص صارت إلى باب آخر غير بابها، فحكم عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ما نُبِت في باب (فَعَالٍ) وذلك أنه قد نُبِت في [منع الصرف]^(٣) بالعدل في غير التَّسْمِيَةِ، فالذي لمعنى الأمر، ك(نَزَالٍ، وَتَرَكَ) معدولٌ عن : انْزَلْ، وَاتْرُكْ، وكذلك ما أشبهه.

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(خَالِق) للمَنِيَّة، و(جَعَار) للضَّبُع، معدولٌ عن : خَالِقة، وجَاعِرَة، وكذلك نحوه.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَار، وفَجَار) وقد ذُكر (فَعَال) في «النداء»^(١). والذى في النداء والأمر مُطَرَّد، وما عداهما سماع.

وعلى كل تقدير إذا سُمِّيَ بما قيس وما سُمع مذكُراً فإنه يَمْتَنع للعدل والعلمية، وقد يُصرف، وذلك قليل، فإن سُمِّيَ به مؤنثٌ فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله إثر هذا.

وإذا ثَبَتَ العدلُ في هذه الأنواع، وهى قياس أو سماع، فلا نَوَرٌ يلزم في تعريف الناظم، لأنه أحوال على ما علم عدله في غير باب (مالا يَنْصَرَف) أو في باب (مالا ينصرف) لكن في حال أخرى، كالتسمية بـ(فَعَل) التوكيد، فإنه غير ما ثبت رم الصرف^(٢).

وانما الذى يلزم فيه النور ما ذكره في السؤال، ونحن لانقول : إنه قاصد لإدخاله في الباب على الوجه المذكور، لِمَا يلزم من المحذور؛ بل يبقى موقوفاً على السماع / مطلقاً، لأن العدل فيه لم يَثْبُت بعد، فليس $\frac{٢٩٢}{٣}$ بداخل تحت قوله : «إِنْ عُدِلَ» . وإنما يتكلم على ما ثبت عندنا.

فإن قلت : هذا خلاف ما ظهر منه بالمثال، فإن جميع ما ذكر هنا مخالف لما مثَّل به وهو (تُعَلُّ) إذ ليس بواحد من تلك الأقسام، ولا يَثْبُت عدله إلا من باب (مالا ينصرف) فالإشكال باقٍ.

فالجواب أن المثال قد أُعْطِيَ أنه معدول، وأنه لا يَنْصَرَف سماعاً من العرب، والذى قَصِدَ بالإتيان به أن ما كان مثله في ثبوت العدل فهو مثله

(١) انظر : ص ٣٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مجرى ذلك المسموع . وباب (عُمَرَ ، وَزُقَرَ ، وَتُعَلَ) الصرف .
 وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقس عليه مثله^(١)، ممّالا يثبت عدله إلا
 بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقيس أنت عليه
 ما يثبت عندك عدله من وجه آخر، ومالم يثبت فلا تجزّيه في منع العرب صرفه،
 فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وضعه كذلك.

فإذا تقرّر هذا حصل أن ما أجرى الناظم من القياس ليس فيما مثل به،
 وأن ما مثل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب
 والنحويين على اختصار عبارته بلطف إشارته، وهي من محاسنه.

ثم أتى بمسألة (سَحَرَ) فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا

بِهِ التَّفْيِيزُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

يريد أن يبيّن أن (سَحَرَ) إذا قصد به أن يكون ليوم بعينه، فإن العرب
 منعت الصرف، فتقول : جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ، ولقيتكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرَ،
 وأن السبب لمنع صرفه العدل والتعريف.

وإنما اعتنى بذكر المانع في (سَحَرَ) لإشكال منعه الصرف على حسب
 ما يتبين بحول الله، وذلك أنه وضع لوقت بعينه، فهو معرفة، لأن ما وضع لشيء
 بعينه خصوصاً فهو معرفة، والتعريف فيه تعريف العلمية الجنسية، وهي مانعة
 كالشخصية.

ولما كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إما
 بالآلف واللام، وإما بالإضافة - صار كأنه عدل عما كان يستحقه إلى وجه آخر

(١) في الأصل «أن لو أتى بالمقيس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما
 أثبتته من (ت).

من التعريف، كما عُدِلَ (أُمِسُ) في لغة من قال : مُذْ أُمِسُ^(١). وكما عُدِلَ (أُخِرُ) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذي يمكن في توجيه منع الصرف في (سَحَرَ) وهو الذي أراده الناظم.

ولمّا فيه من الإشكال زعم بعضهم^(٢) أنه مبني على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وردّه ابن الناظم بأمر^(٣):

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أولى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلْتَبِسُ البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنابه، كما اجْتَنَبَ في (قَبْلُ، وَبَعْدُ) والمنادى [المفرد المعرفة]^(٤).

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب كـ(حِينَ) في قوله^(٥):

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سبويه ٢٨٣/٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ٩٢/١

وهو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهري للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمغرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المغرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبياني، وعجزه :

وقلت أَلْمَا أَصْنَعُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسبويه ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ٣٦٤، وابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإنصاف ٢٩٢، والخزانة ٥٥٠/٦، والمغنى ٥١٧، والعيني ٤٠٦/٢، ٣٥٧/٤، الهمع ٢٣٠/٣، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤، ويروي «أَلْمَا تصحُّ» =

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

لتساويها في ضَعْف سبب البناء لكونه عارضا .

والثالث : أن دَعَوَى الجمهور أسهل، لأنه أقرب إلى الأصل،

٣٩٢
٣

بخلاف / دعوى البناء، ودعوى الأسهل أرجح.

فثبت أنه غير مبني كما قال الجمهور، وأن معنى حرف التعريف

فيه ليس على التضمين؛ بل على العدل عما هو فيه كما تقدم.

وبعد ذلك، فيرد على الناظم في مذهبه إشكالان :

أحدهما : أنهم يقولون في (غُدُوَّة، وَبُكْرَة) لوقت بعينه : إنه ممنوع

الصرف للتعريف والتأنيث، لأنه من يوم بعينه، ولدخول الهاء فيه،

ولا يقولون فيه : إنه معدول؛ بل يزعمون أنه غير معدول، مع أنه قد

عُرِفَ على غير ما كان يَسْتَحِقُّه من التعريف، وهو الألف واللام، أو

الإضافة، وهو المعلوم في بابه، فيقول القائل : لأبدُ هنا من أحد أمرين:

إما أن يكون التعريف على غير جهته المعهودة عدلا، فيكون نفيهم

إيَّاه عن (غُدُوَّة، وَبُكْرَة) خطأ، وكان إذ ذاك يلزم إتيان الناظم بهما مع

(سَحَر) إذ لافرق على هذا الترتيب.

وإما أن يكون ادعائهم العدل في (سَحَر) باطلا، فلا بد من البحث

عن علة أخرى، أو صرف (سَحَر) وصرفه خطأ، لأن العرب منعت،

فأشكل هذا كله.

= وعاتبت : لمت. والمشيبة : الشيب، وهو ابيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد

الشيب. والصبا - بالكسر والقصر - الميل الى هوى النفس. وأصح : من :

صحايصو، إذا زال سكره ووازع : نام زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبيه وعاتبته لنفسه على طريقه وصباه.

والثاني : أن (ضُحَى، وضَحْوَةً، وعِشَاءً، وعَشِيَّةً) وأخواتها ممّا هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه كـ(سَحَر، وغُدُوَّة، وبُكْرَة) ومع أنها موضوعة في التعريف غير وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرف بالآلف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تعتبر هنا ما زعموا أنها اعتبرته في (سَحَر) وهذا تناقض من القول، واعتبار لما أهملته العرب.

ولمّا ثبت أن العلتين المذكورتين في (سَحَر) غير معتبرتين في ظاهر الأمر - أراد الناظم أن يُحقّق لك ما قاله النحويون، ويثبتته عندك بالتنبّيه عليه بخصوصه، لتعلم أن ما قالوه من ذلك إنما ارتكبه لمعنى صحيح، لا يغفلون عنه، فقال : * وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ *

وأحال الناظر على البحث في وجه ذلك.

ووجه ما قالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غير منصرف، فعلموا أن لا بد من العلتين.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقت معين.

وأما العدل : فبيّنه كونهم لم يتصرفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فتبيّنوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عربيّة إذا استعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يتصرف تصرفاً ماهو باقٍ على أصله.

وقد بيّن ذلك ابنُ خَرُوف في الظروف، خصوصاً في شرح «الكتاب» في باب (ما يحتمل الشُّعر).

وإذا ثبت هذا فـ(غُنُوَّةٌ، وَبُكَرَةٌ) لَمَّا كَانَا مُتَصَرِّفَيْنِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةٍ
 (سَحَرٌ) ظَهَرَ أَنَّ الْعَدْلَ فِيهِمَا / غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ فِيهِمَا
 ٢٩٤
 ٣ بِحَقِّ الْأَصْلِ، لَا بِالْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِيهَا.
 فَقَالُوا : إِنْ الْمَانِعُ فِيهِمَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ التَّائِيثُ.

وَأَمَّا (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) وَبَابُهُ، وَإِنْ كَانَ لِيَوْمٍ بَعِينَةٍ، فَإِنْ عَدِمَ
 التَّصَرُّفَ فِيهِمَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ فِيهِمَا لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ بَلْ عُدِلَ
 بِهِمَا عَنِ طَرِيقِهِمَا مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ الْإِضَافَةِ.

وَلَمَّا كَانُوا قَدْ صَرَّفُوها دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا فِي أَنْفُسِهَا لَيْسَتْ بِمَعَارِفٍ؛
 بَلْ جَرَتْ مَجْرَى قَوْلِهِمْ : مَا رَأَيْتُهُ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْيَوْمَ الَّذِي
 قَبْلَ يَوْمِكَ، وَمَا رَأَيْتُهُ عَامًا أَوَّلَ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَ عَامِكَ، فَالْإِضَافَةُ
 لَفْظُ النِّكَرَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) لَفْظُهُ
 نِكَرَةٌ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ. وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَحْكَامِ وَهُوَ بَابُ
 وَاسِعٍ فِي الْأَصُولِ، وَعَلَيْهِ الْمَعْوَلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَرَبِيَّةِ. ثُمَّ قَالَ :

وَابْنُ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا
 مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
 عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْنَرِفَنُ مَا نَكَّرًا

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا
 يَعْنِي أَنَّ (فَعَالٍ) عَلَى وَزْنِ (حَذَارٍ، وَتَرَكَ) إِذَا صَارَ عَلَمًا، سِوَا
 أَكَانَ أَصْلُهَا الْأَمْرُ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) وَكَانَتْ تِلْكَ الْعِلْمِيَّةُ
 مَعْلُوقَةً عَلَى مُؤَنَّثٍ - فَإِنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْبِنَاءُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَرَبِ الْحِجَازِ،
 وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَابْنُ عَلَى الْكُسْرِ ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَم) وغيره من المعدولات إذا كانت أعلاما،
وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، وهو مذهب بني تميم، وذلك [قوله] «هُوَ نَظِيرُ
جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» أى نظيره في الإعراب غير منصرف كما تقدم فيه.
(وَفَعَالٍ) المسمى به قد تكون العرب هى التى سَمَتْ به، نحو (حَذَام) اسم
امرأة. قال الشاعر^(١):

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

(وَقَطَام) اسم امرأة.

قال النابغة^(٢):

أَثَارِكِ تَدَلُّهَا قَطَامٌ
وَضِينًا بِالتَّجْرِئَةِ وَالْكَلامِ
(وَرَقَاشٍ) وكذلك، قال الشاعر، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس^(٣):

(١) ابن الشجري ١١٥/٢، والخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، والمغنى ٢٢٠، والعيني ٣٧٠/٣،
والتصريح ٢٢٥/٢، والأشعموني ٢٦٨/٣، وجمهرة الأمثال ١١٦/٢، واللسان (حذم)

والشعر للجيم بن صعب أو ديسم بن طارق. وحذام : امرأة الشاعر.

وكل مصراع من هذا البيت مَثَلٌ سائر في تصديق الرجل مخبره.

(٢) ابن الشجري ١١٥/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥، ويروي «والسلام»
والتدل : الثقة بمحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلُّ المرأة ودَلَّاهَا : تدلها على زوجها،
وذلك أن تريه جراءة عليه في تفنُّج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. والضم - بكسر
الضاد - الإمساك والبخل.

(٣) ديوانه ٢٠٢، والصاحح واللسان (رقش)

والنحر : أعلى الصدر، أو موضع القلادة منه. واللَبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق، وغلِب
على عنق المرأة .

قَامَتْ رَقَاشٍ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ
تُبْدِي لَنَا النُّحْرَ وَاللَّبَاتِ وَالْجِيدَا

و (غَلَاب) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الادميين (سَفَار) اسم ماء، وقال الجوهري^(١): اسم بئر، وهو واحد. قال الفرزدق^(٢):

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدِيهَا

أُدَيْهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا

و(حَضَار) اسم كوكب، ويقال : حَضَارِ وَالْوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نَجْمَان يَطْلَعَان قَبْل : سُهَيْل، فَيُخْلَفَ إِذَا طَلَعَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ لَشَبَّهَ بِهِ^(٣).

وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر، وليس في الاعتبار كذلك؛ بل الْقَصْدُ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِمَا لِحَظِّ التَّائِيثِ، ذَكَرَهُ سَيِّبُوه^(٤).

(١) الصحاح (سفر).

(٢) المقتضب ٥٠/٣، والمغني ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٣٥٥

وأديهم : تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.

والمستجيز : الذي يطلب الماء. والتعوير : الرد، يقال : عَوَّرْتَهُ عَنْ حَاجَتِهِ، أَيْ رَدَدْتَهُ عَنْهَا، وَعَوَّرَتِ الرَّجُلَ، إِذَا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ.

(٣) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حَضَارِ وَالْوَزْنُ، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُنَّ أَنَّهُ سُهَيْلٌ لِلشَّيْبَةِ، وَكَذَلِكَ الْوَزْنُ إِذَا طَلَعَ، وَهُمَا مُحْلِفَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ، سَمِيا مُحْلِفَيْنِ لِاخْتِلَافِ النَّاطِرِينَ لَهُمَا إِذَا طَلَعَا، فَيُحْلَفُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ، وَيُحْلَفُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُهَيْلٍ».

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣.

و(وَبَارٍ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهي التي ذكرها الأعرابي / ٣٩٥
في قوله، أنشدته سيبويه^(١):

وَمَرَّرْ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

فكل ما كان على (فَعَالٍ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال
الناظم، البناء مطلقاً لأهل الحجاز، والإعراب من غير صرف لبني تميم.
ودل على إرادة أهل الحجاز، وإن لم يذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه
قال في الإعراب : «وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا عِنْدَ تَمِيمٍ» فبقي الوجه الآخر، وهو
البناء، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال من يخالف بني تميم سوى
أهل الحجاز.

وَتَمِيمٌ : هو تَمِيمُ بْنُ مَرْبُتٍ بْنِ أُدٍّ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مُضَرَ.
وقد تكون (فَعَالٍ) لم تُسَمَّ العرب بها أحداً، وذلك ثلاثة أنواع :
أحدها : (فَعَالٍ) في الأمر، نحو : نَزَالٍ ، وَتَرَاكِ ، وَحَذَارٍ ، وَمَنَاعٍ ،
وقد تقدم ذكره^(٢).

والثاني : (فَعَالٍ) في المصادر، كقوله : فَجَارٍ ، تريد الفَجْرَةَ .
أنشد سيبويه للناطقة^(٣) :

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٢٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢ ، وابن يعيش
٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، والأشمونى ٢٦٩/٣ ،
واللسان (وير) وديوانه ١٩٤

وبار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال يبرين، وقبل البيت :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
(٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، ٤/٥٣ ، والخزانة ٢٢٧/٦ .

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

و (يَسَارِ) اسم لليسرة أو الميسرة. قال الشاعر أنشدته سيبويه^(١):

فَقَلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً!

و(بَدَادُ) اسم لـ(بَدَادُ) قال الجعدي، ويقال هو للقيط بن زُرارة، وقيل :

لابن كُرَاع، أنشدته سيبويه^(٢):

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصُّعَيْدِ بَدَادُ

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧١ ، وابن الشجري ٢ / ١١٣ ، وابن يعيش ٤ / ٥٤ ، والخزانة

٣٦٢ / ٦ ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٠ ، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة

الجعدى ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخرع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد. وجه الأرض.

وبداد : متبددة متفرقة

يقوله للقيط بن زارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زارة، فغيره بذلك،

ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبله :

هَلَا عَطَفْتُ عَلَى ابْنِ أَمَكِ مَعْبِدٍ وَالْعَامِرِيُّ يَقُودُهُ بِصِرْفَادٍ

وقال حَسَّانُ بن ثابت ، رضي الله عنه (١) :

كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا

لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا حِ

ومنه قولهم : (لَامَسَاسٍ) تقول العرب : أَنْتَ لَامَسَاسٍ^(٢) «أى [لا] تَمَسُّنِي ولا أَمْسُكُ».

وَقُرِئَ في غير السَّبْعِ «قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَامَسَاسٍ»^(٣) قَرَأَهَا أَبُو حَيَّوَةَ^(٤)، فَهُوَ اسْمٌ لِلْمَسِّ.

وكذلك هَمَامٌ، يُقَالُ لَاهَمَامٌ، أَيْ لَا أَهْمُ بِذَلِكَ هَمًّا، قَالَ الْكُمَيْتُ^(٥):

عَادِلًا غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ طُرًّا

بِهِمْ لَاهَمَامًا لِي لَاهَمَامًا

(١) ديوانه ١٠٨، والخزانة ٣٦٣/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللجب : من قواك : لَجِبَ القومُ لَحَبًّا، إِذَا صَاحُوا وَأَجْلَبُوا. واللجب - بفتحتين - ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. ويداد : متفرقين. وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فردوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرُّ أَوْلَادِ اللَّقِيطةِ أَنَّنَا
كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا
سَلِمَ غَدَاةُ فَوَارِسِ الْمُقَدَّادِ
لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا حِ بَدَادِ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أمقراة الجماعة فهي (لَامَسَاسٍ) - بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إِنْ أَمُتْ لَمْ أَمُتْ وَنَفْسِي نَفْسَانِ
مِنَ الشُّكِّ فِي عَمَى أَوْ تَعَامِي

و(كَفَّافٍ) اسم للكَّفِّ، يقال : دَعْنِي كَفَّافٍ^(١).

والثالث (فَعَالٍ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لا يكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، ويَاخَبَاتِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه^(٢).

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارِ، للضَّبُعِ، اسمٌ للجاعرة، أنشد سيبيويه للنابغة الجعدي^(٣):

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرَّرِي

بَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرَةً

ويقال لها : قَتَامُ، لأنها تَقْتُمُ، أى تقطع.

وقال الشاعر في (حَلَقٍ) اسم للحالقة، وهى المَنِيَّةُ، أنشده سيبيويه^(٤):

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فَلَيْتَ حَقْلِي مِنْ نَدَاكَ الضَّافِي
وَالنَّفْعُ أَنْ تَرَكْنِي كَفَّافٍ
وانظر : (أساس البلاغة - كف).

(٢) انظر : ٢٤٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٢٧٥/٣، وابن الشجري ١١٣/٢، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٦٩٠ هـ

وعيثى : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معنول عن الجاعرة، وسميت الضبيع بذلك لكثرة جَعَرها. والجعر : نحو كل ذي مقلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عيثى جَعَار» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ١٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٢/٣، وابن الشجري ١١٤/٢، وابن يعيش ٥٩/٤، واللسان (حلق)

والبيت للأخزم بن قارب الطائى أو المقعد بن عمرو.

والأكساء : جمع كُسَاء - بالضم والفتح - وهى الألبار. وضرب الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولايهم المغنم : لايشغلهم عن ضريهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما المهم هو مواصلة الضرب.

لَحِقَتْ خَلْقَ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ
ضَرَبَ الرُّقَابَ وَلَايُهُمُ الْمَغْنَمُ

وأنشد أيضا لمهلل^(١):

مَا أَرْجَى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ خَلْقٍ!

وتكثير المثل هنا يحصل به الاتساع في التسمية، لأنها أبواب

مسموعة، وإنما القياس منها (فَعَالٍ) في الأمر، وفي النداء. وقد ذكر

الزمخشري منها كثيرا^(٢). ونقل ذلك ابنُ خروف، فانقله من ثَمَّة / إذا $\frac{٣٩٦}{٣}$ أردته.

فإذا كل ما سُمي به من هذه الأشياء فإنه يمتنع صرفه عند بني

تَمِيم، ويبنى على الكسر عند أهل الحجاز.

وبقي على كلام الناظم سؤالان :

أحدهما : أنه قد تقرر عند أهل النحو أن (فَعَالٍ) في جميع أقسامه

معدول، ولذلك أتى به الناظم في (باب العدل) وإذا ثبت أنه معدول فهو

أيضا معرفة، كان للأمر أو لغير ذلك.

وقد بين ذلك سيبويه، ونص عليه بقوله : وإذا كان جميع هذا نكرة،

يعني ماسمى به من أقسام (فَعَالٍ) انصرف كما ينصرف (عَمْرُ) في

(١) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، وابن الشجري ١٤/٢، والعيني ٢١٢/٤، والأغاني

١٣٧/٤، واللسان (حلق)

قاله المهلهل في يوم من أيام حرب البسوس، قتل فيه أصحابه، وأجلته الحرب وغربته.

(٢) انظر : ابن يعيش ٦٢/٤.

النكرة، لأن (فَعَال) لايجيء معدولا عن نكرة^(١).

فقلوه : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليل على أن (فَعَال) في جميع أحوالها معرفة.

وثبت أيضا أنه كلها مؤنثة، استدلل سيبويه على ذلك بأشياء كثيرة. وبسط المسألة الشلوبيين في «كتاب الأسئلة والأجوبة» بما فيه مقنع، فحصل من جميع ذلك أن (فَعَال) قد اجتمع فيه العلتان، التعريف والعَدْلُ، وثالثة وهي التانيث.

وكل علم مؤنث : فالحجازيون يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه ممنوع الصرف، كما ذكر الناظم، فيقتضى ذلك كله أن (فَعَال) إذا كان للأمر، نحو : (نَزَال) فيه للعرب وجهان من حيث ثبت أنه علم لمؤنث معدول.

وكذلك باقي الأقسام، نحو : حَلَقَ، وَحَمَادٍ، وَلَكَأَعِ، وهذا غير صحيح، لأنهم متفقون على لزوم الكسر فيما سوى (رَقَاش) ونحوه من أسماء المؤنث. فإذا سُمِّيَ بـ(نَزَالٍ، أو حَمَادٍ، أو بَدَادٍ) امرأة كان كـ(رَقَاش) فإن بقي على أصله فلا خلاف في لزوم البناء على الكسر.

وقد قال في «التسهيل» : «واتَّفَقُوا على كسر (فَعَال) أمراً أو مصدرأ أو حالاً أو صفةً جاريةً مجرى الأعلام، أو ملازمةً للنداء^(٢)».

والسؤال الثاني : أنه أطلق القول في اللغتين معاً، وأن تميماً تعربه مطلقاً عند التسمية به، والحجازيون يبنونه مطلقاً.

أما بالنسبة إلى الجازيين فالإطلاق صحيح. وأما بالنسبة إلى بني تميم فغير صحيح، لأنهم يفرقون بين ما آخره راءٌ وغيره، فما آخره راءٌ يوافقون فيه الحجازيين، حرصاً على الإمالة، نحو : حَضَارٍ، وَسَفَارٍ، وَبَارٍ، وَيَسَارٍ.

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) التسهيل : ٢٢٣.

وما آخره غير راء فهو الذي يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضي أن نحو (سَفَارٍ) معرب عند بني تميم مطلقاً، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبين أنه لا يريد إلا ماسمى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالٍ) تقرر في السؤال أنه في أصل وَضْعِهِ معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجتِزَاؤُهُ بأن يقول : «وابن على الكسرِ فَعَالٍ مُطْلَقًا» كافيًا، لأنه على تقدير : وفي كل نوع كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤنَّثًا» لأنه قد تقرر تائيثه، ولمَّا كان / قد حافظ على ^{٢٩٧}_٣ ذكر قَيْدِ العَلَمِيَّةِ والتائيث، دلَّ ذلك على قَصْدِ إِيْهِمَا، وتعريفِ بِمعْنَى لَا فِيهِمَا^(١)، وما ذاك إلا ما كان عند التَّسْمِيَةِ.

وأيضاً، فلفظُ العَلَمِ إنما الغالب في استعماله ما كان مُسَمًى به، وواقعاً على الأناسي، وما يَأْلَفُونَ ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونه علماً مؤنثاً إلا كونه مسمى به، وذلك يشمل ماسمَّت العرب به، نحو : حَدَّامٍ، وَرَقَاشٍ، وما سَمَّيْنَا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْدِ التائيث فائدةً هي مقصودةٌ للناظم أيضاً، وهي حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أن هذه الأشياء إذا كانت علماً لمذكر فلا يكون حكمها البناء؛ بل غيره.

وقد تقدّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العَدَلِ عليه، فهو إذاً ممَّا يمتنع صرفُهُ مطلقاً في لغة الحجازيين ولغة التميميين معاً، وهذا هو الأشهر فيه.

(١) في (ت) «لا إليها» والمعنى - والله أعلم - ليس فيهما.

وقد حكى الصرف وهو ضعيف، فإذا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.
والجواب عن الثاني : أن بعضهم حكى عن بعض بني تميم طَرْدَ القاعدة
في (فَعَالٍ) مطلقاً، فيما آخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال : وقد
يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء^(١)، وأنشد قول الأعشى^(٢) :

وَمَرَرْتُ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

لكن الأشهر عنهم فيما آخره راءٌ موافقةً الحجازيين، فكانه لما رآهم
مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطَرْدِ القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن
الأولى بيان ذلك لو اتَّفَقَ.

وبقي الكلام في وجه بناء ما بُنِيَ من ذلك.

أما (فَعَالٍ) في الأمر فقد تقدّم له في «المعرب والمبني» وجه ذلك، وهو شبهه
الحرف في النيابة عن الفعل، من غير أن يكون معمولاً لعامل، فاشبهه «إن»
وأخواتها، وذلك في قوله : « وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأْتِرُ ».

وتقدّم مذهب مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمّن معنى لام الأمر، وحمل
اسم الفاعل الخبريّ على الأمرى. وما ذكره أولى وأجربى في القياس.

وأما ماعدا ذلك من الأقسام فإنما بُنى بالحمل على الأمر، لشبهه به في
التأنيث والعدل والتعريف، لأن البنية مؤنثة فيها كلّها، ومعدولة عن حدّها فيها،
ومعرفة كذلك. فلما شابقتها هذا الشبه عوملت معاملتها في البناء. والدليل على
أن البناء للشبه بـ(فَعَالٍ) التي للأمر أنه حيث كثر الشبه لم يكن فيه إلا البناء،

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

لغة واحدة ، وحيث نَقَصَ ^(١) كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّي بواحدة منها .

وذلك أن غير العلم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر،
ف(فَعَالٍ) في المصدر شديدةُ الشُّبْهِ بـ(نَزَالٍ) و(فَعَالٍ) في الصفة شديدةُ
الشُّبْهِ بـ(فَعَالٍ) في النداء، وقد وَجِبَ البناءُ لهما . و(فَعَالٍ) في النداء
شديدةُ المشبَهِ بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الشُّبْهِ / فَأَعْرَبَ غَيْرَ ^{٢٩٨}
منصرف.

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخَرُهُ راءٌ حرصاً على
الإمالة، لأن إجنّاح الألف، أى إمالتها، أخفٌ عليهم، ليكون العمل من وجه
واحد، فأرادوا الخِفَةَ، وعلموا أنهم إن كَسَرُوا الرء وصلّوا إلى الإمالة
لأجل الكسر، فإن رَفَعُوا أو نَصَبُوا لم يصلّوا إليها، فالزموه الكسرَ لذلك،
وهو تعليل الخليل ^(٢). وقد تَمَّ كلامه في المعدول.

ثم ذَكَرَ حُكْمًا آخَرَ يَعُمُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ هَذَا الْقِسْمِ، فقال : «وَاصْرَفْنِ
مَانُكْرًا» إلى آخِرِهِ،

يعني أن كل مائتر فيه التعريف، فكان فيه مانعا معتبرا ومؤثرا،
بعد أن كان الاسم مصروفًا قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّرَ بعد تعريفه
انصَرَفَ، وعاد إلى ماكان عليه قبل التعريف.

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرَبَ وَمَعْدِيكَرَبًا آخَرَ.

(١) في الأصل و(س) «نقض» بالضاد، وما أثبتته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله :
«كثر» من قبل.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣.

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثمانَ العاقلِ وبعثمانٍ آخرَ، ومررتُ بطلحةَ وطلحةٍ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينباً أُخرى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلٍ آخرَ، وكذا إلى آخر ما ذكرُ.

فإن قلت : إن ماتقدم، ممّا يمتنع فيه الصرف مطلقاً، تؤثر فيه العلمية [مع أنه إذا نُكّر لا ينصرف ، كما إذا سَمِيتُ بـ(ثلاث وربّاعٍ وأخر) ونحو ذلك، فإنه إذا سَمِيتُ به أثرت العلمية^(١) لنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنع مع الوصف، كبناء (أفعل) وزيادتي (فعلان)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع زيادتي (فعلان) إلا العلمية، فأتت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال الوصفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير صحيح لما تقدّم ذكره من رجوعه لشبّه الأصل الذي هو كونه وصفاً.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل التسمية ممنوعاً الصرف، ثم بعد التسمية كذلك عدّها فيه كأنها لم تُؤثّر أصلاً، وهو قد قال : «من كلّ ما التعريفُ فيه أثر»^(٢)] فخرج بهذا الاعتبار ماتقدم من تأثير العلمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كلّ ما التعريفُ فيه أثر» أى : ما كان التعريف مختصاً بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَابٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنُونٌ بَيِّنٌ أن هذا مُطَرَّدٌ فيما كان مثله ممّا يزول بإعلاله سببُ المنع فقال :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَنَفِي

إِغْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي

الضمير في «منه» عائد على ماقدّم مما أثّرت فيه العلميّة، يعني أن ما يكون من الأسماء التي أثّرت فيها العلميّة منقوصاً، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكّم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدّم، وتسلّك في ذلك سبيله، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفاً، والتنوينُ فيه تنوينُ عَوْضٍ لاتنوينُ صَرَفٍ، كما تقدّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا^(١).

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شَجَر شَبِجٍ، أو عَمٍ، أو مُرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أي ألحقته التنوينَ عَوْضًا من المحذوف، سواء أقلت: إنه عَوْضٌ من ذهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليّلين، فهما يَجريان في هذا الموضع فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِي ياهذا، وكذلك هذه شَجِرٌ، وهذه / عَمٌ،^{٣٩٩}
ورأيتُ شَجَرِي وَعَمِي ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمَ رجل أو امرأة: هذا جَوَارٍ، ومررتُ بِجَوَارٍ، ورأيتُ جَوَارِيَّ قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بـ(يَغْزُو، وَيَدْعُو): هذا يَغْزِي، وهذا يَدْعِي، ومررتُ بِيَغْزِي وَيَدْعِي، قُلْتُ أَوَلَا الواو ياء، لأن الواو المضموم ما قبلها لاتقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضي ذلك قياسُ رُفُضٍ، فصار كـ(يَقْضِي، وَيَرْمِي) مسمًى به. وأنت تقول فيه: هذا يَقْضِي، ومررتُ بِيَقْضِي، وهذا يَرْمِي، ومررتُ بِيَرْمِي، فكذلك ما آخره واوٌ إذا صار إلى الياء.

(١) انظر: ص ٦٠٩، ٦١٠.

وعلى الجملة، فكل ماسمى به ممّا أخره ياء قبلها كسرة، وكان التعريف قد منع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جَوَارٍ) والعة الموجبة لذلك في (جَوَارٍ) هي الموجبة في هذا كله. كما ذكر، والتنوينُ تنوينُ عَوْضٍ، وليس بتنوين صرفٍ، لأنه لو كان تنوينُ صرفٍ لأدّى إلى أن يكون التعريف والتنوين في نحو (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ غيرَ مُوجبٍ لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدّم بيان هذا، وبيانُ أن مذهب الناظم إنما هو أن التنوين عَوْضٌ لاتنوين صرف^(١)، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنتَهَجٌ نَهْجَةً، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستثناة على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِيَّ قَبْلُ، ورأيتُ يَرْمِي، وَيَقْضِي، وقَاضِي، كدال^(٢) (مَسَاجِدَ، وَيَزِيدَ) ونحو ذلك، وهو مفهومٌ قول الناظم في تقييده الإتيانَ بالتنوين بالرفع والجر. وما تقرّر هنا هو مذهب الخليل^(٣).

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يجري مجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوَارِيَّ يافتي، بإثبات الياء، ورأيت جَوَارِيَّ، ومررت بجَوَارِيَّ، فتُظهر فتحة الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قَاضٍ، وَغَازٍ، وَيَرْمِي، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قَاضِي، ورأيت قَاضِيَّ، ومررت بقَاضِيَّ.

(١) انظر. ص ٦٠٩، ٦١٠.

(٢) في الأصل (ت) «كذلك» وهو تحريف. وما أثبتته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِي، ومررت بِرَمِي، إذا كا اسماً
لمؤنث^(١).

وهذا مذهب عيسى والكسائي. حكى ذلك السيرافي. ولم يرتضه
الناظم، فلم يَبْنِ عليه حكماً.

وقد ردَّ الخليلُ على يونس قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يُلْزَمُوا
الحركة حالة الجر، فيُجرونه مُجرى الصحيح - لكان من حقهم أن يُلْزَمُوا
الحركة في حالة الرفع أيضاً^(٢)، فكما يلزمهم أن يقولوا: مررتُ بقاضي،
اسمَ امرأة، فكذلك يلزمهم أن يقولوا : هذا قاضي؛ إذ كانوا يُجرون
المعتلُّ هنا مُجرى الصحيح، وكذلك / حُكْمُ التَّسْمِيَةِ بالجمع، لافرق^{٤٠٠}
بينهما، وذلك لأن العرب تفتح الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرهما
أيضاً عند الضرورة.

فأما الفتح : فنحو قول الهذلي، أنشدته سيبويه^(٣):

(١) المرجع السابق ٣/٣١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٣١٢) هي «وقال الخليل : هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا
هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير
المعتل في موضع الجر، ولكنوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر،
فيقولوا : مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على
واحدة».

(٣) الكتاب ٣/٢١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣/٦٧،
وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمتخل الهذلي. والمعاري : جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني قُرُش الحور اللاتي
في بيت قبل هذا، لأن المرأة تنعري فيه. أو المعاري : أجزاء الجسم التي تنعري.
والواضحات : البيض . والملوب : الذي أجرى عليه الملب، وهو ضرب من الطيب فارسي.
والعباط : جمع عبيط أو عبيطة، وهي الناقة التي تنحر لغير علة.
شبه الطيب في حمرة بدم العباط.

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِيٍّ وَاضِحَاتٍ
 بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَّاطِ
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ^(١)
 فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجَوْتُهُ
 وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ مَوَالِيَا
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا، وَهُوَ مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ يُونُسُ^(٢)
 قَدْ عَجِبْتُ مِنْى وَمِنْ يُعْيَلِيَا
 لَمَّا رَأَتْنى خَلَقًا مُقْلَوِيَا
 وَأَمَّا الْكُسْرُ : فَنَحْوُ مَا أُنْشِدُهُ أَيْضًا لِابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ^(٣) :

(١) الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ١/١١٥، والدرر ١/١٠، والأشعموني ٣/٢٧٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفَرَّعَ النحو وقاسه. وكان يلحن الفرزدق في قوله :
 وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
 من المال الأمسحتا أو مُجْلَفُ
 وفي قوله :

مستقبلين شمال الشام تضرينا على زواحف تزجي مَخْهَا ريسر

فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لو كان ذليلا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل!

(٢) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، ٣/٥٤، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، والعيني ٤/٣٥٩، والتصريح ٢/٢٢٨، والهمع ١/١١٥، والأشعموني ٣/٣٧٣، واللسان (علا، قلا)
 والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعيليا : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخلق : البالي، والمراد هنا الذى ضعف لكبر سنه. والمقلولى : المنكمش، أو الذى يتقلّى على فراشه. أى يتململ ولا يستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والمحتسب ١/١١١، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، وابن الشجري ٢/٢٢٦، والهمع ١/١٨٤،
 ==

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَمِّ وَأَنْزِلَ هَلْ
يُحْنَبِرُ خَنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ

وأنشد أيضا لجريز في نحوه^(١):

فَيَوْمًا يُؤَافِنُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفْوُلُ

فكما أن العرب لا يفتحون إلا إذا اضطروا، ولا يظهر الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونس يفتح في الكلام، فكذاك حقه أن يكسر في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربي بالقياس أصلاً، ويزيد الجمع زيادة أخرى إذا سُمي به، لو حكم له في الجر بحكم الصحيح لكان لازماً لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررت بجوارى قبل، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حد واحد، وهذا لا تقوله العرب في السعة أصلاً.
وما أنشده يونس شاهداً من قوله^(٢):

* قَدْ عَجِبْتُ مِنْى وَمِنْ يَعْليَا *

== واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهى المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطْلَب - بتشديد الطاء وفتح اللام - معناه ك مُطْلَب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٣، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩، والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧
والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويرى «يوافيني» و«يجازين» و«غيرما صَبًا» أى من غير صَبًا منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والغول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتفول : تتفول، أى تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رَأَتْنى خَلْفًا مُقْلَوِيَا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي».

النَّهَجُ : الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. وَقَفَوْتُ أثره قَفْوًا وَقَفُوءًا،
وَأَقْتَفَيْتُهُ، وَتَقَفَيْتُهُ، إِذَا اتَّبَعْتَهُ، أَيْ تَتَّبِعَ فِي إِعْرَابِهِ طَرِيقَ (جَوَارٍ) المتقدم.

وَلَا ضِطْرَارَ أَوْ تَنَاسُبٍ صُـ

نُ الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

هذه تكملة تكرر^(١) على الباب، ويعنى أن ما شأنه أن لا ينصرف لكون المانع
موجودا قد يوجد منصرفًا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسببٍ أهمل
لأجله سببُ المنع، والسببُ الموجب لذلك أمران على ما ذكره :

أحدهما : الاضطرارُ، وهو أن يكون الوزن لا يستقيم للشاعر إلا بصرف
مالا ينصرف، فهذا سببٌ موجب، رُدُّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف،
وهو في الشعر كثيرٌ جدًا، وذلك كقول امرئ القيس^(٢) :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقال النابغة الذبياني^(٣) :

(١) في الأصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبتته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٣٤٣، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشعوني ٢٧٤/٣

وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقًا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تارك
أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بغيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل
رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتعت أمار خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيْرُكَبَنُ
جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

وقال الآخر^(١):

فَأَتَاهَا أَحْيِمِرُ كَأَخِي السُّهْمِ
بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا
وَأُنْشِدْ سِيبُويَه لِلْعَجَاجِ^(٢):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمَى *

وقال الآخر^(٣):

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ
عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

(١) هو أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلَاتِ الثَّقَفِي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشعري ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضهير في «أَتَاهَا» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر: تصغير: أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب. وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا: «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم: مثل السهم. والعضب: السيف القاطع. وعقير: معقورة، وهو وصف يستوي فيه الذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب: جمع عصابة وعصابة، وهي كل جماعة من الرجال والخيول بفرسانها، أو من الطير وغيرها ما بين العشرة إلى الأربعين. وتهتدي بعصائد: يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤوسهم وتتبعهم، حتى تاكل من لحوم من سيقطلون من الأعداء.

وقال الآخر^(١):

٤٠١
٣

/ ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي

كجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصُّحَرَاءِ

وقال النابغة الذبياني^(٢):

عَلَى لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارٍ

وقال أيضا^(٣):

وَتَفَتُّ لَهُ بِالنُّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ غَرَضْتُ

كَتَائِبُ مَنْ غَسَّانٌ غَيْرُ أَشَائِبِ

إطلاق الناظم في صرف مالا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة

في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) من هذه الكلمة،
خلافًا للكِسَائِي وتلميذه الفَرَّاء في قولهما : إِنْ (أَفْعَلٌ مِنْكَ) لَا يُصْرَفُ،
واستدلُّوا بأن (مِنْ) هي المانعة له من ذلك.

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافعية ٤٠٣، والخزانة ٣٤١/٨، وأمالى الزجاجي ٨٣

ومدَّتِي : عمري، والجواري : جمع جارية وهي الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تنواله في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحاسب ٤٩/٢، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٢٩٩/٤، والدرر ٦٨/٢، واللسان (عقرب)

وعمر هو عمرو بن الحارث الأصغر الفسائي. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن سهلاً، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المُنُّ، على التشبيه.

والمعنى : لعمر على نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أشابة، وهي الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتائبه وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وبنو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى جيش من سواهم.

قال السِّيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرٌ مِنْكَ، وشرُّ منك، وإذا كان كذلك دَلٌّ على أن مانعه ليس وجودَ (مِنْ) بل الصفة والوزن، كأحْمَرَ وأصْفَرَ.

والصرف هنا لا يكون بالتنوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتنوين معا، سواء أُنلنا : إن المانع مَنَعَ الجرَّ والتنوينَ معاً أم قلنا : إنه مَنَعَ التنوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التنوين لا يتّبع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلاً :

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيْزَةٍ (١) *

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتهم في صرف ما آخره أَلْفٌ مِمَّا لا يَنْصَرَفُ كغيره، خلافاً لابن عصفور، حيث زعم أنه لا يجوز صرفه، لأنه لافائدة فيه، لأنه إذا نُونَ حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، فَسَقَطَ منه مثلٌ مَارِدٌ إِلَيْهِ، فلم يَقَعْ فيه زيادة، ولا يمكن أيضاً تحريك الألف فيكون كقوله (٢):

(١) لامرئ القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ

* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبٍ *

فلا يمكن الزائدة ولا البدل، ولأجلهما صُرف ما لا ينصرف في
الضرورة.

قال ابن الضائع : مثل هذا لا ينبغي أن ينبه عليه لو كان صحيحا،
فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك
الآلف [ساكن فيجب حذف الآلف، فإذا نَوْنَا الاسم حركنا التنوين لالتقاء
الساكنين، فزدنا حرفا متحركا، وكذلك يمكن أن يكون بعد الآلف^(١)]
همزة، فإذا نَوْنَا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسَقَطَ حَرْفٌ، وعلى هذا
يكون في صرف ما لا ينصرف زيادةٌ تَوُولُ إلى نقص. انتهى مانصه ابن
الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى
ولكن قد يقال : إنه لم يقصد فيه الكلام على ما أخره ألف؛ بل يكون
ماتقدّم مُشْعِرا بارتضائه مذهب ابن عُصْفُور، لأن كلامه هناك مقيدٌ،
وكلامه هنا مطلق، والمقيد قاضٍ على المطلق عند المحققين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدّم وجهٌ منعه لتنوين المنادى المبني إذا لم
يظهر فيه الضمّ، وأن ذلك لافائدة فيه^(٢).

وهذه المسألة بعينها جاريةٌ / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينه، $\frac{٤٠٢}{٣}$
وهو عَيْنُ احْتِجٍّ به ابنُ عُصْفُور، فكان الناظم رآه دليلاً واضحاً فقال
بمقتضاه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وما ألزمه ابن الضائع لا يلزم، فإن الغالب في مَعهود الضُرورات أن لزيادة في لحاق التنوين ما أخره ألف ولا نقصان، وما صورّه أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تلتفت العربُ إلى مثلها، فلا ينبغي أن يعول عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف : التَّنَاسُب، وهو أن ينوَّنْ لموازنته لمُنون ليس فيه مُوجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجّع، لأن الكلام المسجّع يجري في الحكم مجرى الشعر المُقَفَّى.

ألا ترى أنه قد جاء حرف الإِطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} ^(١). فأتى بالألف للإِطلاق، كما قال الشاعر ^(٢):

* ظَنَنْتُ بِالِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا *

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرُّسُلَا} ^(٣). وبعد ذلك {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا} ^(٤). فإنما هذا لمناسبة ما قبل ذلك وما بعده، من الوقف على الألف المُبدلة من التنوين، فكذاك يُصرف ما لا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} ^(٥) وكذلك قوله : {كَأَنْتَ قَوَارِيرًا، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرُ} ^(٦).

(١) سورة الأحزاب : ١٠.

(٢) هو خزيمه بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :
إذا الجوزاء أرذفت الثريا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ١٥، ١٦.

قرأ ذلك كذلك نافع وأبو بكر وهشام والكسائي^(١).

وجه ذلك ظاهر، فـ(سَلَّاسِلًا) نُونٌ لمناسبة مُجَاوِرِهِ، وهو (وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) (قَوَارِيرًا) الأول : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأول، وهذا ظاهر.
وقول الناظم : «أَوْتَنَاسِبُ» يشعر أن التَّنَاسُب هو العِلَّة في صرف مالا ينصرف.

وكذلك : «وَلَا ضَطْرَّارٍ» مشعرُ بأنه العِلَّة في صرفه، ويستوى في ذلك النثرُ والنظم.

وقد حكى ابنُ جنِّي أن المتنبِّي أنشده قوله^(٢):

وَقَدْ صَارَتِ الْعَيْنَانِ قَرْحَى مِنَ الْبُكَاءِ

وَصَارَ بَهَارًا فِي الْعُيُونِ الشَّقَائِقُ

قال : فقلت له : هَلَا قُلْتَ : «قَرْحًا مِنَ الْبُكَاءِ» بصرف «قَرْحًا» لتَنَاسِبِ قوله

في المِصْرَاعِ الثاني : «وَصَارَ بَهَارًا» قال : فَاسْتَحْسَنَ المتنبِّي ذلك.

وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأى الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف مالا يَنصَرِفُ مطلقًا لغَةً، وَحَكَى

الكَسَائِي أن بعضهم يَصْرِفُ كُلَّ مَالَا يَنْصَرِفُ إِلَّا (أَفْعَلُ مِنْكَ) وقال الأخفش :

(١) وقرأ الباقر «سَلَّاسِلٍ» و«قَوَارِيرٍ» بدون تنوين.

وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ٣٤٢/٢

والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي.

وَقَرْحَى : جمع قريب، وهو الجريح. وَالْبَهَار : زهر أصفر. وَالشَّقَائِق : جمع شقيقة، وهى زهر أحمر يُنْسَبُ إِلَى النِّعْمَانِ ، فيقال : شَقَائِقُ النِّعْمَانِ ، وقالوا : وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ ، وَأَضِيفَ إِلَى النِّعْمَانِ ؛ لِزَيْنِ النِّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ نَزَلَ عَلَى شَقَائِقِ رَمَلٍ قَدْ انْبَتَتِ الشَّجَرُ الْأَحْمَرُ ، فَاسْتَحْسَنَهَا وَأَمَرَ أَنْ تُحْمَى ، وَقِيلَ : شَقَائِقُ النِّعْمَانِ .

والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصْرِفُ هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف. وقال :
هذا لغة الشعراء، لأنهم اضْطَرُّوا إليه في الشُّعْر فَصَرَفُوهُ، فجرت
ألسنتهم على ذلك، واحتَمَلوا ذلك في الشعر لأنه يَحْتَمِلُ الزيادة ، كما
يَحْتَمِلُ النقصان.

وهذا الذي حَكَّوْا، مِنْ أنها لغة، لم يَثْبُت، ولا عُرِفَ في كلام العرب
أن مثل هذا يكون في الكلام إلا / للتناسب.

٤٠٣
٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَثْبُتُ به لغة.

ثم قال : «وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ» يعني أن الاسم المنصرف
الباقى على أصله قد تَمَنَعَ العرب صرفه، وإن لم توجد فيه عَلْتَا المنع، لكن
ذلك قليل، دَلَّ على ذلك بـ«قد» في قوله : «قَدْ لَا يَنْصَرِفُ»

وأكثرُ ما جاء هذا النوع في الأعلام، ومنه قول العباس بن مِرْدَاس
السُّلَمي^(١):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقال الآخر^(٢):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ نُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٧، ٢٥٣ والعيني ٤/٣٦٥، والتصريح ٢/١١٩، والهمع
١/١٢١، والدرر ١/١١، والأشمونى ٣/٢٧٥

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفات قلوبهم في العطاء. وانظر
قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو ذو الإصبع العدوانى، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٣/٤، وانظر : الإنصاف
٥٠١، وابن يعيش ١/٦٨، والعيني ٤/٣٦٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «نُو الطُّولِ ونُو العَرَضِ» فوصَّفه بـ«نو» التي للمذكر. وقال الآخر^(١):

وَمُصْنَعُ حِينَ جَدُّ الْأَمْرِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا
فَمِرْدَاسٌ، وَعَامِرٌ، وَمُصْنَعٌ : لَامَانَعٌ فِيهَا مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا الْعَلَمِيَّةُ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ وَحْدَهَا.

وقال دَوْسَرُ بْنُ دَهْبَلٍ الْقُرَيْعِيُّ^(٢):
وَقَائِلَةٌ مَابَالُ دَوْسَرٍ بَعْدَنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلٍ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(٣):
نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَتُّوا أَرْزَهُ
بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونسبه الجوهري إلى ابن أحمَر^(٤):

===== وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكامهم، وهو الذي قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» على بعض الأقوال.
ونو الطول ونو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١ ومابال دوسر : ماشأته وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ما كان عليه من الصبابة.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حنن) وحنين : واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١ =

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنَوُّخٍ قَصِيدَةً

بَهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ

وَزَوِيرُ الشَّيْءِ : كَمَالُهُ، يُقَالُ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرَهُ، أَيْ أَخَذْتُهُ كُلَّهُ، وَلَمْ
أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا. وَقَالَ الْآخِرُ (١):

قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِ الثَّابِتِ شَاخِصًا

عَارِي الْأَشْجَاعِ نَاجِلًا كَالْمَنْصُلِ

إِلَى أَبِياتٍ غَيْرِ هَذِهِ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْإِنْصَافِ» (٢) وَأَكْثَرَهَا
أَعْلَامٌ، وَكَأَنَّهُمْ رَاعَوْا الْعَلَمِيَّةَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ وَحَدِّهَا لِلضَّرُورَةِ، كَمَا أَهْمَلُوهَا
أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ.

وَالنَّازِمُ لَمْ يَلْتَزِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِمَا جَاءَ فِي
السَّمَاعِ خَاصَّةً؛ إِذْ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ مِنْ مَنَعِ صَرْفِ الْمَنْصُرِفِ،
وَيَصْنَعُ تَأْوِيلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْهُ.

وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

= وَالْفَاوِي : غَيْرِ الرَّشِيدِ. وَبِهَاجَرِب : فِيهَا عَيُوبٌ مِنْ هَجَاءٍ وَنَحْوِهِ. وَعُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ.

نَسَبَتْ إِلَى بَكْمَالِهَا، مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرَهُ، أَيْ كُلَّهُ وَلَمْ أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا.

(١) الْإِنْصَافُ ٤٩٩، وَالْخَزَانَةُ ١/١٤٩

وَتَابِت : اسْمُ رَجُلٍ. وَشَاخِصًا : فَاتِحًا عَيْنِيهِ لَا يَطْرَفُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّهُولِ أَوْ مِشَارَفَةِ الْمَوْتِ.

وَالْأَشْجَاعُ : جَمْعُ أَشْجَعٍ، وَهُوَ الْعَصَبُ الَّذِي يَصِلُ الرَّسْغُ بِالْإِصْبَعِ، أَوِ الْعَظْمُ الَّذِي يَصِلُهُمَا، لِكُلِّ

إِصْبَعٍ أَشْجَعٍ.. نَاحِلًا : هَزِيلًا ضَعِيفًا، الْمَنْصُلُ : السِّيفُ.

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ السَّبْعِينَ (٤٩٣ - ٥٢٠).

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورأى الأخفش وابنِ برّهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري^(١).

وزهد جمهور البصريين إلى المنع، وهو مذهب الفارسي في «التذكرة».

فأما الكوفيون فحجّتهم القياس والسمع. فأما القياس : فإنه لما جاز صرفُ ما لا ينصرف اتفاقاً، وهو خلاف القياس، جاز أيضاً العكس؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدّم.

وأما البصريون فحجّتهم أن صرف ما لا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحقٌّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصة بها، فإذا اضطُرُّوا ردُّوه إلى أصله، وإن لم ينطقوا / به في حال السّعة، كما لم $\frac{٤٠٤}{٣}$ ينطقوا بنحو (ضننوا)^(٢) في حال السّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألا ينصرف، فَمَنْ أجاز ذلك كان مُخطئاً مُجيزاً لما لادلالة عليه.

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنب بن أم صاحب :

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامَ وَإِنْ ضَنَّنُوا

وانظر : سيبويه ٢٩/١، ٣١٦/٣، ٥٣٤، ونوادير أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، والمنصف ٣٣٩/١، ٦٩/٣، ٣٠٣، والحماسة بشرح الرزوقي ١٤٥٠، واللسان اظلل، حمم، ضنن

يقول : إنه جواد لا يمنعه العذل الجود، حتى ولو كان من يجود عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يبلغ في الكثرة مبلغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثر ما جاء في الأعلام، حتى إن «السَّهْلِيَّ» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكثرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التذكرة» على أصل مذهب البصريين سؤالاً لم يُجب عنه، وهو أنه قال : أفيجوز في الضرورة ألا أعرب الفعل المضارع، لأن الأصل كان فيه ألا يُعرب، كما كان الأصل في الاسم أن يصرف^(١)، فإذا لم أعربه رددته إلى الأصل في الضرورة، كما رددتُ الاسم إلى الصرف في الضرورة. واستشهد على ذلك بما أنشده من قوله^(٢):

* فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ *

وقول جرير^(٣):

(١) في الأصل (س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ما أثبتته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحْقِبٍ
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِغِل

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٣، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحاسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاب : حمل الشيء في الحقيبة. والواغل : الداخل على القوم في شرايبهم ولم يدع إليه.

قاله حينما أنرك ثار أبيه فتحلل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثار به ويروي «فالليوم أسقى» و«فالليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو :
=====

* وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ *

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليل قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مجراه في الوقف، مثل (سَبَسَبًا)^(١) وبقي النظر في : هل يجوز ألا يُعَرَّبَ؟

هذا ما قال، ولم يُجِبْ عنه، وكأته إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يظهر بأدنى نظر.

ولمَّا رأى الناظم المسألة نظرية لم يلتزم فيها مذهباً؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبله ، وسلَّمه تَنكِيتاً على من تَهَجَّم من النحويين البصريين على ردِّ روايات رَوَاهَا الكوفيون، وتكذيب ناقلها فيها؛ إذ ليس هذا شأن العلماء، كقولهم : الرواية في بيت العباس^(٢) : «يَقُوقَانِ شَيْخِي أَوْ شَنْجِي^(٣)» والرادُّ له هو المبرد.

== سِيرُوا بني العمِّ فالأهوازُ منزلُكم نهرٌ تَبْرَى فلا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
والأهواز : إقليم بين البصرة وفارس.
(١) يريد قول رؤبة :

تَتَرَكُ مَا بَقِيَ الدَّبْسَى سَبَسَبًا

وقبله :

إِذَا الدَّبْسَى فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَا

وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبًا

[ديوانه ١٦٩، والمحتسب ١٤٨/١، والشافية ٢٥٤]

والدبسي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.

والمور - بضم الميم - الغبار. والسببسب : القفر والمفازة.

(٢) يعني قول العباس بن مرداس السابق :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَقُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ

(٣) الشَّنْج - بفتحتين - الشيخ، يقال : شَنَّجَ عَلَى غَنَجٍ، أى شيخ على جمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدام في ردِّ ما لم يَرَوْ، كقوله في قول
العباس بن مرداس، ثم أنشد البيت : الرواية :

* يَفُوقَانِ شَيْخِي *

مع أن البيت بذكر مرداس ثابتٌ بنقل العدل عن العدل في «صحيح
البخاري»^(١)، وذكُر «شَيْخِي» لا يُعرف له سندٌ صحيح، ولا سببٌ يُدينه من
التسوية، فكيف من الترجيح؟

ذكره المؤلف حيث نقل ردَّ المبرد روايةً سيبويه^(٢):

* وَأُضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا *

وما قاله هو الحقُّ، وَمَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وروايةٌ لا تُقدَح في
رواية أخرى، لأن الجميع عن العرب؛ إذ لا يسوغ نسبة الناقل، إذا كان عدلاً،
إلى الكذب أو الوهم إلا برهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق.

وكذلك قالوا في بيت نوسر^(٣): الرواية :

* وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعِيِّ^(٤) *

وهذا ردُّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقدَح في الشاهد من جهة الدلالة
باحتمال غير ما قال الخصم، فهناك يُسلم إن كان ظاهراً أو غير مرجوح بالنسبة
إلى الدَّعْوَى.

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٣٨/٢، حديث رقم ١٢٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترقيم» وهو لجريز، وصدره :

أَلَا أُضْحَتْ حِيَالَكُمْ رِمَامًا

(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وَقَائِلَةٌ مَا بِالْ نَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنِ هُنْدٍ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
التوكيد	٢
العطف	٣٩
البذل	١٩٠
النداء	٢٣٣
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٢٣٤
أسماء لازمت النداء	٢٤٧
الاستغاثة	٢٦١
النُدبة	٢٧٦
التَّرخيم	٤٠٥
الاختصاص	٤٦٦
التَّحذير والإغراء	٤٧٥
أسماء الأفعال والأصوات	٤٩٤
نونا التوكيد	٥٢٨
مالا ينصرف	٥٧٥



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القري
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٧٩٠هـ)

الجزء الخامس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م